مكتبة

إيمانويل تود

أين نحن من هذا كله؟

خطاطة للتاريخ الإنساني



مكتبة 853

ترجمة: فتحي ليسير

إيمانويل تود

أين نحن من هذا كلّه؟

خطاطة للتاريخ الإنساني

الكتاب: أين نحنُ من هذا كُلّه؟، خطاطة للتاريخ الإنساني
تأليف: ايمانويل تود
ترجمة: فتحي ليسير
عدد الصفحات: 448 صفحة
الترقيم الدولي: 8-169-472-614-978
الطبعة الأولى: 2021

هذه ترجمة مرخصة لكتاب
OÙ EN SOMMES-NOUS ?
Une esquisse de l›histoire humaine
تأليف: Emmanuel Todd

الناشر

دار التنوير للطباعة والنشر

تونس: 16 الهادي خفشة - عمارة شهرزاد - المنزه 1 - تونس
هاتف وفاكس: 0021670315690
بريد إلكتروني: tunis@dar-altanweer.com
مصر: القاهرة 2- شارع السرايا الكبرى (فؤاد سراج الدين سابقا) - جاردن سيتي
هاتف: 002022795557
بريد إلكتروني: cairo@dar-altanweer.com
لبنان: بيروت - بئر حسن - بناية فارس قاسم (سارة بنما) - الطابق السفلي
هاتف: 009611843340
بريد إلكتروني: darattanweer@gmail.com
موقع إلكتروني: www.daraltanweer.com

إيمانويل تود

أين نحن من هذا كلّه؟

خطاطة للتاريخ الإنساني

ترجمة

فتحي ليسير

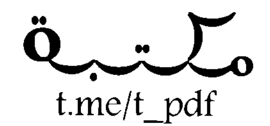


المحتويات



Cet ouvrage a bénéficié du soutien des Programmes d'aide à la publication de l'Institut français

حظى هذا العمل بدعم من برامج دعم النشر الخاصة بالمعهد الفرنسي



مقدمة

تمايز البنى العائلية وانعكاس التاريخ

هناك إحساس بالعجز غريبٌ يُخيّم على العالم الغربي هذه الأيام في سياق ثورة تكنولوجيّة بدتْ، على النّقيض من ذلك الشعور، وكأنّها جعلت كلّ شيء مُمكنا. فالسّلع والصور والأقوال تنتقلُ بحُرّية وبسرعة، ونحن نستشعر قُدوم ثورة طبيّة تُتيح تمديدا هائلا في حياة البشر. وعلى هذا الحدّ ستتسلسل الأحلامُ البروميثيوسيّة. إذ خلال المدّة الفاصلة بين 1999 و2014 انتقلت نسبةُ مُستعملي الانترنت في العالم من 5٪ إلى 50٪ وتحوّلت البلدان إلى قرى، والقارّات إلى كانتونات.

بيد أن إحساسا بالتّدهور وبعدم القدرة على الحدّ من هذا التدهور قد شاع في العالم الأكثر تقدّما. ففي الولايات المتّحدة تراجع متوسط دخل الأُسرالمعيشية خلال نفس هذه الفترة من 57.909 إلى 53.718 دولارا[1]. كما ارتفعت وفيات الأمريكان من الفئة العُمُريّة 45 – 54 سنة [2]. وأدّت ثورة المُقترعين البيض في نوفمبر 2016 إلى انتخاب دونالد ترامب ذلك المرشّح المُثير للريبة والقلق.

وبطرق شتّى، بَدَا وكأن بقية الديمقراطيات تتبع أمريكا في هذا المسار الاقتصادي والاجتماعي التراجعيّ، وأن صعود الفوارق وتدنّي مُستوى معيشة الأجيال الشّابة لهي من الظواهر العالميّة تقريبا. وهناك أشكال سياسية شعبويّة جديدة برزت في كل مكان تقريبا، تُعارض نخبويّة الطبقات العليا. ولكنّنا نشعر بأن هناك تنويعات في هذه الأشكال من المحاكاة. ففي حين تبدو اليابان وكأنّها ميّالة إلى الانطواء على نفسها، فإن أوروبا، بزعامة ألمانيا الآن، بصدد التّحول إلى نظام تراتُبيّ هائل، نظامٌ أكثر تعصّبا حتى من الولايات المتحدة صاحبة المبادرة في العولمة الاقتصادية.

---

(1) «**الدخل المتوسط للأسر المعيشة في الولايات المتحدة**» بنك الاحتياطي بسانت لويس.

(2) «ارتفاع الإعتلال والوفيات عند فئة الأربعينيين بين الأمريكيين غير ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية خلال القرن الحادي والعشرين». بناس :PNAS www.pnas.org/cgi/doi/10.1073/ .pnas.1518393112

ليس هناك سرّ اقتصادي

إن التفسير الاقتصادي لهذه الظواهر ميسور، ذلك أن التحليل النّقدي قد تناوله بالبحث، باستفاضة، منذ مطلع سبعينات القرن الماضي. فإذا كان التبادل الحرّ وحرية حركة رأس المال يُتيحان صعودا في نسبة الفائدة فإنهما يتسبّبان أيضا في كساد المداخيل العادية وتزايد الفوارق وفي خلق نقص في الطلب على المستوى العالمي، في قضيّة الحال، وفي عودة الأزمات الاقتصادية، في خاتمة سباق مجنون. هكذا نتبيّن أن التطور التقني لم يُحرّر، أبدا، الإنسان في العالم الأكثر تقدّما ممّا يجعُلُه بالتالي يسقط مجدّدا تحت الاستعباد. ذلك أن هشاشة الشغل، وتدنّي مستوى المعيشة الذي أصبح يُؤثر أحيانا حتى على أمل الحياة عند الولادة، قد جعل حداثتنا شبيهة جدّا بمسيرة نحو العبودية. وبالنّسبة لمن عرف حلم التحرّر خلال الستينات من القرن الماضي فإن الانقلاب الذي حصل، خلال جيل بالكاد، يُعتبر مذهلا.

وتَتوفّر للمُهتمّين بالآلية الاقتصادية لهذه الظواهر أدبياتٌ غزيرةٌ، ويمكن أن نذكر هنا، على سبيل المثال، مؤلفات جوزيف ستيجلتز وبول كروغمان وتوماس بيكيتي في كلّ ما يهمّ ديناميّة الفوارق وتداعياتها المُحبطة[1]. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من المُتخصّصين في علم الاقتصاد قد استطاعوا تبيان محدوديّة حقل تخصّصهم. فقد كشف جميس غالبرايث أن الليبراليين المتطرّفين قد باتوا يُعوّلون كثيرا على الدولة من أجل أن يغتنوا. وبيّن بيير - نوئيل جيرو أن منطق «الإنسان الاقتصادي *homo oeconomicus*»، يمكن أن يقود إلى تأكيد وجود «بشر عديمي الجدوى»[2] هنا وهناك.

بقي أن نشير إلى أن أغلب رجال علم الاقتصاد المنتمين إلى الاستبلشمنت هم ضُعفاء، بل ليس لهم أدنى وجود أحيانا، في عملية نقد التبادل الحرّ. إنهم لا يجرؤُون حتى على اقتراح تعديل لهذا النّظام بواسطة آليات للمراقبة. ذلك أن جُرأة مُفرطة من لدنهم من شأنها أن تُهدّد موقعهم في الجامعة أو، في الحالات الأكثر سوءا، نصيبهم في منظومة توزيع جوائز المهنة[3].

---

(1) جوزيف ستيجلز، **انتصار الجشع**، نيويورك؛ نورطن 2010، بول كروغمان، - **يجب إنهاء الكساد الآن**، نيويورك، نورطن 2012؛ توماس بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، باريس، سوي، 2013.

(2) جميس غالبرايث، **الدولة النّهابة**. نيويورك.، الصحافة الحرّة، 2008 (**الدولة النّهابة** باريس، سوي 2009) بيير - نويل جيرو، **الرّجل عديم الفائدة**، باريس، أوديل جاكوب، 2015.م

(3) لقد انخرط جوزيف ستيجلز وبول كروغمان في عملهما «النّقدي» بعد حصولهما على جائزة نوبل في الاقتصاد التي يُسندها البنك الملكي في السويد ولكن بعد هذا التتويج والتحرّر من الخوف من عدم الحصول على هذا الاعتراف السامي فإنهما لم يتمكنا من تخطّي التابو الأساسي.

ولا تشكّل هذه السلبيّة خسارة نظريّة كبيرة. ذلك أنّنا نقع على كلّ ما يتّصل بالآثار الحقيقية للتبادل الحرّ في كتاب: **النسق الوطني للاقتصاد السياسي** لصاحبه فريدريتش ليست الذي يعود تاريخ صدوره إلى عام 1841. ويُمكن أن نُضيف إلى هذا الكتاب الكلاسيكي، بضع مقالات أخرى لكاينز وكذا كتاب حديث لها - جون - تشانغ، وهو كُوري مُقيم في كامبريدج بانكلترا[1]. وقد كُنت دوّنتُ عام 1997 في كتابي **الوهم الاقتصادي** الأثر المُحبط للتجارة غير المُقنّنة على الاقتصاد المُعلوم[2]. ويمكننا أن نتذكّر، بكل بساطة أن آدم سميث لم يتصوّر في كتابه **ثروة الأمم** حدوث هوجة للتبادل الحرّ تُلغي حقيقة الأمم ومصالحها العليا.

وعلى الرّغم من جودة كلّ هذه الأعمال فإنّه علينا أن نعترف بأن تراجع العالم المُتقدّم، ليس بوصفه ظاهرة اقتصادية صرفا، موضوعٌ مُهمّ من مواضيع البحث. ولكن الأمر الذي فتنني، مع ذلك، هو الشعُور بالعجز الذي استمرّ، رغم جُهد التفهّم، ذلك أننا نمتلك تشخيصا ولكنّنا نكتفي بالمشاهدة السلبيّة لمُجريات المتوالية الاقتصادية.

لقد أعطى الكساد الاقتصادي الكبير لسنتي 2008/ 2009 انطباعا بأن عودة نمط الفعل إلى النّمط الكينزي، وثيق الصلة بإعادة الحواجز الجمركية، بات ضروريا. إن النّقص في الطلب قد شكّل في الحقيقة المشغل المركزي في: **النظرية الشّهيرة العامة حول العمالة والفائدة والمال**، وأن حدّا أدنى من المنطق السليم يُفضي إلى النتيجة القائلة أنه دون الحمائيّة سوف يتسبّب التنشيط الداخلي للاقتصاد في خلق طلب بالنّسبة للأجوار بدلا من الذات. وثمّة صُحفٌ أمريكية وبريطانية أو فرنسية توحّدت، لبُرهة قصيرة، في الاحتفاء بـ«عودة» كينز بل إن روبرت سكيدلسكي، أحد كبار كتّاب سيرة كينز وأشهرهم، قد ألّف كتابا عنونه: **كينز: عودة الأستاذ**[3].

ومع ذلك فإننا تنبّهنا إلى تلاشي ذلك الوعي منذ السنوات 2010 - 2015. وخلال الانتخابات الأمريكية لسنة 2016 فإن إقحام بارني ساندرس ودونالد ترامب لمسألة التبادل الحرّ والحمائية في خطاب الحملة قد أخذ الصحافيين والسياسيين على حين غرّة وأثار حنقا شديدا عند علماء الاقتصاد المتميّزين. هكذا وقّعت ست عشرة شخصيّة من الشخصيات الحائزة على جائزة نوبل ومائتا عضو بأكثر الجامعات الأمريكية شهرة

---

(1) فريدريش ليست، **النظام الوطني للاقتصاد السياسي**، باريس، غاليمار، 1998، جون ميناركينز، **الفقر في الوفرة**، باريس، غاليمار، 2000؛ هاجون-تشانغ، **سحبُ السُلّم**، لندن انثم برس، 2003.

(2) ايمانوئيل تود، **الوهم الاقتصادي**، باريس، غاليمار 1998 و1999 وخاصة الفصل السادس.

(3) روبرت سكيدلسكي، **كاينز**، **عودة الأستاذ** ***The Return of The Master***، نيويورك، الشؤون العامة، 2009.

وصيتا، على عريضة ضد ترامب، ومن أجل التبادل الحرّ، دون أن يفلحوا، في الواقع، في إقناع شعب أمريكي تتدهور أحوالُه الاقتصادية ولا يستهويه جمال النظرية. كيف نُفسّر اليوم التأخر الفكري المستمر للنّخب المتخصّصة في الولايات المتحدة وأوروبا، نُخب سبق لها أن أنكرت الآثار القاتلة للتبادل الحرّ، وهي تُنكر اليوم انتخاب ترامب؟ كيف نشرح هذا الرفض مُتعدّد الأبعاد لحقيقة العالم، من لدن أُناس جدّيين كتبوا بحوثا جيّدة؟ هذا هو اللغز الحقيقي.

خلال الحقبة 2010 - 2016 إذن استأنفت مسيرة عدم المساواة مجراها، وأصبحت عدم الكفاية العالمية للطلب أكثر تهديدا من أي وقت مضى. وانحطّ معدل النمو في البلدان الصاعدة ليُقارب الصفر في بلد مثل البرازيل. وحتّى الصين نفسها، التي تُعتبر مصنع العالم، فإنها تختنق تحت تلوث صناعي يُذكّر بالقرن التاسع عشر، وتتأرجح على شفا هاوية، وهي على وشك الدخول في أزمة ذات نتائج جيوسياسية لا عدّ لها ولا حصر. في هذا العالم، حيث يتخبّط الاقتصاد في أوحال الأزمة، وحيث تتعرّض الأنظمة السياسية إلى الإفساد، يُنبّهنا البعض قليلا كل يوم، أن «الشعبويّة» تُهدّد «قيمنا»، وأن علينا الدفاع عنها. ولكن أيّ قيم في الحقيقة؟ التفاوت؟ الفقر؟ انعدام الأمن؟ كلاّ، عفوا، إن «الديمقراطية الليبرالية» مفهُوم أجوف اليوم، مفهُوم أُفرغ من قيمه المُؤسسة التي تمثّلت في سيادة الشعب والمساواة بين الناس وحقّ هؤلاء جميعا في السعادة.

إن ما يتوجّبُ علينا تفسيره هنا، ليس ذا طابع اقتصادي بالمعنى الدقيق للعبارة، بل إن الأمر يتعلق بالأحرى باستحالة وعي حقيقي، أي وعي يُشفَعُ بفعل وهذا ما يتعيّن على مؤرّخ الزّمن الرّاهن فهمه. ولكن ينبغي علينا، لبلوغ ذلك، الاعتراف بأن حركة التاريخ لا تقتصر على المجال الاقتصادي، وأن بعض التحوّلات الحيوية تحدث صُلب طبقات أكثر عُمقا في الحياة الاجتماعية.

إن البِنَى التي سأتطرق إليها، تُعتبر عاديّة بل بديهيّة، ولكن علينا الإقرار بأنها مُحدَّدة أكثر من الاقتصاد، في ما يتّصل بعمل الناس. يتعلق الأمر هنا بالتربية، والدين، والعائلة، والأمة أخيرا، الأمّةُ التي لا تُمثّل سوى الشكل المتأخر والحالي للانتماء لمجموعة اجتماعية. وهو اندماج ضروري تُصبح حياة الإنسان العاقل من دونه غير ذات معنى.

سأقترح هنا رؤية انثروبولوجية للتاريخ، ولكن عليّ أن أوضح منذ البداية، دون المجاهرة بأي ازدراء للاقتصاد، بُطلان كتابات علماء الاقتصاد المنتمين إلى الاستبلشمنت من الجامعيين أو من مرتزقة البنوك. بيد أن هذه التحفّظات يجب ألّا تقودنا إلى رفض التحليل الاقتصادي. ولتكن ماثلة في أذهاننا على الدوام، تلك الفرضية المفيدة لكل فرد عاقل، ذلك الإنسان الاقتصادي لا يتصرّف أبدا من فراغ، وأن قُدراته وأهدافه محدّدة

من المجموعة والعائلة والدين والتربية. وأنه يُوجد فعلا منطق للأسواق، بل إن من بين الأشياء الصحيحة، كما أكّد ذلك برنار ماندوفيل عام 1714 في كتابه: **خرافة النحل** *The Fable of the bees* أن الرأسمالية تُوظّف الجانب الأقلّ غيريّة لدى الإنسان وأسوأ ما عنده من الناحية الأخلاقية، من أجل إدارة نظام إنتاج يكون أكثر فعاليّة. ولقد قدّم آدم سميث سنة 1776 في كتابه **ثروة الأمم** رؤية أقلّ عنفا لهذا الاستخدام الأمثل للاقتصاد عن طريق تجميع الأنانيات الفردية. ولكن الإشكالية الأخلاقية لسميث يجب أن تدفعنا بحق إلى سبر أغوار حياة اجتماعية أكثر اتساعا من تلك التي أفرزها النّظام الاقتصادي، حيث تحدُث تحوّلات ذهنية تُحدّد ظروف الحركة الاقتصادية.

أزمة البلدان المتقدّمة

من السهل جدّا في عام 2017 أن نتبيّن أن الانقلاب الهائل للعالم الذي يحصُلَ، على مرأى ومسمع منّا، لم يقدر الاقتصاد السياسي أن يفكّ شفرته. ولفهم ما يجري فإننا سنُركّز على البلدان الأكثر تقدما. إن الصعوبات الحالية للبرازيل والصين من شأنها أن تخلّصنا من وهم تاريخ قد تُحدّده، من الآن فصاعدا، البلدان الساعية إلى اللّحاق بالركب. ذلك أن قوانين لعبة العولمة الاقتصادية قد حُدّدت، في كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وهذا «الثالوث» الذي شغل منذ 1980 السكان النشيطين المتعلّمين حديثا في العالم الثالث وسحق أجور عماله الأُجراء بحيث رفع إجمالا - وهنا مجال قوله بحقّ - من نسبة الفائدة. ولربما تجد هيمنة العالم المتقدم والمتقادم ترجمتها بطريقة أفضل من خلال طاقة هذا العالم على اجتذاب النشيطين الذين تكوّنوا في أماكن أخرى بحيث «شفط» من هامشه وفقا لحاجاته، عُمّالا وتقنيين ومتخصّصين في المعلوماتية وممرّضين وفنّانين وأطباء، هكذا أمّن هذا العالم بقَاءَهُ الخاص بواسطة نهب ديموغرافي. وهذا النهب للموارد البشرية أكثر خطورة من نهب الموارد الطبيعية لأنه يُهدّد، بمقياس معين، نمو البلدان النامية وذلك بحرمانها من كوادرها وطبقاتها المتوسطة.

إن القوّة على المستوى العالمي لم تنتقل بطريقة حاسمة. ولنذكر أن روسيا، تلك القوّة الأوروبية القديمة هي القوّة المستقلة الوحيدة في النظام المُعولم التي نجحت في المحافظة على كيانها. إن فاعلي الحرب العالمية الثانية ما زالوا إلى اليوم يتحكّمون في التاريخ العالمي. ولكن هؤلاء الفاعلين يعيشون، هُم أنفسُهم، انقلابا هائلا بحيث ينبغي الكلام عن تحوّل انثروبولوجي شبيه بثورة **العصر النيوليثي** (العصر الحجري الحديث) أكثر من الثورة الصناعية. وعلى غرار ما نتج عن التوطين والزراعة، فان التحوّل الجاري اليوم قد قَلَبَ عيش النوع البشري في كل أبعاده. وسنتناول أدناه أهم عناصر ذلك التحول:

- **اثراء واسع للجميع**، ولكن بالأخصّ للطبقات الوسطى والأوساط الشعبية ما بين 1920 و1960 في الولايات المتحدة، وما بين 1950 و1990 في أوروبا واليابان. وقد كانت لذلك الارتفاع المفاجئ في مستوى المعيشة نتائج نفسية تستعصي على الحصر.
- **انهيار مفاجئ في نسبة الإنجاب** ما بين 1960 و1980.
- **ارتفاع طول الأعمار وتهرّم السكان على نحو غير مسبوق في التاريخ**. فقد تأرجح العمر الوسيط عند الأوروبيين ما بين 20 و25 سنة حتى منتصف القرن العشرين. ثم بلغ 41,7 سنة 2015. وكان العمر الوسيط عند الإنكليز، الذين فجّروا ثورة عام 1688، في حدود 25 سنة [1] وقامت الثورة الصناعية بتخفيض هذا المعدّل في ما وراء المانش إلى 20 سنة عام 1821. وكان العمر الوسيط عام 1871 في حدود 22 سنة ولكنه بلغ 40 سنة في 2015. وسنة 1900 كان العمر الوسيط لدى الأمريكيين في حدود 22,9 عاما ليصل 30,2 سنة 1950. وساهم ارتفاع نسبة الإنجاب بعد الحرب في جعله - مُؤقتا - نحو سنة 1970 في حدود 28,1 عاما. وارتفع هذا المعدل إلى 38,3 سنة 2015، أي أنه سجّل زيادة بـ10 سنوات في غضون 45 سنة تقريبا.
- **الارتفاع الكبير لمستوى التعليم**: إن تطوّر الأنظمة التعليمية في المستويين الثانوي والعالي - ما بين الحربين العالميتين - في الولايات المتحدة، وما بعد 1950 في أوروبا واليابان - قد أدّى إلى ظهور شرائح ثقافية جديدة، كشفت عن أن40٪ تلقّوا تعليما ثانويا طويلا و20٪ بالنسبة «للبقية».ولقد تراوحت هذه الفئة الأخيرة بين «من لا شهادة لهم» و«الأميّين الوظيفيين».وقد سجّلنا اختلافات وطنيّة هامّة في هذا الخصوص.
- **تجاوز النساء الرّجال في مجال التعليم** مع فوارق هامة هنا بين الدول المتقدّمة. وهذا التحوّل هو الأكثر أهميّة في عيون المتخصّصين في البنَى العائلية.
- **إمّحاء نهائي للدين**، بما في ذلك - دون شكّ - الولايات المتّحدة.
- **انهيار نموذج** الزواج المُتوارث عن الأزمنة الدينية.

وبالإمكان توسيع هذه القائمة ومضاعفة الأمثلة المُعبّرة عن التحولات الأساسيّة.

---

(1) هذا تقدير وفق النية العمريّة للسكان أورده طوني وريغلي Tony Wrigleyوروجي شوفليد في كتاب **تاريخ سكان انكلترا 1521 - 1871**، كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، 1989، ص 203، 204 - 205 و218.

جدول 1:

أمل الحياة عند الولادة والتهرّم السكاني

المنطقة	أمل الحياة عند الولادة		متوسط العمر		التهرّم 1950 - 2015 بحسب السنوات
	رجال	نساء	1950	2015	
الولايات المتحدة الأمريكية	76	81	30.0	38.3	8.3
المملكة المتحدة	79	83	34.9	40.0	5.1
أستراليا	80	84	30.4	37.5	7.1
كندا	79	84	27.7	40.6	12.9
ألمانيا	78	83	35.3	46.2	10.9
السويد	80	84	34.2	41.0	6.8
اليابان	80	87	22.1	46.1	24.4
كوريا الجنوبية	79	85	19.0	40.6	21.6
فرنسا	79	85	34.7	41.2	6.5
ايطاليا	80	82	28.6	45.9	17.3
اسبانيا	80	85	27.5	43.2	15.7
روسيا	65	76	23.3	38.7	15.4
الصين	73	78	23.7	37.0	13.3
الشرق الأوسط	71	76	20.8	26.3	5.5

المصدر: بيانات الأمم المتحدة.

إن مراعاة جُملة هذه التّحولات التي قدّمناها هنا، دون ترتيب، تفضي إلى رِؤية غنيّة، بشكل خاصّ، حول الفرد أُحادي البُعد كما حدّدها علماء الاقتصاد، إذ يمكننا الحفاظ على فرضيّة عقلانيّة تصرُّف الإنسان مع التساؤل حول ما سيتحقق من أهدافه الوجوديّة عندما يُصبح إحصائيا، أكثر غنى، وأكثر تقدّما في السّن، وأعلى تعلّما، وأكثر أنثوية، وأزيد ندرة.

وبكلّ تأكيد فإن تطور هؤلاء الأفراد الحقيقيين سيُتيح لنا اكتشاف الظروف التاريخية التي حفّت بنشأة شعور العجز الذي اجتاح المجتمعات الأكثر تقدّما. ومن أجل أن نُحقّق هدفنا هذا في كلّ تعقّده، يتوجبُ علينا، علاوة على الاقتصاد، إضافة ثلاثة حقول

استقصائية سمتها الأساسية التّطور. وهي التربية والدين والعائلة. وإن الانتماء إلى مجموعة وطنية لَهُو من الثوابت. إنه عنصر بنيوي علينا قيس فعله مع ضرورة اجتناب تخيّل إمكانية زواله مع العدّ العكسي للحلم الأخير للإيديولوجيا الكونية. وسنقدّم فورا الجواب المناسب عن السؤال الذي طُرح في مستهل هذا الكتاب: إذا نحن لم نفهم ما يجري اليوم في العالم فالسّبب عائد إلى أن الاقتصاد بوصفه ايديولوجيا مهيمنة، إنّما هو ساحر وعي مُزيّف يُشكّل عائقا أمام التوصيف الكامل للعالم. إن هذا التوصيف، حين يُخضَعُ لمصفاة الحقيقة، يتبيّن لنا أنّه قدّم ما هو ثانوي على ما هو رئيسي. بل لقد ذهب إلى أكثر من ذلك حين جعل من النتيجة سببا، ومن السبب نتيجة.

الوعي واللاشعور ولاوعي المجتمعات: الاقتصاد والسياسة، التربية، العائلة والدين.

سيمكّننا نموذج تمثيلي مُبسّط، يُحاكي النّظريّة الفرودية، من توخّي تمثُّلية للطبقات الإنسانية ولتحرّكها. نجد على سطح التاريخ ما هو وعي، أي الاقتصاد وعلماء الاقتصاد الذين تُحدّثنا عنهم وسائل الإعلام يوميّا، والذين يؤكد لنا أرثوذكسيو الليبرالية الجديدة، في انقلاب للماركسية عجيبٌ، أنّه، أي الاقتصاد، هو المحدّد. وتندرج السياسة أيضا في الوعي بطبيعة الحال. بل يمكننا القول في الصخب والضوضاء.

حين نغوص في العمق أكثر نجد لاوعي المجتمع، أي التربية، تلك الطبقة التي يتبيّن المواطنون والمعلّقون أهميتها عندما يفكّرون في حياتهم الحقيقية. ولكن الأرثوذكسية ترفض الإقرار تماما بطبعها المُحدّد وبتأثيرها القوي في الطبقة الواعية. والآباء يعلمون جيّدا أن مصير أبنائهم - النجاح، البقاء، أو الغرق الاقتصادي - رهين تفوقهم المدرسي. وكل واحد بإمكانه أن يدرك، دون عناء، أن مجتمعا فعّالا على الصعيد التربوي باستطاعته النجاح على الصعيد الاقتصادي. وتُفسّرُ النجاحاتُ المدرسيّة الفنلنديّة والكورية المسارين الاقتصاديين الاستثنائيين لفنلندا وكوريا الجنوبية. ولمّا كانت منظمة التعاون والنمو الاقتصادي (O.C.D.E) قد أنجزت مقارنة للنجاحات التربوية للأمم، وهذا من بين اهتماماتها الإحصائية، أمكننا التأكيد أنّ اللاوعي لم يعُد في الوقت الراهن بعيدا جدّا عن الشعور، حتى وإن وَجَدَتْ هذه البيروقراطية الفكرية صعوبة في الإقرار بأن النجاح المدرسيّ وثيقُ الصلة أكثر بالتقاليد الأجنبية والعائلية منه بالاستثمار الاقتصادي.

ذلك أنّنا نقع في مكان أكثر عمقا على اللاوعي الحقيقي للمجتمعات، أي على العائلة والدين في تداخلهما المعقّد.

إن البِنَى العائلية - المتسلّطة أو الليبرالية، القائمة على المساواة أو على عدم

المساواة، المعتمدة على الزواج الخارجيّ أو الدّاخلي حسب البلدان - تكيّف، على غير علم الفاعلين، القيم السياسية والنجاحات التربوية. ولقد سبق أن أَبديتُ رأيي في هذه الفرضية المزدوجة في مطلع السنوات الثمانين (1980) في كتابين: **الكوكب الثالث، البِنَى العائلية والأنظمة الإيديولوجية** (سُوي، 1983)، **وطفولة العالم. البِنَى العائلية والتنمية** (سُوي 1984)[1].

لقد لاحظت، بالفعل، أن الخارطة المكتملة للشيوعية في نهاية السبعينات (1970) تتداخل مع خارطة النّظام العائلي الزراعي النوعي الموجود في روسيا والصين وفيتنام ويوغسلافيا وألبانيا، وهو شكل يُشركُ الأب مع أبنائه المتزوجين. وهذا الشكل تسلّطيٌّ فيما يخصُّ العلاقات بين الآباء والأبناء، مساواتيٌّ في ما يتّصل بالعلاقات بين الإخوة. السلطة والمساواة يشكلان النواة الصُلبة للإيديولوجية الشيوعية والتطابق بين العائلة والإيديولوجيا ليس عصيّا على التفسير. إن هذا التطابق إنّما هو ناتج عن متوالية متواقتة تاريخيا وأنثروبولوجيا. ذلك أن التمدّن وانتشار التعليم قد فكّكا العائلة الزراعية الجماعية. وانتهى الأمر بهذه العائلة المفتّتة إلى التنازل عن قيم السلطة والمساواة والتراخي عنها لفائدة الحياة الاجتماعية العامّة. أما الفرد المتحرّر من الإكراه الأبوي فإنّه بَات يبحث عن بديل عن الاستعباد العائلي بالانخراط في الحزب الواحد والاندماج في الاقتصاد المُمركز وفي المراقبة بواسطة جهاز الكا - جي - بي بالنسبة للحالة الروسيّة.

وتأسيسا على هذه المعاينة الامبيريقية البسيطة جدّا، ومن تفسيرها عمّمت النتيجة التي توصّلت إليها عن الشيوعية، على الإيديولوجيّات المنافسة لها زمن الإقلاع التربوي والاقتصادي. بعدئذ ربطتُ كلّ واحدة منها - الإيديولوجيا الاشتراكية، الديمقراطية، الديمقراطية المسيحيّة، الفوضوية، المساواتية الفرنسية - ببنية عائلية تحتيّة.

إنّ الدينامية التربوية - اللاوعي التحديثي هو، أحد العوامل الرئيسية للقطيعة التي عرفها النظام الأنثروبولوجي التقليدي - قد بَدت، في ما يختصّ بها، في أقصاها بالمناطق التي تهيمن فيها النُظم العائلية التسلطيّة، والتي تكون متعاطفة - أو على الأقل غير مناوئة بشدّة للنساء - في ألمانيا والسويد واليابان وكوريا وفنلندا. ولكن ظهرت في كل مكان آلية انتشار قادت، مهما كان نمط العائلة، إلى تعميم تعليم جماهيري شمل عامة الناس وتحقّق ذلك في أوروبا ما بين الإصلاح البروتستانتي للقرن السادس عشر ومنتصف القرن العشرين.

---

(1) أعيد طبعهما عام 1999 في مجلّد حمل عنوان: **تنوع العالم. البِنَى العائلية والحداثة**، باريس، سُوي، بوان ديسي، العدد 821، 2017.

ولكم كانت مفاجأتي عظيمة عندما تبيّنتُ أن النتيجة التي انتهيت إليها بطريقة امبيريقية خاصّة والمتمثلة في التحقّق من وجود لاوعي عائلي في الحياة الإيديولوجية، قد أثارت معارضة وحتى رفضا من لدن الباحثين في العلوم الإنسانية وخصوصا في المجتمعات الأكثر تحرّرا من حيث الطبع والتقاليد.

إن ردود أفعال على النشرة الأصلية لكتابيّ الاثنين بالفرنسية، وكذا على ترجمتيهما قد أقنعتني أن الفعل العائلي كان مرفوضا ومُنكرا بشدة لا سيّما في المجتمعات الفردانية، في فرنسا وفي العالم الأنكلو - أمريكي على وجه الخصوص. أما في اليابان، بلد العائلة - الأصل، حيث العادة التقليدية، الساموراي أو الفلاحية التي تعيّن وريثا وحيدا يكون ذكرا في الغالب، فإن الفرضية العائلية لم تصدُم اليابانيّين.

إن المحاضرات العديدة التي قدمتها في فرنسا قد كشفت لي قابليّة كبيرة للتفاعل مع الفرضيّة العائلية بمنطقة الجنوب الغربي. ولكن أيضا لأن الجنوب الغربي هو منطقتنا الكبيرة للعائلة-الأصل، إذ هو كناية عن يابان صغيرة بأقطابها القوية خاصة بيارن وفي بلاد الباسك.

إن تفسير الرفض، كما القبول، لأمرٌ بسيط. ففي إطار الثقافة العائلية التسلطيّة غير القائمة على المساواة يشكّل الإكراه الجماعي العام الناجم عن هذه الثقافة واقعا بديهيا بحيث لا يُعدّ «الكشف» عنه كشفا في حقيقة الأمر. وبالمقابل نلاحظ، في العالم الليبرالي، أن الفرضيّة القائمة على تحدُّدِ الإيديولوجية من لدن البنية العائلية تصطدم جَبْهِيًّا بالإيديولوجيا السائدة والتي مؤدّاها أن الفرد يعتبر نفسه مستقلاّ يُقرّر ويتصرّف كما يشاء دون أدنى إكراه.

إن التناقض الرئيسي لنظرية تفسير الإيديولوجيا بالعائلة هو كونها تقترح أن الانخراط في مثل أعلى للحريّة هو ذاته، أي الانخراط، مُحدّدٌ.. ويزدهر هذا التناقض في المناطق التي تغلب عليها العائلة النووية، وهي الشكل الانتروبولوجي الذي لا يضمّ أكثر من زوج وزوجة وأبنائهما. تكون العائلة النوويةالليبرالية في علاقاتها بين الأجيال، قبل ظهور أيّة فلسفة سياسية لوكيّة[1] أو روسوية[2].

وعندما يتعلّم فلّاحو المناطق المعنيّة القراءة والكتابة يصبحون نشطين سياسيا وينخرطون، بشكل «طبيعي» في المثل الأعلى للحريّة على الرغم من أنه محدّدٌ سلفا.

ويتم التعبير عن الحرية السياسية والاقتصادية وقتئذ في الحياة الاجتماعية، وفي

---

(1) نسبة إلى الفيلسوف الإنكليزي جون لوك (1632 - 1704) (المترجم).

(2) نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1712 - 1778) (المترجم).

التاريخ بطريقة واقعية تماما ومحسوسة، وتكون لها تأثيرات إيجابية كبيرة في الحياة الثقافية والعلمية. ومع ذلك فإن هذه الحرية ليست سوى وهم. وإذا نحن ذهبنا بالاستنتاج إلى أقصى مداه أمكننا التأكيد أن رجال النظام العائلي النووي ونساءه ليس لهم كُلّهم حرية بناء مجتمع شمولي. وهذا ما يمكن اعتباره حظّا بالنسبة إليهم ولكنه مأساة بالنسبة لميتافيزيقيي الحرية الإنسانية.

إن مفهوم اللاوعي العائلي ينطبق إذن تماما على حالة المجتمعات الليبرالية. ففي بلد مثل اليابان، حيثُ يُدرجُ التقليدُ الإيديولوجيّ عمَل العائلة، يُصبحُ مصطلح اللاوعي قابلا جدّا للنقاش. ولا يكون لهذا المصطلح معنى إلّا إذا ظلّ هذا البلد تحت الوصاية الإيديولوجية الليبرالية المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة.

ويعتبر مثال ألمانيا، ومعها قسم هام من أوروبا القارّية حالة خاصّة. لقد كانت النازية التجسيد الواضح للقدرات التسلطيّة وغير المتساوية لعائلة أصل صُلبة جدّا خلال مرحلة تاريخيّة متأزمة دينيّا واقتصاديا. ولكن كان على ألمانيا بعد 1945 أن تلتزم بمواكبة العصر وأن تحسب نفسها ديمقراطية ليبرالية على غرار العالم الانكلو - أمريكي. وكان نجاح ألمانيا أهم بكثير من اليابان لأن الفظاعة المطلقة للنازية أدّت إلى جعل النسيان ضربا من ضروب العلاج النفسيّ. وفي حالة ألمانيا بلغ الضمير المزيّف ذروته، ولكن هذا البلد لم يكن معزولا في أوروبا.

ففي إيطاليا، حيث أنتجت العائلة الجماعية المهيمنة تباعا، الفاشية ثم الصعود الانتخابي المكثّف للشيوعيّين، توجد وضعية شبيهة بالضمير الفاسد. إن عبارة ليبرالي - ديمقراطي التي تطلق على الطبقة القيادية الإيطالية لا تعكس إطلاقا الإمكانيات الموروثة عن البنى العائلية القديمة للبلاد الإيطالية. وسنرى في الفصل قبل الأخير لهذا الكتاب كيف أن عودة المكبوت الأوروبي المعادي لليبرالية، والذي أنتج في فترة ما بين الحربين العالميّتين موسوليني وسالازار وهتلر وفرانكو وبيتان، هو الذي يُفسّر القدر العجيب، الحزين، ولكن المنطقي، لمنطقة الأورو.

كان الدين، في ما مضى، مُدرجا ضمن الوعي، وكان يُحدّدُ بشكل صريح وواضح إطار الحياة الاجتماعية وخاصّة في العوالم اليهوديّة والمسيحيّة والإسلاميّة.

إن انحسار المعتقدات (العلمانية) قد غيّر صفة الدين وَوَضْعِهِ من حيث إغراقه، على مراحل، في لاوعي شبه مطلق. لم يعد الدين موجودًا بالنسبة للمواطنين الذين يعتبرون أنفسهم ملاحدة أو علمانيّين أو حداثيين، ويتوجّسُون من استمراره في أوساط السكان المتحدّرين من الهجرة. بيد أن التحليل السوسيولوجي، يكشف لنا، أن الدين مازال

حاضرا عند سكان البلدان الأفضل في مجال العلمنة، في مجوّفات. وهذه المناطق الشبيهة بفراغات يتعيّن أخذها في الحسبان إذا نحن أردنا فهم قلق المجتمعات المتقدّمة وخوفها.

ومن المثير للاهتمام أن هذا الفراغ ليس هو نفسه في كلّ مكان: إنه يتلوّن بآثار مُهمّة ومتنوعة لمعتقدات اجتماعية وطرق تصرّف موروثة عن أنظمة دينيّة انقرضت واندثرت. لقد تناولتُ في كتابي السلوك الاجتماعي المخصوص للمحافظات الفرنسيّة حيث لم يمُت المذهب الكاثوليكي إلّا خلال الأربعين سنة الأخيرة. لقد قمت بتعريف مفهوم الكاثوليكيّة الزومبي [1] من أجل فهم ظاهرة البقاء على قيد الحياة الجزئي بعد الموت. ولكن هناك ديانات أخرى غير الكاثوليكية، استمرت بعد موتها الظاهر. ونحن في أمسّ الحاجة، من أجل فهم النجاعة التربوية والاقتصادية المتواصلة لاسكنديناڤيا أو كراهية الأجانب الخاصة بشمال ألمانيا وشرقها، أن نتدبّر مفهوم **اللوثيريّة الزومبيّ**. وهناك أشكال مُعاكسة للظاهرة الزومبيّة يمكن ملاحظتها. من ذلك أن البروتستانتية واليهودية الأمريكيّتين اللّتين من المؤكد أنهما ماتتا، مازالتا تعتقدان أنّهما حيّتان. وأصبح إله الولايات المتحدة صديقا لطيفا، وبات اليهود الأمريكان يعتقدون أن الجنّة موجودة [2].

إن الفصل التام بين النظام العائلي والنظام الديني غالبا ما يكون عسيرا. ومن النادر جدّا أن يصمت الدين عن العلاقات الجنسية، وعن الزواج ووضع النساء وسلطة الأبوين، وعن العدالة وعدم المساواة بين الإخوة. وستتوافر لي الفرصة، في هذا الكتاب، كي أعالج التفاعل بين العائلة النووية العشوائية واليهودية، وبين العائلة الأصل – famille souche والبروتستانتية. وسأحتفظ في كل هذه الحالات على فكرة علويّة العائلة، عائلة قادرة على تعزيز ظهور أشكال دينيّة معيّنة، وكذا أيضا الإقرار، على الفور، بفكرة عمل في المقابل، يكون مُستقلاً عن الدين، وهو في طور النشوء، مع كفاءة ثابتة لدعم بعض سمات النظام العائلي الذي سهّل ولادته. إن الحديث عن تطور مشترك للعائلة وللدين هو دون ريب الصّيغة المناسبة.

---

(1) هرفي لُوبرَا وايمانويل تُود، **اللغز الفرنسيّ**، باريس، سُوي، جمهورية الأفكار، 2013، وإيمانويل تُود، **من هو شارلي؟** سوسيولوجيا أزمة دينية، باريس، سُوي، 2015. وقد صدر «من هو شارلي» في ترجمة عربية عن دار التنوير.

(2) إندروم. غريلي. ميخائيل حوت. «الأمريكيون يشرقون الإيمان بالحياة بعد الموت: منافسات الأديان والتثاقف»**المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع**، المجلد 64، ديسمبر/ كانون الأول 1999. ص 813 – 835، وخاصة الرسم البياني ص 817.

إن تمثّل المجتمعات كما لو أنها مُنَضدّة على هيئة طبقات واعيـة ولاشعورية ولاواعية من شأنه أن يقود إلى تمثّل جديد للتاريخ، وهو تخطيطي بالضرورة، ولكنه يفتح على مفارقة أساسية ويفضي إلى ثورة فكرية كوبرنيكيّة.

إن نموذج مجتمع يشغلُ بنية مستقرة خلال لحظة معيّنة ليس سوى عمليّة تمثُّل. فالوقت يمرّ وكل مستويات البنية تتطوّر ولكن وتيرة التبدّل ليست هي نفسها بالنسبة للجميع. وبإمكاننا القول، ضمن مقاربة أولى، أنه كلّما انغرزنا نحو الأعمال اللاواعية للحياة، كلّما مرّ الوقت وئيدا، وكلّما استمرّت الأشكال.

- على المستوى الواعي بالعولمة الاقتصادية، فإن التبادل الحرّ وأَمْوَلة financiarisation العالم قد استغرقا، بالكاد، نصف قرن ليفرضا نفسيهما، هذا إذا نحن أرجعنا حركة الانفتاح التجاري إلى الانتصار الأمريكي في الحرب عام 1945. إن هسترة هذه السيرورة قد بدأ هاهنا نحو 1979 – 1980 مع مارغريت تاتشر ورونالد ريغان، وهناك، في حدود 1989 – 1990، مع سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي. والعولمة إنما هي سيرورة سياسية بلغ الوعي بها ذروته، بما أن القوة الامبريالية للولايات المتحدة قد قادت، من البداية إلى النهاية، عمليّة وضع مداميك الأسواق العالمية للسلع ورأس المال والعمل. وهذه الظواهر الواعية التي تشمل المعاهدات والحروب والمبادلات التجارية وبعث الجنان الضريبيّة، قد امتدت على بعض عقود فقط. ستة أو أربعة أو ثلاثة عقود تبعا لما إذا كان الاهتمام منصبّا على المسار برمته أو على صعوده بقوة أو على تسارع إيقاعه.
- أما على مستوى اللاشعور، فإن مرور الزمن يكون أكثر بُطءا. ولقد بدأت مسيرة المجتمعات نحو الكتابة على صعيد عالمي، في ألمانيا خلال القرن السادس عشر مع الثورة البروتستانتية، التي اشترطت النفاذ المباشر للمتديّنين إلى الكتابات المقدّسة وإلى الربّ. ولقد أمكننا أن نلاحظ بعد ذلك انتشارا تاجيّا، انطلاقا من هذا القطب الأصلي، الذي شمل في البداية، البلدان التي اعتنقت البروتستانتية – اسكنديناڤيا، قلب هولندا، انكلترا، اسكوتلاندا، والمستعمرات الأمريكية – ثم فرنسا، وأخيرا الجنوب والشرق الأوروبيين. وبإمكاننا القول أن انتشار الكتابة، على نحو جماهيري، قد تحقّق غداة المرحلة التي عقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية. وما هي إلا أن أَفْرَقَ هذا المسار في كل مكان انطلاقا من الأقطاب الأمريكية واليابانية والمدن الاستعمارية الكبرى الإنكليزية والفرنسيّة. وفي

حدود العام 2030 ستكون الأجيال الشابة، في كل مكان، بما في ذلك إفريقيا، قادرة على تعلم القراءة والكتابة. وهكذا تطلب الأمر خمسة قرون للوصول إلى هذه النتيجة، أي، إذا نحن أردنا الاختزال، عشر مرّات الزمن الذي تحقّقت خلاله العولمة الاقتصادية.

- وفي مستوى اللاوعي تكون حركة البِنَى العائلية أكثر بُطءا من المستوى السابق لها. وهذا ما حاولتُ إعادة تشكيله بالنسبة لمنطقة أوراسيا[1] في كتابي أصل **الأنظمة العائلية**[2]، بيد أن تطوّر العائلة يندرج ضمن الزمن التاريخي وليس الماضي السحيق الذي لا تعيه الذاكرة بأي حال. ومن أجل فهم ميكانيزمات التمايز والانتشار لديها علينا الانتقال من سومر، في بلاد ما بين النهرين، في حدود العام 3000 قبل العهد المتعارف عليه (A.E.C)، ومن الصين الشمالية نحو الشمال حوالي 1500 قبل نفس هذا العهد. إنها الفترات التي شهدت، في مناسبتين اثنتين اختراع الكتابة الذي يُحدّدُ بموجبه نوع من الاتفاق حول بداية التاريخ بالمعنى الدقيق للعبارة. وإذا نحن تخيّرنا سومر كمكان وكلحظة صفر للمفاضلة بين البِنَى العائلية للإنسان العاقل homo sapiens، فسنلاحظ أننا أمام عملية تطور مدّتها 5000 سنة، أي عشرة أضعاف المدّة التي استغرقتها عملية ظهور الكتابة، ومائة مرّة الوقت الذي تحقّقت خلاله العولمة الاقتصادية والسياسيّة.

وبوسعنا القول، لو نتوخّى التوسيع، أن الوعي الاقتصادي يشتغل على مستوى 50 سنة واللاشعور التربوي على 500 سنة واللاوعي العائلي على 5000 سنة.

وتشكل الألفية، وهذا ليس بالأمر المفاجئ، وحدة القياس الأساسية للزمن الديني، وهو يشترك في هذا مع الزمن العائلي. ولكنه يكون أكثر قصرًا منه بمعدل مرتين كمتوسط عام. وإذا نحن أرجعنا تاريخ تحرير التوراة إلى القرن الثامن قبل الميلاد، فإننا سنحصل على 2,8 ألفية بالنسبة لليهودية وألفيتين بالنسبة للمسيحية و1,4 ألفية بالنسبة للإسلام. أما تاريخ البوذية فإنه بدأ في القرن الخامس قبل الميلاد إذا نحن ربطنا بين هذه البداية وصحوة سيتاراتا غوتاما، ولكن ثلاثة قرون أو أربعة بعدها إذا جعلنا نقطة البدء هي النصوص الأولى المكتوبة، أي من 2,5 إلى 2,1 ألفية من التطور. إن الاختلاف في

---

(1) أوراسيا Eurasie كلمة نحتت من كلمتي أوروبا وآسيا. وهي تشير إلى المجال الممتد للقارتين في نصفي الكرة الأرضية الشمالي والشرقي من المحيط الأطلسي غربا إلى المحيط الهادي شرقا ويحدها شمالا القطب الشمالي وجنوبا البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي (المترجم).

(2) باريس، غاليمار، 2011.

الوتيرة والنمو بين الزمن العائلي والزمن الديني مُطابقٌ للفرضية القائلة بعلويّة أو أولوية البنية العائلية.

الاقتصاد والتربية والدين والعائلة

إن هذا البحث الموسّع وفق مصطلحات اللاشعور واللاوعي من شأنه أن يقدّم تمثّلا واقعيّا لأزمة العالم الغربي بالمعنى الواسع للكلمة، أي بإدراج اليابان وكوريا الجنوبية. إن التذرير atomisation الفرداني على الصعيد الاقتصادي، والعجز الذي أظهره العمل الجماعي على المستوى السياسي، قد وجدَا، بالتالي، مرتكزاتهما في تطور التربية العالية وفي اضمحلال الدين وفي تحوّل البنى العائلية. ويمكن رَدُّ الاختلافات في المسارات الانكلو - أمريكية والألمانية والسويدية أو اليابانية إلى تنوع البِنَى العائلية الأصلية، تمامًا كما المقاومة الروسية للعولمة. وبمقدورنا إدخال شيء من التنظيم والترتيب على حداثة متعدّدة الجوانب، حداثةٌ يَمتزج فيها تعاظم التفاوت الاقتصادي ونوع من المساواة الجديدة بين الرجال والنساء، وارتفاع المستوى التربوي وانهيار الممارسة الديمقراطية.

إن هذا التحليل المُغتني سيمكننا خاصّة من مَوضَعَة الغرب المتحرّك موضَعَة صحيحة قياسا إلى اللحاق بالركب. والحق أن التفاعل بين الغرب والصين، التي أصبحت ورشة العالم، والشرق الأوسط منتج الطاقة وميدان الغرب لمناورات جيوشه، قويّ جدًا. لقد أصبحت المجتمعات الأمريكية للشمال، والأوروبية للغرب، تشترط على الدول الأقل تقدّما لا العمالة الزهيدة الأجور والنفط فحسب وإنّما أيضا اصطفافا وراء تقاليدها وأخلاقها. إن عربة التسوق الإيديولوجية الآتية من الغرب تحمل، وهي تتدحرج نحو سائر مناطق العالم الأخرى حريّة التعبير، والتبادل وتنقل الناس والمال وتحرّر المرأة وحق الانتخاب، وإعادة تعريف المثليّة بوصفها تصرّفا بشريّا مشروعا. إن جملة هذه العناصر، التي تدخل في إطار المستوى الواعي للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وغيرها ممّا هو مأخوذ من مستوى اللاشعور العائلي، تكون مكدّسة بشكل سائب وبكميّات هائلة.

إن التحولات الجارية اليوم في مستوى التقاليد والأخلاق الغربيّة ينبغي أن تتمدّد إلى بقيّة بقاع العالم الأخرى. ثمّ إن نخبنا قد بدأ صبرها بالنفاد إزاء قلّة حماسة الصين والهند وإيران والعالم العربي لاتباعها وخاصّة فيما يتعلق بتحرر النساء والمثلية. إن رغبتنا الكونيّة، اللطيفة في حدّ ذاتها (أعتبر نفسي هنا رجلا غربيّا عاديّا منسجما تماما مع قيمه) ترتكز بكل أسف وأسى، على رؤية خاطئة للتطور التاريخي للبِنَى العائلية وللعادات والتقاليد. إذ أن هناك، منذ آلاف السنين، ديناميات مغايرة تشتغل، بشكل وئيد ولكن

أكيد، في أوراسيا وعلى هامشها. بل إن ثمّة احتدادًا محسوسا في الفروق خلال الفترة الأكثر قربا.

وفي الغرب أدّى تجاوز النساء للرجال على الصعيد التربوي إلى طرح فرضية تحوُّلٍ أُموميّ، دون الزعم، بالرغم من ذلك، أن هذا التحوّل هو في طور الانتهاء أو حتّى أنه سينجح. إن ظاهرة كهذه لم تُرصد في التاريخ، وهي قد تُشكّل ثورة انثروبولوجية وقفزة في المجهول. إن الثورة الأُموميّة في الغرب الضيّق المؤلف من العالم الأنكلوأمريكي والسكاندينافي والفرنسي إنما هي تندرج، رغم كل شيء، ضمن استمرارية بنية عائلية كفلت للنساء، في بداية أمرها، مكانة عالية. لقد جعلت العائلة النووية من الزوجين العنصر الأساسي في تلك البنية. أما في الصين والهند وإيران، وفي العالم العربي فإن الهياكل العائلية التقليدية تشمل، خلافا للغرب الضيّق الآنف ذكره، مُكوّنًا أبويّا قويّا ووضعا للمرأة منحطّا جدًّا. إن هذا التضاد شرق/ غرب معروف تقريبا. بيد أن المشكل الأساسي بخصوص هذه النقطة هو كون الديمقراطيات الليبرالية في مواجهاتها مع العوالم الأبويّة تنطلق خاصّة ممّا تشكّل لديها من رؤية خاطئة عن الحركة التاريخية للبِنَى العائلية. إننا ننظر إلى الوضعية الهابطة للمرأة على أنها نوع من «التخلّف» لا يعدو أن يكون مكمّلا منطقيا للتخلّف الاقتصادي لغير الغربيّين. ولكن تاريخ الأنظمة العائلية المُعادُ تشكيلُهُ يكشفُ عن العكس، ذلك أن الأنظمة الأبويّة الشرقية هي في الواقع نتيجة تطوّر طويل لم يخضع له الغرب في جوهره. في الصين كما في العالم العربي وإيران أو الهند انجلت الدينامية التاريخية، ذات المدّة الطويلة، وعلى مدى ألفيات، عن تخفيض في وضع المرأة. إن ما ينبغي التسليم به هنا هو أن الثورة «الأمومية الغربية» لا تواجه في الشرق ثقافات عائلية متخلّفة بل أنظمة تتعارض دينامياتها الأبويّة مع أنظمتها منذ آلاف السنين.

إن التحول الأبويّ قد شمل، في بداية أمره، ألمانيا واليابان. ومن شأن هذا العنصر أن يجعلنا ندرك الصعوبات الديموغرافية لهذين البلدين المتقدمين جدًّا على المستوى الاقتصادي. ثم أننا سنفاجَأ، ونحن نعاين أن روسيا بصدد إحراز نجاح متمثّل في تحقيق انقلاب أموميّ، انقلاب جزئي ولكنّه واسع النطاق، قد يجعل من روسيا خلال الألفية الثالثة نموذجا أصليّا، ليس فقط من خلال ديمقراطيته التسلطيّة، ولكن أيضا بفضل نسبة تحرّر النساء في هذا البلد.

لا يكفي إذن أن نُخضع الحياة الاجتماعية إلى تراتبيّة، كالتي اعتُمِدت، أي جعل المجتمع على هيئة طبقات واعية وأخرى غير واعية.. إلخ. وغير خافٍ أيضا محاولة فهم التبدّل البطيء عندما نغوص باتجاه الطبقات العميقة للسياسة والاقتصاد، نحو التربية

ثم نحو الحياة الدينيّة وأخيرا العائلية. علينا الاعتراف، كهبّة أخيرة، أن حركة الطبقات العميقة ليست تلك التي كنّا نظن. إن لدينا نزوعا للحديث عن لاوعي كوكبي مكبوت بشكل رائع ونحن نتطرّق إلى تطور البِنَى العائلية.

سأقوم بدءًا، في هذه المقدمة، بعرض بعض نتائج نظرية عن خطئنا في ما يتعلق بدينامية الأنظمة العائلية. والسبب في هذا أن عملية التعرّف إلى هذه الدينامية يمكن أن يقود إلى وَصْمِ قسم هام من الجهود المبذولة من العلوم الإنسانية خلال القرنين الأخيرين، من أجل فهم تاريخنا، بالبُطلان.

التكثيف والتمايز الاتجاهي للنُّظم العائلية

إن النموذج الموحّد للعلوم التاريخية والاجتماعيّة قد وضع بروز العائلة النووية و«الفرد» في قلب سيرورة إقلاع الغرب. لقد حُبّرت ملايين الصحائف عن هذه الثيمة من لدن آلاف الكتاب. وقد يكون تحرّر الفرد حصل في أوروبا منذ العصر الوسيط في تاريخ يتغيّر وفق متغيّرات المعيار الليبرالي. سأقدم هنا نموذجا عن هذا التحرّر، نموذج مبسّطٌ جدًّا. وأحسبُ أنّهم سيغفرون لي ذلك. ذلك أنه سيكون من السخف بمكان التشبث بتوصيف عفى عليه الزمن.

خلال طور أول طويل (I)، انبثقت العائلة النووية من الكتلة الخانقة للعائلة الكبيرة للماضي. ولقد أتاحت الرابطة البسيطة، ولكن المستقرّة، بين رجل وامرأة – آدم وحوّاء زمن الحداثة – صعود الفردانية الأولى. وقد أنجب هذا الثنائي الزوجي أبناء تربّوا بسرعة وتحرّرُوا بسرعة أيضا. ومن ثمّ أصبحوا «أفرادًا» عندما بلغوا مبلغ الكبار الراشدين. صحيح أنهم كبار غير مكتملين، ولكنهم فاعلون أحرار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وخلال طورٍ ثانٍ قصير وقريب ومُعاصر، بما أنّه بدأ خلال سنوات الستين (1960)، ولد أخيرا «الفرد في حالة نَقاء» متحرّرًا من العائلة الزوجيّة نفسها. خلال هذا الطور الثاني (II) للفردانية تمّت الاستعاضة عن الرابطة الزوجية بين الرجل والمرأة بارتباطات مؤقتة بين أفراد لا يعتبرون طول العلاقة – التي تبدأ من ليلة واحدة إلى حياة كاملة – أو الجنس بين الشريكين أساسا. هكذا أصبح الطلاق وإعادة التشكيل، والمثليّة، والتحوّل الجنسيّ عناصر هيكلية في النظام العائلي.

لقد تحقّقتُ بعد أربعين عاما من البحوث حول النّظم العائلية، وعن طريق المصادفة، أن الطور الأول لهذا النموذج الموحّد – من العائلية المركّبة إلى الثنائي الزوجي – عبث واقعي. كانت العائلة الأصلية نووية. وهذا الشكل الانثروبولوجي لم يكن مخترعًا أبدًا

في حدّ ذاته، بما أنه شَكْلُ الإنسان العاقل إبّان ولادته وفي حالته الفطرية. وفي المقابل فإن الأشكال العائلية المحليّة، التي حصرت الثنائي الزوجي داخل روابط قرابيّة أبويّة وهيمنت على الجماهير في أوروبا وآسيا، إنّما هي في الحقيقة من مخترعات التاريخ. لقد نجم وجودها من تجارب وتبلورات امتدّت على خمسة آلاف سنة، وهو مسار بدأ في بلاد الرافدين مع نشأة المدينة واختراع الكتابة. وهناك مسار ظهر بصفة متأخرة ولكنه كان مماثلا للمسار الأوّل وبإمكاننا رصْدُهُ في تاريخ الصين. ولقد وُجد نظير لهذا المسار في إفريقيا دون أن نستطيع تبيّن رابطة له في هذه القارّة، مع الكتابة أو مع المدينة.

ويبدو أن تطور الزراعة في كل مكان قد شكّل أصل كثافة المجموعات العائلية وهيكلتها من خلال روابط بين الذكور، وهي ظاهرة يمكن أن نشير إليها باللفظة المُولّدة الجديدة **الأبْوَأَةُ** patrilinéarisation. ويمكن أن نتعرّف إلى أشكال جنينيّة لهذه الميكانيزمات في الهضبة الوسطى المكسيكية التي احتلّتها إمبراطورية الأزتيك، أو في الآند التي كانت تتبع إمبراطورية الأنكا، على أعتاب الغزو الإسباني.

ومنذ ظهور الإنسان العاقل تطورت العائلة من الوضع البسيط إلى وضع أكثر تركيبا، وليس من المعقّد إلى البسيط. وقد شكّل الحطّ من وضع المرأة عنصرا أساسيًا في الصلابة والشدّة التي ستكون عليها. ولقد كان القسم الأكثر تموقعا في غرب أوروبا خارجا في أغلبه عن هذا التحوّل حتى وإن شهدت ألمانيا والجنوب الغربي الفرنسي، مثل اليابان، تطوّر العائلة الأصل، أي الطور الأول للأبوأة، وإيطاليا الوسطى العائلة الجماعية خارجية الزواج exogame، أي الطور الثاني للأبوأة. ولم تشمل هذه التأثيرات، في فرنسا الشمالية وانكلترا، سوى طبقة النبلاء خلال الفترة الوسيطة، وأحيانا الشريحة العليا لطبقة الفلاحين.

ولقد كانت هناك استثناءات في آلية تكثيف العائلة والحطّ من وضع المرأة. وبالإمكان معاينة وجود مسار تبسيطي معاكس هنا وهناك، في هذه الفترة أو تلك، من الفترات التاريخيّة. ولأوروبا الغربية تاريخها الخاص الذي يتضمّن في بلدان مثل انكلترا وهولندا وشمال فرنسا تركيزا على بروز نوويّة العائلة جرّاء تدمير شبكة الأبويّة الثنائية التي كانت تُؤطّرها خلال شكلها الأصلي[1]. بل ويمكننا حتّى تعيين الحوادث الجهويّة للعودة إلى الأصل خلال الانتقال من سيادة الأب إلى السيادة الثنائية للزوجين، أي من التعقّد إلى التبسيط. وقد انطوت آلية العودة إلى الأصل هذه على ارتفاع لوضع المرأة.

---

(1) الثنائي هو الذي يعالج القرابات الأبوية والأموميّة بوصفها متساوية. وبوسعنا القول أيضا «عشوائية» أو «قرابيّة».

سأعالج الحوادث الأكثر أهميّة بالنسبة إلينا، ومنها ما جدّ في مطلع عصرنا، في روما، وفي اليونان الهلنستي ويهُودا. وسأبيّنُ أيضا، في الفصل الثاني أن القارة الإفريقية، التي لم أدرسها في الجزء الأول من كتابي **أصل الأنظمة العائلية** تنسجم مع النموذج العام وتتوافق معه ولم تفلت من المسار التاريخي المُهيمن لأبويّة العائلة وتعقيدها بمرور الزمن.

«نموذج معكوس» للتاريخ

كان لاكتشاف التكثيف الاتجاهي للأشكال العائلية نتائج لا حصر لها على مستوى تأويل تاريخ الإنسانية. ولقد أتاح هذا «النموذج المعكوس» مقارنة بـ«النموذج النمطي» إمكانية توخّي إدراك معكوس أيضا لحقول تاريخية عديدة، وكذا فهْمًا أفضل لما نحن عليه هنا وهناك: في أوروبا، وأمريكا والصين واليابان وروسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. هكذا يصبح السؤال: «من هو المتطوّر؟» و«من هو في حالة تقدّم؟»، عصيًا جدًا على الحسم ومتناقض في حدّ ذاته. فالشرق الأوسط المتخلّف اقتصاديا يشمل الأشكال العائلية الأكثر تركيبا والأكثر «تطوّرا». ذلك أن العائلة الجماعية في هذه المنطقة، والتي هي نتاجٌ لخمسة آلاف سنة من التطور، تُشرك الأب وأبناءه المتزوجين ثم تشجع على الزواج بين أبناء هؤلاء الإخوة. أما أمريكا الشمالية، زعيمة العولمة الاقتصادية ثم زعيمة الاحتجاج عليها، فهي تمثّل، وبشكل أكبر من انكلترا أو من الحوض الباريسي في فرنسا، الشكل العائلي النووي الأكثر قربا إلى النموذج الأصلي **للإنسان العاقل**. وعندما نلقي نظرة على آسيا الشرقية فإنه لا مناص لنا من الاعتراف بأن اليابان كان تابعا، إبّان ثورة المايجي عام 1869، لنظام عائلي، وإن لم يكن نوويا فإنه ما زال بعيدا عن النمط الأصلي **للإنسان العاقل** من النظام الذي كان سائدا في الصين. وكانت العائلة الأصل اليابانية تُعيِّنُ من الوسط الفلاحي وريثا وحيدا وتُشرِكُ، على الأكثر إثنين من الأزواج. وبهذه الممارسة تكون العائلة اليابانية أكثر بساطة من العائلة الجماعية الصينية التي تُشرك (على نحو مثالي) الأب مع جميع أبنائه المتزوجين وبإمكانها أن تخلق تعايشا ومُسَاكَنة لأكثر من ثلاثة أزواج.

إن الحداثة التكنولوجية والاقتصادية للغرب تتطابق مع الأنظمة العائلية العتيقة نوعا ما. **فالإنسان الغربي في عاداته** وأخلاقه بدائي، غير بعيد جدًا عن الجوهر البدائي العام القديم للبشرية، جوهر الذين زاولوا الصيد والجني (القطف)، أي أولئك الذين كانوا أول من سكن هذا الكوكب. ولقد عُدّلت هذه العتاقة، بدل أن تُلغى، بواسطة المفهوم المسيحيّ للجنسانيّة وللزواج، وكذا عن طريق التأطير الفيودالي أو التابع للدولة لقواعد الإرث.

لا شك أن إنسان البلدان المسماة «صاعدة» متخلّف على الصعيد التكنولوجي

والاقتصادي، ولكن حين يتعلق الأمر بالعادات العائلية فإن الصينيّين والهنود والعرب والأفارقة هم أناس «متطوّرون»، أي أنهم كُيِّفُوا وقُولِبُوا، بفضل 5000 سنة، وضعوا خلالها أنظمة عائلية معقّدة وجماعية وأبويّة انطوت على حطّ لمنزلة المرأة.

يعتقد الغرب أن حداثته... حديثة. والحقّ أن تحرّر المرأة، وهذا أمر حقيقي لا غبار عليه، ليس سوى تجذير لحالة بدائية للإنسانية. لم يكن **الإنسان العاقل** مناهضا للإجهاض. ويمكن أن نقول نفس الكلام على الكفاح من أجل حقوق المثليّين بما أن دراسة علماء الأنثروبولوجيا لبقايا المجتمعات البدائية لا تبرز، إلّا نادرًا، كره المجتمعات المذكورة للمثليّة.

إن ما يطالب به «الغربُ» العالمَ الصاعد اقتصاديا في قلب أوراسيا ليس مجرد لحاق بالركب. من المؤكد أنه ينبغي على التكنولوجيا والتربية والاقتصاد أن تتقدّم. وبوسعنا أن نلاحظ، وهذا من حسن حظّنا، وجود توافق عالمي حول عدّة مؤشرات تهمُّ المستويات الواعية أو اللاواعية للحياة الاجتماعية. ذلك أن الاقتصاد في تقدّم، ومستويات التعليم في ارتفاع في العالم الثالث القديم، والخُصُوبة في انخفاض. وحتى العلمانية فإنها في تقدّم في هذا العالم رغم التشنّجات القويّة للأصوليّة المُقاومةُ في العالم الهندوسي أو الإسلامي، في إيران أصبحت المساجد فارغة فعلا.

ولكن ما هو مطلوب في مجال العائلة، في قلب أوراسيا، هو نكوص تاريخي وعودة إلى الوراء في هذا المضمار، تفكيكُ منظومات استغرق بناؤها آلاف السنين. إن تذرير البِنَى العائلية في الثقافات التي نظرت إلى اندماج الأزواج في العائلة الواسعة، والحطّ من وضع المرأة، على أنها علامات تقدّم، وعلى أنها أيضا نوع من تجويد العادات، لا يمكن إلّا أن تنتج أشكالاً من المقاومة الرافضة وردود أفعال وتراجعات غير مفهومة، إذا نحن تمسكنا بالنموذج النمطي للتطور البشري. في الهند، والصين، وفيتنام، وكوسوفو، وجورجيا، وأرمينيا تشهد نسبة الرضّع من الجنس الأنثوي انخفاضا لأن التقنيات الحديثة للكشف عن جنس المولود قبل ولادته تستعمل للقيام بنوع من الإجهاض الانتقائي للأجنّة من الجنس الأنثويّ.

إن تصوّرنا للحاضر لا يمكن إلّا أن يكون سخيفا، عبثيا، مُنتجا لعدم الفهم والتعصّب والعنف. أما بالنسبة للمستقبل... كيف يمكننا أن نستبق برويّة، التطورات المقبلة للعالم المعلوم إن نحن أسقطنا على المستقبل ميولات واتجاهات لا وجود لها في الحاضر، أو أنها معاكسة للاتجاهات الحقيقيّة؟ لقد كانت حركة المجموعات البشرية على مدار الخمسة آلاف سنة الأخيرة، ليس في كل مكان، ولكن في الغالب الأعم، موجّهة نحو إخضاع الفرد وحِطَّةِ وضع المرأة. إننا نعيش اليوم بالفعل محاولة لقلب المسار. وتنطلق

هذه المحاولة من منطقة محدودة، من أوراسيا تحديدا، التي هي بعيدة عن مركز ثقل التاريخ الإنساني للخمسة آلاف سنة الأخيرة، والتي أفلتت في أغلبها من الأَبْوَأَةِ ومن تكثيف نسيجها العائلي.

التوصيف الجيّد للتاريخ بدلاً من تفسيره

لا يُعاني الغرب فقط من صعود التفاوتات والفوارق ومن الشّلل الاقتصاديّ، إنه منخرط في تحوّل انثروبولوجي يجمع في أساسه تربية جماهيرية عالية وتهرّما سريعا للسكان وارتفاعا لمنزلة المرأة ولربما أيضا للنظام الأموميّ. وإذا أردنا فهم معاني شواغلنا واحباطنا علينا أن ننظر من أعلى التاريخ، ولكن من أجل الغوص في أعماقه اللاواعية.

ولمحاولة فهم «أين نحن من هذا كلّه؟»، ومعرفة ذلك فإنني سأحاول تقديم خطاطة عامّة للتاريخ الإنساني تنطلق من ظهور الإنسان العاقل في إفريقيا وتجعل في قلبها الانثروبولوجيا العائلية والدينية.

ومع هذا، فإن الأمر لا يتعلق بتفسير تاريخ البشر بطريقة فلسفية ومطلقة. إن اشتغالنا على تطوّر العائلة من النوويّة إلى سيادة الأب، ثم على الدور المحدّد للإيديولوجيا، من خلال البنية العائلية، لا يُفضي إلّا إلى «شظايا» تفسيرات. وبطبيعة الحال فإن البحث عن جوهر القلق المعاصر للطبقات غير الواعية في الحياة الاجتماعية والعائلية أو الدينية هو، بمعنى ما، ضربٌ من التفسير. ولكن لا يمكن إضفاء الطابع المنهجي كُليّا على التفسير وترتيب المستويات بصرامة بل لتأكيد علويّة البنية العائلية، وهي المتغيّرة التي تخصَّصتُ في البحث فيها. وقد سبق أن أعلنت أنني لا أرفض فكرة الديناميّة الاقتصادية المخصُوصة. إن منطق الإنسان الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر إلّا في أُطرٍ أنثروبولوجية، ولكن العولمة تجمع وتواجه أُطرًا انثروبولوجية شديدة الاختلاف بطريقة مخصُوصة.

ولديناميّة الدُول منطقُها أيضا. ذلك أن الصدامات بين الدول عبر الدبلوماسية والحرب - الساخنة والباردة، الاقتصادية والإيديولوجية - تحدّد مجالاً دراسيا على درجة عالية من الاستقلالية. ولهذا السبب أصبح للجيوسياسة أهميّة خاصّة بوصفها توصيفا وتفسيرا لجوانب من التاريخ، وإنه لمن باب الادّعاء القول إنّ بالإمكان دمج كلّ حقول التحليل وكلّ التحديدات وكلّ الأُطر المنطقية في نموذج مُتناسق وشامل.

إن ما أقترحه ههنا هو ببساطة محاولة للإفلات - دون دوغمائية - من الرؤية الضيّقة لرجال الاقتصاد ورجال السياسة وتقديم توصيف مُخْصبٍ للعولمة. إن تقديم توصيف جيّد وشامل لمِنَ الأشياء المهمّة لفهم ما نعيشه اليوم.

سنرى إذن أن التحوّلات العائلية والدينيّة في المجتمعات المتقدّمة قد سبقت ركود المستوى التربويّ وانهيار الخُصُوبة. وهذه المؤسسات ذاتها هي التي استبقت أزمة الاقتصاد والدولة. وسنعرض إلى غَرْبٍ يجازف، بتسلّله إلى المسالك الجديدة للنظام الأمومي، ولكنّه يُخطئ عندما يظنّ أنه اكتشف، في ما مضى، مسالك النظام الأبويّ. إن محاولة الغرب تجاوز العائلة النوويّة للأزمنة المُؤسسة على قاعدة وضع للمرأة أرفع من وضع الرجل ستشكّل اختراعه الراديكالي الأول، وهو شبيه، ولكن بمعنى مضادٍ له، بنظام الأبوّة الذي ظهر في بلاد الرافدين في مطلع الألفية الثالثة، وفي الصين في أواسط الألفية الثانية قبل الميلاد.

مبدأ التباين

إن هذه التجريبيّة المُخصَّبة ستُتيح لنا فهم التنوّع المستمر للعالم بعكس الاقتصادويّة التي تدفع باتجاه رؤية مُوحّدة للمجتمعات. وهذا أمر بديهي ذلك أن الإنسان الاقتصادي هو نفسه في كلّ مكان. وسيكون بخسًا للقول، بالنسبة للنظرية الليبرالية الجديدة، أن الإنسان المذكور ينتمي إلى مجتمعات متشابهة باعتبار أن نمطه المثالي لا وجود له إلّا خارج المجتمع. وهذا ما عنته مارغريت تاتشر بقولها: «المجتمع، لا وجود له..»[1]. تقتضي كونيةُ نسبة الفائدة نسيان التنوّع الانثروبولوجي للعالم. إن القرارات السياسية والاقتصادية لسنوات 1990 - 2010، تلك التي جاءت غداة سقوط الشيوعية السوفياتية، قد اتخذت على قاعدة فرضية تقارب مُعمّم قِوَامُها أن التبادل الحرّ سيوحّد العالم وأن العُملة الموحدة ستمكّن من تجانس أوروبا. ولكن ما لاحظناه، بعد ذلك، في حقيقة التاريخ، كان بطبيعة الحال عكس ما كان مَأْمُولا أي: تباينات في الأداء الاقتصادي وفي مستويات العيش. والسؤال هنا: لماذا؟ أما الجواب فهو كالآتي: إذا كان الإنسان كونيًا بمعنى أنتربولوجيّ سام - يُوجد نوع من الإنسان العاقل سأصف أدناه خصائصه الأساسيّة - فإن المجتمعات متنوّعة بقيمها وأنماطها التنظيميّة.

لقد ساهمت العولمة الاقتصادية في احتداد التباينات بل إنها، هي الأخرى، أي العولمة، عامل من عوامل التباين. إن المجتمعات التي انخرطت في المنافسة، أو تلك التي وجدت نفسها تحت إكراهات التكيّف والمواءمة أو تلك التي أصبحت مُهدّدة بالتفكّك، قد انتهت جميعها بالانكفاء على نفسها بطريقة أو بأخرى. ولكي تستمر هذه المجتمعات على قيد الحياة فإنها مضطرّة إلى إعادة شحن نفسها من جديد بقيمها

(1) «there is no such as Society».

الأصليّة. هكذا نلاحظ أن التبادل الحرّ، إذا ذُهبَ فيه مذهبا بعيدا، يصبح عاملا مغذّيا لكراهية عالمية.

وهنا يصبح السياق التاريخي، بواسطة النماذج العائلية، أكثر من ضروري دون أدنى شك. ذلك أن ما كشف عنه تطوّر العائلة البشريّة منذ 5000 سنة إنّما كان انطلاقا من نمط انثروبولجي أصليّ مشترك للنوع البشري، أي نوع من الاتجاه الثقيل للممايزة. وبعبارة أخرى هو ضرب من التباين البطيء، ولكن القوي في نفس الآن، للجماعات البشرية الملموسة.

ولكن يجب ألّا نهوّل الأمور إذ أن في عالم اليوم أيضا عناصر تقارُبٍ وتوافُقٍ. إن انتشار التعليم في العالم الثالث القديم مجدُولاً مع الارتفاع الهام للتعليم العالي منذ 1965 - 1970، - وفي فرنسا منذ 1995 على سبيل المثال - قد قاد إلى تقليص الفوارق على صعيد التعليم بين الأمم وإلى عالم أكثر تجانسا على المستوى الفكري. كما أن التحكّم في الولادات قد أدّى، في كلّ مكان، إلى نقص في الخصوبة الكامنة. وقد تسبّب هذا النقص في إلغاء التعارض الثنائي بين الأمم القديمة المتطوّرة والأمم الأقل تقدّما. وابتداء من العام 2015 فاقت نسبة الإنجاب في الولايات المتحدة (1,9 طفل بالنسبة للمرأة الواحدة) نفس هذه النسبة في الصين (1,7). وفاقت نسبة الإنجاب في فرنسا (2,0) نسبة إيران (1,8). مع ضرورة الإشارة إلى عنصري التعليم والولادات يجعلاننا في مستوى اللاشعور الاجتماعي حتى وإن كانت الخصوبة تمسّ على نحو قريب جدًّا البِنَى العائلية الدفينة.

وهذا أفضل من التشبث بالوعي الاقتصادي لرجال السياسة أو للصحفيين، ولكن يظل الأمر غير كاف. وبمزيد الغوص في العمق، على مستوى لاوعي البِنَى العائلية، نقع على توجّه نحو الاختلافات يقود مجتمعات العالم إلى معارضات وتناقضات جديدة.

إن مقارنة بين المجتمعات الأكثر تقدّمًا تكفي للتدليل على ما ذكرنا. ذلك أنه بالرغم من المستويات التعليميّة العالية والمتشابهة فإن مؤشرات الخُصوبة عندها تختلف بنسبة تؤشر على مصائر مختلفة. ففي حدود سنة 2015 دائما نلاحظ أن الولايات المتحدة، بمتوسط 1,9 طفل للمرأة الواحدة والمملكة المتحدة (1,9) واستراليا (1,9)، والسويد (1,9) وفرنسا (2,0) وروسيا (1,8)، ليسوا بعيدين جدّا عن عتبة 2,1 التي تسمح إلى حدّ كبير بتعويض جيل بجيل آخر. وفي المقابل فإن بُلدانًا مثل ألمانيا (1,4) واليابان (1,4) أو كوريا الجنوبية (1,2) قد بلغت حدودًا دنيا تحُولُ دون التجدّد الطبيعي للسكان، وهو ما يستوجب إمّا اللجوء إلى هجرة مكثفة أو التسليم بانخفاض ديموغرافي. وسنرى كيف أن هذه الاختلافات، سهلة التفسير، بواسطة الاستمرارية الدفينة للقيم العائلية المتمايزة، أي تلك التي تهمّ وضع المرأة على وجه الخصوص.

في كتاب **اللغز الفرنسيّ** الصادر عام 2013 والذي ألّفتُه رفقة هارفي لُوبرَا أمكننا أن نَرصد استمرار أنظمة لعادات مختلفة على امتداد مساحة فرنسا (التي تغطي 550.000 كلم²) حتى فترة قريبة. لقد تواصل عدم التجانس الجهويّ رغم احتداد الهجرات الداخلية ورغم اختفاء الأُسر المعاشية المُركّبة في بعض المحافظات وتهاوى المذهب الكاثوليكي، في المناطق التي ظل فيها على قيد الحياة حتى وقت قريب. إن التجانس التي تحقّق بواسطة التلفزيون وقطار التي. جي. في مفرط السرعة، أو عبر الانترنت لم يمنع بقاء ثقافات متنوعة، ثقافات حفّزتها العولمة الاقتصادية ونَشّطتها بدلاً من أن تطمسها. ويُعتبرُ تكيُف هذه الثقافات مع الضغوط النفسيّة تمايزيّا لأن هذه المجتمعات الجهويّة ظلّت - إن قليلا أو كثيرا - ذات طاقة هائلة على دمج الفرد، ومن ثمّ جاءت قدرتها على مقاومة صدمة المنافسة الاقتصادية. وهذا كُلّه قد حدث صُلب أمّة موحّدة بفضل إدارتها ولغتها. كيف يمكن تصوُّر أُمم أخرى تساهم في العولمة - الولايات المتحدة، انكلترا، السويد، ألمانيا، اليابان، روسيا، الصين، كوريا - ويُمكن أن تُحقق ما هو أقل في ما يتعلق باستمرارية الثقافة، من المحافظات التي تشكل فرنسا؟ هكذا فإلى جوار مسألة توازن القوى العظمى تتدخّل اليوم في الجيوسياسة، مسألة الصراع الكامن بين أنظمة العادات، دون أن نعرف بوضوح محدّدات ذلك الصراع ورهاناته.

إن فرضية الكونية والالتقاء تسمّم العلاقات الدولية اليوم بما أن القويّ أو ذلك الذي يعتبر نفسه حائزا على هذه الصفة يفرض على الآخر الانحياز لقيمه وعاداته بقدر ما يطالبه بالخضوع الاقتصادي والعسكري.

امبريالية وحركة نسوية

إن خريطة النظام الإمبراطوري الأمريكي بمجموعته الأنكلوفونية الغالبة وبقواعده المتقدمة في أرواسيا، تُحيل دائما، وبغرابة، على خريطة عدد من الأنظمة العائلية. وتتّسم هذه الأنظمة بوضع للمرأة إما مرتفع في أصله (المملكة المتحدة، فرنسا، هولندا، النورويج، الدانمارك: إسبانيا، أستراليا، الفليبين، أندونيسيا، تايلاندا) أو موغل في الانخفاض بفعل التاريخ (ألمانيا، اليابان، كوريا الجنوبية). وثمة كتلة أوراسية مركزية (روسيا، إيران، الصين، الهند) استمرّت في مقاومتها للسيطرة الأمريكية مدّة طويلة بعد سقوط الشيوعية. وتبدو هذه الكتلة عبارة عن نوع من الاستمرارية الجيو سياسية للسيادة الأبوية القاريّة التي أنجبت ما بين - 3000 و+ 1700 أنظمة عائلية مُوسّعة ومُكثّفة. لن نُفرط في الاختزال هنا، ذلك أن أصل النظام العائلي الروسي الجماعيّ والأبوي حديث العهد جدًّا. وقد ترك هذا النظام وضعا راقيا للمرأة، وضعٌ كشف، وهذا ما سبق أن قلته،

مؤشرات انقلاب أموميّ. وفي الحقيقة ألا يمكن اعتبار التحول الانثروبولوجي الروسي، في تفاعله مع إعادة توكيد اختلاف انثروبولوجي ألماني، نوعًا من الإعلان عن تصحيح جديد للأواصر والانتماءات الجيوسياسية؟

ويضيف العالم العربي-الفارسيّ إلى السيادة الأبويّة أفضلية التزاوج الداخلي، أي الزواج بين الأقارب. ومثل هذه الأنظمة العائلية هي الأكثر حطًّا لوضع المرأة، وهي أيضا الأكثر تكبيلا للفرد بقيود علاقات القرابة. وتعدُّ الهند الشمالية، حيث تسود العائلات الجماعية ذات التقاليد الراسخة في الزواج الخارجي أو زواج الأباعد، الأقرب إلى العالم العربي - الفارسي جرّاء ما تشهده من مناهضة للحركة النسوية وللفردانية.

وعلى الرغم من هيمنة الفكر «الاقتصادي»، فإننا نلاحظ طغيان المصطلحات والمفاهيم ذات الطابع الانثروبولوجي. هكذا فإن الغرب «يقصف» الشرق الأوسط من أجل الرفع من «وضع المرأة». ولعلّ الحالة الأكثر غرابة هنا هي الروسوفوبيا أوالفوبيا الروسية التي تركّز المجهر على المسألة المثليّة. ففي غمرة الأزمة الأوكرانية اتهمت الصحافة الأنكلوأمريكية وصحف أخرى في الغرب نظام بوتين بفوبيا المثليّة. من كان بوسعه أن يتصوّر زمن حروب لويس الرابع عشر أو نابليون، أو خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، أن يتمّ التركيز بمثل هذه القوّة على ما هو سلوك جنسي وعلاقات جنسية، في العلاقات الدولية؟ هكذا تبدو العولمة أبعد من أن تقرّب أو أن تجمّع. إذ أن العولمة قادت إلى اختلافات أكثر من الماضي بسبب طعن البعض وتشكيكهم في أُسس العيش التي قامت عليها المجتمعات الخاضعة.

«مستقبليات[1]» مستحيلة

يصف هذا الكتاب، على هيئة خطاطة مُبسّطة جدّا، حركة التاريخ للمائة ألف سنة الأخيرة، في محاولة منّا فهم التطورات الجارية. ومن ثمّ «قول شيء» عن التحولات التي نعيشها في مطلع هذه الألفية الثالثة. لا يتعلّق الأمر هنا بالتنبؤ. وهل مثل هذا من الأشياء الممكنة؟ ليس لمجتمعاتنا المتقدمة نظير في التاريخ، إذ لم يسبق أبدًا أن عاشت مجموعات بشرية، بهذا الحجم، وكانت بمثل هذا الغنى، وطول العمر والتربية والافتقار إلى المعتقدات الجماعية. إن التأخر الشائع (ولكن ليس الكوني) في مجال التعليم للأفراد الذكور يعتبر أمرًا جديدا بصفة مُطلقة تماما مثل بعض نسب الخصوبة التي تُوصف بأنها «منخفضة للغاية» (بالإنكليزية very lowfertility). إن التوصيف الذي انتهجناه وأغنيناه

(1) استعمل الكاتب كلمة مستقبل في صيغة الجمع futurs.

بشيء من التاريخ سيتيح لنا، مع ذلك، تقديم تأطير «سلبي» للتاريخ القادم. فعلا، سيسمح لنا توصيفنا هذا باعتبار بعض «المستقبلات» (غير محتملة أو مستحيلة تماما).

- هكذا فإن استمرار الديمقراطية، كما عرفناها خلال القرن العشرين، لا يبدو مرجحا في الظروف الحالية المتّسمة بالتراتبيّة والجمود التربويين. ولكن العودة إلى نظام أوليغاركي فعلي، أي ذلك النظام الذي عمَادُهُ أُميّة الجماهير، يبدو هو الآخر أمرًا مستبعدًا.
- وثمة استحالة أخرى مؤداها التقارب التام لأمم ذات منظومات القيم اللاواعية التي لا تزال مستمرة.
- إن الطابع العتيق، في الأساس، للبنى الانتروبولوجية الغربية، (التي لا تمثل حداثتها الحالية في الغالب كما سنرى سوى عودة إلى العمق الأساسي)، يسمح لنا باستبعاد فرضية تفكّك اجتماعي نتيجة تطور العادات.
- إن تجديد آليات الاستمرارية في المنظومات الانتربولوجية سيمكّننا من فهم لماذا لا تطرح التيارات المنتظمة، ولكن المعقولة، للهجرة والتوافد مشاكل توازن واستمرارية للمنظومات الانتروبولوجية المعنيّة. وفي المقابل علينا الإقرار أن تجاوز عتبة معيّنة في عملية الهجرة في الشرق الأوسط وفي بلدان البلطيق أو في أُوكرانيا على سبيل المثال، أو الهجرة في ألمانيا يجعل من التيارات الهجرية عامل زعزعة لاستقرار مجتمعات المغادرة والاستقبال. هذا دون التنبؤ بأكثر من بروز ثقوب سوسيولوجية سوداء ذات أحجام وأعماق تستعصي على التحديد.

سيكون بمقدورنا، إذن، أن نستبق البعض من عناصر المستقبل فيما يتعلق مثلا بالبِنَى العائلية ونهاية ما هو ديني le religieux والعودة إلى الحمائية الاقتصادية وظهور بؤر فوضى، ولكن دون أن نزعم أنه بإمكاننا توصيف التمفصل بين كل هذه العناصر، والحديث عن توازنها.

هكذا فإنه بوسعنا التقليل من احتمال الخطإ إنْ على مستوى التأطير السلبي أو في مجال اسقاطات توقّعات الاتجاهات، وذلك بتركيز التحليل على المجتمع الأكثر تقدّما. لقد قلت أعلاه إن العالم المتقدم - الثالوث المكون من الولايات المتحدة وأوروبا الغربيّة واليابان، والذي يمكن أن نضيف إليه روسيا - يظلّ متحكّما في اللعبة الدولية وهو الذي يحدّد معالم المستقبل. ولكننا نلاحظ ضمن هذا الثالوث أن الولايات المتحدة، ثم الصعوبات التي تواجهها، تظلّ (في كل الأحوال) مضطلعة بدور الزعامة، ذلك أن سكانها في تزايد، كما أنّها تبقى بلد التجديدات الأساسية، ومن الضروري أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

لقد سبق لانكلترا، قبل الولايات المتحدة، إعطاء دفع حاسم للتحوّلات على الصعيد العالمي، وذلك من خلال ابتكار حكومة مُمثّلة ومن خلال الثورة الصناعية، ومن خلال تنظيم أول محاولة للعولمة قبل الحرب العالمية الأولى.

لقد آن الأوان بالنسبة إلينا للإقرار بأن «الدائرة الأنكلوفونية» كانت في قلب تاريخ السنوات 1700 - 2015. وينبغي الإشارة إلى أنه ليس لهذا المصطلح عندي سوى معنى انثروبولوجيا، ذلك أنه يتيح الجمع بين لغة ونظام عائلي نووي مطلق. ومن شأن مصطلح المجال الأنكلوفوني تحريرنا من «الجرمانية» المضمرة في مفهوم «العالم الانكلوسكسوني».

وقد تسنى لي معاينة مدى انزعاج الأمريكيين، من أصول إيطالية ويهودية أو يابانية، من المفهوم المذكور. إن المنظومة العائلية النووية المطلقة تخلق انسدادًا كما انتبه إلى ذلك أولا آلن ماكفرلان للقبول بكل الفردانيات الراديكالية[1].

إن الاعتراف بعلويّة العامل الاقتصادي في الدائرة الأنكلوفونية، خلال القرون الثلاثة الأخيرة، لا يُشكّل صعوبة مطلقا. ذلك أن العائلة النوويّة المطلقة القادرة على فك الارتباط، بقوة بين الأجيال، مثّلت المعيار الانثروبولوجي لاجتثاث طبقة الفلاحين الإنكليز في غضون عقود قليلة. بدأت الثورة الصناعية إذن في بريطانيا العظمى مابين 1780 و1830 فكان أن حرّر استخدام الفحم الحجري بواسطة الآلة البُخاريّة، إمكانيات هائلة لم يُرَ مثلها في التاريخ. وفي مقدورنا رصد انتشار هذا النمط الجديد للإنتاج عبر تواريخ الإقلاع الاقتصادي لعديد الأمم كما قدّرها وليم ف رستوف: 1830 - 1870 بالنسبة لفرنسا، 1840 - 1870 للولايات المتحدة وألمانيا، 1870 - 1885 للسويد، 1880 - 1900لليابان، 1890 - 1900 لروسيا، 1900 - 1910 لكندا، 1905 - 1915 لاستراليا، 1950 - 1960 للصين، 1960 - 1965 لكوريا[2]. وتعتبر هيمنة الولايات المتحدة على العولمة الاقتصادية التي تلت الحرب العالمية الثانية أمرًا بديهيّا آخر.

هكذا يبدو من السهل القبول بنموذج التحوّل الاقتصادي الذي قادته «الدائرة

---

(1) يشير مصطلح «الدائرة الأنكلوفونية» غالبا في بريطانيا العظمى أو في الولايات المتحدة إلى مشروع سياسي ولو لم يكن للتوحيد فلا أقلّ لتنسيق الجهود بين القوى الأمريكية والبريطانية والاسترالية والكندية والنيوزيلاندية. ولا يسري هذا الأمر أبدًا على هذا الكتاب.

(2) وليم ف. روستوف، **مراحل النمو الاقتصادي. بيان غير شيوعي**، كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج 1960. أستعمل هنا التواريخ المذكورة في الرسم البياني ص xviii لتوطئة الطبعة الثالثة بتاريخ 1990.

الأنكلوفونية». ولكن الأصعب عليها هو الإقرار بالنموذج الذي اقترحه كل من دُرُون أسيموغلو وجيمس روبنسن والقائل بوجود تاريخ سياسيّ حديث بدأ مع الثورة الإنكليزية المجيدة لعام 1688، وليس مع الثورة الفرنسيّة لعام 1789. ومع هذا، فإن الثورة الإنكليزية هي التي وضعت مداميك المؤسسات الليبيرالية من أجل الإقلاع الاقتصادي[1].

وعلى غرار فولتير في كتابه **رسائل إنكليزية** كان ألبيون [2] أمام مرمى ثوار 1789. لقد كانت انكلترا النموذج الواجب الاقتداء به والأمة التي يجب اللحاق بها في المجال السياسي، أكثر من المجال الاقتصادي، في زمن لم تكن فيه الثورة الصناعية أمرًا بديهيا بعدُ. إن الشخصيّة المركزية في **رسائل إنكليزية** هي نيوتن (1643 - 1727)، ولربما كان من الأسهل هنا الإقرار بأن انكلترا شكّلت أيضا لُبَّ الثورة العالمية خلال القرن السابع عشر.

في إطار هذا اللاوعي العائلي والديني «للدائرة الأنكلوفونية» - التي لا تُعرّف من خلال اللغة بل بما هي بنيةٌ عائليةٌ زواجية ولكن غير قائمة على المساواة، علاوة على انخراط في بروستانية بتنويعة كالفينية - سيسنّى لنا العثور على أصل التحوّلات الحاسمة للمعمورة، الإيجابي منها والسّلبي[3].

تشكّل كل من انكلترا وأمريكا مجتمعتين العنصر المركزي لهذه الخطاطة لتاريخ الإنسانية أو للتاريخ الإنساني. إن التحليل المعمّق لتاريخ هذين البلدين سيمكننا من التصدّي، بالأسلوب الأكثر مباشرة، للتناقض الظاهري لنوع من الحداثة - تكنولوجية وسياسة واقتصادية - ناتج عن خلفيّة انثرولوجية عتيقة. وستبدو حالة أمريكا أكثر دلالة وأهمية من الأمة الأمّ. ذلك أن العائلة الأمريكية للسنوات 1700 - 2000 تبدو أكثر قُربًا من النموذج الأصلي **للإنسان العاقل**.

---

(1) دورون أسيموغلو، جيمس روبنسن، **لماذا تسقط الأمم؟ في أصول القوة والازدهار والفقر**، نيويورك، راندوم هاوس، 2012.

(2) Albion ألبيون كلمة يونانية تشير إلى الإسم القديم لبريطانيا العظمى (المترجم).

(3) إن مصطلح الدائرة الأنكلوفونية هو من المصطلحات التي أدخلها جيمس بينيت James C. Bennett في: **تحدّي الدائرة الأنكلوفونية. كيف ستقود الأمم الناطقة بالإنكليزية المسيرة خلال القرن الحادي والعشرين** (الناشران لانهام رومان وليتل فيلد، 2004). إن ثيمة العائلة النوويّة بوصفها أساسًا، تظهر في هذا الكتاب ولكن على نحو هامشي. ولكن نفس هذه التيمة تظهر وقد أخذت حظّها من الطرق والمعالجة في كتاب كل من جيمس بينيت وميخائيل لُوتوس Michael Lotus: **أمريكا 0.3 إعادة تشغيل الرخاء الأمريكي في القرن الحادي والعشرين. لم تأت بعدُ أعظم أيام أمريكا**، نيويورك، لقاء الكتب، 2013.

يوضح لنا العلم هنا حدسا مشتركا شائعا جدّا، بل لعلّه نوع من الفكرة غير الأصلية أو حتى التافهة. سنفهم لماذا أن أمريكا لا تني عن الظهور لنا حديثة وبدائية في نفس الآن، بلدٌ قادر أن يرسم لنا مستقبلنا وهو يبدو في عيوننا قليل التحضّر في عاداته وطبيعيّا جدّا في طريقة تصرّفه وتعامله.

في المرحلة التاريخية الراهنة، وفي سياق اختلطت فيه نجاحات تكنولوجية بركود تربوي وتراجع في مستويات العيش، هناك خطأ منطقي يجب، رغم كل هذا، اجتنابه ألا وهو الخلط بين الفكرة القائلة بأن أمريكا في مقدّمة الركب، مع الفكرة التي «تُعرّفُ» التقدم. لقد كان هذا صحيحا، دون أدنى غموض، حتى حدود 1965. ولكن بحلول هذا التاريخ دخلت الولايات المتحدة، قبل بقية الدول، مرحلة جمود تربوي.

وإذا كان هذا البلد اليوم في صدارة السباق فهذا يعني، في الغالب، أنه يدلّنا إلى طُرق الجمود والركود. هكذا يمكننا أن نؤول، على سبيل المثال، الأداء الديموغرافي الوارد في الجدول 1.0 وفيه نلاحظ أن أمل الحياة في الولايات المتحدة أبعد من أن يكون الأكثر ارتفاعا. ولكن في هذا المستوى فإن أفضل النتائج المسجّلة في آسيا الشرقية وأوروبا لا تشير إلى أن هاتين المنطقتين قد «تفوّقتا» على الولايات المتحدة على نحو تاريخي مطلق. لقد استفادتا، بكل بساطة، من التقنيات الطبيّة الأكثر تطوّرا، في حين أنهما لم تبلغا بعدُ مرحلة الركود التربوي الكامل. ويتعيّن على اليابان وكوريا وألمانيا أو فرنسا قطع مراحل تراجعيّة، سبق للولايات المتحدة تخطّيها، بل والتغلّب عليها منذ فترة طويلة. وستنجز كلّ أمة من الأمم هذا على أي حال بطريقتها الخاصّة وفقا لمبدإ الاختلاف الذي يمثّل أحد العناصر الهيكلية للتاريخ المُبيّن في هذا الكتاب، والأمم ذات نسب الإنجاب المنخفضة جدّا لا يمكنها أن تأمل، على سبيل المثال، في تحقيق استقرار اجتماعي من الطراز الأمريكي. سأقوم في خاتمة هذا الكتاب بفحص المسألة الشائكة والحساسة المتعلّقة بعودة إقلاع محتملة للمجتمع الأمريكي.

السؤال الحقيقي الذي طرحته ألمانيا واليابان: دور العائلة الأصل والبكوريّة في التاريخ

قبل أن أحسم، بالنسبة للولايات المتحدة، بين فرضيات التراجع والركود والإقلاع يتوجّبُ عليّ أن أبدي، في متن هذا الكتاب، تحفظات على نموذج العائلة النووية «الوحيدة القادرة على اختراع المستقبل». إن استقراء التاريخ يجبرنا فعلا على أن نطرح، إلى جانب فرضية آلية تجديد مشتقة غالبا من العائلة الزوجية، مبدأ التسارع المرتبط بالعائلة الأصل.

قبل الثورة السياسية والعلمية والصناعيّة الإنكليزية كان هناك الإصلاح البروتستنتي والتعليم على نطاق واسع اللذان قَدِمَا من مكان آخر. وتعود جذور الأزمة الدينية والإقلاع التربوي إلى ألمانيا، دعنا نقول انطلاقا من عام 1517 إذا نحن اعتبرنا الأطاريح الخمسة والتسعين للوثر النقطة الصفر في هذه الاضطرابات. بيد أن العالم الجرماني هو أرض العائلة الأصل، بدلا من العائلة النووية. وهنا يَطرحُ سؤالٌ آخر نفسهُ على الفور: هل نحن متأكدون فعلا أن العائلة الأصل كانت متطوّرة على نطاق واسع في ألمانيا وفي جميع شرائح المجتمع عندما بدأ الإصلاح، علما وأن البكورية la primogéniture لم تمارسها طبقة الإشراف إلّا ابتداء من القرن الثالث عشر؟

لا ينبغي علينا أبدًا تصوّر الوسط الانثروبولوجي جامدا أو حتى مستقرا في تاريخ أوروبا. وإنه لمن الأهمية بمكان توافُرُ نمذجة تُحدّد مختلف المنظومات العائلية ممّا يُتيح انجاز خريطة لها. ويجب ألّا تنسينا هذه الأداة أن هذه «المنظومات» هي في الحقيقة «دينامية» وفي تحوّل مستمرّ. وغالبا ما يكون هذا التحول في اتجاه ترسيخ تلك السمات المميّزة. ويصبح مصطلح «النظام الديناميكي» مُهمّا خاصة عندما نركز على ألمانيا واليابان، حيث كانت الأنماط العائلية في بروز منذ العصر الوسيط. كما كانت هذه الأنماط أبعد ما يكون عن الاستقرار. ومن شأن تاريخ العائلات - الأصل اليابانية والألمانية أن تتيح لنا رصد عملية تجويد السمات المكوّنة لها ما بين القرنين الرابع عشر والثامن عشر، وكذا تفاقم صلابتها خلال القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين أحيانا.

لنغادر لحظة أطراف أوراسيا الألمانية أو اليابانية ونُيمّم شطر القلب كي نغوص في الماضي حتى بداية التاريخ. في سومر، ببلاد الرافدين وبعد زمن قصير جدًّا من ظهور الكتابة في حدود 3300 ق م يمكن أن نتعرّف على القواعد الأولى للبكوريّة تماما مثلما حدث في مصر بعد ذلك بقليل أو في الصين بعد ألف وخمسمائة سنة. إن الفحص المجهري «للإقلاعات البشرية» لا يكشف عن تركيبات عائلية متجانسة، ولكن عن وجود تركيبة لمضمون نوويّ ولعناصر «أصول». إن التراجم الأولى لرأس مال فكري وفيزيقي، في المجتمعات الطليعيّة السومرية والمصرية والصينية، قد قاد إلى ابتكار قواعد الانتقال. هكذا أمكننا أن نلمح في هذه المجتمعات بداية ظهور قوانين أو ممارسات للبكوريّة ولأشكال جنينيّة للعائلة الأصل. ويُسهّل نموذج الأصل، بفضل أساسياته المشاعيّة واستمراريته النسبيّة، تراكم الخبرات المعرفية والتعجيل بالتقدّم.

لنعد إلى الحداثة الأكثر قُربًا منّا.

عقب الإقلاع الإنكليزي ثم الأمريكي واللحاق بالركب المدهش والمثير لألمانيا واليابان، أهمّ وأعظم مجتمعين «أصليّين» في زمننا الراهن، كشفت هاتان الأخيرتان

لوحدهما أن مسألة التفاعل المخصوص بين العائلة الأصل والنمو ينبغي أن تُطرح بوصفها مُكمّلا للرابط بين العائلة النووية والتجديد. وعلى سبيل المثال فقد أودعت الولايات المتحدة 22,1 ٪ من مجموع البراءات الثلاثية (المسجّلة في نفس الوقت في أمريكا وأوروبا واليابان)، والمملكة المتّحدة 2,3 ٪ واليابان29,1 ٪، وألمانيا 7,4 ٪، وكوريا الجنوبية 9,8 ٪ وبإجمالي سكان يقدر بـ 360 مليون نسمة أنتجت الأمّتان الأكبر، حيث تسود العائلة النووية المطلقة ضمن الدائرة الأنكلوفونية 24,4 ٪ من إجمالي البراءات. أما الأمم الثلاث الهامّة من فئة العائلة الأصل والتي يُقدّر مجموع سكانها بـ 257 مليون نسمة فإنها أودعت 46,3 ٪ من جملة البراءات. هكذا نتبيّن أن التفكير والتأمل في الدور التاريخي للعائلة الأصل، سواء أكانت جنينيّة أو مكتملة، لهو فعلا من الأشياء الضرورية.

إلى الأمام نحو الماضي

من المُربك، بالنسبة إليّ، في نهاية حياتي بوصفي باحثا أن أصل إلى مثل هذا التفكير حول التفاعل التاريخي بين العائلة النووية المطلقة والعائلة الأصل. ومردّ هذا بمعنى ما، أنّني انطلقت في أبحاثي من هذا أو بالأحرى ممّا أشار عليّ أستاذي بالبدء فيه. عندما وصلت إلى كامبريدج في مطلع سبعينات القرن الماضي كان بيتر لاسلات قد اكتشف للتوّ العائلة النووية في انكلترا القرن السابع عشر، وكان لا يزال يُقاوم، ولو بشكل ضعيف والحق يقال، الفكرة القائلة بأن العائلة الأصل قد وُجدت في مكان ما[1] ومع ذلك فإن لوتز باركنر كان قد بيّن للتوّ، بواسطة إحصائيات محليّة نمساوية تعود إلى القرن الثامن عشر، أن العائلة الأصل لا تفصح إلّا على ثلاثة أجيال متعايشة - الأجداد، الآباء، الأطفال - خلال بعض المراحل من دورة تطوّرها[2]. هكذا تمّ «نبش» فريدريك لوبلاي (1806 - 1882) مخترع مفهوم العائلة الأصل ليُنتقد أولا ثم ليتمّ إضفاء شرعية عليه بواسطة استطلاع تاريخي عظيم تم انجازه في أوروبا واليابان ما بين 1965 و2000. لقد

---

(1) بيتر لاسلت «متوسط حجم الأسرة المعيشية في انكلترا منذ القرن السادس عشر، في بيتر لاست وريشارد وال Richard Wall، **الأسرة المعيشية والعائلة في الزمن الماضي**، كامبريدج، منشورات كامبريدج، 1972 ص 125 - 158. كنت منهمكا في الاشتغال على أطروحتي حينذاك وكنت أجد متعة في ما عثرت عليه في توسكانيا وبريطانيا أو في السويد من أسر معيشية أكثر تركيبا من الأسر التي يمكن أن نجدها في انكلترا.

(2) لوتز بركنر «عائلة وتطور دورة فلاحي الأسر المعيشية: النمسا خلال القرن الثامن عشر أنموذجا» **المجلة التاريخية الأمريكية**، المجلد 77، العدد2، أبريل/ نيسان 1972، ص 398 - 418.

بيّن الاستعراض المنهجي للماضي أهميّة البكوريّة بوصفها مرحلة في تاريخ البشر بما أننا نجدها ليس فقط في سومر والطبقات العليا في مصر القديمة وفي الصين الوسيطة مثلما سبق لي أن قلت، ولكن كذلك عند الهنود صيادي السومون على الساحل الشمالي الغربي الأمريكي وعند الماوريس Maoris أو الهاوائيين الأصليين. وهي أي البكوريّة، شائعة جدًا في المنطقة الأكثر «عتاقة» في إفريقيا من منظور البنى العائلية.

لقد تحولت العائلة الأصل بسرعة عند لُوبلاي إلى هوس. كان الرجل محافظا في بلده فرنسا التي كانت تعيش حالة من الاضطراب. كان مفتونا بالبكوريّة وبقيمها التي تمنح الأب نفوذا على الإبن وبعدم المساواة بين الأخوة وقد انتهى إلى أن هذا المزيج إنّما هو تجسيد لمبدإ في النظام والهرميّة. وشدّد على طاقتها من حيث الدينامية الاقتصادية وقدرتها ليس فقط على نقل المكتسبات، ولكن أيضا على بثّ أحداث صغار مغامرين في الحياة الاجتماعية، أي نوع من دَرتانيان[1] الاقتصاد أو الثقافة.

لم ينتظر الفكر الليبيرالي للوبلاي كي يضيق ذرعا بالعائلة الأصل، ومن ثمّ يشرع في ازدرائها. فمنذ نهاية القرن السابع عشر انتقد جون لوك (1632 – 1704) روبرت فلمر (1588 – 1653) بسبب تقريظه للبكوريّة ولسلطة الأب في كتابه: البطريركية أو القوة الطبيعيّة، للملوك الذي نشر بعد وفاته عام 1680[2].

ولقد جعل الثوار الأمريكيون والفرنسيون من قانون حق البكوريّة هدفهم المفضّل. وأُعتبر التقدّم والعائلة الأصل بعد ذلك بمثابة شيئين متعارضين في الفكر التقدميّ. وبذلك لاقى المؤرخون بعض الصعوبات في تحديد المكان الصحيح للبكوريّة ضمن مسار التطور. وبالفعل فإننا سنرى أن العائلة الأصل يمكن أن تُنتج، حسب الظروف، إمّا دينامية أو جمودًا.

لقد تجاهل علماء الانثروبولوجيا في أغلبهم لُوبلاي الذي لم يَرِد ذكره في الأطروحة الممتازة لروبرت لووي (1883 – 1957) حول تاريخ الفكر الاثنولوجي[3]، ويعتبر عالم الانثروبولوجيا ألمن سرفن (1915 – 1996)، حسب علمنا، أول من أدرك أهمية العائلة

---

(1) كلمة تحيل على الجرأة وقوة الشكيمة وهي نسبة إلى محارب فرنسي جسور حمل هذا اللقب d'Artagnan. أما اسمه الحقيقي فهو Charles de Batz de Castelmore، 1611 – 1673. وقد استلهم الكاتب الكسندر دوماس من سيرة هذه الشخصيّة في كتابه الفرسان الثلاثة *Les Trois Mousquetaires*.

(2) هاجم لوك فلمر في الجزء الأول من كتابه: **أطروحتان عن الحكومة** الذي نشر غُفلا عن الإسم عام 1689.

(3) روبرت هـ. لووي **تاريخ النظرية الاثنولوجية**، نيويورك، 1937.

الأصل بوصفها مرحلة، ففي كتابه **أصول الدولة والحضارة** جعل البكورية عنصرًا مركزيًا في استقرار الزعامات وفي تطور الدولة.

إن العائلة الأصل بوصفها نمط تنظيم رفيع أو وضيع لم تعد موجودة، وإن الأسر المعيشية ذات الأجيال الثلاثة لم تعد سوى بقايا إحصائية في ألمانيا واليابان وكوريا وفي الجنوب الغربي الفرنسي. ومع هذا فإن علينا، في بداية هذه الألفية الثالثة، أن نلاحظ ظاهرتين: تتعلّق الظاهرة الأولى بالدينامية التكنولوجية المتواصلة لأمم تهيمن فيها العائلة الأصل. أما الثانية فتهمُّ الأزمة الديموغرافية العميقة لهذه الأمم لأن مؤشرات الخصوبة عندها في حدود 1,4 أو أقل من ذلك.

إن الاستمرارية الدفينة لقيم «الأصول» و«النوويات»، هي فضلا عن ذلك، على وشك أن تحطّم وحدة «العَالم الغربي» الذي ولد حوالي 1945 كنتيجة للغزو العسكري الأمريكي وليس بوصفه تعبيرًا عن تلاقٍ ثقافي ما. إن عودة ظهور قيم السلطان واللامساواة في ألمانيا وفي غيرها، قد أعطت أوروبا شكلاً جديدا. هكذا فإنه دون فَرضية عودة المكتوب الانثروبولوجي - اللاوعي العائلي - لن نستطيع فهم التحوّل التدريجي للقارة نحو نظام هرمي صارم. إن التجدّد الليبيرالي والديمقراطي الذي يثير «الدائرة الأنكلوفونية» أو العالم الأنكلوفوني، والذي تمّ التعبير عنه بالبريكسيت، Brexit وكذا بانتخاب رونالد ترامب، يبدو لي صعب التفسير دون اللجوء إلى فرضية استمرار القيم الليبيرالية اللامساواتية ولكن ليست بحال منعدمة المساواة عند العائلة النووية المطلقة الأنكلو أمريكية.

إن أزمة العالم الغربي هي إذن مزدوجة. وهذه الأزمة لا تتخذ نفس الشكل في «العالم الأنكلوفوني» وفي البلدان المتسمة بالتقليد «الأصل». ويكون من باب العبث الحديث بالنسبة لحالات ألمانيا واليابان أو كوريا عن طفرة فردانية متطرّفة أو حركة نسوية تنادي بالنظام الأمومي أو نقص في العمل الجماعي. إن أزمة الأمم - الأصول هي أزمة مخصوصة، وهي، أي الأزمة، متعددة في حدّ ذاتها بما أن اليابان وألمانيا يختلفان اليوم بشدّة (وهذا ما سنراه) لأسباب، تفلت إلى حدّ كبير من انثروبولوجيا البنى العائلية. لقد استهللنا هذا الكتاب بمصطلح أزمة العالم الغربي واختتمناه بشهادة وفاته. وعلى سبيل التعويض علينا أن نعترف أن روسيا هي، دون شك، أكثر توجُّهًا غربيا مما تُوحي به الخلافات الحالية.

ليست المنهجية المعتمدة في عملي هذا مُبتكرة. لقد ركزت في هذه الخطاطة للتاريخ الإنساني على مجالات أساسية شأن العائلة والدين والتربية والإيديولوجيا. وهذه المجالات، إذا ما نظرنا إليها وفحصناها جُهد طاقتنا، فإنها ستتيح لنا تقويم

طبيعة ما نعيشه وأهميته. إن المتغيّرات التي أشتغلُ عليها - بنية المجموعات المنزلية وتطورها، وضع المرأة، وفيات الرّضع، نسبة الإنجاب الحالية، اكتمال الذريّة، معدلات انتشار التعليم، نسب المتعلمين بالجامعة، الأفكار اللاهوتية، ممارسة الشعائر الدينية، التصويت السياسي، المعايير الجنسانية - قد استلهمتها خلال سنوات تكويني في باريس وكامبريدج. وكانت سنوات مدرسة الحوليات الفرنسيّة، وكذا مدرسة الانثروبولوجيا التاريخية بكامبريدج. مدرستان لم تكُونا مختلفتين جدا آنذاك، لقد ظللت طالبا مُخلصا وفيّا لتعاليم أساتذتي: إيمانويل لوروا لادوري، بيير لاسلت، آلن ماكفرلان، بيار شونو، طوني وريغلاي، بيار غوبار، جاك ديباكييه، ميشيل فوفيل، لورنس ستون، فرانسوا فوري، جاك أوزوف، وأكيراهايامي. إن أصالتي الوحيدة هنا تكمن، دون شك، في محاولتي تطبيق منهجيّة أُعدّت لفهم القرنين السابع عشر والثامن عشر من أجل تحليل عالم اليوم ومحاولة فهمه.

نمذجة عائلية مُبسّطة

في هذا الكتاب الذي اجتهدنا فيه كي نفهم أزمة العالم الأكثر تقدّما والقوى العظمى الكبرى وعلى وجه الخصوص، سوف نقتصر على نمذجة بسيطة للأنظمة العائلية.

- **العائلة النووية الخالصة** (غير المستقرّة وفق لوبلاي) تتكون أساسا من زوج وزوجة وأبناء. وهؤلاء الأبناء يتعيّن عليهم الابتعاد عن العائلة بعدئذ من أجل تأسيس وحدات أسرية مستقلة. وهذا النمط يشمل جميع البلدان الانكلوأمريكية وهو يتضمن إذن الحرية المطلقة في الاختيار، وللآباء حرية توزيع ممتلكاتهم بين أبنائهم كما يَعِنّ لهم. هكذا يكون الحديث في حالات انكلترا والولايات المتحدة واستراليا وزيلندا الجديدة أو كندا الأنكلوفونية، عن العائلة النووية المطلقة.
أما في فرنسا الحوض الباريسي، فينضاف إلى نوويّة الأسرة قانون إرث مساواتي يفضي إلى مفهوم العائلة النوويّة المتساوية وهذا النمط ينطبق أيضا على جنوب إيطاليا وإسبانيا، ووسط إسبانيا وجنوبها ووسط البرتغال. وهذان التنويعان للعائلة النوويّة يعتبرانِ القرابةَ الأبوية والأمومية متماثلتين ولكن أهميتهما تكون ثانوية.
- **العائلة النوويّة ذات السكن المشترك المؤقت** لها هي الأخرى نفس الهدف النهائي ألا وهو استقلال الأبناء المتزوجين. ولكن هذه العائلة تتوقع أو

تُخطّط لهم لمرحلة سكن مشترك لسنوات قليلة مع الجيل السابق وفق ثلاثة أنماط ممكنة: إما مع أَبَوَيْ الزوج أو الزوجة بلا تمييز (شَفعمقامي). وسأتحدث إذن عن عائلة نووية عشوائية، أو عند أَبَوَيْ الزوج، الشاب (الموضع الأبوي) أو عند أَبَوَيِ الزوجة (الموضع الأمومي).

ويمكن رصد الاختلاف في عائلة **ثنائية الموضع**، الموضع في الفليبين أو في بلجيكا، أمّا الاختلاف الخاص **بالموضع الأبوي** فهو خصيصة مميّزة لبدو السُهوب الأُوراسية (مجموعات تركية ومغولية)، والسكان الناطقين بلغة نهوا nahwa في الهضبة الوسطى المكسيكية ولغة كوشوا quechwa وإيمارا aymara في بيرو والاكواتور وبوليفيا وجنوب الهند.

ويهيمن خيار الموضع الأمومي في جنوب شرق آسيا وخاصة في برمانيا وتايلاند وكمبودج وماليزيا وسومطرة وجاوة.

- **العائلة الأصل**، تُعيّنُ وريثا وحيدًا وعادة ما يكون الأكبر سنّا من بين الذكور هو الذي يستأثر بنصيب الأسد من الممتلكات العائلية أو تركة العائلة. ويتساكن الزوجان الشابان وفق صيغ وخيارات محدّدة بدقّة، إن قليلا أو كثيرا، مع أَبَوَبِي الزوج ممّا يسمح بظهور أسر معيشية مؤلفة، خاصة عندما يوجد بها أطفال، من ثلاثة أجيال تحت نفس السقف. ويتطابق هذا النمط العائلي المسمّى أصل **الموضع الأبوي من مستوى 1**. إن الطفل الذكر محظوظ هنا ولكن البنت يمكن أن تصبح وريثة في غياب ابن وخاصة أن الأبناء غير المسموح لهم بالتمتع بالإرث يعاملون مثل البنات تماما. على أن مبدأ الذكورية المهيمن لا يمكن إضفاء الطابع المهيمن المؤسسّي عليه. ويندرج ضمن هذا النمط كل من اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية والجنوب الغربي الفرنسي وحتى السويد باعتبارها ذات فارق أنثوي قويّ ومُساكنة Cohabitation محدودة.

إن التعايش الجيلي واللامساواة في الميراث قد اختفت في معظمها في المدن على المستوى الشكليّ، ولكن سنرى كيف أن قيم التسلّط وانعدام المساواة ما زالت صامدة بقوّة بطريقة غامضة أمام زوال الأُسر الفلاحية الكبيرة التي كانت تضفي شفافية على القيم المذكورة.

وبإمكاننا، رغم ذلك، أن نلاحظ أنواعا من الأصول مزدوجة المحليّة صغيرة وأقليّة التي تُعيّن، من حيث المبدإ، الأكبر سنّا «مطلقا» إبنا كان أم بنتًا كوريث، وهذا ما يحدث في بلاد الباسك وعند ايبان بورنيو أو

في بعض القرى في طوهوكو في الشمال الشرقي لليابان. وكذلك أنماط الأصول الأمومية المحليّة حيث يتم اختيار الفتاة الكبيرة (غارو في هضاب الأسام، وجزر بحر إيجه، وشمال البرتغال).

- **العائلة الجماعية خارجية الزواج** أو ذات زواج الأباعد (ذات النظام الأبوي وفق لُوبلاي) أرست المساواة بين الإخوة ومبدأ عاما للتفوق الذكريّ، هكذا يبقى كل الأبناء شركاء، على نحو مثالي لوالدهم. ويجد هؤلاء الأبناء زوجاتهم خارج المجموعة الأولية. أما البنات فيجري تداولهن بين الأُسر الأبويّة المركّبة. وعند وفاة الأب يقع توزيع الإرث - بصورة أو بأخرى - بسرعة وبطريقة متساوية بين الإخوة. وتحدّد منظومة سيادة الأب من المستوى الثاني ما يلي: جميع الرجال هذه المرّة متفوّقون على جميع النساء. وهذا النمط يشمل الصين وروسيا. وتندرج روسيا(مثل السويد، إلى حدّ ما، في فئتها الأصل) مع ترسّبات أنثوية عالية. وهذه المنظومة حديثة جدّا في روسيا وهي لا تعود إلى أبعد من القرن السابع عشر. وعلى غرار حالة العائلة الأصل فإن القيم الكامنة في البنية العائلية قد ظلّت على قيد الحياة بعد زوال الأسر الفلاحية الكبرى خلال القرن التاسع عشر. وتوجد كذلك اختلافات صلب المجموعات الأمومية المحليّة عند الهنود الهوبي في جنوب غربي الولايات المتحدة على سبيل المثال، وكذا اختلافات صلب المجموعات الثنائية المحلية على أطراف الكتلة الوسطى (فرنسا) بالخصوص وفي الكتلة الوسطى[1]، فإن مثل هذه الأنماط الجماعية غير الخاضعة للسيادة الأبويّة قد سهلت، بالإضافة إلى العائلة الجماعية المحليّة، تصويتا شيوعيّا قويّا.

وتبلغ العائلة الجماعية خارجية الزواج في الهند الشمالية مستوى في معاداة الحركة النسويّة مساويا أو ربما أعلى من درجة معاداة الحركة المذكورة في العالم العربي. ويجد ذلك ترجمته في تضخّم وفيات الأجنة الإناث والأطفال الإناث وكذلك في حبس النساء داخل البيت.

- وليس من الممكن فهم أزمة العالم الأكثر تقدّما دون الرجوع إلى القطب الخياليّ المضاد الذي أصبح العالم الإسلامي وتحديدا العربي - الفارسيّ. ولموضعة هذا العالم على المستوى الانثروبولوجي يتوجّب علينا تعريف

(1) الكتلة الوسطى Le Massif Central مرتفعات جبلية قديمة التكوين وسط فرنسا (المترجم).

العائلة الجماعية حيث يهيمن الزواج بين الأقارب. وكما هو حال العائلات التقليدية الروسية أو الصينيّة، فإن دورة النمو المثالية هي التي تجمع الأب وأبناءه. إلّا أن نمط الزواج لم يعد خارجيا أبعاديا، إنه زواج بين الأقارب متشدّد قاسٍ إن أمكن. إنه زواج أبناء أخوين اثنين.

وفي صورة تعذّر وجود ابن عمّ مثالي ذي عمر مناسب، يصبح البحث عن قريب آخر من مستوى أوّل أو حتى ثانوي بعيد أمرًا مرغوبا فيه. وفي مركز العالم العربي تتأرجح نسبة الزيجات بين أبناء العمومة حول 35 ٪. وتتدنّى هذه النسبة إلى ما بين 25 و30 ٪ في إيران ومصر أو المغرب العربي ولكنّها تبلغ 50٪ في باكستان.

إن الزواج بين أبناء الأخوين إنّما هو تعبير عن قوّة عاطفة وعن استمراريتها، ويُعتبر هذا المحور الأفقي الرابط الأساسي للعائلة العربية. وقد كشف عنه بطريقة تراجيدية الانحرافُ الإرهابي للأخوين، كواشي ثم الأخوين عبد السلام. وهذا المظهر المرضي لا ينبغي أن يحجب كون وجود بقايا شعور الأخوين للجيل الثاني، الذي هو قيد الاندماج، ينجم عنه فقط دفء وإحساس بالأمان وهذا في 99٪ من الحالات. وترفع قوة مبدإ الذكورة هنا درجة إضافية بحيث تصل إلى أبويّة من المستوى الثالث وقيمة مساواتية قصوى.

- **وأخيرا النمط العائلي للهند الجنوبية**. وهذا النمط محصور في الخريطة ولكنه ثقيل ديموغرافيا بما أنه يشمل مجموعة سكانية تقدر بـ 350 مليون نسمة (رقم عام 2015). وسبق أن ذكرت أعلاه هذا النمط باعتباره نمطا عائليا نوويّا ذا مساكنة أبوية مؤقتة ولكن العائلة الزوجية ذات هذا النوع من المساكنة تُستكمل في تاميل نادو وكارنا تاكا واندرا برادش وماهارا اشترا بآلية زواج قرابي مخصوصة، آلية تشجّع على الزواج بين أبناء الأخ والأخت (زواج مَفضّل بين أبناء خؤولة وعمومة متقاطعتين) ولكنها تحرّم الزواج بين أبناء أخوين أو أبناء أختين.

يكون الزواج المائل عموديا ممثّلا جدّا في تاميل نادو في قلب الهند، وهو زواج يتم بين رجل وابنة شقيقته الكبرى. والزيجات المائلة عموديا وبين أبناء العمومة المتقاطعين إنّما تعبّر على أهميّة العاطفة بين الأخ والأخت، إن الرابط أخ - أخت يكبح الأبويّة المحليّة خلال إنشاء أسرة من زوجين شابين تعيش معينة مع أَبَوَيِ الزوج ثم تستقر بعدئذ بالقرب منها. هكذا فإن

مبدأ الذكورية ينبغي أن يُنسَّبَ هنا. ويمكن أن نضيف أنه لم يلاحظ وجود أي مبدأ للمساواة في هذا النمط الانثروبولوجي حيث يستبعد المحور الرئيسي أخ - أخت، أي مبدإ من مبادئ التماثل. إن الهند الجنوبية، على الرغم من نظامها القرابي الأقرب إلى الغرابة من وجهة نظر الزواج القرابي أو الثنائي الأوروبي، يبرز بعض العناصر المتوافقة جدّا مع العالم الانكلو أمريكي، من خلال غياب مبدإ المساواة ووضعٌ للنساء جيّدٌ عموما. ولن يكون من باب السخافة منح الهند الجنوبية وضع عضو شريك أو شريك صغير في «دائرة الأنكلوفونية» وسأسند لها، مع ذلك، أبويّة من المستوى الأول شبيهة بالعائلة الأصل الألمانية أو اليابانية.

- وهناك نقطة أخيرة يجب أن تكون حاضرة في الذهن كي يستطيع القارئ أن يتتبّع، على نحو جيّد، التوصيف التاريخي المعروض في هذا الكتاب: إن «النموذج المعكوس» لتاريخ العائلة يكشف لنا متوالية séquence تاريخية أساسية تقود من العائلة النوويّة (الأبوية من المستوى الصفر) إلى العائلة النووية - الأصل (الأبوية من المستوى الثاني) ثم من العائلة الأصل إلى العائلة الجماعية خارجية الزواج (الأبوية من المستوى الثاني) ثم أخيرا العائلة الجماعية حيث يهيمن الزواج بين الأقارب (الأبوية من المستوى الثالث).

الفصل الأول

تمايز النُّظم العائلية: أوراسيا

ظهر في قارة إفريقيا منذ قرابة 200 ألف سنة النموذج الذي يُسمّى **الإنسان العاقل** Homo sapiens بخصائصه الفيزيائية الأساسية من حيث الوقفة على قدميه الاثنتين، وحجم الدماغ. وكان سلفه **الإنسان المنتصب** Homo erectus الذي ظهر منذ 1,8 مليون سنة قد سيطر على النار (منذ نحو 400 ألف سنة، أو قبل هذا التاريخ أو بعده بحولي 100 ألف سنة). وهذا يُعتبر درجة عالية في سلّم التطور، ذلك أن **الإنسان الماهر** Homo habilis، الذي يمكن تحديد ظهوره قبل نحو 2,4 مليون سنة، كان يتقن استعمال الحجارة المصقولة بوصفها أدوات.

وتواصل تاريخ **الإنسان العاقل** بعد انتشاره في مختلف أرجاء الكرة الأرضية. غادر هذا الإنسان قارته الأصلية صيّادًا جامعَ ثمارٍ في حدود 100 ألف عام قبل عصرنا، صوب القسم الجنوبي للشرق الأوسط. وصل جنوب الهند قبل حوالي 60 ألف سنة من عصرنا، ثم استراليا فجنوب الصين وأخيرا جنوب أوروبا نحو - 40 ألف سنة. أما أوروبا الغربية فقد آوت الإنسان العاقل منذ حوالي 25 ألف. وفي نفس الفترة عَبَر الإنسان العاقل مضيق بيرينغ. ودخل أمريكا الجنوبية قبل 15 ألف سنة، ثم اسكندينافيا وشمال سبيريا وكندا منذ 10 آلاف سنة. وأخيرا، ومنذ 6 آلاف سنة فقط، غادرت مجموعة من البشر ناطقة بلغة ميكرونيزية تايوان لتعمّر الفليبين وبورنيو وماليزيا وأندونيسيا ولتبلغ أخيرا مدغشقر حوالي السنة الصفر، وزيلندا الجديدة نحو 1250 - 1300 من عصرنا. كان هؤلاء الاستراليون المكرونيزيين يعرفون الزراعة. والحق أن كل هذه التواريخ التي نقدّمها مثيرة للجدل ومؤقتة وخاصة تلك التي تهمّ إعمار الصين وأمريكا[1].

إن الهجرة الكبيرة للصيادين جامعي الثمار لم تكرّس خريطة نهائية للإعمار البشري. لقد دشن اختراع الزراعة حركات جديدة لأن الزراعة توسعيّة بطبيعتها.

ولقد أمكن لمن يمتلكون هذه التقنية الجديدة أن يتبيّنوا بسرعة أن الأراضي المستصلحة حديثا كانت منتجة بشكل خاص. وانطلق الفلاحون الأوائل بحثا عن

---

(1) تراوحت التخمينات حول تاريخ تعمير أمريكا (التي استوعبت عديد الموجات الهجرية) ما بين 30 و10 آلاف سنة ق.ع.

الأرض وكان من ضحايا هذا المسعى الصيّادون جامعو الثمار الذين أزاحهم الفلاحون أو ساعدوهم على الاندماج في الدورة الجديدة. لقد ظل الإنسان متنقّلا لا سيما أن تربية الأنعام على الطريقة البدوية التالية للزراعة، قد أعطت دفعا لهذه الحركة مرّات عديدة مستخدمة، تباعا، الحمار والحصان، والجمل والبعير.

قليلة هي المواضيع التي تحمل على الحُلم أكثر من الهجرات الأصلية للصيّادين جامعي الثمار. إن البقايا الإحفوريّة للبشر ولانتاجاتهم ليست المعطيات الوحيدة لإعادة بناء تاريخهم. إن علم الوراثة الحديث يسمح بإعادة رسم تحركاتهم القديمة. وقد يقود تحليل الجينوم البشري يوما، إلى معرفة الكرونولوجيا النهائية لآلية انتشارهم. وفي الوقت الحالي فإن علماء الآثار وعلماء الوراثة مختلفون في الغالب بخصوص هذا الموضوع دون أن يكون علماء الوراثة متفقين فيما بينهم هم أيضا. وثمّة ما يشبه الجوازات الشعرية التي تسود هذا العلم الجديد. وتشير التحاليل إلى وجود مواطن اختناقات جينيّة خلال مرور البشر الأوائل إلى الشرق الأوسط، وأثناء عبورهم مضيق بيرينغ، أو برزخ بنما. ففي كلّ مرّة تسبّب الحجم الصغير للمجموعة المهاجرة في خلق «تأثير مؤسّس»[1] عن طريق «إفقار» الجينوم. وقد تكون إفريقيا حافظة اليوم بدورها لتنوّع جينيّ عال نتيجة النشوء الطويل والفوضوي للجنس البشري في هذه القارة[2].

نحن نستشعر اليوم التأثير المنوّم لعلم وراثي يدّعي أنه «أمسك» بخصائص بيولوجية ثابتة في العمق الغائر للكائن البشري. إن الكروموسوم الذكري Y والحمض النووي الميتوكوهريوني mitochondrial قد عوّضا فصيلة الدم A وB وAB وO من أجل تأصيل الانتماءات والتشجيب الدقيق للمجموعات وكذا دراسة الأنساب حسب الجنس. وتعتبر الجاذبيّة التي تمارسها هذه الخصائص البيولوجية الثابتة والقابلة للانتقال مشروعة. هكذا قاد علم الوراثة التمايزي، حسب الجنس، على سبيل المثال، إلى اكتشاف انتقال اليهودية إلى أوروبا بواسطة أفراد ذكور جاءوا من البحر المتوسط[3]. وسيقودنا هذا العنصر

(1) وردت بالإنكليزية Founder effect.

(2) برينا م. هنا Brenna M. Henna، لويجي لوكا كافالي – سفورزا Luigi, Luca Cavalli – Sforza «التوسع الإنساني الكبير» في: **إجراءات أكاديمية العلوم الوطنية**، المجلد 109، العدد 44، أكتوبر / تشرين الأول 2012. أنظر أيضا: لويجي لوكا كانالي، سفورزا باولو مينوزي، ألبرتو بيازا، **تاريخ الجينات البشرية وجغرافيتها**، برنستون، منشورات جامعة برنستون 1994.

(3) مارتا. دكوستا، مارتن ت ريشاردز

« A Substautial » Prebistoric European Ancestry amongst Ashkengi Marenal Lineages in http : / / WWW. Nature, com / ncomms / 2013 / 131008 / ncomms 3543 / full / ncomms 3543.

الأبوي الجديد، في هذا الكتاب، بعد إجراء مكافحة مع المناقشات الحاخامية حول دور الآباء في تربية أبنائهم، وحول «تحول» النساء، إلى تأويل معقول لـ«**النسب الأمومي**» «matrilinéarité» في اليهودية المتأخّرة. ومع ذلك فإنه يتعيّن على مؤرخ الأشكال الاجتماعية التعاطي بحذر وحتى بارتياب مع تطورات علم الوراثة السكاني ومكاسبه. والغالب الأعمّ فإن تحليل الجينات غير المرئية بالعين المجرّدة لا تفضي إلى أكثر من فحص اختلافات في الصفات الظاهرية العاديّة مثل لون الجلد أو ملامح الوجه. هكذا أفادتنا الخرائط الجينيّة حديثة العهد أن إفريقيا وجنوب الهند واستراليا شكلت أقدم المناطق المأهولة وأنّها متقاربة بفضل الجينوم. ونحن نعلم، منذ مدّة بعيدة، أن سكان المناطق المذكورة من ذوي البشرة الداكنة، وهذا نتاج قرابة جينية لم يؤثر فيها السكن في أماكن مرتفعة وغير مشمسة كثيرا. ولقد كشفت لنا الانثروبولوجيا الأكثر تقليدية الشبه بين وجوه درافيديي[1] جنوب الهند ووجوه السكان الأصليين لأستراليا وأكدت بما لا يدع مجالا للشك القرابة الوثيقة لهاتين الفئتين من السكان[2]. إن علم الوراثة الحديث قد أكد ما هو معلوم من الجميع، علاوة على أنه لم يُضِفْ جديدا في ما يخصّ التدقيقات التأريخية.

إن تحليل الاختلافات الجينية الثانوية بالنسبة للمجموعات البشرية الصغيرة يُمثل، مع ذلك، أهمية حقيقية في مجالات عدّة عندما تكون للتغييرات البيولوجية انعكاسات طبيّة. وعلينا أن نسجّل هنا ضعف مناعة الأطفال الأفارقة إزاء مرض الحصبة وللأستراليين من أصل بريطاني حيال سرطان الجلد[3]. إن انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين الجنسين (الإيدز HIV) صلب السكان من أصل إفريقي، معطى ضروري في استراتيجية الوقاية. ولكن علينا الاعتراف، بالنسبة لمن يهتم بالعناصر الاجتماعية للتاريخ الإنساني للسنوات 10.000 أو 12.000 الأخيرة - أي التي تستدمج التوطين واختراع الزراعة، وتنوع البنى الاجتماعية، وبروز المدينة والدولة - أن هذه البحوث الجينيّة عديمة الجدوى في الغالب الأعم. إن الفصل بين المجموعات البشرية حديث جدّا حتى تستطيع الاختلافات الجينية بلوغ الأهمية الضروريّة التي تتيح لها إحداث اختلافات في الغرائز والقدرات والأذواق.

وعلى العكس من ذلك فإن التاريخ يبيّن لنا القدرة العجيبة للبشر المنتشرين على

---

(1) نسبة إلى الدرافيديين Les Dravidiens وهم أقوام هنود يعيشون في ا لهند والأنام Annam تحديدا (المترجم).

(2) أدولفوس ألكين Adolphus P. Elkin، **السكان الأصليون لأستراليا**، باريس، غاليمار 1967، ص 29.

(3) أنظر العمل الممتاز المعنون: **مبادئ تطور الطب**، لبيتر غلوكمان Peter Glukman، اكسفور، منشورات جامعة أكسفور، 2009.

ابتكار تقنيات وأشكال اجتماعية متماثلة وعلى تناقلها. لقد ظهرت الزراعة في الشرق الأوسط والصين وغينيا الجديدة وإفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية.

لقد قادت كل انبثاقة من هذه الانبثاقات الزراعية صلب المجموعات السكانية المعنيّة إلى خلق مبدإ منظومة الأبوية. إن تقليد الانتقال المُنَمَّط بواسطة إرث الإبن البكر لهو من ألوان مختلفة. ويمكن أن نعاين هذا التقليد، في تواريخ مختلفة، في إفريقيا والشرق الأوسط والصين واليابان بولينيزيا وأوروبا وعند الهنود في شمال غربي أمريكا. إن تاريخ الأنظمة العائلية يمكن أن يكتب في معظمه دون مرجعيّة بيولوجية.

الثورة النيولوتيكية

أعقب تشتت الصيادين وقاطفي الثمار وجامعيه استقرار مجموعات بشرية متفرقة واختراع الزراعة من لدنها. وكانت الريادة في هذا المضمار للشرق الأوسط الذي أنفذ قفزة عظيمة بتسجيل أول عملية استقرار وتوطين للسكان وأول ظهور للزراعة في منطقة الهلال الخصيب في حدود سنة 9000 ق.ح.ع. ونسجت الصين على منواله في أحواض يانغ تسي والنهر الأصفر في حدود 8000 ق.ح.ع. وازدهرت البستنة في غينيا الجديدة أيضا ابتداء من سنة 7000 ق. م. ويُسَلَّمُ اليوم بوجود قطب مستقل جنوبي الصحراء الكبرى في إفريقيا الغربيّة ظهر خلال الحقبة الواقعة ما بين 3000 و1000 ق.ح.ع. وفي وسط المكسيك وشمال أمريكا الوسطى وقف بعض الباحثين على قطب فيه تجديد شرقي الولايات المتحدة، وذلك في حدود 2000 و1000 ق.ح.ع. لقد كان اختراع الزراعة هو الآخر ذا ألوان متعدّدة. وبعد انقضاء ما يربو عن 6000 سنة على اختراع الزراعة بدأ التمييز بين الأنماط العائلية وكان بادئ ذي بدء مع ظهور البكوريّة في سومر، جنوب بلاد الرافدين، خلال الألفية الثالثة ق.ح.ع. وبحسب النموذج الذي سأقدّمه، فإن أساسيات التمايز في الأنظمة العائلية البشرية قد حصلت خلال الخمسة آلاف سنة الأخيرة. سأكتفي هنا بوصف الخطوط العريضة لتاريخ الأنماط الانثروبولوجية وسأُحيل القارئ، في مايخصّ التفاصيل والبيان العلميّ على الجزء الأول من كتابي **أصل النُّظم العائلية**، والذي نشرته مؤخرا. في هذا الكتاب حلّلتُ ووضعت خريطة منهجيّة للبنى العائلية لـ 215 مجموعة سكانية في أوراسيا. وفي المقدمة العامة للكتاب أدمجت مجموعات من أمريكا وإفريقيا. وكان هذا أمرًا هامّا بالنسبة للتحليل العام الذي اتبعته ولمسوّغاته. وكتاب **أصل النُّظم العائلية** هو بنك البيانات الرئيسي الذي يرتكز عليه التوصيف الذي سنعرضه حول التنوّع العائلي. بيد أنني سأضيف إلى الفصل الثاني من هذا الكتاب بعض النتائج التي ضمّنتها الجزء الثاني من كتاب **أصل المجموعات**

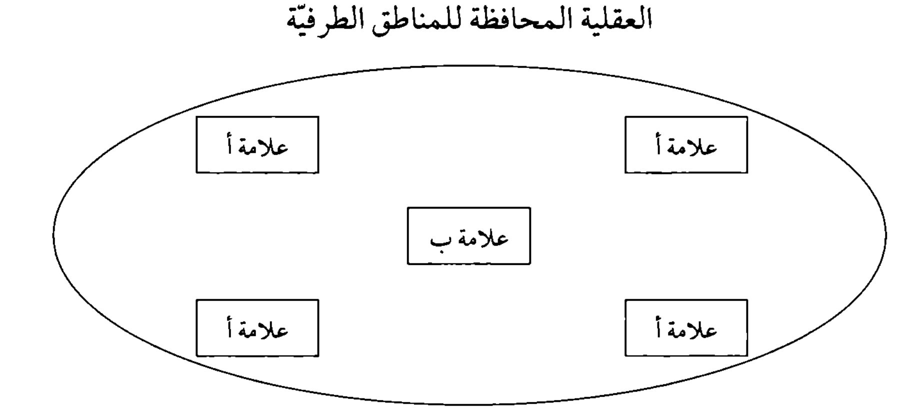
العائلية الذي كرّسته لإفريقيا والأمريكيتين وأوقيانوسيا ولكن فقط للمجموعات البشرية التي نجت من الاستعمار الأوروبي، لكنها عاشت على نحو مكثّف بفضل الزراعة، في أمريكا الوسطى واللاتينية وفي غينيا الجديدة وخاصة في إفريقيا. وهذه المجموعات البشرية تُعدّ اليوم بالملايين وقد انجذبت إلى تيار العولمة الاقتصادية بحيث ليس هناك تبرير لإقصائها. وعلاوة على ذلك فإن هناك مجموعات سكانية هامة من أصل إفريقي بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، وأخرى من أصل مكسيكي في الولايات المتحدة، وغيرها. وكل هذه الجماعات امتصّتها الحداثة الأكثر تقدُّما ومن ثمّ فإن معرفة بُناها العائلية الأصلية لا تخلو من أهميّة.

من العائلة النووية إلى العائلة الجماعويّة في أُوراسيا.

ينطلق عملنا المتمثل في بناء تاريخ الأنظمة العائلية من الموقعة الجغرافية للأنماط قبل عملية التمدّن. ويتوخّى هذا العمل منطقا تأويليا كان عاديّا إلى حدّ ما في اللسانيات والانثروبولوجيا السابقين للحرب العالمية الثانية ألا وهو: **مبدأ العقلية المحافظة للمناطق الطرفية**. ومن شأن هذه الفرضية التفسيريّة القويّة أن تُتيح قراءة التاريخ في الفضاء: الأشكال الأكثر عتاقة (اللسانية والمعمارية والمتعلّقة بالطبخ أو العائلية) تعيش على هامش الفضاءات الثقافية. إن أقدمية بعض الأنماط كما كرّستها الجغرافيا من شأنها أن تمكن من صقل تسلسل التحولات والتأريخ لها باستعمال الوثائق المكتوبة المتوفرة.

خريطة 1.1

العقلية المحافظة للمناطق الطرفيّة



إن مبدأ عقلية المحافظة للمناطق الطرفية قد حَجبَتْه مؤقتا اللحظة البنيوية مع كلود ليفي ستروس (1908 – 2009)، عام 1947 وجورج بيتر مردوخ (1897 – 1985)، عام

1949[1]. ولقد كان هذا النسيان سببا رئيسيا في عجز الانثروبولوجيا على التوصّل إلى مقترحات تفسيريّة تركيبيّة. ومع هذا فإن لا شيء يمنعنا من استئناف التحليل بواسطة علم الخرائط ومبدإ العقلية المحافظة للمناطق الطرفية حيث تركتها انثروبولوجيا ما قبل الحرب. على أن هذا التحليل يقوم على مدوّنة من البيانات اغتنت كثيرا بالبحوث المنوغرافية لستينات القرن الماضي – 2010.

إذا كانت العلامة A أ تميّز جيوبا عديدة توجد على هامش العلامة B التي تغطّي فضاء وسطا كوحدة متكاملة يمكننا أن نفترض أن A تمثل العلامة القديمة التي كانت تحتل، في ما مضى، مجموع الفضاء المعني، وB تجديد وسطي لم يلبث أن امتد نحو الهامش دون أن يغمره تماما. وكلّما كان عدد الجيوب المتبقية A مرتفعا كلّما كان التأويل موثوقا. إن الخريطة العالمية للأنظمة العائلية غير قابلة للطعن. ونجد على أطراف أوراسيا أنظمة عائلية نووية مُدرجةً في بِنَى قرابية عشوائية أو ثنائية أو قرابة رحم. وتُعامل القرابة الأمومية والقرابة الأبويّة بوصفهما متساويتين. إن نظاما للقرابة العشوائية يتعارض مع المنظومة الأبويّة الذي ينتقي السلالة الذكورية من أجل انتقال المراكز والوضعيات والأملاك، وكذا مع منظومة أبويّة تعطي الأوليّة للسلالة الأنثويّة.

لنتمعّن الخريطة الملوّنة بالصفحة 48A. ثم لننجز طوافًا حول أوراسيا في اتجاه عقارب الساعة. سنتبيّن أن العائلة النووية المندرجة في نظام قرابي عشوائي يمكن تحديد وجودها في جنوب إيطاليا وفي وسط إسبانيا وفي البرتغال وفي شمال فرنسا، وفي انكلترا وفي المنطقة الساحلية بهولندا، وفي ايسلاند والدانمارك وجنوب النورويج وشمال السويد ولدى المجموعات اللابون أو السامي (samé) باسكنديناڤيا وروسيا من بين تشوكتشي ويوكاغير والاسكيمو شمال شرق سيبيريا، وعند شعب أينون شمال اليابان، وفي الفليبين وأندونيسيا وكامبوديا وتايلاند وبرمانيا، وعند السكان الأصليين لجزر أندمان وفي سريلنكا وعند مسيحيي كيرالا في الجنوب الغربي للهند. إنها العلامة A المحافظة والعتيقة للتخطيط النظري المرسوم أعلاه، والمُجسّد هنا في واقع البِنَى الانثروبولوجية.

أما بخصوص العلامة B المُبتكرة فتجدر الإشارة إلى العائلات الجماعوية المحلية

(1) ما زلنا نجد إلى حدّ الآن آثارا لهوامش من **البنى الأساسية للقرابة** (باريس – لاهاي، موتوت 1967) كلود لفي ستروس (ص176 – 177، وص 404) ولكن جورج ميردوخ ما زال أكثر راديكالية بما أنه طرح منذ البداية في كتابه **البنية الاجتماعية** (نيويورك 1949) رفضا لتحليل التجاورات الفضائية بوصفها مبدأ. واستعمال نسبة الترابط البسيط لتكريس علاقات بين العلامات قد ألغي، في الحقيقة وعلى نحو مسبق، القرب في الفضاء بوصفه عاملا من العوامل.

في وسط إيطاليا وسيبيريا وروسيا والصين وفيتنام وشمال الهند وباكستان وإيران وتركيا الشرقية والعالم العربي. وتتميّز الأنماط العائلية لبدو السهوب -مغول، كازاك، تركمان- بتنظيم أبوي مرن يجمع في مخيّمات متحرّكة عائلات نووية مترابطة بالذكور (عائلة نوويّة ذات سكن مشترك مؤقت).

ويشكّل مجموع الأنماط العائلية الجماعوية ذات المنظومة الأبويّة كتلة بديعة متّصلة الأطراف تحتل قلب العلامة. وهي في الحقيقة القسم الأكبر من كل المجموع الأُوراسي.

ويمكن أن نلاحظ في هذه الخريطة الموقع الوسط للعائلة الأصل فهي متميّزة في ألمانيا والسويد واليابان وكوريا. وهي متشابكة مع العائلة النوويّة القائمة على المساواة في أوكسيتانيا وشمال شبه الجزيرة الايبيريّة، ومع العائلة النووية المطلقة في غرب النورويج واسكتلندا، أما العائلة الأصل في التبت فهي تتموقع على خط حدودي مرتفع. وعلى هامش المنظومة الأبوية يمكن أن نجد بعض أشكال للمنظومة الأمومية في كيرالا (جنوب غربي الهند) وفي الجيوب المعزولة جنوب الصين. أما في جنوب شرق آسيا فإن العائلة النووية للأزواج الجدد أمومية الموضع تظل قريبة من عائلة أَبَويْ الزوجة. وهذه الظاهرة شائعة في برمانيا وكامبوديا وماليزيا وهي أكثر وضوحا في تايلاند وسومطرة وجاوة. بيد أن الانثروبولوجيين يصفون الانظمة القرابيّة في جنوب شرقي آسيا بأنها عشوائية في أغلب الحالات مع استثناء المنظومة الأمومية بمينانغكابو بسومطرة. والدين هنا غير متصّل تماما بالنسيج العائلي بما أن هذه البلدان يمكن أن تكون إمّا بوذية أو مسلمة.

لقد أَوّلتُ في كتابي **أصول النّظم العائلية** الموضع الأموميّ بجنوب شرقي آسيا على أنه مفعول ردّ فعل على موجات الأبوأة - الهندية والصينية ثم العربية - التي غيّرت آسيا. وإذا أردنا أن نقول هذا الكلام بمفردات عالم الاجتماع غابرائيل دو تارد (1843 - 1904) فإن ردّ الفعل هذا هو **لامحاكاة**. أما إذا تخيّرنا عبارات جورج دوفرو (1908 - 1985) المتخصّص في الطب النفسيّ الإثني نقول أو نتكلّم عن **التثاقف السلبي الفصامي**. إن ابتكار الأبوأة، أي علوية الرجال في تعريف النسب، قد رُفض ثم إن إعادة تأكيد دور النساء من شأنه أن يُؤديَ إلى جعلهن، على العكس، وهذا ما لا يفرضه النظام الأصلي العشوائي، العنصر - المفتاح في آلية انتقال الهويات والممتلكات المُفضي إلى رِدّة أَمْوَيَّة. ومن المؤكّد أن صيغة الأمْوَأة تلغي في الآن نفسه، مبدأ الأمبوأة، وعشوائيةَ نظام القرابة. بيد أن هذه الصيغة تقود إلى بناءات انثروبولوجية متناقضة تكون فيها النساء، على الدوام، متذبذبات بين سلطة الأخ وسلطة الزوج.

وتوجد أنماط المنظومات الأمومية، على غرار العائلة - الأصل، على نفس جبهة

التطور لمبدإ المنظومة الأبوية. ولهذا السبب تكون هذه الأشكال متجاورة في الغالب على الخريطة أو حتى متداخلة.

أن البكوريّة يمكن أيضا أن تكون منظومة أمومية مثلما هو الحال عند جماعات غارو في هضاب الأسام في الشمال الشرقي للهند حيث البنت الكبرى هي التي تَرِثُ. أما لدى الخازي أجوارهم الأقربين فأن البنت الصغرى هي التي ترث. وفي الأعم الأغلب يكون للبكر، الأكبر سنّا، دور مميّز ضمن الآلية العائلية ذات المنظومة الأمومية.

وهنا تمكننا الجغرافيا من مفتاح التاريخ، يمكننا أن نقرأ مباشرة في الفضاء فعل الزمن، وأن نرى التحول الأبوي وهو يغيّر الأشكال العائلية، وهو يتقدّم على هيئة أمواج نحو هوامش لم يبلغها بعدُ. وإذا تحقق هذا التحول نحو النظام الأبوي فإنه سيفضي إلى النمط الأنثروبولوجي الأكثر ثقلا، أي إلى العائلة الجمعوية التي هي شراكة بين الأب وأبنائه المتزوجين. أما إذا كانت في بدايتها فإنها لا تُولّدُ سوى البكورية الذكورية والعائلة الأصل.

إلّا أن الفحص الدقيق للأنظمة عائلية الأبوة في فضاء أوراسيا يكشف لنا، مثلما أوضحنا ذلك أعلاه، عن وجود فضاءات شاسعة تشغّلها أنظمة قرابية وذلك بين أقطاب جمعوية بالكامل في الشرق الأوسط والصين وشمال الهند وروسيا وصربيا أو إيطاليا الوسطى. ولئن كانت أنظمة القرابة هذه أبوية فإنها تكتفي فقط بتوثيق الصلة بين العائلات النووية دون أن نلاحظ نشوء أسر جمعوية كبيرة. وتشكل السهوب المؤدية من مغوليا إلى أوكرانيا، الكتلة الجغرافية الأعظم أهمية حيث تكون العائلات النووية مترابطة بأواصر أبويّة. ولكن ألبانيا وإيطاليا الشمالية (باستثناء فينيسيا) تدخلان أيضا في فئة «العائلة النوويّة الأبويّة» وهناك نموذج للانتشار متكامل يفسّر عدم تجانس النظام الأبوي الأوراسي. ولإنجاز هذه المهمّة علينا الاستعانة بالمصادر التاريخية.

تكشف المدوّنة التوثيقية المُتاحةُ في مناطق مختلفة ظهرت فيها الزراعة وتكثّفت، عن أقطاب عديدة للتجديد الأبويّ. ولقد مثلت البكوريّة الذكورية، كل مرّة المرحلة الأولى في أي تحوّل. لقد تبيّنا اختراعها في سومر خلال الألفية الثالثة ق.ح.ع. وفي الصين خلال منعطف الألفية الثانية والأولى ق.ح.ع. وفي الحالتين كان التجديد داخليا. ومع ذلك شعرنا بتأثير بلاد الرافدين في البكوريات التي ظهرت في وقت متأخّر في شمال الهند وفي أوروبا. هكذا فإن الحصّة المضاعفة للبكر، وهذا تقليد سومري صميم، موجودة في القوانين الهندية لإقليم مانو وكذا في الانجيل. انهما نصّان تُمكّنُ قراءتهما من مساعدتنا على تخيّل البكورية حيث قُرِئَ هذان النصّان[1].

---

(1) غفلتُ عن الإشارة في فصول كتابي **أصول النّظم العائلية** الذي خصّصته لأوروبا عن الهوس

وتتيح البكورية الذكورية نقل ملك عقاري مهما كان ضئيلا أو شاسعا، دون تقسيمه. إن ظهور عالم ريفيّ كامل يحكمهُ نظام سياسي يراقب مجموع الفضاء المحلي هو الشرط الأساسي لظهوره في طبقة الفلاحين كما الارستقراطية. وطالما أن هناك أراض «للفتح» فإن هجرة الأبناء من النبلاء أو من العامة، عند بلوغهم سنّ الرشد تجعل امتياز الابن البكر غير ذي جدوى. ولكن هذا الامتياز سيظهر فعلا عندما تصبح الأرض نادرة، حينها ستتطور العائلة الأصل كنتيجة منطقية للبكوريّة: ففي الوسط الريفي ينتج عن اختيار وريث وحيد، شيئا فشيئا، تساكن جيلين من البالغين وفق آلية تنزع إلى التصلّب. ومن ثمّ فإننا نعاين هنا ظاهرة أولى لا تني عن الاحتداد مع مرور الزمن وتتمثل في نظام وطابع عائليين.

وتكشف لنا المعطيات التاريخية والانثروبولوجية عن عائلة أصل تفضّل توريث الابن البكر وذلك في 75 ٪ من مجموع الحالات. وإذا نحن اكتفينا باحتساب أنماط العائلة الأصل التي لاحظناها في أوراسيا، ولكن مع ترجيح الحساب باعتماد الأحجام الديمغرافية الخاصّة بكل عائلة أصل، نحصُل على بكوريّة ذكريّة تُنظّمُ 95 ٪ من البشرية «الأصل».

ويُعبّر هذا النمط العائلي، بشكل جيّد، عن ظهور مبدإ المنظومة الأبويّة. بيد أن هذا المبدأ غير مكتمل في هذه المرحلة لأنه في حال وجود رجل ليس له ابن فإن البنت هي التي تؤول إليها أملاك العائلة. ومثل هذه الظاهرة يمكن مرحظتها في الشرق الأوسط أو الهند القديمة، وفي اليابان أو أوروبا ما بين القرن الرابع عشر والقرن التاسع عشر. وعلاوة على هذا فإن البكوريّة الذكورية تُدرج، مبدئيا، الأبناء الصغار والبنات في نفس فئة غير الورثة. واعتبارًا لجملة هذه الأسباب فإن العائلة الأصل لا تمثّل إلّا المرحلة الأولى، لبروز نظام أبوي. إن أنظمة القرابة التي تشمل الوحدة العائلية والأسريّة المعيشية الأصل تظل مُدْرَجَةً، في غالب الأحيان، ضمن الفئة «الثنائية» أو «العشوائية» عند علماء الانثروبولوجيا[1].

إن القرابات الأبويّة والأمومية تحتفظ بأهميّات متكافئة حول المحور العمودي كما

التوراتي بقانون حق الولادة (الذي توقف عنده سان أوغسطين طويلا في كتابه **مدينة الله**) بوصفه عنصرا ثقافيا مُهمّا لفهم ولادة العائلة-الأصل الأوروبية. وهذا القانون هو ما يُعادل - إن شئنا - قانون تانغ الصيني المُطبّق في اليابان.

(1) إن المصطلحات الخاصة بالقرابية الألمانية لا تختلف البتّة عما لدينا. وبخصوص اليابان أنظر شي نا كان Chie Nakane**القرابة والتنظيم الاقتصادي في المناطق الريفية باليابان**، لندن، 1967، ص 32 - 33.

حدّدته البكورية الذكورية. وسيقودُ انتشار مبدإ الأبوية المنقوص للعائلة الأصل إلى تنسيقه، على نظام معيّن، وتعزيزه وسيتمّ هذا على مراحل. في شمال سومر والصين القديمة انتقلت سيادة الأب إلى الأجوار البدو الذين تميّز نظام القرابة عندهم بالعشوائية. ولم يملك هؤلاء البدو إلّا أن يعجبوا بالابتكارات التكنولوجية والاجتماعية للمجتمعات المستقرّة وغبطوها عليها ومن ثمّ عملوا على تقليدها. ولم يكن مربُّو الأغنام من الرعاة في حاجة إلى البكوريّة التي تتمثل مهمّتها الأولى في نقل ملكيّة ثابتة أو ضيعة فلاحيّة أو منطقة نفوذ. ومع هذا فإنهم توصلوا إلى تطبيقة مبتكرة لمبدإ التفوق الذكري. ذلك أنهم وظّفُوا ذلك المبدأ من أجل إحداث تماثل في مواقع الأبناء في حياة المجموعة. هكذا ستصبح أسرهم التي ظلّت نووية من هنا فصاعدا مرتبطة بعضها ببعض بوثاق المبدإ الأبويّ. ففي الشرق الأوسط، أعطت علوم الأنساب العشائرية للأموريين في الصحرائ السورية وإلى الأراميون ثم العرب البِنْيَةَ الاجتماعية والعسكرية التي أتاحت لهم غزو بلاد الرافدين وشمال إفريقيا. وفي قلب آسيا، أعطت العشيرة الأبويّة قبائل الهون في سهوب التركية-المغولية وكلّ الذين خلفوهم الأداة التي أمّنت لهم التفوق العسكري على أجوارهم المستقرين، في الصين وشمال الهند وأوروبا الشرقية.

لقد وضع المبدأ الأبوي نظاما وترتيبا لكلّ الرجال ولكلّ المحاربين. إن العشيرة هي جيش في الحياة المدنية بل وأكثر من ذلك: مجتمع من المدنيين مُهيّأ للحرب. مجتمع قَدَرُهُ الغزو. ولقد نظّر مارشال ساهلينز عام 1961 لهذا التوجّه الافتراسي للعشيرة. وسبق لفرانك لوريمر أن أشار منذ عام 1954، بناء على معطيات إفريقية، إلى أن الأنظمة أحادية الخط (أي أبويّة كانت أم أموميّة) تساعد على الخصوبة وتدفع بالمجموعات إلى توسّع ديموغرافي يتسبّب هو الآخر في خلق تنافس من أجل التحكّم في الموارد الغذائية[1]. ولكن سيكون من الحيف نسيان روما، ونحن نقدّم توصيفا لعالم النهب والغزو المتولّد عن العشيرة الأبويّة.

لقد أمكن لبدو الصحراء أو السهوب بفضل قوتهم القتالية وتنظيمهم الأبوي المُتناظر السيطرة على السكان المستقرين في بلاد الرافدين، أو في الصين الذين سبق أن علّمُوهم.

---

(1) مارشال سالهينز، «انقسامية النسب: تنظيم توسع افتراسي» **علم الإناسة الأمريكي**، سلاسل جديدة، المجلد 63، العدد2، القسم1، أبريل/ نيسان 1961. ص 322 – 345. وكذلك: فرنك لوريمر: **الثقافة والخصوبة البشرية. دراسة في علاقات الظروف الاقتصادية للخصوبة بالمجتمعات غير الصناعية والانتقالية**، باريس، اليونسكو، 1954 وخاصة الصفحات 90 – 94. لقد استعاد لوريمر نتائج لوي Lowie حول الطابع الأساسي للعائلة النووية والشراكة بين البِنَى المركّبة والنمو. وفي هذا المستوى تبدو الشراكة بين استخدام الحديد والأبوية واضحة (ص. 63).

هكذا دفع هؤلاء دَيْنَهُم الأبوي، إذا جاز لنا القول، بتحويل العائلة - النووية للمستقرين، بواسطة الهيمنة السياسية، إلى العائلة الجماعويّة (أنظر كتابنا: **أصول النّظم العائلية**، الصفحات 146 - 154 - و555 - 558). لقد أضافت العائلة الجماعويّة الأبويّة إلى تسلّط العائلة الأصل التطابق الأخويّ عند العشيرة البدويّة. ويتكرر مثل هذا التتابع في شمال الهند (أنظر كتابنا آنف الذكر ص 227 - 232) حيث لا يكون ابتكار «الأصل» مستقلّا، وربما أيضا في الشمال الغربي لروسيا (ولكن بتأخير كبير)، ومردُّ ذلك تطابق تأثيرات العائلة الأصل الجرمانية والعشيرة الأبويّة المغولية منذ بداية القرن الثالث عشر (أنظر: المرجع السابق، ص 368).

إن تماثل الأبناء الذين باتُوا الآن شركاء في الضيعة الفلاحية سيجعل مبدأ الأبوّة مبدءًا مطلقا. ولا يمكن للعائلة أن تستمر في غياب ورثة من الذكور. أما وضع المرأة فإنه سينخفض مقدار درجة مرّة أخرى. بيد أن هذا التطور سيتواصل مع تفاقم هذه السمة بمرور الوقت. وبالتدريج يتمّ التوصّل إلى المرحلة الثالثة في المنظومة الأبويّة وذلك في الشرق الأوسط وشمال الهند حيث تسقط وضعية المرأة إلى مستويات اضطهاد مدهشة.

إن خريطة المنظومة الأبويّة والمجموعات الأوراسيّة قد تشكّلت الآن. وهذه الخريطة قد رسمها علماء الاجتماع وعلماء الانثروبولوجيا المتخصّصين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، شعبا تلو شعب، ومنطقة تلو أخرى.

ولقد تسبب الثقل الديموغرافي للجموع الهائلة للمزارعين الصينيين والهنود والعرب أو الروس في تقلّص أهمية الأنظمة النووية والأبويّة لبدو السهوب الأوراسية أو لبدو الشرق الأوسط. غير أن الجيوش السوفياتية والأمريكية قد تمكنت من امتحان القدرات القتالية للعشائر الأبويّة لباشتون أفغانستان. إن الفعالية العالية على السلب والنهب لهذه العشيرة هي التي تسمح بتفسير العجز الذي أبداه الغربيون للسيطرة على الصومال، وإلى حدّ ما، للتوسع المفاجئ لداعش بين العراق وسوريا.

الظهور المتأخّر للعائلة الأصل في أوروبا واليابان وكوريا

تبدو العائلات - الأصول لأوروبا الغربية من ناحية، ولليابان وكوريا من ناحية أخرى، متناظرة بشكل جميل على طرفي الكتلة الجماعية الأوراسيّة. وهذا ما وضّحه كتاب: **عائلة الجذع من المنظور الأوراسي** المنشور تحت إشراف انطوانيت فوف شامُو وأميكو أوشياي[1]. لقد ظهرت البكوريّة الذكرية في العصر الوسيط في الغرب كما في الشرق.

(1) بارن، بيتر لانغ، 2009.

لقد كانت الارستقراطية الفرانكو - نورماندية مُجدّدة ومبتكرة خلال القرن الحادي عشر عندما اعتمدت البكوريّة (أنظر كتابي: **أصول النّظم العائلية**، ص 439 - 440). من المؤكد أن الشكل الأصل قد لَمَسَ طبقات الفلاحين ابتداء من القرن الثالث عشر، ولكن هذا الشكل لم ينغرز في العمق في بعض الجهات: في العالم الجرماني وفي أوكسيتانيا وكاتالونيا وبلاد الباسك والسويد والنورفيج الغربي. وسنجد في هذه الجهات، في العصر ما بعد الصناعي، «ثقافات - أصول» دائمة الحيوية والنشاط.

وفي الحوض الباريسي (بفرنسا) قاوم السكان البكوريّة. وبإمكاننا القول أن هؤلاء السكان قد عرّفوا أنفسهم أنهم ضدّها، أي البكوريّة. هكذا تعارض مبدأ المساواة العام مع البكوريّة النبيلة (أنظر كتابي آنف الذكر، ص 455). أما في ألمانيا فإن العكس هو الذي حصل منطقيّا وإن بشيء من الغرابة. ذلك أن الأمر قد انتهى بالبكوريّة الفلاحية إلى حدّ التماهي مع مصطلح العبودية ذاته. أما الأرستقراطية فإنها، في سعيها إلى تأكيد حريتها، أنجزت، منذ القرن الرابع عشر، عودة لمبدإ المساواة وتقسيم الأملاك، وهو المبدأ الذي أصبح علامة على هويّة قلب النبالة (أنظر كتابنا آنف الذكر ص 440 - 441). وكان دايفيد لوبريس قد عاين وجود ظاهرة مماثلة لمساواتية النخب في تولوز العصور الوسطى[1]. وسأبحث في الفصل الثامن تأثير البكورية الفرانكو - نورماندية على النظام العائلي الإنكليزي.

وفي اليابان شرعت طبقة النبلاء في مزاولة البكورية الذكرية خلال القرن الثالث عشر وأثناء زمن كَامْكُورَا تحديدا (أنظر المرجع السابق ص 179 - 180). ولقد تقدم حق البكورة بعد ذلك، عند طبقة الفلاحين، حتى القرن التاسع عشر. وكان التحوّل الأصل أكثر تأخّرا في كوريا بما أنه لم يبدأ إلا في منتصف القرن الخامس عشر (أنظر المرجع نفسه، ص 192).

في إطار هذا الكتاب الاستشرافي المنتبه إلى مظاهر الاختلاف الثقافي يجب أن نفهم أن ظهور البكوريّة الذكريّة كان متأخّرًا في أوروبا وكذا على أطراف آسيا الشرقية. ولعلّ الأكثر أهميّة هو أن ندرك إلى أي درجة كان تقدم العائلة - الأصل تدريجيّا وبطيئا. ونحن مدينون إلى أكيرا هيامي بالنسبة للعائلة اليابانية وإلى ديونيجي ألبيرا بالنسبة للقوس الجبلي الألبي، برؤية واضحة لذلك المسار. إن تنسيق البكورية على نظام معيّن، في اليابان، قد امتدّ على قرون ليبلغ ذروته في نهاية القرن التاسع عشر مع ثورة المايجي التي

---

(1) دايفيد لوبريس، وليم ن - غوتزمان Williams N. Goetzmann، سيبستيان بوجي Sébastien Pouget «مسارات بديلة لتطوير شكل الشركة» تم تقديم هذه الورقة في فلورنسا في 1 مايو 2016.

سجّلته في النهاية بالقانون المدني الوطني وطبّقته على العائلة الإمبراطورية ذاتها[1]. أما ديوجيني ألبيرا فقد تعرّف بدوره على التقدم المتأخّر جدّا للعائلة الأصل حتى حدود القرن التاسع عشر في جبال الألب الفرنسية[2].

ويُعد إنشاء العائلة الأصل في إيرلندا حديثا جدّا بما أن الملكية المشتركة، التي كانت محظورة من قبل الأنكلير لم تبدأ بالتطبيق إلا بعد المجاعة الكبرى لسنوات 1844 - 1847 (أنظر المرجع نفسه ص 396 - 397 وص 453). ومن بين الدروس المهمّة التي تقدّمها لنا انثروبولوجية النُظُم العائلية هو أن تاريخ الغرب واليابان قصير جدّا.



(1) أكيرا هايامي «أسطورة البكوريّة والميراث القابل للتوريث في توكوجاوا اليابان»، **المجلة التاريخية للعائلة**، المجلد8، العدد1. ربيع 1983، ص 3 - 29.

(2) ديونيجي ألبيرا، **على مرّ الاجيال**. الأرض السلطة والقرابة في أوروبا الآلبيّة (من القرن الرابع عشر إلى القرن العشرين) غرونوبل، المنشضورات الجامعية بغرونوبل، 2011، وخاصة الصفحات 484 - 491.

الفصل الثاني

تمايز النُظُم العائلية: أمريكا الهندية وإفريقيا

تنطبق فرضية اللاتمايز الأصلي للنُظم العائلية خارج أوراسيا. سأكتفي ههنا بدراسة حالة السكان الناجين من الغزو الأوروبي في القارة الأمريكية، وغينيا الجديدة، وإفريقيا والذين يشاركون اليوم في سيرورة العولمة الاقتصادية.

أمريكا الهندية

وحدها الشعوب التي كانت تتعاطى الزراعة المستقرة خلال القرن الخامس عشر استطاعت الصمود في أمريكا، باعتبارها كُتلا ديموغرافية وانثروبولوجية، أمام الهجمة الاستعمارية الأوروبية. إن تحليل النُظُم الانتروبولوجية للسكان الذين كانوا يعيشون على الجني والقطاف أو الصيد البرّي وصيد السمك أو حتى الزراعة المتنقلة على أرض محروقة - في أمريكا الشمالية والأمازون، أو في المخروط الجنوبي للقارة - مُهمّ بكل تأكيد من أجل الفهم العام لمسار تمايز النُظُم العائلية. وهذا ما أعتزم القيام به في الجزء الثاني من كتاب **أصل النُظُم العائلية**. ولسنا نرى هنا أهمية لمثل هذا التحليل في كتاب يهدف إلى التعرّف على الديناميات الاجتماعية الفاعلة اليوم. فالصيّادون والقطّافون الباحثون عن قُوتهم مثلهم مثل من زاولوا الزراعة المتنقلة، قد هُمِّشُوا أو أبيدوا جرّاء الغزو الأوروبي. وبالمقابل، فإن دراسةً ولو مُوجزة، للمجموعات الناطقة بالناهوا nahwa في المكسيك أو لغة إيمارا وكوشوا في بيرو والإكوادور وبوليفيا تكون ذات أهميّة. ولغات هذه المجموعات هي لغات امبراطوريتي الأزتيك والأنكا وتتحدث بها اليوم قطاعات عريضة من المزارعين في المكسيك وبيرو والإكوادور وبوليفيا، والذين يؤلفون القاعدة الديموغرافية لبلدانهم. وحتى في المناطق التي هيمن فيها الإسبان فإن النُظُم العائلية القديمة استطاعت البقاء أو أنها تكيّفت مع الظروف الجديدة دون أن تنطمس تماما. وتتيح لنا الهضبة المكسيكية الوسطى والأراضي المرتفعة في الأنديز بالتحقّق من الشراكة بين التطور الزراعي الداخلي والتحوّل الأبويّ. لقد كشفت المجموعات التي أنجزت دراسات اثنوغرافية في هذه المناطق عن وجود أبويّة كثيفة ذلك أن أكثر من 80٪

من الأسر الفتيّة التي تتقاسم المنزل الأبوي مع الأهل إنّما تصدر في ذلك بتأثير من عائلة الزوج[1].

إن التفريق بين الأجيال لن يكون بعد ذلك إلّا نسبيًا جدًا بما أن الاستقرار والاستقلال بصفة أسرة معيشية مستقلة عادة ما يكون بالقرب من العائلة. أما الإبن الأصغر في الأسرة فإنه يظل بالمنزل العائلي للاعتناء بوالديه المتقدمين في السنّ. هكذا فإننا نقع في المناطق الأمريكية، التي ظهرت فيها الزراعة، على نفس التضافر بين المنظومة الأبويّة وبناء هياكل الدولة لما جرى في بلاد الرافدين والصين أو في الهند. إن الارتباط بين المتغيّرات الثلاثة المتمثّلة في الزراعة والمنظومة الأبويّة والدولة ليس ربيب الصدفة. ذلك أن السكان الهنود الذين عاشوا حول هذه الأقطاب، على أطراف المكسيك وكولومبيا أو فنيزويلا، قد أظهروا معايير في الإقامة أكثر ضبابية وازدواجية أحيانا وتغلب عليها نزعة سكن الزوجة عند أمّها.

وعلينا هنا أن نبرز اختلافين مع أوراسيا. يتمثل الاختلاف الأول في غياب الظهور الأبويّ في هذه المناطق وكذا البكورية الذكورية. وأما الاختلاف الثاني فيتعلّق بغياب شكل متطور تماما للعائلة الجماعية. وليس هناك قاعدة أو معيار لتوارث الإبن البكر في امبراطوريتي الأزتيك والأنكا. ومن بين المجموعات السكانية الهندية بالقارة الأمريكية لم تظهر البكوريّة الذكريّة على نحو مُحدّد إلا عند بعض الجماعات من صيّادي السومون على الساحل الشمالي الغربي لأمريكا الشمالية. ولئن كانت هذه المجموعات جاهلة بالزراعة فإنها مستقرّة ومنظمة بشكل عال. ويُعتبر كواكيوتل النموذج الأبرز لهذه المجموعات.

(1) هانس بوشلر وجوديث - ماريابوشلر Hans Buechler et Judith Maria Buechler، **الإيمارية البوليفية**، نيويورك، 1971؛ هـ. تشوبيك H. Tschopik «إيمارية شوشويتو، بيرو» **الورقات الانتروبولوجية للمتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي**، المجلد 44، العدد2، 1951؛ جان لويس كريستينا Jean - Louis Christinat **عرّابُون مدى الحياة. قرابة طقوسية عند مجموعة بالانديز البيروفي**، نيوشاتيل، نشر دار علوم الإنسان، 1989؛ وليام ج ماك أون William J. Mc Ewen، **تغيير المجتمع الريفي**. دراسة للمجموعات في بوليفيا. أكسفور، منشورات جامعة أكسفور، 1975؛ جورج قرب George Korb، **تيكاكو: مجموعة إيمارية هندية**، منشورات جامعة كورنيل Cornell، 1966، هوغونوتيني Hugo Nutini، سان برنارديو كونتلا San Bernardo Contla، **الزواج وبنية العائلة في بلدية تلاكسكلن** Tlaxcalan، بتسبرغ، منشورات جامعة بتسبرغ، 1968، دافيد ل. روبيشو، «قواعد الإقامة والابن الأخير في تلاكسكالا وميزو أمريكا»، **إثنولوجيا**، المجلد XXXVI، العدد2، ربيع 1997، ص 149 - 171؛ م سالوفيزا M. Salovesa «مقالات عن القرابة المكسيكية» بتسبورغ، منشورات جامعة بتسبورغ، 1976، ص 207 - 217؛ إيفون فوغ، Evon Vogt «**إثنولوجيا. دليل الهنود في أمريكا الوسطى**»، المجلد 8، أوستن، منشورات جامعة تكساس، 1969، ماري نوويل شامور Marie - Noêlle Chamour هنود السييرا. **المجتمع الزراعي في المكسيك**، باريس، هارمتان، 1981.

وفي ما يخصّ السكان المزارعين فإن عدم وجود البكوريّة يمكن تفسيره بطريقتين. إما أنها لم توجد قط في هذه المناطق، أو أنها اندثرت.

ولا يعني غياب رصد ظاهرة البكوريّة، خلال الغزو الأوروبي أو بعده، أن امتيازات الإبن البكر لم توجد في الانديز أو في الهضبة المكسيكية في الماضي البعيد.

وعلى أي حال فإن العائلة التي عاينها علماء الانثربولوجيا خلال القرن العشرين في بلاد الرافدين والصين وشمال الهند كانت مجتمعيّة ولكنها غطّت ماضيا للعائلة - الأصل وقع طمسه. وفي جميع هذه الحالات فإننا نقع، في القوانين القديمة، على آثار بكوريّة قديمة. ثم إن اختراع الكتابة قد ارتبط دائما، في أوراسيا، ببروز العائلة الأصل. وفي هذا الصدد فإن فحصا دقيقا لنصوص المايا والأزتيك يظلّ ضروريا. ولكن ربّما يتوفر لنا ذلك عبر آثار من نوع آخر: فقد بيّن دافيد روبيشو أن قاعدة توريث الابن الأصغر قد بلغ مستوى عاليا من التقنين في هضبة المكسيك. بل إن روبيشو تحدّث عن وجود «عائلة - أصل ميزُو أمريكية»[1] بيد أنني توصلت إلى نتيجة في كتابي **أصول النظم العائلية** (ص 140 - 142) مفادها أن تقليد «الولد الأصغر» عند بدو السهوب قد تبع البكوريّة في الصين، وأنه كان الأثر المقلوب للبكوريّة المذكورة. أما فرضيّة الأشكال الأصول، التي قد تكون قد اختفت، فلا يمكن استبعادها في حالة أمريكا الوسطى. وليس من المستبعد كذلك أن تكون حالة الانديز شبيهة، إلى حدّ ما، بحالة بدو السهوب.

ونجد عند جان لويس كريستينا وصفا لآلية «الولد الأصغر» صيغت بإتقان لدى مجموعة إيمارا في بيرو. ولكن مع اختلاف طفيف، ومنطوق هذا الاختلاف أنه في صورة كان المولود الأخير بنتا فإن المنزل يؤول إليها مع مسؤولية الاعتناء بالوالدين[2].

ولا نجد كذلك في الانديز أو في الهضبة المكسيكية، ما بين القرنين السادس عشر والعشرين، عائلة جمعويّة متطوّرة تماما. وثمّة نوع من اللبس حول هذه النقطة إذا أخذنا في الاعتبار مجموع الأعمال المنوغرافية. وليس يبدو أن الأبويّة لا تُفضي إطلاقا إلى أبعد من تجميع بالقرب لعائلات نوويّة (أنظر **أصول النظم العائلية**، ص 68 - 71). وهذا طبيعي بمعنى من المعاني. ذلك أننا لا نجد في تاريخ أمريكا ما قبل كولومب مثل ما هو موجود في أوراسيا وإفريقيا، مجموعات سكانية بدويّة أخذت عن السكان المستقرين مبدأ الأبويّة، وطوّرت تنظيما عشائريا ذا ترتيب تناظري ثم حوّلت العائلة الأصل، للمستقرين بواسطة الغزو، إلى نظام جماعويّ.

---

(1) دافيد روبيشو، **المرجع السابق**، ص 150.

(2) جان لويس كرستينا، **عرّابون مدى الحياة، القرابة الطقوسية عند مجموعة بالايدز البيروفي**، مرجع سابق، ص 20.

إن المعطيات التي يمكن فعلا ملاحظتها والتحقّق منها تُوحي بوجود طريق أمريكي أصلي نحو الأبويّة، لا تتضمّن العائلة الجماعويّة. وفي المقابل يبدو أن اختراع الزراعة قد كان شرطا ضروريا.

وعلينا أن نعترف أننا مازلنا هنا في مرحلة الفرضيات، إذ لا شيء يسمح بالتأكيد على أن التطور نحو الأبويّة كان قديما جدّا في أمريكا الوسطى أو الجنوبية. وليس من المستبعد أن يكون هذا التطور لاحقا للغزو الإسباني. ولقد كشف تعداد محلّي يعود إلى القرن السادس عشر، ويهمّ مجموعة من ناهوا عن حضور مكثّف للأسلاف والأصهار ضمن مجاميع عائلية مُركّبة، وهذا مؤشر، لا يجوز الطعن فيه، على وجود ثنائية مستمرّة لنظام القرابة[1]. ولكن الأمر الثابت، مع ذلك، أن المناطق الأبويّة بالهضبة المكسيكية والانديز قد انبثقت من كتلة النُظُم العائلية حيث هيمنت الأنماط النووية والتمايزية والطرفية على حساب أقطاب التطوّر الزراعي الأمريكية الأصليّة أي ما قبل المرحلة الكولمبية. لقد ذكرتُ في مقدمة الجزء الأول من كتابي عن أصول النُظُم العائلية، في اطار توضيح تلك «النوويّة»، وذلك التمايز الطرفيّ، كلاّ من مجموعات ديني في الدرع الكندي، والشوشون في الحوض الداخلي لجبال الروكي، والنمبيكوارى في الأمازون أو الياغان في جنوب باتاغوني (**أصول النظم العائلية**، ص.19).

ونجد في المناطق القريبة من الأقطاب الأبويّة عديد النُظُم العائلية ذات السكن المشترك المؤقت الأمومي خاصة في أمازونيا وجنوب الولايات المتحدة الحالية. وهناك مشاكل ثانوية عديدة تبقى في انتظار الحلول، من ذلك البروز الأمومي المستقلّ لمجموعات سكانيّة في الشمال الغربي للقارّة الأمريكية شأن الهايدا أجوار الكواكيوت - نلاحظ هنا مرّة أخرى قرابة بين المنظومة الأبويّة والبكوريّة - ولكن من الواضح أن الدراسة المنهجيّة للسكان الهنود ستؤكد، دون صعوبة خاصّة، فرضية الطابع الأصلي للعائلة النووية، المحصورة في شبكة قرابية عشوائية. وهذا الأمر البديهي هو الذي يُفسّر السهولة التي تمكّن بواسطتها علماء الانتروبولوجيا الأمريكيون، شأن روبرت لوي وجورج ميردوخ، من التعرّف إلى العائلة النووية بوصفها أساسية في الخبرة الإنسانيّة[2].

---

(1) روبرت ماك كا Robert Mc Caa «النهوا الجميلة، للمكسيك القديمة. الأسر المعيشية، العائلة والجندر» **الاستمرارية والتغيير**، المجلد 18، العدد الأول 2003، ص 23 – 48.

(2) روبرت لوي، **المجتمع البدائي**، نيويورك 1919، الفصل الرابع، وجورج بيتر ميردوخ، **البنية الاجتماعية**، نفس المرجع، الفصل الأول.

غينيا الجديدة

تدين مجموعات البابواس في غينيا الجديدة بحجمها الديموغرافي وبقائها على قيد الحياة إلى الزراعة وإلى البستنة تحديدا. ويقطن ثالث أكبر جزيرة في العالم (أرقام 2015) عشرة ملايين ساكن ثلاثة أرباعهم من البابواس. ولقد مثلت هذه الجزيرة قطبا لنشوء الزراعة وكذا مكانا للتجديد الأبويّ. ويتعذّر عليّ في إطار هذا الحيّز التبسّط في الموضوع. وتهيمن في الجزيرة، المساواة في الميراث بين الأبناء، ولكن بإمكاننا أن نجد آثارًا بيّنة جدًا عن وجود البكوريّة[1].

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: مسألة منهج وإيديولوجيا

عليّ الاعتراف هنا بالطابع الجنيني للتوصيف الذي أنا بصدده حول تاريخ النُظُم العائلية الإفريقية، وأن أقدّم بالمناسبة، وبمعنى ما، اعتذاري عن هذا. ذلك أن ما أزمعتُ عليه أمري هنا هو أقرب كثيرا إلى برنامج بحث منه إلى دراسة مكتملة. ولكنّها مع هذا ضرورة لهذه الخطاطة عن تاريخ الإنسانية.

في البداية أقول إن إفريقيا موجودة بذاتها. هي قارّة في طور النمو ما انفك ثقلها الديموغرافي النسبي يتطوّر على المستوى العالمي. أضف إلى ذلك ما يفرضه سياق هذا الكتاب، الذي يقرّ بالدور القيادي للعالم الانكلو أمريكي، من ضرورة تقديم رؤية صحيحة وصائبة عن المجتمعات الإفريقية الأصلية، إذ يبدو أن الولايات المتحدة، في مطلع الألفية الثالثة، غير قادرة على الإفلات من تنظيمها العرقي الأصليّ، تنظيمٌ سبق له أن صنّف «السود» فئة بشرية على حِدةٍ. وعليه فقد بات من الضروري التحقّق من أن قوانين التطوّر العائلي تَسْرِي هي الأخرى على القارة الإفريقية. ومن شأن هذا التدقيق أن يُحرّرنا من المعلومات الكاذبة والمغالطات التي تصَوِّرُ الوضع الأمريكي الراهن على أنه ناجم عن خصوصيّة زنجيّة. فأمريكا - بالنهاية - تصنع بنفسها إفريقيّيها الأمريكان.

إن محاولة فهم الطابع الداخليّ للتطورات العرقية الأمريكية يجب ألّا تقودنا إلى إدانة الولايات المتحدة بشكل خاص. لقد جرى توصيف الإنسان الأمريكي، في هذه الخطاطة العامّة للتاريخ الإنساني على أنه قريب جدًا من خلال طقوسه، من الإنسان العاقل. إن تثبيت «الإنسان الأمريكي» على «السود» إنّما يبرز فقط التوجّه الموجود عند أي مجموعة بشرية خلال تحديد ذاتها وتعريفها في مقابل مجموعات بشرية أخرى.

---

(1) أستعمل هنا البيانات الواردة في: **الأطلس الاثنوغرافي** لميردوخ. هناك آثار عن وجود البكوريّة عند السيان Siane والموتو Motu ومانام Manam وأبيلام Abilam.

وليس مطروحا على أمريكا، بل على الإنسانية جمعاء، لزوم البحث عن حلول لمشاكل التنظيم العرقي والاثني والقوميّ. سأعود للبحث في هذه النقطة في الفصل القادم عندما سأحاول إعادة بناءٍ عامَّةً للنظام الأنثربولوجي للإنسان العاقل الأصليّ.

الأطلس الاثنوغرافي لمردوخ

تتيح لنا جغرافية الأنماط العائلية الإفريقية تأكيد الفرضية القائلة بأسبقيّة العائلة النووية[1] وذلك على نطاق واسع. وعلى صعيد آخر تقدم لنا القارة الإفريقية مثالًا جيّدا عن الانقطاع التاريخي بين التقدم التكنولوجي والاقتصادي من ناحية، وتطور الأشكال العائلية، من ناحية أخرى.

إن إفريقيا جنوب الصحراء هي آخر قسم في الكرة الأرضية يبلغ مرحلة انتشار التعليم بمعايير عالمية ويدشن بالكاد تحوّلا ديموغرافيا بما أن الخصوبة ما زالت، ما بين 2005 و2010 بمتوسط 5,4 طفل للمرأة الواحدة في حين يبلغ المعدّل العالمي 2,6[2]. أما النُظُم العائلية فهي من أكثر النُظُم تطوّرا إذا أخذنا بعين الاعتبار ابتعادها عن النمط النووي الأصلي. وقد كان هناك في القارة الإفريقية، قبل الغزو الأوروبي، مجموعات سكّانية لم تستعمل الكتابة عموما ولكنّها كانت منظمة بواسطة نُظُم عائلية شديدة التركيب.

لنبدأ بما هو أكثر بساطة وأكثر حسما، أي الطابع النووي للعائلة بين الشعوب الإفريقية المعتبرة أكثر «بدائية» أي البيجمي في الغابة الاستوائية والبوشمان والكونغ في الجنوب الإفريقي[3].

فالكونغ، على وجه الخصوص، الذين كانوا موضوع دارسات أثنوغرافية على نحو جيّد، يعتبرهم بيتر غلوكمان ومن شاركوه في تأليف: **مبادئ تطور الطب**، السكان الأكثر

---

(1) إن الكتب التوليفية التي يسهل الوصول إليها عن النُظُم العائلية والقرابة بإفريقيا هي: جورج بيتر مردوخ: **إفريقيا. شعوبها وتاريخها الثقافي**، نيويورك، 1959، وجان بواري Jean Poirier **أثنولوجيا جهوية**. الجزء الأول. **إفريقيا وأوقيانوسيا**، باريس، غاليمار، 1972.

(2) هنري ليريدون Henri Léridon «إفريقيا جنوب الصحراء: انتقال ديموغرافي انفجاري» **مجلة Futuribes**، العدد 407، يوليو / آب 2015.

(3) إن عائلة الأقزام (البيجمي) متأثرة بالمجموعات الأبويّة المجاورة لها. ولكنها تظل نوويّة. أنظر جورج بيتر مردوخ: **إفريقيا شعوبها وتاريخها الثقافي**، المرجع نفسه، ص 51. والبوشمان كونغ هم أيضا متأثرون بمحيطهم الأبوي ولكنهم أقرب إلى النمط الأصلي (نفسه ص 55 - 56، ولورنا مارشال Lorna Marschall، **الزواج في ما بين كونغ - بوشمان**، أفريكا، المجلد XXIX، العدد 4، 1959، ص 335 - 365.

قربا من الجوهر البيولوجي القديم للبشرية[1]. ولعلّ أهم ما ميّز هؤلاء الأقوام الطابع النووي للعائلة والوضع المتطور للنساء. دون أن يعني هذا أنهن اعتبرن صِنْوًا للرجال. ومن الأشياء التي يشتمل عليها الجوهر البيولوجي المشترك والأصلي للبشرية (والتي نجدها في قضية الحال) التخصّص الجنسي للتكاثر والعمل والأنشطة الاجتماعية عُموما. ولكن بإمكاننا الذهاب بعيدا هنا. ذلك أن **الأطلس الأثنوغرافي** لمردوخ يتيح وضع خريطة للشعوب الإفريقية وللكثافة العائلية ولقاعدة البكوريّة ويُمكّن بالتالي من صياغة نموذج تمايُز للأنماط العائلية[2]، لكل القارة. وتُضفي أهمية تعدّد الزوجات هنا بعدا على سيرورة التعقّد والاختلاف الآنف ذكرها.

ويلغي غياب المصادر المكتوبة، مبدئيا، أي تَأْريخ مؤكّد لأغلب عناصر السلسلة. إن ظهور الزراعة وتربية البدو للأنعام وإعمار القسم الجنوبي للقارة على أيدي المزارعين البانتو قد شكّلت حُقول مواجهة بين المتخصّصين في ما يتعلق بالتَأْريخ لكل هذه الأحداث والتحولات. لن أفصّل، وأنا أحاول أن أدرج في الزمن وبشيء من الدقة، الابتكارات الأبويّة سواء أكانت أصليّة أو مجتمعيّة، والتفاعلات الأموميّة أو إيقاع انتشار مبدإ الأبويّة وتعزّزه مع الزمن أو معدّل تعدّد الزوجات.

ويصنّف **الأطلس الأتنوغرافي** لموردوخ الشعوب إلى عائلات مجتمعية (أنماط ممتدّة بصورة أو بأخرى F أو E) أو إلى نمط العائلة الأصل (النمط الذي لا يُشرك إلّا أبوين زوجين أو زوج أطفال) أو إلى نمط عائلة مستقلة (أنماط P، وQ وB وS، إذا كان تعدد الزوجات متواترا وN إذا كان محدودًا، وM في حالة أُحادية الزواج). إن الهيمنة القاريّة لتعدّد الزوجات يمنعنا من الاحتفاظ بمصطلح العائلة النووية. ذلك أنه في غياب شراكة معقدة لإخوة متزوجين، أو تعايش أو مساكنة بين زوجين - أبوين وزوجين - أبناء، فإن الرجل المتزوّج المستقل يمكن أن يتنقل بين زوجات عديدات، لكل واحدة منهن مسكن منفصل. وبخصوص العائلة المستقلّة علينا أن نضع في الحسبان وجود أنصاف - نويات مؤلفة من مجموعة أم - أطفال، ورجل يعمل - ما وسعه ذلك - على تأمين استقرار تلك المجموعة العائلية. ويتيح لنا الأطلس كذلك تمييز الشعوب وفق قواعد الإرث. ويشير حَرْفَا P p في وضع المُدوّنات القانونية إلى البكوريّة الذكورية. ويؤكد لنا موردوخ بنفسه أن هذا المعطى من بين المعطيات غير الموثوق بها كثيرا في جداوله، ولكن وضع خرائط

(1) بيتر كلو كمان، **المرجع نفسه**، ص 141.

(2) جورج بيتر مردوخ « الأطلس الأتنوغرافي: موجز»، مجلة **أتنولوجيا**، الجزء الرابع، العدد2، 1967، ص 109 - 235.

ذات أهمية كبرى يُفنّد ما أبداه من مراعاةٍ للحذر. وبما أن العيّنة التي اشتغل عليها هي كناية عن توليفة لمونوغرافيات أَنجزها بطريقة مشتّتةٍ علماءٌ أنثروبولوجيا ميدانيون، فإن هذه العيّنة، لا يمكن إلّا أن تتضمّن عديد الأخطاء التقديرية أو أخطاء في الترميز والتشفير. والحق أن وضع فئات مشتركة لشعبٍ ما كان، تباعا، رهين نظرة عالم الانثروبولوجيا. وهي في الغالب غير كميّة، ثم تقويم مُبرمج التوصيف. وفي حالة إفريقيا فإن إسقاط النتائج على الخرائط يُعطي بالنسبة للمتغيّرات التي تهمّنا نتائج شديدة الوضوح.

إن استخدام نقاط كبيرة، بدرجات متفاوتة، خلال إشارتنا إلى حجم الشعوب (أكثر من مليون شخص، ما بين مائة ألف ومليون، ما بين مائة ألف وعشرة آلاف، ودون عشرة آلاف) يتيح لنا أن نفهم، فضلا عن المناطق العائلية، مدى كثافاتها السكانية على أعتاب الانفجار الديموغرافي اللاحق لخمسينات القرن العشرين.

وتمكننا خريطة النظم العائلية الإفريقية، من تحديد قطبين للتجديد الأبويّ يُوجدان، تباعا، في منطقتين كبيرتين ظهرت فيهما الزراعة. ويتعلّق الأمر هنا، مرّة أخرى، بمنطقتين كانت فيهما الكثافة السكانية عالية جدًا على أعتاب الاستعمار الأوروبي. سأترك جانبا هنا منطقة ثالثة كثيفة السكان هي الأخرى، تقع إلى الشمال، ألا وهي أثيوبيا المسيحيّة والتي عَرَضْتُ لها في كتابي أصول النُظم العائلية بوصفها امتدادًا للمجال الأوراسي. ومع ذلك يجب أن نُذكّر أن عائلة أَمْهَرَا النوويّة القاطنة بالأراضي الأثيوبيّة العالية تؤكد تماما نموذج الشكل الزوجيّ العتيق المحميّ بموقعه الجغرافي الطرفيّ.

العائلة الجماعويّة في إفريقيا الغربيّة

كانت إفريقيا الغربية أحد أمكنة ظهور الزراعة. ولقد أمكن لجورج موردوخ التحقّق من هذه الظاهرة ابتداء من عام 1958. لقد حدّد موردوخ الموقع الذي شهد ابتكار الزراعة بالقرب من منابع نهر النيجر على بُعد 1600 كيلو متر من المحيط الأطلسي[1]. ومازال موضوع الاستقلال التام لذلك الظهور محلّ جدل[2]. ولكننا نجد، في إفريقيا، وفي وقت لاحق، الشراكة المعتادة بين الابتكار الزراعي الأبويّ والنزعة المجتمعيّة، التي سبق رصدُها في بلاد ما بين النهرين والصين وشمال الهند. إن البيانات الواردة في الأطلس الأثنوغرافي والمُسْقَطَةُ على الخريطة المُلوّنة 2.1 المعروضة أعلاه، تُبرزُ تركّزا في غرب إفريقيا للإشكال المجتمعية. أمّا في باقي القارّة فيبدو واضحا هيمنة أنواع مختلفة من العائلات المستقلة فيه.

---

(1) جورج بيتر موردوخ، **إفريقيا**.. مرجع سابق، ص 67.

(2) بيتر بلوود Peter Bellwood، **المزارعون الأوائل. أصول المجتمعات الزراعية**، أكسفورد، 2005، الفصل الخامس.

وتبقى دراسة ماير فورتس (1906 - 1983) عن تالنسي الشمال في غانا وساحل العاج[1] أفضل عمل منوغرافي يُنجزُ عن العائلة الجماعويّة في الغرب الإفريقي.

ونلاحظ، حول القطب الجمعوي والأبويّ غرب إفريقيا، وجود جيوب مشتّتة تمثّل بقايا المراحل السابقة للتشعّب. هكذا فإننا نعثر على ساحل خليج غينيا على قواعد البكوريّة عند اليوروبا والإيغبو في نيجيريا على سبيل المثال، وكذلك عند الباميليك في الكاميرون[2] في منطقة جبلية. وفي بعض الأحيان، تُزرع البكوريّة في بنية عائلية جمعويّة. وفي مثل هذه الحالة لن تكون إلّا بقايا بكوريّة ضمن نظام أبوي متطوّر جامع لكل الإخوة - حالة اليوروبا والإيغبو - أما الباميليك فإن لديهم دورة نُمو خطيّة، تترك للأب حريّة اختيار خليفته وتحكم على بقية أبنائه بالهجرة. ولكن هذه الآثار الطرفية توضّح لنا أن إفريقيا الغربية شهدت ظهور مرحلةٍ - أَصْل خلّفت العائلة النوويّة الأصلية للإنسان العاقل، مَرحلَةٌ تبعتها عمليّة تماثُل جمعوية للمجموعة العائلية.

ولتفسير الانتقال من المرحلة الأصل إلى المرحلة الجمعوية بالنسبة لحالة إفريقيا الغربية، كما كان الحال أيضا بالنسبة لبلاد الرافدين والصين، فإنه يتعيّن منح دور حاسم للرعاة البدو. لنتخيّل من جديد أن المنظومة الأبوية للأشكال - الأصول المستقرة قد انتقلت إلى بدو الشريط الساحلي شمالاً. ثم إن غزوات بدوية قد لُبّست في المقابل، أبويّة متماثلة على عائلة أصل مستقرة. ولم تظهر تربية الماشية البدوية في إفريقيا، وفق موردوخ، إلّا ابتداء من العام 1000 ق. م. ولقد جاء هذا العبور متأخّرا[3]. وبمناسبة بحوث لاحقة فإن تفاعليّة مع تاريخ البناءات الدولية الجهوية ينبغي أن تُدرَس. ولكن لا بُدّ من القول أن هناك شكوكا حول التواريخ. ونحن نستشعر أن عملاً جبّارًا، من أجل بلورة كرونولوجيا بخصوص الزراعة وتربية الماشية والغزوات وتاريخ الدول والانبعاث النهائي للإسلام، بات ضروريا.

---

(1) ماير فورتس Meyer Fortes، **شبكة القرابة داخل تالنسي**، أكسفور، منشورات جامعة أكسفورد، 1949 (راجع الفصل الثالث).

(2) ريشار هندرسن Richard Henderson، **الملك في كل رجل. تطور الاتجاهات في المجتمع والثقافة أو نيتشا إيبو** Onitsha Ibo، نيوهافن ولندن، منشورات جامعة Yate، 1972، ص 150.

ويمكن الرجوع بالنسبة للبكوريّة إلى: جيريمي آدس Jeremy Eades، **يوروبا اليوم**، كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، 1980، ص 55، (نلاحظ عند اليوروباس أهمية عظمى للبكورية ولكن مع وجود عنصر عتيق فيها، أي المرور من الإبن البكر إلى الإبن الصغير) جان هورالت Jean Hurault، **البنية الاجتماعية للباميكيليس**، باريس، 1962، ص 50.

(3) أستعيد هنا التاريخ الذي قدّمه موردوخ في كتابه **إفريقيا**، مرجع سابق، ص 20، ولكن دون تأكيد منه.

تمثّل العائلة الجماعويّة المرحلة الثانية في بروز الأبويّة ولهذا السبب فإنّنا نجد في إفريقيا الغربية، ما إن نبتعد عن المركز الجمعوي ونقترب من الساحل، ظهور فروق تمييزيّة في نظام القرابة، نظامٌ من سماته خاصّة وضع للمرأة أكثر علوًّا صلب نفس الشعوب المنظور إليها تاريخيًا على أنّها تؤلّف وحدة أثنوغرافية واحدة. وينتج عن هذا التدرّج شكّ وجدل حول أبويّة نظام القرابة من عدمه مثلما هو الحال، على سبيل المثال عند الوولوف في السينيغال أو عند اليوروبا في نيجيريا[1]. كما نلاحظ أيضا، عند الاقتراب من السواحل، ردود أفعال أمومية قديمة على التجديد الأبويّ. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأشانتي في جنوب غانا وساحل العاج الذين درسهم مائير فورتس، ينتمون إلى هامش الكتلة المجتمعية الأبويّة المذكورة. ويمثلون حالة كلاسيكية في الدراسة البنيوية للأمومية حيث تبدو النساء ممزّقات بين أزواجهنّ وإخوتهن[2]

الأشكال ـ الأصول غير المكتملة للأراضي العليا في الشرق

تشكّل الأراضي العليا شرق إفريقيا وجنوب أثيوبيا تحديدا جهة ثانية لنمو الزراعة وتطوّرها. إن قرب هذه المنطقة من مصر يجعلنا نستبعد، قبليّا، اعتبارها فضاء مستقلا. بيد أننا نلاحظ، في هذه المنطقة حضورا قويّا للبكوريّة التي تتشارك الفضاء أحيانا مع قواعد القسمة المتساوية بين الأبناء. من الواضح أنّنا هنا في منطقة ظهور الأبويّة، ومن جديد تبدو البكوريّة في قلب هذه السيرورة. وهناك قطب رئيسي ظاهر، وهو مركّز في منطقة الأخدود العظيم والبحيرات الكبرى في الأراضي العليا للشرق الإفريقي تتآلف البكوريّة وفق معطيات الأطلس الاثنوغرافي لموردوخ، ما خَلاَ استثناءات نادرة، مع بنية مستقلة للعائلة. فالرجل وزوجاته لا يتقاسمون نفس السقف مع الجيل السابق. هكذا فإن المعطيات لا تتحدّث إلّا على عائلة أصل في طور النشأة. ولكن مصطلح المساكنة Corésidence يمكن أن يكون غامضا هنا خاصة في منطقة يكون فيها السكن خفيفا قوامه أكواخ بحيث تختلف درجة التجمّع السكني. ومن شأن الفحص المباشر للمنوغرافيا التي أنجزت ميدانيا أن يحسم وحده هذه المسألة. ويمكن أن نسجّل سلفا أن قوة المفاهيم التسلطيّة وغير المتكافئة والجائرة للهوتو والتوتسي في رواندا وبورندي إنّما تشير إلى نظام – أصل متقدّم جدًا.

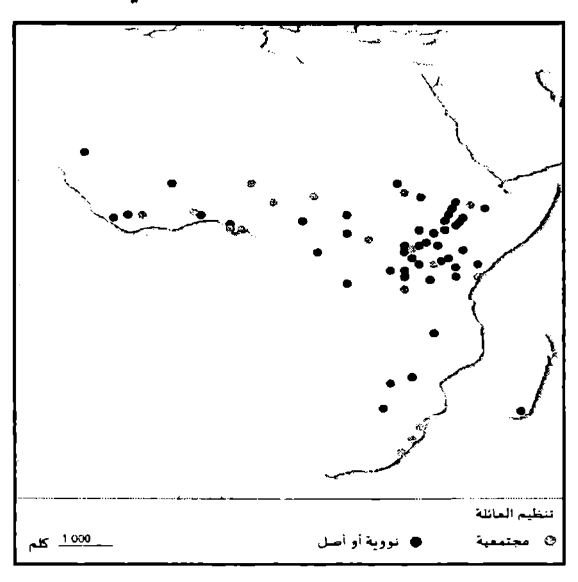
---

(1) عبدو لاي بارا دبوب، العائلة وولوف Wolof، باريس، كارتالا، 1985، ص 15، «هبوط جنوني وكونوني بين اليوروبا Yoruba»، **إنسان**، سلسلات جديدة، المجلّد 1 العدد4 ديسمبر1966.

(2) مائير فورتس: « القرابة والزواج عند الأشانتي Ashanti» في: الفرد رادكليف Alfred Radcliff، براون داريل فورد، Brown Darull Forde، **النظم الإفريقية للقرابة والزواج**، أكسفورد، منشورات جامعة أكسفورد، 1950، ص 252 – 384.

خريطة 2 - 2

انتقال الأرض عبر البكوريّة الذكرية في إفريقيا.



هل يمكن أن نؤكد أن البكوريّة بإفريقيافي منطقة الأخدود العظيم والبحيرات الكبرى، هي داخلية؟ نحن نعلم أن هذه البكوريّة لم تأت، تماما، مثل جانب هام من المعارف والتجارب الزراعية، من الشمال بما أن أثيوبيا على جهل بها. وفي المقابل فإنه من غير المستبعد أن تكون جماعات ناطقة بالبانتو قد قدمت غازية من الكامرون بفضل امتلاكها لمعدن الحديد، هي من أدخل البكوريّة إلى المنطقة. إن مجموعات البانتو التي اندمجت مع السكان الزراعيين في منطقة البحيرات الكبرى في تاريخ ينبغي تحديده، يُرجّح أنها بلغت مرحلة البكورية عندما غادرت الطرف الشرقي من إفريقيا الغربية.

الأشكال العتيقة في الجنوب:
«الحزام الأمومي» وَمكانة رفيعة للمرأة

ظلت المنطقة الجنوبية للقارة الإفريقية، جنوب الغابة الاستوائية، لمدة طويلة، مأهولة بأقوام من الصيّادين والجامعين القاطفين ولا يمثل البوشيمان كونغ يأسرتهم النووية سوى مجموعة مترسّبة منهم. واليوم فإن معظم السكان، جنوب الخط المائل الممتد من الغابون إلى تنزانيا، هم نتاج توسّع متأخر للبانتو القادمين من الكاميرون الحالية. ولهذا السبب فإن لغات البانتو تنتشر اليوم في فضاء شاسع يجتهد علماء اللسان، في أخذ ورد مع علماء الآثار، في رسم سيرورته التمايزية بدقة.

لننزّل هذا التوسّع ما بين 500 ق. م. و500 ميلادية، دون أيّة أوهام، ذلك أننا نَرُوم

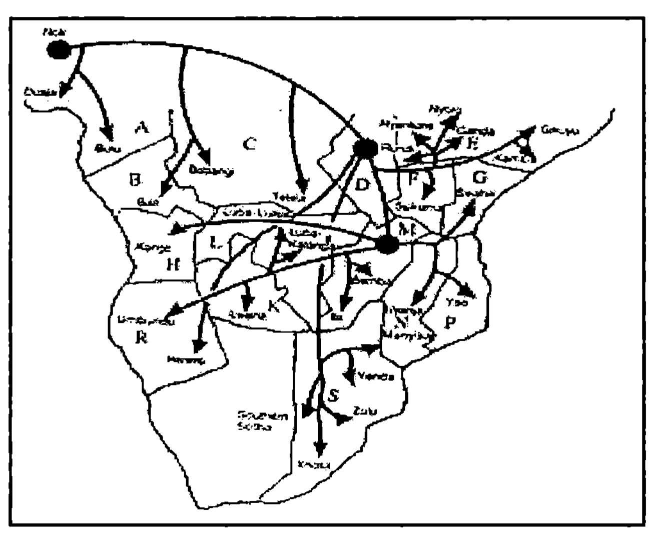
فقط، تقديم فكرة مُبسّطة عن المسألة. كما أن للحدّين الزمنيين المتمثلين في 100 ق. م. و1000 ميلادية، لهما أيضا أنصارهما.

قدم مستصلحو الأرض التوسّعيون أولاء من الكاميرون، كما أسلفنا، حاملين أشكالا - أصولا أبويّة من المستوى 1 أو نووية من المستوى 0، أي أشكالا نسويّة نسبيا. ذلك أن الأبويّة الجمعوية من المستوى 2 لم تكن قد وُجدت في إفريقيا الغربية عندما غادروها. وقد تطوّر المهاجرون بعد ذلك، بالتأكيد، ولكن بطريقة مختلفة وخاصّة بسرعة أقل من سكان ذوي تقاليد عريقة في الاستقرار الزراعي في الغرب أو في الشمال الشرقي للقارّة. ويُتيح علم الخرائط التثبت في لُعبة الفرضيات هذه.

لم تعد الأبويّة مهيمنة على البِنَى العائلية في جنوب الغابة الاستوائية ومنطقة البحيرات الكبرى كثيفة السكان. ووفق العبارة المتداولة عند علماء الانثروبولوجيا، فإن «حزاما أموميّا» يحتل فضاءً شاسعا يمتدّ من جنوب الغابون إلى جنوب تانزانيا.

خريطة 2. 3

تمثيل خريطي ممكن لهجرة البانتو



مفتاح: هي محاولة قديمة في جيو - جينيالوجيا géo - généalogie لغات البانتو، حتى وإن تم تجاوزها وفق عدد مُهمّ من اللسانيين اللغويين. ولكن شُعورا يحدوني بأن هذه المحاولة هي أكثر فائدة بالنسبة للمتخصّصين في البِنَى العائلية.

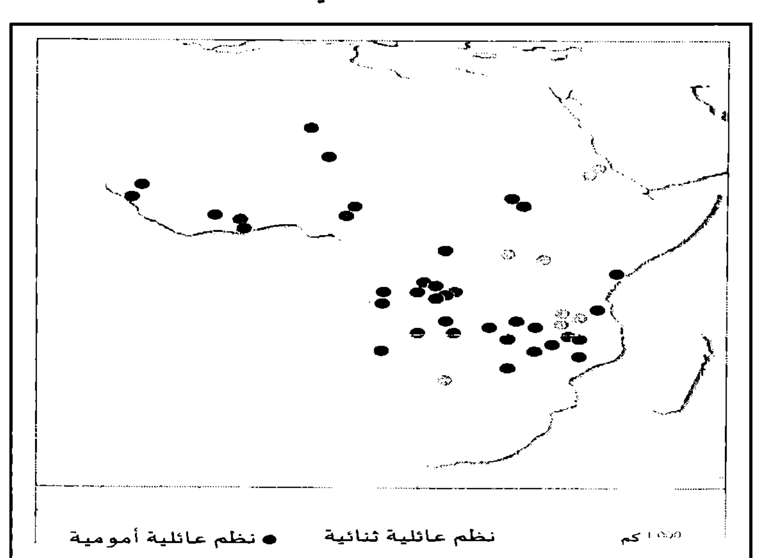
المصادر: يتعلق الأمر هنا بالخريطة الموجزة التوليفية التي قدّمها لويجي لوكا كافالي - سفورزا، وباولو مينوزي وألبرتو بيازا في كتاب: **تاريخ الجينات البشرية وجغرافيتها**، برنستون، منشورات جامعة برنستون، 1994، ص 166.

ويتألف هذا الحزام الأمومي من نُظم عائلية سَلِسَةٍ إذ لا تتسبّب أمومية نقل الأملاك والوضعيات لديها في الغالب، في ظهور أسر معيشية كبيرة ملتحمة ومستقرّة. وتكشف خريطة الأسر المعيشية (الخريطة 1.2) المأخوذة مُعطياتها من الأطلس الأثنوغرافي، بوضوح، هيمنة العائلة المستقلّة في المنطقة الأموميّة.

لقد وصَّف أودري ريتشاردز المتغيّرات الممكنة للبنى العائلية في هذه المنطقة اعتبارًا إلى عدم الاستقرار والتقلّب في القواسم المشتركة لكل العائلات[1]. ومن الأمثلة على ذلك أن الأموميّة، في انتقال الوضعيات والممتلكات عند المايونبي (غرب الكونغو)، يمكن أن تجتمع مع أبويّة في تكوين الزواج. هكذا تأتي الزوجة إلى العيش في قرية زوجها ولكن أبناءها يذهبون إلى قرية خالهم عند بلوغهم فترة المراهقة. ويكون الزواج الأول أموميًا عند البمبا، إلى الشرق من الحزام الأمومي، تماما مثل ياوو في موزمبيق ومالاوي وتنزانيا[2]. ويتّسم الزواج عند ياوو بعدم الاستقرار، ولكنّه أكثر ديمومة عند بمبا، إذ يكون وضع الرجال أكثر رفعة.

الخريطة 4.2

الأمومية والثنائية في إفريقيا



(1) أودريه ريتشاردز، «بعض أنماط البنى العائلية في البانتو الأوسط» في ألفرد رادكليف، داريل فورد، **النُظُم الإفريقية للقرابة والزواج**، مرجع سابق، ص 207 – 251.

(2) أنظر كذلك: جيمس كلايد ميتشل، **قرية ياوو Yao** منشستر، منشورات جامعة منشستر، 1956.

إن الزواج ببنت الخال، يساهم، في الغالب، في استقرار هذا النظام. وهو وازن ومؤثّر في أكثر الأحيان في كبار السّن من الإخوة والأخوات. ولكن، ومهما يكن الحل، فإن النُظُم الأموميّة تعيش تحت ضغط مستمرّ إذ إن المرأة دائمة التردّد بين ولاءاتها لزوجها وولاءاتها لشقيقها.

وتُسند الأشكال التنظيمية الأمومية، في الغالب الأعم، دورًا مخصُوصا للأخ الأكبر[1]. وفي إفريقيا يكون الإرث العمودي، من الأخ الأكبر إلى الأخ الأصغر، في أكثر الأحيان، خَصيصة من خصائص النُظم الأمومية تماما مثل النُظم الجمعوية الأبويّة للغرب. ولكن ليس كمثل بكوريّة الشرق. إن الحزام الأمومي، عند الطرف الجنوبي للعالم الأبويّ، الذي كان يشكّل (وظلّ كذلك) سمة هامّة، لا يمكن أن يكون إلّا صدى لردّة فعل على انتشار المبدإ الأبويّ من المستوى الأول (مبدأ 1) على أشكاله البكوريّة المتنوّعة.

ومع ذلك فإنه علينا، في هذه المرحلة من البحث، أن نقاوم أي ميل إلى التعقُّد العَالِمْ وأن نتخيّر المتغيّرات البسيطة التي تُركّز أفضل تركيز على درجة النموّ للأشكال الانثروبولوجية. وثمّة مؤشران إحصائيان يمكّناننا من أن نُدرج في جنوب القارة الإفريقية الملمح العادي للعتاقة العائلية ألا وهو الوضع الرفيع للمرأة. يهمُّ المؤشر الأول تعدد الزوجات، وهو مألوف عند علماء الانثروبولوجيا المتخصّصين بقارة إفريقيا. أما المؤشر الثاني المتعلّق بنسبة الإصابة بمرض الإيدز فإنه يشكل تحريفا أنثروبولوجيا أو استخداما سيئا لمتغيّر ديموغرافي مأسوي.

تعدد الزوجات وتغيّرُهُ المتدرّج شمال - غربي/ جنوب

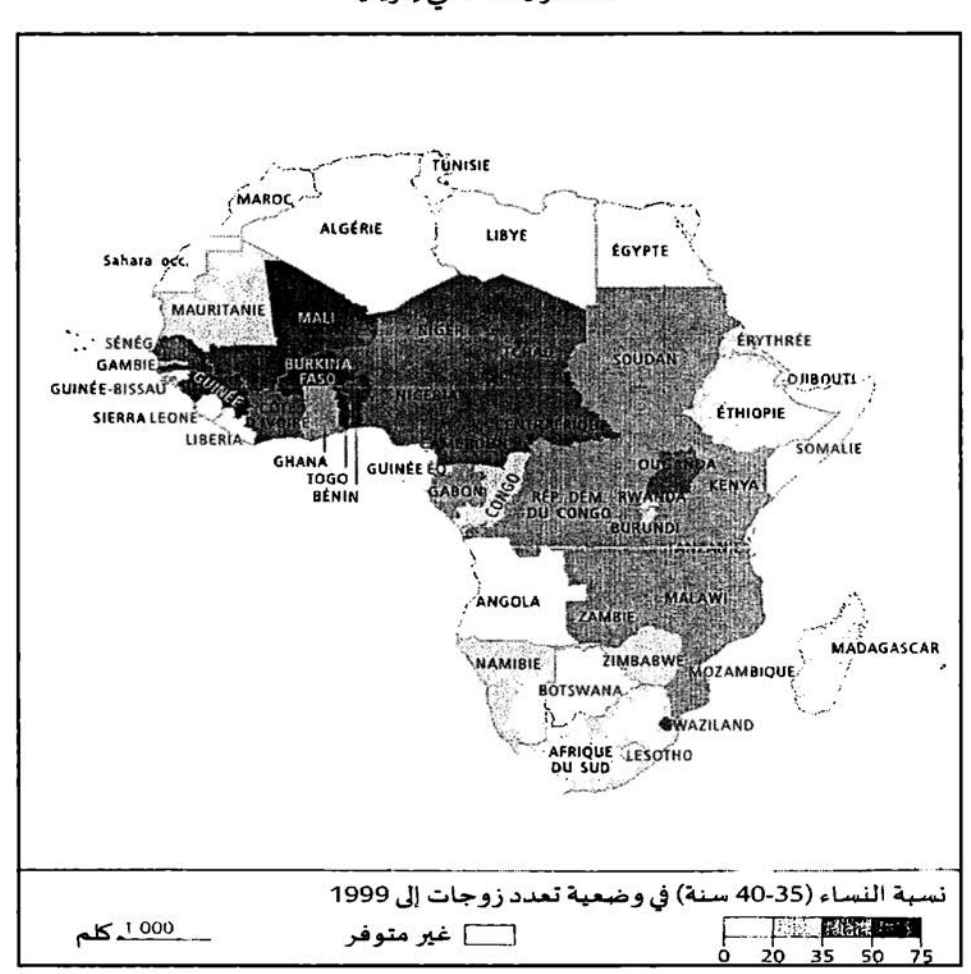
إن زواج رجل بعدّة نساء ممارسة إنسانية عاديّة، لكنها تظلّ محدودة إحصائيا في غالب الأحيان، فضلا عن كونها امتيازا رجاليا ضيّقًا. وقد سجّل موردوخ في عَيّنَتَيْه، وهو يتناول البنية الاجتماعية، 193 مجتمعا يسمح بتعدّد الزوجات، ومجتمعين اثنين بتعدّد الأزواج، وأقليّة مُهمّة شملت 43 مجتمعا أحادي الزواج بشكل صارم. ومع هذا فإن تعدّد الزوجات في إفريقيا يوجد في قلب آليّة مُركّبة تُشرك الأبويّة والنهج المجتمعي العائلي، وفارقا في السنّ عاليا جدًا بين الزوجين والعمل الزراعيّ للمرأة. إن تخصيص عدّة نساء برجل واحد، حتى وإن كانت هذه الممارسة تفترض استقلالا اقتصاديّا قويّا للزوجات، تمثّل دون شك انحطاطا في وضع المرأة ومهانة لها. لن أقدم هنا استعراضا كاملا شاملا

(1) نفس المرجع، ص 157. إن الخلافة بواسطة الإبن الأكبر للأخت الكبرى، مع تطور نحو خلافة بكورية مباشرة، تبيّن الرابط المتواتر بين الأمومية والبكوريّة.

لهذا النظام. وهو ما أحتفظ به للجزء الثاني من كتاب **أصل النُّظُم العائلية**، وعليه فإنني سأكتفي بدراسة خريطة قاريّة أنجِزت على مستوى الدول. وهذه الخريطة كافية لتبيان الطابع المُجدّد لتعدد الزوجات على نطاق واسع، وعلاقته بالجمعوية الأبويّة.

خريطة 5.2

تعدّد الزوجات في إفريقيا



تتراوح نسب النساء اللاتي يعشن في إطار الزواج التعدّدي في إفريقيا ما بين 10 و50٪. وهناك شعوب أقليّة جدّا تجهل تمامًا تعدّد الزوجات. ومثلُ هذه النسب أصبحت تقنيًا ممكنة بسبب الفروق الصارخة في العمر بين الزوج والزوجة. وإذا تزوج الرجال بصفة متأخرة والنساء مُبكرا فإنه يمكن أن يحدث نوع من التوازن في سوق الأمومية من خلال

تشريك رجل متزوّج، لمدّة قصيرة، بنسوة عديدات تزوجن مدّة أكثر طولا. وتفترض هذه الآلية تحويل النساء الأرامل إلى إخوة شبّان أو إلى أبناء عمومة الزوج المتوفى والذي عادة ما يكون أكثر تقدّما في السن، من زوجاته. وكلّما كان الفارق في السن بين الزوجين عاليا، كلما كانت نسبة تعدّد الزوجات عالية أيضا. وتتيح استطلاعات النمو والدراسة الاستقصائية حول الصحة (DHS) في مستوى الأول، انجاز خريطة حول أهمية تعدّد الزوجات في منعطف الألفية الثالثة (الخريطة 5.2). ويسترعي الانتباه منذ البداية وُجودُ قطب في الغرب الإفريقي. ذلك أن تعدّد الزوجات في السينيغال وغينيا ومالي وبوركينا فاسو وطوغو، تفوق 50 ٪. ويكشف باقي الخريطة عن بنية على أشكال تاجية، إذ تنخفض نسبة تعدد الزوجات من الغرب إلى الشرق. وبالوصول إلى الشرق تنحطّ هذه النسبة من الشمال إلى الجنوب. وينخفض معدّل تعدد الزوجات في البلدان الواقعة في الجنوب الإفريقي إلى 10 ٪،وحتى إلى أقل من هذا في بعض المناطق الداخلية لهذه الدول. وما يتوجّبُ تسجيله هُنا هو أن انتظام هذا الضعف يشير إلى آلية انتشار. وتؤكد الخرائط الأكثر قدما، والتي نشرها رون لسثقه في كتاب: **التكاثر والتنظُّم الاجتماعي في إفريقيا جنوب الصحراء** الذي اهتم بالجهات، هذه الجغرافيا وذلك لمعايير عديدة. وتُبيّن هذه المعايير بالخصوص أن فارق السنّ بين الزوجين يتجاوز سبع سنوات في منطقة التعدّد الأقصى للزوجات[1].

إن خريطة تعدّد الزوجات في إفريقيا هي مقاربة تركيبيّة أولى لوضع المرأة. وكما سبق أن رأينا فإن هذه الظاهرة تنخفض كلّما توجهنا من الشمال الغربي للقارة باتجاه الجنوب. وحسب المصطلحات الانثروبولوجيّة التقليدية نقول: إن كثافة المبدإ الأبويّ ينخفض من الشمال الغربي إلى الجنوب.

الأبويّة ضد الإيدز

إن انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية HIV يُقدم مقياسا ثانيا، بصورة غير مباشرة أكثر، حول وضع النساء. ثم إن الحرية الجنسيّة للنساء مرتبطة بصورة سلبيّة بالهيمنة الذكوريّة وبمستوى الأبويّة. ففي الأماكن التي تكون فيها المراقبة المسلّطة على المرأة ضعيفة تسبّبت حرية الطقوس، مع الأسف في تفشّي الفيروس على نطاق واسع. وحيث تكون المراقبة أكثر صرامة فإنه أمكن التقليص من انتشار هذا المرض

---

(1) رون لسثقه Ron Lesthaeghe **التكاثر والتنظُّم الاجتماعي في إفريقيا جنوب الصحراء**، باركلي منشورا جامعة كاليفورنيا، 1989 (الخرائط، ص 270 – 277).

الخريطة 6.2

انتشار الإيدز في إفريقيا



ولهذا السبب فإن نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية للسكان يُمكّن من تقييم مستوى الأبويّة للنظام العائلي. وإذا نحن أخذنا في الاعتبار بعض الحوادث أو الاستثناءات فإن نسب الإصابة بالفيروس الأكثر ارتفاعا تشير إلى المناطق التي تكون فيها الأبويّة الأعلى ضعفا. ومرّة أخرى تبدو إفريقيا الشرقية، وخاصة قسمها الجنوبي ضعيفة الأبويّة. وفي غرب القارة المتميّز بقوة الأبويّة شكلت هذه الأخيرة كابحًا مُهمّا حدّ من انتشار الفيروس على نطاق واسع. وحين ننزل إلى مستوى الجهات نتبيّن، من ساحل العاج إلى الكاميرون، وجود نسب إصابة بالفيروس أكثر ارتفاعا، على طول الساحل، وهي أيضا أكثر عند النساء، وهي أحيانا أُموميّة.

التجديد الأبويّ الأخير في الجنوب الشرقي الأقصى

إن الوضع الجيّد للنساء في جنوب القارّة، والذي قسناه بالمعدلات الضعيفة لتعدّد الزوجات ومؤشرات الإصابة بفيروس نقص المناعة، يسمح لنا الآن بطرح السؤال طرحًا دقيقا عن أصول القطب الأبويّ والمجتمعي الصغير والمعزول في أقصى الجنوب الشرقي، أي في منطقة مجموعات بانتو التي هاجرت نحو الجنوب وانتهى بها المطاف إلى مواجهة المُحتلّين الهولنديين والبريطانيين، وهم في طريقهم إلى الشمال. إن هذا القطب الذي يشتمل على مجموعات فاندا وتونغا، سوازي، زولو، بوندو، يحفظُ للنساء وضعا رفيعا، وهو يعكس بالتالي، مثل الجماعويّة الروسية تحوُّلا أبويّا حديثا جدّا. ويُحدثنا تاريخ الاستعمار عن صدام وجها لوجه بين الأوروبيين ومجموعات إفريقية تعيش تحوّلات عائلية حربيّة. من ذلك أن شعب الزولو قد اكتسب شهرة بفضل تنظيمه وفعاليته القتالية. وتتوفر لدينا أيضا، بالنسبة لهذه المنطقة، مرويات عن الانفجار الحربي في وسطٍ إفريقي وحول هجرات شعوب هاربة من الغزو. وهذه مؤشرات مؤكدة جدًّا عن تحوّل أبويّ داخلي بلغ ذروته بكل تأكيد في القرن التاسع عشر[1].

بمثابة خاتمة: عائلة نوويّة ومرونة الإنسان العاقل الأصليّ

في انتظار انجاز تحليل تفصيلي لكل هذه التحوّلات في الغرب والشمال الشرقي والجنوب، فإن البيانات والخرائط التي عرضناها قد أبرزت لنا الطابع الأصليّ والطريف للعائلة الأكثر بساطة وللوضع الرفيع للمرأة في إفريقيا جنوب الصحراء في الماضي البعيد. ومرّة أخرى أمكننا التثبّت من الطابع العتيق، الأساسي للعائلة الزوجية ونُظُم القرابة. كما تأكد لدينا التسلسل التاريخي للعائلة النوويّة فالعائلة الأصل ثم العائلة الجماعويّة، تسلسلٌ قاد العائلة من البساطة إلى التعقيد. ولقد تجذّر هذا التسلسل، في إفريقيا مع الصعود القوي لتعدد الزوجات الذي أضاف عنصرا هاما آخر، زاد البنية العائلية تعقيدا. إن تعدّد زوجات الإخوة قد أعطى للعائلة الجمعوية حيث تتعدّد الزوجات بِنْيَةً ضخمة جدًّا. كما أضاف انتقال الأرامل، من الكبار إلى الصغار، بُعدًا عموديا على الحركة الأفقية لتعاقب الأجيال.

إن توطّد مبدإ الأبويّة مع الزمن قد وجد تعبيره وترجمته هنا من خلال ارتفاع في معدّل تعدّد الزوجات. وإن وجود بنية جغرافية تاجية الشكل للزواج التعدّدي غالبة في الغرب الداخلي لإفريقيا، وضئيلة في جنوب القارة لا يُعبّر في تقديري عن انتشار مباشر لمبدإ

(1) يان كنيث، **تشريح الزولو من شاكا إلى ستشوايو 1818 - 1879**، لندن، 1999.

تعدّد الزوجات وإنّما عن تكثيف، مع مرور الزمن، للأبويّة، ومن ثمّ لتعدد الزوجات الذي هو من صميمها. يتمُّ كل هذا صلب سكان زاولوا، منذ البداية، الزواج التعدّدي، بنسب تتراوح بين 5 و10٪.

وتُملي علينا هذه الفرضية، مرّة أخرى، التحرّر من الرُؤية المعيارية جدّا للعائلة الزوجية الأصلية. إن الزواج الآحادي كان المهيمن، ما في ذلك شك، ولكن دون أن يتحول، على غرار ما هو موجود في المجتمعات المسيحية الأوروبية، إلى شرطِ التزام مطلق وهذا الزواج الآحادي المهيمن، إحصائيا وليس أخلاقيا، هو دون أدنى ريب نموذجيّ للإنسان العاقل الأصليّ.

إن عملية جرد للأشكال العائلية الهامشية تجعلنا نخلُص، بصفة عامة، إلى نتيجة مؤداها أن لا قاعدة مطلقة في عالم العائلة النوويّة الأصليّة. ولنأخذ، على سبيل المثال واحدة من المجموعات الأكثر طرفية والأكثر عتاقة والتي لم يسبق أن درسها علماء الانثروبولوجيا، ونقصد هنا، مجموعة من أهم مجموعات هنود الحوض الكبير بجبال الروكي تدعى الشوشون. ولقد هَالَ «تخلّفُ» الشوشون الكاتب مارك تواين ممّا جعله يتّخذ موقفا عُنصريّا فجّا منهم ولم يتردّد في تشبيههم ببوشمان إفريقيا[1]. وقد بَدَا هذا الموقف مفاجئا من كاتب عُرف بظُرفه وبفكره التقدميّ. ولقد كان هؤلاء الهنود شديدي البدائية يحتلون مجالاً داخل نظام جبلي بعيدا عن قطب التطور الزراعي والأبويّة. الكائن في أمريكا الوسطى. وفي حدود نهاية ثلاثينات القرن الماضي أنجز جوليان ستيوارت توليفة عن جملة المعلومات والمعارف الخاصة بالشوشون[2]. وبطبيعة الحال فقد أشار ستيورت إلى وجود نظام قرابة عشوائي عند أولئك الهنود. وتشكل العائلة الزوجية وحدة القطف والصيد في عالم اجتماعي دون تنظيم شكليّ. ولكن لا بد من القول أن المسألة تتعلق هنا بعائلة نوويّة تكاد لا تكون دوغمائية بتاتا. وينضمُّ الزوجان حديثا العهد بالزواج إلى عائلة الزوجة حتى ولادة الإبن الأول. وعلى إثر هذا الحدث يقرّرُ الزوجان، إما البقاء في كنف نفس العائلة، أو العودة إلى مجموعة الزوج الأصلية أو حتّى الانتقال إلى مكان آخر. إن العائلة الزوجيّة مركزيّة ولكن تعدّد الزوجات من العادات الشائعة، وإن بمستويات أقلّ بكثير، ممّا هو موجود في الغرب أو حتى في الجنوب، وهي بلا ريب

(1) كان الشوشون وفق مارك تواين «أغرب أنواع الجنس البشري التي رأيت حتى كتابة هذه السطور» (**حياة خشنة**، جامعة فرجينيا، 1872).

(2) الهضبة - **الحوض عابئ المجموعات الاجتماعية السياسية الأصلية**، ديوان الطباعة لحكومة الولايات المتحدة 1938 (الطبعة الجديدة، سالت لايك سيني، منشورات جامعة أوتاه Utah، 1997).

قريبة من المعدّلات الضعيفة جدّا لمنطقة الجنوب. كما أن تعدّد الأزواج - امرأة مع عدد من الرجال - مألوف كذلك. وهذا ما أوّلهُ شيورت بدقّة، على أنه إحدى علامات المساواة بين الجنسين، في هذا المجتمع. والطلاق هنا شائع أيضا وهو يُؤمّنُ للمرأة حضانة أبنائها صغار السنّ. ويمكن لزوجين مُسنّين تقاسم السكن مع ابن بالغ. كل شيء هنا سلس، اختياري ويمكن الرجوع عنه.

في الطرف الآخر للعالم، دعُونا نلاحظ ما يحدث في الفليبين تلك المجموعة من الجزر المتناظرة مع بريطانيا العظمى مقارنة بسومر القلب التاريخي لأوراسيا. لقد عُثِر في جزيرة لوزون الكبيرة على بقايا كتابات منحدرة من أنماط درافيديّة تعود إلى جنوب الهند.

بيد أن هذه المنطقة لم تدخل التاريخ بالفعل إلّا بداية من الغزو الإسباني لها في القرن السادس عشر. وتكشف البحوث الاثنوغرافية، عن الصيادين وقاطفي الثمار من آغطا وكذلك مزارعي تاغولوغ، عن نظام قرابة عشوائي. وهذا النمط العائلي زوجيّ في الحالتين ولكنه يقبل بمساكنة مؤقتة للمتزوّجين الجدد مع عائلة الزوج أو الزوجة. وفي حالة آغطا يُدمج الزوجان في مجموعة محليّة متحركة. ويكون تضامن الإخوة والأخوات عند تاغا لوغز قويّا جدّا. وقد كان معدّل سنّ الزواج عند آغطا، في حدود عام 1980 حوالي 18,4 بالنسبة للنساء و21,7 بالنسبة للرجال[1]، ويمكننا اعتبار متوسط سنّ الزواج عند تاغالوغز، وهم مجموعة سكانية أغلبية في البلاد، كأنه مُمثّل للفليبين. فقد كان هذا المعدل في حدود 22,1 عام 1948 بالنسبة للنساء و25 سنة بالنسبة للرجال[2]. ونحن نُمسك هنا بقانون عام جدًّا قوامه أن سنّ الزواج في النُظم العائلية الزوجية لا يمكن أن تكون متدنيّة جدّا، ذلك أن الزوجة - الطفلة، والزوج - الطفل يكونان غير قادرين على مزاولة حياة مستقلّة. وحدها النُظم العائلية الجمعويّة يمكن أن تجعل الزواج الأنثوي في سن 16 سنة. وهذه هي حالة بعض المجموعات الزراعية الروسيّة في القرن التاسع عشر، أو حتى 15 سنة، وهذه حالة شمال الهند خلال سبعينات القرن الماضي[3]، ويبدو أن النُظُم العائلية النوويّة للأطراف تتّسم بأعمار زواج للمرأة متراوحة بين 18 و22 سنة.

---

(1) توماس هيدلند، Thomas Headland «القربي والسلوك الاجتماعي في وسط آغطا السود الصيادين - جامعي الثمار» مجلة **اثنولوجيا**، المجلد XXVI، العدد 4، أكتوبر 1987، ص 261 - 280 وص270.

(2) ستيلاغو Stella Go «العائلة الفليبينية خلال الثمانينيات: استعراض بحث» **في المتغيرات العائلية في آسيا** ص 239 - 306 وخاصة ص 258 - 259.

(3) « عائلة كبيرة. الفلاحون الأثرياء: عبدُ الأسرة المعيشية في ميشينو Mishino، روسيا 1814 - 1858»، في ريتشارد وال Richard Wall، **أشكال الأسرة في أوروبا التاريخية**، كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، 1983، ص 105 - 150؛ إيمانويل تود Emmanuel Tdd، **تنوّع العالم**، مرجع سابق، اللوحة، ص 398.

وبوسعنا في نهاية إعادة البناء المُبسّطة لسيرورة تمايُزات الأشكال العائلية تحديدُ نموذج أصلي يمكن أن نجد آثاره على أطراف الكرة الأرضية وعند السكان البدائيين أو المتطوّرين دون أي تمييز. ونحن نقترب هنا، على نحو ما، من توصيف الإنسان العاقل باعتباره نوعًا حيوانيا. ولكن علينا، كي نفهمه فهما صحيحا، دمج بُعدين: معيار أو قاعدة مركزية ومُعَامِلٌ عالٍ للتغيّر حول هذا المعيار.

إن المعيار المركزي نوويّ وأُحادي الزواج: ففي البدء كان هناك الزوجان. ولكن الاكتفاء بعنصر تحليل وحيد لا يجعلنا نفرّق بين الصيادين - قاطفي الثمار الأصليين زمن الإنكليز أو من عاشوا زمن الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال.

ومن هنا كان من الضروري أن نأخذ في الحسبان أيضا عاملا ثانيا أصليا: المرونة. وهي تشمل إمكانية المساكنة المؤقتة للأزواج الجُدد مع أبويهما، أو احتواء مسنّين معزولين عن أبنائهم، أو التخلّص منهم إذا شحّ الغذاء. كما يصبح قتل الأطفال مُمكنا، لنفس الأسباب. وهي تسمح بتعدّد الزوجات وتعدّد الأزواج والطلاق، وبالمثليّة. (وهذا ما سنراه لاحقا). لقد كان **الإنسان العاقل** حرّا للغاية، أما الإنسان الغربي، الذي شكّلته جزئيا اليهودية والمسيحيّة، فَقَدْ فَقَدَ الكثير من هذه الحريّة التي كانت دون شك ضرورية لبقاء مجموعات الصيّادين - قاطفي الثمار.

إن الوجود المسبق لأشياء عتيقة تجريبيّة للنوع الأصلي للإنسان العاقل، أي ما يمكن اعتباره «صندوق أدوات» ذات أشكال قابلة للإدراك، يمكن أن يتيح فهم ظهور معايير وأنماط عائلية متمايزة مع مرور الزمن سواء أكانت أشكالاً جمعويّة مُركّبة وصلبة، أبويّة أو أُموميّة، أو من أنماط زوجية مُصفّاة. وتكون أقلّ صلابة في جوهرها إذا هي منعت تماما تَساكُنَ أجيال أو اشترطت الزواج الأُحادي الأكثر صرامة. بيد أن الأسرة المعيشية البسيطة أو المعقّدة لا توجد في فراغ. ومن أجل إعادة بناء شاملة للنظام الانثروبولوجي الأصلي للإنسان، يتوجّبُ علينا أن نصف، في الفصل القادم، بَنْيَنَةَ مجموعاته التُرابية عبر التبادل الأمُومي.

الفصل الثالث

الإنسان العاقل

لقد سمح مبدأ المُحافظة للمناطق الطرفيّة على الأطراف البحرية لأوراسيا، وفي جنوب القارّة الإفريقية، وفي قسم كبير من أمريكا، بتَبيُّنِ بقايا أول نظام عائلي بشريّ، أُسري ومركّز على رابطة الزواج. وهذا كاف لإحداث قطيعة جذريّة بين الإنسان وجاره في التطوّر، الشمبانزي القريب جدّا منه بلغة الرمز الجيني (99,6 من الموروث المشترك). فالشمبانزي يجهل الرابطة الزوجية. ففي قطيع الشمبانزي تمارس الإناث الجتس تباعا مع عدد من الذكور، ولا نلاحظ رابطة مستقرة بين ذكر وأنثى أو بين أب وذريّته، ذريّةٌ يصعب في الحقيقة تحديدُها أو إثباتُها. ولعل من أهمّ الدروس العظيمة للانثروبولوجيا الاجتماعية عدم وجود علاقة بسيطة بين الفارق الجيني بين الأنواع والفارق بين نُظمهم الاجتماعية. ويهيمن الزواج الأحادي عند الإنسان وغالبية الطيور، في حين تسود جنسانية شاملة وجمعوية عند الشمبانزي[1].

إن التناقض العائلي البيّن جدّا بين **الإنسان العاقل** والشمبانزي الشائع يتيح لنا أن نفهم بسهولة نجاح استراتيجيّة التكيّف بالمعنى الذي حدّدته نظرية الانتقاء الطبيعيّ للحيوان البشري. فالعلاقة المستقرّة بين زوجين تؤمنُ فعلا تربية طويلة للأبناء، وهي تشمل استكمال نمو الجسم خارج رحم الأمّ، العملية الضرورية للإنسان بسبب حجم دماغه، ذلك أن الجمجمة المتطوّرة بالكامل لا «تمرّ» أثناء الولادة. إن الزوجين يُؤمّنان أيضا نقل جانب مهمّ من المعارف التي راكمتها مجموعة البالغين. وهنا تكون مدّة حياة الفرد أساسيّة.

ويتميّز **الإنسان العاقل** عن الشمبانزي أيضا بطول العمر، ومن شأن هذا العامل أن يُسهّل الانتقال الثقافي. وتُوجدُ، ضمن دورة حياة البشر، مرحلة «الأجداد»، وإمكانية مسار تربوي يُدمج ثلاثة أجيال. ولقد قيّم، مُؤخرا، مايكل غورفن وهيلارد كابلن ماذا كان يمكن أن يكون عليه أملُ الحياة الاعتيادي عند الإنسان العاقل الأساسي، وذلك

---

(1) فرنون رينولدز Vernon Reynolds، «القرابة والأسرة بين القرود، القرود والإنسان»، **الإنسان**، المجلد 3، رقم 2، جوان/ يونيو 1968، ص 209 – 229.

من خلال جمع كل المعطيات الديموغرافية المتوفرة اليوم عن بقايا الصيادين - قاطفي الثمار. لقد احتسبا عُمرًا صيغيًا لوفاة الإنسان هو 70 سنة. إن أملاً للحياة ضعيف جدّا عموما لا يمنع أناسا نَجَوْا من الموت، في سنّ مبكرة خلال طفولتهم، من أن يبلُغُوا سنّا متقدمة[1]. لقد استمر الصيّادون - الجامعون في الوجود فقط في بعض المناطق الهامشية التي كانت في الغالب الأعمّ غير ملائمة للزراعة. وعليه فإنه لا يمكن اعتبارهم، بأي حال من الأحوال، ممثلين للصيادين وقاطفي الثمار القدامى، أولئك الذين سكنوا مناطق ملائمة للعيش من حيث المناخ، وأكثر غنى من ناحية الإنتاج الطبيعيّ من نبات وحيوان. وهذا هو بالضبط السبب الذي يجعلنا نعتبر النتائج التي توصّل إليها غرفن وكابلان نتائج سليمة. ذلك أن ظروف عيش الصيّادين - قاطفي الثمار الأصليين كانت ملائمة جدّا. إن النتيجة التي توصّل إليها الباحثان موثوق بها إذ أن الصيّاد جامع الثمار عندما ينجو من وفيات مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة، التي تكون عالية جدّا، فإنه يُصبح ذا على جسم بإمكانه الاشتغال حتى سنّ السبعين.

أما العُمر الصيغيّ للوفاة عند الشمبانزي المتوحّش فهو 15 سنة، وهو عند مثيله الذي يعيش في رفَاهٍ أكبر في الأسر 42 سنة، وهو عند الكونغ 74 سنة، وعند السويديين 72 سنة خلال سنوات 1751 - 1759، وهو أخيرا، 85 سنة عند الأمريكيين سنة 2002 [2]. وفي جميع مستويات التطوّر التكنولوجي والاجتماعي يبقى الإنسان هو الإنسان.

الزوج[3] الأصلي

إن تكافؤ القرابات الأبوية والأمومية في النظام القرابي الأصلي لا ينبغي أن يجعلنا

---

(1) مايكل غورفن، هيلارد كابلن، «طول العمر بين الصيادين - الجامعين. دراسة في المشترك بين الثقافات»، **مجلة السكان والتنمية**، المجلد 33، العدد 2، ص 321 - 365. يونيو/ جوان 2007. «نستخلص من هذا وجود مدّة عمر مخصوصة لنوعنا البشري، مُدّةٌ تنقص خلالها نسب الوفاة بشكل كبير في سن الرضاعة والطفولة. ثم تتلو هذه المرحلة فترة تكون فيها معاملات الوفاة شبه مستقرة حتى سن الأربعين. بعدئذ ترتفع الوفيات بشكل منتظم وفق قانون دو كومبيرز de Comperz. إن العُمر الصيغي âge modal للوفاة عند الكهول هو في حدود سبعة عقود، عُمر يكون الآدميون قبل بلوغه منتجين نشطين. وتصبح الشيخوخة بعده سريعة بحيث يموت الذين يدركون هذه السنّ. ولقد خرجنا بفرضية قوامها أن أجساد الآدميين قد صُمّمت لتعمل طيلة سبعة عقود في المحيط الذي عاش فيه نوعُنَا البشري. وقد اختلف معدل الوفيات حسب السكان وفق الفترات الزمنية وخاصة في ما يتّصل بحالات الموت العنيف» (ص 322).

(2) **المرجع نفسه**، ص 335.

(3) المقصود بلفظ زوج couple بالفرنسية، أي الزوجين من ذكر وأنثى اللذين يشكلان نواة الأسرة المعيشية (المترجم).

نتوهّم وجود تماثُل بين النساء والرجال في المجتمع البدائي. ذلك أن العائلة الزوجية، بوصفها أداة ناجعة في تربية الأطفال، تنطوي على مبدإ التقسيم الجنسي للعمل. فإذا كان النساء ينجبن الأطفال، فإن الرجال يؤمّنون حماية الأمّ والطفل والمجموعة. والحق أن هذا الازدواجُ، في الحجم كما في الشكل، وهو معتدل إذا ما قورن بما هو موجود عند أنواع أخرى. مُعدلٌ نعم ولكن حقيقي، وهو يُعبّرُ عن تخصّص الجنسين. الرجال هم الأقوى وهم المهيمنون دائما حتى وإن كان ازدواج الشكل أقلّ أهميّة عند الصيادين - القطّافين الجامعين منه عند المزارعين[1].

لقد أتاح لنا البحث في بقايا الصيادين - الجامعين بلورة صورة الزوجين الأصليين ومزيد جلاء خصوصياتها حتى وإن كان المتوحشون من البشر الذين استمروا في البقاء يتأثرون ثقافيا بالمجموعات الفلاحية القريبة منهم. ويبدُو هذا واضحا بخصوص أقوام الغابة الاستوائية (البيجي) وبوشمان إفريقيا الجنوبية وهما مجموعتان تأثّرتا بنظام الأبوّة المجاور لهما.

يمكننا الآن، بعد أن توقفنا عند بعض التحفّظات، أن نتبيّن أحد الثوابت ومؤداه أن الصيد باستعمال سلاح الرماة، الذي ينجم عنه إراقة الدماء، هو وظيفة رجالية بامتياز.

لقد بيّن آلان تستارت أن هذه القاعدة ذات الاستثناءات النادرة جدّا، تتجاوز كل الشروط الماديّة أو الاقتصادية[2]. أما النساء فهن يهيمن على كل أنشطة الجني والتقاط الثمار وكلّ ما يصلُح للأكل. وإذا كان استهلاك مواد الجني وجمع الثمار يتم، في الغالب، صُلب العائلة الزوجية، فإن اللحم يُقسّم على كامل المجموعة المحليّة، ذلك أن المبدأ الذكري هو الذي يُهيكل الحياة الجماعيّة ويُنظّمها.

لقد رفض آلان تستارت أن يُعطيَ لهذا التخصّص وفق الجنس، تفسيرا طبيعويّا. كما رفض تأويلات علماء الانثروبولوجيا التي رأت في إقصاء النساء من الصيد ناجم عن العوائق المنجرّة عن إنجاب الأبناء وتنشئتهم الأولى. واعتبر تستارت التخصّص الأجناسي تجلّيا إيديولوجيّا أساسيا مُجدولا مع تابو دم الدورة الشهرية. وهذه المسألة لا تعنينا كثيرًا وهي ليست مناط اهتمام كبير عندنا. إن الكونية، حتى وإن كانت إيديولوجية، تُحدّد هنا مَلمحًا من ملامح النوع الأصلي. غير أن اندماج النساء حديثا، في عدد من

---

(1) بريسي تُوراي Prisille Touraille، **رجال ضخام، نساء صغيرات: تكوّر مُكلفٌ**، باريس، منشورات دار علوم الإنسان، 2008، ص 126 - 127.

(2) آلان تستارت «مقالة عن أسس التقسيم الإجناسيّ للعمل عند الصيّادين - القطّافين»، **كرّاسات الإنسان**، EHESS، باريس 1986.

المجتمعات، في مؤسسة الجيش أو في قوات الشرطة، ومن ثمّ حيازتهن حقّ العنف الدموي، بَدَا، بالأحرى، مُبرّرا للتمييز الذي أقامه تستارت بين الطبيعة والإيديولوجيا.

والحاصل أن تكافؤ القرابتين الأبويّة والأمومية والتقسيم الأجناسيّ للعمل قد جعلانا نُدرك جيّدا وضع إمرأة الأصول. وهذا الوضع رفيع ولكنه مُختلف. وإننا نتردّد في الحديث عن مساواة لأن مبدأ الهيمنة الذكريّة المؤسسة على القوّة البدنية ما زال قائما وبالإمكان معاينته. وليست هذه القوّة إكراهيّة فقط، إذ تحدثت لورنا مارشال في دراستها عن الكونغ عن حماية الرجال للنساء بدلاً من الاضطهاد. واقترحت مارشال نوعا من الوئام وحتى التوازن بين الأزواج، بما أن دراستها انتهت بذكر حالة امرأة من الكونغ كانت تضرب زوجها بعصا كانت تنبش بها الأرض، وهي في حالة غضب قصوى. فقد أراد زوجها إلزامها بمرافقته، في حين أنّها كانت تريد أن يصطحبها لزيارة والديها[1]. وقد أكدت مارشال أنها لم تشاهد قطُّ رجلا بصدد ضرب زوجته خلال إقامتها عند تلك المجموعة. هكذا يجوز القول أن التكافؤ والاختلاف والتكامل هي التي تكون، على الأرجح، عناصر التشكيل الأصلي بالنسبة لطرفي الزوج البشري.

مخيّمات، عصابات، قرى وشعوب

لقد كانت عائلة الإنسان العاقل نوويّة لكنها لم تكن معزولة أبدًا، إذا أخذنا في الحسبان فترات معيّنة يتم خلالها جني الثمار أو الصيد، وهي لحظات تتبعها تجمّعات، وعلينا من الآن فصاعدًا أن نرتفع عن مستوى العائلة النوويّة من أجل محاولة إعادة البناء الشامل **للنظام الانثروبولوجي للإنسان** العاقل. إن ما نلاحظه على أطراف العالم المأهول، وعند السكان المزارعين كما الصيادين - الجامعين هي مجاميع عائلات. وتشكل العصابة bande والكَفْرُ hameau والقرية مستوَى أول للتجمّع. وتكشف المنوغرافيات المحليّة عن أهمية الروابط الأفقية بين الإخوة والأخوات (أخ - أخ، أخ - أخت، أخت - أخت) في تركيبة المجموعات وفي التعاون. وهذا صحيح بالنسبة للصيادين - جامعي الثمار والبوشمان والكونغ والديني Done والشوشون وأغطا. كما أنه يصدُق ايضا على اللابون البدو الرعاة أو الفلاحين التاغالوغ. وإن هؤلاء السكان لم تُحوّلهم سيرورة تدمير الشبكة الثنائية للقرابة. وهذا ما سأحاولُ التّطرّق إليه في الفصول القادمة التي كرّستها لتحوّلات الطقوس، تحوُّلاتٌ ناجمة عن تأثيرات اليهودية والمسيحيّة الأولى ثم الإصلاح البروتستانتي.

(1) لورنا مارشال، مرجع مذكور ص 364.

وتفسّر الظروف الديموغرافية الأصلية جزئيا تلك الأفقية horizontalité. ومن المؤكد أن أملاً في الحياة ضعيف عموما لا يمنع، مثلما سبق أن رأينا، أُناسا تخطّوْا مرحلة الطفولة الصعبة والحسّاسة من أن يبلغوا، في الغالب، سبعين سنة وأن يظلُّوا، وهم في مثل ذلك العمر، منتجين أكثر من مجرّد مستهلكين للموارد. ومع ذلك ترتفع وفياتهم من سن الأربعين، ببطء في البداية، ثم بمعدل متسارع. في عالم الصراع من أجل البقاء، تؤدي أهمية المقاومة الجسدية إلى تفضيل العلاقات الأفقية بين الشبان، رجالًا أو نساءً.

ولا يمكن للموارد الخاصة للأفراد المسنين أن يكون لها دور إلا عندما يصبح بإمكان تراكم رأس المال أن ينتج دخلا. فالزراعة هي التي تفتح الطريق عادة للتراكم ولسلطة كبار السن. وينبغي علينا الاحتراس من كل تفسير آلي قد يتناسى إبداع الفكر البشري، إذ نلاحظ عند السكان الأصليين في أستراليا، أولئك الذين لم يعرفوا الزراعة، أن عمليات قطف الثمار، التي تؤمنها النسوة، توفّر دخلا، في نظام قائم على تعدّد الزوجات، يُعزّز الموقع المهيمن للأزواج الطاعنين في السنّ.

مرونة المجموعة المحليّة

المرونة هي الكلمة المعبّرة أحسن تعبير عن حياة مجموعات الصيادين - جامعي الثمار الذين وصفوا في كتاب **الرجل الصياد** وهذا المُؤلَّفُ يُعدُّ من الكلاسيكيات، وقد نشر عام 1968 تحت إشراف كلّ من ريتشارد لي وارفن دفور[1]. هذه الجماعات متحرّكة وهي متكونة، حسب معايير متغيّرة تتركُ دائما مكانا لحرية الاختيار وخاصة تخيُّر القرابة الأبويّة أو الأموميّة.

لقد تزعزع الاعتقاد في طرح العصابات الأصلية أبوية المساكنة والانتساب حسب رادكليف وبراون، حتى وإن أبدت بعض المجموعات اقترابا بشكل ما من أبويّة المساكنة، أي نوعا من الميل إلى الشراكة بين الأب وأبنائه. وقد سبق لموردوخ أن لاحظ وجود تقلّبات هامّة بين الأبوية والأموميّة في المجموع المكوّن من أنظمة عشوائية. وليس هناك أنظمة عشوائية كثيرة تشتغل بطريقة تجاور المسكنين إحصائيا من خلال الجمع بين 50 ٪ من الاختيارات الأبويّة و50٪ من الاختيارات الأمومية بالنسبة لقرب سكن الأزواج الجُدد من سكن آبائهم.

إن الأهمية الخاصّة للصيد هي التي تفسّر، في بعض الحالات، الانحراف الأبوي

(1) نيوبرنشفيك، أَلْدين ترانزكشن، 1968.

مثلما هو الحال عند أغلب مجموعات الاسكيمو. وعدم التناسق هذا لا يحولُ إطلاقا دون انتمائهم إلى عالم ثنائية الأطراف. إن مصطلح القرابة للاسكيمو، الذي يُميّز الإخوة عن أبناء العمومة ولا يفرّق بين الجانبين الأبويّ والأموميّ هو عادة ثنائي وزوجيّ. وهو ما نجده تماما عندنا. ولهذا السبب فإن مدوّنات القرابة الأوروبية تُحيل، حسب استخدام علماء الانثروبولوجيا، على نموذج «الاسكيمو».

بقي أن نشير إلى أن هذا التذبذب الأصلي بين الأبويّة والأمومية يفتح على إمكانية تطورات لاحقة أبويّة أو أمومية، تطوّراتٌ قادرة على تجذير، ثم تجميد انعطاف كان معتدلا في أصله. إن نظام قرابة ثنائيا سيمكّن حتى 70٪ من الاختيار الأبوي. أما نظام القرابة الأبويّ فإنه يُنتج من جانبه نسب أبويّة متراوحة ما بين 75 و99٪[1].

عائلات الزواج الخارجي، شعوب الزواج بين الأقارب

علاوة على الجماعة أو القرية أو المجموعات المتراوحة بين بضع عشرات ومئات من الأنفار، يمكن أن نعرّف كيانا بشريّا أكثر اتساعا، كياناً يحتلّ مجالاً ترابيّا ويستعمل لغة موحّدة بين أفراده. إن تبادل الأزواج والزوجات يتمّ داخل هذه المجموعة البشرية. وتحدّد هذه المجموعة مجال الزواج بين الأقارب. وبالنسبة للكونغ، الذين درستهم لُورنا مارشال خلال الفترة 1952 - 1953، تبيّن أن هذه المجموعة قد تألّفت من حوالي ألف فرد[2]. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة متأثرة بأبويّة الشعوب المجاورة لها والتي تتعاطى الزراعة وتربية الماشية فقد كانت خالية من أية تراتبيّة طبقيّة أو أي تنظيم سياسي شكلي. لقد كانت الزيجات تتمّ داخل مجتمع ليس فيه بنية راسخة الأركان. ولكن التحالفات بين الأقارب من أبناء العم في هذا المجتمع كانت تُتَجنّبُ سواء من ناحية الأم أو من ناحية الأب. وهذه المجموعة التي ليس لها تنظيم سياسي، تفكّر بنفسها كـ«نحن» متميّز عن «هم»، أي عن سكان آخرين يشبهونهم. وبوسعنا رصد توسّع هؤلاء السكان عبر التاريخ، من قاعدة التبادل الزواجي، ومن الناحية التي تجمع عددًا من قرى الجهة، وبعد ذلك حتى الأمّة. وفي عالم المؤمنين فإن الانتماء الديني المسيحي، البروتستانتي، الأورثوذوكسي، اليهودي، الإسلامي أو البوذي هو الذي يُحدّد، في غالب الأحيان، فضاءًا يسُود فيه زواج الأقارب، وهو ما يُعقّد التزاوج الترابيّ واللساني. ويتجلّى غياب الإيمان أيضا، في أكثر الأحيان، في قطيعة مع الزواج الداخلي الدينيّ وتعدّد الزيجات ما بين

---

(1) وضع جورج موردوخ في نظامه للترميز هذا الحدّ إلى 66٪.

(2) لورنا مارشال **«الزواج داخل الكونغ بوشمان»** **المرجع نفسه**، ص 335 - 365.

المذاهب. في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان اليوم، وعلى الرغم من كل الخطابات عن العولمة، فإن إحصائيات التبادل الزواجيّ هي التي تُحدّد، أفضل من أية مرحلة تاريخية سابقة، الأُمّة بوصفها فضاءً للتزاوج الداخليّ المرجعيّ. هكذا فإن النواحي والجهات والأديان قد انطمست بوصفها عناصر تكامل أساسية. بيد أنه من الخطإ تخيّل، في عصر أو في مكان معيّنين، فضاءً للتزاوج الداخلي مُغلقا على نفسه تمامًا. ذلك أن هناك من المساميّة porosité المتأصّلة في نظام الإنسان العاقل. ومن ثمّ فإن الاتصالات على الحواف والهوامش، وهجرات الأفراد، تخلق استثناءات في كلّ مكان، صغيرة كانت، أم جماعية واسعة النطاق. فالمجال واللغة لا يُحدّدان سوى تزاوج بين العشيرة أو الأهل، إحصائيٌّ فحسب. والسؤال هنا: لماذا؟ والجواب هو كون سير عمل النظام العائلي الأصلي، القائم على الزواج الخارجي أو الأباعدي، مثلما سنرى أدناه، يُلغى مسبقا أي انغلاق مطلق للسكان. إن النظام العائلي ليس في أساسه، نَسَبًا مُتحدّرًا من الماضي إلى المستقبل (وهذا ما نتصوّره، عن طيب خاطر، عندما نفكّر في عائلاتنا) وإنّما مجموعة من العائلات تتبادل الأزواج والزوجات في مجال معيّن. غير أن تعدّد التبادلات قد نجم عنه احتمال مرتفع لقطيعة ظرفيّة للنمط الداخليّ للمجموعة. وقياسا إلى قرابته فإن الإنسان العاقل هو فعلا، وفي الأصل، خارجي الزواج أو أبعادي. إذ هو يجد قرينته خارج مجموعته العائلية المباشرة. لقد توصّلتُ في الجزء الأول من كتابي: **أصل النُظُم العائلية** إلى نتيجة مُؤداها أن نظام الزواج الأصلي هو كناية عن زواج أبعادي معتدل (ص595 – 597). وبعيدا عن تَابُو سفاح القربى بالمعنى الضيّق للعبارة، والذي يُحرّمُ الارتباط بين الإخوة وأخواتهم أو بين الأبناء وأسلافهم، فإن السكان الطرفيين أو الهامشيين، والتقليديين، يسعون جُهد طاقتهم إلى تفادي الزيجات بين أبناء العمّ، على الأقل من الدرجة الأولى. وهذا بصرف النظر عن مستواهم من حيث درجة النمو والتطوّر. لقد وصفتُ زواج الأباعد هذا بـ«المعتدل» لأنه ليس مطلقا، إذ هو يكشف، عن نسب زواج بين أبناء الأعمام والأخوال تصل أحيانا إلى 10٪.

إن الزواج بين أبناء عمومة متقاطعين Cousins croisés، أي بين أبناء أخ وأخت، مألوف ومسموح به، حتى وإن بَدَا محدود الانتشار. ولقد قام جورج فرازر في مطلع القرن العشرين، بعمليّة جرد للشعوب التي كانت تمارس هذا النمط من الزواج[1]. وتؤثر الحاجة

(1) جزرج فرازر، **الفولكلور في العهد القديم: دراسات في الدين المقارن والأسطورة والقانون**، لندن، 1919.

إلى الزواج الخارجي بصفة أخصّ على أبناء العمومة المتوازيين، أي أبناء أخوين اثنين أو أبناء أختين اثنتين. ويبدو معنى التميز هنا واضحا : ذلك أنه بالنسبة للرجل الأصلي، يقُوم أبناء الأخوين أو أبناء الأختين بإعادة استنساخ، وبصفة جيّدة، لهويّة الطبيعة للإخوة فيما بينهم أو للأخوات فيما بينهنّ. ويكشف الزواج بين أبناء العمومة المتقاطعين بدوره، عن أهمية المحور أخ - أخت في تنظيم المجموعات الأساسية. إن أغلب التحالفات المسموح بها تبرز محورًا عائليا أفقيا في بَنْيَنَةِ المجموعات السكانية القديمة: رجال يتبادلون أخواتهم، تعدّد الأزواج الأخويّ، تعدّد الزواج الأختي polygamie sororale. وكل هذه الأنماط الأفقية كانت مُمثّلةً بين هنود الحوض الكبير الذين جردهم ستيوارد.

زواج أبَاعِدي عائلي معتدل

يؤكد الأطلس الاثنوغرافي لموردوخ الهيمنة الكاسحة لزواج الأباعد رباعي الأطراف، أي لتحريم للأنماط الأربعة لأبناء الأخوال، للسكان الأمريكيين والأفارقة والأوسيانوغرافيين. إن أنظمة الزواج التمايزي الفعلي حقيقة - مع نسب زيجات بين أبناء العمومة من الدرجة الأولى تتراوح بين 25 و50٪ - هي نموذجيّة بالنسبة للسكان المتطورين تاريخيّا: العالم العربي - الفارسي فيما يخصّ الزواج الداخلي رباعي الأطراف، وجنوب الهند بالنسبة للزواج بين أبناء العمومة المتقاطعين. بيد أنه توجد حالات زواج داخلي قوي عند بعضٍ من سكان أمازونيا شأن الماكونا في الشمال الغربي لأمازونيا، مع نسب زواج بين أبناء العمومة المتقاطعين، تتراوح ما بين 30 و50٪ حسب نمط العيّنة[1]. إن الزواج غير المتكافئ بين رجل وابنة أخ عمّه، والذي وضعه لفي ستروس في قلب نظامه (أي «البنية الأساسية» النموذج) ليس له حضور قويّ في العالم مثلما بيّن ذلك لوران باري في كتابه **القرابة**[2]. وعندما يوجد مثل هذا الزواج فإنه يبدو نتاج لاتكافؤ ناجم عن التحولات الأبويّة (أنظر: **أصول النظم العائلية**، ص 595). ودون أن يعكس حالة للطبيعة، فإن التبادل الأوليّ البسيط للفكر البنيوي إنّما هو من إبداع التاريخ.

ويعتبر الموقع المركزي للزواج الداخلي الإسلامي في العالم القديم، حيث يشع انطلاقا من الشرق الأوسط، دليلا على طبيعته المُجدّدة. وبالعودة إلى الماضي الغابر لبلاد الرافدين لا نجد أثرًا للزواج الداخلي وهذا ما يؤكد الطبيعة المتأخرة لهذه الظاهرة. (أنظر: **أصول النُظم العائلية**، ص 580 - 582).

---

(1) راج أرحم، **التنظيم الاجتماعي لماكونا (Makuna). دراسة في تحالف سلالة وتكوين مجموعة شراكات في الشمال الغربي الأمازوني**، 1981، ص 186 - 187.
(2) باريس، غاليمار، 2008، ص 82 - 107.

لقد استطاع الزواج الخارجي الصمود، ومن ثمّ، الديمومة أكثر من العائلة الزوجية. ومازال الزواج الخارجي الرباعي الأطراف مُهيمنا عند من تبقى من الصيادين - جامعي الثمار وبوشمان إفريقيا الجنوبية وشوشون الحوض الكبير بجبال الروكي وعند أغطالوزون في الفليبين واسكيمو منطقة جنوب القطب الشمالي. كما أن لهذا الصنف من الزواج حضورًا هاما في أوروبا الغربية وكامل العالم الأنكلو - أمريكي اللاتيني ومعظم الجنوب الشرقي لقارّة آسيا، وهو نوويّ عشوائي. (ما عدا في ماليزيا المسلمة). ويبدو لنا ضمن مقاربة أولى أن بعض شعوب في الشمال الشرقي الباليو - سبيري paléo - Sibérien، من ذوي العائلات النوويّة ونظم القرابة العشوائية، تقبل بالزواج الداخلي. ويُفْصِحُ الفحص النقدي للمعطيات عن أن الأمر يتعلّق بتسامح مع زواج أبناء الأخوال ولكن بنسبة لا تتجاوز 10٪ (أنظر: **أصول النظم العائلية**، ص 163 - 164). وقد بلغ زواج أبناء العمّ من الدرجة الأولى في اليابان عشية الحرب العالمية الثانية ما بين 7و10٪. وقد بَدَا أن هذا الضرب من الزواج من إفرازات التاريخ. ثم إن نِسَبَهُ لم تلبث أن انهارت منذ ذلك التاريخ (أنظر: **أصول النظم العائلية**، ص 187 - 190). وحتى في العالم الأبوي والمجتمعي فإن الزواج الخارجي الرباعي الأطراف مازال سائدا سواء في روسيا وصربيا والصين وفيتنام أو في شمال الهند. بل وحتى في إفريقيا جنوب الصحراء، إذ لا الأبويّة أو الحياة المجتمعية، ولا تعدّد الزوجات منعت الزواج الأبعادي/ الخارجي رباعي الأطراف الذي مازال يَخُصُّ 60٪ من الشعوب التي تتوافر على المعلومة الضرورية حسب ما جاء في عيّنة موردوخ. وليست الزيجات بين أبناء العمّ المتقاطعين مُمَثّلة تمثيلا جيّدا في القارة الإفريقية باستثناء الحزام الأمومي، ولكن دون ريب، بنسب عدَديّة معتدلة. وما زال التسوانا بأقصى جنوب القارة يمارسون الزواج الداخلي رُباعي الأطراف. ولكن الأمر يتعلق بالتأكيد بتجديد حديث لهذا الزواج خاصّة في منطقة تتميّز بابتكار أبويّ متأخّر[1].

إن الزواج الداخلي هو بالتأكيد أحد العناصر الأكثر مقاومة للنظام الانثروبولوجي الأصلي للإنسان العاقل. بيد أن النسب العالية للزواج الداخلي في جنوب الهند وفي العالم العربي - الفارسي من شأنها أن تُنسِّب من أهمية تلك المقاومة بحيث لا تبدو مطلقة تماما.

---

(1) انظر الفصل الثاني.

إن طَابُو سفاح القربى أصليٌّ:
تأثير ويستر مارك [1]

إن وصف الإنسان العاقل بأنه ميّالٌ طبيعيًا إلى زواج الأباعد في ما يتّصل بالزيجات بين أبناء العمومة إنّما يُكمّلُ ويوسّعُ الاستنتاج الذي توصّل إليه إدوارد وسترمارك منذ العام 1891 حول الاتحاد الزواجيّ بين الإخوة والأخوات. ففي كتابه **تاريخ الزواج البشري**، قام هذا السويدي من أصل فنلنديّ والمقيم في لندن، بوضع حدّ لاستيهامات من سبقوه من علماء الانثروبولوجيا حول فجُور الطقوس البدائية، وجميعهم، إنكليز وألمان وفرنسيون وأمريكان. فعلا، لقد أطاح وستر مارك بالفرضيات الرائجة في عصره عن الاختلاط الجنسي البدائي وسفاح القربى الأصلي والشيوعيّة العائليّة العتيقة. وقد سخر بالمناسبة من «بوشفن، وماك لينان، ومورغان ولوبوك، وباستيان، وجيرو - تيلون، وليبرت، وكولر، وبوست وويليكن، وغيرهم كثير...»[2].

يقوم تأثير وستر مارك على أن طابو سفاح القربى ليس فعلا ثقافيا بل إنّه سلوك واعٍ متوارث في سيرورة الانتقاء الطبيعي.ولهذا الطابو «جميع خصائص كلّ غريزة حقِيقية وقويّة. وهو شديد الشبه بالنفور من العلاقات الجنسية مع أفراد ينتمون إلى أنواع أخرى..»[3]. وقد تم انتقاء هذا التحريم بواسطة التطوّر بوصفه ميزة تنافسيّة لأن تراجع الزواج القرابي - بالمعنى الضيّق للزواج في العائلة الزوجية - يُفضي إلى إقصاء المجموعات الحاملة التي تكون أقلّ فعالية على المستوى الاجتماعي.

وسترمارك هو درْوينيّ كَوْنَوِيّ وهو يستعمل فرضية الانتقاء الطبيعيّ لتحديد وتفسير ماهو مشترك بين كل النوع البشري وليس كما هو الحال مع الدروينية «المتدنيّة» للسوسيوبيولوجيا الحالية، لتصوّر تنافس بين الأعراق وانتقاء صلب النوع البشري[4].

(1) تأثير ويستر مارك Westermarck أو التطبيع الجنسي المعاكس هو تأثير افتراضي نفسي يصبح فيه الأشخاص الذين عاشوا قريبا من بعضهم في منزل واحد خلال السنوات الأولى من حياتهم حساسين للإنجاب الجنسي بينهم. وكان عالم الانثروبولوجيا الفنلندي إدوارد ويسترماك أول من افترض هذه الظاهرة في كتابه «**زواج الإنسان**» (1891 لطابوه زنا المحارم inceste) راجع ويكيبيديا *Wikipedia*، Effet Westermarck تاريخ الاطلاع 2019/ 6/ 5، (المترجم).

(2) **تاريخ الزواج البشري**، لندن، ماك ميلن، 1891، ص 51 - 52.

(3) المرجع نفسه، ص 353.

(4) إن نمط تباين الأنظمة العائلية الذي قُمتُ بصياغته قد أصاب، في مقتل، قسما هاما من الفكر التاريخي. ولكن سرورا قد شملني عندما عاينت أن من بين المتضرّرين الجانبيين لذلك التأمل إدوارد أ ولسن Edward O. Wilson، «بابا السوسيولوجيا». إن تأويل ولسن للداروينية تفاضلي. إن القراءة الكونية لداروين لم تغفل أبدًا عن وحدة النوع البشري التي تُعبّر عنها البَيْخُصوبة

وهو على حق في مناهضته لمفكرين متأخرين مثل فرويد ولفي ستروس وغيرهما، مُفكرون رأوا في تفادي سفاح القربى حقيقة ثقافية. إن تاريخ العلوم الإنسانية مليء بالتراجعات الفكريّة. وفي سياق هذه الدراسة، التي تأخذ البِنَى العائلية على محمل الجدّ، يتبادر إلى الذهن على الفور تغييب لو بلاي ما بين 1900 و1970.

إننا في موقع ممتاز في الغرب، في مطلع الألفية الثالثة، كي نعلن عن صحّة وستر مارك وتأثيره. ذلك أن كل الطابوهات الجنسية قد امّحت اليوم باستثناء طابوهين اثنين يهمّان تباعا البيدوفيليا وسفاح القربى. وجدير بالذكر أن عددًا من الخياليين الاجتماعيين، قد نهضوا خلال السبعينات من القرن الماضي، في الدفاع عن البيدوفيليا بوصفها آخر خطوة متقدّمة في مجال الحريّة الجنسيّة ولكن البيدوفيليا لم تلبث أن عادت إلى وضعها كمنطقة محرّمة. هكذا نتبيّن أن حتميّة حماية الأصول والذريّة قد بدت متأصّلة في عمق الطبيعة البشريّة. أما بالنسبة لسفاح القربى فقد بلغ، في خضمّ الثورة الجنسانية، مرحلة لاوعي وفعالية مطلقين. وفي الوقت الذي اختفت فيه محظورات الكنيسة حول الزيجات بين أبناء العمّ من التشريع المدنيّ، فإن عدد هذه الزيجات كان متناهيا في الصغر على نحو غير مسبوق. وفي الواقع لا أحد طالب بالتجريبيّة الجنسيّة داخل العائلة الزوجيّة بوصفها ضرورة من ضرورات تطوير العادات.

---

interfécondité لجميع الأنماط الظاهرية الإنسانية والتي يفسّرها الطول الضروري لمسار التفريق بين الأنواع الحيوانية. وقد لاحظ داروين نفسه انعدام التجانس للأزمنة الجيولوجية والبيولوجية لتفسير الندرة الشديدة للأنماط الوسيطية. إن الداروينية ذات المنحى التفاضلي أو الداروينية الاجتماعية أو السوسيوبيولوجية، تكشف عن إنْتِحَاءٍ مضاد لاختيار مضمر للتفاضل الداخلي للنوع البشري. إن الداروينية التفاضلية، التي هي تابعة عمليّا تبعيّة قويّة للنمط النموذجي لتطور العائلة (من المركب إلى البسيط)، تنطلق (أي الداروينية) من المبدأ القائل بأن الشعوب الأقل تطوّرا اقتصاديا هي الأقرب، من حيث تنظيمها العائلي، إلى الحيوانية. هكذا نرى بالنتيجة كيف أن ولسن يهذي في كتابه عن **الطبيعة البشرية** *On Human Nature* حول القتل الانتقائي للرضع من الجنس الأنثوي الذي هو نتيجة l'hypergamie وهي ممارسة في شمال الهند تتمثل في محاولة إمرأة الزواج من رجل تكون مكانته الاجتماعية أرفع من مكانتها هي. وهذه فكرة خاطئة. ذلك أن النظام العائلي لشمال الهند بعيدا جدّا عن النظام الأصلي للبشرية. إنه نتاج تاريخ طويل. ثم إن طابعه الأكثر قسوة يجب أن يُؤول بلغة التطور لا بلغة البدائية رغم أنه من باب الحق أن الوضع المتدني للمرأة قد أفضى إلى انسداد ثقافي للحضارة في شمال الهند. ويجد هذا الانسداد ترجمته في نسب التعلّم الضعيفة جدّا في المناطق المعنيّة.

إن الإنسان **الانكلو – أمريكي** *homo - anglo - americanus*؛ سواء أكان سوسيولوجيا أم لا، هو الذي يبقى الأقرب **للإنسان العاقل** من ناحية العادات. وليطمئن ولسن لأن «بدائيته» العائلية لا تقرّبه بتاتا من القرد. فالشامبانزيه، كما رأينا، يجهل الرابط الزوجي الثابت. إن القطيعة بين الأنواع لجذريّة.

ولا يأتي ذكر وسترمارك اليوم إلّا للحديث عن مفهومه للطابو الطبيعي لسفاح القربى ولكنه أدرك في الحقيقة جوهر الحياة العائلية للإنسان العتيق. لقد وصف في كتابه زوجًا (ذكر وأنثى) بدائيًا أُحاديًا وانتهى إلى أن الأشكال المركّبة للحياة العائلية هي نتاج للتاريخ. وليس أكثر من سفاح القربى فالزواج الأحادي الأصلي والاستقرار النسبي للزوجين الناجم عنه ليسا وقائع ثقافية:

«عندما نرى أن الزواج يستمرّ بعد ولادة الأطفال ونعاين المهام التي يؤمنها الأب، يمكننا أن نتيقّن أن الزواج المطوّل بين الجنسين، هو بصورة أو بأخرى، مرتبط بالواجبات الأبويّة. وأنا على قناعة راسخة أن الرابطة بين الذكر والأنثى هي غريزة تطوّرت بفعل آلية الانتقاء الطبيعيّ. ومن البديهي أنّه حيث يوجد الأب، الذي يساعد على حماية ذريّته، فإن النوع بإمكانه مواجهة صراعه من أجل البقاء وهو من يُؤمن عيشه، وهذا خلافا للوضعية التي تناط فيها مسؤولية الأبناء بالأمّ فقط...»[1].

وقد أشار وسترمارك في عديد المرّات إلى الشبه بين العائلة عند الأقوام البدائيين وعائلة عصره، أي عائلة العصريين:

«ثمّة إذن نوع من الشبه بين المؤسسة العائلية للقبائل المتوحّشة والشعوب الأكثر تقدّما. ففي الحالتين يحظى الإبن البالغ والبنت الراشدة غالبا بحريّة مجهولة خلال المراحل الوسيطة للحضارة..»[2]

ثم يضيف:

«وفيما يتعلق بأشكال الزواج البشري هناك خلاصتان بشأن الزواج الأحادي وتعدّد الزوجات مُسلّمٌ بهما بثقة تامة. الخلاصة الأولى مؤدّاها أن الزواج الأُحادي الذي ما زال يمثّل الشكل المهيمن، هو الأكثر انتشارًا في المراحل الابتدائية للحضارة أكثر منه في المراحل الأعلى منها حضاريّا بعض الشيء. وتقول الخلاصة الثانية أن المراحل الأعلى للحضارة قد شهدت تقلّصا لتعدد الزوجات أمام الزواج الأُحاديّ.. »[3].

---

(1) **تاريخ الزواج البشري**، المرجع نفسه، ص 20.
(2) **المرجع نفسه**، ص 239.
(3) **المرجع نفسه**، ص 505.

وبما أنّني توصّلت شخصيا إلى نتيجة مفاجئة جدّا تقريبا تقول بوجود قرابة في العادات بين الغربيّين والبدائيّين فإنني أشعر بالاطمئنان وأنا أُعاين أن هناك باحثا توصّل إلى نفس هذه النتيجة تقريبا منذ أكثر من قرن بقليل من خلال استعمال البيانات والطرائق المتاحة في عصره.

ولكن لا يمكننا القبول بخلاصات وسترمارك ونتائجه إلّا عندما نُضَمِّن في خصوصيات النوع الإنساني ذلك البُعد المتمثّل في المرونة واللدونة اللتين تسمحان بتطور الأشكال التي ذكرتها في الفصل السابق.

يمكننا الآن تقديم تركيب توليفي لمعيار ولدُونة على شكل صيغة تصف القالب الانثروبولوجي للإنسان العاقل. ليكن N **نوويّة العائلة** وM **الزواج الأُحادي** وE **زواج الأباعد** ولا تمييزيّة **نظام الأبوة**. ولنضف عنصرا خامسا V، **إمكانية التغيّر** القادر على التأثير في بقية العناصر (عمل ذو علامة، فإننا سنحصل على: **مصفوفة الإنسان العاقل** V (I+E+M+N).

ودون التغيّريةV لن نستطيع فهم قدرة النوع على تغطية الكرة الأرضية في المرحلة التكنولوجية لقطف الثمار والصيد. إن القدرة على التكيّف الاقتصادي للإنسان العاقل لا يمكن تصوُّرها دون تلك التغيريّة للنظام العائلي وخاصّة للعلاقة بين الرجال والنساء: إن تقسيم العمل حسب الجنس الذي يخصُّ الجَنْيَ بالنساء والصيدَ بالرجال لا يمنع بعض الشعوب عن أن تكون مكوّنة خاصة من صيّادين عندما تكون شعوب أخرى مؤلفة من جامعي ثمار بالأساس.

اللاتميّزية Indifférenciation بوصفها مفهوما عاما

يمكننا في هذه المرحلة تقديم توصيف مُبسّط للنظام الانثروبولوجي الأصلي للإنسانية بوصفه نموذجا مثالا. إن العائلة زوجية، ودون أي دوغمائية، يمكن للأزواج الشباب أو للآباء المسنّين التكيّف معها مؤقتا. ثم إن وضع المرأة رفيع ويُعطي نظام القرابة الثنائي أو العشوائي لقربي الأم أو لقربي الأب مكانين متماثلين في تعريف عالم الطفل. في حال الزواج القرابي يتم البحث عن القرينة أو الزوجة بعيدا عن حلقة أبناء العمومة من الدرجة الأولى، ولكن، مرّة أخرى، بلا دوغمائية. والطلاق ممكن، وكذا تعدّد الزوجات، وحتى - في بعض الحالات وإن بقلّة - تعدّد الأزواج. كما أن التفاعلات بين عائلات الإخوة وعائلات الأخوات تكون قويّة وهي التي تُهَيْكِلُ المجموعات المحليّة. وليس هناك علاقة مستقرة تماما، إذ أن العائلات والأفراد يمكن أن ينفصلوا ثم يُعيدون تجميع صفوفهم من جديد. وهناك مستويان اثنان فوق العائلة في عمليّة التجميع هذه:

أ – تؤلف عديد العائلات النوويّة ذات القرابة مجموعة متحرّكة.
ب – تتبادل هذه المجموعات العائلية الأزواج في ما بينها في مجال ترابي يضمّ حوالي ألف فرد. ثمّ إن وجود حدود خارجيّة لتبادل الأزواج يُعرِّفُ مجموعة ترابية ذات زواج قرابي، ولكن هذه الحدود عادة ما تكون سهلة الاختراق

ويُستخدمُ مفهوم اللاتميّزية عموما عند علماء الانثروبولوجيا لتوصيف أنظمة القرابة التي ليست أبويّة وليست أموميّة، ولكنها تترك الحريّة للأفراد كي يستعملوا، على نحو براغماتي، البُنُّوات الأبويّة والأموميّة. وبالإمكان تعميم استخدام هذا المفهوم ليشمل كل عناصر البنية العائلية التي لم يقع استقطابها على مدى التاريخ بواسطة اختيار ثنائي التفرّع مُستقر.

عندما نتناول المساكنة بين الأجيال نتبيّن أنه يمثّل قيمة إيجابيّة بالنسبة للعائلة الأصل الألمانية أو العائلة الجماعويّة الروسية، وهو قيمة سلبيّة بالنسبة للعائلة النوويّةْ القائمة على المساواة في فرنسا أو العائلة النوويّة المطلقة في انكلترا. إن جميع الأنظمة العائلية النوويّة تعتبر السكن المشترك المؤقت ممكنا للبالغين الشباب أو للمسنّين الذين يمكن أن يُقال عنهم غير متميّزين في هذا البعد المتعلق بالسكن المشترك، وذلك على غرار أغلب الصيّادين وجامعي الثمار الاسلنديين والوالون، والبولنديين، والتاغالوغ أو الجاويين.

أمّا بالنسبة **للميراث** فإن غياب القطبيّة لامساواة/ مساواة هي التي تُحدد نظاما عائليا بأنه لاَ تُميّزيّ. وبينما تختار العائلة الأصل اللامساواة، تَميلُ العائلة الجماعويّة إلى المساواة تماما مثل العائلة النوويّة المساواتية. وتبدو العائلة النوويّة المطلقة الإنكليزيّة هنا لا تميّزيّة، إلى جانب أشكال عائلة التاغالوغ أو الجاويين.

ويمكن لنمط **الزواج** أن يكشف إما عن التميّز أو اللاتميّز. ويُشير عدم قابليّة فسخ الزواج إلى التميّز أما إمكانية الطلاق فإنها تُحيل على اللاتميّز. ويشير تعدّد الزوجات، عندما يكون دون نسبة 10٪، إلى وجود نظام زواج أحادي معتدل ولا تميُّزيّ. أما إذا تراوحت هذه النسبة ما بين 15 و50٪ فإن تعدّد الزوجات يفترض معيارًا ويصبح من اختصاص مفهوم التميّز. ويُمثّل الزواج الأحادي الصارم وتعدّد الزوجات الجماعيّ الإفريقي قطبين متضادّين للتميّز.

أما زواج الأباعد أو الزواج الخارجي المعتدل، الذي يفضّل الخروج عن المجموعة العائلية الأصلية لكنه يعترف بإمكانية الزواج بين أبناء العمومة المتقاطعين وببعض الزيجات بين أبناء عمومة متوازيين، فإنه بالإمكان اعتباره لا تميّزيّا. ويشير زواج الأقارب من ذوي النسب العالية للزيجات بين أبناء العمومة في العالم العربي – الفارسي، أو في جنوب الهند أيضا، ولكن في اتّجاه معاكس، إلى التميّزيّة.

وبوسعنا أيضا أن نستعمل، ونحن نصف الحياة الجنسيّة، وَصْفَيْ «متمايز» و«معتدل» (عوضا عن «لاتمايزيّ» الذي يؤدي إلى الالتباس). وتبيّن التوليفات الأولى المشتقة من عيّنة موردوخ أنه بالنسبة للمجموعات البدائية، التي لم تتحوّل بواسطة إحدى الديانات الكبرى، نلاحظ أمرين: هيمنة العلاقات الجنسيّة بين الرجل والمرأة - وهذه ضرورة من أجل الإنجاب - من ناحية، ونوعًا من طغيان لامُبالاة تجاه الميُولات المثليّة الأنثويّة. إن الجماع الشرجي الذي هو فوبيا مسيحية مركزية لا يبدُو أنه أزعج كثيرا الإنسان العاقل الأصلي[1]. ويبدو أن «المفهوم الجيّد» بالنسبة للإنسان العاقل الأصلي كان الجنسية الغَيْريّة المعتدلة، وهي عالية التساوُق مع الزواج الآحادي المعتدل.

والحق أن أغلب السلوكات الأساسية للإنسان العاقل قد كانت من النمط «المعتدل». وقد نبّه الاسكندر كار - صوندرس عام 1922 في كتابه: **مشكلة السكان. دراسة في التطور البشري**، إلى تعايش معايير وتغيّر في معاملة المستضعفين من أطفال وكبار سنّ عند الصيادين جامعي الثمار[2].

إن الأطفال «يصنعون » ويُربّون بحبّ - وهل يمكن تصوّر شيء بخلاف ذلك؟ - ولكن هذه الأقوام تمارس الإجهاض وقتل الأبناء وعرضهم، ضمن إستراتيجية إمكانيات، هدفها تأمين البقاء للمجموعة إذا أصبحت عُرضة إلى شُحٍّ في مواردها. ونفس الشيء يمكن أن نسوقه بالنسبة إلى المسنّين الذين يحظون بعناية، في غالب الأحيان، ولكن الضرورة تقتضي أحيانا إهمالهم أو حتّى التخلص منهم بالقتل، عندما يبلغ الوضع الديموغرافي درجة حرجة. وفي جميع الأحوال فإن الإنسان العاقل الأصلي يبدو أنه كان أخلاقيا وبراغماتيا في آن واحد. وقد أدرك داروين جيّدا في كتابه العظيم الثاني **أصل الإنسان** أن وجود أخلاق جماعية بالنسبة للمجموعة البشرية القاعدية فائدة تنافسيّة للبقاء على قيد الحياة[3]. أما خلفاء فرويد فقد أبرزوا الطابع البراغماتي لأخلاق هذا النوع، والذي يجب ألّا يشكل عائقا أمام بقاء المجموعة واستمراريتها.

ويبدو الإنسان العاقل، مثلما أَعدتُ بناءَهُ، غير متميّز في جميع أبعاده. ذلك أن نظام القرابة عنده، في معناه القديم للعبارة، غير متميّز ولكن زواجه الأبعادي المعتدل وزواجه الأحادي المعتدل واشتراكه في السكن مؤقتا وغياب قواعد الإرث المساواتي

(1) كليلن فور، فرانك بيتش، **أنماط السلوك الجنسيّ**، نيويورك هاربر، 1951، الفصلان 6 و7.

(2) اكسفور، كلاروندن برس، الفصل 7.

(3) **أصل الإنسان والاختيار في ما يتعلق بالجنس**، لندن، جزءان 1871 (الطبعة الثانية مزيدة من قبل المؤلف، 1879، أنظر الفصل الخامس).

أو اللامساواتي، كل هذه الأشياء، تحيل على تعريف مُوسّع لمفهوم اللاتميُّز. إن مفهوم اللاتميُّزيّة المُعَمَّمَةِ يُتيحُ لنا تمثُّل التاريخ الإنساني نظير سيرورة لاتَميُّزية طويلة: استقطاب لأشكال انثروبولوجيّة وتخصّصيّة للأنماط، سيرورةٌ أبانت خلالها بعض الأشكال عن قدرة على البقاء والتوسّع خلافا لأشكال أخرى. سأحاول أن أبيّن إمكانيتها المُحرّرة، من خلال تطبيق قوّتها الضاربة على بعض الاستيهامات الكبيرة في التاريخ الأوروبي.

السلت، الجرمان وسلاف الأصول

من بين اللعنات التي تزعج المؤرخ المتخصّص في التاريخ الغربي القديم وفرة أسماء شعوب لا دلالة لها. وبإمكاننا أن نضع على خريطة أوروبا مجموعات سلتيّة وجرمانية ثم سلافية لفترات تاريخية عدّة سابقة لاختراع الكتابة. ونحن نمتلك بالتأكيد معطيات عن معرفتهم بالزراعة وتربية الماشية وصناعة المعادن والخزف فضلا عن عناصر أخرى من الحياة الماديّة. ولكن وجود الأسماء الاثنية ينحرف بنا سريعا نحو تأصيل الشعوب التي تربطنا بها خصائص اجتماعية أو أخلاقية. إن الوجود الحالي للطبائع الفرنسيّة أو الألمانية أو الروسيّة - بشكل واضح - مُسقط بأثر رجعيّ على هذه الجذور السلتيّة والجرمانية أو السلافية. وتُتيح لنا فرضية اللاّتميّزية الأصلية للإنسان العاقل قراءة الوثائق المتوفّرة قراءة صحيحة. أي أن تلك الوثائق، حول القرنين السابق واللاحق للسنة صفر، **جغرافية سترابو وتعليقات على الحرب الغالية** يوليوس قيصر، وجرمانيا تاست، وكذا وثائق القرنين السادس والسابع الميلادي، شأن **تاريخ الفرنجة** لغريغور دي تور أو **القوانين التشريعية الإفرنجية، والقوط الغربيون** بورغند. أما بالنسبة لمطلع القرن السابع فهناك أخبار نسطور الروسي. أما في القرنين الثاني عشر والثالث عشر فإننا نجد الملاحم الإيسلندية.

وتحيل مجموع المُعطيات المُتحصّل عليها، وهي معطيات منقوصة جدًّا، على اللاّتميّزيّة الأصلية، والمعطيات المذكورة هي: الوضع الرفيع للمرأة، مرونة نظام القرابة الثنائي، زواج الأباعد (المعتدل دون شك)، الزواج الآحادي مع تسامح حيال تعدد الزوجات. وتسمح لنا القوانين الجرمانية بتبيُّن التمفصل بين العائلة النوويّة وشبكة القرابة الثنائية. إن الديّة Wergeld، وهي تعويض يُدفع مقابل القتل، للمجموعة التي يُقتل أحد أفرادها، تُعطي الأفضلية للعائلة النوويّة ولكنها تأخذ في الاعتبار القرابة البعيدة على قاعدة ثنائية ترصدُ إلى الجهة الأبويّة والأموميّة تعويضات مُمَاثلة. (أنظر أصول النظم العائلية، ص 340 - 346، وص 427 - 438).

ونتيجة لهذا كلّه فإن السلت والجرمان والسلاف ليسُوا سوى تنويعات للإنسان العاقل وهم متشابهون جدّا. ولم يتسبب اختلاف اللغات، التي هي كُلّها هندو - أوروبية في حقيقة الأمر، في حدوث أي اختلاف في الأنماط الاجتماعية وفي الذهنيات.

ولقد أشار بيار غيشار في كتابه: **البِنَى الاجتماعية «الشرقية» و«الغربية» في إسبانيا الإسلامية**[1] إلى الأفقية والسيولة المستمرة للقرابة عند الأشراف في العصر الكارولنجي، وتحديدا قبل بروز العائلة الأصل ابتداء من القرن الحادي عشر. إن المصطلحات التي استعملها غيشار، وهو يستشهد بمؤلفين ألمان وإنكليز، يمكن أن تُطبّق، دون مواءمة كبيرة، على الصيّادين - جامعي الثمار الأصليين الذين أصبحت نُظُمهم القرابية لاتمييزيّة.

ولا يمكن إدراج الرومان والإغريق، وهم من الفاعلين الوازنين في التاريخ، ضمن فئة اللاتميزُيّة الأصليّة. وقد تضمّنت النظم العائلية سمات مُستقطبة؛ وكان تواصلها مع الأبويّة المُبتكرة في بلاد الرافدين كبيرا. ولكن، ومثلما سنرى في الفصل التالي، فإن تلك الأبويّة لم تأخذه معها إلى درجة تجعلنا مضطرّين إلى الحديث، في حالة الرومان والإغريق، عن نوع من المعكوسيّة في سيرورة التميزُيّة. وسيتيح لنا ظهور الديانتين اليهوديّة والمسيحيّة طرح السؤال عن تطوّر ثنائي للبِنَى العائلية والنُظُم الدينية انطلاقا من تاريخ مُعيّن.

التقسيم إلى شُعوب: مُصطلح الهُويّة النسبيّة

إن الحديث عن الإنسان العاقل بوصفه نوعا من الحيوان فريدٌ، حيوانٌ انتخبه التطوّر الطبيعي، بعيدا عن كلّ الأنواع الأخرى، لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن التجزؤ الطبيعيّ لهذا النوع. إن الرجال والنساء الواقعيّين الملموسين، ينتمون دائما إلى كيانٍ من نظامٍ عال، هو الشعب. إن اللاتميزُيّة العامة للبِنَى الانثروبولوجية الأصلية عند مختلف المجموعات السلتية والجرمانية أو السلافية لا ينبغي أن تدفعنا إلى أن نستخلص أن هذه المجموعات لم توجد في التاريخ عبر تفاعلاتها، السلميّة أو العنيفة. لقد عَرّفت الاثنولوجيا الكائن البشري بوصفه مطبُوعا بقوة عُنف داخلي عالية، خصوصيّة داخلية [2]. ولكن ليس بالضرورة حقيقة اللجوء إلى كونراد لورنز من أجل إضفاء الطابع الرسمي على هذه الصفة الخاصة بالنوع البشري، صفةٌ تناولها آدم فرغسون منذ عام 1767 في كتابه: **مقالة عن جذور المجتمع المدني**. لقد كان فرغسون مُمثّلا للأنوار الاسكتنلديين (إلى جوار دافيد هيوم وآدم سميث أو جيمس واط) وهو أوّل من ضمّن، في تأملاته حول الإنسان، بيانات اثنوغرافية ملموسة تتعلق خاصة بهنود أمريكا الشمالية[3].

---

(1) بارريس، منشورات موتون، 1977.

(2) كونراد لورنز، **العُدوان، تاريخ طبيعي للشرّ**، باريس، فلاماريون، 1969.

(3) ولد في حدود الهايلاندز الاسكتدلندية. قسيس عسكري في كتيبة الهايلندز. كان فرغسون على دراية بأخلاقيات شعب الهايلندز «المتخلّف». أُستقطب الرجل إلى حداثة حزب الأحرار Whig في زمانه، لكنه لم ينتهج منهج التطوّر البسيط من النوع المتخلّف/ الحديث.

«إن آخر الاكتشافات قد جعلتنا على معرفة تامة تقريبا بمختلف المواقع التي يمكن أن يكون عليها جميع الناس. هنا نراهم يعمّرون قارّات شاسعة حيث تكون المواصلات سهلة، وحيث يمكن تكوين اتحاديات بيُسر بين أمم مختلفة. وهناك نجدهم محشورين في فضاءات أكثر ضيقا حيث يكونون محاطين بسلاسل جبليّة وأنهار كبرى وأذرع بحار. لقد وجدنا جزرا صغيرة مستبعدة، يمكن لسكّانها التجمّع بسهولة والاستفادة من لمّ شملهم. وفي كلّ هذه الوضعيات، بلا تمييز، وجدناهم منقسمين على هيئة كانتونات، وهُم يؤثرون التميّز بأسماء مختلفة وبمجموعات منفصلة. هكذا فإن لَقَبَيْ مواطن وابن البلد [fellow – citizen and Country man] دون اعتبار مقابلتهما للقب غريب [alien and foreigner[1]] يُرجع إليهما تلك الأقوام، سيفقدان حتما كلّ معنى وسيسقطان بالتقادم».

لقد عاين فرغسون تجريبيّا جدليّة «نحن» و«هم»، بمعزل عن مستوى تطور المجموعات. وهو لم يقع في الخطإ المتمثّل في تفسير ذلك التجزُؤ باختلافات بين المجموعات البشرية تتعلق بطبيعتها وجوهرها. ولا نجد ههنا إحالة على مصطلح العرق أو اللون. وهذه المجموعات البشرية هي دومًا في حالة خصام لأنها هي أيضا إنسانيّة[2].

وقد ربط فرغسون، بروح واقعية، بين الأخلاق الداخلية للمجموعة والعداوة للمجموعات الخارجية. إنها معاينة بسيطة وقويّة في آن معًا:

«إن هذه الملاحظات تبدو كإدانة لنوعنا البشري، وهي تعطي فكرة غير إيجابية عن الجنس البشري [...] وتحرّك المقاتل المدافعُ عن بلاده مشاعرُ سخاء ولامبالاة. إنها الميولات الأكثر إيجابيّة للإنسانية والتي تحوّلت إلى مبدإ الخصومات التي نراها تنشب بين الناس [...] دون تنافس الأمم، ودون الاحتكام للحرب لا يمكن بالكاد لمجتمع مدني أن يكون له موضوع وأن يصبح ذا شكل...»[3].

---

(1) آدم فرغسون، **مقالة عن تاريخ المجتمع المدني** [اندنبورغ 1767]، ليون، 2013، ص 55 – 56.

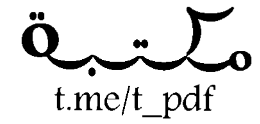
(2) [...] لقد ظهر الإنسان وسط الحيوانات كنوع متميّز جدّا ومن مرتبة عالية [...] وبالرغم من امتلاكه لأعضاء شبيهة بالإنسان، وبالرغم من بعض الشبه في الوجه، وبالرغم من استخدام اليدين، وبالرغم من وجود قوة مشاركة ومعاملته مع الإنسان، فإن هذا النوع الآخر لم يتمكن من التوصل إلى خلط طبيعته وصناعته مع طبيعة وصناعة هذا الفنان السلطان [...] وحتى في وضعه الأكثر توحّشا، فإنه كان فوق بقية الحيوانات درجات عالية. وباختصار، لقد كان الإنسان في أي وضعية كانت [...]، **مقالة عن تاريخ المجتمع المدني**، ترجمة كلود – فرانسوا بارجييه، باريس، 1783، ص 13 – 14.

(3) المرجع نفسه، ص 64 – 65.

وباستطاعتنا التحقُّق من الفعليّة الحيّة لهذا المفهوم من خلال مُعاينة الآثار الاجتماعية المُدمّرة للسلام بين الأمم الأوروبية. وسندرك على نحو أفضل، بعد قراءة فرغسون، الحاجة الماسّة للشعوب المتقدّمة إلى خلق مجموعة داخلية مُسلمة أو شيطنة روسيا. كلّ هذا من أجل استعادة توازنها المُهدّد جرّاء مصالحة الأمم مع بعضها البعض، وإن استمرارية مجموعة سوداء منفصلة في الولايات المتحدة تدخُل في نفس منطق النوع في هذه الحالة.

وإنه لمن الممكن بالتأكيد رصدُ الحرب على مدار التاريخ الإنساني ولكن هذه المعاينة لن تكون حقيقة مُسلّمًا بها كما قد يبدو. إنها تقود، بأكثر ثقة من العموميات اللاحقة لفرويد عن غريزة الموت، إلى تقعيد استنباط بسيط وناجع لإحدى القضايا الأساسية للنوع. إن تلاحُم المجموعة إنّما هو رهين عدائها للمجموعات الأخرى، وإن الأخلاقية الداخلية والعنف الخارجي هما شريكان وظيفيان. ثم إن كل تراجع في العنف الخارجي إنّما يهدّد، إذن، لأجل مسمّى الأخلاقية والتلاحم الداخلي للمجموعة. فالسلام هو قضية اجتماعيّة.

سأعتبر، في بقية هذا الكتاب، هذا التعريف المتبادل للمجموعات البشرية بعضها لبعض، بمثابة الحقيقة المقرّرة أو القاعدة المتّبعة. إن المهمّ هنا ليس الإقرار بأن الحرب الخارجيّة أو العنصرية داخل مجتمع ما هي من الظواهر الإنسانية العادية، غير المرضيّة، مع الأسف، بالنظر إلى الطباع المكوّنة للنوع. والمهمّ هنا أن نفهم أنه لا وجود لمجموعة ذات هُويّة مطلقة، تكون مستقلة عن بقية المجموعات. إن فرنسا، لم تقُم حقّا بذاتها ولم توجد في القرن الرابع عشر، إلّا من خلال صراعها مع انكلترا، والبيض الأمريكان لا يوجدون، إلّا بالنظر إلى السود، والإغريق لم يكونوا على ما هم عليه إلّا نسبة إلى البرابرة، والأثينيين بالنسبة إلى الاسبارطيين، والمسيحيين بالنظر إلى الوثنيين واليهود. لا شكّ أن للمجتمعات البشرية طباعها الذاتية شأن النظام الاقتصادي والبِنَى العائلية والمعتقدات الدينية والتنظيم السياسي. ولكن ليس في مقدور أي مجتمع يُصاغُ ويُوصفُ بلا مرجعيات خارجية، مرجعيّاتٌ تُساهم، ليس فقط، في تثبيت طباعه ضمن سيرورة تأثيرات متبادلة أو رفض، ولكنها تتيح أيضا تماسكه الداخلي واستنفار نوع من التضامن صلب المجموعة ضد «آخر» خارجي أو داخلي. لا توجد أيّة هويّة مطلقة. ذلك أن هُويّة مجموعة ما، في ما يخصّ نوع الإنسان العاقل، هي دومًا نسبيّة.



الفصل الرابع

اليهودية والمسيحية الأولى: العائلة وبداية الكتابة

لم تظهر اليهودية ولا المسيحية في مجتمعات ذات أنظمة عائلية مركّبة كثيفة وواضحة في أبويّتها أو أموميّتها. ولكي نفهم كلّ هذا، علينا أوّلا أن نتخلّص من تُمثّل العائلة المُسقط في الإنجيل. لقد وقعتُ شخصيّا في أخطاء كثيرة وأنا أقاربُ هذا الموضوع لأنّني كنت مفتونا، شأن باحثين آخرين، بعلوم الأنساب الإنجيليّة.

في هذا النصّ تنظّم البكوريّة التفريق بين الشعوب وتكوّنَ إسرائيل من خلال إنسانية وحيدة بدأت مع آدم وحوّاء. إن ثيمة المولود الأول لهي من الأشياء التي تسلّطت على سرديّة ضربات مصر العشر والخروج (خروج بني إسرائيل من مصر).

ويُظهرُ السهم المضاعف للإبن البكر، كقاعدة وراثية، في سِفر التثنية. ويبدُو إذن وكأن الإنجيل يصف بكوريّة أبويّة. ولقد رأيت في هذه العائلة الأصل الأدبيّة القاعدة الأنثروبولوجيّة للتوحيد والصورة القويّة لآباء الإنجيل، وهم يشدّدون على صورة الله الواحد الأحد المتشدّد. فيما بعد، بزمن طويل، وتحديدا انطلاقا من القرن السادس عشر، بدت المسيحيّة ديانة الأب بدلاً من الإبن في ألمانيا وأوقيانوسيا وكأنّها قد حظيت بالدعم مع ظهور البكورية. وفي اليابان، وخلال الفترة الواقعة بين القرن الثاني عشر والرابع عشر تحديدا، كانت وحدانية أحد أشهر فروع البوذية، وهو المعروف ببوذيّة **الأرض الطاهرة** طرفا ذا صلة في ظهور العائلة - الأصل[1] ولكن الترابط الكوني بين البكوريّة والإلاه الواحد، هي نظرية مفرطة البساطة. وهذه النظرية غير قابلة للتطبيق على المسيحية الأولى وعلى الإسلام هاتين الديانتين التوحيديتين اللتين يصعب أن نعزُوَ إليهما نجاح العائلة - النوويّة. أما اليهودية التي حلمت كثيرا بالعائلة - النوويّة، في نصوصها المقدّسة، فإن شعبها لم يمارسها بصفة جدّيّة، في أي مرحلة من مراحل تاريخة.

(1) إيمانويل تُود قدر المهاجرين. إندماج وتمييز في الديمقراطيات الغربيّة، باريس، سوي، 1994، « Points Essais»، العدد 345، 1997، أنظر بالخصوص الفصل الذي عنونته، «الوحدة ضد الاختلاف: العائلة - الأصل والتوحيد».

إن تمثّلات العائلة اليهودية القديمة هي في غالب الأحيان تمثُّلات كاريكاتورية. ذلك أن قراءة الإنجيل مشروطة ببديهيتين مسبقتين تحولان دون رؤية واقعية للبِنَى العائلية لليهود في العهد القديم. إذ أننا نجد أوّلا «النموذج المعيار» لتاريخ العائلة، ذلكم النموذج الذي يبحث في الماضي عن البنى المعقّدَة ولا يَنِي عن رصد مواضع ظهور العائلة النوويّة في كل مكان. وثمّة فوق هذا «النموذج البدوي» الذي حاول بعض الباحثين أن يَرَوْا فيه إشكالاً مُتأخّرا للعائلة المتنقلة للنبيّ إبراهيم وذلك من خلال ملاحظة وجود عائلة أبويّة جمعويّة قائمة على زواج الأقارب عند القبائل البدويّة للشرق الأوسط. وعلينا أن نضيف زواج يعقوب بقريباته المتقاطعات ناحية الأمّ ليّا وراحيل كي تكتمل الصورة ويفصّل القول في جملة هذه الأشياء: لقد كانت العائلة اليهودية في القديم عائلة أبويّة مجتمعيّة قائمة على زواج الأقارب.

وظهرت في فرنسا رواية شعبيّة على هيئة صورة نمطيّة عرضها اندريه شوراكي Chouraqui[1] في كتابه : **الحياة اليومية لرجال الإنجيل**. ولكن هناك أشكال عَالِمَةٌ كثيرة للوهم. فسنة 1991 قدّم لنا باروش هالبرن «طبقا متكاملا» لتنظيم عشائري أبويّ قائم على زواج الأقارب، قد يكون تعرّض للتفكك ليفسح المجال لظهور عائلة زوجيّة، وبالتأكيد، للفردانية والمسؤولية الأخلاقية في يهُودَا بين **حزقيا** (727 - 698 ق.م) **ويوشيا** (639 - 609 ق.م).

لقد وضع هالبرن، بمنتهى الدقّة، علامات في كل خانات نموذج المعيار، ولم يغفل عن إقامة موازنة بين العائلة اليهودية القديمة وعن نظيرتها اليوم في القرى العربية لدولة إسرائيل الحالية. إن الثورة الدينية اليهودية في القرن السابع - ملك واحد، مدينة مقدّسة واحدة، معبد واحد، وإلاه واحد - هي، بكل تأكيد، إحدى تجلّيات صعود الفردانية هذا.

إن هذه المعتقدات السابقة للعائلة هي التي «سَمَّمَتْ» كل الكتابات عن إسرائيل القديمة. ولقد مسّت هذه المعتقدات حتى أعمال كبار علماء الآثار والمؤرخين خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، أي مجموع هذه الكتابات، التي خلّصتنا من السرديّة الإنجيلية من حيث أنها بيّنت أن رحلة الآباء الأوّلين الذين جاءوا من أُور، ثم الخروج من مصر، وأخيرا المملكة القوية التي قد تكون سبقت التجزئة إلى دولة الشمال ودولة الجنوب، يهودَا، كل هذه الأشياء لم تكن سوى أساطير أدبيّة. وينطلق كتابا **الإنجيل إذا انكشف** لإسرائيل **فنكيلشتاين ونيل آشر سلبرمان، والإنجيل واختراع التاريخ** لماريو ليفيراني، من حقيقة مستقلّة عن النصّ المقدّس، ألا وهي سكان فلسطين في عصر المعادن (أي منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد). ولكن هذين الكتابين المثيرين للإعجاب

(1) باريس، هاشيت، 1978، ص 159 - 162.

قد ظلاّ تحت تأثير مفردات العشيرة والنسب وهي مُستلّةٌ من الانثروبولوجيا الاجتماعية القديمة. ولقد أسقط بعض المؤرخين هذه المفاهيم على الماضي. وحتى وإن لم يقُل هؤلاء المؤرخون ذلك، في بعض الأحيان، بشكل صريح فإن فكرة العشيرة الأبويّة كانت حاضرة في أذهانهم. ثم إنّهم، فوق ذلك، كانوا على الأرجح، يجهلون وجود أشكال سائلة وعشوائية للقرابة[1]. وكان من الممكن للبكوريّة، وإن كانت تفيد الإبن البكر، أن تمثّل منبّها للجميع، لأن هذا العنصر المتعلّق بالتنظيم العائلي والمنزلي يُطابقُ في الغالب نظُم القرابة التي يصفها علماء الانثروبولوجيا بأنّها ثنائية أو عشوائية، في ألمانيا واليابان وفي أماكن أخرى. ومن المؤكد أن التقاليد الإنجيلية موجودة وأنها ذات توجُّهٍ أبويّ. ولكن الإنجيل ليس عملا منوغرافيا حقليّا وضعه عالم انثروبولوجيا من كامبريدج. لقد كان، وما زال، مشرُوعا دينيّا، عائليا واثنيّا، صِيغ خلال مدّة طويلة من الزمن. وحدها الملاحظةُ المباشرة بواسطة وسائل أخرى، وبفضل مصادر أخرى، للسكان الإسرائيليين واليهود، ما بين عصر المعادن ومطلع الألفية الثالثة، يمكن أن تسمح لنا بالقول إن كان هذا المشروع الإنجيلي قد تحقّق، على أرض الميعاد، أو في عالم الشتات.

العائلة الزوجية اليهودية في البدايات

لقد استطاع كريستوف لوماردوليه أن يتجاوز ما هو ظاهر وأن يُغوص في أغوار الأشياء. فقد استوعب في مقال له مؤسِّس، النمط المعكوس لتاريخ العائلة وعاين المعطيات الحقيقة التي قدّمها علم الآثار، وكذا مختلف النصوص. وتوصّل إلى وضع فرضيّة عن تطور العائلة اليهودية القديمة من الزوجية إلى التعقّدُ[2]. والحق أن كل ظروف تطبيق النمط المعكوس لتاريخ العائلة قد كانت مجتمعة فعلا، لا سيما الطبيعة الطرفيّة والمحافظة جدًّا لأرض كنعان داخل الشرق الأدنى. لقد ظهر مبدأ الأبويّة في بلاد الرافدين خلال الألفية الثالثة ق. م ثم انتشر باتجاه الغرب، ولكن بصعوبة بالغة في الأراضي العالية لإسرائيل القديمة.

إن المنازل الصغيرة للعصر الحديدي الأول، حوالي عام 1000 ق. م، والتي اشتغل

(1) إسرائيل فنكيلشتاين، نيل آشر سلبرمان، **الإنجيل المكتشف. رؤية أركيولوجية جديدة لإسرائيل القديمة ولأصول النصوص المقدّسة**، سيمون & شوستر، نيويورك، 2001.

استعملت طبعة توشستون Touchstone لعام 2002، ماريو لفراني، الإنجيل واختراع التاريخ، باريس، غاليمار، «فوليو» 2010.

(2) كريستوف لوماردوليه، «البنى العائلية والإيديولوجية الدينية في إسرائيل القديمة. مساهمة من أجل فهم «التوحيدية. الإنجيلية»» في: **Semitica etClassica**، العدد 9، 2016، ص 43 – 60.

عليها علماء الآثار الإسرائيليون لم تكن بقادرة على احتواء سوى العائلات النوويّة[1] فقط.

لماذا إذن تخيُّل شيء آخر غير تأخير في اكتساب بكوريّة، والمبدأ الأول الأبويّ لهؤلاء السكان «المتخلّفين»، الذين يعيشون على أطراف الهلال الخصيب، في أماكن مرتفعة؟ وحتى بعد انصرام ألفيتين ونصف على ذلك، فإن السكان العلويين والدروز أو المسيحيين المارونيين، الذين يحتلّون المرتفعات الكائنة في الشمال، مازالوا متأثرين، حين نقارنهم، بالعالم الأبويّ المجتمعي القائم على زواج الأقارب للأراضي المنخفضة المجاورة، بسمات «عتيقة»: بقايا نوويّة، ووضع عالٍ للمرأة وتزاوج داخلي أكثر ضعفا، فضلا عن نُظُم وراثية ما زالت محافظة على سمات غير مساواتية (راجع كتابنا الآنف ذكره ص 484، وص 500 - 501).

وقد نبّه جيمس جورج فرازر في السردية الإنجيلية إلى تضارب بين القاعدة البكوريّة الهوسيّة وسلوك الميراث عند الأفراد الذين لم يكفّوا عن خرق تلك القاعدة. إن النموذج الأصلي لهذه الصورة الأدبيّة هي سرقة يعقوب حق عيسو في الأسبقية في الولادة بمساعدته أُمّه. وبإمكاننا ذكر المزيد من الأمثلة عن ورثة لم يكونوا من الأبناء الأبكار أو عن نساء كنّ أكثر قوّة من الرجال. إن الدور المخصوص للمولود الأخير لهو من الأشياء النموذجيّة بالنسبة للعائلة النوويّة الأصليّة (يقول فريزر العائلة «الطبيعيّة»). ففي نطاق هذه المنظومة ينهض أصغر الأبناء برعاية أبويه لأن من هُم أكبر منه سنّا قد غادروا العائلة ليؤسّسوا أسرًا معيشية في أماكن جديدة[2]. لقد كان الإنسان العاقل متحرّكا متنقّلا، ذلك أن الزراعة الأولى كانت على مساحات شاسعة متوسعة. ومن أجل تفسير هذا التناقض عمل فرازر على تقديم مثال لعائلة قديمة لم يكن في مقدور الكتبة المتأخرين للإنجيل فهم سير عملها.

كان إذن في وسع الكتّاب اختراع أساطير لتوضيح دور الأبناء الصغار، وهو الدور الذي كان يبدو لهم معبّرا أو عاكسًا لاختلال في النظام العادي للبكوريّة. ويمكن لهذا التفسير أيضا أن ينطبق أيضا على أنساب عائلات الملوك. فالملك سليمان، كما بيّن لنا ذلك علماء الآثار عبر اكتشافاتهم، لم يكن في الحقيقة طاعنا في السّن ولا ذا مجد عظيم جدّا، ولم يكن أكبر أبناء داود. وبالنسبة للآباء، تلك الشخصيّات الأدبيّة، فقد كانوا اختراعا مباشرا. ولكن لا شيء يمنعنا من تصوّر أكثر بساطة أيضا ممّا يفعله فرازر، تناقضا

(1) إسرائيل فنكيلشتاين، وآشر سلبرمان، **المرجع نفسه**، ص 109.
(2) جيمس ج. فريزر، **الفولكلور في العهد القديم**، **مرجع سابق**، ص 429 - 433.

كان دائما حيّا زمن كتابة التوراة: لقد كانت البكوريّة مفهوما جديدا نزل من عَلٍ على ثقافة الكُتّاب. ولكن العائلة الزوجية العشوائية في يهودا قاومت بحيث اتّخذ ذلك الإغراء شكل أساطير دينية في هذا الجزء من التوراة أو ذاك.

العصر الآشوري الحديث ثم البابلي الحديث: البكوريّة والأبويّة

لنحاول تحديد تاريخ يتّخذ من الحصّة المضاعفة للابن البكر، كما جاءت في سِفْر التثنية باعتباره مؤشّرا مركزيّا. إن القاعدة مخصوصة جدّا وهي بصفتها هذه يمكن أن تقودنا إلى أصل بسيط جدّا. ولقد كانت على درجة كبيرة من الانتشار في الشرق الأدنى خلال الألفيّة الأولى وتوزّعت في كل مكان انطلاقا من سُومر. ثم ما لبثت أن بلغت مبلغ قوانين الإمبراطورية الآشورية الحديثة. ويمكننا إذن، أن نتصوّر إما أن بني إسرائيل قد تأثروا بالآشوريّين الذين دمّروا مملكة إسرائيل في الشمال نحو عام 720 قبل المسيح، أو أن ذلك جاء متأخُّرا أكثر في الزمن عبر مهجّري بابل بعد أن رحّلهم نبوخذ نصر في 598 و587 ق. م. وتكون العودة من المنفى أكثر تأخيرا مُجدّدا إذ امتدّت وفق ليفراني من 539 إلى 445 ق. م. بيد أن المتخصّصين يتفقون على القرنين السابع والسادس (ق. م.) كعنصر لتدوين سِفْر التثنية الذي تضمّن الحصّة المضاعَفة[1]. ففي ذلك العصر كانت القواعد المنظمة للميراث في بابل مساواتية منذ مدّة لا بأس بها (أنظر كتابنا سالف الذكر، ص 525 – 531). هكذا فإن تبنّي البكوريّة الناجمة عن مواجهة مع الآشوريين (التي استمرّت من 859 إلى 627 ق. م.) تبدو الأقرب إلى المعقول.

ولكن من الواضح أيضا أن اليهود، الذين عادوا لاحقا من منفى بابل، بعد أن تحرّرُوا بفضل غزوة الفرس، قد كانوا مهووسين بالنسب ونقاء الدم. لقد استعادوا مراقبة القدس ويهُودا، ثم أعادوا بناء المعبد (الذي تكرّس عام 516). إن هوسهم الجينيانولوجي يجعلنا واثقين في أنهم جلبوا معهم، من بابل، تجَدُّدًا للأبوية، بمعزل عن البكوريّة.

علينا إذن أن نتمثّل عموما مجموع المراحل الأشوريّة الحديثة والبابليّة الحديثة مثل عصر انتشار ايديولوجيا نحو فلسطين أبويّة ثم في اتجاه الجنوب تحديدا نحو يهودا. إن المركزية الثابتة والمستمرّة للبكوريّة تؤكد أن تلك الأبويّة لم تتجاوز، مع ذلك المستوى1، أي ذلك المستوى الذي لا يفضي في الغالب إلى مراجعة مسألة ثنائية النظام العام للأبويّة. إن ما يمكننا طرحه كمسَلّمةٍ بالنسبة لإسرائيل خلال الفترة الواقعة بين

(1) قوما رومر، جان دانيال ماشي، كريستوف نيهان، **مدخل إلى العهد القديم**، جينيف، 2004، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة عام 2009.

القرن السابع والقرن التاسع ميلادي، هي وجود نوع من محاولة تصفيح البكوريّة على نظام عائلي ذي قرابة لاتمييزيّة.

هل بلغ مزارعو يهودا مرحلة العائلة الأصل مُكتمِلَةَ النموّ مع تساكن للأجيال ضمن نفس الأسرة المعيشية؟ يمكننا التشكيك في هذا إذ لا الغزو الآشوري لمملكة إسرائيل الشمالية ولا الفتح البابلي ليهودا في الجنوب قد ساهما في بَنْيَنَةِ الحياة الريفية على نحو إيجابي. ولقد تسبّب إبعاد الآشوريين للعمال الزراعيّين، ثم إبعاد البابليين للنخب في اضطراب الحياة بالمدن والأرياف. يبدو من المؤكد إذن أن البكوريّة لم تشمل أكثر من الوسط الدينيّ أو الإيديولوجيّ. وهذا مُهمّ ولكنه لا ينفي الفرضية القائلة بوجود مجتمع ريفي يهودي منظّم، في فترة ما، في شكل عائلة أصل.

العصر الهلينستي ثمّ الروماني: الارتداد الثُنائي

لقد تغيّر اتجاه الرياح السياسية والثقافية مع غزو الاسكندر الأكبر الإمبراطورية الفارسية ما بين 334 و328 ميلادية. من الآشوريّين إلى الفرس هبّت تلك الرياح الأبويّة من الشرق إلى الغرب. وبداية من العصر الهلينستي حملت تلك الرياح الثنائية من الغرب إلى الشرق. هكذا ارتهن كامل حوض البحر الأبيض المتوسط في العصرين الهلينستي ثمّ الروماني في **خَلَفٍ عام لأنظمة القرابة نحو الثنائية**. وهذه من الأشياء التي يمكننا مُعاينتها حتى وإن كنّا غير قادرين على تفسيرها بالكامل. كانت هناك نُظُم في طور الأَبْوَأَةِ لم تلبث أن تأرجحت في نوع من المساواة النسبيّة بين الرجال والنساء.

لقد كان لليونان القديم ولروما الجمهورية نُظُمٌ أبويّة. وكانت روما بريكليس[1] تحبس النساء في غرف الخدم. ولئن احترم الرومان زوجاتهم أفضل من اليونانيين فإن المجموعة العائلية الرومانية كانت تُؤلف «عشيرة» أبويّة (عصبيّة القرابة حسب مصطلحات لغة اللاتينيين) ذات - وهذا ما رأيناه أعلاه - طاقة توسعيّة افتراسيّة للمؤسّسة. وحتى مصر التي اعتبرت دائما نسويّة نسبيّا، شهدت نشوء جنين بكوريّة ذكورية في طبقاتها العليا، في عديد المرّات.

ولكن، وخلال العصر الهلينستي، تحسّنت أحوال النساء، كما أشارت إلى ذلك سارة

(1) بريكليس Périclès (490 ق.م. - 429 ق.م.) سياسي يوناني أثيني. وهو يعتبر من أعظم الساسة في اليونان القديمة وقد تميّز عهده بمنجزاته السلميّة، رغم أنه اضطر لخوض الحرب بين حين وآخر، خاصّة في مجال الفنون والفكر والعمارة.

بوميرووا[1]. وبحسب وليم هاريس فإن تربية البنات بدأت تُثير اهتمام العائلات[2]. لقد كان تطوّر المساواة بين الجنسين كبيرا خاصّة في مصر الهلينستية زمن البطالمة (انظر : **أصول النظم العائلية**، ص 571 - 575). لقد عالجتُ بالتفصيل الخَلَفَ الزوجي والثنائي للنظام العائلي والقرابي الروماني خلال زمن الإمبراطورية في كتابي **أصول النُّظُم العائلية** (ص 346 - 357). وأخيرا فإن مُدوّنة جوستينيان قد سجّلت، عام 533 ق.م، المساواة بين البنات والبنين في الميراث. ولئن حُرّرت هذه المدوّنة باللغة اللاتينية فإنها قد صدرت في القسطنطينية، أي في قلب إمبراطورية باتت لغتها الآن اليونانية.

إن يهودا التي دخلت في فلك نفوذ الممالك الهلينستية - للبطالمة - ثم الإمبراطورية الرومانية، لا تملك إلّا أن تتأثر بذلك الخَلَف نحو الثنائية. وعلينا أن نُقرّ، على الأقل، حدوث توقّف ذلك الخَلَف نحو الأبويّة. وهذا ما يمكن ملاحظته فعلا مع تطوّر اليهودية الحاخاميّة التي تلت تدمير القدس والمعبد الثاني على يد الرومان عام 70 ق.ح.ع. هكذا فإن سمات أبويّة وأموميّة قد بدأت بالتواجد في النصوص اليهوديّة. وعلينا، مع ذلك، أن نكون واعين بأن شتات مصر، وسوريا، وآسيا الصغرى، وروما - بصفة ثانوية - في ذلك العهد كان ذا وزن ديموغرافي أكثر أهميّة من يهودا ذاتها[3]. ولقد كان الشتات بالأساس حضريّا ولم يكن له إمكانية استخدام قاعدة من قواعد البكوريّة، ولا وجود لموروث ريفي بإمكانه أن يورث دون تقسيم. إن التمدّن الحضري - دون أن يكون عاملا مُحدّدا حصريّا - يتيح إطارًا جيّدا لخَلَف زوجي وثنائي للنظام العائلي.

خداع الأموميّة اليهوديّة

في حدود العام 200 ق. م. تقريبا، ظهرت القاعدة الشهيرة التي كرّستها المشناه[4] في نقل الانتماء إلى الشعب اليهودي عن طريق الأمّ[5]. ويكون من السهل إذا تصوّر تطوّر من

---

(1) وليم هاريس محو الأمية القديم، كامبريدج، منشورات جامعة هارفارد، 1989، ص 136، ص 239، ص 252.

(2) ساره بُوميروا، **العائلات في اليونان القديمة والهيلينستية**، اسكفور، كلاردون برس، 1997، ص 127.

(3) اريش س. غروون Erich S. Gruen، الشتات، **اليهودُ بين اليونان والرومان**، كامبريدج، منشورات جامعة هارفارد، 2002.

(4) المشناه كلمة عبرية مشتقة من الفعل العبري «شنّاه» ومعناها بالعربية يُثَنَّى أو يُكَرَّرُ. ولكن تحت الفعل الآرامي «تانا» أصبحت الكلمة تشير بشكل مُحدد إلى دراسة الشريعة الشفوية، ويكيبيديا، تاريخ الزيارة 2009/ 7/ 1 (المترجم).

(5) شاي ج. د. كوهين، **بداية اليهودية**، بركلي، منشورات جامعة كاليفورنيا. 2001.

اليهودية إلى الأمومية كرد فعل - لم لا؟ - على الأبويّة الغازية للشرق الأوسط. ولئن حدّد شاي ج. كوهين بدقة وثقة تاريخ الظهور المتأخّر لتلك القاعدة فإنه لا يجد تفسيرا معقولا لها إذ خلص إلى أنّها لم تكن في البداية سوى نزوة شاذة لبحّاثة عَلاَّمة، ولكنها نزوة مُوسّسة (بالنهاية). بيد أنه لاَمَسَ الحقيقة قبل عُدُوله عن كشف الغموض حيث قال: «لم يكن الزواج المُختلط مشكلا جديّا في المجتمع الحاخامي». وحتى إن كان كذلك فإن الجواب المناسب كان سيكون إنشاء نظام ثنائي يطالب بأب يهودي وأمّ يهودية كي يتمّ الاعتراف بالأب بوصفه يهوديّا بالولادة[1]. ولكن الدقّة تقتضي القول أن الآباء كانوا في الشتات يهودًا ولم يكن هذا مكمن المشكل.

إن المجموعة التي ترُوم حماية هويّتها، لا يسعها، إلا فرض الاستقامة الثقافية لنسائها، ويكون هذا الأمر أكثر إلزاما لكلّ مجموعة متحرّكة بواسطة رجالها خاصة حين يعمد هؤلاء الرجال إلى التزوّج بنساء من الخارج. والحقّ أن هذا هو ميكانيزم التشتَيت بالنسبة لليهود مثلما كان أيضا بالنسبة للإغريق الذين احتلُّوا الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد. ذلك أن قسما مُهمّا من الرجال المهاجرين تزوّجُوا من نساء في الأمكنة التي نزلوا بها واستقرّوا فيها. ولقد سبق أن رأينا في الفصل الأول، كيف أن التكوين الجيني لليهود الأشكناز قد كشف عن هيمنة أوروبية في الحمض النووي من خلال الميتاكوندريا التي تنقلها الأم. هكذا فإن قانون الأموميّة لم يظهر، بلا ريب، إلّا ليفرض على الرجال اليهود حمل نسائهم على اعتناق اليهودية. ولم تكن هذه القاعدة تعبّر، في بداية الأمر، عن أيّ تطلّع إلى الأمومية. إن ديانة الأب هي التي ينبغي أن تنقل. وهذا الإلزام هو الذي عبّرت عنه اليهودية الحاخاميّة بتركيزها على مسؤولية الأب في التربية الدينية لأبنائه[2].

وبإمكاننا أن نفترض أيضا أن النساء الوثنيات كنّ منجذبات إلى القيم العائلية لليهودية مثلما سينجذبن، فيما بعد، إلى قيم المسيحية. «لقد كان سكان دمشق يضمرون نيّة قتل يهود مدينتهم، ولكنّهم اضطروا إبقاء ذلك المشروع طي الكتمان لأن سواد النساء، ما خَلاَ بعضا منهنّ، قد اعتنقن الديانة اليهودية...»[3].

إن أقدم طقس لتحول ديني قد وصلنا مُدوّنا في تلمود بابل، وقد قدّمه لنا شاي

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) ماريستلّا بوتيشيني، زفي اكشتاين، القلّة المُختارة. **كيف شكّل التعليم التاريخ اليهودي**، برنستون، منشورات جامعة برنستون، 2012.

(3) شاي كوهين، **بداية اليهودية**، المرجع السابق، ص 185.

كوهين. إنّه عجيب في بساطته. ذلك أن المتحول أو المتحوّلة دينيا عليه أن يجيب عن سؤال واحد، إذ يُطلبُ منه إذا كان على وعي برغبته في الانتماء إلى مجموعة مضطهدة وأن عليه أن يجيب بكلمات معدودة: «نعم أعلم ذلك، وأنّني غير جدير»[1]. وليس هناك أي تثبُّت أو تدقيق في علاقة بعلم اللاهوت في هذا الخصوص. يتعلق الأمر هنا بالتأكد من أن الزوجة، التي ليست مركزية في عملية الانتقال الدينيّ، قد دخلت إلى المجموعة اليهوديّة وأنّها قد تحصّنت ضد العالم غير اليهودي.

الأبوية التربويّة اليهوديّة

في حدود عامي 63 - 64 ميلادية، أي قبل هدم المعبد بقليل، أصدر الكاهن الكبير جوزي بن قاملة أمرهُ القاضي بإرسال كل أبّ يهودي أبناءه، المتراوحة أعمارهم ما بين 6 و7 سنوات إلى المدرسة الابتدائية كيّ يتعلموا فيها قراءة التوراة. والحقّ أن هذا هو الفعل المُؤسس لليهودية التي صمدت بعد إقتلاعها من تربتها وتشكّلت في شتات على درجة عالية من التَعلّم. وعالمُ الشتات هذا هو الذي دَرَسَهُ كلّ من ماريستيلاّ بوتيشيني وزفي اكشتاين على امتداد الفترة الواقعة بين عام 70 وعام 1492. ألفيةٌ ونصف قبل لوثر والبروتستانتية. هكذا فإن هذه الديانة قد فرضت التعليم الجماهيري لأسباب ذات طابع لاهُوتي. وبحسب ماريستيلاّ بوتشيني وزفي اكشتاين اللذين اتّبعا في هذه النقطة كاترين هزسر، فإن يهود يهودَا كانوا بالأحرى أقلّ تعلُّما من اليونانيين والرومان زمن تهديم المعبد الثاني[2].

لقد حاول وليم هاريس تقويم درجة التعلّم في الإمبراطورية اليونانية - الرومانيّة خلال ذروة تطوّرها الثقافي[3]. وقد تكون إيطاليا سجّلت نسبة دون 20٪ بالنسبة للرجال و10٪ بالنسبة للنساء[4]. إن الأرقام التي أعطاها هاريس بالنسبة للإمبراطورية عموما كانت ضعيفة في الغرب وأكثر ارتفاعا في الشرق. وقد اقترحت مُعدّلا عاما في حدود 10٪ على الأقصى. وليس هذا بالشيء الهيّن مثلما ذكر ذلك هاريس، ولكنه أقلّ بكثير من انكلترا خلال سنوات 1580 - 1700.

ومن المفارقات أن ماريستيلاّ بوتيشيني وزفي اكشتاين لا يقدّمان مُعدلات تعلُّم الكتابة والقراءة بالنسبة للفترة التي يغطّيها بحثهما أي ألفية ونصف[5]. لقد غالَيَا، بلا ريب، في

(1) **المرجع نفسه**، ص 203.

(2) كاترين هزسر، **الثقافة اليهودية في فلسطين الرومانية**. توبنجن، 2001، ص 496.

(3) وليم هاريس، **محو الأميّة القديم**، مرجع سابق.

(4) **المرجع نفسه**، ص 259.

(5) إن هذا الكتاب فريد بفضل نمذجته التاريخيّة. ولسنا في حاجة إلى أن نوصي بقراءته. ومع هذا فإنه

تقدير الانجازات التربوية اليهودية الحاخاميّة. ولكن هذه الانجازات تظلّ مرغوبا فيها. ويمكننا، تثبيتا منّا للأفكار، إعطاء نسب التّعلّم الخاصّة باليهود وبغير اليهود بمناسبة تعداد 1897، في مكان شهد حركة نشر تعليم جماهيريّة.إن النسبة المائوية للتعلّم عند الأفراد الذكور ممّن تخطّوا سن العاشرة لم تكن آنذاك إلّا في حدود 28٪ بالنسبة لسكان الإمبراطورية الروسية، ولكنّها كانت بـ 65٪ بالنسبة لليهود مع الأخذ بعين الاعتبار تركيب الكتابات العبريّة والروسيّة[1].

وتقرّبنا نسب من هم فوق سنّ الستين، أي أولئك الذين ولدوا قبل عام 1837، أكثر في الثقافة اليهودية الأصليّة بكلّ ما تشتمل عليه من نقائص وتبديل تربوي أبوي: 54٪ من المتعلّمين عند الرجال و15٪ فقط عند النساء. هكذا نجد أنفسنا هنا قريبين من العالم الذي حلُم به جوريبه بن قاملة في القرن الأول ميلادي. سأتناول بالدرس في الفصل اللاحق، والذي ركّزت فيه على ألمانيا والإصلاح البروتستانتي، سيرورة التّعلّم عند البشريّة ككلّ.

ثنائية خطيّة

إذا نحن جمّعنا الأبويّة التربويّة والأموميّة الدينيّة يمكننا تشكيل فكرة حول ما كانت عليه العائلة اليهودية عند ظهور اليهوديّة الحاخاميّة. إن التعايش بين متطلّبات أبويّة وأموميّة هو الذي يحدّد ما نسمّيه في علم الانتربولوجيا بالنظام ذي الثنائية الخطيّة. وهذا النظام هو نموذجي بالنسبة للثقافات التي تأثرت بالأبويّة، ولكنها قاومتها، إلى حد كبير، بحيث تسنّى لها الاحتفاظ بوضعٍ للمرأةِ رفيعٌ رغم تشرّبه ببعض السمات الأبويّة، وفضلا عن ذلك علينا الاعتراف أن التحول الحضري للسكان اليهود يلغي فرضية وجود عائلة مركّبة. إن ما نعلمه عن نمط العيش اليهودي، في مختلف تكيُّفاته، من إيران إلى المغرب، ومن إسبانيا إلى روسيا، إنّما يستدعي براغماتية العائلة الزوجيّة غير المتمايزة، عائلةٌ من سماتها تساكن مؤقت مع الأبوين، واستعادة الأبوين المسنّين، والاختيار بين الحركة الجغرافية والاستقرار، وكثافة الروابط بين الإخوة والأخوات، وغياب مبدإ صارم للمساواة في توزيع الميراث. إن وجود انحراف أبوي هو من الأمور المؤكدة في التربية

لا يخلو من هنات. من ذلك أن مؤلّفيه بالغا في تقدير هؤلاء السكان سواء أكانوا يهودًا أو غير يهود، وفي كلّ العصور. ولكن ربما كان ما جاء في هذا الكتاب صائبا في ما يتعلق بالاتجاهات السائدة وبنسب اليهود في الفضاء القديم والوسيط.

(1) جويل برلمان «محو الأميّة في أوساط يهود روسيا عام 1897: إعادة تحليل بيانات التعداد»، ورقة عمل، عدد 182، ديسمبر، 1996.

فضلا عن تثمين رمزي للبكورية يتم تعهّده بقراءة التوارة. ولكن، وعلى العموم، فإن هذا النمط العائلي يظلّ نوويّا عشوائيا.

وتظهر عمليات إحصاء المعازل اليهودية في ألمانيا خلال القرن السابع عشر وجود أسر معاشية زواجية في منازل مهيكلة بروابط القرابة الثنائية، أُسرٌ تنطق بخليط من اختيارات أبويّة وأُمومية ضمن مجتمع الأزواج الشبّان[1]. أما في اتجاه الشرق فتكون الأبويّة أكثر قوّة بفعل تأثير المحيط الروسيّ[2].

وعلينا كذلك افتراض وجود تأثير أبويّ بفعل المحيط عند يهود العالم العربي – الفارسي. غير أن نموذج الزواج قد كشف مقاومة شديدة للاّتمييز الأصلي في الثقافة العائلية اليهوديّة.

التزاوج الخارجي المعتدل لليهودية

إن التزواج الداخلي للشعب اليهودي قد قاد، غالبا، إلى تمثّل حول الزواج بين الأقارب مغلوط عند العائلة اليهودية. ثم إن غياب المحرّمات حول الزيجات بين أبناء العمّ وإمكانية الاقتران بين العمّ وابنة الأخ أو الخال وابنة الأخت (الزواج المائل) قد ساهمت في تكريس هذا التصنيف، تماما مثل القرب ذي الأصل الجغرافي من السكان العرب الذين يمارسون اليوم التزاوج الداخلي العائلي. ولكنّنا هنا حيال أسطورة. إن هجرة مجموعات يهوديّة عديدة ومتنوعة نحو الدولة الإسرائيليّة الحديثة قد أتاح سنّ قرار مُحدّد حول التزاوج الداخلي بالنسبة للسكان القادمين من أوروبا أو من العالم – العربي الفارسي. والحالة هذه فإنه سُجِّل في إسرائيل في حدود العام 1955 نسبة زواج بين أبناء العمّ من الدرجة الأولى قُدّرت بـ 1,4٪ فقط بالنسبة لليهود الاشكناز، وبمعدّل 7,9٪ بالنسبة للبقية وخاصّة أصيلي العالم العربي[3].

---

(1) كريستوفر فريدريتشز Christopher R. Eriedriches «مبنى منزل يهودي في مدينة حديثة من وقت مبكر: تعداد المعازل الفقيرة عام 1641» في **تاريخ العائلة**، العدد 2003، ص 481 – 493، (بالنسبة للمنازل) وجيرالد صوليداي Gérald Soliday «يهود ماربورغ في زمن حديث مبكر، 1640 – 1800. دراسة حالة في مجال تنظيم العائلة والأسرة المعيشية». **المرجع نفسه**، ص 495 – 516، (بالنسبة للأسر المعيشية).

(2) زانن غولدن Zonon Guldon ووالديمر كورالسكي Walter Kourelski «السكان اليهود والعائلة اليهودية عند البولنديين – الليتوانيين خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر»، في **نفس المرجع السابق**، ص 517 – 530؛ اندرجس بلاكان Andrejs Plakan «السنّ والبنى العائلية عند يهود الميتو – كورلاند، 1833 – 1834»، في **نفس** المرجع السابق، ص 545 – 561، وجيرالد صوليداي « يهود ماربورغ...»**المرجع السابق**.

(3) اليزابيث غولدشميت Elisabeth Goldshmidt، أميرام رونن Amiram Ronen، إيلانا رونن Ilana

ومن الأكيد أن هذه المستويات هي أكثر ارتفاعا من النسب التي هي دون 1٪ للسكان المسيحيين لأوروبا ولكنّها عرّفت من دون شكّ بنموذج للزواج الداخلي معتدل، وهذا واضح جدًّا في حالة اليهود الإشكناز من أصل أوربيّ. ولكن النسبة الأقلّ من 8٪ التي حقّقها يهود العالم العربي – الفارسي المتأثرين بعالم التزاوج الداخلي المحيط بهم فهي في الحقيقة منخفضة جدّا مقارنة بالنسبة التي تصل إلى 35٪ عند جيرانهم. ومن جهة أخرى فإن مسيحيي الشرق الأوسط الذين كانوا خارجي الزواج أو الزواج الأبعادي على نحو صريح قبل الفتح العربي ولكنّهم كانوا خاضعين لنفس الضغط الثقافي للتزاوج الداخلي مثل اليهود، لم يفعلُوا أحسن. وقد قدّرت مريم خلاّط نسبة زواج من أبناء العم عند مسيحيّي بيروت عام 1986 بـ 7,9 بالضبط[1].

ويبدو أن الثقافة اليهودية قد مارست، تماما مثل روما ومثل أقوام آخرين، زواجا خارجيا بالفعل، مُمارسة ولئن لم تمنع الزيجات بين أبناء العمومية فإنها تجنّبتها عموما. ولقد تحدّث سان أوغسطين عن نظريّة هذا الزواج الخارجي غير الواعي في كتابه «مدينة الله» فقال:

«لقد جرّبنا، حتى في زمننا نحن، في مجال الزيجات بين أبناء العمّ كم كان نادرًا أن يضعف التقليد أمام إجازة القانون.

إن القانون الإلهي لا يُحرّم هذه التحالفات والقانون البشريّ لم يمنعها هو الآخر، ومع هذا، ومهما يكن من أمر هذه الإباحات فإنها تقترب كثيرا جدّا من الزواج غير المشروع ما يجعلها تثير شعورًا بالفظاعة شبيها بفظاعة الشعور باقتران أخ بأخته...»[2].

يمكننا في هذه المرحلة أن نُعرّف النظام العائلي اليهودي بوصفه نظاما زوجيّا لاتمايزيّا، وهو بالكاد بعيد عن النمط الأصلي للإنسان العاقل من خلال انحناء أبويّ وحلُم، نادر التحقيق، بالبكوريّة.

التجديد الحقيقي للعائلة اليهودية: حماية الأطفال

ومع هذا فإن الديانة اليهودية قد غيّرت عمل النموذج الزوجي اللاتمايزي عن طريق محظورات طريفة بالقطع، في العصور القديمة، تعلّقت بالإجهاض وقتل الأبناء. إن الإنجيل قد حرّض كثيرًا على الولادات وهو بذلك قد قطع مع الموقف البراغماتي للإنسان العاقل المالتوسي بالفطرة والذي كان يفكّر بلغة التوازن بين السكان والموارد،

Ronen، «تغيير نُظُم الزواج عند يهود إسرائيل»، **حوليات الجينات البشرية**، العدد24، 1960، ص 191 - 204.

(1) مريم الخلاط، «الزيجات بين الأقارب في بيروت»، **كراسات INED**، العدد 125، 1989، ص 93.

(2) **مدينة الله**، الجزء2 **الكتاب XV**، باريس « Points Sagesses »، العدد 76، 1994، ص 22.

ولم يكن يشعر إطلاقا أنّه مُلزم بالتقيّد بالوصيّة القائلة «لا تقتل» في حال مواجهة صعوبات من أجل تأمين قُوته. وبإمكاننا أن نفترض، بكل منطق، أن هذا التجديد قد أمّن للسكان اليهود في الأزمنة القديمة نسبة إنجاب عالية وهو ما يفسّر بصورة جزئية الهجرة والنموّ العدديّ للشتات حتى قبل الغزو الروماني.

الأخلاق اليهودية في نهاية القرن الأول من منظور فلافيوس جوزيف Flavius Josèphe[1] وتاسيت[2] Tacite

يعلن المادح والقادح رفضهما قتل الأطفال. ويسمح فلافيوس جوزيف بتبيّن مزيج من احترام النساء وميل إلى الأبويّة. أما تاسيت فقد أبدى انشغاله بخصوص بعض من التحولات في الرأي، وكشف لنا، بعد أن أدانها بوصفها دنسًا، التجديدات التي يمكن أن تجذب إلى اليهودية، من ذلك التضامن الداخلي للمجموعة، والأخلاقية، واحترام الأبناء.

فلافيوس جوزيف ضد آبيون (في حدود عام 93 ميلادية).

«ما هي الآن التعليمات المتصلة بالزواج؟ إن القانون لا يعترف إلّا بمعاشرة واحدة، الزواج الطبيعي بالمرأة، أي تلك المعاشرة التي يكون هدفها الإنجاب. والقانون يدين القران بين الذكور ويعاقب بالإعدام كل الذين يمارسونه. كان القانون يأمر بالزواج دون الانشغال بأمر المهر، دون خطف المرأة عنوة، ثمّ من ناحية أخرى دون أخذها بالحيلة أو بالخداع. يجب طلب يدها من وليّ أمرها المُؤهل لمثل هذه العملية.

والمرأة كما ينصّ القانون أقل من الرجل في كل شيء. وعليه فإن عليها طاعته ليس لتُذَلَ، ولكن لكي تكون مُوجَّهةً لأن الله أودع القوّة في الرجل. ويتعيّن على الرجل أن يعاشر زوجته فقط وإن أي مُحاولة للتغرير بامرأة الغير تُعتبر خطيئة. وإذا اقترف هذا الإثم فإن عقابه هو القتل دون عذر سواء تعلق الأمر بتعنيف فتاة مخطوبة لشخص آخر أو استغواء امرأة متزوجة. **لقد أمر القانون بإطعام كل الأطفال وحرّم على النساء الإجهاض أو تدمير البذر الطبيعيّ بأي وسيلة أخرى لأن فِعْلاَ كهذا يُعدّ عملية قتل تلغي روحا وتساهم في إضعاف النسل.**

(1) فلافيوس جوزيف (38 – 100 ميلادي، تقدير) أديب ومؤرخ وعسكري يهودي عاش في القرن الأول ميلادي واشتهر بكتبه عن منطقة يهودا (المترجم).

(2) تاسيت (55 – 100 م) مؤرخ ورئيس قضاة في إحدى مقاطعات الإمبراطورية الرومانية (المترجم).

ولهذا السبب فإننا لن نكون طاهرين إذا تجاسرنا على ربط علاقة مع نفساء، وحتى بعد كل جماع شرعي بين الزوج وزوجته فإن الشرع يأمر بالاغتسال ذلك أنه افترض أن الروح يمكن أن يمسها رِجسٌ عندما تتحول من مكان إلى آخر لأن الروح تتألم عندما تُسكنها الطبيعة في الجسد وكذلك عندما تنفصل عنه بسبب الموت. لهذا السبب أمر الشرع بالتطهّر في مثل هذه الحالات»

حول تربية الأطفال:

« لم يفرض الشرع إقامة ولائم، عند ولادة الأطفال، تكون تعلّة للسكر، بل دعا إلى توخّي الحكمة في تربيتهم من البداية. وهو يأمر بتعليمهم القراءة ويرغب أن يكونوا في معرفة بالشرع وعلى دراية بأفعال أجدادهم كي يقتدوا بها ويتشبّعوا بالايمان بالشرع، حتى لا يعصوا أوامره ولا يكون لديهم أي عذر لجهله..»[1]

تاسيت، تاريخ (106 - 107 ميلادية)

«لأأن كلّ لئيم يتنكّر لديانة آبائه، يقدّم إلى اليهود تبرّعات ونقودا. وهذا يشكل مصدر دعم لقُوَّتهم. وتُعزى هذه القوة عند هذا الشعب كذلك إلى ما فُطر عليه من نزاهة عنيدة ورحمة متوثبة. ولكن لديه عداءً بغيضا لكل من ليس يهوديّا. إن هؤلاء الناس الذين لا يلتقون حول مائدة الطعام، ولا ينامون على أسرّة معا، رغم أنهم جامحون في طقوسهم ليس لهم علاقات بالنساء الغريبات. أما فيما بينهم فكلّ شيء مُباح. لقد فرضوا الختان كي يتعرفوا على بعضهم البعض بهذه العلامة المميّزة. وكلّ الذين يعتنقون ديانتهم يتّبعون نفس الممارسة. ومن أولى المبادئ التي تُلقّن لهؤلاء إزدراء الآلهة والتنكّر لأوطانهم فضلا عن فكرة مُودّاها أن آباءهم وأولادهم وإخوتهم وأخواتهم هم أشياء لا قيمة لها. ومع ذلك فإن نمو السكان هو أحد مشاغلهم **ذلك أنهم يعتبرون قتل كل طفل غير مرغوب فيه انتهاك للمحرّمات**. كما أنهم يؤمنون بخلود أرواح الذين يموتون في ساحات الحرب أو تحت التعذيب، ومن هنا جاء شغفهم بالإنجاب وازدراؤهم للموت»[2].

---

(1) فلافيوس جوزيف، ضد أبيون، باريس «الآداب الجميلة»، 2012، ص 93 - 95 (التشديد من عندنا).
(2) تاسيت، تواريخ، الكتاب V، باريس غاليمار، «فوليو» 1980، (التشديد من وضعنا).

عندما نفكّر بالمسيحيّة في علاقتها باليهودية فإننا نحاول غالبا فهم التجديدات الميتافيزيقية للديانة التي أسّسها المسيح والقدّيس بولس. هناك مفهومان كامنان، ولكن غير مهيمنين أبدًا، في اليهوديّة ما قبل المسيحية، يقفزان في الذهن على الفور هُما: خلود الروح والانفتاح على غير اليهود. إن شاهد تاسيت الذي قدّمناه أعلاه يتضمّن عنصرين إثنين بما أن الشاهد المذكور استهدف معتنقي اليهودية وتحدّث عن خلود أرواح المحاربين أو من ماتوا جرّاء التعذيب. وبإمكاننا، علاوة على ذلك، التساؤل عمّا إذا كان هذا الشاهد يخصُّ اليهود أو المسيحيين، ولم يكن هؤلاء جميعهم، جدُّ مختلفين حينئذ.

وبحسب فلافيوس جوزيف فإن الفرق اليهوديّة كانت مختلفة في أفكارها، فالإسينيون والفريسيون كانوا يقولون بخلود روح الصالحين. ولكن الصدُوقين كانوا ينكرونها[1].

وبالنسبة إليه فإن الجميع يهود. ونحن نعلم من خلال مصادر عديدة أن اعتناق اليهودية كان متواترا ومتنوّعا في الأزمنة القديمة. إن خلود الروح واعتناق غير اليهود لها لم تستطع أن تشكّل في الواقع سوى اختيارات داخلية لليهودية ولم تجعل من المسيحية سوى ملّة من بين مِلَل أخرى.

وفي المقابل فإن الرفض المسيحي للختان وللمحرّمات الغذائية، وإن يُبعدنا عن الماورائيات، فإنه يقرّبنا من إدراك حسيّ لسوسيولوجيا الدين. وبعيدا عن كلّ رؤية للعالم الآخر فإن التخلّي عن الختان وعن المحرّمات الغذائية يُلغي مصطلح الحدود عند المجموعة اليهودية.

ماذا تعطي المقارنة بين الديانتين، بين الأمّ والبنت، عندما نتقيّد بالمفاهيم العائلية؟

لقد انبثقت المسيحية من محيط يهودي حُشِر في العالم اليوناني - الروماني، وإن اشتراكها الأولي مع العائلة الزوجية لم يطرح أبدًا مشكلا تأويليا. بل إنه قد لُوحظ غالبا أن الأناجيل قد جذّرت السمة الزوجية للعائلة المثالية. إن رسالة المسيح قد كانت مخالفة، بشكل صريح، لأي تثمين للعائلة: «إن الأخ يسلم أخاه للموت، والأب ابنه، والأولاد يثُورون ضد آبائهم وأمّهاتهم، ثم يقتلونهم، وستكونون جميعُكم مكروهين بسبب اسمي، ولكن الذي سيتمسّك برأيه حتى النهاية سيفوز بالنجاة»[2]. غير أن الزواجية المسيحيّة لم تكن في تلك المرحلة كما بيّنا ذلك سوى زواجية يهودية.

إن الدراسات في حقل السوسيولوجيا التاريخية التي جَهَدَت بصرامة في نمذجة

---

(1) فلافيوس جوزيف، حرب اليهود، II، باريس، منشورات مينوي، 1977، ص 241 - 243.

(2) الإنجيل بحسب سانت ماثيو Saint Matthieu، X، 21 - 22.

النموّ الكميّ للمسيحيّة في الإمبراطورية الرومانية قد أقرّت بالمساهمة المكثّفة لمعتنقي اليهودية وهذا حتى تاريخ قريب جدّا. أي تاريخ أقرب من التاريخ السابق المتفق حوله عُموما. ولقد استفاد رودني ستارك من معرفته بسوسيولوجيا الطوائف الأمريكية من أجل فهم العصور القديمة المتأخّرة.

لقد اعتبر ستارك أن الكنيسة كانت في منتصف القرن الثاني ميلادي تحت هيمنة المؤمنين من ذوي الأصُول اليهوديّة وقدّر بـ 20٪ نسبة اعتناق يهود الشتات للمسيحية[1]. ولقد اقتفى أثره كل من ماريستيلا بوتيشيني وزفي اكشتاين الآنف ذكرهما من خلال مساهمتهما في تاريخ التربية اليهودية واللذين اعتبرا اعتناق اليهود للمسيحية أحد الأسباب الرئيسية للانهيار العددي للشعب اليهودي ما بين 65 و650 ميلادية[2].

ولقد تصوّر ستارك يهُودًا متهلّنين Hellénisés اعتنقوا المسيحية، في حين حصرت ماريستيلا بو تشيني وزفي اكشتاين عملية الاعتناق تلك في طبقة من فلاّحي يهُودًا كانوا مرعوبين من كلفة التربية التي فرضها خوزي بن قاملة.

والحق أن نموذج بوتشيني - اكشتاين قد ساهم بفعالية في تفسيرٍ لشبه اختفاءِ السكان اليهود لفلسطين. بيد أن التطابق الجغرافي بين خريطة المسيحيّة الأولى وخريطة الشتات اليهودي للقرن الأول تجعل ستارك مُحقّا، إلى حدّ كبير، في ما ذهب إليه. إن الجوار بين المجموعات اليهودية والمسيحيّة، حتى تأسيس الدولة الحديثة لإسرائيل، سواء على أطراف دائرة المسيحية القديمة، في إثيوبيا أو في كاريلا بجنوب الهند، تستدعي فعلاً مسيحيّة خرجت عن يهوديّة الشتات، أي مصفوفة انثروبولوجية يهودية للمسيحيّة أساسا.

التجديد المسيحيّ 1: الزواج الخارجي[3] الراديكالي

وتجدر الملاحظة، مع ذلك، إلى أن التصوّر المسيحيّ الأول للعائلة - زوجان وأبناؤهما، وتثمين المرأة - قد كثّف، ثم بلور، كل التحولات الجارية في الإمبراطورية الرومانية خلال القرون الأولى من عصرنا وحتى قبل ظهور المسيحيّة، وهذا ما رأيناه أعلاه، بَدَا كما لو أن اليهود واليونانيين والمصريين واللاتينيين قد تورّطوا في إرجاع

(1) رودني ستارك Rodney Stark، **صعود المسيحية. كيف أصبحت حركة يسوع الهامشية والغامضة قوة دينية مهيمنة في العالم الغربي خلال قرون؟** برنستون، منشورات جامعة برنستون، 1996. استعملت نسخة هاربر كو لينز لعام 1997. كل الفصل الثالث للكتاب مكرّس لهذا المشكل.

(2) ماريستيلا بوتيشيني وزفي اكشتاين، **المرجع نفسه**، الأطروحة العامة للكتاب، راجع الشكل ص 18.

(3) ترجمْنا كلمة exogamie الزواج الخارجي كما استعملنا أحيانا عبارة زواج الأباعد أو الزواج الأبعادي.

جماعيّ للعائلة إلى طورها الزواجي، وللقرابة إلى مرحلتها العشوائية. ويقودنا الحديث عن المساواة في الميراث بين الأبناء والبنات، في قانون جوستيسيان لعام 533 إلى الخوض في نظام قرابي ثنائي صريح أكثر منه عشوائي لأنه يؤكد المساواة من ناحية الأبوّة والأمومة.

إن الدينامية الأنثروبولوجية الأوليّة، النوويّة والثنائية هي إذن عائلية وليس دينية. ولكن الرؤية المسيحية النوويّة للعائلة قد عزّزت، مع ذلك، الحركة العائلية. فنحن هنا في مواجهة حالة نموذجية للتطوّر الثنائي للعائلة وللدين. إن العائلة المسيحية تدعّم أو تحمي النموذج العائلي النوويّ. ولهذا السبب فإن علماء الانثروبولوجيا قد وجدوا خلال القرن التاسع عشر، في المجموعات المسيحيّة الأكثر بُعدًا والمعزولة عند مسيحيي كاريلا كما عند الأمهريين في أثيوبيا، عائلة دومًا نوويّة ضمن محيط لم يعد نوويًا (أنظر كتابي: **أصول النُظُم العائلية**، ص 220، وص 468). إن تعزيز النمط الانثروبولوجي عن طريق الدين يَهمُّ أيضا طراز الزواج. ذلك أن المسيحيّة الأولى قد جدّدت، من خلال اعتماد زواج خارجي راديكالي. وفي هذه الحالة فإنها قد انفصلت عن اليهودية بكل جلاء لأن الزواج الخارجي اليهودي معتدل. ولكنّنا سنجد، مرّة أخرى، نقطة انطلاق لا دينيّة، رومانية، لهذه الديناميّة الأنثروبولوجية.

إن الموضوع المسيحي المحظور بخصوص الزواج بين الأقارب أو زواج الأحفاد هو مبدأ ديناميكي يتطور مع الزمن. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الكنيسة قيّدت إمكانية التزاوج بين الأقارب عن طريق التحالف. وسنكتفي هنا بالقرابة الدمويّة. كان هذا الزواج في البداية مقصُورًا على أبناء العمومة. ثمّ امتدّ التحريم إلى من هُم من أصل عمومي (من العمّ)، وذلك عن طريق المجمع الكنسي لايبون لسنة 517 ومجمع كلارمون سنة 535. وسنة 721 استهدف المجمع الكنسي لروما كل القرابة وذلك عمليًا حتى الدرجة السابعة للحساب الروماني. ولكن هذه الحُمّى سرعان ما انخفضت ثم هدأت الأمور نظرا للطابع متعذّر التطبيق لتلك الفُوبيا. وفي سنة 1215 خفّض المجتمع الكنسي في لاتران التحريم إلى أبناء العمومة من الدرجة الأولى فقط.

إن الهوس المسيحي بالزواج بين الأقارب هو مع ذلك سابق لتشريع المجمع الكنسي هذا. ولقد كان سان أوغسطين، كما رأينا، انثروبولوجيا مُبدعا بشكل خاصّ في هذا الموضوع. ونعثر في **مدينة الله** (كتب ما بين 413 و426) على نصّ طويل عن التوسّع التاريخي لمحظور سفاح القربى. وفي هذا النصّ تصوّر مُسبق لما سينجزه كلود لفي ستُروس عندما حدّد أب كنيسة الغرب زواج الأباعد بوصفه عاملا ضروريًا لتوسيع الروابط الاجتماعية بين الناس. وقبل هذا بجيل كان أمبرواز ميلان الذي يعدّه ستروس

قدوة قدوة، قد كتب عن تحريم الزواج بين أبناء العمّ. ولكن امبرواز كان يُقدم نفسه على أنه مُكمّل لديناميّة دشنها الحكم الإمبراطوري وليس الكنيسة. ومنذ 295 منع ديوكليسيان فعليّا الزواج بين الخال وابنة الأخت. وفي رسالة له عام 393 إلى صديقه باتيرن أشار أمبرواز إلى مرسوم للإمبراطور ثيودوز يُرجّح أنه صدر ما بين 379 و395 ولكنّه مفقود اليوم: «فعلا، لقد حجّر ثيودوز كذلك على زواج أبناء العمّ..»[1] هل هي ديناميّة الدولة أم ديناميّة المجتمع في أعماقه؟ ومهما يكن من أمر فإنّ الكنيسة ليست هي أصل هذه الحركة نحو الزواج الخارجي الراديكالي حتى وإن أخذتها على عاتقها وعملت على توسيعها؛ ما بين القرنين السادس والثامن. وبإمكاننا هنا مُجدّدا، مثلما كان الحال مع الثنائية، الحديث عن تطوّر مزدوج وعن ديناميّة عائلية أوليّة تعزّزت بالدين.

وتعتبر أُحادية الزواج الغربي نقطة تطبيق أخرى حتى وإن كانت تلك الأُحادية مطلقة بعدُ، أي أنها لم تكن معتدلة عند اليونانيين والرومان. ورغم ذلك فقد جعلت منها الكنيسة عنصرا مركزيّا في عقيدتها وفرضت بقوّة ومثابرة، على الغزاة الجرمان التخلّي عن الزواج الأحادي المعتدل الذي كان إحدى سماتهم المميّزة. كما أن الثقافة اليهودية الاشكنازية التي وُلدت في حوض الموزيل والراين، خلال القرنين العاشر والحادي عشر قد أقلعت هي الأخرى عن عادة تعدّد الزوجات المناسباتيّة التي أباحتها التوراة.

تجديد مسيحي 2: الحركة النسائيّة

لقد ذكرت أعلاه رفعة وضع النساء في العالم الهلينستي ثم الروماني ابتداء من القرن الثاني قبل الميلاد. وهنا أيضا يبدو التحوّل الأنثوي المسيحيّ، للوهلة الأولى، كنتيجة لحركة البنية العائلية قبل أن يصبح سبب احتداد تلك الحركة. والواقع أن رفعة منزلة النساء والزواج الأحادي المُطلق، والثنائية والزواج الخارجي الراديكالي، كل هذه الأشياء شكّلت كُلاًّ منتظما مُتحرّكا.

إن دور النساء في اعتناق الطبقات الوسطى والعليا للمسيحية في الإمبراطورية الرومانية هو كناية عن مكان تاريخي مشترك. وإن المركز الرمزي لهذا الدور هو الظهور العارم لمريم العذراء في المعتقد المسيحيّ. ولقد عرّف إسكندر الأسكندرية مريم العذراء، عام 325، بوصفها «أم الرب»، وقد كرّس تشريع إيفيز بيتر براون عام 431 هذا اللقب.

لقد قدّم بتر براون رؤية مفصّلة جدًّا حول دور المرأة المسيحية. فقد كانت تُكوّن

---

(1) دومينيك لويلييه مارتينتّي Dominique Lhuillier Martinetti، **الفرد في العائلة بروما في القرن الرابع من خلال أعمال أمبرواز الميلاني**، رينRennes، المنشورات الجامعية برين 2008، ص 88.

المدخل إلى العائلة الوثنية وكثير هُمُ الأزواج «التابعون» في روايات اعتناق المسيحيّة. وحسب براون فإن هيمنة النساء في الحركة الدينية الجديدة كانت واضحة للعيان منذ 200 ميلادية[1]. لقد كانت الكنيسة تحرّض النساء الأرامل، وكنّ في أغلبهنّ شابات آنذاك، أن يبقين عفيفات طاهرات ولا يتزوجن من جديد. وعندما تكون هذه الأرامل غنّيات فإنهن يُصبحن مُحسِنات بالنسبة لرجال الدين المسيحيّ.

وسيتأكد العمل المخصوص للنساء خلال تحوّل أوروبا البربريّة، الجرمانية أو السلافية، دون تمييز إن الدور الذي لعبته كلوتيلد [2] في اختيار كلوفيس [3] عام 498 إنّما يضاهيه دور أولغا دوكييف [4] عام 957 حتى وإن اضطرت إلى انتظار حفيدها فلادمير (980 – 1015) من أجل أن تقبل الطبقات الحاكمة في روسيا الكييفيّة بالمسيحيّة[5].

وعلينا أن نلاحظ أن اعتناق روسيا الكييفيّة للمسيحية سابق لتملّك روسيا لموسكو من الأبويّة، وسابق كذلك للغزو المغولي. إن الطائفية الأبويّة الروسية لم تتحقق بالكامل في الوسط الفلاحي إلّا بين منتصف القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر (أنظر: **أصول النُظُم العائلية**، ص 364 – 366)، أي سبعة أو ثمانية قرون بعد تنصيرها.

ويمكن أن نتخيّل الأسلوب الأنثوي للمسيحيّة وقد تبلور في عبادة مريم العذراء الأرثوذكسيّة التي لا تختلف بأي حال عن نظيرتها الكاتوليكية في عرقلة تطور الأسلوب الأبوي الروسيّ. هكذا ساهمت الأرثوذوكسية الأنثوية في تفسير المفارقة الثقافية الروسية: إندغام تنظيم عائلي أبوي متطوّر بالكامل مع وضعية للنساء ظلّت رفيعة.

ومثلما لاحظ ذلك بيتر براون، فإن المسيحية قطعت الصلة مع الأبويّة الدينيّة والتربويّة لليهوديّة. إذ ظل الحاخامات أوفياء لمفهوم في دراسة التوارة يُقصي النساء، ولكن الفصل بين المسيحيّة واليهودية سيصبح مذهلا في ما يخصّ المسألة الجنسيّة. لقد ابتكرت المسيحية مصطلح جنس يكون سيّئا في حدّ ذاته وينبغي أن يكون محدودا أو مُلغى.

---

(1) بيتر براون Peter Brown **الجسد والمجتمع. الرجال والنساء والتخلّي الجنسي في المسيحية المبكّرة.** نيويورك، منشورات جامعة كولومبيا، 1988. استعملنا هنا الطبعة الثانية لعام 2008، ص 145.

(2) كلوتيلد (475 – 545) أميرة من يورغونيا (فرنسا) أصبحت ملكة لفرنسا بعد زواجها بالملك كلوفيس (المترجم).

(3) كلوفيس (466 – 511) هو ملك الفرنجة من 481 إلى 511. (المترجم).

(4) أولغا دو كييف Olga de Kiev (890 – 969) هي زوجة الدوق الكبير إيغور الأول Igor Ier (912 – 945) وحاكمة إمارة كييف ابتداء من عام 947.

(5) ستيفن نيل Stephan Neill، **تاريخ البعثات المسيحيّة**، لندن 1964، ص 88 – 90.

تجديد مسيحي 3: مضاد للجنسانيّة antisexualité

لقد اعترضت اليهودية على ممارسات جنسية وعائلية غريكو - رومانية متساهلة نسبيّا، أو أنها أقرب في الحقيقة إلى ممارسات الإنسان العاقل الأصلي. إن الأخلاق الدينية اليهودية تُحرّم الزنا واللواط وقتل الأبناء. ولكن اليهوديّة، في مطلع الألفية الأولى، كانت عائلية بالأساس ولم تكن رافضة للجنس في حدّ ذاته. ومردّ ذلك، وهذا ما يجب الإقرار به، أن العلاقة الجنسيّة كانت ضرورية من أجل الإنجاب. ومثلما تمّ تسجيلُهُ خطيّا فإن الإنجيل شجّع على الولادات حين أشار إلى: «تناسلوا تكاثرُوا». لقد استعادت المسيحية هذا التراث وحوّلت العالم اليوناني - الروماني إلى أخلاق عائلية على النمط اليهودي حامية للأطفال. كما أفادت المسيحيّة مُبكّرا، مثل اليهوديّة، مثلما لاحظ ذلك رودني ستارك من «الامتياز التنافسي للولادة» مقارنة بالعالم الوثني الذي كان دائم الاستعداد للتخلّص من الأطفال غير المرغوب فيهم، وكانت تعيش تحت التهديد المتواصل لتناقص السكّان. ولكن الكنيسة ذهبت في ذلك إلى أبعد من الحاخامات، أو بالأحرى إلى موضع مثّل التقشّف والزهد بالنسبة لكنيسة العهود القديمة، حقل تجارب. وكان هذا الحقل يحوي أيضا اختراعا جديدا ألا وهو الرُهبانية الجماهيريّة Monachisme de masse.

هكذا فإن الغريزة الجنسيّة توقّفت عن كونها أملا بحياة لتصبح علامة عن عجز الإنسان عن السمو فوق وضعه الحيواني. إن الإحجام عن الجنس سيصبح إذن نوعا من تأكيد حريّة الإنسان إزاء رغباته (نحن هنا بعيدون جدّا عن التصوّر الثمان - ستيّني (لثوّار عام 68) حول الجنس بوصفه «مُحرّرًا»). أما بخصوص النساء فإن العفّة ستكون أيضا، بصرف النظر عن أية رؤية ما ورائية، وسيلة للتخلّص من أخطار الحمل والولادة. وهذا معناه، في سياق ذلك العصر، الظفر بتحسّن هائل في أمل الحياة لديهنّ. إن سنّ زواج النساء في المجتمع الروماني الراقي قد ارتفع في الوسط المسيحيّ كما انخفضت نسبة الوفيات آليا[1].

ههنا يمكننا الحديث عن ديانة مُجدّدة بشكل راديكالي: ذلك أن تعريف الرجل والمرأة العفيفين بوصفهما أعلى من حيث الجوهر، على الأزواج الذين يُؤمّنون تكاثر النوع البشري، لهو بمثابة التحوّل بالغ العنف بشكل كبير. وسنرى في الفصل الموالي كيف أن ذلك العنف قد أثَر، منذ مطلع القرن السادس عشر، في أداء المؤسّسات العائلية لأوروبا المسيحيّة زوجيّة كانت أم أصليّة أم مجتمعيّة.



(1) رودني ستارك، **صعود المسيحية**.. مرجع سابق، ص 107.

كان التحوّل الانثروبولوجي المسيحيّ قد شكّل، كما ذكرنا، نوعًا من الكُلّ: عفّة أنثوية أحادية للزواج مُطلقة، زواج أباعد (خارجي) راديكالي. كل هذه الأشياء كانت تسير في انسجام وتوافق. ودون أن نتجاسر على سبر أغوار الرابط النفسي العميق بين العفّة وزواج الأباعد – يبدو هذان العنصران، للوهلة الأولى، الأكثر بعدا عن هذه القائمة – فإنه لا بُد أن نلاحظ أن سان أوغسطين نفسه قد جمعهما بالغريزة:

«إلى هذا الحدّ كان العالم مأهولاً قَبْلاً، فإنهم لم يعُودُوا يتزوجون أخواتهم، الأخت للأب أو الأخت للأم أو الأخوات من الأب والأم. ومع هذا فإنهم كانوا يفضّلون الزواج من نفس عائلاتهم. والحالة هذه، من باستطاعته أن يشكّك أنه بالإمكان اليوم، من باب النزاهة تحريم الزواج بين أبناء العمومة؟ وليس فحسب للأسباب المزعومة الآنف ذكرها والتي كان الهدف منها تكاثر الروابط لمصلحة الأُخوّة البشرية عوض جمعها في رأس واحدة، ولكن أيضا لأنه ميلٌ فطريٌّ للحشمةِ نبيلٌ. تأمرنا القرابة باحترامهم أن نكتُم بدواخلنا كلّ الرغبات التي تجعلنا نخجل حتى من العفّة الزوجيّة..»[1].

تجديد مسيحيّ 4: الفقر بوصفه تجربة قصوى

تضمُّ الكوكبة الذهنية المسيحية نجما مجدّدا إضافيا، وهو غير متوقّع لأنه، ظاهريا، بعيد جدّا عن انثروبولوجيا الأزواج، إنّه حبُّ الفقراء. لقد انشغلت اليهودية قبل المسيحية، والإسلام من بعدهما، بمصير الناس الذين يعيشون ظروفا اقتصادية صعبة. ولكن المسيحية قد جعلت، فعلا، من الانحطاط الاجتماعي وَسْواسًا. بل يبدو أن المسيحيّة كانت بحاجة إلى ذلك. ولقد سبق لبيتر براون، الذي عالج تباعا مفهوم الجنس عند مسيحيي الإمبراطورية – السفلى وعلاقة هؤلاء بالفقر أن صُدِم بتفاعل هذين العنصرين داخل نظام ذهني كان في حالة صعود:

«[...] في نهاية القرن الرابع وخلال القرن الخامس لفت المدافعون الحازمون عن المسيحية الأنظار إلى الحالات الأكثر قسوة في حيوات البشر. وليس من باب الصدفة أن يتزامن سيل العظات عن اليد الممدُودة للفقراء مع تثمين الأشكال الكليّة للتنازل عن الجنس – في العذرية، والانسحاب الرُهباني، وحتى عزوبية القساوسة في بعض الدوائر [...] – إن اليد الممدودة للفقراء، من ناحية، واختيار العذريّة أو العزوبيّة من ناحية أخرى قد كانا أيضا فعلين نقيضين للجوهر العادي للطبيعة البشرية. وفي كلتا الحالتين فإن هناك عنصر مغالاة بطولي يبيّن استعلاءً خارقا للطبيعة وللدين المسيحيّ، استعلاءٌ قادر على

(1) مدينة الله، مصدر سابق XV، 16.

إلهام أتباع هذه الديانة للقيام بأشياء عجيبة مثل الإحجام عن الزواج أو حُبّ الفقراء والمُعدمين..»[1].

إن النمو الاستراتيجيّ للمجموعة المسيحيّة قد حصل وسط ما يمكن أن نطلق عليه الطبقة الوسطى الحضرية للإمبراطورية. ولم «تكتسح» الطبقة العليا الكنيسة إلا بعد أن حقّقت احتكارها للدولة. ولكن الأمر لا يتعلّق بأن يصبح المرءُ فقيرا، لا بالنسبة لهذه الطبقة أو تلك، حتى بخصوص حالة المسيحيين الأثرياء الذين يتبرّعُون بمعظم ثرواتهم للكنيسة. لقد جعل هؤلاء الناس المرفّهين، مفرطي الثراء، من الفقراء، أي من أولئك الذين يُنظر إليهم ككائنات منحطّة جسديّا، رمزا للإنسانية وموضوع صدقة أو إحسان. وهذا ما يُمثّل قطيعة مطلقة مع النموذج اليوناني - الروماني الذي يميل إلى تمجيد الأجساد المُتغذيّة التي تتمتّع بصحّة جيّدة.

إن تبيُّنَ المغالاة في المفاهيم الجنسيّة والاجتماعيّة مثلما فعل براون لمن الأهميّة بمكان. لقد جعلنا هذا المؤرخ الكبير نحسُّ لماذا كانت هذه الراديكالية المزدوجة ضرورية للإيمان بإعادة بعث المسيح إلى الحياة بطبيعته الساحرة. ولكن لزام علينا أيضا أن نفهم لماذا عجز هذا التطرّف المُرعب، على أكثر من وجه، عن تشكيل عائق أمام توسّع المجموعة المسيحيّة. كيف أمكن للرهبة من الجنس وحبّ المعدمين الذين كانوا يُعَدُّون حتى ذلك الحين أشخاصا مثيرين للاشمئزاز، أن تجتذب أناسا بمثل هذه الأعداد، أُناسٌ كان يمكن لمؤرخي القرن العشرين تعريفهم بوصفهم برجوازيي الأقاليم الداخليّة. من المؤكد أن 10٪ فقط من سُكان الإمبراطورية الرومانية كانوا مسيحيين قبيل قرار قسطنطين ما بين 312 و337 جعل الكاثوليكية دينا للدولة. ثمّ تبعه خلفاؤه من بعده. ولكن هذه النسبة تصبح هامّة إذا ما أرجعناها فقط إلى السكّان الحضريين.

هل الجنّة هي الجَزاءُ الحقيقيّ؟

تَعِدُ الديانة المسيحية الصالحين من الناس بالحياة الأبديّة، حياةٌ تُشكّلُ إعادةُ بعثِ المسيح حيًّا، رَمزَها. وقد سبق أن رأينا أن اليهوديّة، دون أن تكون مُعارضةً شكليّا لتصوّر خلود الروح، كانت أكثر تشكُكًا في هذا الخصوص أو لعلّها جعلت من هذه المسألة عنصرا ثانويّا في مذهبها. لقد اختلفت فرقها حول هذه النقطة دون أن يُقصي الاختلاف النظري، هذه الفرقة أو تلك ممّا يكوّنُ «اليهوديّة». كيف السبيل إذن إلى جعل الإيمان

(1) بيتر براون، من خلال ثقب إبرة. الثروة، سقوط روما ونشأة المسيحيّة (ترجمة بياتريس بون Béatrice Bonne، باريس، الآداب الجميلة 2016).
اعتمدنا النسخة الإنكليزية من الكتاب الصادر عن منشورات جامعة برنستون، 2012، ص 76.

بالحياة الخالدة المُحرّك الحقيقي لاعتناق رسالة يسوع المسيح؟ في هذه المقاربة الأنثروبولوجية التاريخية يكون من المعقول فهم ديناميّة العقيدة على وجه الأرض، والانطلاق من الملاحظة الأولية القائلة بأن الديانة ليست فقط اعتقادًا شخصيًا ولكن، وخاصة، مشاركة في معتقد من مجموعة من الناس يعيشون على هذه الأرض. لِنَقُل إذن أنه قبل المكافأة في السماء يجب على الديانة أن تُكافئ في هذا العالم أوّلاً. علينا أن نفهم لماذا أمّن الزهد في الجنس وحُبّ الفقراء، وهما من الانحرافات المتطرّفة بالنسبة لعصور القديمة، للأفراد المؤلفين للمجموعة المسيحية مكافأة إيجابيّة عندما كانوا على قيد الحياة.

إن طرح مثل هذا السؤال اليوم يُعتبر مُهمًّا في عالم غربي يُثمّنُ على المستوى الإيديولوجي الجنس والثروة. وبالنسبة إلينا فإن الزهد في الجنس وحبّ الفقراء، هما الآن ومُجدّدًا، انحرافات مُتطرّفة غير مفهومة، ربّما تصنّفُ بباسطة في خانة السلوكيات المازوخية. اليوم هناك هيمنة للحريّة الجنسيّة وحريّة البورصة. هنا نتبيّن القيمة العظيمة لعمل روندي ستارك.

كان ستارك متأثرا بمدرسة الاختيار العقلاني وهذا ما جعله يُدركُ أن المعتقدات والسلوكيات الشاذّة للمجموعات الدينيّة، سواء كانت مازوخية أم لا، وما كانت تجرّهُ من خزي لأعضائها، يمكن أن تكون للأفراد الذين كُوفِئُوا بما فيه الكفاية لتلاحم المجموعة، سببا للتنديد بها. إن الكُلفة النفسيّة للانتماء إلى ديانة ما تكون باهظة جدًّا إلى درجة أن الأفراد الذين ينخرطون فيها يكونون متأكدين أنّهم ينتمون إلى مجموعة من الناس موثوق بهم على نحو استثنائي. والواقع أن الولاء الداخلي للمجموعة هو المكافأة الفعليّة أو الحقيقيّة للفرد المؤمن. وتكون هذه المكافأة فوريّة وهي متأكدة ومحسوسة أكثر من وعد الحياة الآخرة. إن الحجج التي قدّمها ستارك وتوسّع فيها تنطبق على المسيحيّين الأوائل أو على مُورمُون الولايات المتحدة. ولكن بإمكاننا أيضا أن نلاحظ إلى أي درجة يمكنها أن تساهم في معرفة أفضل لبقاء الشعب اليهودي. وهذا الشعب لا يبدُو هنا كشعب استطاع أن يستمر في التاريخ رغم الاضطهاد ولكن بواسطة هذا الاضطهاد. وبإمكاننا أن نُعيد صياغة كلّ هذا من منظور دور كايميّ. إن ما يجده الفرد في المجموعات الدينية التوحيديّة والغريبة للأزمة القديمة المتأخّرة – سواء الذين قبلوا بالختان وبرفض أكل لحم الخنزير أو الذين اشمأزوا من الجنس واندهشوا لتدهور مجموعة الفقراء – هو الانتماء إلى مجموعة أخلاقية إنسانية. ففي فوضى الحواضر القديمة – الإسكندرية،

إنطاكية أو روما - شكلت اليهودية ثمّ المسيحيّة، كما يقول ستارك، ملاذات[1]. وطبعا كانت المسيحيّة تتيح، لوقت لاحق، حياة أبديّة، حياةٌ يؤمن بها جميع من اعتنقوا هذه الديانة. ولكن ما كانت تُعطيه المسيحية فورًا هو نهاية العزلة والانتماء إلى عالم متضامن، وبالملمُوس الشديد الأمان النفسيّ وحتى الاقتصادي. إننا لو قرأنا الكتاب المقدّس دون أفكار مسبقة، سنلاحظ حتما أنّه قد فضح عديد الأسرار وكشفها ذلك أننا سنجد فيه سلسلة طويلة من المعجزات الغذائية والطبيّة تتحدّث عن حياة أفضل على الأرض أولى من الحياة الأبديّة.

إن اليهوديّة لا تَعِدُ عموما بالحياة الأبديّة ولكنها غذّت عند المؤمنين بها، خلال الأزمنة القديمة وفي العصر الوسيط، شجاعة وازدراء للموت لا يختلفان بأي حال عمّا تميّز به الشهداء المسيحيون. وهذه الصلابة هي التي أوحت بالفكرة القائلة أن الإنسان العاقل في جوهره يخشى الوحدة أكثر من الموت.

الديانتان التوحيديتان وعائلتاهما

في حالة اليهوديّة، كما في حالة المسيحيّة الأولى، نلاحظ إذن رابطة مع العائلة النوويّة كشكل انتروبولوجي أقلّ قُدرة، من العشيرة الأبويّة، على تأمين الأمن الذهنيّ والماديّ (الفيزيقي) لأعضائها. في سياق الحركة الحضارية الوحشيّة خلال الأزمنة القديمة المتأخرة. ولا شيء يمنعنا أن نُشرك مع هذه العائلة النوويّة الفردانية الدينيّة والمسؤولية الأخلاقية العزيزة على باروش هالبرن الآنف ذكره. وإذا كان من الثابت أن العائلة اليهودية في الأزمنة القديمة لم تكن أكثر نوويّة من عائلة الإنسان العاقل الأصليّ فإنه لا بُد لنا من الاعتراف لها، مع داروين، بأخلاقيات فرديّة. لقد أشارت أول نظريّة للانتقاء الطبيعيّ، بقدر من التفكير السليم، إلى أن الأخلاق الداخلية لمجموعة بشريّة أساسية ضرورية لبقائها وأنها تشكّلُ في مملكة الحيوان ميزة تنافسيّة. إن غيريّة الفرد صلب المجموعة التي ينتمي إليها لم تنتظر ظهور الحضارة كي تبرز عند الإنسان كما لفت دَارِوينيُّو اليسار الأنظار إلى ذلك في مطلع القرن العشرين[2]. وقبل داروين بفترة طويلة أبرز فرغيستون أن هناك عند الإنسان العاقل رابطا بين أخلاقيات الأفراد المكوّنين لمجموعة محليّة والنزاعات الداخلية للنوع البشريّ بصفة عامّة، كما أسلفنا القول أعلاه.

---

(1) هناك توصيف رائع لتلك الفوضى عند رودني ستارك، أنظر: **المرجع ذاته**، الفصل السابع.

(2) بيتر كروبوتكان Peter Kropotkin، **المعونة المتبادلة. عامل تطور** (1912)، نيويورك، منشورات جامعة نيويورك، أنطون بانيكوك Anton Pannekoek وباتريك طور Patrick Tort، **داروينيّة وماركسية** (1909)، باريس، منشورات، آركي، 2011.

ومع الديانات التوحيدية في نهاية الفترة القديمة يتعيّن علينا البحث في تغيّر أخلاقيات المجموعة في الوسط الحضريّ وتكثّفها بدل الحديث عن ظهورها. ولنلاحظ هنا وجود عناصر، مشتركة ومركزية، بالنسبة لليهودية والمسيحيّة من منظور السلوكيات العائلية. من ذلك رفض الزنا والمثليّة وقتل الأبناء. وفي المقابل فإننا لا نفهم كيف يمكن للإضافة المسيحية، بشأن الرؤية السلبيّة للجنس وتثمين العزوبيّة الناجمة عنها، أن تُشكّل إضافات إلى الأخلاق. إن رفض الإنجاب يتضمّن بالفعل عنصرا ضد المجتمع.

وعلى العموم فإن تعريف المجموعة وفي قلبه، تحديدُ العلاقة بين العائلة والقرابة ليس هو نفسه بالنسبة لليهود والمسيحيين.

تُدْرِجُ اليهوديةُ مبدأَ إغلاق المجموعة الإثنودينية. وفوق هذا فإن اليهودية حافظت على حيويّة شبكة القرابة غير المميّزة وعلى أشكالها التضامنية حول العائلة النوويّة. ولا يمكن أبدًا الحديث عن فرادنية مطلقة في عالم الإخوة والأخوات وأبناء العمّ هذا. ولم يكن بإمكان شبكة القرابة الغنيّة والحنون هذه الاستغناء، من أجل بقائها في وسط حضري، عن الرباط الذي يُوفره لها معتقد ديني فاصل. هكذا تبدو العائلة والدين مُجدّدًا متضامنين وفي تطوّر مشترك.

كانت المسيحيّة الأولى تدعو إلى مجموعة متفتّحة ومتمدّدة. وكان نموذجها المثالي الزوجي منذ البداية، أكثر أُنثويّة مُنَمْذَجًا normé جدّا بواسطة مساواة الأطفال وبواسطة قاعدة الزواج الداخلي المُطلق التي تهاجم شبكة القرابة العشوائية. وكان الهدف الصريح، من الاستحالة المطلقة للزواج بين أبناء العمّ، تمييع المجموعة القرابيّة. ويمكننا إذن، في حالة المسيحية، الإشارة إلى خطوة إلى الأمام في النوويّة nucléarité. وبوسعنا استدعاء فردانية أكثر قوّة، إذا كان الطرف المقابل واضحا في تضييق القرابة النشيطة وليس الصعود القوي لبيروقراطية كليروسيّة هائلة، بيروقراطيّةٌ تسعى لامتلاك العفّة لنفسها، ولكنها مكلّفة بإدارة الحياة الجنسية والزواج عند مجموع المؤمنين.

وبخصوص الحالة اليهودية فإن النوويّة تنطوي على مستوى عالٍ من المسؤولية الفردانية، ولكن الطابع المعتدل للزواج الداخلي يسمح بتصوّر مغلق للمجموعة. ثم إن حُلم البكوريّة للتوراة يغذّي بدوره فكرة تمايُز المجموعات البشريّة. إن الإخوة لمتضامنُون، ولكنهم غير «متساوين» في العائلة اليهودية التي تحلم بحق البكوريّة، حتى وإن لم تُمارسه. والإخوةُ، كما الشعوب، ينظُرُ إليهم على أنّهم مختلفُون. إن عطف التوراة (المقرُوء هنا بوصفه نصّا إيديولوجيا) على صغار العائلة يبيّن، مع ذلك، إلى أي حدّ لا يمكن للاختلاف - بين الأشقاء ثم بين الشعوب - أن يؤدي إلى الهيمنة، وهذه الوضعيّة لا تكون مقبولة دائما بالنسبة إلى شعب أقليّ ومُضطهد في غالب الأحيان.

ولكن سوف يكون من الخطإ، في تقديري، أن لا نرى في التوراة شيئا آخر غير التمايزيّة وأن لا نحس بأن الفردانية اليهودية، مجتمعة مع حلم البكوريّة، تُفضي بطريقتها الخاصة، إلى مفهوم كوني للإنسان.

مرحَلَتَا الكَونيّ

يُوجد تصوّر مشترك عائم في الضمير الغربي ليهوديّة وحدانية بالتأكيد ولكنها تمايزيّة (شعب الله المختار أو الشعب المختار) ولمسيحية كان بإمكانها أن تبلغ الكونية. وبإمكان هذا النموذج الارتكاز على تأويل تاريخي معياري: إن التوحيديّة اليهوديّة التمايزيّة عندما واجهت الإمبراطورية العالمية اليونانية الرومانية قد انتهت بأن أنجبت توحيديّة كونيّة، أي المسيحيّة. إن هذا التصوّر المُوغل في البساطة إنما هو مُتفرّع، في جانب كبير منه، عن النرجسيّة الأوروبية التي قلّصت كثيرا العمق الزمنيّ والفضاء الجغرافيّ من التاريخ اليهوديّ. إن مواجهة اليهودية للكوني لم تبدأ فعليّا مع روما، بل إنها كانت سابقة لروما، بما أن الرُؤى الإسرائيلية أو اليهودية للإمبراطورية كانت آشوريّة حديثة ثم بابليّة حديثة. وإن نحن قبلنا بالفكرة القائلة بأن اليهودية قد وُلدت خلال المُواجهة مع آشور وبابل، علينا أيضا أن نُقرَّ بأن كونية الإنسان، كما تمايزيّة الأمم، مُؤَسَّسَةٌ بالنسبة لليهود. ولهذا السبب فإن السردية التوراتية تعطي، منذ البداية، لكل الشعوب قرابة سلفيّة فريدة يجسّدها آدم وحوّاء. كما أنها، تصف التاريخ الجينيالوجي لتمايزيّتها. إن الشعوب ذات صلات القرابة التي عدّدتها التوراة، سواء أكانت تمايزية أو بكوريّة – وهذا مفهوم جاء من بلاد الرافدين – هي في الحقيقة، كل تلك الشعوب التي تمّ دمجها في الإمبراطوريتين آشورية أو بابلية حديثة. وبالنسبة لمن يهتمّ ببصمة العائلة في التاريخ سيكون من الأهميّة بمكان إليه إدراك أن البكوريّة، وإن كانت تفصل الأخوة فإنها أيضا تُنمّي ذكرى انتمائهم إلى أصل مُشترك، ومن ثمّ مصطلح وحدة النوع البشري. إنها تُحدّد كونًا متأصّلا في الزمن، وهو أفقي أكثر منه عموديّ. ثم إنه علينا أن نظلّ علماء انثروبولوجيا حتى النهاية، أي واقعيين مع الحياة على أديم الكرة الأرضية: كيف كان لفكرة العيش في الشتات، أي صُلب شعوب يتعيّن الثقة بها، أن تكون ممكنة بالنسبة لليهود دون إيمانهم الكامن، ولكن العميق، بكونيّة الإنسان؟

وبالتأكيد أن المسيحية قد ذهبت بعيدا في الكوني حتى وإن اعترفنا بعجزنا هنا عن سحب نوع من الأولوية لليهود، فإن من المهمّ أن نعاين وجود قفزة نوعيّة مع هذه الديانة البنت. لقد كانت الإمبراطورية الرومانية، في طورها المتأخّر، تنطوي بالفعل على بِنَى انثروبولوجية أساسية مقارنة بآشور وبابل، أي على خصوصيّة. وتشير عدة دلائل إلى أن

مُدنها كانت خاضعة إلى نموذج للعائلة الزوجية المساواتية، أي نموذج تلك العائلة الذي يمكن رصدُه في قسم من أوروبا منذ نهاية العصر الوسيط في الحوض الباريسي، وفي جنوب إيطاليا أو في الأندلس. وإن غلبة الشقق في روما ليذكّر بالعائلات النوويّة.

إن المساواة في الإرث، بين كل الأبناء، كما حدّدها قانون جوستيسيان على ما ذكرنا أعلاه، قد بدَا وكأنه توطئة للقانون المدني الفرنسي، قانونٌ أخذ بدوره نفس مُدوّنَات التقاليد للقرن السادس عشر (أنظر: **أصول النُظُم العائلية**، ص 346 - 355). وعندما فرضت المسيحية نفسها ما وراء المجموعات اليهودية للشتات، دخل إلى عالم عائلي تهيمن عليه فكرة المساواة بين الإخوة وكان، دون شكّ، قادرًا على الذهاب بعيدا بفكرة المساواة بين الناس بصفة عامة. وهنا أيضا نلاحظ أن تطوّرا عائليا قد سبق تطوّر الديانة، بما أن انبثاق العائلة الرومانية النوويّة والمساواتية قد سبق التحوّل المسيحي للإمبراطورية.

الفصل الخامس

ألمانيا: المذهب البروتستانتي وتعلُّم الكتابة والقراءة

يُعرّفُ الإنسان ويُحدَّدُ بالخصوص من حيث هو نوع حيواني بحجم دماغه وطاقاته وكفاءاته الذهنية. إنّه يُلاحظ ويفهم ويُراكم المعارف. وثمّة تطوّرات حاسمة قد حدثت، كما رأينا، قبل نموذج الإنسان العاقل، شأن استعمال الأدوات واكتشاف[1] النار. ولكن التطوّر التقني قد عرف تقدّما مُطّردا، بعد ظهور الإنسان العاقل، حوالي 200.000 على مجمل القارات واستقراره في أماكن شتّى واختراع الزراعة في الشرق الأوسط في حدود عام 9000 ق. م، كُلّ هذه العناصر ساهمت في حدوث نُموّ هائل للسكان. وتبع ذلك بروز المدن مع ظهور الكتابة في حدود 3300 ق. م في بلاد الرافدين، وحوالي 3000 في مصر. أمّا في الصين فقد ظهرت الزراعة نحو عام 8000 ق. م والكتابة في حدود 1400 ق. م. وفي أمريكا الوسطى برزت الزراعة ابتداء من 4500 ق. م. أمّا نقوش المايا فقد صُمّمت ووضعت في مطلع القرن الرابع قبل الميلاد.

ولقد انتشرت الكتابة، وكانت على هيئة مفردات لصور رمزية، انطلاقا من مركزها الأول في بلاد الرافدين. وفي اتجاه الغرب تيسّرت هذه الكتابة وتبسّطت عندما بلغت مرحلة الساكن consonantique في فينيقيا في حدود عام 1200 ق. م، ثم المرحلة الألفبائية في اليونان حوالي 800 ق.ح.ع. وبالنسبة لتاريخ انتشار الكتابة فإن الأبجدية اللاتينية لا تعتبر، شأن الأبجدية السيريانية التي كانت أكثر تأخّرا، سوى تنويعة على النظام اليوناني. كما تطوّرت الكتابة في اتجاه الشرق أيضا مع اختراع الأبجديّة المقطعيّة البراهمية، التي من المرجح أن تكون سليلة كتابة سامية مثل الأراميّة. ولقد كانت هذه الصور المكتوبة تجمع بين الحروف الصائتة والصوامت علامات المقاطع الهجائية. وقد تبع هذا كُتُبُ الهجاء لجنوب الهند التي سمحت بضبط حروف لغات جنوب شرق آسيا.

---

(1) تحدّث الكاتب عن اختراع النار invention du feu بدل اكتشاف النار. والصحيح برأينا اكتشاف النار. النص الأصلي، ص 139. (المترجم).

أما المركز الصيني فإنه لم يتسع إلّا في اتّجاه كوريا واليابان وفيتنام. وأضاف اليابان إلى الكتابة الرمزية الصينية أبجدية كتابات مقطعيّة Syllabaire بلغت نضجها في القرن التاسع ميلادي. وابتكرت كوريا أبجدية حقيقية ذات صوامت consonnes وصوائت voyelles خلال القرن الخامس عشر. وعمدت فيتنام، ما بين القرن السابع عشر والقرن العشرين، إلى استنساخ الحروف اللاتينية. أما في أندونيسيا فقد تمّت الاستعاضة عن الأبجدية المقطعية من أصل هندي، بالكتابة العربيّة وذلك ابتداء من القرن الرابع عشر، ثم اعتمدت الحروف اللاتينية ابتداء من القرن العشرين. **وفي الفيلبين، فقد اعتُمدت الأبجدية اللاتينية بداية من القرن** السابع عشر لكتابة التاغالوغ، اللغة الأكثر انتشارًا في جزيرة لوزون الكبيرة. وأدركت كتابة المايا المرحلة المقطعيّة في القرن السابع ميلادي، وبعدئذ نسجت على منوالها أنظمة شبيهة بها في أمريكا الوسطى، من بينها كتابة الأزتيك.

لقد اعتمدت الحضارات الكبرى خلال الأزمنة القديمة على الكتابة بيد أن تعلُّم الكتابة والقراءة لم يشمل في الحقيقة سوى أكثر بقليل من 10٪ من مجموع السكان. وبحسب وليم هاريس المذكور في الفصل السابق والذي كان أول من تجاسر على تقديم تقديرات مرقّمة، فإن المدن الأكثر تقدُّما في العالم الهلنستي، شأن رودس أو تيوس Teos لم يتجاوز عدد المتعلّمين فيها ضمن السكان الذكور20[1] أو 30٪. ومن سمات تعلم الكتابة والقراءة في الأزمنة القديمة أنّه غير مكتمل، والمتعلم قابل للسقوط في الأمية ثانية. وهذا ما حصل فعلا في الغرب في الإمبراطورية الرومانية المتأخرة ثم تسارعت وتيرته إثر سقوطها. إن الحركة التصاعدية لنسبة التعلم قد عادت مجدّدا في أوروبا خلال العصر الوسيط المركزي (القرن الحادي عشر، القرن الثالث عشر)، دون أن نستطيع القول، اعتبارًا للوضع الحالي للأبحاث، في أي سنة بالضبط استطاعت هذه الحركة اللحاق بالمستوى الذي تحقق من قبل الإمبراطورية الرومانية. لِنتوخَّ الحكمة مرّة أخرى ولننظر إلى تعلم الكتابة والقراءة بوصفه المحور المركزي للتاريخ الإنساني أي ذلك التمثّل العادي المشترك بين كوندورسيه وهيغل خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وفي الحقيقة فإنه كان يَسري على كل مفكري الحضارة الذين سبقُوا التنخُّر lanécrose الاقتصادي الحالي للعلوم الإنسانية. إننا نلاحظ تسارعًا رائعا في تقدم التعليم خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهذه القطيعة الإيجابية للاتجاه قد قادت بسرعة

---

(1) وليم هاريس، **المرجَع السابق**، ص141.

إلى تخطّي سقف 10 أو 20٪ للمتعلّمين، الذي مثّل حتى ذلك الحين، المعلم الأعلى للنموّ بالنسبة للحضارة الإنسانية. هكذا خرج استخدام القراءة والكتابة أخيرا من المدن ليشمل الفلاحين. وقد بلغ عتبات 30 و40 و50٪ بل تجاوزها بين الرجال ثم النساء، إلى أن تحقق مَحو الأمية العالمية لفائدة الأجيال الجديدة في حدود 1900 في أوروبا، ونحو 2030 بالنسبة لمجمل المعمورة.

لقد تحقّقت القطيعة الحاسمة في ألمانيا، ولم تكن هذه القطيعة فقط ثمرة أو نتيجة اختراع المطبعة وإصلاح المذهب البروتستانتي (وهي عناصر معروفة) وإنّما كذلك ثمرة تحوّل في النظام العائلي.

من المذهب البروتستانتي إلى انتشار التعليم

يعود الفضل في اختراع المطبعة ذات الحروف المتحركة إلى غوتنبرغ. كان ذلك في حدود 1453 في ماينس على ضفاف نهر الراين. أما الثورة البروتستانتية فقد أطلقها لوثر حوالي 1517 عندما «علّق» أطروحاته الخمس والتسعين على باب كنيسة ويتنبرغ في ساكس. إن الجامع بين هذين الحدثين وبين انتشار التغليم على مستوى جماهيري يُعدّ بديهة تاريخيّة. لقد أتاح اختراع المطبعة تحقيق انخفاض جذري في كُلفة نسخ النصوص. وكان الغرض من الإصلاح البروتستانتي، منذ البداية، إقامة حوار شخصي مع الله، لكل فرد، دون واسطة الكاهن، بحيث فرض، أي الإصلاح، على غرار اليهودية قبل ألفية ونصف من ذلك التاريخ، النفاذ المباشر للمؤمنين إلى النصوص المقدّسة. ولنستشهد هنا بإيجيل جوهانسن الرائد السويدي في مجال الدراسات التاريخيّة في انتشار الكتابة.

> «طُبع الإنجيل برمّته باللغة الألمانية عام 1466، والإيطالية عام 1528، والإنكليزية، عام 1535، والسويدية عام 1541، والدانماركية عام 1550 [...] إن نصّ لُوثر للكتاب المقدس في مجموعه للعام 1543، والذي أُنجز اعتمادًا على اللغتين الأصليّتين العبريّة واليونانيّة، قد طُبع ما لا يقلّ عن 253 طبعة، والمترجم، أي لوثر، على قيد الحياة. كانت ترجمات الكتاب المقدس، في بداية الأمر، مُهمّة بالنسبة للشعائر الدينية وخُطب المواعظ. وينبغي انتظار مطلع القرن السابع عشر كي تطال القدرة على القراءة، وهي هدف المصلحين، عُموم الناس، بالتدريج. وهنا برز فرق واضح بين أوروبا البروتستانتية وأوروبا غير البروتستانتية. وإذا كان هناك أُناس قليلون يتعلمون القراءة في الجنوب الكاثوليكي والشرق الارثوذكسي لأوروبا -

أقل من 20٪ – فإن زيادة حادّة قد حدثت في الوسط والشمال البروتستانيين لأوروبا. أما شمال إيطاليا وبعض الجهات في فرنسا فقد احتلت مكانا وسطا في هذا التقسيم بفضل تقليد في الكتابة يعود إلى العصر الوسيط، على الأقل في المدن [...]. وفي أوروبا البروتستانتية يمكن تقدير السكان العارفين بالقراءة في حدود عام 1700 ما بين 35 و45٪»[1].

كان لوثر يرغب في أن تكون عملية نشر التعليم مُؤطرةً. كانت وظائف المدارس الإبراشية التي أدارها معاونو القساوسة متمثّلة، ليس فقط في تأمين تعلُّم القراءة، ولكن أيضا في القبول الارثوذوكسي للمذهب ولتعاليمه. نشر كتاب لوثر «التعليم الصغير» سنة 1529، أي غداة حرب الفلاحين للحقبة 1524 – 1526، التي شهدت تأويل الأرياف الجنوبية لألمانيا لرسالة الإصلاح على مزاجها، وفي شيء من الحرية المبالغ فيها. ولم يتم تخطّي عتبات انتشار التعليم بـ 50٪ في ألمانيا البروتستانتية إلّا في القرن السابع عشر. بيد أن نتائج جوهرية قد تحققت منذ القرن السادس عشر. ففي ورتنبرغ انتقل عدد المدارس الإبراشية من 150 مدرسة عام 1559 إلى 400 مدرسة عام 1600[2]. وفي الفضاء الجرماني، فإن التنافس الديني، قد قاد إلى نشر التعليم بنسق أقل بطءا بقليل من المناطق التي لم تعتمد الإصلاح البروتستانتي وظلّت كاثوليكية.

وفي حدود العام 1930 بقيت خارطة نسب نشر التعليم الأوروبية مركّزة على قطبها الألماني الأصلي وبصفة عامة على العالم اللوثري، وهو العالم الذي يمكن أن نضيف إليه اسكتلندا الكلفينية. ولكن آلية الانتشار هذه لم تتوقف عند أوروبا. فالولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا وكندا المتحدّرة من انكلترا ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، قد استفادت، منذ تأسيسها، بنسب انتشار تعليم عالية. أما أمريكا اللاتينية فقد ورثت، في ما يخصّها، تخلّف إسبانيا والبرتغال ووتيرتهما البطيئة في هذا المضمار. ولكن، وعلى العموم، فإن الاستعمار ترافق مع انتشار التعليم، في كل مكان، وقد تقدم هذا الانتشار انطلاقا من نقاط دخول أو بواسطة ضغوط أوروبية.

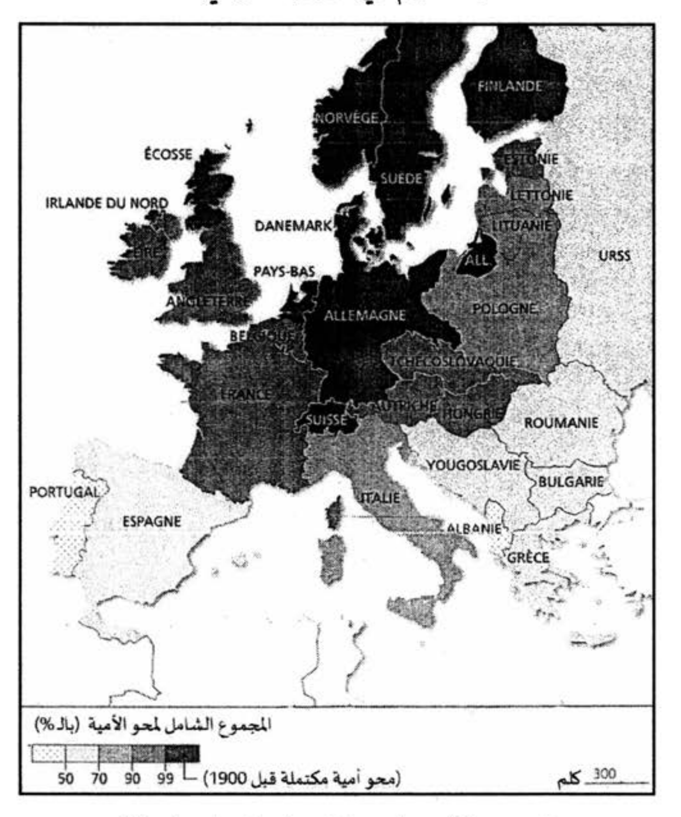
---

(1) أجيل هاريمون «تاريخ محو الأميّة في السويد ومقارنته بعدد من البلدان الأخرى»، **تقارير تربوية**، العدد 12، 1977، ص 9 – 10.

(2) ريتشارد غاوثروب Richard L. Gaw Throp «حملات محو الأمية في ألمانيا الما قبل – صناعية» في روبرت أرنوف Robert Arnove وهارفاي غراف Harvey Graff، **حملات محو الأميّة الوطنية وتحركاتها. آفاق تاريخية مقارنة**، نيوبرنشفيك ولندن 1987 و2008، ص 29 – 48، أنظر بالخصوص ص 34.

الخريطة 1.5

انتشار التعليم في أوروبا حوالي 1930



النسب الاجتماعية لانتشار التعليم (بـ٪)

المصدر: إيمانويل تود، تنوّع العالم، البِنَى العائلية والتنوّع. باريس «Points Essais» العدد 821، 2017، ص354.

وكان لليابان ديناميتيه المخصوصة الداخلية المنشأ، وذلك قبل عهد الانتشار العالمي. لقد تطوّر انتشار التعليم بانتظام وإن بصفة بطيئة خلال عهد توكوغاوة (1600 - 1868) ولكنه تسارع بقوّة مع ثورة المايجي التي تولّدت عن خوف من الاستعمار الأوروبي أو الأمريكي.

ولقد شملت الآلية العالمية لانتشار التعليم كامل القارة الآسيوية وبقية العالم خلال القرن العشرين. ففي مرحلة أولى كانت الوتائر الجهوية محدّدة بطرق المواصلات وبتغلل التأثير الغربي. وخلال مرحلة ثانية تجلّت هذه العملية على نحو أكثر وضوحًا بواسطة الافتراضيات الكامنة في الأنساق الأنثروبولوجية المحليّة. ذلك أن الأنظمة

العائلية، التي تجمع بين وضع المرأة المرتفع على نحو معقول والسلطة الأبويّة القويّة، قد برزت، في النهاية، كأقطاب ثانوية للتنمية التربوية في كارالا في الهند الجنوبية وفي جنوب الصين وفي كوريا[1].

الخريطة 2.5

العائلة الأصل في أوروبا



المصدر: المصدر نفسه، ص 356.

وفي إطار هذا التاريخ الطويل، فإن سنوات 1945 - 2015 شكّلت التسريع النهائي، الذي يكون قد قاد مجموع نوع الإنسان العاقل إلى مرحلة انتشار التعليم الكوني. ففي

(1) أنظر: إيمانويل تود، **الطفولة في العالم. البنى العائلية والنمو (1984)** أطروحة عامة (مُدرجةٌ في **التنوع العالمي، مرجع سابق**).

خلال الفترة الواقعة بين 1950و2000 - 2004 انتقل معدل انتشار التعليم في العالم من 55,7٪ إلى 81,9٪ بالنسبة للأفراد الذين فاقت أعمارهم 15 سنة[1].

أما بخصوص الشبان فإن المستويات التي تمّ بلوغها هي أكثر ارتفاعا. إذ يُتيح لنا نسق الزيادة ما بين 1970 و2000 أن نستشفّ إنهاء لسيرورة انتشار التعليم في حدود العام 2030. وتعتبر هذه النهاية لطفولة الإنسانية القاعدة الأساسية التي تنبني عليها العولمة الاقتصادية. والحقّ، أن توحيد أسواق العمل على المستوى العالمي، ما كان يمكن أن يشكّل سعيا أو محاولة من دون عملية توحيد تربويّ مسبقة.

لوحة 1.5 النسبة المئوية لليافعين المتعلّمين (من 15 إلى 24 سنة) ما بين 1970 و2000 - 2004[2]

شبان متعلمون من 15 إلى 24 سنة	1970	2000 /2004
العالم	74,7	87,5
البلدان المتقدمة	99,0	93,3
إفريقيا جنوب الصحراء	41,3	72,0
الدول العربية	42,7	78,3
آسيا الشرقية والباسيفيكية	83,2	97,9
آسيا الجنوبية والغربية	43,3	73,1
أمريكا اللاتينية والكرابيب	84,3	95,9

العائلة - الأصل والكتابة

إن الخريطة الأوروبية لانتشار التعليم، المُركِّزة على ألمانيا وعلى وجود قطب مستقلّ ياباني في آسيا، يجعلنا نستخلص وجود رابط بين عملية إقلاع انتشار التعليم وحضور العائلة الأصل بصفتها نمطا أنثروبولوجيا **تحتيًا**. والحقيقة أن التاريخ القديم للحضارة قد طرح علاقة بين بروز العائلة الأصل واختراع الكتابة. ففي سومر إذ نقع على الآثار الأولى للكتابة في حدود 3300 ق. م فإننا نلاحظ كذلك، منذ منتصف الألفية الثالثة

(1) منظمة اليونيسكو، تحدّي محو الأميّة، الحالة الراهنة.

http : LL WWW. Inesco. Org Leducation L GMR 2006L FullL chap 7 – fr / pdf , p. 176.

(2) نفس المصدر السابق، ص 177.

وجود قواعد البكوريّة. وفي الصين ظهرت الكتابة في القرن الرابع عشر ق.م، والقواعد الأولى للبكورية حوالي 1100 ق. م. ففي هاتين البؤرتين الأصليّتين للحضارة كانت الفترات التي تلت دخول البكوريّة، مزدهرة في مجالي التكنولوجيات والفنون. وهنا يَثُور السؤال: هل بإمكاننا أن نستبصر منطلقا في المتوالية: كتابة / بُكُوريّة؟

إن من بين ما يُطرح على المجتمعات البشرية، التي هي في طور التقدّم، مشكل المحافظة على ما تمّ اكتسابه. إن كل ما يُخترعُ يجب أن يُحوّلَ قبل إمكانية توسيعه عن طريق الأجيال اللاحقة. بيد أن الكتابة في جوهرها تقنية لتثبيت المعارف، وهي تُتيح للمجتمع البشري تفادِيَ الشكّ الملازم للنقل الشفوي للذاكرة. والبكوريّة مع العائلة الأصل التي تنشأ عنها، هي بدورها تقنية نقل: من الدولة الملوكية وعن الإقطاعة وعن الضيعة الفلاحية، وعن دكان الحرفي وبعمق أكثر عن التقنيات التي تصحب هذه العناصر التابعة للبِنَى الاجتماعية البيروقراطية، الزراعية أو الميتالورجية (المعدنية). وليس إذن من باب غياب المنطق، أن نلاحظ، قُربًا تاريخيا بين هاتين الأداتين للاستمرارية الاجتماعية، وَعَنَيْنَا الكتابة والعائلة الأصل. لن أتحدث هنا فقط عن نَقْلٍ من الأب إلى الإبن صلب عائلات الكتاب.

لنحاول تصوّر آلاف الحروف للكتابة الصينيّة التي هي مستعملة في اليابان في غياب هياكل سلطة قويّة يمكن أن تؤثر على الطفل في إطار نظامي عائلي صُمِّمَ من أجل التواصل؟ لنضع أنفسنا الآن في الراهن. هل كان من الممكن أن تبقى أنظمة الكتابة في الصين واليابان قائمة دون وجود مستوى عال من الانضباط العائلي والمدرسي في هذين البلدين؟

لا شيء يمنع إذن، من التفكير في وجود شراكة تاريخية في بلاد الرافدين والصين واليابان، بين ظهور الكتابة وترتيب العائلات وفق البكوريّة. وإن لفي حالة مصر، حيث مسّت البكوريّة بسرعة الفئات الاجتماعية العليا، ما لا يتنافى مع هذه الفرضيّة. وسأرجئ تناول حالة المايا إلى المجلد الثاني في كتابي حول أصول النُظُم العائلية.

بيد أنّنا نغادر عالم النُظُم ذات الرمزيّة المعقّدة مع حالة ألمانيا، هذا البلد الذي شهد انطلاق انتشار التعليم في العالم. إن الكتابة الألفبائية التي جاءت من روما يمكن تعلُّمُها في غضون سنة من التمدرس الطفولي. ومن المستحيل اعتبار البكوريّة والعائلة الأصل ضروريين لانتقال الأبجدية اللاتينية. وفي المقابل، فإن العائلة الأصل قادرة على الإسهام في تقديم تفسير سرعة وقوّة الحركة نحو انتشار التعليم الجماهيري في العالم الجرماني. لقد جُعلَتْ العائلة الأصل من أجل وظيفة النقل والتواصل وهذا ما قلناه مرارًا وتكرارًا. وحيث هيمنت هذه العائلة فإن المُكتسب نادرًا ما يضيع، بل على العكس من ذلك: إنّه يتحوّل بنجاعة إلى الجيل اللاحق.

في هذه المرحلة من التحليل، الذي يتعلّق بالماضي القريب جدّا، لا يمكننا الاكتفاء بمعاينة وجود مصادفة فجّة في الزمن أو محض تحديد لمتغيّرة بأخرى. سنسعى إلى فكّ التفاعلات المعقّدة بين ثلاثة عناصر رئيسيّة وهي العائلة والدين والتربية، مع الإقرار، منذ البداية، بأن الآليات السببيّة بين المغيّرات يمكن أن تعمل في نفس الوقت أو بالتتابع أو في الاتجاهين مثلما يقترح ذلك الرسم أدناه، رسمٌ سأتناوله بالشرح في الفقرات التالية

العائلة الأصل ← البروتستانتية ← تعلُّم الكتابة

من العائلة الأصل إلى المذهب البروتستانتي والعكس بالعكس

تسمح لنا المقاربة الخرائطية بالمعاينة التجريبيّة للمصادفة في أوروبا، لثلاثة عناصر في البنية الاجتماعية ما بين 1900 و1930 ألا وهي: العائلة الأصل، الديانة اللوثيريّة ومستوى تربوي عالٍ. إلا أنه بإمكاننا التوقف عند هذه النتيجة وأن نقرّر، على سبيل المثال، أن العائلة الأصل قد ساعدت على بروز المذهب البروتستانتي الذي حرّض بدوره على تعلُّم القراءة. علينا تصوّر تفاعلات تاريخيّة أكثر تعقيدا، ثم توصيفها. إن الطابع الأول والأصلي للعائلة الأصل ليس موضع شك أبدًا. لقد ظهرت البكوريّة في فرنسا في الأيام الأخيرة للإمبراطورية الكارولنجيّة وهو ما يسمح بالقول أنّ هذه البكوريّة، قد أسّست سلالة الكابوتيين الملكية. ويمكن أن نلاحظ انتشارها في بعض طبقات الفلاحين الألمان أو الأوكسيتانية بداية من القرن الثالث عشر. إن إحدى خصوصيات ألمانيا التي ذكرتُ في الفصل الأول، كانت ردّة فعل متساوية عند الارستقراطية، لأن المِلْكيّة العائلية المُشاعة ستتماهى، من هنا فصاعدا، مع السُّخْرة الريفية. ولأنهم كانوا أحرارًا فإن الإخوة الأشراف ينبغي أن يكونوا متساوين، ومن ثم فإن تاريخ البكوريّة الأوروبية مُعقد، ولكنه بدأ قبل الإصلاح البروتستانتي بوقت طويل. إن أسبقية التحوّل العائلي يتيح لنا القول إن العائلة الأصل، حتى قبل تطوّرها الكامل، هي التي عزّزت تَبَنِّي المذهب البروتستانتي.

إن الآلية التي تقود من التنظيم العائلي إلى النظام الديني بسيطة. ذلك أن البكوريّة تتصاحب وتترافق مع سلطةٍ للأبِ كبيرةٌ، وهي تحدّد بالتالي إبنًا مُصطفى وأبناء آخرين مُهمَلين. في مثل هذا السياق العائلي هناك منظومة لاهوتية تؤكد أن الأزلي (الذي هو الله) قد قضى بمنح الخلاص لأقلية. أما سائر البشر الآخرين فمصيرهم الهلاك الأبدي، وهو ما يبدو ببساطة أمرًا عاديا. وهناك مجادلات لاهُوتيّة متأخرة وواهية على نحو مطلق

قَصَرَت القول بمفهوم القدرية على كلفن، وعَزَتْ إلى لوثر موقفا أقلّ شدّة. ومن المؤكد أن كلفن قد أعطى، ما بين 1536 و1560 تأويلا أهوس للغاية للأقدار لأنه ركّز على طابعها المزدوج، في الحياة كما في الممات. ولكن لوثر هو الذي سبق إلى توضّيح هذه الأقدار وشَرحها بصراحة صادمة من في بحثه: في عبد الإرادة Du serf arbitre المنشور في كانون الأول/ ديسمبر 1525 جوابا عن حريّة الإرادة Libre arbitre لإراسم الصادر في أيلول/ سبتمبر [1]1524. ومنذ كانون الثاني/ جانفي 1526 ترجم جستوس جوناس النص اللاتيني للوثر إلى الألمانية. وسيمكننا مقتبس قصير من هذا النص من الوقوف على مدى قوّة التطلّع التسلّطي والجائر لهذه البروتستانتية المبكّرة:

> «إذا نحن أقررنا للإله بالبصيرة والقدرة المُطلقة، فإنه يترتب عن هذا طبيعيا، وبصورة حتميّة أننا لم نخلق أنفسنا بأنفسنا وأننا لا نحيا ولا نتصرّف بأنفسنا بل بقدرة الله المطلقة فقط. وإذا كان الربّ يعلم منذ الأزل ما يجب أن نكون عليه، وإذا كان يصنعنا ويُحرّكنا ويحكمنا، كيف لنا أن نتخيّل وجود حريّة ما بداخلنا، أو أي شيء يمكن أن يحدث دون أن يكون قد توقّع حدوثه؟ [...]

كيف ساعدت حريّة الإرادة، يعقوب؟ وكيف أضرّت بعيسو؟ بما أنه بموجب البصيرة والقدرة المطلقة المقدستين هناك أدلّة (قبل أن يُولد البشر وقبل أن يقومُوا بأي فعل) على ما سيكون عليه كلّ مخلوق، أي أن هناك من يجب عليه أن يخدم وهناك آخر يتحكّم...»[2].

لقد سبقت العائلة الأصل الإصلاح اللُوثري، وساعدت قيمها المتمثّلة في تنفّذ سطوة الأب وعدم المساواة بين الإخوة في دعم فكرة القدرة المطلقة لله وانعدام المساواة بين البشر أمام الخلاص الإلاهي.

وعلينا أن نسجّل أنه لمّا انتشرت البروتستانتية خارج مناطق العائلة الأصل باتجاه بلدان العائلة الزوجية المطلقة بالخصوص، فإن عقيدتها الجبريّة قد بدأت بالتلاشي. هكذا فرضت حرية - الإرادة نفسها على مذهب سليل الكلفينية في القسم البحريّ من هولندا، وفي انكلترا منذ القرن السابع عشر. أما الدانمارك اللوثيرية فقد كان عليها أن تنتظر القرن التاسع عشر لتُنجز تبدّلها اللاهوتي الليبيرالي[3].

---

(1) Luther, De servo Arbitrio et Erasme, De libero Arbitrio Diatribe sive Collatio.

(2) مارتن لوثر، **في عبد الإرادة**، في الأعمال، المجلد V، جنيف 1958، ص 150، وص 156.

(3) إيمانويل تود، **اختراع أوروبا**، باريس، سوي 1990، « Points Essais »، العدد 321، ص 135 - 140، وص 507.

أن البكوريّة التوراتية التي أَعلن عنها أعلاه بواسطة أسطورة يعقوب وعيسو وذكرها لوثر، الذي أخذها عن سانت أوغسطين، قد سبقت بالفعل بكوريّة سلالة **الكابيتيين**. وبالإمكان، توخّيا لما نعتبره نقاء منطقيّا، القول أن النخب، في نهاية القرن العاشر، قد اكتشفت مفهوم البكوريّة في النصوص الدينية لأزمنتها، وهذا ما قد يحرّضنا على القول بأسبقيّة الدين عن العائلة. وفي هذه الحالة لا ينبغي علينا أن نفسّر لماذا لم يراع الملوك الميروفنجيين والأباطرة الكارولنجيين أبدًا وعلى امتداد قرون، التعاليم الإنجيلية، وقَسَّمُوا عن طيب خاطر الممالك والإمبراطوريات بين أبنائهم. ولكن علينا التوقّف هنا عند هذه التخيمنات التاريخية الثانوية. وبالمقابل فإن الفعل الارتجاعي للعقيدة اللوثرية على العائلة يُعدُّ ظاهرة أساسية.

كانت العائلة الأصل في الفضاء الجرماني أبعد من أن تتخذ شكلها الكامل والنهائي. وعلينا إذن أن نفترض، بشكل معقول، أن النجاح الباهر لماورائية مَهُووسة ببكوريّة من أصل إلهي في القسم الشمالي للفضاء الجرماني، قد ساهم، في القرون اللاحقة، في استقرار البِنَى العائلية - الأصليّة وفي تجويد نظامها.

كان مؤلف لوثر **الكتاب الصغير لتعليم الديانة المسيحية**، منذ افتتاحيته ذا مُؤالفة أبويّة واضحة لا لُبس فيها:

> «الوصايا العشر أو الأولويات العشر مثلما يجب على أب العائلة تعليمها، ببساطة، لأبنائه ولخدمه».

ويمكننا، دون عناء، تخيّل سلطة الأب وهي مُعزّزة بفضل دوره الديني الجديد في العائلة والذي يجد في الميثولوجيا التوراتية سندا له كي يعامل أبناءه بأسلوب لا مساواة فيه بينهم. وها أن مفهوم التطور الثنائي يُعاد إدخاله من جديد في التفكير التاريخي. فبحسب هذا التفكير فإن العائلة والدين لا يتواكبان فقط بل يُعزّزُ كلّ منهما الآخر بمرور الزمن.

تشكو دراسة البِنَى العائلية عبر التاريخ من شيء من التأخُّر في ألمانيا اليوم وهذا ما يرغم الباحث على الاكتفاء، عند توصيف عائلته - الأصل، بصورة مركبة يتلاحم فيها عدد قليل من المنوغرافيات المحليّة. ومع هذا فإن دراسة حديثة جدّا تتيح لنا التثبّت، داخل الفضاء الجرماني الذي تهيمن عليه أجمالاً العائلة الأصل، من مدى قوتها الخصوصيّة في منطقة بروتستانتية.

إن تعداد العام 1885 هو الأول من نوعه الذي يسمح بدراسة شمولية للتبدلات الملازمة لتعقيدات الأسر المعيشية في ألمانيا الموحّدة على يد بسمارك. ولقد أقصى

هذا التعداد من التحليل كل من سويسرا الناطقة بالألمانية والنمسا. بيد أن ميكولاج سزولتيساك ومساعديه أقاموا علاقة إحصائية مهمّة بين تعقّد العائلات والمذهب البروتستانتي. وهذا الاستنتاج موثوق به ناهيك أن أصحابه كانوا ينتظرون التوصّل إلى علاقة عكسيّة تربط بين تعقّد العائلات والكاثوليكيّة[1].

لقد شجعت البروتستانتية فعلا على المُساكنة بين الأجيال.

من العائلة الأصل إلى ظهور الكتابة

أكّدتُ في مطلع هذا الفصل على العلاقة المحتملة بين ظهور الكتابة ومولد البكوريّة في بلاد الرافدين والصين. وفي أوروبا تمدّد هذا الرابط في التاريخ بفضل جهد مباشر من العائلة الأصل في مجال انتشار الكتابة. وكان هذا الجهد مُستقلّا عن المذهب البروتستانتي. وتكشف لنا خرائط أوروبا أن البروتستانتية كانت أقل نجاعة في عملها من أجل نشر الكتابة في المناطق حيث تسُود العائلة - الزوجية مثل انكلترا بالخصوص منها في مناطق العائلة الأصل، مثل ألمانيا أو اسكتلندا. وفي المقابل فإن المناطق الكاثوليكية والمناطق ذات العائلة الأصل في العالم الجرماني، وعلى الرغم من تأخرها مقارنة بنظيراتها البروتستانتية قد حقّقت، رغم كل شيء، مستويات عالية في مجال نشر الكتابة.

لدينا الآن رصيد من المعلومات يتيح لنا، من هنا فصاعدًا، العودة إلى الموازنة بين اليهودية والبروتستانتية وهما ديانتان قريبتان من حيث شروطهما من أجل النفاذ المباشر للمتديّنين إلى النصوص المقدّسة، ولكنهما مختلفتان من حيث المرتكزات العائلية. فاليهود، كما رأينا في الفصل السابق، يندرجون في بنية نوويّة غير مميّزة، في حين ينتمي البروتستان الألمان إلى بِنيَةٍ - أصلٍ. ومع التوارة دخلت اليهودية في تخيّلات حول البكوريّة، ولكن اليهودية كانت ترتكِز، في الواقع، كما البروتستانتية الإنكليزية، على نمط عائلي فرداني.

وبطبيعة الحال، فإن وجود المطبعة في عصر لوثر، يُفسّر إلى حدّ كبير، الانتشار الواسع للقرّاء بواسطة الإصلاح. إذ بفضل الكتابة أمكن للإصلاح الديني المذكور اكتساح بلدان برمّتها. ولم تستطع يهودية ياشوع بن غملة إلا أن تنتج شتاتا مدينيا متعلّما، أي شعبا تخصّص في مهن تتطلب شروطا عقلية وذهنية أكثر من الزراعة، شعبٌ تفرّق وسط سكان مسيحيين أو مسلمين ظلّوا ريفيين وأمّيين في الغالب الأعمّ. ولقد فسّرت

---

(1) ميكولاج سزولتيساك وأل «التبدّل المجالي لبنى الأسر المعيشية في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر» **سكان**، الجزء 69، العدد1، 2014، ص 57 - 84.

مارتسيلا بوتيشيني وزفي اكشتاين اختلاف اليهودية من أرض إسرائيل القديمة بقلة اهتمام المزارعين اليهود خلال الأزمنة الغابرة بتعلُّم القراءة والكتابة، وهُما عبارة عن استثمار مُكْلِفْ ولا جدوى منه في الأعمال الزراعيّة. وقد اقترح هذان الكاتبان حركة تحوّل هامة لليهود الريفيين نحو الدين تكون أقل اشتراطا على المستوى التربوي مثلما كان الحال بالنسبة للمسيحية الأولى.

لقد تحول نصف سكان العالم الجرماني ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر إلى المذهب البروتستانتي بعد أن تعلّمُوا القراءة استجابة لأوامر لُوثر. إن العائلة الأصل بتسلّطيتها الداخلية ومبدئها القائم على الاستمرارية يمكن أن تساهم في تفسير الطابع «الشمولي» لنشر التعليم البروتستانتي. بيد أنّني أكرّر أن هذا التفسير التمايزي للنجاح الحضري الخصوصيّ لليهودية وللنجاح الحضري والريفي للبروتستانتية الألمانية لا يمكن إلّا أن تكون مُكَمِّلَةً.

إن وجود المطبعة، في القرن السادس عشر، قد شكّل بكل تأكيد، العامل الرئيسي في نجاح الإصلاح الديني ضمن عملية نشر الكتابة والقراءة التي باشرها.

نشر الكتابة والقراءة واحتداد الطابع الأبويّ الألماني.

في نهاية هذا التحليل هل يبقى لنا، على أي حال، مُتغيّرٌ «سالب»، وهو نشر الكتابة والقراءة الذي قد يكون محدّدًا فقط بالمتغيّرين الآخرين، أي العائلة الأصل والبروتستانتية؟ أصلا ! يمكننا بالفعل أن نلاحظ في ألمانيا وجود فعل إرتجاعي لسيرورة انتشار الكتابة والقراءة على مستوى البنية العائلية نفسها. إذ أنه من خلال التركيز على الذكور فقد دعّم نشر الكتابة والقراءة، على امتداد القرون، الطابع الأبويّ للنظام الانثروبولوجي.

صحيح أن هذه الظاهرة ليست عامّة، ذلك أن سيرورة التعلّم في ألمانيا اللُوثرية، بحكم أنها التجربة الأولى من نوعها، قد كانت مخصوصة جدّا. ومن المفارقات هنا أن الدراسات عن هذه التجربة غير متطوّرة مقارنة بالدراسات المخصّصة للتحوّلات التربويّة في انكلترا والسويد أو فرنسا. ومع ذلك نجد في بعض المنوغرافيات، التي سبق أن كُرّست للمجموعات الألمانية، وجود ميزة للهجومات المذكورة ألا وهي التأخّر الكبير في انتشار التعليم في صفوف النساء مقارنة بالرجال. ولنأخذ على سبيل المثال مجموعات هيس - كاسيل ما بين نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وفي حدود العام 1808 كشفت عملية توقيع عقد زواج بين هذا القرين أو ذاك أو غيابه نسبة تعلُّم مفترض للكتابة بـ 91٪ للرجال ولكن فقط بـ 43,9٪ للنساء (أي

بفارق 47,6٪ بين الجنسين[1]. ففي هذه المنطقة تكون المعدّلات متقاربة جدّا بالنسبة للُوثريين والكالفينيين. وحين نعود إلى الماضي ونقيس أداء أولياء المتزوجين، أي الشباب، حوالي العام 1780 فإننا نجد فعلا 90,1٪ من التوقيعات للآباء ولكن 24,3٪ فقط للأمّهات (بفارق 65,8٪ بين الجنسين !). إن الحركة التصاعدية للتعليم عند النساء تتيح حساب توجه وإجراء تقييم عبر إسقاط على المستقبل، بما أنه تمّ تخطّي عتبة 50٪ من مجموع النساء الشابات المتعلّمات في هذه الحالة نحو عام 1815. ولكن بإمكاننا أيضا، نظريا، أن نقيّم أيضا، بواسطة إسقاط ارتجاعي نحو الماضي، نسبة أقل من 24,3٪ خلال الأعوام الأولى للقرن الثامن عشر. ثم إن تطبيق الوظيفية الداخليّة الخطيّة سيجذبنا إلى الأسفل كثيرا بكل تأكيد، ولكن تصوّر نسبة تعلّم للنساء تتراوح بين 10 و20٪ لن يكون أمرا عبثيّا.

وفي المقابل، وبخصوص الرجال، فإنه لا وجود لإمكانية مفتوحة لهذا النمط: إذ هناك 91,5٪ من المُلمّين بالقراءة والكتابة عام 1808، و90,1٪ بالنسبة للجيل السابق. وهاتان النسبتان تَخُطّان خطّا أفقيا تقريبا، لا يسمح إلا باقتراح تجاوز نسبة 50٪ بالنسبة للشبان المتعلّمين قبل القرن الثامن عشر. ففي الجدول 1.7 بالفصل السابع، حيث ضَمَّنا مقارنة بين تواريخ انتشار التعليم وانهيار نسب الإنجاب والإقلاع الاقتصادي، حُدّدت هذه العتبة بالعام 1670 تقريبا، مع الأخذ في الاعتبار تزامن تطور عدد المدارس في القرن السادس عشر وحالة السويد، التي سأتحدث عنها بعد قليل.

وإذا يمّمنا صوب الشرق قليلا نحو هالبرستداد تحديدا للبحث في زيجات سنوات 1785 - 1795 فسنلاحظ أن تأخُر إلمام النساء بالقراءة والكتابة وهو بالكاد أقلّ: 83,4٪ من توقيعات الأزواج، و36,0٪ بالنسبة للزوجات (بفارق 47,4٪) وبالمثل نقع في مدينة ماغدبورغ وفي نفس الفترة على 83,6٪ مقابل 23,1٪ (بفارق 60,5٪)[2].

ولم أجد في أي موقع آخر، ولا في أي لحظة من لحظات التاريخ، فارقا بمثل هذه الأهمية بين النساء والرجال خلال مرحلة تطور انتشار التعليم. وفي انكلترا وخلال العام 1775 نجد 60٪ ممّن يحسنون القراءة والكتابة من الرجال و38٪ من النساء (أي بفارق 22٪)[3]. أما في مقاطعة شمبانيا وفي أواسط القرن التاسع عشر كانت نفس تلك النسبة

---

(1) Hans Bödeker et al. **Alphabetisierung und Literalisierang in Deueschland** in des Frühen Neuzeit, Tübingen, Max Niemeyer.

(2) **المرجع نفسه**، ص 113.

(3) روجيه شوفيلد Roger Schofield، «أبعاد الاميّة في انكلترا 1750 - 1850»، **بحث في التاريخ الاقتصادي**، المجلد 104، 1973، ص 437 - 454.

في حدود 65٪ للرجال و29٪ للنساء (بفارق 36٪)؛ وكانت في الأرياف الحالية على ضفاف السين Seine ومارن Marne في أواسط القرن الثامن عشر 39٪ للرجال و15٪ للنساء (بفارق 24٪)، وبالنسبة لإجمالي فرنسا في حدود 1790 - 1786 في حدود 47٪ للرجال و27٪ للنساء (بفارق 20٪)[1].

وإذا نحن التفتنا إلى مجتمع أبويّ خالص، أصبح لاحقا على حظّ من التعلُّم مثل الصين، سنلاحظ، تأسيسا على تعداد عام 2000 وجود 71٪ ممّن يحسنون القراءة والكتابة عند الرجال ممّن تخطُّوا 65 سنة و35٪ عند النساء (أي بفارق 36٪). وبخصوص يهود روسيا المولودين قبل عام 1837 دَوَّنَا في الفصل السابق نسبة 54٪ ممّن تعلموا القراءة والكتابة عند الرجال مقابل 15٪ عند النساء، أي بفارق يُقدّر بـ39٪.

وسيتمّ الاقتراب من الفروق الألمانية فقط مع نيوانكلاند خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ففي حدود السنوات 1660 - 1650 كانت النسب الألمانية كالآتي: نسبة الذكور 62٪ والإناث 32٪. أما خلال السنوات 1762 - 1758 فقد كانت هاتان النسبتان تباعًا: 85 و45٪. وتراوح الفرق في تعلُّم القراءة والكتابة بين الرجال والنساء، في هذا المجتمع البروتستانتي جدًا، المتزمّت في منشئه والعقلاني اليوم، ما بين 30 إلى 40٪ خلال أكثر من قرن بقليل[2]. ولكنّنا نظل بعيدين جدّا عن الفروق كما قيست أحيانا في ألمانيا.

وتُدرجُ الفروق المذكورة بالنسبة للمجتمعات غير الألمانية ما بين 20 و40٪. ولقد كشفت المنوغرافيات الألمانية بدورها عن تأخيرات في تعلُّم القراءة والكتابة عند النساء تراوحت ما بين 47 و65٪ وامتدت على قرون عديدة.

إن الأمثلة المذكورة لا تمثّل كامل تاريخ تعلُّم الكتابة التمايزية للرجال والنساء، وهو تاريخ في حاجة إلى التدوين، وهي دائما محض عمليات سبر ليس إلّا.

وإذا نحن استثنينا مجتمعات جزر الأنتيل، ولكن دون أن نستثني المجتمعات الإفريقية، نلاحظ دائما أن إقلاع تعلُّم الكتابة يبدأ أبكَر بالنسبة للرجال. ففي مرحلة أولى يتّسع الفارق بين الرجال والنساء، وخلال مرحلة ثانية تلتحق النساء وفق وتائر شديدة التنوّع. ثم إن سعة الانفتاح هو رهين درجة الأبويّة الأولية للنظام العائلي. بيد أن

---

(1) فرانسوا فوري، جاك أوزوف، **القراءة والكتابة: محو الأميّة عند الفرنسيين من كالفن إلى جول فيري**، المجلد الثاني، باريس، منشورات مينوي 1977، ص 206، وص238.

(2) كينيث لوكريدج Kenneth Lockridge، **محو الأمية في نيوانكلند الاستعمارية**، نيويورك، نورتن، 1974، ص 39.

فارقا قويّا ودائما مثل الحالة النموذجية في التاريخ الألماني لا يمكن إلا أن تعزّز الطابع الأبوي للتنظيم الأُسري. وخلال قرن ونصف القرن، أمكن لأغلب الرجال في ألمانيا، تعلّم القراءة في حين كانت تلك الإمكانية ضعيفة جدّا بالنسبة للنساء. وأدّى عدم التوازن هذا إلى احتداد هبوط منزلة المرأة. وعندما سنتناول بالدرس تطوّر التعليم العالي ما بين 1960 و2015، سنتبيّن أن الخصوصيّة التربويّة والأبويّة الألمانية قد استمرّت تحت أشكال أخرى. وهكذا نلاحظ، بالنسبة للحالة الألمانية، فِعْلاً ارتدَادِيًّا للتعليم على البِنَى العائلية.

وتسمح لنا المقارنة بتاريخ التعليم في السويد أكثر البلدان دراسة في هذا الخصوص، أيضا، أن نتبيّن أن وجود نوع من المستوى الأبوي الأصلي في ألمانيا، كان ضروريا لتطور الانحراف الأبويّ بواسطة تعلّم القراءة والكتابة. ولقد كشفت هذه المقارنة بالفعل أن اللوثرية، كما كانت في مواردها الدوغمائية، لم تكن بقادرة عن «أبوأة» النظام العائلي. إن المقارنة مع حالة روسيا، ذات البنية العائلية الجمعوية والأبويّة المثالية، لكنها حديثة، في منتصف القرن التاسع عشر، ستمكّننا أيضا من تقويم صحيح، في المقابل، لقوّة الأفكار المناهضة للحركة النسويّة في ألمانيا.

مسارات سويديّة وروسيّة

كان نشر التعليم في السويد من أهم العمليات المبكّرة والأكثر سرعة. وهي أيضا الأكثر شهرة. لقد فرضت الكنيسة اللوثرية، في هذا البلد، منذ القرن السابع عشر مَسْكَ دفاتر امتحان تتضمّن تقويمات لقدرة المؤمنين على قراءة النصوص الدينية البسيطة وفهمها. ويجب التميز هنا بين القراءة والكتابة لأن المزارعين السويديين لم يكتسبوا الكتابة إلّا لاحقا.

ويشير سجِلُّ مجموعة تُونا للسنوات 1688 - 1691 إلى أن 50٪ من الرجال و33٪ من النساء من أبناء الأبرشية الذين تفوق أعمارهم خمسين سنة، كانوا يُحسنون القراءة والكتابة. أما بالنسبة لمن هُم دون 20 سنة فإن النسب تتراوح بين 44٪ للذكور و41٪ للإناث. ونسجّل هنا تراجعا طفيفا ومؤقتا عند الرجال، وخاصّة نوعا من التساوي المبكّر جدّا بين الجنسين. وقد وضّح إيجيل جوهانس بعد ذلك وحتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أن قدرة النساء على القراءة قد تجاوزت قدرة الرجال. هكذا فإن الفارق الذي خلقه التعليم بين الرجال والنساء كان ضعيفا، أي أقل من 20٪ وقصيرا جدًّا، خاصة، حيث إنه لم يستمر لأكثر من عشريتين. حقا إن الحركة النسوية في السويد لعميقة الجذور في التاريخ. لم تكن الكنيسة عند هذه الأمّة أقلّ لوثيرية من ألمانيا الوسطى،

ولكنّنا لم نلاحظ أي تأثير للأبويّة في هذا الإصلاح الديني. ومن المرجح أن الشكل العائلي الأصلي في المرحلة الأبوية الأولى لم يكن متطوّرًا بالكامل عند هذه الأمة الطرفيّة في القارة الأوروبية.

أما في روسيا، فإن التعليم قد انتشرت بصفة متأخرة جدًّا مقارنة بألمانيا والسويد، إذ امتدّت السنوات الحاسمة في هذه السيرورة ما بين 1880 و1930. ويتيح لنا تعداد 1827، الذي أنجز زمن الحكم القيصري والتعداد السوفياتي لعام 1926، من خلال مقارنة الفئات العمريّة، رصد مسار اتساع الفارق في تعلّم القراءة والكتابة بين الرجال والنساء، تمّ تقلّصُه. وهذا الفارق لم يكن إلا بنسبة 13,5٪ للأشخاص الذين وُلدثوا ما بين 1828 و1837 (24,4٪ من المتعلّمين بالنسبة للرجال و10,9٪ بالنسبة للنساء). وقد بلغ 29,1٪ لمن وُلدُوا ما بين 1878 و1887 (51,8٪ للرجال و22,7٪ للنساء) وفق تعداد عام 1897[1]، ولكن 47,1٪ حسب تعداد 1926 الذي بَدَا وكأنه بَالَغَ في تقدير نسبة الذكور (72,1٪، و25,0٪ للنساء)[2]. ومع ذلك فإنه وفق تعداد 1926، يكون الفارق بين الرجال والنساء قد سجّل هُبوطا إلى 19,8 للأفراد المولودين ما بين 1907 و1912 (73,3٪ للرجال و53,3٪ للنساء).

وفي روسيا، فإن الفارق في تعلُّم القراءة والكتابة بين الرجال والنساء، يستدعي مثالي فرنسا أو انكلترا، ولكن سرعان ما جرى سدّه وتلافيه بسرعة. ولقد تأكّدت مفارقة روسيا الأبويّة، ولكن النسويّة نسبيًا. ذلك أن تطور التربية في مستويات عالية زمن غورباتشوف وبوتين، قد أبان، مثلما كان الحال في ألمانيا غيرهارد **شرودر** وانجيلا ميركل، كما سبق القول، ولكن في اتجاه معاكس، عن وجود استمرارية ذات أمد طويل.

---

(1) **تعداد 1897**، الجدول III.

(2) **تعداد 1926**، الكتاب 5، الجدول 1.

الفصل السادس

التحول الذهني الأوروبيّ الكبير

سنكون مخطئين إذا نظرنا إلى عمليّة تعلُّم القراءة على أنها اكتساب لتقنية فحسب. ولقد شرعنا اليوم في تقييم تأثير توسّع الاشتغال العقلي الناجم عن استعمال مكثّف ومبكّر للقراءة[1]. ومن المؤكد أن الأطفال الأذكياء يتعلّمون القراءة بسهولة، ولكن علينا، من أجل فهم تاريخ الإنسانية، أن ندرك أن القراءة هي التي تجعل الأطفال أكثر ذكاء. وعلى غرار استيعاب لغة أجنبية، فإن تحصيل القراءة، سهل قبل البلوغ صعبٌ بعدَه. ويمكننا هنا ذكر دماغ تغيّر بواسطة القراءة والكتابة خلال مرحلة حاسمة من نموّ جسم الإنسان.

إن القراءة تخلق إنسانا جديدا، وهي تُغيّر العلاقة بالعالم. وتتيح القراءة حياة باطنية أكثر تعقيدا وتحقّق تحوّلا في الشخصيّة نحو الأفضل أو نحو الأسوأ. ومنذ القرن التاسع عشر تبيّن لمؤسّسي «الإحصائيات الأخلاقية» أن ارتفاعًا منتظما لنسب الانتحار كان يتبع بانتظام جيّد نسب التّعلّم. ونقع في كتاب دايفيد ريسمان «**الحشد المنفرد**» *La foule solitaire* الصادر عام 1950 على وصف جميل للتحوّلات النفسيّة التي تصاحب الاستخدام المنتظم للقراءة. وبحسب هذا الكاتب فإن القراءة تساهم في تغيير الشخصية القاعديّة التقليدية التي كانت مضبوطة بالتقليد، إلى شخصيّة جديدة مسيّرة بواسطة جيروسكوب داخليّ.

«الإنسان المُسيّر من الداخل [inner – directed] المتفتّح على «العقل» عن طريق الوسائط المطبوعة سينمّي، في غالب الأحيان، بنية للشخصيّة سترغمه على العمل لمدّة أكثر طُولا مع راحة ولا مبالاة أقل ممّا كان يعتبره ممكنا في الماضي»[2].

---

(1) فيليب بيغادو، «توقيت أثر محو الأميّة في الفيجوال بروسوسينغ Visuel Processing، ب. ن. أ. س، P.N.A.S. (**بناس**)» المجلد 111، العدد 49 تشرين الثاني / نوفمبر 2014.

(2) دايفيد ريسمان، **الحشد المنفرد**، 1950، لندن يونيفرستي برس، 2001، ص 89 - 90 (ترجم الكتاب إلى الفرنسية بنفس العنوان، باريس آرتو 1964 و1992.

تطرّق دايفيد ريسمان إلى قراءة الكتاب المقدّس من قبل البروتستان بوصفه ظاهرة مركزية. والمثال الكلاسيكي المعروف في تاريخ الغرب هنا هو بالتأكيد الترجمة اللاتينية التي نُقلت إلى اللغات الحيّة، ترجمةٌ أتاحت للناس العاديّين قراءة ما كان مقصورًا على الكاهن من قبل. بعدئذ ذكر ريسمان الاختلالات التي تسبّبت فيها تلك القراءة: «إن التأثيرات المبالغ فيها التي أحملها في ذهني، هي تلك المتعلّقة بالأفراد الذين ازدادت عندهم الضغوط وأحاسيس الشعور بالذنب بفعل ضغط الوسائط المطبوعة..»[1]

ومثلما هو شائع، فإننا هنا إزاء ملاحظة تاريخية بالأحرى وليس أمام «علم» نفساني يمكّننا من مزيد معرفة كُنه الإنسان. لقد ترافق الإقلاع التربوي لأوروبا مع تحوّل ذهني شامل وقابل للقياس في مجالات شتّى: قمع الجنس، تراجع العنف الخاص، تطور آداب الطعام وظهور هوس بالسحر. كل هذه الأشياء تمكّننا من أن نُرجع إلى السنوات 1550 - 1560، ظهور إنسان جديد في أوروبا الغربية والوسطى.

«نموذج الزواج الغربي»: نصر متأخّر للرفض المسيحي للجنس

في سعينا إلى فهم التفاعل بين تعلُّم القراءة والتحوّل الذهني سَنَنطلِقُ ممّا هو صارم وما هو سهل التحديد كميًّا، أي التطوّر طويل الأمد للمحدّدات paramètre الديموغرافية. فحتى حدود العام 1930 ظلّت خرائط انتشار التعليم والاعمار المرتفعة للزواج متراكبة بشكل غريب (الخريطتان 1.5 و1.6). وبالنسبة للنساء فإن معدّل سنّ الزواج قد تجاوز 26 سنة في مجموعة من البلدان تتمحور حول العالم اللوثري و/ أو العائلة الأصل، بين اسكندينافيا وسويسرا. ولكن، وحتى في البلدان البروتستانتية حيث تهيمن العائلة - النوويّة - انكلترا، هولندا، الدانمارك - فإن سنّ الزواج عند النساء تجاوز 25 سنة.

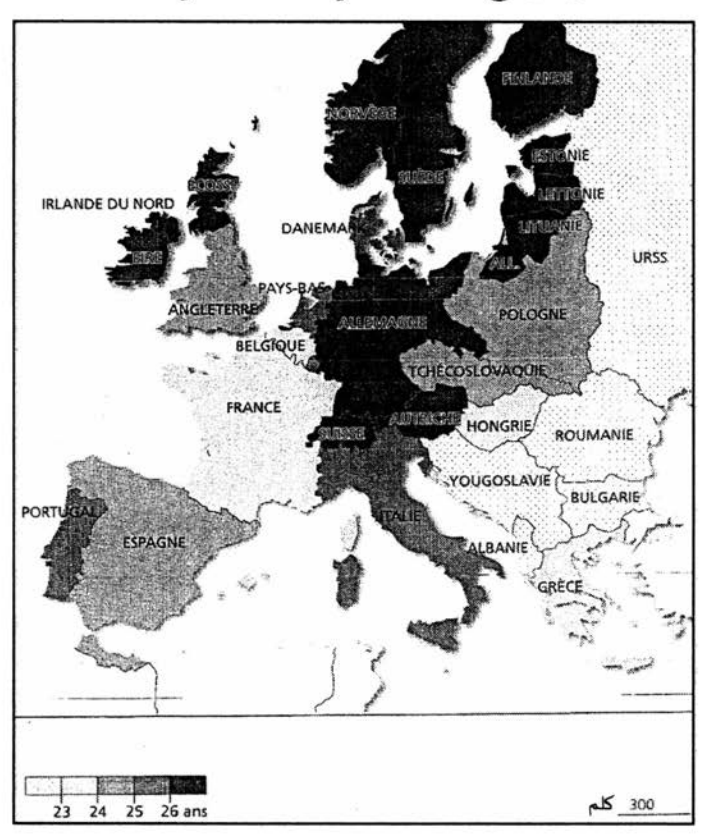
وفي البلدان الكاثوليكية الأوروبية فإنه يتراوح بين 25 سنة في إيطاليا، و23 سنة في فرنسا. نحن هنا - ما عَدَا حالة فرنسا ربما - فوق سنّ الزواج الأصلي للإنسان العاقل بكثير، سنُّ زواجٍ بالإمكان قياسها مثلا عند مجموعات الصيد والقطف أو عند مزارعي الأطراف البعيدة لأوراسيا. وكانت سنّ الزواج في الفليبين، في حدود 22,1 سنة للنساء عند المزارعين التاغالوغ حوالي العام 1948، و18,4عند أغطا وهم من الصيّادين القاطفين، وذلك في حدود العام 1980 كما سبق أن رأينا في الفصل الثاني[2].

---

(1) المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

(2) أنظر أعلاه ص 85.

الخريطة 1.6
سن الزواج عند النساء في أوروبا حوالي 1930



معدل الزواج الأول
(محتسب بطريقة هاجنل Hajnal على أساس نسب العازبات في كل سنّ)

لقد أثبت جون هاجنال منذ 1965 نموذجا للزواج الأوروبي فريد في طبيعته المتأخّرة وأهميّة العزوبيّة النهائيّة. وتتميّز أوروبا الغربيّة، بشكل بيّن، في هذه النقاط عن بقية العالم، بما في ذلك أوروبا الشرقية، بما أن الزواج في حدود العام 1930، في بولندا والمجر أو روسيا على سبيل المثال لا الحصر، كان مرحلة مبكّرة أكثر والعزوبيّة نادرة جدّا[1]. وبحسب هاجنال فإن النموذج الأوروبي يتميّز بسنّ زواج للنساء أعلى من 23

(1) جون هاجنال، «أنماط الزواج الأوربي في إطارها الصحيح» في دافيد غلاس David Glass ودافيد أفرسلي David Eversley، تاريخ السكان في انكلترا 1541 - 1871، **بحوث في التاريخ الديموغرافي**، لندن، أدوارد أنولد، 1965، ص101 - 143.

سنة، وهو في غالب الأحيان في حدود 24 سنة، مقابل أقلّ من 21 سنة في أماكن أخرى. ولقد أكّدت الأرقام التي أخذها من الدراسات الديموغرافية التاريخية المتاحة في مطلع ستينات القرن العشرين قِدَمَ هذا النموذج. وفي كروليه، وهي قرية نورماندية أنجز فيها لويس هنري دراسته التأسيسيّة للديموغرافيا التاريخية الحديثة، فقد كانت سنّ الزواج ما بين 1742 و1774 بـ 25,1 سنة للنساء و26,6 سنة بالنسبة للرجال. وفي قرية أخرى في ضواحي باريس أوردها هجنال، فقد كانت السنّ في نفس الفترة بـ 26,2 سنة للنساء و27,4 للرجال. وفي كلتا هاتين الحالتين نحن بحضرة بلد العائلة النوويّة المساواتية. وبخصوص منطقة أخرى من مناطق العائلة النوويّة ألا وهي انكلترا يسعفنا العمل الضخم حول السكان الإنكليز لكل من طوني وريكلي وروجيه شوفيلد من العودة بعيدا إلى الوراء بخصوص هذا الموضوع. خلال السنوات 1640 – 1649 كان متوسط سنّ الزواج في اثنتي عشرة مجموعة ريفيّة إنكليزية 26 سنة للنساء و28 سنة للرجال[1].

ولقد أـرّخ هاجنال لظهور النموذج الأوروبي، باستغلال شجرات النسب لعائلات ويرتنبرغ وجينيف والأشراف الإنكليز. وجاءت نتيجة عمله هذا راسخة، ولكن حذرة في نفس الوقت: لم يكن هناك نموذج لزواج أوربي في العصور الوسطى الوسيطة. ولكنه ظهر ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. وبإمكاننا اليوم تدقيق هذا الاستنتاج. إن عمل وريكلي وشوفيلد لا يسمح لنا بالعودة إلى الوراء أبعد من 1640 – 1649، بالنسبة لسنّ الزواج، ولكنّه يُقدم لنا تطوّرًا أكثر قدما لمتُغيِّرٍ قريبٍ ألا وهو العزوبية المطلقة. بيد أن هذين الباحثين قد عاينا زيادة ما بين 8٪ و24٪ من نسب الأفراد الذين لم يتزوّجوا أبدًا، وهذا ضمن الجيل المولود حوالي 1555 والجيل المولود في حدود العام [2]1605.

وعلى غرار بقية المتغيّرات التي سنتناولها بالدرس فإن هناك تحوّلا محسوسا في السلوكيات، إذن، في ضوء الزواج والجنس ما بين 1550 و1650.

ولكن هاجنال ارتكب ثلاثة أخطاء عندما أبرز هذا العنصر الأساسي في التاريخ الأوروبي. لقد وضع نموذجه الأوروبي بقوّة في غرب القارة وأغفل ذكر عاملين تفسيريين أساسيين هما: الإصلاح اللوثري والعائلة الأصل، أي باختصار القلب الألماني للثورة الذهنية. ومن الصحيح أن ألمانيا كانت مهزومة ومقسمة عندما ظهرت فرضية هاجنال عام 1965. وعليه فإن تصوّرًا يُشدّد على المركزية الجغرافية والتاريخية لألمانيا كان أمرًا غير مُسلّم به. لقد كان التفكير حينذاك محكوما بعبارات المواجهة شرق / غرب. أما

(1) **تاريخ السكان في انكلترا 1541 – 1871**، المرجع السابق، ص 255.

(2) **نفس المرجع**، ص 260.

في عام 2017، وفي إطار الاتحاد الأوروبي الذي تهيمن عليه ألمانيا، تبدو إعادة تركيز فرضية هاجنال أمرا لا يصعب تحقيقه.

لنتموقع على مدى طويل مديدةٌ جدًّا مسيحيّة أكثر منها بروديلية[1]. يبدو أن الزواج المتأخّر والعزوبية على نطاق واسع قد حقّقا ما بين 1550 و1650 في أوروبا ذلك المشروع القديم المتعلّق بالامتناع عن ممارسة الجنس، مشروعٌ صاغه آباء الكنيسة قبل ألف عام على ضفاف البحر الأبيض المتوسط.

وتبيّنُ لنا الخرائط، أن الإصلاح اللوثري كان المبادر في هذه الحركة، وأن المناطق الكاثوليكية كانت اتباعيّة في هذا الصدد. ولقد اعتمد الإصلاح - المضاد بالفعل، نموذجا لقمع الجنس شبيها بالإصلاح اللوثري ولكنه كان أقلّ شدّة. وعلينا أن نسجّل رغم هذا أن نموذج قمح الجنس - في النمسا وبلغاريا وعدد من الكانتونات السويسرية والشمال الشرقي الإيطالي أو في إيرلندا - قد بلغ من الشدة ما جعله في مستوى النموذج البروتستانتي.

طُرُق التأديب

لم يغب ارتفاع سنّ الزواج، هذا المتغيّر الذهني المركزي، عن روبرت موشمبلاد بما أنه أشار إلى ارتفاعه في آرتوا، ما بين القرن السادس عشر والعام 1650، مبيّنا أنه كان يتراوح بين 20 وحتى 25 سنة للنساء و24 - 25 وحتى 27 سنة للرجال[2].

ومع هذا فإن الموضوع الحقيقي لموشمبلاد هو وضع العنف الخاص تحت المراقبة. ذلك أن نسبة القتل العمد خلال القرن الثالث عشر قُدّرت بـ 100 على 100.000 ساكن، مقابل أقل من 1 اليوم في أغلب بلدان أوروبا الغربيّة[3].

وهنا أيضا يتوجّب علينا أن نلاحظ أن الفترة 1600 - 1650 قد عرفت أول انعطاف، إذ انخفضت نسبة القتل العمد إلى النصف[4]. وعلى خلاف هاجنال، لم يخطئ هدفه الجغرافي، بما أن منطقة الانطلاق إلى التحوّل كانت، بحسب رأيه، الشمال البروتستانتي لأوروبا، قطبٌ أضاف إليه فرنسا وهولندا الكاثوليكيّتين:

---

(1) نسبة إلى المؤرخ الفرنسيّ فرنان بروديل (1902 - 1985) صاحب التحقيب التاريخي الثلاثي: زمن الحدث (الزمن القصير) والزمن الاجتماعي والزمن الراكد (الزمن الجغرافي). (المترجم).

(2) روبرت موشمبلاد، **تاريخ العنف**، من **نهاية العصر الوسيط إلى اليوم**، باريس، سوي، Points 2008 « Histoire »،العدد 463، 2012، ص 57.

(3) **المرجع نفسه**، ص 31.

(4) **ذاته**، ص 7.

«إن تراجع العنف الدموي في أوروبا قد بدأ في الشمال البروتستنتي - اسكندينافيا، انكلترا، المقاطعات المتّحدة Provinces - Unies ولكن أيضا مع فرنسا وهولندا الكاثوليكيتين، قبل أن يتعمّم هذا العنف ليشمل كامل المنطقة الغربيّة للقارة ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. ولمّا كانت الحركة الأصلية لهذه الظاهرة تشمل دُولاً ذات أنماط مختلفة جدّا، من بينها دول ذات مركزيّة ضعيفة، فإنه ليس من الممكن فهمها، أي الظاهرة، فقط من الناحية السياسية البحث المتعلّقة بالترويج للملكيّة المطلقة. كما أن الحركة ليست بروتستنتيّة أيضا. إنها متمحورة حول مسؤولية الفرد وجريرته على حساب قانون العار والشرف الجماعي، ثمّ إن الإيتيقا التي تستند إليها الحركة المذكورة نجدها أيضا في فرنسا الكاثوليكية أو في البلدان المنخفضة الإسبانية. وقد اتّسم هذان البَلَدان بشكل متشدّد للكاثوليكيّة الغربية..[1]».

ولكنّنا نلاحظ أن ألمانيا غير موجودة، وهو ما سبق أن عاينّاه. ومردّ هذا الغياب تأخّر البحث التاريخيّ بخصوص هذا البلد.

ومهما يكن من شيء فإن الديموغرافيا التاريخية، والتاريخ الكميّ، يُؤكدان الحدس الأصلي لروبرت ألياس الذي أبرز، منذ 1939، في كتابه **حضارة التقاليد**، تحوُّلاً إجماليا للسلوكيات الغربية من الجنس إلى آداب المائدة[2].

إن تطور التصرّفات الفردية المُشار إليها إلى حدّ الآن، يمكن أن يُنظر إليها اليوم كشكل من أشكال التقدّم. وهذا أمر بديهي في حالة تعلّم القراءة وخفض مستوى العنف. ويكون التراجع أقلّ في ما يتّصل بارتفاع سنّ الزواج وارتفاع نسبة العزوبية. ذلك أن الامتناع عن ممارسة الجنس لم يعد يُنظر إليه بوصفه قيمة إيجابيّة. ولكن علينا التذكير هنا، أن الزواج المتأخّر والعزوبيّة قد شكّلا المرحلة الأولى لمراقبة الخصُوبة، التي دعّمت القدرة على الادّخار، وهذه القدرة ضرورية للإقلاع التجاري والصناعي.

وأريد أن أختم الحديث عن التحوّل الكبير في العقلية الأوروبية بالتعرّض إلى عنصر يبيّن الوجه الأسود ويشير إلى البعد اللاعقلاني للإصلاح البروتستانتي وشقيقه الصغير الإصلاح - المضاد الكاثوليكي. لقد سَخِرَ بيار شونو بكثير من شفافية الأسلوب، من التأويلات الغائية Téléologiques عن التحوّل النفساني الغربي الذي أُعتبر، بكثير من التهافت، كمرحلة ضرورية للسير نحو التقدّم. كان شونو يزاول تأملات على طريقة ماكس فيبار الذي تحدّث عن عقلانية بروتستانتية كانت تتحسّس السُبل إلى طريق النموّ الاقتصاديّ من خلال إباحتها الربا خاصّة. لنقرأ بعضا ممّا كتب:

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 49.

(2) نوربرت ألياس، **حضارة التقاليد وديناميكية الغرب**، باريس، كالمان - ليفي، 1973 و1975.

«إذا كانت كنائس الإصلاح [الديني]، قد ألغت الكهنة والرهبان، فليست الغاية من هذا تأسيس مدينة علمانية، وإنّما استجابة لرغبة مجنونة في تحقيق ترقية شاملة. فباسم كهانة كونية فإن كل الذين تربوا في مدينة مثل جنيف، التي تشبه، إذا استثنينا العزوبية، ديرًا للبندكتيين حيث يتناوبون الصلاة والعمل..».

يكشف لنا التاريخ بالفعل الكلفة النفسانيّة لهذا التحول الذي عرفه الإنسان العاقل. لنضرب صفحا عن الأحقاد الدينية وصعود الدول الاستبدادية، ولنتغاض على تجدّد الحرب التي رافقت احتكار الدولة للعنف «الشرعي»، بما أن الثَمَنَ المدفوع، لقاء التهدئة الداخلية للسلوكات، كان دون أدنى شك إعادة توجيه جماعي للعنف.

لنكتف بتقديم النتائج على مستوى الأفراد ومخاوفهم، وعائلاتهم وقراهم. لقد كانت السنوات 1550 - 1650 أيضا سنوات **مطاردة الساحرات**، سنواتٌ شهدت عند مئات المجموعات الريفية، بقيادة قضاة مذعورين، حرق آلاف العجائز بدعوى تحالفهن مع الشيطان ومضاجعة الأرواح الشريرة والشياطين. وتظلّ أفضل مقدمة وأكثرها إيجازًا، عن هذه الظاهرة المركزية لـ«التحديث» الذهني الأوروبي، هي ما أنجزه هوغ تريفور، حتى وإن مكنت الأعمال الجهوية لروبرت ماندرو (فرنسا) وآلن ماكفرلان (إسكس Essex) وروبرت ماشمبلاد (الفلاندر)، من تجويد للّوحة وصقل لها[1].

أنجز تروفر - روبر عملية جرد لمنافذ الحُمّى على المستوى الأوروبي. ولقد أصيبت كل البلدان بالحمّى، ولكن التوزّع الجغرافي لهذه الطفرة المحمومة بدت مركّزة على ألمانيا وأطرافها والفلاندر واللورين والفرانش - كومبتي، وسيليزيا والسويد. ولا تتضمن هذه المنطقة المشمولة بالحُمّى القطبين الاسكتلندي والباسكي. ولكن، في كلا هاتين المنطقتين، كان النمط الانثروبولوجي المهيمن للعائلة الأصل التي كانت آنذاك في طور الظهور. ولم يرصد تريفور - روبر فرقا هاما بين المناطق الكاثوليكية والمناطق البروتستانتية. ولكن لا يمكننا الإفلات، رغم ذلك من هذه البديهيّة المزدوجة التكميلية القائلة بأن المناطق الكاثوليكية المتضرّرة هي في الغالب الأقرب إلى الأقطاب التي ظهر فيها الإصلاح وهي عادة ما تكون متميّزة بطابع العائلة الأصل.

(1) هوغ تريفور - روبر، **جنون السحر الأوربي للقرنين السادس عشر والسابع عشر**، لندن، روبرت ماندرو، **قضاة وسحرة في فرنسا في القرن السابع عش**ر، باريس، بلون 1968، آلان ماكفرلان، **أعمال السحر زمن أسرتي التيودور والسيتوارت**، 1970، روبرت موشمبلد، **آخر المحرقات. قرية في فلاندر وسحرتها زمن لويس الرابع عشر**، باريس، 1981.

إن اختراع البكوريّة هو، كما سبق أن رأينا، في الآن نفسه ابتكار للأبويّة، وهي ظاهرة بيّنة في ألمانيا بشكل خاص ويمكننا إذن، دون الخشية من الوقوع في الخطإ، ربط الهيجان المناهض للأنوثة، كما تجلّى في مطاردة الساحرات، مع التحوّل (الذي كان جاريا) في العلاقات بين الرجال والنساء. لقد كان الأزواج يتشكلون في جميع أنحاء القارّة بصفة متأخرة في مناخ يتميّز بنفي المتعة الجسديّة. في ألمانيا بدأت مكانة المرأة بالتدهور والانحطاط. وبإمكاننا تحديد بداية بروز مبدإ الأبويّة بالرجوع إلى أصل المطاردة الكبيرة للساحرات.

دعنا نقول، رغم ذلك، أن السويد حيث كان التحوّل نحو العائلة الأصل منقوصا، وبلاد الباسك حيث كان هذا النمط قويّا لكنّه ثنائي (يكون الوارث هو البكر سواء كان ذكرا أم أنثى)، وانكلترا التي استمرّ نمطها العائلي نوويّا، قد انحرفت هذه البلدان الثلاثة بشكل حادّ عن تأويل مطاردة الساحرات بصفته أحد تأثيرات صعود مبدإ الأبويّة. فالتاريخ يظلّ التاريخ، وهو ليس سهلا أو ذا دلالة واحدة. كيف يمكن إنكار تأثير انتشار مستقلّ وموضة قاريّة لحرق العجائز؟

تدمير نظام الأُبوّة العشوائي

تتوفر لدينا الآن كلّ العناصر التي تمكن من فهم تحوّل الغرب، على نحو أفضل، من عصر نوربرت إلياس. وأنا واع تمام الوعي أن مكسب البحث التاريخي للستينات القرن الماضي – 1990، حول التعليم وسنّ الزواج أو السحر، يَهُمُّ أساسا فرنسا وبريطانيا العظمى، وهو غير كافٍ بالنسبة لألمانيا.

ولن يمنعنا هذا النقص في المعلومة، رغم هذا، من أن نُعطي لألمانيا المكانة التي هي بها جديرة – قبل انكلترا وقبل فرنسا – في مجال إقلاع الغرب. صحيح أن ألمانيا لم تشكّل منطلق الثورة العلمية والسياسية في القرن السابع عشر والتي تركزت على انكلترا، ولكنها أنشأت دعامات للتربية والتعليم على نطاق واسع. لقد تضافرت الديناميكيات العائلية والدينية في ألمانيا من أجل رفع مستوى التربية لجميع السكان بما فيهم الفلاحين. لقد كان بإمكان الديناميكية الوسيطيّة أن تجعل من إيطاليا منطق الإقلاع، لكن الإصلاح – المضاد الكاثوليكي، من خلال مطاردة قُرّاء النصوص الدينية، باعتبارهم، مُسبقا، ملاحدة، قد نجح في تحقيق صنيع يتمثّل في جعل بلد النهضة، بلد ليوناردو دي فنشي وغاليلو، يتردّى في حالة من الركود التربوي. بيد أن التطور الديني ليس المسؤول الوحيد، دون شك، عن هذا الوضع. ذلك أن ازدهار نظام عائلي جماعي وأبويّ على درجة هامّة من القوة في إيطاليا الوسطى قد ساهم على الأرجح في نجاح الإصلاح – المضاد والانغلاق الثقافي لإيطاليا (أنظر: **أصول النظم العائلية** ص 324 – – 327).

إن هذا التصوّر للتاريخ بقدر ما يعترف بخصوصية ألمانيا فإنه يرفض صورة ثقافة جرمانية سحيقة في القدم (أو لم تسجّلها الذاكرة). لقد فَصَلَتْ العائلة الأصل الأبويّة، وهي في صعودها، ألمانيا، على مراحل. وخصوصا ابتداء من القرن الرابع عشر، عن شمال فرنسا وعن انكلترا. ولكن عندما نعود أكثر بالزمن إلى ما بعد القرن الحادي عشر سنلاحظ إمّحاء «الخصوصية الألمانية». ومثلما قلنا أعلاه فإننا نجد إذن بنية عائلية نوويّة ونظام قرابة عشوائي وباختصار إنسانا عاقلا قد تغيّر بالكاد بفعل المسيحيّة. وخلال هذه الأزمنة البعيدة كانت الكنيسة لا تزال تكافح من أجل تحويل زواج الأباعد المعتدل إلى زواج أباعد مطلق.

وتتيح لنا دراسة التحوّل الذهني الكبير للسنوات 1550 - 1650، أن نفهم إلى أي درجة، كان مفعول الديانة المسيحية بطيئا وجزئيا حتى التسارع النهائي لوتيرة الإصلاح. ولقد كان على الامتناع عن الجنس، الذي حَلُم به سانت أوغسطين والرهبان المشارقة للكنيسة أن ينتظر القرن السادس عشر كي يصبح سلوكا اجتماعيا جماعيّا. هكذا كانت البروتستانتية تماما، مثلما كانت تدّعيه، عودة إلى الرسالة الكاثوليكية الأصليّة.

لقد حقّق المذهب البروتستانتي نشر التعليم على صعيد شعبي جماهيري، وهذه العملية هي التي ستُؤدّي، بعد تقلّبات عدّة، إلى دماره. ولكن البروتستانتية وبشأن هذه النقطة، قد اتّبعت، ثم تجاوزت، الديانة الأم التي كانت أكثر قِدمًا وعَراقَة من المسيحية الأصليّة، أي اليهودية، عندما توصّلت إلى «فبركة» مزارعين يعرفون القراءة والكتابة. ولقد كان الإصلاح، بهذا المعنى التربويّ الضيّق، خصوصا وفيّا للرسالة التي نهض بها اليهود. وعلى العموم، ورغم كل هذا، فإن التحوّل الفكري الكبير قد أبعد المسيحيين عن اليهود من خلال الإنقاذ التام للبرنامج الجنسي للكنيسة وتدمير شبكة القرابة التي كانت تؤطر العائلة - النوويّة العشوائية.

وعلى الرغم من الحُلم الانجيليّ بالبكوريّة، فإن اليهود الأوروبيين أو الشرقيّين ظلّوا قريبين مثلما رأينا من النمط العائلي الزواجي العشوائي. من المؤكد أن اليهودية قد جدّدت من خلال احترامها لحياة الأطفال وكبار السنّ ورفضها لأيّ علاقة جنسيّة لا تخدم تناسل النوع البشري، وخاصة المثليّة. بيد أن اليهودية لم تعلن أن الجنس سيء في ذاته ولم تجعل من العزوبية مثالاً أبدًا. لقد ظلت متمسّكة بزواج الأباعد، ولكن باعتدال، دون أن تفزعها بعض الزيجات بين أبناء العمّ عندما تبدو ضروريّة. ولقد استطاعت اليهودية أن تحمي - وسط محيط مسيحي أصبح معاديا للقرابة - تضامن مجموعة الأخوة والأخوات الموروثة عن الصيادين القطّافين، وبطبيعة الحال جوار أبنائهم وأحفادهم وأبناء عمومتهم، أو حتى أبناء العمّ من الدرجة الثانية.

الدُوارُ الداخلي البروتستانتي ضد القرابة

قادت المسيحية الأولى أي مسيحيّة الإمبراطورية الرومانية هجوما أولا على الجنسانيّة وعلى القرابة. ولكن هل تمّ تطبيق برنامج إعادة تنظيم الحياة الجنسانيّة والعائلية الذي بلورهُ سانت أوغسطين في كتابه: **مدينة الرّب**، بعد الغزوات الجرمانية الكبرى؟ والجواب: نعم. لقد تم ذلك جزئيا. إن التصدّي للزواج بين أبناء العمّ لا يمكن إلّا أن يزعزع شبكة القرابة التي كانت تُؤطّرُ بالعائلة النوويّة. ولقد تسبب تكرّرُ المحظور حتى مطلع القرن الثالث عشر في زرع الشكوك في جدواه ونجاعته. وعلى واجهة أخرى أضعفت عزوبية الرهبان الديناميكية الطبيعية لنظام القرابة. وبإمكاننا أن نذكر في هذا الصدد بداية انخراط فعليّة في الحياة الاجتماعية للمشروع الميتافيزيقي. وكانت أوروبا خلال العصر الوسيط مملوؤة فعلا بالأديرة، أديرَةٌ كانت مأهولة بالعُزب (ج. أعزب)، أي أولئك الفنانين المبدعين وفق العبارة الجميلة لماكس فيبار، إنهم فنانون مبدعون، في هذه الحالة، في الامتناع عن ممارسة الجنس. ولم تكن الأديرة، مع ذلك، سوى جزر تجربة، أو ملاذات في عالم أُسْلمَ إلى الخطيئة. لقد ظلّ مجتمع القرون الوسطى في كتلته قريبا من النمط الأصلي للإنسان العاقل، أي مجتمعا منظما بواسطة روابط القرابة الثنائية، روابطُ مرنة لكنها متواجدة في كلّ مكان. ولقد بقي هذا المجتمع فاسقا وعنيفا.

بالإمكان أن يذهب في اعتقادنا أن الإصلاح البروتستانتي قد تراجع على جبهات عدّة. ذلك أنه أعاد زواج الرهبان وأفرغ الأديرة. ولأن هذا الإصلاح كان يستند إلى الكتاب المقدس، فإنه أجاز، من جديد، الزواج بين الأقارب.

ولكن حقيقة الأمر، وكما أدرك ذلك بيار شُونُو بحصافته فإن المذهب البروتستانتي أراد بالخصوص أَكْلَرَكَة Cléricaliser اللائكيين. ولقد كان ارتفاع سنّ الزواج وتعاظم نسبة العزوبية هاما جدًا في مناطق الأزمة الدينية، وما زالت نسب الزواج بين أبناء العمومة اليوم أقلّ في هذه المناطق مقارنة بالبلاد الكاثوليكية. وغداة الإصلاح أكّد التحوّل الديموغرافي، أن التعفُّفَ لم يعُد حكرًا على نوعية من الفنانين المبدعين بل أمرًا متاحا للجميع. وفي الاصطلاح الأكثر حينيّة علينا الحديث، دون ريب، عن «تعفّف للجميع».

الحق أن المذهب البروتستانتي هو أغسطينية متجدّدة من خلال مفهومها المركزي القدريّ الذي يميّز بشدّة بين المختارين والملعونين Les damnés وأيضا من خلال وصفها للعالم الأرضي بأنه فاسد. هكذا أمكن للبروتستانتية إنجاح مشروع التحوّل الفكري المُقدّم في كتاب **مدينة الرّب**. لقد دمّر تحوّل المذهب البروتستانتي في العمق شبكة القرابة العشوائية، مثلما تؤكد ذلك الحياة المعاصرة اليوم، في بلدان على درجات

من الاختلاف شأن ألمانيا وانكلترا والسويد أو الولايات المتحدة. وقد شكّل ذلك التحوّل مرحلة أساسيّة كي تظهر في أوروبا أنماط عائلية نوويّة خالصة وأنماط أصول خطيّة متحرّرة من زحمة المشاركة الجانبيّة للأبوين. وعليّ أن أعترف، رغم ذلك، بعجزي عن تحليل الآلية النفسيّة التي أدّت إلى تدمير شبكة القرابة بشكل مَرْضيّ حقا.

إن أوّل شيء يتبادر إلى الذهن هو المصطلح البروتستانتي للباطنية ذلك الحلم المُصلّحُ المتمثّل في لقاء الخالق، أي مع كائن غير موجود على الأرجح، وهو إن وُجد يكون رائعا في صمته. وفي أعماق روحه فإن الفرد البروتستانتي في القرن السادس عشر أو السابع عشر لم يكن يجد سوى ذاته وعدم اليقين في معنى الأشياء. ماذا يجول في ذهن من يعتقد أن الإنسان مختلف جدّا عن الحيوان، ذلك الذي يجهل مصطلح اللاشعور ولا يدرك آلية الحُلم؟ الحق أننا لا نعلم شيئا عن كلّ هذا.

يعلّمنا التاريخ، مع هذا، أن شخصية عجيبة قد خرجت من هذا الغوص الداخلي، شخصيّة هي مزيج من القلق والشعور بالذنب والتعجرف، شخصيّة، بإمكانها أخيرا، أن تَبُثّ في الحياة الاجتماعية المحسوسة قدريّة نشيطة مُفارقة تستطيع تحويل العالم بالاعتماد على فكرة تفاهة الإنسان. وما على القارئ، كي يحسّ بهذه المفارقة، إلّا أن يُعيد قراءة المقتبس المذكور أعلاه للوثر في كتابه في **عبد الإرادة**:

> «إذا كان الله يعلم منذ الأزل ما سنكون عليه، وإذا كان هو الذي يصنعنا ويطوّرنا ويحكمنا، فكيف لنا أن نتصوّر وجود أيّة حريّة بدخائلنا أو أي شيء يمكن أن يحدث خلافا لما كان قد خطّط له..؟».

وليوجّه القارئ تأمله بعد ذلك نحو قوة الإقلاعات الاقتصادية لألمانيا وإلى السويد (ولو أن النهضة الاقتصاديّة في هذين البلدين جاءت متأخّرة على انكلترا) حيث تلطّف المذهب البروتستانتي وأعاد اكتشاف مصطلح حريّة الإرادة.

لقد ظلّ المذهب البروتستانتي لُغزًا في ما يتّصل بتأثيره على النفسيّة البشرية. ولكن عدم فهم ظاهرة أو آليةٍ ما لا ينبغي أن يقودنا إلى إنكار وجودها. ولم يكن لدافيد ريسمان من مناص، وهو يصف التحوّل في الشخصيّة الإنسانية بواسطة الكتابة، عن استدعاء المذهب البروتستانتي وقراءة الكتاب المقدس. إن ما يجب ملاحظته وقبوله، بوصفه أمرًا واقعا، هو وجود شخصيّة قاعديّة بروتستانتية شخصيّةٌ منكفئةٌ على نفسها ولديها قابليّة، من خلال أخلاقها، الجنسية أو غير الجنسية، لمشاعر الشعور بالذنب ولحياة صادقة ومستقيمة. حياةٌ نشيطة أساسا موجّهة نحو الدراسة والعمل.

هل يكفي هذا الغوص الداخلي لتفسير تطايُر مجموعة الأخوة والأخوات وأبناء

العمومة في العالم الذهنيّ البروتستانتي؟ ربما. ولكن ليس من الحكمة الاكتفاء بتأويل «فرداني» بسيط للغاية. يظهر الواقع المعيش للمجموعات التي تعتنق المذهب البروتستانتي من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر توطيدًا مُذهلا للمجموعة المحليّة ولقدرتها على مراقبة حياة الأفراد. لقد أفضى الإصلاح (الديني) إلى مراقبة متشدّدة للعادات والأعراف، ومثل هذه الظاهرة واضحة عند المجموعات المتشدّدة في نيوانكلند، وقد رست جيّدا في بعض قرى انكلترا لفترة خلال القرن السابع عشر. ولكن، كان لهذه الظاهرة نظائر في الابراشيات اللوثرية لألمانيا بيد أن دراستها كانت أقلّ قيمة[1]. ولقد تحدّثت السجلاّت، التي سبق أن استخدمت للتأريخ للتعليم في السويد كذلك، عن تأطير مُبكّر وقويّ للأفراد.

وقد توفرت لي الفرصة كي أشتغل على كمّ هائل من السجّلات السويديّة تعود إلى مطلع القرن التاسع عشر، وفيها بيانات دوّنها القسّ عن مغادرة السكان لإبراشيته واستقرارهم فيها. كان ذلك في مطلع سبعينات القرن الماضي حين كان الحزب الاجتماعي الديمقراطي في أوج قوته وكنت أخاطب نفسي قائلا: «سيكون من الصعب على الاشتراكيّين الفرنسيّين تقليد نموذج اندماجي جماعي آتٍ من بعيد...».

الدولة العسكرية البروتستانتية والقوميات الأولى

لقد قاد الدُوارُ الداخلي البروتستانتي، كما عاينّا ذلك، إلى أشكال جديدة للاندماج الجمعوي عوّضت شبكة القرابة التي دُمّرت. ولم يتجسّد العالم البروتستانتي الأوّل في مجرد تراصُف حَيَواتٍ داخلية. ذلك أن أوروبا ذات المذهب البروتستانتي قد أبَانَت، منذ القرن السابع عشر وعلى نحو فجائي، عن قدرة هائلة على العمل الجماعي وذلك مع الصعود القوي للدول العسكريّة شأن بروسيا والسويد وهيس Hesse، والقوميّات الهولندية أو الإنكليزية..

وفي القارة الأوروبية، وفي البلدان البروتستانتية حيث العائلة الأصل تحديدا، شكّل الطلاّب أدوات عسكرة حقيقيّة للمجتمع. لنقارن بين مستويات الانتداب العسكري للسويد وبروسيا وهيس مع ما كان يجري في فرنسا زمن لويس الرابع عشر، فرنسا المحاربة جدّا، ولكن أيضا فرنسا التي أصبحت مجدّدًا كاثوليكيّة متجانسة بعد إبطال العمل بمرسوم نانت لعام 1685. لقد مثّلت طواقم جيوش الملك لويس الرابع عشر، في

---

(1) كايث وريغتسن Keith Wrightson، **الفقر والتقوى في قرية إنكليزية**. تيرلاين 1525 – 1700، نيويورك، **النشر الأكاديمي**، 1979. أنظر بالخصوص الفصل الخامس.

حدود العام 1710، أي في ذروة عسكرة النظام القديم، نسبة 1,5٪ من المجموع العام للسكان. وفي بروسيا، البلد الذي أصبحت فيه النزعة لعسكريتارية نقطة لقاء تاريخيّة، بلغت تلك النسبة 3,7٪ عام 1740 و7,1عام 1760، أي مرتين إلى ثلاث مرّات أكثر من فرنسا. مالا نعلمه كثيرا هاهنا أن انجازات السويد في هذا المجال كانت أفضل وأبكر من البقيّة بـ 4 ٪ منذ نهاية القرن السابع عشر و7,7٪ ابتداء من العام [1]1709. ولقد شكّلت بروسيا «مطرقة أوروبا»، خلال القرن السابع عشر، رغم الصغر الشديد لعدد سكانها، إذ مثّلت قوّة عسكريّة ضاربة، ليس فقط على ضفاف بحر البلطيق، ولكن أيضا خلال حرب الثلاثين عاما، في كامل الإمبراطورية المقدسة الرومانية الجرمانية. وقد أصبحت يروسيا، خلال القرن الثامن عشر، دولة أوروبية عظيمة وتعزّزت هذه المنزلة مع حرب «الأعوام السبعة». وفي حالة هذين البلدين البروتستانتيين من بلدان الشمال، نجد أنفسنا هنا حيال نزعة عسكرية هدفها العظمة القومية.

ومع ذلك فقد وُجدت أيضا في عدد من الدويلات البروتستانتية عسكرةٌ مرتزقةٌ كان الهدف منها أكثر تواضعا، إذ كان هَمُّ القائمين عليها ملء الخزائن. ومن الحالات الأكثر دراسة في هذا الصدد، حدّ الساعة، حالة هس التي شكّل جنودها عماد القوّة الإنكليزية خلال حرب الاستقلال الأمريكية. لقد بلغت نسبة العسكرة في هذا البلد الصغير جدّا 7,7٪ في عام [2]1782. وكان بيتر تايلور قد حلّل، ببراعة كبيرة، التفاعل بين نظام العائلة الأصل والتجنيد الآلي للأبناء الذين لا يرثون[3].

وفي انكلترا، بلد العائلة – النّووية المطلقة ذات الطابع اللّيبيرالي، لم تستوعب الدولة العسكريّة الحاجة الجماعيّة المتولّدة على الدخيلة البروتستانتية الجديدة. لقد ظلّت نسبة العسكرة ضئيلة: من 0,2٪ في عام 1698، بعد الثورة المجيدة للعام 1688، أصبحت هذه النسبة 1 ٪ عام 1710 لتسقط ثانية إلى 0,3٪ في عام 1783. وقد تفادت الملكية البرلمانية، التي كانت تحتفظ بذكرى وصول النموذج الحربي الجديد لكرومويل[4]، خلال الثورة الأولى، بكل عناية، عسكرة المملكة، على مستوى جيش البرّ على الأقل.

---

(1) بخصوص كل هذه الأرقام، أنظر: اندريه كورفيزيه André Corvesier **جيوش ومجتمعات في أوروبا من 1494 إلى 1789**، باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية PUF، 1976، ص 126.

(2) بيتر تايلور، **إلى الحرية. الحياة العائلية والدولة العسكرية في هيس**، نيويورك منشورات جامعة كورنال Cornell، 1994، ص 87.

(3) **المرجع نفسه**، الفصل الثالث.

(4) أوليفر كرومويل Oliver Cromwell (1599 – 1653) قائد عسكري وسياسي إنكليزي. هزم الملكيين خلال الحرب الأهلية الإنكليزية (1645) وجعل من انكلترا جمهورية (المترجم).

أما قوّة البحريّة فإنّها لم تكن تشكّل خطرا على السياسة الداخلية. ومع هذا فقد أنتج المذهب البروتستانتي أيضا اندماجًا جماعيا لنوع جديد لما وراء المانش: الشعور القومي الحديث الذي لا يشكّل التّعبير الديني العتيق فيه سوى مظهر خارجي. إن كل شعب كلفيني مدمن على قراءة الكتاب المقدّس لا بدّ أنّه قد حَسبَ نفسه في لحظة أو أخرى شعب الله المختار في إسرائيل جديدة. ولقد اجتاح هذا الشعور انكلترا كرومويل أثناء الثورة الأولى (1642 - 1651). ويجد الليبيراليّون الحاليون شيئا من الصعوبة في قبول أهميّته التّاريخيّة لأنّهم متمسّكون بالفكرة القائلة أن فكرة الحداثة قد بدأت بالنسبة لانكلترا والعالم عام 1688. وهم مصيبون إذ كان الأمر يتعلق بتحديد نقطة البدء للنموذج المكتمل للرحم السياسي والاقتصادي الليبيرالي. ومع ذلك فإنّ البرلمان أعام الملك خلال الثورة الأولى، وألغى ما تبقّى من الحقوق الجمعويّة القرويّة وزجّ بالأمة في الحمائيّة الاقتصاديّة العنيفة واحتفظ بتجارتها لسفنها الخاصّة.

إنّ الصياغة الدينيّة للثّورة البروتستانتية يجب ألّا تحجب عنّا الشعور القوميّ الإنكليزي. والفرنسيّون يُخطئون خطأ شنيعا، إن هم تصوّروا أنّهم اخترعوا سنة 1789، المفهوم الحديث للأمّة. ومثلما أنتبه إلى هذا، بحصافة، لياه غرينفيلد فإنّ روحا قوميّة الثابتة قد رافق الإقلاع الاقتصادي لانكلترا البروتستانتية إلى درجة أنها اعتبرت هذه القوميّة الليبيراليّة بمثابة الرّوح الحقيقيّ للرأسماليّة[1]. وكل من يعرف شيئا من التاريخ الإنكليزي للقرنين السابع عشر والثامن عشر يصعُب عليه دحض هذا الرأي.

وباستطاعتنا، دون شك، تحليل الشعور القومي الهولندي للسنوات 1570 - 1700 بنفس المفردات.

إن تأثير الإصلاح الكاثوليكي المضاد في شبكة القرابة اللامتمايزة، ومن ثمّ في مشاعر جماعية محتملة بديلة، تبقى مُبهمة في الطور الحالي للبحث. إن تطوير الكاثوليكية المتأخّرة للتقاليد والأعراف التي أصبحت ظلامية ومستبدة على الفرد، أمر لا شكّ فيه، خاصّة، وهذا ما سبق أن رأيناه، في مناطق العائلة الأصل التي تُتَاخِمُ العالم البروتستانتي: إذ أن سنّ الزواج قد ارتفعت فيها بنفس مقدار ارتفاعها في عالم لُوثر. ولكن الكاثوليكيّة أعادت تعريف نفسها ضد الإنسان الداخلي البروتستانتي وذلك من خلال المطالبة، دومًا، بمزيد من الاعتراف والصفح. وعليه فإنّنا نشكّ في أنّ كنيسة روما ورهبانها قد كان لهم من النجاح بقدر ما كان للإصلاح الديني، في إضعاف روابط القرابة. ولقد ظلّت إيرلندا الكاثوليكيّة جدّا، حتى أواسط القرن التاسع عشر، ونظيرتها البولنديّة،

(1) لياه غرينفلد، **روح الرأسمالية. الرأسمالية والنمو الاقتصادي**، كامبريدج، منشورات جامعة هارفارد.

حتى منتصف القرن العشرين، متّسمتين بنظام انثروبولوجي عتيق جمع بين عائلة زواجيّة وتأطير نظام قرابي عشوائي.

يبقى أن العائلة النوويّة المساواتية في الحوض الباريسي، وهو بلد ظلّ كاثوليكيا، كانت منذ القرن الثامن عشر نمطا خالصا متحرّرا من القرابة. إن الطريق البروتستانتية إلى النوويّة الكاملة للعائلة لم تكن إذن الطريق الوحيدة. ففي حالة فرنسا الشمالية يمكننا تصوّر كاثوليكيّة ظلّت حيّة منذ بداية القرن السابع عشر في احتكاك، وفي ظلّ المذهب البروتستانتي لأوروبا الشمالية، وباختصار كاثوليكيّة هي الأكثر بروتستانتيّة من مجموع الكاثولكيّات، بل إنّها كانت قادرة على أن تصنع مع الينسينيّة[1] أزمتها الأوغسطينيّة[2]، قبل أن تتفكّك في حدود 1730 - 1750، كما سنتعرّض إلى هذا في الفصل الثامن.

نحو الإقلاع الاقتصادي

العائلة الأصل، المذهب البروتستانتي، انتشار التعليم، تفكّك القرابة: يبدو الجمع بين هذه الأبعاد الأربعة للحداثة أمرًا غير عادي. يتّخذ إقلاع أوروبا هنا، بالنسبة إلينا، شكل تحوّل انتروبولوجي أكثر منه صناعي، ولا يتعلّق الأمر هنا فقط «بالإنسان الاقتصادي»، على أن لا يُفهم من كلامي أن المقاربة الاقتصادية، وأعيد تكرار هذا، لا تعني أن الاقتصاد غير موجود أو أنه وازن بشكل أقل. يجب على الإنسان توفير أسباب معيشته. ويكشف تاريخ المدّة البعيدة أيضا عن ارتفاع ظاهر في براعة الإنسان التقنيّة في السيطرة على العالم. ولكن المعالجة التجريبيّة للوقائع تكشف لنا عن تحوّل انثروبولوجي سبق الإقلاع الاقتصادي، بما أن الثورة الصناعيّة لم تبدأ في انكلترا إلّا انطلاقا من 1770 أو 1780 حسب المؤشّر المُختار.

سوف أوسّع في الفصل التالي هذا الأفق وسأقدّم، بالنسبة لمجموع العالم، النموّ الاقتصادي بوصفه نناجا لتطوّر المستوى التربويّ. إنّ الانتقال الديموغرافي - وبالخصوص مراقبة نسب الإنجاب - لا يظهر أبدًا أنه مُحدَّدٌ بالاقتصاد ولكن كنتيجة لانتشار التعليم ولأزمة دينيّة أخرى، هي فقدان الإيمان.

إن البحث في العائلة وفي الدين، في تطوّرهما المشترك، عن الجذور البعيدة للإقلاع الاقتصادي، لا يجعل من الإنسان لعبة للانفعالات اللاعقلانية، في تعارض مع العقلانية

(1) الينسينيّة Jansénisme: هي حركة دينية وسياسية ظهرت في القرن السابع عشر والثامن عشر في فرنسا خاصّة، وذلك كردّ فعل على بعض التغييرات في الكنيسة الكاثوليكيّة والاستبداد الملكي (المترجم).

(2) الأوغسطينية Augustinisme نسبة إلى سانت أوغسطين (354 - 430) (المترجم).

التي يتقدّم بها «الإنسان الاقتصادي»: الهياكل العائلية والأنساق الدينيّة لكل منها منطقها الداخليّ.

ولا يمكننا القول أنّ تأويلنا سيبعدنا عن مصطلح الفرد بما أنّه من البديهي أن انتشار التعليم، وإن لم يخلق الفرد، (ذلك الذي فرضت السوسيولوجيا التاريخيّة ظهوره في تاريخ ما) فإنّها حوّلته. ثم جعلته ينخرط في مسار استبطاني جعله أكثر ذكاء. ولكن الحديث عن العائلة والدين يرغمنا على التفكير، في نفس الوقت، في الاحتياجات الفردية والاحتياجات الجماعيّة للإنسان العاقل. ومن شأن هذا الأفق التكاملي أن يمكّننا من الكشف عن آليات التوازن، آلياتٌ تكون صرامتها مساوية لصرامة الأسواق في النظرية الاقتصاديّة وتكون واقعيّتها التجريبيّة أعلى للغاية.

هكذا فإنّ انفجار شبكة القرابة يؤدّي إلى تكثيف في الاندماج الدّيني أو القومي. أمّا الفائض البروتستانتي الباطني فإنّه يجد تعويضه في سيطرة أكثر أهميّة للمجموعة المحليّة والدولة على الفرد.

مشكل تاريخي يحتاج إلى حلّ

نسبة العائلة الأصل (أو البنية العائلية بصفتها متغيّرا مستمرًّا).

إذا أردنا أن نَصِفَ التّاريخ على نحو صحيح لا ينبغي علينا الاكتفاء بمفهوم جامد للأنماط العائلية والاقتصار عليه. من خلال رصدنا للعائلة الأصل في أوروبا لاحظنا أنّها ظهرت مع السلالات الفرنسيّة أو النورمنديّة (الحاكمة) في القرن الحادي عشر تمّ مسّت بعدئذ أرستقراطيّة الفضاء الكارولنجي قبل أن تنتشر، عموديا نحو أسفل المجتمع، وأفقيّا عبر توزّعها الجغرافي، من خلال أقطاب، شأن تولوز، في حالة أوكسيتانيا وأقطاب أخرى غير محدّدة حتى اليوم في ألمانيا. وتُبيّنُ أبحاث أكيرا هاماني، وما صدر عن مدرسته، أن تاريخا شبيها بالعائلة الأصل يمكن أن يكتب بالنسبة لليابان[1].إن الانتشار الأفقي، لا ينطلق من القمّة النظرية للمجتمع، بما أن البكوريّة لم تُعتمد لدى العائلة الإمبراطورية إلّا في نهاية مسار للانتشار زمن ثورة المايجي، ثورةٌ شكّلت ذروة مجد تطوّر مفهوم الأصل الذي يبدأ في نهاية القرن الثالث عشر أو مطلع القرن الرابع عشر عند أشراف كانتو في منطقة طوكيو.

---

(1) أكيرا هاماني Akira Hamani «أسطورة البكورية والميراث النزيه في توكوغاوة اليابانية...» مرجع سابق ص 3 – 29.

وقد أوحى مصطلح **النمط العائلي** بمتغيّر متقطّع وفق مقاربة أولى وهو، أي المصطلح، يتيح تجزُّؤًا كميّا بسيطا يُحدّد مناطقها ويسهّل الخرائطيّة. هكذا يمكننا أن نرسم على خارطة أوروبا أو آسيا مناطق مأهولة بالعائلة الأصل والعائلة الجماعويّة وهذا النّمط أو ذاك من العائلة النوويّة.
إن رسما كهذا يُعتبر كافيا إذا نحن تموقعنا من المنظور الزمني في نهاية مسار التمايز والانتشار، خلال القرن التاسع عشر في حالات جنوب فرنسا وألمانيا أو اليابان. كانت أوكسيتانيا حينئذ أصلا دون أدنى شك، تماما مثل ألمانيا واليابان. لقد كان مصطلح الأصل قد بلغ في هذه المناطق مرحلة نمط جماعي كان مُحدّدا بدقة في جميع الأذهان ذلك أن البكوريّة والمساكنة بالنسبة للإبن البكر كانا مطبّقين، كلّما كان ذلك ممكنا، عند طبقة الفلاحين متوسّطي الحال سواء أكانوا من المالكين أو من المشتغلين في حيازات إقطاعيّة ثابتة. وما إن ننتهي من إنجاز هذه الخرائطية على المستوى الانتروبولوجي يمكن لنا المرور إلى المستوى الإيديولوجيّ لنعاين أن المَقرطة démocratisation السياسيّة للقرن العشرين قد كشفت عن انخراط طبقات المزارعين «الأصليّة» ومجتمعاتهم في قيم السّلطة وعدم المساواة، في هذه المجتمعات بَدَا ازدهار المركزيّة الأثنية والتمسّك بالدولة بشكل شبه طبيعيّ.
ولهذا السّبب هل يكون من المعقول نمذجة هذا المفهوم ورسم خرائط له بالنسبة للقرون الخامس عشر، والسادس عشر والسابع عشر أو الثامن عشر؟ ولقد كنّا على علم بأنّ المفهوم الأصل يتقدّم آنذاك متسّعا ضمن نطاق اجتماعي وجغرافي وكذا من حيث حدّة النّمط وكثافته حيثما طُبّق. وعلينا أن نعترف أن **النّموذج العائلي**، هذا المفهوم النّوعي غير المتّصل بالمعنى الرياضي غير كاف لتوصيف هذا الواقع التّاريخي البعيد جدّا. وفي حال توَفّر البيانات والمعطيات فإنّنا نصبح مطالبين بمعالجة العائلة الأصل كأيّ مُتغيّر كمّي متّصل أي مثل انتشار التعليم، ومثل نسبة الإنجاب ومعدّل معتنقي المذهب البروتستانتي، والممارسة الدّينيّة، والتّصويت لفائدة الدّيمقراطيّة المسيحيّة أو الحزب الاجتماعي الدّيمقراطي أو الحزب الوطني الاشتراكي - وهذا معناه تخصيص نسبة عائل - أصل لكل بلد أو لكلّ جهة مُكوِّنة له ولكل تاريخ.. ولنا أن نتخيّل - دون القدرة على تبرير هذا بدقّة وصرامة - أوكسيتانيا أو ألمانيا بنسبة 40٪ في حدود العام

1500، و60 ٪ حوالي 1800، و80٪ في حدود 1870، أي زمن الاستقرار أو إقرار الاقتراع العام. وتأخذُ هذه النسبة في الحسبان التمدّد الاجتماعي والجغرافي للنمط العائلي فضلا عن كثافة أنماط البكوريّة والمساكنة. وبالتّالي تصبح عمليّة المطابقة مع متغيّرات أخرى - تربويّة، دينيّة، إيديولوجيّة - أكثر دقّة. وبالإمكان الإفلات من معضلة العائلة الأصل بما أنّه ينبغي علينا - وهذا الموضوع مطروق في الفصل السابع - الاعتراف إن كانت هذه العائلة منتجة لديناميكية أو لجمود اجتماعي. ويمكننا التّأكيد أنّها أي العائلة - الأصل تميل ناحية الديناميّة عندما تكون بنسبة 40٪ أو 50٪، والجمود عندما تبلغ أو تتجاوز 75٪. هكذا نستطيع أن نفسّر بكلّ سهولة أسباب ديناميّة ألمانية خلال القرن السادس عشر وأسباب جمودها في مطلع القرن التاسع عشر.

ويتواصل تطوّر الأنماط العائليّة في الغالب على المستوى العالميّ وخاصّة في قلب أوراسيا، إلى أبعد من النمط - الأصل. وعندما تعوّضُ العائلة الجماعويّة في نهاية المطاف العائلة الأصل، في الصين وفيتنام أو في شمال الهند، يمكننا بنفس الطريقة، تصوُّر نسبة لقيم أصليّة متبقيّة حتى وإن كُنّا غير قادرين على احتسابها في الواقع. ومع ذلك يمكن تخمين أثر البكوريّة، ومن ثمّ فإنّ النّسبة الأصل المتبقيّة قد تكون أكثر ارتفاعًا في فيتنام أو الصين الجنوبيّة، من الصين الشماليّة أو الهند الشمالية.

إن الاستحالة العمليّة التي وجدنا أنفسنا فيها، ونحن نحاول تعريف نسبة العائلة - الأصل - أو العائلة الجماعويّة أو الزواجيّة الخالصة - تعريفا دقيقا، لا ينبغي أن تفضي بنا إلى هفوة منطقيّة مؤدّاها انغلاقنا في نمذجة جامدة وإقرارنا أن أيّ استنتاج غير الاستنتاج الثنائي لا معنى له. وعلى العكس، علينا أن نكون واعين، عندما نقرأ تأمّلات تاريخيّة، بأنّ عديد السّلاسل الإحصائيّة والاقتصاديّة خاصّة، تُستعمل لأنّها موجودة وليس لأنّها أساسيّة أو ضروريّة لفهم التّاريخ. وثمّة متغيّرات جوهريّة أكثر أهميّة يقع إهمالها لأنّه يصعب أو يستحيل احتسابها.



الفصل السابع

إقلاع تربويّ ونُموّ اقتصادي

مع انتصار مفهوم العولمة تسنّى لنا أن نعيش، ما بين 1980 و2010، وصول رؤية اقتصادية للتّاريخ إلى السّلطة. وتهتمّ إحصائيّات البنك الدّولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.C.D.E.، أكثر فأكثر، بنسب انتشار التعليم وحجم الأفراد الذين بلغوا مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي أو العالي («الثالثة» وفق المدوّنة حديثة العهد). ولكن الاقتصاد هو المحدّد في الأنماط التي تهيمن على فكر فاعلي العولمة. وإن بحث العائلات والأفراد عن أفضل الرواتب والمكافآت هو الذي يفسّر تطوّر تربية متطوّرة أكثر فأكثر. هكذا أصبح المستوى العالي للتّربية عند مجموعة ما سلاحا حاسما في السباق الاقتصادي بين البلدان.

ومع ذلك فإنّ ما توضّحهُ دراسة الإقلاع الأوروبي هو أن ارتفاع المستوى التّربوي كان سابقا للثّورة الصّناعيّة ولازدهار الرأسمالية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أبرزت الدّراسة أن الباعث الأوّل على تعلّم القراءة لم يكن اقتصاديّا: ففي شمال أوروبا وشمالها الغربي تعلّم الناس القراءة من أجل التواصل مع الله.

إن أيسر طريقة لتبيان أسبقيّة الإقلاع التّربويّ هي مكافحة ذلك الإقلاع بتواريخ الإقلاع الاقتصادي Take - off التي حدّدها وليم روستوف ابتداء من العام 1960 في كتابه: **مراحل النمو الاقتصادي**[1]، ثم تعهّدها بمزيد الصقل والتّجويد في طبعة 1990 من نفس هذا الكتاب. ويعرض الجدول : 1.7 لكل بلد من بلدان عيّنة روستوف - التي شملت 80٪ من مجموع سكان العالم - **تاريخ الإقلاع الاقتصادي** اقترحه روستوف، وهذا التاريخ هو وثيق الصّلة بنسبة الاستثمار الصّناعي، ثم **تاريخ الإقلاع التربوي** الذي حُدّد بتخطّي من يحسنون القراءة والكتابة عتبة 50٪ بالنسبة للرجال والنساء من 20 إلى 40 سنة. وأؤكّد أنّ التربية والتصنيع رغم أنّهما متفاوتان في الزمن فإنّهما غير متعارضين.

---

(1) وليم روستوف William W. Rostow، **مراحل النمو الاقتصادي**، مرجع سابق.

الجدول 1.7

انتشار التعليم وانخفاض الإنجاب والإقلاع الاقتصادي

الجدول	أ محو الأمية رجال	ب محو الأمية نساء	ت انخفاض الإنجاب	ج إقلاع	ج - أ	ب - أ	ت - ب
ألمانيا البروتستانتية	1670	1820	1895			150	75
السويد	1670	1690	1880	1870	200	20	190
بريطانيا العظمى	1700	1835	1890	1780	80	135	55
الولايات المتحدة	1700	1835	1870	1840	140	135	35
كندا الأنكلوفونية	1700	1835	1870	1895	195	135	25
أستراليا			1870	1900			
ألمانيا الشمالية	1725	1830	1895	1840	115	105	70
فرنسا	1830	1860	1780	1830	0	30	- 80
إيطاليا	1862	1880	1905	1900	38	20	23
كيبيك	1863	1863	1863	1905			
اليابان	1870	1900	1920	1885	15	30	20
الأرجنتين	1890	1905	1910	1930	40	15	5
كوريا الجنوبية	1895	1940	1960	1960	65	45	20
روسيا	1900	1920	1928	1890	- 10	20	8
المكسيك	1910	1930	1975	1950	40	20	45
تايلاند	1914	1943	1965	1960	46	29	22
البرازيل	1915	1945	1965	1930	15	30	20
تركيا	1932	1969	1950	1930	- 2	37	- 19
تايوان	1940	1950	1958	1955	15	10	8
الصين	1942	1963	1970	1955	13	21	7
إيران	1964	1981	1985	1960	- 4	17	4
الهند	1975	2005	1970	1955	- 20	30	- 35

بالنّسبة للبلدان العريقة في مجال انتشار التعليم. استعملتّ الدّراسات التاريخيّة وفي حالة الشك أُسندتُ إلى الولايات المتحدة وكندا الأنكلوفونية النسب الموجودة في انكلترا، وهي كما هو معلوم، النموذج المشترك للمجتمعات الأنكلوفونية. ولقد راعينا في هذا عمل كينيث لوكريدج عن أمريكا المستعمرة. بيد أن الأرقام غير المؤكّدة تهمّ ألمانيا بما أنّ القرارات بشأن الفئات الثلاث للمجموعات الواردة في دراسة هانس بودكير لا تسمح إلّا بمعاينة أن انتشار التعليم قد سبق أن تحقّق بنسبة 90٪ عند الرجال في البلديات ذات المذهب البروتستانتي في حدود عام 1780 لا أكثر. إنّ التّقييم الذي أقْترِحُهُ يأخذ بعين الاعتبار التّأخّر الكاثوليكي على قاعدة أن ثلثي سكان ألمانيا من البروتستان، والثلث الآخر من الكاثوليك. وكان تحقيق نسبة 50٪ سيتأخّر بطبيعة الحال، لو كُنّا أخذنا في الاعتبار الكاثوليك الناطقين بالألمانية في الإمبراطوريّة النّمساويّة. وإذا نحن قصرنا الاهتمام بالبروتستان فقط فإنّ التمشّي سيضع ألمانيا إلى جوار السويد أو انكلترا ولربّما سيكشف عن بكُور ألماني كبير مقارنة بهذين البلدين بما أن ألمانيا كانت منطلق الإصلاح الدّينيّ. ولكن الأرقام الواردة في دراسة هانس بُودكير قد كشفت عن وجود بعض المجموعات البروتستانتية غير المتقدّمة في وستفاليا. لقد كانت ألمانيا في ذلك العهد أكثر اتّساعا وأكثر تنوّعا من السويد أو من انكلترا.

وفيما يخصّ الحالة اليابانيّة فقد انطلقتُ من انتشار التعليم بين المجنّدين في عام 1899، التي قدّمها ريتشارد روبنجيه بالنسبة لكلّ الجهات، ثم تراجعت بافتراض عملية نشر سريعة استدراكيّة للتعليم في السنوات السابقة، شبيهة بما جرى في جنوب فرنسا خلال القرن التاسع عشر. وبالنّسبة لحالات السويد وفرنسا وانكلترا، وهي بلدان رائدة في مجال الدراسة التّاريخيّة لمحو الأميّة، فإنّني أكتفي بتتبّع المؤلّفين المذكورين. وقد أسندت للولايات المتحدة نفس تواريخ أنكلترا، إذ كان مستوى انتشار التعليم في نيوانكلند في حدود عام 1700 أعلى من المعدّل الإنكليزي، وربّما أيضا معدّل نيويورك وبنسلفانيا. ولكن أيضا لمناطق، ستتحوّل لاحقا إلى ولايات، تقع أكثر إلى الجنوب وتمَارَسُ العبوديّة وأسقفية أي انكليكانيّة. ولهذه الولايات مستوى متدن ممّا يُرجع المجموع العام إلى المعدّل الإنكليزي.

- هانس بوديكر، **انتشار التعليم في المانيا**، مصدر مذكور
- دايفيد كريسي **انتشار التعليم والنظام الاجتماعي**، مصدر مذكور.
- فرانسوا فورين جاك أوزف (إشراف) **القراءة والكتابة. انتشار التعليم لدى الفرنسيّين من كالفن إلى جول فيري**، جزءان، باريس، منشورات مينوي، 1977.
- هارفي غراف، **فهم انتشار التعليم في سياقاتها التّاريخيّة**. التّاريخ الاجتماعي الثقافي وإرث أجيل جوهانس Egil Johansson، لوند Lund (السويد) منشورات الأكاديميّة الشمالية، 2003.
- أجيل جوهانسن «تاريخ **انتشار التعليم** في السويد في مقارنة مع بلدان أخرى»، **مرجع مذكور.**
- كينيث لوكريدج، « **انتشار التعليم** خلال بداية نشأة أمريكا، 1600 - 1800» في كتاب هارفي غراف... **انتشار التعليم والتطوّر الاجتماعي في الغرب**، كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، 1981، ص 183 - 200 **وانتشار التعليم في مستعمرة نيوانكلاند**، نيويورك، نورتن، 1974.
- ريتشارد روبنجيه Richard Rubinger، **انتشار التعليم الشعبيّ في اليابان الحديث المبكّر**، هونولولو، منشورات جامعة هاواي، 2007.

أما بخصوص البلدان حديثة العهد ب**انتشار التعليم** فإنّني أقتبس المعطيات التي سبق تقديمها في: يوسف كورباج وإيمانويل تود، **موعد الحضارات**، باريس، سُوي، 2007، الجدول ص 16 - 17، حيث نجد أيضا تواريخ هبوط نسب الإنجاب. أما بالنّسبة لانهيار الإنجاب في البلدان ذات التقاليد في مجال **انتشار التعليم**، أنظر: جان كلود شيني Jean - Claude Chesnais، **الانتقال الدّيموغرافي**، باريس، المنشورات الجامعيّة، 1986.

وبصدد انهيار الإنجاب في أمريكا والذي شكّل تاريخ تحديده موضوع جدل، فإنّني أقتدي بما كتبه ج. دافيد هاكر J. David Hacker وخاصّة دراسته الحديثة التي لخّصت جملة المسائل الخلافيّة:

- «إعادة النّظر في بداية تراجع الخصوبة الزوجيّة بالولايات المتحدة» **مجلة ديموغرافيا** *Démography*، المجلّد 40، العدد 4، تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، ص 605 - 620.

أمّا في ما يهمّ تواريخ الإقلاع الاقتصادي فإنّني أكرّر بيانات الرسم

التخطيطي بالصفحة XVIII الوارد في الاستهلال الجديد لوليم روستوف: **مراحل النمو الاقتصادي**، منشورات جامعة كامبريدج، 1960 (الطبعة الجديدة 1990).

لقد ساهمت التربية والتصنيع في الولوج إلى حداثتنا.

ولكي تكتمل الصورة عن إقلاع المجتمعات الإنسانيّة أَضفتُ جدولا يبيّن التّاريخ الذي أخذ فيه إنجاب النساء بالتراجع وهي لحظة مركزيّة في الانتقال الديموغرافي[1].

ذلك أنّ مراقبة الولادات إنّما تُشكّل هي الأخرى لحظة أساسيّة في حداثتنا.

إنّ مصطلح عتبة النموّ الاقتصادي التربوي أو الديموغرافي الذي يُفضي إلى تحديد تواريخ فاصلة لكلٍ من هذه المجالات الثلاثة يتيح لنا الإفلات من التسطيح الزمني الذي يجري بواسطة حسابِ تلازُم بين المتغيّرات من أجل تاريخ فريد أوحد. ثم إنّ هذا التّاريخ لا يسمح بالضبط المباشر للسببيّة المُرادُ إبرازها.

لقد وُضعتُ بالنسبة لألمانيا تواريخ إجمالية تتطابق مع السلسلة الأصليّة لروستوف. ولكنّني أضفتُ خطّا مخصوصا لألمانيا البروتستانيّة. ثم إنّني أَفردتُ خطّا في الجدول لتواريخ الإقلاع الثقافي لكيبيك، التي هي مختلفة جدّا عن كندا الأنكلوفونيّة لأنّ هذه التّواريخ تبيّن، بطريقة هائلة ولافتة جدّا، قوّة التّصميم الدّيني، وهي قوّة تأخير في حالة الكاثوليكيّة المضادّة للإصلاح.

تكون العلاقة المتلازمة في أقصاها عندما تبلغ قيمتها المطلقة 1، وفي أدناها عندما تكون تلك القيمة في درجة الصفر. ويشير هذا الجدول إلى ضارب الترابط بين تاريخ تجاوز انتشار التعليم عتبة 50٪ للرجال وتاريخ تجاوز نفس هذه العتبة بالنسبة للنساء بـ+ 0,94. كما يمكننا أن نعاين أيضا أن انتشار التعليم عند الرجال يسبق النساء بـ 43 سنة في المتوسط. إنّ تحليل التّرابط لا يقضي هنا على الزمن ويمكّننا من تحديد تعاقب تاريخيّ.

إن التّلازم بين تاريخ تخطّي انتشار التعليم عتبة 50٪ بالنسبة للنساء وبداية انخفاض الإنجاب هي: + 0,67. والعلاقة هنا كبيرة لكنّها أقل قوّة. والسّبب في ذلك أن انتشار التعليم عند النساء قد سبق انخفاض الإنجاب بـ 30 سنة في المتوسط، وعند الرجال بـ 73 سنة، وهذا ما يجعلنا نؤكّد أن عمليّة انتشار التعليم من أعظم أسباب انخفاض الإنجاب والخصوبة.

---

(1) دون أن نتبيّن بداية عمليّة انخفاض الإنجاب بما أنّ الانتقال الدّيموغرافي كان في الغالب مسبوقا بانخفاض في الوفيّات.

لنلتفت الآن إلى التفاعل بين التربيّة والاقتصاد. إنّ العلاقة بين تاريخ تخطّي عتبة 50٪ للرّجال المتعلّمين وتاريخ الإقلاع الصّناعي كما حدّدها روستوف هي بـ + 0,86. وتسمح لنا بياناتنا أن نضيف أن انتشار التعليم يسبق التّصنيع على نحو واضح جدًا. ذلك أن متوسّط الزّمن الذي يجري بين تجاوز عتبة انتشار التعليم والإقلاع الصّناعي هو في حدود 44 سنة. إن انتشار التعليم هو عامل أساسي في الإقلاع الاقتصادي وربّما هو الأهمّ اعتبارًا إلى المستوى العالي لهذه العلاقة. ومع ذلك فإنّه من العبث الاستعاضة عن الاختزاليّة الاقتصاديّة. الماركسو - ليبيراليّة باختزالية جديدة تكون تربويّة هذه المرّة. إن معالجة القرنين السادس عشر والسابع عشر الإنكليزيّين لا يكشف لعيوننا فقط، على أعتاب الثورة الصناعية، سكّانا يتعلمون القراءة والكتابة، ذلك أنّنا نلاحظ أيضا تطوّرًا زراعيًا وتجاريًا وعمرانيًا وماليًا وأدبيًا وعلميًا وبحريًا وأخيرا سياسيًا فضلا عن ثورتين وبروز ملكيّة مُعتدلة. لقد أصبح النظام السياسي التمثيلي (لدافعي الضرائب) وحق الملكيّة المطلق قبل الإقلاع الصناعي من العناصر الأساسيّة في النظام الاجتماعي البريطاني مثلما يذكّرنا بذلك اليوم كُتّاب مثل دارون أسيموغلو وجيمس أ. روبنسن [1].

وينبغي علينا، مع ذلك، أن نفهم جيّدا أن القدرة على القراءة والكتابة هي التي تُحدّد، بمستويات متنوّعة، نجاعة كل عناصر النموّ التي سبق ذكرها. ذلك أن انتشار التعليم يغذّي مجموع الحركة الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. ولا يمكن تصوّر الثّورة العلميّة للقرن السابع عشر، التي كان قلبها انكلترا ونيوتن، خارج محيط اجتماعي وثقافي على درجة عالية من التعلّم، بما في ذلك أصحاب الحرف الذين كانوا قادرين على صناعة وسائل الملاحظة والقيس التي يحتاجها الباحث. ولهذا السبّب كان انتشار التعليم أفضل مؤشّر على للديناميكيّة الاقتصاديّة إذ لا يمكن في غيابه أن نفهم الماضي أو الحاضر ومن ثمّ لا يمكن توقّع المستقبل.

ويمثل قيس التطوّر التربوي لمجتمع ما أفضل وسيلة استشرافية، سنة 1980 أو 2017، مثلما في عام 1700. لقد انبهر عالم العولمة ما بين 1990 و2000 بالنموّ الاقتصادي للبلدان «الصّاعدة». ولكن نظرة سريعة على نسب انتشار التعليم للأعوام 1950 – 1980 من شأنها أن تسمح بتوقّع صعود الصين وتايلاند وأندونيسيا والبرازيل والهند. وفي الحقيقة مجموع البلدان التي اصطلح على تسميّتها، حتى وقت قريب جدًّا، بالعالم الثالث[2]. إن العولمة التربويّة قد سبقت بطريقة ما، العولمة الاقتصاديّة وجعلتها ممكنة.

(1) **لماذا تسقط الأمم؟**، نفس المرجع.

(2) هذا ما قمت به في كتابي: **طفولة العالم. البِنَى الاجتماعية والنمو**، المنشور عام 1984 عن دار «سُوي».

ولقد كانت، ومازالت، أكثر أهميّة من تعميم التبادل الحرّ أو حرية انتقال الرأسمال المعمول بها بواسطة القرارات السّياسيّة ما بين 1945 و1980. هكذا فإنّ عموم النّاس في آسيا وأمريكا الجنوبيّة، واليوم في إفريقيا، لم يلجوا مجال العمل بواسطة رأس المال الغربي إلّا بعد اكتسابهم قدرًا من التعلّم وتعلُّم القراءة والكتابة. في ما مضى لم تكن لهذه الجماهير قابليّة للاستغلال بنفس هذه الطريقة. وسنرى أدناه كيف أن الحركة التّربويّة سنة 2017 بالمجتمعات الأكثر تقدُّما، دون أن تحدّد المستقبل، فإنّها تُمكّن من «تأطيره» صلب مجموعة محدّدة لمستقبليّات محتملة. ونرى أيضا أنه يتعذّر على أيّ دينامية مؤسّساتيّة الاستغناء عن التقدم التربوي وعن أي أخلاق ذات جذور دينيّة. وهذا ما لم تدركه التّأويلات المؤسّساتيّة للتّاريخ الاقتصاديّ شأن أعمال أ. أسيمغلو، ج. أ. روبنسن.

لماذا انكلترا وليس ألمانيا

أدركت بريطانيا العظمى عتبة 50٪ في تعليم الذّكور في حدود عام 1700، ثم أقلعت اقتصاديّا وفق معايير رستوف حوالي عام 1780. أمّا بقيّة العالم البروتستانتي - الأمريكي، الألماني والاسكندينافي - فإنّها جذّرت هذا النّمط النّموذج المتمثّل في نشر التعليم الجماهيريّ قبل الثّورة الصّناعيّة بكثير. ذلك أنّ الزمن المنقضي بين تخطّي العتبات التّربويّة والصّناعيّة، كان في حدود 80 سنة في بريطانيا العظمى و115 سنة في ألمانيا و140 سنة في الولايات المتحدة و200 سنة في السويد.

إن البلدان التي عرفت نشر التعليم بواسطة الإصلاح الديني لم تُقلع، خلافا لبريطانيا، على نحو عفوي وآلي. ففي حالة ألمانيا الوسطى والشمالية، التي شهدت نشر التعليم مُبكّرًا وجيّدًا، يمكن القول أنها قاومت «البلبلة» ردحًا من الزمن، بواسطة الصناعة. وكان ماركس قد سَخِرَ عام 1846 من تأخّر ألمانيا وتخلّفها في كتابه: **الإيديولوجيا الألمانية.** ثم إن ألمانيا، شأن السويد، قد أنفذت إقلاعا سريعا جعلها تتجاوز بريطانيا العظمى في مطلع القرن العشرين. نخلُصُ من هذا إلى أنه لا المذهب البروتستانتي، ولا نشر التعليم على صعيد عالمي، قد أَفْضَيَا مباشرة إلى النموّ الاقتصادي الحديث.

علينا إذن، من أجل تفسير الثورة الصناعيّة الأولى، التي عرفت مرحلتها الحاسمة في انكلترا ما بين 1780 و1840، إدخال عوامل تفسير أخرى. كان هناك طبعا وفرة الفحم الحجري والحديد، علاوة على شبكة نقل ممتازة على امتداد جزيرة بريطانيا العظمى. ولكن ألمانيا لم تكن خالية من الموارد الطبيعيّة، كما تمّت مُعاينته بعد ذلك. كانت بريطانيا بالخصوص عام 1780، كما اليوم، تمتلك بنية اجتماعية غاية في المرونة، متفرّعة

عن مخزون انتروبولوجي زواجي مطلق. ومن خصائص العائلة الإنكليزية أنها تقتضي التّفريق بين الأجيال ومغادرة اليافعين للأسرة. كما أنّها تشجّع على الحركة الجغرافية والاجتماعيّة. ولم يكن المزارعون الإنكليز مشدودين إلى الأرض. وليس في قواعد الإرث ما يشير إلى المساواة بين الإخوة إطلاقا. إن ثقافة لا تُعير، ابتداءً، أهميّة للمساواة صلب العائلات وبين، أو داخل نفس العالم الشعبي، من شأنها أن تساعد على الحراكات الاجتماعيّة الصّاعدة أو النّازلة. وهي مجال انتروبولوجي مثالي من أجل تحوّل سريع للبنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ولقد أتاحت هذه الثقافة لانكلترا، على كلّ حال، تحقيق واحدة من أعجب عمليّات اجتثاث للسكّان على مدى التّاريخ وذلك خلال الفترة الواقعة بين 1780 و1840. وابتداء من عام 1851 التحق السكّان الحضريّون بالسكّان الريفيّين من حيث العدد. ولم تتمكّن فرنسا من إدراك هذه المرحلة إلّا عام 1931 وذلك من خلال احتساب سخيّ أسند لكلّ تجمّع سكّاني فاق 2000 ساكن صفة مدينة.

بلغت نسبة التحضّر في انكلترا 72٪ منذ العام 1891. كانت المدن الحديثة تغطّي التّراب الإنكليزي، مُدُنٌ متألّقة ولكنّها أيضا متّسخة. كانت انكلترا تمثّل آنذاك، بالنسبة لأوروبا القاريّة، عالم خيال علميّ حقيقيّ، وهو جنس أدبيّ ولد في هذا المجتمع المستقبلي. هكذا نشر هـ. ج. ولس روايته **آلة الزّمن** عام 1895. وصف ولس في هذه الرّواية تحوّل الطّبقات الاجتماعيّة إلى أنواع حيوانيّة مختلفة: ظلّ الإلوائيّون Elois ورثة عائليّة ريعيّة بشر فيزيقيا لكنّهم كانوا رَخَوِيّين يأكلون ويستهلكون مثل الماشية والأنعام من المورلوكس Morlocks المتحدّرين من بروليتاريا أصبحت في منزلة وضيعة ولكنّها كانت منتجة دائما. لقد كتبت هذه الرّواية في زمن بدأت فيه مداخيل العمّال بالارتفاع، على نحو مُعتبر، بعد فترة الركود التي ميّزت سنوات 1800 - 1840. هكذا إذن وُلد الخيال العلمي... مُنْتَهي الصّلاحيّة.

العائلة الأصل والتّصنيع

يجدر بنا، مع هذا، أن نفسّر لماذا قاومت ألمانيا، في وقت ما، الثّورة الصّناعيّة. وتقودنا الإجابة إلى تقديرٍ صحيحٍ للعلاقة العامة الخاصّة بالعائلة الأصل في مجال النموّ.

إن العائلة الأصل هي آلية نقل وتحويل. إنّها تضمنُ تَمَامَ الأرض وكمالها، والاستمراريّة الزمنيّة لتقنيّة، سواء أكانت هذه التّقنيّة الكتابة أو أسلوبا تعدينيّا أو زراعيّا. وفي عالم الأصل لا يضيع المكسب إلّا نادرًا. ولكن هذه الطاقة على الصيانة والحفظ تحتوي على قُوّة مُضمرة للرّوح المحافظة. والمجتمع المبني على مبدإ تركيم المكتسب، من المؤكّد أنّه موهوب في مجال تدرُّج، لا تنتج عنه قطيعة بشكل منهجيّ، يُصعب عليه،

رغم ذلك القبول بانقلاب جذريّ في أساليبه وأهدافه. إن يكون من العسير، على سبيل المثال أن نحوّل، في هذا المجتمع الرّيفيّين إلى حضريّين، وأصحاب الحرف إلى عمّال مصانع، والنّبلاء الأشراف إلى مقاولين. إن اجتثاث جميع هؤلاء الفاعلين وتحويلهم لا يمكن أن يكون إلّا تحت ضغط خارجيّ وبكلفة آلام باهظة جدّا. وانطلاقا من 1870، فإنّ عمليّة اللّحاق الصّناعي المتسارع بألمانيا، تحت الضّغط الثقافيّ والاقتصادي الإنكليزي، ستشكّل أحد العناصر المفتاحيّة للقلاقل الاجتماعيّة التي أدّت إلى مأساة سنوات 1933 – 1945.

وبإمكان الانتروبولوجيا التّاريخيّة أن تجد هنا أرضيّة تفاهم مع فكر جوزيف شمبتر الذي استطاع تحديد آلية «دمار خلاّق» في قلب الدّيناميكيّة الرأسماليّة. وهناك تقنيّات جديدة ومؤسّسات جديدة بصدد تعويض الأشكال الاقتصاديّة باستمرار، أشكالٌ محكوم عليها بأن تصبح عتيقة إن آجلا أم عاجلا. غير أن العائلة الأصل ليست بارعة في مجال التّدمير الخلاّق، ذلك أن غايتها هي الإتقان إلى ما لا نهاية. وهذه على كلّ حال وظيفة العائلة «المكتملة»، هي آلية إعادة إنتاج بلغت هي الأخرى مستوى معيّنا من الإتقان.

لقد أشرتُ، في الفصلين السّابقين، إلى الطّبيعة التّطوّريّة للعائلة الأصل وإلى مكانتها في المجتمع إلى درجة أنّني اقترحت ضرورة اجتراح نظريّة لتصوّر، وربّما لاحتساب، في يوم من الأيام، نسبة العائلة الأصل ومعدّلاتها. ذلك أنّ «نسبة العائلة – الأصل» أو «عيب النّموذج – الأصل» من شأنه أن يجعلنا نذهب بعيدا في تأمّلاتنا عن مكانة هذا النموذج الانتروبولوجي ضمن الإشكاليّة العامّة للدّيناميّة والرّكود. ولقد أمكننا أن نعاين، في حالة ألمانيا، الدور الحاسم الذي لعبته العائلة الأصل في ظهور المذهب البروتستانتي وفي السيرورة الكونيّة لانتشار التعليم. ولكن علينا أن نعترف أيضا بمقاومة العائلة الأصل للثّورة الصّناعيّة، وأخيرا للإقلاع الاقتصادي المؤجّل، ولكن القويّ، والذي جعلته مُمكنا.

ويقدّم اليابان نفس المتناقضات الظّاهرة. وهذا البلد لم ينجح من نفسه بنفسه في الوصول إلى نشر التعليم، ولكنّه كان قادرا زمن إيدُو[1] على تحقيق تطوّر فكريّ وحرفيّ تقليديّ وتجاريّ وحضريّ هائل، وهو في حلّ من الانغلاق شبه المطلق عن العالم. وحتى وإن كنّا نجهل التّاريخ فإنّ المواقف الحاليّة لليابان وألمانيا في الاقتصاد المعولم تلقي ظلالا من الشكّ حول فرضيّة معارضة مبدئيّة بين العائلة – الأصل والنموّ.

بقي أن نشير إلى أن نزعة إلى الجمود، من المُجْتَمَعَيْن الألماني والياباني، خلال مراحل من تاريخ البلدين، تمنعنا من تأكيد وجود رابطة بسيطة بين العائلة الأصل والنمو.

---

(1) أيدُو Edo هو الاسم القديم لمدينة طوكيو (المترجم).

إن ما يمنعنا من فهم طبيعة الرابطة الحقيقيّة بين العائلة الأصل والنموّ هو تركيزنا على المعطيات الانثروبولوجيّة الحديثة جدّا التي تصف عائلة أصل قريبة من النموذج المثالي كما حدّده لوبلاي، أي مؤسّسة مهيمنة اجتماعيا، متبلورة ومتحجّرة إذا جاز القول. بيد أن ما نلاحظه في التّاريخ الطويل للمجتمعات هو نوع من التّشاركيّة الخفيّة بين ديناميّة مجتمعيّة وظهور بعض الأشكال للعائلة الأصل. وفي دراسة مقارنة جيّدة ودقيقة عن المجموعات الألبيّة Alpines خلال القرن العشرين أبرز إيمانوئيل ماتودي في عام 1997 الديناميّة الاقتصاديّة الخاصّة بالمجموعات الريفيّة التي لا يسود فيها نموذج العائلة النوويّة ولا العائلة الأصل الخالصة وإنّما شكل غير متكامل للعائلة - الأصل[1].

وبالنهاية فإنّ الإتقان الكامل للعائلة الأصل ذاتها هو الذي يؤدّي إلى توقف أو شلل اجتماعي مُعمّم، إذ في أعلى مستوى معيّن من الإتقان فإنّ هذا النّمط الانتروبولوجي يصبح عامل جمود بقدر ما هو عامل تسريع.

(1) ايمانوئيل ماتودي، **البِنَى العائلية والتنمية المحليّة**، باريس، هارمتان، 1997.

الفصل الثامن

علمنةٌ وأزمةُ انتقال

لقد تسببت ثورة دينيّة في أوروبا في انتشار شامل للتعليم ممّا مكّن من إحداث إقلاع اقتصادي. لقد غذّت العقيدة التقدّم ونجح المذهب البروتستانتي في قارّة أوروبا في ما عجزت اليهوديّة عن تحقيقه في مرتفعات الشرق الأوسط، أي في الانتقال بمجموعة من السكّان إلى عالم الكتابة.

وعلى المدى القصير، لا نرى تناقضا بين التربية والدّين. ولقد بيّن لوسيان فيفر، على نحو جيّد، في كتابه: **مسألة الكُفر في القرن السادس عشر**، عجز البشر عن الاستغناء عن إلاه[1]. وقد لُوحظ خلال الفترة 1550 – 1650 تعايشٌ في أوروبا بين عودة الإيمان الدّيني والانتشار الأول الجماهيري للقراءة، والخوف من إبليس ومطاردة السّاحرات.

ولئن عزّز انتشار التعليم بالأحرى في مرحلة أولى، هيمنة الأحلام والكوابيس الدينية على أذهان النّاس، فإنّه أدى، لاحقا، إلى الثورة العلميّة. وبالرّغم من أهميّة غاليلو أصيل مدينة بيزا[2] فإنّ الفيزياء الحديثة قد وجدت قاعدتها الأساسيّة في أوروبا الشماليّة الغربيّة حيث كان نصف السكّان من الذّكور يتعلمون القراءة. غير أن تطوّر الفيزياء قد أتاح إمكانية التّساؤل حول الإلاه الخالق ومنظم كل شيء. وقد حاول عدد من الفاعلين المتخصّصين في وضع الصيغ الرياضيّة للطّبيعة، السّيطرة على شكوكهم الدينيّة وكبحها بواسطة أغلوطات Paralogismes[3]: ديكارت سنة 1644 قاده «كوجيتو: أنا أفكّر إذن أنا موجود»، بعد مداورات ومواربات، إلى الإقرار بوجود كائن أعظم، وباسكال ببساطة وغرابة، بواسطة «رهان» شهير شديد النفعيّة سنة 1670. أمّا نيوتن، المؤسّس الحقيقي للفيزياء، فإنه لم يخلط الأنواع. ولقد وضع كتابُهُ: **المبادئ الرّياضيّة للفلسفة الطبيعيّة**، المنشور عام 1687، قواعد العلم الحديث. ولكن نيوتن الإنسان ظلّ كاثوليكيّا. صحيح أنه كان غير تقليديّ ولكنّه كان محافظا من خلال اهتمامه بالنّصوص المقدّسة واحترامه لها.

---

(1) لوسيان فيفر، **مسألة الكفر خلال القرن السادس عشر، ديانة رابليه** *Rabelais*، باريس، ألبان ميشيل، 1947.

(2) من مدينة بيزه Pisa الإيطالية (المترجم).

(3) الأغلوطة: استدلال خاطئ يقع فيه المرءُ، دون قصد، إلى تضليل غيره، وبذَا يتميّز عن السفسطة أو المغالطة (المترجم).

ومن المفارقات أننا نستشعرُ مركز ثقل فرنسي في مسألة أزمة الإيمان، وليس إنكليزيا هولنديا أو ألمانيا وكاثوليكيّا بدل بروتستانتي. ولقد أبدت النّخب الفرنسيّة، منذ القرن السابع عشر، أهليّة ممتازة للشكّ عبّر عنها «الإباحيون» libertins الذين كانوا في معظمهم آنذاك فلاسفة ملحدون. وكان على عموم الشّعب أن يتبع بعد ذلك. وشهد القرن الثامن عشر أول انهيار دينيّ ذي أهميّة «سوسيولوجية» تمثّل في تراجع الممارسة الدّينيّة في أوساط الجماهير، وقد شملت قسما عريضا من الفضاء الكاثوليكي لا سيما الحوض الباريسي. وبالمقابل فإنّ المناطق التي سادت فيها تيارات الإصلاح الدّيني المختلفة، من لوثريّين وأتباع زونغلي Zwingli وكلفينيّين، لم يشملها آنذاك انقلاب التقدّم على العقيدة والإيمان.

لقد ساد المذهب البروتستانتي في الفضاء الجرماني وفي اسكندينافيا وبريطانيا العظمى، جهات ذات بِنَى عائليّة، أصليّة أو زواجيّة مطلقة، كانت غير مباليّة لفكرة المساواة بين الإخوة. وكانت الجهات التي ظلّت كاثوليكيّة أكثر تنوّعا من حيث البِنَى العائلية. وثمّة نماذج لا تنطوي على معاملة متساويّة بين الأبناء شأن العائلة النواتيّة العشوائيّة في ايرلندا وبولندا أو بلجيكا، والعائلة الأصل في أوكسيتانيا والمنطقة الشّماليّة لشبه الجزيرة الإيبيريّة، وبافاريا والنمسا وسلوفيينيا، والعائلة الأصل المنقوصة في رينانيا. وهناك أنماط عائلية أخرى تحتوي على عكس هذا، مبدأ مساواة قويّ مثل العائلة النوويّة المساواتيّة في الحوض الباريسي وجنوب إيطاليا ووسط إسبانيا وجنوبها، والعائلة الجماعويّة في إيطاليا الوسطى أو النّظام الجامع للعائلات الزواجيّة بواسطة رابط أبويّ في إيطاليا الشماليّة. ولا ينبغي أن ننسى الخليط الرّائع لأنماط في حال نموّ، التي كانت تتقاسم بريطانيا آنذاك.

هكذا بَدَا العالم العائلي الكاثوليكي ما بين 1650 و1730 متنافرا في العمق. ولعلّ القاسم المشترك لمختلف الأنماط الانثروبولوجيّة هذه هو زواج الأباعد، الذي تحقّق في كلّ مكان، وبدرجات مختلفة من التّسامح بخصوص بعض زيجات من أبناء العمومة.

إنّ انتشار التعليم الذي جاء من العالم البروتستانتي قد تطوّر بالانتشار في هذا العالم الكاثوليكي الذي يتحكّم فيه القساوسة. كان الحوض الباريسي الذي تسود فيه العائلة النواتية والمساواتي بواسطة البنى العائلية، ولكنّه أقرب إلى أوروبا الإصلاح الدّيني، قد عرف انتشار التعليم بصفة مبكّرة، أي منذ مطلع القرن الثامن عشر، لامس حتى أرياف الحوض. وكان عدد الرّجال القادرين على التّوقيع على عقود زواجهم قد فاق عتبة 50٪[1]. وابتداء من الفترة 1730 – 1740 بدأ انتداب الرّهبان بالانهيار في شمال فرنسا. وفي نفس هذا الفضاء المتعلّم والمُعَلمَنْ، وحتى قبل حدوث الثّورة الفرنسيّة، شرّع الإنجاب عند

(1) هرفي لوبرا، ايمانيول تود، **اختراع فرنسا**، باريس، غاليمار، 1981، الطبعة الثانية 2012، ص 259 – 261.

النساء بالانخفاض. وفي أوروبا الجنوبيّة حيث العائلة النواتيّة المساواتية لم يشمل انتشار التعليم في ذلك العصر سوى العالم الحضري، وقد أفلت هذا الأخير، في حدود منتصف القرن الثامن عشر، من قبضة الكنيسة. والسبب في هذا أن المدن كانت تزوّد الأرياف بدفق من طواقم دينيّة بدأت بالتّناقص آنذاك، وكان الحوض الباريسي والأندلس وإيطاليا الجنوبيّة قد دخلت في مجموعها، في تلك المرحلة التّاريخيّة الجديدة، مرحلة التخلّي عن المسيحيّة déchristianisation أو لنقل علمنة، كي تُستعمل كلمة ستطبق لاحقا، على كل الأنظمة سواء المسيحيّة منها أو اليهوديّة والبوذيّة والإسلاميّة أو الهندوسيّة.

ولكي نتمكّن من تفسير إبكار هذا الانفكاك الدّيني الأوّل الذي شمل بعض المناطق في أوروبا الجنوبيّة التي كانت تنميّتها ضعيفة في ذلك العهد، علينا أن ندمج في تأمّلاتنا القيم العائليّة للجهات المعنيّة. وكانت العائلة النواتيّة المساواتيّة في الحوض الباريسي والأندلس وإيطاليا الجنوبيّة قد حدّدت في مطلع القرن الثامن عشر الأبناء بصفتهم أحرارًا والإخوة والأخوات بوصفهم متساوين. لا صورة قويّة للأب يمكن هنا أن تدعّم صورة الله. ولا عدم مساواة بين الأبناء يمكن هنا أن يبرّر اللامساواة بين القسّ والإنسان العاديّ. في مثل هذا الوسط فإنّ الصدام بالعقلانيّة لم يخفّف بواسطة ترسيخ بسيكولوجي عميق للإيمان. والحقّ أن مبدأ المساواة، في سياق تآكل التأويل الدّينيّ للعالم المحسوس قد بَدَا موجّها إلى التّشكيك في الإيمان بكائن أسمى مهما كان اسمه، أبٌ، ملك أو إلاه.

إنّ التّسلسل المنطقي الذي يمكن أن يفضي إلى المساواة بين الإخوة وبين الرّجال، ثم إلى عدم وجود الله، ليس مع هذا، قانونا «كونيّا»، أي صحيحا في كل مكان وفي كل سياق تاريخيّ. لقد بدت المسيحيّة الأولى، كما رأينا، كأنّ لها رابطة حقيقيّة بالعائلة النوويّة المساواتيّة للإمبراطوريّة الرّومانيّة المتأخّرة. بيد أن السّياق التربوي كان، مع هذا، مختلًفا تماما.

لقد خلّفت المسيحيّة في العهود القديمة العالم الذّهني متعدّد الأديان في غياب أيّة ثورة علميّة وفي سياق اتّسم بتراجع الأميّة. ومثلما اقترح كل من زفي اكنشتاين وماريستيلا بوتيشيني فإنّه كان للمسيحيّة في العهود القديمة، من بين معتنقيها الأوائل، مزارعون يهود لم يكونوا في حاجة إلى القراءة والكتابة من أجل تأمين معيشتهم الاقتصادية. وعلى العموم فإنّه لم يكن للعائلة النوويّة المساواتيّة بالمدن في الإمبراطوريّة الرّومانيّة المتأخّرة أيّة علاقة إيجابيّة بالثقافة المكتوبة.

هكذا كانت تقريبا المسيحية الأولى مسيحيّةٌ مفتوحة على الجميع ولدت خلال انحسار القراءة في العهود القديمة وماتت، بعد مدّة طويلة، جرّاء انتشار التعليم خلال القرن الثامن عشر.

سنكتشف هنا أن الكاثوليكيّة التي انهارت في حدود 1730 - 1740 ودشّنت، إذن،

سيرورة العَلْمَنَة الأوروبية، كانت قد تأصّلت في منطقة العائلة النواتيّة المساواتيّة. ولقد كانت هذه العلمنة من الزاوية الانثروبولوجيّة، وهذا ما سنراه أدناه، واللاهوتية، الوريثة الحقيقيّة لمسيحيّة العهود القديمة.

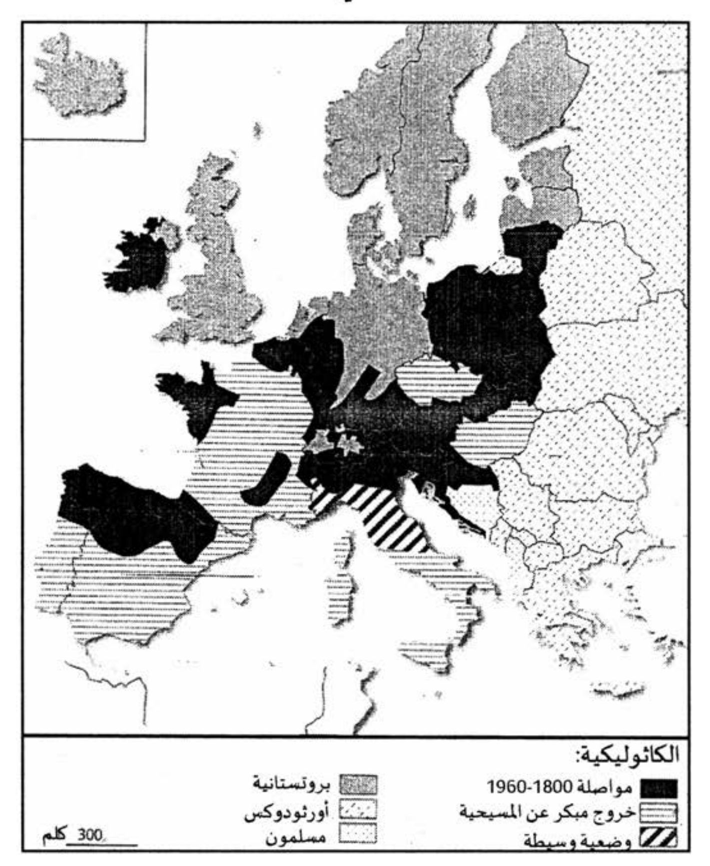
الكاثوليكيّة دون المساواة: 1800 - 1965

يمكن القول، من النّاحيّة الجغرافيّة، أن أكثر من «نصف مناطق الكاثوليكيّة» قد استطاعت تخطّي أزمة القرن الثامن عشر، لتستمرّ في مناطق عدّة كديانة حيّة اجتماعيًا، ديانةٌ تؤطر السكّان إلى حدود منتصف الستّينات، وعلى الخصوص في مناطق العائلة الأصل أو العائلة النوويّة المطلقة. ومثلما توضّح الخريطة 1.8فإنّه يمكن تحديد أيّ مصادفة مثاليّة مع أيّ نمط عائلي في هذا التّمركز الانثروبولوجي الجديد.

لقد وَسّعتُ نطاق هذه النتائج ليشمل سلوفاكيا وكرواتيا وليتوانيا حيث تكون التماهيات الدّينيّة قويّة. وفي المقابل فإنّ تشيكيا، المتأثّرة بالثّورة الهوسيّة، مندمجة في الفضاء الكاثوليكي الذي تَعَلْمَنَ مبكّرا، تماما مثل المجر حيث تعايشت الكاثوليكيّة والكلفينيّة واليهوديّة، وحيث مَثّلَ انهيار الإقطاع، في بعض الجهات، وعلى نحو مبكّر أسرع من فرنسا، مؤشّرا لا شكّ فيه على العَلْمَنَةِ.

كانت النُظُم الاجتماعيّة في ليون وفي قشتالة القديمة وفي إيطاليا الشماليّة والوسطى حيث ظلّت الكاثوليكيّة قائمة حتى حدود العام 1960، محميّة بأنظمة زراعيّة مخصوصة. وكانت الأنظمة العائليّة مساواتية. وعلى العموم فإن اللا - مساواتيّة le non - égalitarisme وانعدام المساواتيّة inégalitarisme للمضمون الانثروبولوجي قد أصبحا منذ نهاية القرن الثامن عشر من المكوّنات الأساسية للكاثوليكيّة المتبقيّة. وابتداء من عام 1800 تصرّفت الكنيسة في علاقتها بالمساواة والسلطة بخلاف ما كانت تعلّمه وتزاوله في الأصل. ووفق الرؤية الصائبة لإدغار كيني في كتابه: **المسيحيّة والثورة الفرنسيّة** (1845)، فإن الثّورة هي التي رفعت، منذ 1789، الرسالة العالميّة للحريّة والمساواة للمسيحيّة الأولى وحملتها. وهذا التحويل منطقي تماما لمن يهتمّ بالتّرسيخ العائلي للمعتقدات بما أن الجمهوريّة قد وجدت قاعدتها الأساسيّة في البنية العائليّة النوويّة المساواتيّة في قلب منطقة الحوض الباريسي، تماما كما وجدت الكنيسة الأولى قاعدتها في النموذج العائلي la proto - famille النواتي المساواتي لمدن الإمبراطوريّة الرومانيّة السفلى. وعندما شرع الفلاّحون، في شمال فرنسا في تعلّم القراءة أصبحوا يعتبرون مبادئ الحريّة والمساواة أشياء طبيعيّة. تلك هي سخرية الصدام الدامي بين الجمهوريّة والكنيسة، التي كانت تدافع منذ 1791، عن مثال للخضوع للملك في انتظار الإعلان، عام 1870، عن مبدإ العصمة البابويّة.

الخريطة 1.8
الأديان في أوروبا



المصادر:

بالنسبة لأوروبا الغربية:

إيمانويل تُود، **اختراع أوروبا**، باريس، سُوِي 1900، Points d'essai عدد 321، 1996، ص 199 - 207

بالنسبة للممارسات الدينيّة في بولندا جرزي كلوزوسكي Jerzy Kloczowski **التاريخ الديني لبولندا**، باريس، لوسنتيرون، 1987، ص 623، عدد47.

سقوط المذهب البروتستانتي 1870 - 1930

استطاع العالم البروتستانتي الأكثر معرفة بالقراءة والكتابة، ولكن المحروم من المبدإ الانتروبولوجي للمساواة، الإفلات من الأزمة الدّينيّة للقرن الثامن عشر. بل إنّه قد عاش أحيانا خلال عذابات الثورة الصناعية بعض النتائج العكسيّة. ففي انكلترا نهاية القرن

الثامن عشر والنصف الأول للقرن التاسع عشر وجدت البرجوازية الصغيرة والشرائح العليا للطبقة العمّاليّة في العقيدة والإيمان الديني سندا معنويّا هامّا. ونجد صدى لهذا في قصيدة «**القدس**» لوليم بلاك طُبعت عام 1808:

«[...] وهل أنّ القدس قد شيّدت هنا بين هذه المطاحن الشيطانية المظلمة..؟».

لقد ظلت بروتستانتية الطوائف والكنيسة الدّنيا الانكليكانية أهمّ ناقلات التقدّم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في الجزر البريطانبة. ذلك أن المفهوم الفرنسي التقليدي لِتَقدُّمٍ مناقض بطبيعته للإيمان الديني لهو من الأشياء التي يستحيل هضمها في البلد الذي اختَرع آنذاك المجتمع الصناعي...، في انتظار الخيال العلمي.

في أوروبا الكالفينية أو اللوثرية كان ينبغي انتظار الموجة الثانية للثورة العلميّة، مع نشر داروين، عام 1859، كتابه: **أصل الأنواع** كي تنطلق عمليّة العَلْمَنَةِ. لقد كان السقوط عنيفا في عالم مُدمن إدمانًا شديدا على التفسير الحَرْفِيّ للكتاب المقدّس وعلى قصّة الخلق. وانهار انتداب القساوسة البروتستان ما بين 1870 و1930 في كامل أوروبا الشماليّة - الغربيّة والشماليّة. وعمّت العلمنة أخيرا الجزء الأكثر تعَلُّما في القارة. ولقد فتحت العلمنة في أوروبا مرحلة قصوى من عدم الاستقرار الإيديولوجي شملت الحربين العالميّتين وقمّة الرعب المتمثّل في النازية.

سقوط الدين وعصر الايديولوجيّات

في حدود العام 1900 بَدَا بالفعل وكأن التقدّم التكنولوجيّ يُؤذِنُ بمستقبل رائع. ولكن الاقتصادويّة، هي دائما، شكّلت عقبة أمام الفهم الكامل للقرن العشرين. هكذا عند الحديث عن الأزمة الاقتصاديّة لعام 1929 تكون المُبالغة دائما في الآثار الناجمة عنها. ووصل الأمر حدّ تجريم الحمائية بسبب دورها في نشوء النازيّة. ومع ذلك فإن الأزمة المعنويّة قد بدأت قبل هذا بمدّة طويلة، خاصّة وأن الحرب العالميّة الأولى - وهذه من الأشياء التي أعياني التّذكير بها وآلمني - قد سبقت الحرب العالميّة الثانية. وللخروج من هذه الرؤية الضيّقة علينا أن نتذكّر أن المدارس التّاريخيّة الفرنسيّة قد صاغت ما بين 1950 و1980، من أجل دراسة القرنين السابع عشر والثامن عشر أدوات فكريّة تُمكّن من فهم الأزمات والعنف في القرن العشرين.

إنّ تاريخ الذهنيّات لإيمانويل لُوروا لادوري، وبيار شونو وميشيل فوفيل، مدعوما بالدّيموغرافيا التّاريخيّة للويس هنري وجاك ديباكييه، قد مكّنت فعلا من تسليط أضواء كاشفة على التفاعلات المُهمّة بين انتشار التعليم والعلمنة وانخفاض الإنجاب من ناحية، والأزمة الإيديولوجيّة والسياسيّة، من ناحية أخرى. كما لا ينبغي أن نغفل عن ذكر

المساهمة الأساسيّة للبريطاني لورنس ستون، الذي كان أوّل من تنبّه إلى وجود علاقة تحديديّة بين انتشار التعليم والثّورة، سواء في انكلترا أو في فرنسا وروسيا.

لقد تضافرت كلّ هذه العناصر لِتُفْضِيَ إلى الثّورة الفرنسيّة ذلك أنّ انتشار التعليم وسقوط الدين، في منطقة الحوض الباريسي وفي المدن، ما بين 1740 و1780 قد أَدَّيَا إلى انخفاض مُبكّر للإنجاب، ونجم عن ذلك، بسرعة فائقة، تنشيط إيديولوجي للجماهير، ومن ثمّ تحريض على الثّورة الكبرى. قلبت الثّورة الأوضاع في فرنسا التي كانت البلد الأكثر سُكّانا في أوروبا الغربيّة[1]، وفتحت بذلك الباب على أزمة استمرّت 25 سنة.

لقد عَمّمتُ في كتابي **اختراع أوروبا**[2] هذا التسلسل : «انتشار التعليم، عَلمنة، انخفاض في الإنجاب، أزمة إيديولوجية». إنّ البناء الذهني هنا هو عمليّة تجريبيّة ليس إلّا، عمليةٌ هي نتاج رصد لآليّة زمنيّة جميلة خلال الطور الثاني للعلمنة. لقد ترتّب على انهيار الممارسة الدّينيّة في العالم البروتستانتي، وفي كل مكان تحديدا، ابتداء من 1870 انخفاض في الإنجاب والخصوبة خلال السنوات 1870 - 1890. أما في الجهات التي كان فيها انتشار التعليم قديما في أوروبا الشّماليّة والشّماليّة الغربيّة، حيث أفلتت البروتستانتية من الطور الأوّل للعلمنة، فإنّ المُنظّم الدّيموغرافي قد كان في حدود عام 1870، زواج متأخّر ونسبة عزوبيّة عالية.

لقد تضافر الفراغ الدّيني والاضطرابات النفسانيّة النّاتجة عن تبدّلات السّلوكات الجنسيّة. في العالم بعد أن خضع لعملية إصلاح، لتعزيز الصعود القومي للإيديولوجيّات التي قادت إلى الحرب العالميّة الأولى. وليست الاشتراكيّة في تنويعاتها العديدة العنصر الأكثر أهميّة هنا. لقد كانت الاشتراكيّة في أوروبا البروتستانتية إصلاحيّة وحصيفة بالأساس. إن الصعود القوي للشعور القومي هو الذي زجّ بالقارّة في نهاية المطاف في أتون الانفجار الكبير المتمثّل في الحرب العالميّة الأولى. ولئن كان مركز الأزمة الإيديولوجيّة والذّهنيّة لألمانيا، وهذا من البديهيّات كما هو معلوم، لكن لا ينبغي أن ننسى أن بريطانيا العظمى نفسها كانت قبل 1914 في حال من الهياج والانفعال ممّا جعلها تقبل تحمُّل الآلام: فخلال الفترة 1914 - 1918 خسرت 740 ألف قتيل في ظرف أربع سنوات في تناقض مطلق مع تقليدها العسكري المتمثّل في تجنّب الاشتباكات والخسائر البشريّة على أديم القارّة الأوروبي.

إنّ الدّليل على العلاقة بين الانحسار الدّيني والأزمة الثقافيّة - الدّيموغرافيّة

(1) مع الإشارة إلى أن عدد سكان روسيا في حدود 1789 كان 26 مليون نسمة تقريبا.

(2) نفس المرجع.

والإيديولوجيّة - إنّما هو كامن في تدقيق التّسلسل الزّمني. وسنكتشف، منذ منتصف ستينات القرن الماضي، في المناطق التي ظلّت كاثوليكيّة، نفس المصادفة في التّسلسل الذي قَادَ من العلمنة إلى انخفاض الولادات والخصوبة وإلى تحوّل إيديولوجيّ. والحقّ أنّ تدخّل هذه المرحلة الأخيرة للانحسار الدّيني قد جاء في سياق تأرجح أنثروبولوجي أكثر عموميّة، أي التحوّل الغربي للستينات القرن الماضي الذي سَيَمَسُّ جميع المناطق الانثروبولوجيّة والدّينيّة في الغرب.

ولكن ماذا نُعلِّم أبناءنا في الإعداديّات والمعاهد الثانوية في مطلع هذه الألفيّة الثّالثة؟ وماذا اعتقدت نُخبُنا أنها فهمت من صعود النّازية؟ كون النّازية استفادت من خيبات الحرب العالميّة الأولى - وهذا صحيح - وبصورة جزئيّة، من الأزمة الاقتصاديّة لعام 1929 - وهذا أيضا صحيح - فهذا من الأشياء المعروفة ولكنّنا ننسى الأهمّ ألا وهو انهيار المعتقد الدّيني البروتستانتي ما بين 1870 و1830 وهو ما شكّل «القُماشة الخلفيّة» التّاريخيّة والفكريّة للتّسلسل الذي قاد من الاضطرابات الدّيبلوماسيّة لغليوم الثاني إلى احتلال الجيش الأحمر برلين عام 1945.

إنّ مقارنة خرائط اللوثريّة والتّصويت النّازيّ لسنة 1932، شديدة التشابه، ستكون من وجهة النّظر هذه بمثابة تمرين توثيقي ذي أولويّة عظيمة الفائدة[1]. وتعيش المناطق التي حافظ فيها المذهب الكاثوليكي على وجوده، منذ منتصف ستينات القرن الماضي، المرحلة الأخيرة للعلمنة الأوروبية. ومرّة أخرى يؤدّي الفراغ الميتافيزيقي، على خلفيّة تقلّبات اقتصاديّة، إلى القلق والابتئاس وإلى تقديم أكباش فداء.

أزمة انتقال وإيديولوجيّات

يقدّم لنا تاريخ الإنسانيّة، ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، مشهد مجتمعات اندمجت، في العالم كلّه، ولكن في تواريخ مختلفة وفق أنساق غير متساوية، في نفس مسار التحديث: انتشار التعليم، علمنة، انخفاض في الخصوبة والولادات، أزمة إيديولوجيّة. وكان اليابان أوّل بلد يخرج هذه الحركة من مجالها الأوروبي والمسيحي الأصلي. وقد شملت العلمنة في مطلع عهد المايجي (1868 - 1912) النّظام الدّيني البوذي المتنوّع، بطوائفه، ولكن اتّجاهه المركزي المتمثّل في الجودو - شنشو - Jodo Shinsho قد تمكن من التوصّل إلى تمثّل للنعمة المقدّسة والخلاص، قريبٌ من تمثُّل

(1) إيمانويل تود، **اختراع أوروبا**، المرجع نفسه، الخريطة 44، ص 317.

لوثر[1]. كانت الأرض النقيّة للغرب تمثّل معادل الجنّة. وكان زخرف واجهات الكنائس القروسطيّة الأوروبية مشرئبا نحو الغرب، إلى ما وراء غروب الشمس. لقد فسحت أزمة البوذيّة اليابانيّة كلاسيكيّا، إذا جاز القول، المجال لصعود قويّ لقوميّة ستجرّ البلاد إلى غزو تايوان وكوريا واجتياح الصين، ذلك البلد المترامي الأطراف، وأخيرا إلى الهجوم على بيرل هاربور، أي الاعتداء على خصم قويّ جدّا. إنّ شنتوية[2] الدولة التي طوّرتها النّخبة خلال عهد المايجي لا علاقة كبيرة لها مع الأرواحيّة المسالمة للمجموعات الزّراعيّة وعقيدة الأرز. ولكن علينا أن نسجّل أنّ القوميّة اليابانيّة، ولئن عرّفت نفسها كمعارضة للبوذيّة، فإنّها لم ترفض الدّين بصفة عامة[3].

وانطلاقا من 1950 تسارعت السيرورة العالميّة لانتشار التعليم، مثلما مرّ بنا في الفصل السّابق، وكذا التّشكيك في المعتقدات التّقليديّة. ونلاحظ في مطلع هذه الألفيّة الثّالثة أنّ المجالات الإسلاميّة والهندونيسيّة قد عرفت هي أيضا، وبكثافة، ظواهر انتشار التعليم والعلمنة وانخفاض الإنجاب. ونحن منزعجون من العنف الذي يرافق أزماتها الانتقاليّة نحو الحداثة. ولكنّنا أقلّ خشية من الاعتداءات الهندوسيّة ضدّ المسيحيّين في الهند لأن لهذه الاعتداءات ما يُماثلها ضد المسلمين في بومباي وأماكن أخرى، ولأنّنا أيضا لا ندري كيف نترجمها إيديولوجيّا.

ومع ذلك فإنّ ما يجب فعله أوّلا هو أن نتذكّر أنّ تاريخ أوروبا، خلال السنوات 1640 – 1945، أي ما بين الثّورة الإنكليزيّة والنّازيّة قد سار على إيقاع أزمات متتالية امتزج فيها التّحديث بالقطيعة الدّينيّة. ابتداءًا نسينا بسرعة هائلة الثّورة الإنكليزيّة الأولى، ثورة كرومويل، الذي شرع ما بين 1642 و1651 في تحديث المجتمع، باسم الله، وهو يمسك بالكتاب المقدّس. ويقال أن الحرب الأهليّة لم تكن دمويّة جدّا، ومردّ ذلك دون شكّ أنّ انتشار التعليم لم يمسّ الجماهير الرّيفيّة. ثم إنّنا نرفض بعد هذا أن نجعل من تعاقب ظهور الإيديولوجيّات القاريّة تسلسلا منطقيّا: الثورة الفرنسيّة، قوميّات سنوات 1890 – 1914، الشّيوعيّة الرّوسيّة، النّازيّة الألمانية. ومع ذلك، على الدوام، فإنّ التّركيب المتمثّل في انتشار التعليم والعلمنة قد سبق الظّهور الإيديولوجي. ويكون التّسلسل أحيانا طويل

---

(1) جول البوذيّة ذات المنزع الأميتابيهي، أنظر: ايمانويل تود، **قدر المهاجرين، المرجع السابق**، ص 169 – 172.

(2) ديانة الشنتو shinto هي نظام المعتقدات الدّينيّة والممارسات الأصليّة في اليابان، ذات جذور راسخة في الممارسات الزراعيّة وفيها طقوس واحتفالات وممارسات شتّى تحيل على العلاقة بين النّاس والطبيعة (المترجم).

(3) إيمانويل تود، **المرجع السابق**، ص 169 – 172.

جدّا في الحقيقة بما أنّه في حالة ألمانيا البروتستانتية، قد فصلت 250 سنة تخطّي من يحسنون الكتابة والقراءة من الرّجال ما بين 20 - 24 سنة لعتبة نسبة 50٪ في حدود العام 1670، والأزمة النّازيّة للعام 1933 لأنّ الانهيار الدّيني لم يتدخّل إلّا ما بين 1870 و1930. أمّا في فرنسا فقد كانت هذه الحركة أكثر سرعة، ذلك أنّه تخطّي هذه العتبة في الحوض الباريسي في مطلع القرن الثامن عشر، ثم تبعها الانهيار الدّينيّ ما بين 1790 و1780، وأخيرا الثورة الفرنسيّة عام 1789. وبما أن من الصعب عليّ، في هذه المرحلة، التّأريخ للانهيار الدّيني الرّوسي، فإنّني سأكتفي بتسلسل يضع تجاوز عتبة انتشار التعليم في حدود العام 1900 والثّورة البلشفيّة في حدود العام 1917.

لنخرج مُجدّدا من أوروبا: ففي الصين كان تجاوز انتشار التعليم في حدود عام 1940، وسنة 1949 انتصرت الشيّوعيّة. أما في إيران فقد تجاوزت عتبة انتشار التعليم عام 1964 وجاءت الثورة عام 1979. ونقع في العالم الشّيعي الإيرانيّ المتقدّم جدّا عن القسم السنّي في العالم الإسلامي على الرّابط الأنكلو - سكسوني بين التّحديث والدّين، ومسار ثوريّ لا يعرّف نفسه ضدّ العقيدة وإنّما هو يستند على انتفاضته الأخيرة. إذ أنّه لا ينبغي علينا أن نخطئ، ذلك أن التزمت البروتستانتي والأصوليّة الإسلاميّة لا يمثّلان على مدى التّاريخ الطّويل سوى تنويعين لظاهرة واحدة هي التصلّب الأخير للعقيدة، ومرحلة في الطريق إلى العلمنة.

ويشبه مؤشّر الخصوبة جهاز قيس الزلازل إذ يتيح لنا تتبّع تواتر التّطوّرات الذّهنيّة. فإذا كان هذا المؤشّر دون طفلين للمرأة الواحدة، يمكننا أن نكون متيقّنين أن مجمل السكّان قد خرجوا من النّظام الدّيني القديم، خاصّة إذا كان هذا النّظام مستمدّا من الكتاب المقدّس. وبذلك تكون المواليديّة le natalisme المتأصّلة - الحاضّة على التناسل والتّوالد - لأديان الكتب قد حقّقت أهدافها. لقد كان المؤشّر الظرفي للإنجاب في إيران عام 2016 في حدود 1,7 مولود للمرأة الواحدة.

إنّ سيرورة انتشار التعليم تنتج دائما، في لحظة ما في التّاريخ يكون فيها البنون ثم البنات يتعلمون القراءة أما آباؤهم فلا، مرحلة تأرجح للسّلطة العائليّة ثم المجتمعيّة تبدُو وكأنّها كانت مُبرمجة. وينطوي انخفاض الإنجاب، بدوره على تعديلات في السلوكات الجنسيّة. ويساهم هذا الانخفاض، بطريقته، في زعزعة ذهنيّة السكّان خلال الطّور الانتقالي. وهذه الأزمة التي تُلمّ بالمجتمعات التي تُقلُع، الواحدة تلو الأخرى، والتي تتقدّم اقتصاديّا، والتي ننتظر منها أن تكون ببساطة أكثر سعادة واستقرارًا، ليست في هذه المرحلة من التّحليل التّاريخي باللّغز الكبير.

إن كونيّة الأزمة الانتقاليّة التي عصفت بالمجتمعات في «طور الإقلاع» قد أوضحها جيّدا وليم روستوف منذ 1960 في كتابه: **مراحل النموّ الاقتصادي**. وكان العنوان الفرعي للكتاب طريفا بالنسبة لمقالة في التّاريخ: **بيان غير شيوعي**. لقد كتب روستوف مؤلفه هذا غداة الثّورات الرّوسيّة والصينيّة واليوغسلافيّة. وقد نظر إلى الماركسيّة - اللّينينيّة مثل «مستنقع صغير» يهدّد بالتوسّع، في جموح. وبحسب رُوستُوف فإنّ كل بلد يتزعزع جرّاء التقدّم، يصبح عُرضة وهو في مساره التّصاعدي، للتّهديد الشيّوعيّ. ولكن يكفي، وفق رأيه، منع وصول الحزب اللّينينيّ إلى الحكم خلال مرحلة الأزمة الانتقاليّة حتّى يبتعد الخطر بمرور الحُمّى، ويصبح انتصار الرؤية الأمريكيّة للدّيمقراطيّة مضمونا.

لقد كان رستو، بحكم المنطق، أحد الصّقور خلال حرب فيتنام إذ كان من بين المطالبين بالتدخّل العسكري الكثيف. ومع ذلك فإنّ 50 ألف ضحيّة أمريكيّة في الحرب لم تكن كافية للحدّ من تقدّم الشّيوعيّة التي انتصرت محليّا. وكان ذلك بمثابة الإخفاق الأوّل والدراماتيكي لنظريّة روستوف. ولكنّها عرفت خيبات أخرى في الاتّجاه المعاكس بالمناسبة، بما أنّها جاءت كشاهد على عجز الشّيوعيّة عن التجذّر في بعض المجتمعات. وكانت كلّها بنفس القدر من الأهميّة على الصعيد النّظري.

وعلى هذا النحو كشف النّموذج الرّوستووي عن أزمة تحوّل خطيرة في تايلاندا حيث ظهرت مجموعات مسلحة شيوعيّة لا أهمية تُذكر لها، ولم تنجح أبدًا في تهديد النّظام وجيشه ومَلِكِه. وتواصلَ تحديث البلاد تربويا وديموغرافيا واقتصاديا يتخلله بانقلاب عسكري نُفّذ تحت أنظار مُلِغزَةٍ لملك خامل ولكنّه مقدّس لدى شعبه. وتظلّ الإيديولوجيا المهيمنة في تايلاند دائما صعبة التحديد.

وفي كمبوديا، التي جُرّت إلى الحرب نتيجة للتدخّل الأمريكي تطوّرت الثّورة الشيّوعيّة إلى إبادة جماعية عدميّة لا رابطة كبيرة لها بالماركسيّة - اللّينينيّة. وفي النهاية تدخّل الفيتنام عسكريّا، بعد أن وحّده الشّيوعيّون، ليفرض الأمن ويُوطّدَ الاستقرار في البلاد. وقبل العالم الغربي هذا الحلّ بارتياح عاجز.

لقد كانت أزمة الانتقال هذه حقا أزمة كونية كما توقّع رستوف ذلك، ولكنّها اتّخذت في كل مكان شكلا مخصوصا. لماذا هذا الشّكل، في هذا المكان؟ هذا هو السّؤال المركزي لكلّ من يريد فهم التّاريخ. لقد اقترحتُ عام 1983 حلاّ لهذا المشكل في كتابي: **الكوكب الثالث. بنى عائليّة وأنظمة إيديولوجيّة**. لم أفعل في هذا الكتاب غير تطبيق الاكتشاف الذي توصّل إليه المؤرّخون الذين كانوا أساتذتي خلال سبعينات القرن

الماضي. في تلك الفترة كانت مدرسة الانثروبولوجيّا التّاريخيّة بكامبريدج قد أرست تسلسلا يقود من العائلة النوويّة المطلقة إلى اللّيبيراليّة الحديثة، الاقتصاديّة أو السّياسيّة. وكشف بيتر لاسلت منذ 1965 في مؤلّفه **العالم الذي خسرناه** الطبيعة النوويّة للعائلة الإنكليزيّة في مطلع القرن السابع عشر. وتوصّل آلن ماكفرلان عام 1978 في كتابه: **أصول الفردانية الإنكليزية** إلى أن العائلة النوويّة شكّلت القاعدة الانثروبولوجيّة للتطوّر التّاريخي الدّاخلي في انكلترا.

لقد أتاح لي عملي، وخاصّة أعمال الباحثين الذين كانوا يلتقون ويتناقشون في كامبريدج ما بين 1971 و1975، الخروج بفهم عميق للأشكال العائليّة التّقليديّة للفلاّحين في انكلترا وألمانيا والنّمسا وإيطاليا الوسطى والجنوبيّة واليابان ويوغسلافيا وروسيا واسكنديناڤيا. ولقد تبيّن لي أنّ الخريطة الدّاخليّة للشّيوعيّة - التي كانت تشمل روسيا والصين ويوغسلافيا وألبانيا وكوبا وفيتنام، فضلا عن جيوب انتخابيّة في إيطاليا وفنلندا والكتلة الجبليّة الوسطى في فرنسا، والبنغال الغربي وكارالا بالهند - تتطابق مع خريطة نمط العائلة الجماعويّة. وهذا النّمط الأخير هو في غالب الأحيان أبويّ، ومن صنف زواج الأباعد الخارجي، ولكن بإمكاننا رصد استثناءات أُموميّة في كارالا وكوبا، أو ثُنائيّة في الكتلة الجبليّة الوسطى. لقد دأبت عائلة تارافاد[1] عند النيار في كارالا على المُساكنة الدائمة بين الإخوة والأخوات. ويؤدّي «الأزواج الرجال» زيارات إلى زوجاتهم اللاتي هن عضوات في عائلات أخرى غير عائلاتهم. وتنتظم العائلة الزنجيّة الكوبيّة حول أنساب أنثويّة وتشير إلى طائفيّة زواجيّة محليّة. وفي الشمال الغربي للكتلة الجبليّة يُمكن لأخ متزوّج وأخت متزوّجة أن يتساكنا تحت سقف واحد. هو مع زوجته، وهي مع زوجها.

بعدئذ كشفت لي عملية جرد أكثر شمولاً للأشكال العائلية التي تغطّي عديد البلدان في العالم أنّه حيثما وُجدت أشكال عائليّة جمعويّة، من هذا النموذج أو ذاك، فإنّ حظوظ نجاح الشّيوعيّة كانت منعدمة. ففي تايلاند، على سبيل المثال، يسود نظام عائلي نواتي مرن يشجّع على مُساكنة مؤقتة للفتيات المتزوّجات مع آبائهن. وتتعارض سلاسة هذا النّظام، نقطة بنقطة، مع الصّرامة الأبويّة للنّظام العائلي في فيتنام. هكذا يُفسّرُ الفشل

(1) كلمة تارافاد Taravad تحيل على الوحدة الأساسيّة للتّنظيم الاجتماعي عند النيارز Nayars. وتعني الكلمة في الأصل المرتفع من الأرض الذي تُشيّدُ فوقه المنازل عند النيارز. كما يمكن أن نترجم الكلمة بمعنى «عشيرة»Clan أو مجموعة ذات نسب أمومي. وعموما فإنّ الكلمة متداولة للإشارة إلى العائلة المُوسّعة للنيازر. (المترجم)

الفكري والسّياسي لروستوف: إنّ الشّيوعيّة بما هي عقيدة تسلطيّة ومساواتيّة لا يمكن لها أن تنمُوَ وتزدهر إلّا في المناطق التي تُهيمن فيها القيم التسلّطيّة والمساواتيّة للعائلة الجماعويّة، في فيتنام على سبيل المثال. وفي المقابل فإنّ الشّيوعيّة غير ملائمة بحق للأرضيّة الانثروبولوجيّة للتايي Thaï، التي لا يمكن نعتها، لا بالتّسلّطيّة ولا بالمساواتيّة. أمّا في تايلاند فيمكننا القول أنّ الطبيعة التي يصعب إدراكها للقيم الإيديولوجيّة وللنّظام إنّما تعكس عشوائيّة النّظام العائلي.

لقد اقترحت في كتابي **الكوكب الثالث** التّوفيق بين نمذجة عائليّة بسيطة وأشكال إيديولوجيّة يمكن أن تظهر خلال الأزمنة الانتقاليّة، نوعا ما، على نموذج جدول العناصر الكيميائيّة لمندلييف:

- **بشأن العائلة النواتيّة المطلقة** الانكلو أمريكيّة ينبغي أن تعكس الإيديولوجيّات اللّيبيراليّة ولكن اللامساواتيّة.
- **بشأن العائلة النواتيّة المساواتيّة** للحوض الباريسي يجب تطابقها مع إيمان بالحريّة والمساواة، إيمانٌ يجد تعبيره الأمثل في مصطلح الإنسان الكوني.
- **بشأن العائلة الجماعويّة القائمة على زواج الأباعد** ينبغي تطابقها مع الشّيوعيّة التسلّطيّة والمساواتيّة والكونيّة كذلك..
- **بشأن العائلة الأصل** ينبغي أن تطابقها الإيديولوجيّات التّسلّطيّة ولكن ليس المساواتيّة: الاشتراكيّة - الدّيمقراطيّة، الدّيمقراطيّة المسيحيّة، النّازيّة.
- **الأنظمة العائليّة غير القائمة على زواج الأباعد** - العائلة الجماعويّة المتبنيّة لزواج الأقارب العربية، وعائلة الهند الجنوبيّة، النوويّة مع نزوع قويّ إلى التّجميع الأبويّ والتي تمارس الزّواج بين أبناء العمومة المتقاطعين - ينبغي أن تطابقها انتقالات مخصوصة ليس بالضرورة أن تكون معادية للدّين.

هكذا فإنّنا نرى أن الإيديولوجيّات قد عوّضت الأديان، إيديولوجيّاتٌ تسندها انتشار تعليم جماهيريّ في تقدُّم مطّرد. بيد أنّ المشاهد المعاصر لا يمكنه الكشف عن أيّ انسجام مُطمئِن في هذا المسار، ذلك أنّ الانتقال عادة ما يكون داميا. وفضلا عن ذلك فإنّ الشكل الذي تتّخذه الإيديولوجيا التّقليديّة، هنا وهناك - المساواتيّة، اللاّ مساواتيّة، التّسلُّطيّة، اللّيبيراليّة - تبدُو لهذا المشاهد، عشوائيّة بشكل عجيب. كيف يمكن أن نفهم من خلال تدبّر المسارات التّاريخيّة، المتباعدة في الزمن، لانكلترا (النوويّة المطلقة) ولفرنسا (النوويّة المساواتيّة في مركزها) ولألمانيا (أصل) ولروسيا (جماعويّة أباعديّة) ولفيتنام (جماعويّة أباعديّة)، واليابان (أصل) وللصين (جماعويّة أباعديّة) ولتايلاند (نوويّة مع مساكنة أموميّة مؤقتة) ولكامبودج (نوويّة عشوائية) ولإيران (جماعويّة داخليّة

ضعيفة) وللعالم العربي (جماعويّة داخليّة قويّة) وللهند الجنوبيّة (نوويّة أبويّة داخليّة متقاطعة) ولرواندا (أصل متعدّد الزّوجات)، عن تسلسل مُرتب منظم؟

وللكشف عن منطق هذا التعاقب المجنون للمعلومات التي تأتينا من العالم أجمع، علينا أن نقيّم، لكل بلد، موقفه بالنسبة لعتبة انتشار التعليم وللقيم الكامنة في نظامه العائلي. وبهذه الطريقة يمكننا، أمام استحالة التّنبّؤ بالمستقبل الإيديولوجيّ لهذا البلد أو ذاك، فإنّ بالإمكان الحدّ من حقل الممكنات. وإن مقاربة كهذه ستكون عظيمة الفائدة لإفريقيا باعتبارها آخر القارات التي تواجه الأزمة الانتقاليّة. إن القبول بالفرضيّة المقترحة عام 1983 كان سَيَهْجِسُ بإمكانيّة وقوع رواندا عام 1994 في عنصريّة مُبيدة في مثل وحشيّة النازية. ومن المؤكد هنا أن النّظام الأصل الرواندي وهو المُشترك بين الهوتو والتوتسي قد كان هو الأصل في النجاعة الزّراعية والكثافة الدّيموغرافيّة للبلاد. ولكن هذا النّظام كان ينطوي على قيم التّسلّط واللامساواة، أي أنّه كان يمكن أن يتسبّب، في فترات الأزمة، في إنتاج تأويل عنصري للمشاكل الاقتصاديّة.

دين وإيديولوجيّا

يختلط الدّين والإيديولوجيّا الحديثة أحيانا خلال المرحلة الانتقاليّة. ولقد لاحظنا، عند النهاية المباشرة للتحوّل الفكري الأوروبي الكبير، انطلاقا من منتصف القرن السابع عشر أن بروتستانتية الطوائف الإنكليزيّة كانت حمّالة لثورة ليبيراليّة، وها أنّنا نرى اليوم الأصوليّة الإسلاميّة أو الهندوسيّة السّياسيّة وهي تنمو مع تجاوز لعتبة 50٪ من الرجال الذين يتعلمون القراءة والكتابة. وليس الهدف من هذه الاسترجاعات حول الإيديولوجيا والدّين البحث عن تعبيرات لوضعيّات انثروبولوجيّة أو تاريخيّة مخصوصة جدًا. وسنكون مخطئين جدّا بالفعل لو أنّنا جعلنا – وبطريقة لا تخلو من فجاجة – «الدين» مقابلا «للإيديولوجيا»، متصوّرين أن المعتقد الدّيني الجمعي يركّز بالأساس على الماوراء الميتافيزيقي، في حين يهتمّ الإيديولوجي بالهدف الأفقي لمجتمع دنيوي مثالي.

إنّ وجود مفاهيم في النُّظُم الدّينيّة من قبيل الله، والشيطان والبعث وتناسخ الأرواح، والجنّة، والنار والمطهر، يجب ألا تجعلنا نغفل، بوصفنا علماء اجتماع، عن أن المكافآت والعقوبات التي يقدّمها الدّين إنّما هي دنيويّة قبل كل شيء. ولقد عرّف دوركهايم الدين – في شيء من الفظاظة والفجاجة، وإن كان على حقّ في هذا – بوصفه مقدّسا يعيده المجتمع إلى نفسه، وهو يكون بذلك قد أدرج الفعل الديني بإصرار وقوّة في الواقع الدّنيوي.

لقد وضع عالم الاجتماع رودني ستَارك، الذي أحلنا عليه طويلا في الفصل الرابع،

قائمة لما يجدُه معتنق الديانة بالفعل من خلال التزامه: ففي حالة مسيحيي العهود القديمة يجد هذا المعتنق، وقبل الحياة الآخرة، الاندماج الفوري في مجموعة مستقرة أخلاقيّا وموثوق بها تمكّنه من اجتناب الفوضى الاقتصاديّة وفوضى مدن الإمبراطوريّة الإغريقية الرومانية. كما ذكرت المكافأة الدّنيويّة لليهوديّة. فبالنسبة لليهوديّة فإن الاعتقاد بحياة أخرى أبديّة هو اختيار تُرك لتقديرات الأفراد. وليس من المستبعد أن تكون بعض الفرق البروتستانتية القريبة من اليهوديّة، من نواحٍ عدّة؛ قد انتهت إلى اعتبار الحياة الأبديّة عنصرا ثانويا في المعتقد المسيحي. ولئن أعلن كلفن أن الإنسان مكتوب عليه من الرب الحياة أو الموت فإنّنا نلاحظ، في غالب الأحيان وبالنّسبة لعدد مهمّ من الفرق المتفرّعة عن تعاليمه الدّينيّة، أن النّجاح في الحياة بالنسبة للفرد ولأسرته هي حقيقة الانتقاء.

وبنفس القدر الدنيوي، ولكن بأكثر جلاء من وظيفة إدماج المجموعة جاءت البرامج الاقتصادية والاجتماعية للأديان الناشئة. ذلك أنّ اليهوديّة والمسيحيّة والإسلام قد اهتمّت بالفقراء وحدّدت واجبات الأغنياء تجاههم. وعلى هذا النحو أدمجت الديانات الكتابيّة، منذ البداية، عنصر إعادة التوزيع. وهذا هو حال البوذيّة أيضا. إنّ الدّين لم ينتظر إيديولوجيّات العصر الحديث كي يتحدّث عن العلاقات الاقتصاديّة بين النّاس على الأرض، في العالم الدّنيويّ. ويبدو هذا الاستنتاج البديهي هنا مفيدا جدّا عندما نلاحظ اليوم، في المجتمعات الغربيّة، ما بين 1980 و2010، مباشرة إثر سقوط العقيدة الدّينيّة والإيديولوجيّات الانتقاليّة، صعود روح عدم مسؤولية اقتصاديّة شاملة عند المحظوظين. ولقد شجب كريستوفر لاش، قبل وفاته بفترة قصيرة، «تمرّد النّخب» هذا.

وعلى نحوٍ مماثل علينا إلّا نُقلّل من شأن اللاعقلانيّة الميتافيزقيّة للإيديولوجيّات الحديثة للثّورة الفرنسيّة وللشّيوعيّة أو النّازيّة. إذ أنّ هذه الإيديولوجيّات تكفل خلال فترات توسّعها، نفس الوظائف النّفسانيّة في إدماج الأفراد. وقبل أن تنجز هذه الإيديولوجيّات برامجها تشكل ملاذات يحتمي بها ويلجأ إليها الفارّون من العزلة ووصفات ضدّ الفوضى في الواقع الأرضي. ولا تتوقف هذه الإيديولوجيّات عن استحضار عالم آخر سوف يتحقق في مستقبل غير محدّدة: الجمهورية المثاليّة، المدينة الشّيوعيّة رايخ على امتداد ألف عام. وكان المنخرطون الأوائل في هذه الإيديولوجيّات المطمئنّين لاندماجهم في مجموعة من المؤمنين قادرين على إظهار بطولة وروح تضحيّة على غرار المسيحيّين الأوائل مع شعارات من قبيل: «الحريّة أو الموت»، في نفس الحين الذي تعدّ فيه هذه الإيديولوجيّات لممارسة شكل من الاستعباد على أرض الواقع.

الفصل التاسع

القالب الإنكليزيّ للعولمة

كان العالم الأنكلو - أمريكي، في حدود العام 2015، يشمل 450 مليون نسمة، أي أزيد من الاتحاد الأوروبي الذي كان يعدّ 438 مليونا فقط بعد طرح المملكة المتحدة وإيرلندا. وتشير الإسقاطات إلى أن العالم الأنكلوفوني سيحوي 560 مليون ساكن في مقابل 444 مليون أوربي. أضع هنا إيرلندا وكندا الفرنسيّة في العالم الأنكلو - أمريكي لأنه لا يمكن فهم تاريخ انكلترا دون تاريخ إيرلندا وتاريخ كندا دون تاريخ كيبيك، تماما مثلما يستحيل تصوّر تاريخ الولايات المتحدة دون الهنود الحمر والسود، وتاريخ استراليا دون سكانها الأصليين، ونيوزيلندا دون المأوري. وفي كل مناحي العالم الأنكلو - أمريكي المرتبط بـ«نحن» المتوسّعة نجد «هُمْ» داخلية و«آخر» مُتَضَمَّن، تبيّن الدّيناميّة الدّيموغرافيّة إذن أن القلب الثقافي الإنكليزي للغرب سيكون قريبا أغلبيّا ولكن سنة 1086 عندما أمر غليوم الغازي بتحرير كتاب **دوميزدي** (كتاب يوم الحساب) Domesday Book، وهو تعداد للمساكن والعائلات في المملكة الخاضعة له سنة 1066، كانت انكلترا تضمّ مليون ونصف ساكن، على أقصى تقدير، مقابل 6 ملايين لفرنسا ذلك العهد في حدودها الحالية تقريبا. ولم تكن انكلترا آنذاك تمتلك لغتها بما أن اللغة الفرنسيّة للطبقة الغازية كانت تتعايش مع لغة الساكسون الغزاة السابقين. وكانت هذه اللغة ذاتها قد حلّت محلّ لهجات البروطون السابقة التي استمرّت في بلاد الغال وكورنواي في الشمال الغربي لانكلترا، وفي نصف اسكتلندا تقريبا. أما في الكنيسة استمرت اللاتينيّة إلى حدّ ما، بعد انسحاب الرّومان من الجزيرة في حدود 409 تقريبا، بعد ثلاثة قرون ونصف تحت الحكم الإمبراطوري[1].

ظهرت اللغة الإنكليزية التي كانت انصهار للهجات شعبيّة انكلوسكسونيّة بالفرنسيّة لغة الطبقة الارستقراطيّة، في شكلها المتقن ابتداء من النصف الثاني للقرن الرابع عشر كما تدلّ على ذلك حكايات كانتربيري لشنسر. وسنة 1400، أي بعد انقضاء نصف قرن على الطاعون

---

(1) احتلال سنة 43 ق.م.

الأسود بلغ سكان انكلترا ثلاثة ملايين ساكن فقط في حين كانت فرنسا تعدّ 12 مليونا أي دائما أربعة أضعاف سكان انكلترا. ونفس الشيء، عندما احتفى موليير في **الرسائل الفلسفيّة** بالحداثة اللّيبيراليّة الإنكليزيّة، كانت فرنسا تَعدُّ آنذاك 24 مليون ساكن مقابل 6 ملايين في انكلترا. ولم تكن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، إضافة إلى المستعمرات الأمريكيّة تشمل سوى 12 مليونا. وكان سكّان كندا حينذاك 300 ألف وما أصبح لاحقا الولايات المتحدة الأمريكية مليونين، أي أنّ عدد سكانها فاق سكان انكلترا عام 1100.

لم يكن النموذج الإنكليزي يمثل إذن، عند بلوغه مرحلة النضج، وبلغة الكتل الديموغرافيّة، سوى قسم صغير من مملكة فرنسا، وهو عالم متجانس نسبيّا. توجد اختلافات انثروبولوجيّة بين انكلترا واسكتلندا وبلاد الغال وإيرلندا. كما تُوجد اختلافات صغيرة بين شمال انكلترا وجنوبها. ولكن لا توجد في انكلترا وحدها تنوّعات داخليّة أكثر من أيّة مقاطعة كبيرة في فرنسا. لقد أضفى الحجم المحدود، والطبيعة الجزيريّة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا وحدة وتماسكا مخصُوصين عليها. ومن المؤكّد أنّ كتاب **دوميزدي** كان تعبيرا عن عبقريّة إداريّة نورمانديّة. بيد أن هذا لم يكن ممكنا إلّا لأن انكلترا الصغيرة كانت ذات شكل طبيعيّ يمكن تحديده. ونجد في عمل الإحصائيّين الإنكليز للقرن السابع عشر، شأن وليم بيتي أو غريغوري كنغ، قدرة مُبكّرة على التفكّر في المجتمع الإنكليزي في شموليّته، وهي مقاربة قوميّة عفويّة تنطوي على مفهوم أوّل للمنتوج الاقتصادي في شموليته.

ابتداء من القرن التاسع عشر بلغ توسّع العالم الأنكلو - أمريكي ذروة اندفاعه إثر الثّورة الصناعيّة الإنكليزيّة واستعمار أمريكا. ولقد وقع ذلك التوسّع بفضل النموّ الدّيمغرافي وحركة الاستيعاب والاندماج في المستعمرات ليس فقط للمهاجرين القادمين إلى الجزر البريطانية ولكن أيضا لكل أوروبا ابتداء من الربع الأخير للقرن التاسع عشر، وأخيرا للعالم بأسره. واليوم فإنّ الأنكلوسفير Anglosphère[1] تعدُّ مئات ملايين الأفراد من أصول ألمانيّة، وسويديّة، وإيطاليّة، ويهوديّة، ويابانيّة، وصينيّة أو كوريّة، وجنوب آسيويّة، وعربيّة، وجنوب أمريكيّة، وإفريقيّة. وجميع هؤلاء اعتمدوا، خلال جيلين أو ثلاثة أجيال، ليس اللغة الإنكليزية فحسب ولكن النّمط العائلي النوويّ المُطلق[2].

---

(1) الأنكلو سفير Anglosphère تعبير جديد يحيل على مجموعة الدول الناطقة بالإنكليزيّة والمتشابهة من حيث التّراث الثقافي تأسيسا على وجود شعوب ذات أصول تعود إلى دول الجزر البريطانية: انكلترا، وويلز واسكتلاندا وإيرلندا. ولقد ترجمناها «العالم الأنكلوفوني»، أنظر أدناه. (المترجم).

(2) إيمانويل تُود، **قدرُ المهاجرين**، **المرجع نفسه**، الفصل الثالث.

إنّ نصف المليار من البشر الذين يشكّلون العالم الأنكلو - أمريكي إنّما هم ينتمون إلى نظام انتروبولوجي كان يُعدُّ 300 مرّة أقل من الحجم الحالي في نهاية القرن الحادي عشر[1]. ويقرأ عالم الأنثروبولوجيا الصعود القويّ للعالم الأنكلو - أمريكي بوصفه نجاح قالب ظهر في مملكة صغيرة ما بين سنتي 1100 و1650. والعائلة النوويّة المطلقة القريبة من العائلة النوويّة العشوائيّة للأصول ليست مع ذلك مُمَاثلة لها. وتشير لفظة «مطلق» هنا إلى الاختفاء الوظيفي لروابط القرابة إلى أبعد من الأسرة النوويّة وأطفالها. ذلك أن الآباء والأبناء الراشدين لا ينبغي أن يتساكنوا حتى بصفة مؤقتة. هكذا يصبح التعاون بين الإخوة والأخوات اجتماعيّا غير ذي معنى، ويكون تحريم زواج أبناء العمومة شاملا.

المأزق الماهوي

لقد مزّق الكتاب المؤسّس لآلن ماكفرلان أصول الفردانيّة الإنكليزيّة حجاب الإيديولوجيا، ليتبيّن تحت المزاج السّياسي اللّيبيرالي والمرونة الاقتصاديّة لانلكترا، النّظام العائلي الذي أسميته: العائلة النوويّة المطلقة. لقد احتفيتُ بهذا الكتاب في عالم الكتب Le Monde des livres[2] إبّان صدوره عام 1978. ومع ذلك فإنّ جوهر هذا العمل يتمثّل في الأسطرة، ليس أسطرة الماضي الإنكليزي فقط، ولكن أيضا العائلة النوويّة المطلقة. ولقد بناه صاحبه على تعارض ثنائي بين المزارعين الإنكليز - لم يكونوا أبدًا فلاحين حسب ماكفرلان، ولكن فردانيّين حداثيّين منذ أساس العصر الوسيط - والفلاّحين الحقيقيّين، والجمعاويّين لأوروبا الشرقيّة، وروسيا والهند أو الصين. وفي كتابه : رحلة إنكليزية ذهب ماكفرلان إلى حدّ القول إنّ عديد الأخطاء في تأويل التّاريخ الإنكليزي مردّها أن بعض المؤرخين البريطانيّين الكبار الحاليّين المتخصّصين في العصر الوسيط كانوا أصيلي أوروبا الشرقيّة شأن كوسمنسكي وفينوغرادوف أو بوستان. ولقد ركّز هؤلاء بشكل مبالغ فيه، حسب رأيه، على تماهٍ لانكلترا الوسيطة مع روسيا.

إنّ أي باحث إنكليزي متخصّص في العصور الوسطى، مهما تكن أصوله الشّخصيّة، لا يمكن أن يكون مهووسا بالتّاريخ الرّوسي. إنّه ينظر أوّلا وقبل كلّ شيء إلى غرب

---

(1) لمتابعة تطور الأنكلوسفير:

- كولن ماك أفيدي، ريتشارد جونز، **أطلس تاريخ سكان العالم**، لندن بنغوين، 1978، طوني وريغلاي، وروجيه وريغلاي، **تاريخ السكان في انكلترا 1541 - 1871**، المرجع نفسه، جيمس بليش James Belich **ملءالأرض ثانية. ثورة المستوطنين البيض وصعود العالم الأنكلوفوني 1783 - 1939**، منشورات جامعة أكسفورد، 2009.

(2) ملحق خاص للتعريف بالكتب يصدر كل يوم جمعة بجريدة «لوموند» الفرنسيّة. (المترجم).

القارّة الأوروبية لتقييم ما يتضمّنُهُ التشكيلة الاجتماعية الإنكليزية من إحالات على الماضي السلتي وعلى البصمة الرومانيّة وعلى الأساس الأنكلوسكسوني وعلى الغزو النّورمانديّ. لنغفر لماكفرلان سهوه عن ثلاثة قرون ونصف من الاحتلال الرّوماني، وهي الفترة التي تأسست فيها لندينيوم Londinium، وشبكة الطرق الأولى، ونواتات معسكرات تحوّلت إلى مدن مثل شاستر = كاستيوم وحقول ريفيّة شاسعة، على النمط القديم للدّارة (الفيلا Villa). إنّ النموذج المضاد الذي لا يحق لنا مهنيّا إهماله، من ناحية أخرى، هو فرنسا. إنّ الباحث المتخصّص في تاريخ القرون الوسطى الإنكليزي لا يستطيع مقاومة النّظر إلى فرنسا، تماما مثل زميله الفرنسي في نفس التّخصّص الذي لا يمكن إلّا أن ينظر إلى انكلترا، بما أن المملكتين الإنكليزيّة والفرنسيّة قد عاشتا منذ الغزو النُورماندي عام 1066 وحتّى حرب المائة عام، في تفاعل. ومن آيات ذلك الرمزيّة المشتركة للملوك صانعي المعجزات[1]. على جانبي المانش، كان الملك يعالج داء الخنازيريّ[2] بمجرّد الملامسة.

إن فرنسا وانكلترا، أكثر دولتين أمتين عراقة في القارّة، قد وُلدتا معًا. وتطوّرتا «بالنّظر في المرآة» مع تقدّم زمني في الغالب للملكيّة الإنكليزيّة. ولقد بيّن شارل - بيتي دو تايي في كتابه المُقارن عن **الملكية الإقطاعيّة في فرنسا وانكلترا** بوضوح أن سلالة كابيتيين قد قاومت توسّع إمبراطوريّة بلانتاجنت التي كانت أكثر حداثة من حيث نظامها الإداري[3]. وحسب هذا المؤرّخ فإنّ فرنسا كانت في نهاية القرن الثاني عشر متأخّرة بقرن كامل عن انكلترا. ولم تكن حرب المائة عام سوى المرحلة الوسيطة لتنَافُسٍ بدأ في القرن الحادي عشر. كان هذا في انتظار استئناف التنافس المذكور خلال القرن الثّامن عشر.

وبوسعنا أن نتساءل هنا إن كنّا نتعامل في العصر الوسيط مع بلدين منفصلين. ذلك أن «جزيرة فرنسا» والنّورماندي كانتا تؤلّفان مَعًا حوض السين. هذا فضلا عن أن الفرانكو - نورمان الذين أُحتلّوا انكلترا. لنعد إلى ماكفرلان كي نقول: إن الامتناع عن إقامة موازنة بين الطبقة الفلاحيّة الإنكليزيّة ومثيلتها الفرنسيّة في كتاب يدّعي البرهنة على الطّابع الفريد والمنفصل للتّاريخ الإنكليزي هو شبيه بلعبة سحرية. ويمثّل الفصل الأخير من الكتاب «انكلترا في الأفق» برهانا ساطعا على عودة المكبوت، أي فرنسا. لقد كانت لدى

(1) مارك بلوك، **الملوك صانعو المعجزات** [1924]، باريس، غاليمار، 1983.

(2) **التهاب العقد اللمفاوية العنقية السلي** (المترجم).

(3) شارل بيتي - ديتاليي، **الملكيّة الإقطاعيّة في فرنسا وانكلترا، القرن العاشر، القرن الثالث عشر**، [1933]، باريس، ألبان ميشيل 1971 خاصة الصفحات، 122، 127، 133.

المؤلف رغبة إلى إخراج هذه الأم أو الأخت الفرنسيّة من التّاريخ الإنكليزي وفق معيار متحيّز يصعُب احتواؤه. وبِذَا يكون ماكفرلان قد سقط تحت مستوى الدليل السياحيّ حين أصرّ على تبيان اختلاف انكلترا عن فرنسا في كامل العصور التّاريخيّة.

ومن طرف آخر نلْمحُ حجر الزّاوية في هذا «النّظام»: التّأكيد الصّريح على عدم أهميّة الغزو النّورماندي وعلى الطّبيعة الأنكلو - سكسونيّة، البحت لانكلترا.

وفي نهاية هذه التّشويهات اللاّتاريخيّة نصل إلى كليشيه «الحريّة الجرمانيّة» الذي استعاره ماكفرلان من الفرنسي مانتسكيو، وذلك عن جهل منه بما كان لدى نبلاء فرنسا من ميول قويّة للهذيان حول أصولهم الجرمانيّة[1].

ومن زاوية تحليل البنى العائليّة يصبح من السّهل إبراز عبثيّة توكيدات ماكفرلان. صحيح أن كتابه يعالج طويلا البكوريّة المفرطة في إنكليزيّتها بالنّسبة إليه، ولكن يبدو أنّه لم يدرك أنها تعود إلى العائلة الأصل، وهو نمط مركّب غير نوويّ. وهو مقتنع جدّا أن البكوريّة نادرة على سطح الأرض في حين أنّنا نُصادفها في كل القارات. ومن الظّاهر أنّه يجهل أن ظهورها في أوروبا فرنسيّ كما ذهب إلى ذلك إفلين سيسيل في كتابه **البكوريّة** الذي نشر في لندن... عام 1895. والأهمّ من كلّ هذا أنّ ماكفرلان قد أخفى عنّا التّعبير المألوف في القانون الإنكليزي الذي يشير إلى تقليد البكوريّة الذكوريّة، أي انتقال الملكيّة إلى الإبن البكر والذي يُسمّى «Borough French»، على عكس توريث الابن الأصغر المسمّى Borough English . وبالنّسبة لمؤرّخ العائلة فإنّ البكوريّة هي بكل بساطة العنصر الفرنكو - نورماندي المركزي في الثقافة الإنكليزيّة. والابن الأصغر ليس إلّا أثرا للعائلة الزواجيّة العشوائيّة التي تقبل باستعادة الآباء المسنّين من أصغر الأبناء سنّا[2].

علينا أن نسلّم بالواقع. ذلك أنّ أفضل ما في العلوم الاجتماعيّة وأنبه مؤرّخ لا يمكنهما الإفلات من الإيديولوجيا والفكاك منها في استنتاجاتهما كما في تحديداتهما. لقد كانت الطفرة التي حقّقها ماكفرلان ثمرة حماس وطني. وقد صدر كتاب: **أصول الفردانية الإنكليزيّة** عام 1978، في نهاية فترة من الكساد الاقتصادي الإنكليزي، أي قبل سنة من وصول مارغريت تاتشر إلى الحكم، هذه السيّدة التي كانت ثورتها نيو - وطنية بقدر ما كانت نيو - ليبيرالية. إن مشغل المكوّن القومي للكتاب لم يصدمني في ذات الوقت ربّما لأنّ أوضاع فرنسا آنذاك كانت جيّدة. ثم لأنّني لم أكن منتبها إلى المخاوف القوميّة.

---

(1) **أُصول الفردانية الإنكليزيّة**، المرجع نفسه، ص 170.

(2) إيمانويل تودي، **أصل النّظم العائليّة**، المرجع نفسه، ص 140 - 142.

زد على ذلك، دون أدنى شكّ، الصورة الشخصيّة لآلن ماكفرلان نفسه الذي كان أحد مُمتحنِيَّ عند مناقشة أطروحتي في كامبريدج. إن الشّخصيّة القويّة لهذا الباحث الفذّ، والرجل الكيّس المتفتّح، هي التي حجبت عنّي النّرجسيّة القوميّة لدراسته.

إنّ محاولة ماهوية التاريخ الإنكليزي لا يمكن أن تؤدّيَ إلّا إلى طريق مسدود. والمعطيات النادرة المتوفّرة عن العائلة تعود إلى عصر الممالك الأنكلوسكسونيّة وهي لا تشهد على سلوك جرمانيًا بل، على العكس، على سلوك كونيّ صُلبَ العائلات الأميريّة. إنّ قواعد الميراث غير الواضحة وجماعات السّلطة من الآباء إلى الأبناء إلى الأخوة، والمواريث الأفقيّة بين الأخوة والملوك المختارين ضمن القرابة الواسعة وزواج الأباعد بين العائلات الأميريّة للممالك[1]، كل هذه الأشياء توجد عند بقيّة الشّعوب الجرمانيّة، والسلتيّة أو السلافيّة.

العائلة والمجتمع المحلّي في انكلترا

سأحاول أدناه أن أنجز إعادة بناء تبسيطيّة لتاريخ العائلة الإنكليزيّة منذ العصر الوسيط. ولكن قبل الغوص في أعماق هذا الموضوع، علينا التأكد أولا أن لدينا رؤية صحيحة مكتملة الجوانب عن العائلة النوويّة، كما حدّدها بيتر لاسلت في تاريخ يعود إلى ما بعد العصر الوسيط بفترة طويلة. إن العيّنة الأهمّ التي استعملها لاسلت تتألّف من مائة قائمة للسكّان وهي تمتدّ على السنوات: 1576 – 1821. وكانت الخورنيّتان paroisses الأكثر قدما والأكثر مركزيّة في تأملاته هما: ايلينغ الكائنة في ميدليسكس القريبة من لندن، عام 1599، وكلاي وورث، إلى الشمال الواقعة في نوتينغهام شاير في العالم 1676. ونتوافر على تحليل مُفصّل لبنية الأسر المعيشيّة في هاتين الخورنيتين، ونعاين بالفعل أنّه قد وُجد في ايلينغ أسرة معيشيّة واحدة فقط على 85 تضمّ زوجين، أبوين وأولادًا متزوجين، وثمّة أربعة أفراد فقط من الراشدين يتبعون الزوجة والزوج، لقاء نصف الأبناء وأخ غير شقيق أو أخت[2]. وفي كلاي وورث لم توجد أسرة معيشيّة على مجموع 78 أسرة فيها زوجان اثنان في نفس الوقت. وهناك 8 أسر معيشيّة ألحق بها أفراد إضافيّون تجمّع 4 منهم عموديًا و3 أفقيًا[3].

أمّا لوائح بقيّة سكان القرن السابع عشر، مع بعض الفروقات الطفيفة، فإنّها أكّدت

---

(1) أنظر على سبيل المثال: دوغلاس ج، وفيشر ف، **العصر الانكلوسكسوني، 400 – 1042**، لندن، لوغمان، 1973، خاصة ص 118، وص 120 – 121، ص 122 وص 216.

(2) بيتر لاسلت «مقدمة» في بيتر لاسلت، ريتشارد وول. **المرجع السابق**، ص 1 – 158، أنظر ص 85 وص130.

(3) بيتر لاسلت، **الحياة العائلية والحب غير الشرعي عند الأجيال السابقة**، كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، 1977، ص 50 – 101 – وص 96 – 97.

نوويّة العائلة الإنكليزيّة. وكان هناك 12 نفرا يعيشون على انفراد في إيلينغ مقابل 8 في كلاي وورث. وبوسعنا إذن الإشارة هنا إلى وجود عائلة نوويّة مطلقة في نهاية عهد اليزابيث الأولى بانكلترا (1558 – 1603). ومع ذلك فإنّ هناك شكًّا حول تاريخ هذه العيّنة. ذلك أنّ 95 من 100 قائمة للسكّان المؤلّفة لعيّنة لاسلت الأساسيّة هي لاحقة للعام 1660. بيد أنّ هذا التحوّل الثقافي كان هامّا ما بين 1550 و1660 في انكلترا. كما في كلّ أوروبا الغربيّة أو الوسطى إلى درجة أنّ التّمثيل الإحصائيّ المفرط المتعلّق بنهاية القرن السابع عشر يصبح مشكلا حقيقيّا من أجل عملية تأريخ موثوقة للعائلة النوويّة المطلقة. ولا يتوفّر لنا أيّ توصيف للعائلة النوويّة المطلقة قبل التّحوّل الذي عرفته الثقافة الإنكليزية بواسطة الإصلاح البروتستانتي.

ولكن كيف كان يعيش أو يظل على قيد الحياة في سياق العائلة النواتيّة الخالصة بالنسبة للأفراد المعزولين بسبب السنّ أو بسبب وفاة الأقرباء، من الأزواج أو الآباء، وعنينا كبار السنّ والأرامل والأيتام؟ كيف عالج المجتمع ما أطلق عليه لاسلات «محنة العائلة النوويّة» [1] nucleor hardship. لقد درس كل من ريتشارد سميث ودايفد طومسون وعدد آخر من الباحثين هذه المسألة واهتدوا إلى حلّها.

لقد تحكّمت الجماعات المحليّة الإنكليزية في هذا المشكل عن طريق جباية اجتماعية مبكّرة. إنّ القوانين الخاصّة بالفقراء لعامي 1598 و1601 قد فرضت على الإبراشيّات جباية ضريبة، يتولاّها محليا **قيّم الفقراء** الذي يُعيّن من الشريحة العليا أو المتوسّطة للفلاحين المحليّين. ولا ينبغي أن نتخيّل عملاً على الهامش لا يمسّ سوى بضع حالات مأسويّة أو استثنائيّة. وهناك عيّنة لعشرين مجموعة، حتّمت معرفتها الجمع بين السجلّ الإبراشي (الحالة المدنيّة القديمة) وسجلّ الفقراء، مكّنت من دراسة 110 آلاف دفع لمعاشات ما بين 1660 و1740. بيد أن التحليل الإحصائي قد كشف أن 5٪ من السكّان كانوا يحصلون على معاش أسبوعي. وترتفع هذه النسبة إلى 8 أو 9٪ في المدينة، وإلى 40 – 45٪ لمن تزيد أعمارهم عن الستّين[2]. وبخصوص هؤلاء فإنّ متوسّط المعاش الذي يتلقونه يضاهي أجرة عامل فلاحي.

---

(1) بيتر لاسلت، «العائلة، القرابة والروح الجماعية بوصفها نظما داعمة في أوروبا الما قبل – صناعية: اعتبارات حول الصعوبات الفرضية النوويّة » في **استمرارية وتغيّر**، المجلد 3، العدد 2، 1988، ص 153 – 175.

(2) ريتشارد سميث «الإحسان، المصلحة الذّاتيّة والرّفاه: تأمّلات في التّاريخ الدّيموغرافي والأسري» في مارتن دوتون. **الإحسان والمصلحة الذّاتيّة والرّفاه في انكلترا الماضية**، لندن، يو. سي. أل. UCL برس، 1966، ص 23 – 49، وكذا ص 36 – 38.

وغدَاة أوّل منعطف نيوليبيرالي للإيديولوجيا الإنكليزية سلّطت إصلاحات سنوات 1830 الضوء على واجب مسؤولية الآباء. ولكن بالنسبة لمطلع سنوات 1840، أحصى دايفد طومسون تَمتُّع ثُلثي النساء اللاتي تجاوزن السبعين بمعاش، ونصف الرجال الذين فاقت سنّهم السبعين، ونصف النساء اللاتي أعمارهن ما بين 55 و60 سنة. وقد أشارت ماري بارك - ريد بدورها إلى سنّ متوسّطة لدخول مرحلة التقاعد قدّرتها بـ 70 سنة بالنسبة للرجال. ودون هذه السنّ بثلاث أو أربع سنوات بالنّسبة للنّساء، وذلك في المجتمعات الرّيفيّة في كانت في نهاية القرن السابع عشر أو خلال القرن الثامن عشر[1]. هكذا نجد عتبة 70 سنة التي أبرزتها دراسة حالة الصيّادين الجمّاعين.

لقد بيّن طومسن في مقال لافت استمراريّة تاريخ هذا الضمان الاجتماعي الإنكليزي، أو بالأحرى طابعه الدوري صعودًا وهبوطا، ليس فقط بالنسبة للخدمات بل على صعيد النّقاش حول ما يجب أن يكون عليه مستوى تلك الخدمات ودرجة مسؤولية العائلات والأفراد في ذلك. ولقد قدّر ما بين 70 - 90٪ من الأجر المتوسّط للعاملين الشبّان، القدرة الشّرائيّة للمعاشات المُسندة للشّيوخ في الريف:

«إذا نُقِل أحد أبناء أبراشية من عهد التودور أو الستوارت إلى بريطانيا العظمى لسنوات 1990 فسوف لن يفهم الشيء الكثير، لكنه قد تكون مألوفة لديه النقاشات المضطربة عن الدولة الراعيّة...»[2].

وقد أوحى المتخصّص الكبير في التّاريخ الوسيط ريتشارد سميث في كتاباته أن القوانين عن الفقراء في العهد الإليزابيثي قد كانت، على الأرجح، مسبوقة بتدبُّر محلّي صرف عن تقاعد الفلاحين المسنّين. ثمّ إنّ عديد الحالات قد أشرفت عليها محكمة الإقطاعيات (manorial Court)، من ذلك الدفوعات التي تربط مستأجري الأرض ومن يخلفونهم عليها الذين يمكن ألا يكونوا من ذوي قُرباهُم[3].

ولكن علينا أن لا نستخلص من هذا التأطير الجماعي صورة لمجموعة محليّة منغلقة

---

(1) هذا بحسب ريشارد سميث الذي يذكر أطروحة بي هاتش دي P.h.D لماري باركر - ريد المعنونة: **معالجة المسنّين الفقراء في خمس أبراشيات مختارة: من المستوطنة إلى سبين هاملند *Spennhamled* (1662 - 1797)**، لندن، الجامعة المفتوحة، 199. أنظر أيضا: وليم نيومان براون «تلقي سوء الإغاثة وحالة الأسرة: إلديهام Aldeham وهيردفوردشاير 1630 - 1690»، في ريشارد سميث، **الأرض والقرابة ودورة الحياة**، كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، 1984، ص 405 - 422.

(2) دافيد طومسن «رعاية المسنّين في الماضي، مسؤوليّة عائليّة أو مجتمعيّة» في مارغريت بيلين، ريتشارد سميث، **الحياة والموت وكبار السنّ**، ابينغدن - أون تميز، 1991، ص 194 - 221 وص 204، ص 214.

(3) مارغريت بيلين، ريتشارد سميث، **الحياة والموت وكبار السنّ**، **المرجع نفسه**، ص 31.

على نفسها فالواقع هو على العكس من ذلك تماما. إن الأبراشية تُعنى في الغالب بأناس مسنّين رحل عنهم أولادهم وبناتهم. والعائلة النوويّة تشجّع على مثل هذا الحراك، فقد كان الأطفال الصغار ينتقلون كالخدم بين الضّيعات الزّراعيّة الكبرى. وحتى أبناء كبار الفلاّحين يُرسلون إلى أماكن أخرى ليشتغلوا خدما طِبق ممارسة الترحيل المُسمّاة *sending out*. ولقد كانت هذه الحركيّة mobilité الجغرافيّة مفرطة مثلما يتّضح من الدّراسة الرّائدة لبتر لسلت في مقالته عن كلاي وورث وكوغنهو [1].

توصّل كيث ورينغتسن، بعد عمليّة حسابيّة في قرية ترلينغ، إلى أنّ ما بين 50 و60٪ من أرباب الأسر المعيشيّة ليس لهم أهل في القرية العصرية والمزدهرة بشكل خاص، وهي تقع في أكسس على بُعد 60 كلم من لندن المدينة العملاقة في ذلك العهد[2]. ونجد من بين الأشخاص الذين تزوّجوا في ترلينغ ما بين 1580 و1699، وأنجبوا لاحقا طفلا على الأقل، 25٪ من الرجال و33٪ من النّساء فقط الذين عُمِّدُوا في الإبراشيّة. وهذا معناه نسبة تحرُّكيّة تقدّر بـ 75٪ للرّجال و67٪ للنّساء[3]. إنّ تجديد إقامة الزّواج هو القاعدة بما أن المرء يتزوّج ويعيش خارج القرية التي وُلد فيها.

ويمكن أن نضبط في تَرْلينغ مَيْلًا بسيطا نحو الإقامة الأُموميّة بما أنّ النّساء في هذه القرية يكن أقلّ حركة. وتكون هذه الإقامة الأموميّة مركّزة على الفرويّين العاديّين. أما في أليغاركية اليومن Yeomen فإنّ البكوريّة الذّكوريّة الطاغيّة لا يمكن إلّا أن تُسبّب مَيْلًا مضادا نحو الإقامة الأبويّة. وربّما نكون هنا في مواجهة حقيقة عامّة جدّا في أوروبا وفي نظام القرابة الثنائي. ذلك أنّ العشوائيّة الاجتماعيّة يُرافقها استقطاب انثروبولوجيّ مُؤداه أن الإقامة الأبويّة تتطوّر داخل المجموعة المهيمنة والمستقرّة والتي تسيطر على المساكن والأرض، وأن الإقامة الأُموميّة تتضاعف في المجموعة الخاضعة، غير الثّابتة في الأرض. ولقد تسنّى لي معاينة هذه الآلية عند جماعات خلال القرن الثامن عشر في أرتوا وفي بروطانيا السفلى أو في مطلع القرن التاسع عشر في اسكانيا (جنوب السويد، قبالة الدانمارك)[4].

---

(1) بيتر لسلت، **المرجع نفسه**، ص 79.

(2) كيث ورينغستن ودافيد ليفين، **الفقر والتقوى في قرية إنكليزية، نفس المرجع**، ص 82 – 87. إن المقارنة التي أجراها ورينغستن وليفين مع القياسات التي أنجزتها أنا شخصيّا عن شبكات القرابة للمجتمعات المحليّة في لوغونيس Longuness وويسك Wisques وهالينز Hallines في با – دو – كاليه Pas – de – Calais قبيل الثّورة الفرنسيّة في جهة زراعيّة متطوّرة قد أفادت بوجود تَراخٍ مخصوص لشبكة القرابة الإنكليزيّة.

(3) **المرجع نفسه**، ص 79.

(4) إيمانويل تود، **سبعة مجتمعات ريفيّة في أوروبا الما قبل – صناعيّة**، أطروحة Ph. D مرقونة، كامبريدج، 1975.

لقد بلغت تحركيّة الإنكليز ذروتها خلال القرن السابع عشر ولكن لا ينبغي أن نتصوّر أنّها كانت في تناقض مع حالة الجمود التي كانت تطبع الماضي. لقد كانت القواعد الصارمة لزواج الأباعد التي يطبّقها السكّان الأوروبيين تفرض مغادرة القرية. وقد كان الحجم المتوسط للمجموعات الإنكليزيّة في حدود 200 ساكن خلال القرن السابع عشر، وكان هذا المقياس يستلزم تحرّكيّة عالية من أجل تجنّب الزّواج بين الأقارب[1]. إذ نجد هنا إذن جماعات ريفيّة قبل - صناعيّة مازالت تشتغل وتدير شؤونها على نمط **الإنسان العاقل.** لقد مارس الصيّادون القطّافون الأصليّون زواج الأباعد كما سبق القول، وكانوا تحرّكيّين. وكانت أوّل زراعة، هي الأخرى، تحرّكيّة ذلك أنّها ولدت في الشرق الأوسط وكانت قد ارتبطت، لمدّة معيّنة، مع الاستقرار، ثم انتقلت بعد ذلك إلى غزو أوروبا وإفريقيا الشماليّة ثم جنوب آسيا.

الدولة والعائلة

كانت دولة سلالة تيودور Tudor وستوارت Stuart إذًا «دولة قويّة» يُؤمِّنُ نظام الضمانُ الاجتماعيّ فيها حُسْنَ سير العائلة النوويّة المطلقة. ولكن هذه الدولة كانت دون بيروقراطيّة. ورغم أنّها كانت فعّالة على نحو مُبكّر في أوروبا إلّا أنّها اكتفت، أساسا، بسنّ قوانين وطنيّة عن طريق البرلمان دون أن تكون لها وسائل فرضها بالقوّة على المستوى المحلّي. ولقد تمّ تفعيل قانون الفقراء بفضل الأبراشيات وعلى قاعدة العمل التطوّعي وقد أشرفت على تدبّره وحسن سيره نخب فلاحيّة محليّة.

ومن إجل فهم الدولة المركزيّة المبكّرة فإنّ المفهوم الذي ينبغي التسلّح به هو وفق التّمييز الملائم لستيف هندل «السلطة» بدل «السلطان»[2]. وهذه الدّولة، التي لم تكن نهّابة كثيرا، قد أطاعها النّاس رغم افتقارها إلى جهاز قسريّ. وتتطلّب هذه «السّلطة» نوعين من التّفسير. إنّها تُفسَّر أولا بالانفصال الجزيري وصغر الحجم والتّجانس الثقافي النسبيّ لانكلترا. ولكن أيضا بالاحترام الشعبي للتراتبيات الاجتماعية، أي لثقافة الاحترام والتبجيل التي أبرزها كيث وريغستن بالنسبة للقرن السابع عشر. ولم تكن عموم الجماهير تعترض على سلطة الدولة أو كبار الملاكين ولا حتى نُخب الطبقة الفلاحية. ومرد ثقافة الاحترام هذه في رأيي غياب قيمة المساواة في النظام العائلي.

إنّ آلية قانون الفقراء التي كان يديرها المزارعون الميسُورُون لصالح الجماعات

---

(1) بيتر لسلت، **العالم الذي فقدناه**، مرجع سابق، ص 56.

(2) ستيف هندل Steve Hindle **الدولة والتغيير الاجتماعي في انكلترا الحديثة، 1550 - 1640**، 2002، ص 206،، وص 236.

المحليّة قد أظهرت الازدواجيّة القاعديّة للمجتمع الريفيّ الإنكليزي النموذجي. أما ممارسات الإرث، المتنافرة عند كبار المزارعين وصغارهم، فقد عبّرت بدورها عن عُمق تلك الازدواجيّة. لقد كانت القاعدة النظرية المتوارثة عن الأزمنة الوسيطة البكوريّة الذكوريّة. ولكن السنوات 1540 - 1645 قد شهدت وضع حريّة الاختيار التي أكملها كروموبل أثناء الثورة الأولى. وقد كانت تلك الحريّة في جوهرها فردانية بالأساس رغم نتيجتها العسكرية والدكتاتورية[1]. ولقد أبرزت الدرسات العلمية على مستوى الجماعات الريفيّة ابتداء من القرن السابع عشر مُمارسة مزدوجة. إذ كان كبار الفلاّحين، في عمومهم، يمارسون البكوريّة، وكانوا يخفّفون من حدّتها من خلال تمكين الأبناء الأصغر سنا من بعض الأراضي. أما من هم أقل ثروة فيقسّمون ممتلكاتهم بحُرّية أكبر. ويمكن أن نلاحظ لجوءا مُفرطا، على غير ما هو منتظر، إلى الوصيّة عند الأقل ثروة[2].

وعلى الرغم من أنّ الأسرة المعيشيّة النواتيّة تشمل كل الفئات الاجتماعيّة الريفيّة، يبدُو أن إدخال البكوريّة لم يُتح لها ما يكفي من الوقت لقيام نوع من المُساكنة في وسط فلاحيّ لأجيال من البالغين مثلما هو الحال في ألمانيا واليابان والجنوب الغربي الفرنسي أو شمال شبه الجزيرة الايبيريّة. بقي أن البكوريّة النورماندية الفرنسيّة، التي دخلت انكلترا عن طريق الارستقراطيّة الغازية، قد نشرت في اتجاه أسفل البنية الاجتماعيّة حتى وصلت الشّريحة العليا من الفلاّحين **اليومان** في انكلترا القديمة وهي مجموعة ذات دور فاعل في الجماعات الفلاحيّة الأصليّة. هكذا فإن قيمة اللامساواة، التي هي من صميم البكوريّة تُعدُّ مكوّنا من مكوّنات الطابع الأصليّ الإنكليزي ولكنّها تُواجه بمقاومة من توجهات أكثر مرونة لدى الشّرائح الدنيا من المزارعين. ومع هذا، وبالنسبة لهؤلاء جميعا، تتيح حريّة الاختيار إمكانية عدم اتّباع أيّة قاعدة. ولا ينبغي النّظر إلى هذه الحريّة بوصفها تجديدا بأتمّ معنى الكلمة. وهي الصيغة النّهائيّة القانونية والحديثة للعشوائيّة البدائيّة. ذلك أن حريّة الفلاح الإنكليزي تظلّ حريّة الصيّاد - القطّاف الأصلي.

عندما ندرك بدقّة العائلة النواتيّة المطلقة خلال النصف الثاني للقرن السابع عشر فإنّ الازدواجيّة الاقتصاديّة للمجتمع القرويّ ستبدو مضاعفة ببُعد ثقافي. كانت نسبة الذين يتعلمون القراءة والكتابة عند اليُومان 70٪ للرّجال ما عدا شمال انكلترا المتخلّف حيث

(1) إيمانويل تود، **أصول النظم العائلية**، المرجع السابق، ص 457

(2) دافيد كريسكي، انتشار التعليم والنّظام الاجتماعين مرجع سابق، الصفحات 118 - 141 بالخصوص، وكذا كيث وزينغستن ودافيد ليفين، **الفقر والتقوى في قرية إنكليزية**، مرجع سابق ص 145 - 151.

تنخفض هذه النسبة إلى 30٪. وفي ما يخصّ القدرة على القراءة فإنّ كبار الفلاحين في نفس مستوى طبقات أرباب الصناعات وطبقة التجّار الحضريّين. أما في صفوف الفلاحين الأكثر فقرا فإنّ نسبة الذين يحسنون القراءة والكتابة قد بلغت 30٪.

وقد أشار كيث وريغستن إلى أن الإبراشيات «المنغلقة» في السهول ذات المجموعات السكنية الخاضعة للأوليغارشيّة الزراعيّة والنبيل المحلّي، تختلف عن الإبراشيات «المنفتحة» في المناطق الوعرة التي غالبا ما تكون المساكن فيها مُوزّعة في مجموعات صغيرة. وعادة ما يسُود، في هذه القرى، مبدأ المراعاة الاجتماعيّة[1].

الدّورات في التّاريخ الإنكليزي

لقد استعاد المؤرّخون الإنكليز، وأكّدوا، ما سبق لكارل بولانيي أن ما أبرزه في كتابه **التحوّل الكبير**، أي تأطير الفردانية من قبل مملكتي التودور والستيوارت. وقد أحدثت ثورات القرن السابع عشر إطارًا قانونيا جديدا قادرًا - نظريا - على تحرير الإنسان داخل الجماعة وخاصّة الجماعة الرّيفيّة في ذلك العهد. إن الملكيات الخاصة للأرض *enclosures* التي أستُكمل تركيزها بقوانين صادرة عن البرلمان في القرن الثامن عشر، قد أجهزت، على نحو فعليّ، على بقايا الإكراهات الجماعيّة المتوارثة عن الحياة الزّراعيّة. ومع هذا فإنّه لا يمكن القول أن كل تقليد في المسؤولية الاجتماعية قد تمّ تحطيمه بسبب الثّورات الزّراعيّة والصناعيّة الإنكليزيّة. ذلك أن الفردانيّة الاقتصادية استمرّت طويلا بتأطير من السلطات المحليّة. ولقد تسبّب الانتشار السريع للّيبيراليّة في انكلترا في ردود فعل جماعيّة. وقد كرّس بولاني فصلا كاملا لفقه القضاء المتعلق بقانون سبينهاملاند Speenhamland الذي عطّل طوال القترة الممتدة ما بين 1795 و1834 إنشاء سوق حرّة للعمل.

يَبدو مرة أخرى الدور الحاسم للسّلطات المحليّة. بل أكثر حتى تحت حكم تودور بما أن قرارا محلّيا قد عُمِّم في نهاية المطاف. «لقد قرّرت محاكم الصّلح في مقاطعة بركشاير المجتمعة بفندق البجع في سبينهاملاند بالقرب من نيوبوري يوم 6 مايو 1795 في أجواء المحنة الشديدة الترفيع في أجور الفقراء في ضوء تطور أسعار الحبوب ليتسنّى تأمين أجر أدنى للفقراء مهما تكن مداخيلهم»[2]. ولا يتعلق الأمر في الحقيقة بقانون بما أن أية شبكة عامة لم تُعتمد، ولكن هذا المثل قد اتّبع في أغلب الأرياف وفي أجزاء من المدن، إلى حدّ كاف، على كلّ حال، للتأثير في سوق الشغل.

---

(1) كيث ورينغستون، **المجتمع الإنكليزي 1580 - 1680** [1982]، أبينغدون - أون - تامس، روتلدج، 2003، ص 179 - 181.

(2) كارل بولاني، **التحوّل الكبير** [1944]، بوسطن، بيكون برس، 2001، ص 82، **التحوّل الكبير في الأصول السياسيّة والاقتصاديّة للزمن الحالي**، باريس، غاليمار، 2009).

وفي مطلع السّنوات 1830 بدأت مرحلة ليبيراليّة صعبة من تاريخ انكلترا. فسنة 1832 فتح «إصلاح بيل» طريق البرلمان للطبقات المتوسطة. أما سنة 1834 فقد أبطل العمل بفقه قضاء قانون سبينهاملاند. وبدت اللحظة مناسبة لإقرار تطبيق شرس للمبادئ الاقتصادية المالتوسيّة[1] والريكاردية[2]. وانتهت بذلك الأبويّة الموروثة عن عهد التودور. وكانت ثورة أولى للنخب ثورةٌ نظرت إلى الفقراء على أنهم مذنبون أخلاقيا وينبغي إخضاعهم إلى تقويم أخلاقي بواسطة قانون السوق.

ليس المهمّ هنا تقدير مستوى النقاش حول التداعيّات الاقتصادية أو الأخلاقية لهذا النّمط من التعديل أو ذاك، أو رفض تعديل سوق الشغل. ما يهُمّنا في الحقيقة هو أن ندرك أن صورة الثقافة الإنكليزية مفرطة الليبيرالية، بحكم طبيعتها، إنّما هي من نسج الخيال. من المؤكّد أن انكلترا قد كانت موطن ميلاد الرأسمالية الفردانية. ويُوجد بالفعل رابط بين العائلة النوويّة المطلقة ومرونة المجتمع الإنكليزي. ما بين غياب قيمة المساواة وضعف ردود الفعل الشعبيّة تجاه أوجه العنف المتعدّدة للثّورة الصناعيّة. وسنكتشف دائما، حتّى بعد 1834، مثلما بيّن ذلك دافيد طومسون، أن تلك العائلة النواتيّة ما كان لها أن توجد لولا الإسهام المتمثّل في تقديم الرعاية الجماعيّة للأفراد المنفصلين عن النواة العائلية الأساسيّة، وكبار السنّ بالخصوص. ولكن أيضا الأيتام والعمال التعسين، خلال مرحلة الانتقال من الريف إلى المدينة.

إن دولة التودور قد شكّلت هي الأخرى جزءا من القالب الانثروبولوجيّ الإنكليزيّ. ذلك أن العائلة النوويّة المطلقة وقانون الفقراء، أي الإبراشيّة في حراكها وعملها قد شكّلت كُلاًّ وظيفيا. وهذا الأمر صحيح تماما بما أن تفكّك أبويّة التودور قد كشفت عن تعقّد بنية الأسرة المعيشيّة الإنكليزيّة ما بين 1750 و1880 مثلما أثبت ذلك ستيفن روغلز[3].

لقد وسّعت الثّورة الصناعيّة تأثيراتها خارج المجتمعات الريفيّة وبات العمّال الجُدد

---

(1) المالتوسيّة نسبة إلى رجل الاقتصاد الإنكليزي توماس مالتوس (1766 – 1834) المشهور بنظرياته المؤثّرة حول التكاثر السكاني وتأثيره في الاقتصاد (المترجم).

(2) الريكاردية نسبة إلى رجل الاقتصاد دافيد ريكاردو (1772 – 1823) وهو من رموز نظريات التيار الكلاسيكي في الفكر الاقتصادي الذي ركز على النمو والحريّة الاقتصادية... (المترجم).

(3) ستيفن روغلز، Steven Ruggles **روابط مُطوّلة. صعود الأسرة الممتدّة في القرن التاسع عشر في انكلترا وأمريكا**، ماديسون، منشورات جامعة ونسكسن. 1987.
أنظر بالخصوص الرسم ص 5 إن الدراسات الأولى لبترلسلت ومجموعة كامبريدج قد ضخّمت في ثبات بِنَى الأسر المعيشيّة الإنكليزيّة. ومردّ هذا، دون شكّ، أن لسلت قد اكتفى برصد «الحجم المتوسط للأسر المعيشية»

(من البروليتاريا العمّاليّة) يعتمدون، أكثر من العمّال الزّراعيّين، على روابطهم العائليّة. وقد أنجز مايكل أندرسن تحليلا مفصّلا لهذه الظّاهرة بالنسبة للانكشاير، في منتصف القرن التاسع عشر. وقد أحصى في المجتمع الصناعي لبرستن، 23٪ من العائلات الموسّعة إلى أبعد من العائلة النوويّة و65٪ للرّجال ما بين 20 - 24 سنة يعيشون مع أهلهم، في مقابل 53٪ فقط في الأرياف المجاورة[1].

لقد أسلفنا القول أن انكلترا قد سبقت فرنسا في سباق الحداثة السياسيّة باختراعها التمثيليّة السياسيّة والأمّة قبل 1789 بوقت طويل. وعلينا من هنا فصاعدا مراجعة مكان مشترك آخر في كتبنا المدرسيّة التي تؤكّد لنا أن بسمارك وألمانيا هما من اخترع الضمان الاجتماعي. كلاّ مرّة أخرى. إذ أن بريطانيا هي التي كانت أول دولة اجتماعيّة أوروبية ارتبطت بها ثقافة عائليّة فردانيّة لا جماعويّة ولا أصليّة.

في ماض بعيد جدّا: بصمة روما في الأرياف

تبدو لنا العائلة النوويّة المطلقة، خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، بسماتها الأساسيّة والتي تُؤطّرها أيضا بقوّة مجموعة قرويّة ترغب في أن تكون التّجسيد المحلّي للدولة. وفي غياب عيّنة أكثر قِدمًا للوائح السكّان التي تقدّم صورة عن بنية الأسر المعيشيّة لا تستطيع الرجوع بعيدا للتعرف بدقّة على تاريخ العائلة الإنكليزيّة. وفي المقابل يمكننا ضبط أصل هذه المجموعة القرويّة جدّا ذات التدرّج الهرمي. وبالفعل فإنّنا نجد في عمق العصر الوسيط، القصر الصغير manoir الذي هو على الأرجح وريث الفيلا الرومانيّة.

وفي انكلترا القرن الثالث عشر هيمن نظام زراعي مألوف لدى المؤرخين المتخصّصين في العصر الوسيط، لا سيما الذين تخصّصوا في المنطقة الوسطى من المملكة الإفرنجية الكارولنجيية والكائنة بين نهري اللوار والراين. تكون القرية مجمّعة وسط مُزْدرعِهَا. وينقسم هذا المُزدرع إلى ثلاثة مقاسم تتوزّع هي بدورها إلى قطع أرض في شكل أشرطة. يفلح المزارعون حيازاتٍ تتكون من قطع في كل واحدة من المقاسم الثلاثة. ويتولّى السيد الإقطاعي إدارة جزء من المزدرع، هو المحميّة، بنفسه أو بواسطة وكيل، ويعمل فيها الأقنان. وتقتضي المناوبة الزّراعيّة الثلاثيّة أن يخصّص، كل سنة، مقسم لزراعة القمح الشتوي ومقسم ثان للقمح الربيعي في حين يترك المقسم الثالث بُورًا بهدف إراحة الأرض. ويلتزم كلّ المزارعين بانضباط جماعي بالتناوب الزراعي الثلاثي حتّى وإن كانت

(1) مايكل أندرسن، **البنية العائليّة في لانكشاير في القرن التاسع عشر**، كامبريدج، منشورات جامعة كامبرديج، 1971، ص 44 وص 85.

قطعهم من الأرض مُجمّعة في مزرعة خاصّة. ويعتبر التعاون بين الأجوار ضروريا بالطبع.

تشكّل حقوق الرعي والالتقاط التي يتمتع بها كل أفراد المجموعة دون تمييز مكمّلا للبعد الجماعي الراسخ للنّظام. ويُمارس السيّد الإقطاعي حقوقا اقتصاديّة متخصّصة من قبيل احتمال احتكار الطاحونة أو المعصرة أو فرن القرية. المزارعون هم أقنان مرتبطون بالأرض ولكن لا ينبغي الخلط بين وضعهم ووضع العبيد. إنهم مرتبطون بسيّدهم ولكن لديهم حقوقا عرفية، من بينها حقّهم في تحويل حيازتهم، إلى واحد أو أكثر من أبنائهم.

لقد أشار ماكس فيبار إلى فرق أساسي بين القِنّ في القرون الوسطى والعبد في العصور القديمة، ذلك أن القنّ قد حصل على حق الزّواج والحق في تأسيس عائلة[1]. لقد استوحى فيبار من الأخصائيّين الزّراعيّين الرّومان لوصف الفيلا الرّومانيّة التي كانت عبارة عن ثكنة حقيقيّة. وكان العبيد الذين يقيمون فيها دون منزلة البشر محرومين من الحياة العائليّة والجنسيّة المنتظمة. ولم تكن الفيلا التي تنتشر بقايا آثارها في الغرب الرّوماني كله قادرة، حسب فيبار، عن تأمين تجدّد ساكنيها. وفي غياب التزوّد بالعبيد على نحو منتظم عن طريق الحرب، كان مصيرها الاندثار أو التحوّل إلى شيء آخر. لقد تسبّب السلام الرّوماني في نضوب التزوّد باليد العاملة من العبيد وهو ما أدّى إلى أزمة نمط الإنتاج الزّراعي وإلى تحوّله. هذه هي أطروحة ماكس فيبار وهي مُقنعة جدّا.

بيد أنّ روما تركت في كامل أوروبا الغربيّة أثرا لتلك الخليّة الريفيّة الأساسيّة. وكانت بصمة الفيلاّ على قدر كبير من الوضوح بحيث كانت المنطقة المعنيّة أقلّ تقدّما على المستوى الزّراعي زمن الغزو. وهاهي أرياف شمال بلاد الغال والجرمانية الغربيّة وانكلترا تحمل بصمة روما.

ولئن لم تُتح القنانة الحريّة للعامل الزّراعي فقد مكّنته من الحقّ في الزّواج وتأسيس عائلة. ليس القنّ شيئا أو عقارًا قابلا للتّحويل عند الحاجة. ومع ذلك فإنّ السيّد الاقطاعي، الذي خلف سيّد الفيلاّ، يمارس حقّ عدالة دنيا على الأفراد والعائلات، بما أن إنزال عقوبة الإعدام من صلاحيات الملك وحده. كما توجد أيضا حقوق السيد الإقطاعي على العائلة، وهي تتعلق بنقل المِلكيّة والزّواج خارج الجماعة. والحالة المثاليّة هي أن تكون الإقطاعة خاضعة للملك في منطقة النفوذ. وتوجد مِلكيات خارجة عن النّظام الاقطاعي، مثلما نجد الحيازات الحُرّة.

---

(1) ماكس فيبار، **الاقتصاد والمجتمع في العصور القديمة [1909]**، باريس، لاديكوفارت، 2001، ص 71 - 73.

القصر الإنكليزي

ظهر القصر manor الإنكليزي متأخّرا بعض الشيء، لكنّه جاء أكثر اكتمالا بكثير من الإقطاعة الفرنسيّة Seigneurie française. وكان مارك بلوخ (1886 - 1944)، الذي سبق له أن قارن بينهما عام 1936، في درس له غير مكتمل، قد عرّفهما بوصفهما مجموعتين سياديّتين جمعتا بين الوظائف الاقتصاديّة والتّنظيم السّياسي وتشكلان العناصر المحليّة المكوّنة للنّظام الإقطاعي[1].

لقد مثل القصر الإنكليزي الشّكل الأكثر اكتمالا للتجميع السياسيّ للفلاحين. وكان مايكل بوستان (1899 - 1981) قد نقل عن فريدريك وليم مايتلاند (1850 - 1906)، أحد أكبر أسلاف هذا التخصّص بالنسبة لهذه النقطة، ليقترح في ما يخصّ القصر الإنكليزي أن «الأر ض هو الدولة» (The Estate is the State)[2]. وهذا من الأسباب التي تفسّر وجود مادّة وثائقيّة هائلة في عدد من القصور التي تسمّى manorial Court rolls حتى وإن كان غياب ثورة زراعيّة «من الأسفل» في التاريخ الإنكليزي يُوضّح جزئيّا بقاء هذه الأرشيفات ووفرتها. إنّ محكمة القصر المُعدِّل القانوني لحياة المزارعين في العصر الوسيط هي دون شكّ المصدر الأصلي للالتزام الصارم بالقانون الإنكليزي بل أكثر من ذلك، أي الأنكلو - أمريكي.

ونحن نجد بالفعل في المجموعة القرويّة الإنكليزيّة للقرن الثالث عشر نفس الطّبقات الاجتماعيّة للقرن السابع عشر. ويُقدّم لنا بوستان، كنموذج لانكلترا الجنوبيّة، 22٪ من كبار المزارعين و33٪ من متوسطيهم و43٪ من صغارهم[3].

ومثل هذه التراتبيّة المائلة نحو القاع الاجتماعي في زمن ما زال فيه العبيد موجودين، وغالبيّة المزارعين من الأقنان، كانت حاضرة في كتاب ونشستر (المعروف بكتاب دوميزدي) لعام 1084 الذي حرّره باللغة اللاتينيّة قساوسة ومفوّضون نورمانديّون أو مسؤولو دوائر من أجل توصيف هذه الجماعات الناطقة باللغة الانكلوسكسونيّة والخاضعة إلى أسياد فرنكفونيّين منذ عشرين سنة على أقصى تقدير. لنبدأ بالآثار الأكثر قِدمًا، والفئات العتيقة أو المترسّبة: 9٪ من العبيد (*servi*)، 4٪ من الرجال الأحرار

---

(1) مارك بلوخ، **الإقطاعة الفرنسيّة والقصر الإنكليزي**، باريس، أرمان كولان 1967، درس قدّم عام 1936، ص 17.

(2) مايكل بوستان، **الاقتصاد والمجتمع في العصر الوسيط**، هارموندز وورث بيليكان بوكس، 1975، ص 87.

(3) **المرجع نفسه**، ص 145.

(*liberi homines*)، 8٪ من السوكومن (*sokemen*) وهم (أحرار كأشخاص يشتغلون في أراض تسود فيها قوانين العبودية). أما ما يبقى من جماهير المزارعين في القاع الاجتماعي فيكون على النحو التالي: 38٪ من الريفيين (*villani*)، و32٪ من المتاخمين وعمال المزارع (*bordarii et cotarii*). ذ ولم يكن القسم الأعظم من المزارعين آنذاك مفصولا عن كتلة الريفيين.

كيف نفسّر قوّة التّنظيم الجماعي المحلّي في انكلترا بداية من القرن الثاني عشر أو الثالث عشر ووجود خليّة فلاحيّة مغلقة بمثل هذا الوضوح بواسطة طبقة عليا؟ لقد كانت إعادة التّنظيم النّورمانديّة للممالك الأنكلوسكسونية، بطبيعة الحال، عاملا أساسيا في هذا الخصوص. لقد أُلصقَ على المجموعة الريفيّة الإنكليزيّة نظام إقطاعي محدّد المفاهيم بحيث أمكن تحويلها. كما قُضي على الطبقة الحاكمة الأنكلوسكسونيّة وأقرّت البكوريّة. ودخل الفكر الإداري والقانوني النورمانديان وفكرة الدولة كذلك التقاليد الإنكليزية. ولكن النورمانديّين لم يبتدعوا في انكلترا القصور الريفيّة ولا نظام القنانة. ولقد كنتُ أشرتُ إلى هذا خلال حديثي عن روما. وهنا أذكّر أنّ التّاريخ «التراجعيّ» لا يمكن أن يتوقّف عند النورمانديين، فالضيعة الكبيرة الكارولنجية أو الأنكلوسكسونية تحيل في نهاية المطاف على الفيلّا الرومانية التي كان دورها هامّا في تشكيل الأراضي بجهة الشمال الغربي لأوروبا. وهذه مسألة تعتبر من البديهيّات في حالة الأراضي الواقعة ما بين نهري الراين واللوار، التي لم تثر حتّى الآن أيّة مناقشات. وفي حالة انكلترا فإن قضاء الغزاة الانكلس والساكسون واليوت Jutes، لا على لغة البروتونيّين أو اللاتينيّين فقط بل أيضا على أسماء الأماكن، قد شوّش الأشياء كثيرا. وفضلا عن ذلك فقد وُلدت مدرسة جرمانية ما غرب القنال الاتكليزي منذ 1890 وقد اجتهدت هذه المدرسة في طمس ما هو مسلم به. هكذا انتشر نوع من الوهم الفكتوري (نسبة إلى الملكة فكتوريا) المتأخّر حول انكلترا خِلْوٌ من كل روح لاتينيّة أو رومانيّة أو فرانكو - نورماندية [1].

ومن جانبي فإنّني أعتبر أن المسألة قد حُسمت، إذا جاز القول، قبل أن تطرح، على يد أوّل وأكبر مؤرخ إنكليزي في تخصّص القرية في العصور الوسيطة، وهو فريدريك سيبوهم. ذلك أن هذا المؤرّخ قد صوّر في كتابه: **الجماعة القروية الإنكليزية الصادر عام 1883**، النمط المثالي للمجتمع الريفي للإنكليزي عبر التّاريخ. لقد انطلق الكاتب ما لاحظه في مزدرع هيتشن ليعود إلى الجذور الرومانية لهذا النظام. وفي رأيي فإنّ سيبوهم وليس ميتلاند، هو العبقري الحقيقي في اختصاص تأريخ بريطانيا الوسيط. إن

---

(1) أعيد طبع هذا الكتاب في كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج عام 2012.

التمشّي «التّراجعي» والمقارن الذي اعتمده سيبُوهم قبل خمسين سنة من تمشّي مارك بلوخ، يُعتبر مذهلا. إنّ التعارض، الذي اقترحه، بين النظام الإنكليزي والنُظُم القبليّة - الإيرلندية والغالية والجرمانية - قد سَمَا فوق الفئات الاثنيّة المبتذلة وتجاوزها. ولم يكتشف سيبوهم بالفعل صلة القرابة أو نسبا في مستوى المصطلح أو المفهوم إلّا بين انكلترا والشعوب الجرمانية للقارة التي لم تتحمّل داخل الإمبراطورية طابع روما. ومن الجدير بالذكر أن إحدى الأخطاء الطفولية للمؤرخين «المتجرمنين» هي سهوُهُمْ المتواصل عن الإسهام الروماني في تكوُّن الحضارة الألمانية وبَنْيَنَةِ القرى والمدن وكذلك الصياغة الكتابيّة للّغة.

ومهما يكن فإنّ ما نكتشفه إذن في عمق التّاريخ، بشأن القصر الإنكليزي في ظلّ الطابع النورماندي، هو أثر روما. إنّ القصر هو الدولة لأنّه جاء من روما التي حملت إلى الشمال الغربي الأوروبي مجمل مكتسبات الحضارات المتوسطيّة علاوة على الشرق أوسطية، أي الكتابة والمدينة والدولة وهنا، تحديدا، تنظيم جماعي للزراعة. والقصر بطبيعة الحال ليس الفيلاّ الرّومانيّة. وإن الضيعة المركزية لم تعد تحتل المزدرع كله ولم يعد العبيد هم الذين يخدمونها. وبعيدا عن الإحالة على ماضٍ قَبَلِيّ غير مُحدّد، فإن نمط الإنتاج الفردي والجماعي، في الآن نفسه، للقرية، المنظمة والمُسيَّسة، في انكلترا القرون الوسطى يُحيل على روما ومبادئها العامة. إن العامل القبليّ لا يوجد إلّا خارج تَأثير روما السياسي والإداري والثقافي.

من العائلة النوويّة العشوائيّة إلى العائلة النوويّة المطلّقة

تعوزنا، هنا، بعض العناصر من أجل توصيف دقيق للتنوّعات الجهويّة للحياة الريفيّة الإنكليزية. ومع ذلك فإنّنا قادرون على تحديد النموذج المثالي للقَصر، ومن ثمّ للمجموعة المحليّة في القرن الثالث عشر. وهذا لا يمنع بقاء العائلة في القرون الوسطى عصية عن الفهم.

ومع هذا فقد حاول جورج هومانس تناول إِعَادَةِ رسم الصورة التي كانت عليها العائلة بالاعتماد على التوزّع الجغرافي لقواعد الإرث البكوريّة أو توريث الإبن الأصغر أو توزيع التركة. ولكن لا وجود لقائمة سكان يمكن أن تؤكد لنا، مثلما قد يعتقد، أن البكوريّة في القرن الثالث عشر تعني وجود العائلة الممتدّة[1]. واعتبارا إلى التكثيف المتدرّج للأُسر المعيشيّة، الذي يتبع عادة تركيز قوانين البكوريّة، فإنّ النوويّة اللاحقة للعائلة الإنكليزية

(1) جورج هومانز، **القرويون الإنكليز في القرن الثالث عشر** [1941]، نيويورك، هاربرأند رو، 1970.

تنمّ بالعكس عن أن المُساكنة المُمنهجة بين جيلين من البالغين لم توجد خلال القرن الثالث عشر. لقد كنّا فعلا على علاقة بنمط عائلي نوويّ. ولكن هل يمكن توصيف هذا النمط النوويّ الوسيطي بعقلانية، أو تصوُّره كـ «مطلق» أم أنّه سيظل «عشوائيا»؟ يشير الجدول الموالي يسارًا إلى السمات المميّزة للنمط المثالي للعائلة النوويّة العشوائية، ويمينا إلى سمات العائلة النوويّة المطلقة التي وُجِدت في انكلترا خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. أما في وسط الجدول فنجد ما نعرفه وما لا نعرفه عن النظام العائلي الإنكليزي في القرن الثالث عشر،

الجدول 1.9

أيُّ عائلة نوويّة إنكليزيّة في القرن الثالث عشر؟

السمات المُميّزة	النموذج المثالي للعائلة النوويّة العشوائية	عائلة في انكلترا القرن الثالث عشر	العائلة النووية المطلقة في انكلترا القرن السابع عشر
قرابة ثنائية	نشيطة	؟	مُعطلة
تموضع الزواج	مرن	مرن	مرن
نوويّة	معتدلة	؟	متشدّدة
أُحادية الزوج	معتدلة	متشدّدة	متشدّدة
إرث	مرن	؟	مرن
زواج أباعد	معتدل	متشدّد	متشدّد

- لدينا بخصوص العصر الوسيط يقينان اثنان وهما ناتجان عن المحرّمات الكاثوليكية عن تعدد الزوجات والزواج داخل الجماعة: لقد كانت العائلة خلال القرن الثالث عشر منفصلة عن أُحادية الزواج وزواج الأباعد «المُعتدلَيْن» من النمط الأصلي.
- لا يمكننا التّأكيد أن تموضع الزواج بالنسبة للوالدين كان مَرِنًا، ولكن هذا من الأشياء المحتملة بما أنها كانت لا تزال موجودة خلال القرن السابع عشر.
- يسود الغموض أكثر في علاقة بالميراث الذي هو مرن في النموذج المثالي العتيق كما النموذج الحديث. ومن المؤكد أن ج. هومانز قد غالى في تقدير سلطة قواعد البكوريّة، بما أننا رأينا أنها لم تشمل، خلال القرن السابع عشرن سوى المزارعين المُوسرين في نظام مَرنٍ عموما، وهذا ما اضطرّنا، إلى ترك الخانة بيضاء.

• نحن نجهل تماما ما إذا كانت نووية العائلة تُتيح المساكنة المؤقتة في القرن الثالث عشر.

• نحن لا نعرف إن كانت القرابة الثنائية أيضا، كما في النموذج المثالي العشوائي، نشيطة أو أنها كانت مُعطلة سلفا مثلما قد يكون ذلك قد جرى في القرن السابع عشر بالمجموعة المحليّة التي باتت العنصر الوظيفي لدورة الحياة مع الجرايات التي تُصرف لكبار السنّ الفقراء. إن التحوّل البروتستانتي خلال القرن السابع عشر لم ينتج أثره المُفكّك في القرابة.

إن لديّنا دراسة عظيمة، بل فريدة في نوعها، لريتشارد سميث عن عمل إخوة في قصر إقطاعي في سوفولك ما بين 1260 و1320[1]. كان تفاعل الإخوة في الضيعة واضحا، بل لعلّه أكثر أهميّة من التفاعل بين الآباء والأبناء. وقد شدّد سميث على طغيان الجانبيّة في القرابة، وهذا العنصر مركزي في النظام النوويّ العشوائي. وعلى أساس هذه الدراسة يمكننا التّأكيد أن السيرورة النوويّة المطلقة لم تحدث في القصر الإقطاعي في ريدغريف، التي كانت تؤمن تأطيرا جماعيا قويّا مثلما تشهد على ذلك النوعيّة الجيّدة للوثائق المحفوظة. ولكن تُقسمُ المواريث في ريدغريف – وهذا ملمح عتيق – على غرار أغلب ضيعات إقليم سوفولك بايست انغليا. وَحدهُ إقليم نورفولك الكائن مباشرة إلى الشمال، وإقليم كانت إلى الجنوب من التايمز ما زالا يقسمان المزيد من المواريث على الحاشية الشرقية لانكلترا. وإلى الغرب يزاول سكان ويلز بشكل تام تجزُّؤُ غافلكاند. أما في ريدغراف فإننا على هامش المنطقة المركزية التي يغطّيها النمط المثالي للمجموعة الريفيّة للقرن الثالث عشر. لا شيء إذن يشير إلى أن هذه الضيعة الاقطاعية هي ضيعة مُمَثِّلَةٌ بل لربما العكس هو الصحيح. ويكشف لنا كتاب دوميزداي[2] فعلا أنه سنة 1086، أي قبل قرنين، كانت سوفولك غير نمطية للغاية. إذ كانت تضم 35٪ من **الأحرار** (في حين كان المعدل الإنكليزي 4٪)، و5٪ من **سكومان** (المعدل العام 8٪)،4٪من **العبيد** (المعدل العام 9٪)،

(1) ريتشارد سميث، «العائلات وأراضيها في منطقة الميراث الجزئي: ريدغريف سوفوك Redgrave Suffolk 1260 – 1320» في ريتشارد سميث وآخرون: **الأرض والقرابة ودورة الحياة**، مرجع سابق، ص 135 – 195.

(2) أي **كتاب الحساب** وهو عبارة عن مصنّف فيه مسح جغرافي للمدن والبلدات في انكلترا. والكتاب كناية أيضا عن كشف شامل للعقارات والأملاك والأراضي في عهد الملك ويليام الأول بانكلترا (حكم من 1028 إلى 1087) (المترجم).

و14٪ من الأشرار (المعدل العام 38٪)، و30٪ من المتاخمين وعمال المزارع (المعدل العام 32٪)[1]. نحن هنا في ايست انغليا نقطة وصول الإنكل كما يدلّ عليها اسمها.

إن ما يمكن أن تبرهن عنه القرابة الجانبيّة النشيطة جدّا في الضيعة الإقطاعيّة بريدغراف أن نقطة الوصول هذه النموذج «الجرمانوي»، ينطبق، رغم بعض النتائج غير المتوقّعة، على أتباعه. وقد يكون الغزاة الجرمان الذين أقاموا بكثافة عوّضُوا السكان الأصليّين بدل أن يكونوا قد تحكّموا في الضيعات والأقنان المتواجدين آنذاك. ومن هنا نفهم العدد الضّخم جدّا للرّجال الأحرار. ما سيتبقّى من الجرمانيّة بعد ذلك هو، من المفارقة، انتشار قرابة حيّة وإخوة قريبين وهذا ما وضّحته شجرات النسب الملكية الأنكلوسكسونيّة التي قرّبت الجرمانيين موضع النظر من السلت أو السلافيين في العصور القديمة، والإيرلنديين أو البولنديين في مطلع القرن التاسع عشر.

ليس لدينا ما نقوله عن المنطقة الوسطى التي كانت تُغطّيها الحقول المفتوحة والقرى المجمّعة خلال القرن الثالث عشر، يقيم بها أقنان، كانوا ينقُلُونَ نظريا الاقطاعيات الممنوحة من السيّد الإقطاعي، بواسطة البكوريّة. وأنا أشكّ في إمكانية إعادة بناء البنية العائلية للقرن الثالث عشر في قلب انكلترا هذا، في يوم من الأيام. سنظل في هذه المرحلة في مواجهة معضلتنا هذه. ذلك أن قوّة الجماعي / المحلي أي الضيعة الإقطاعية تضفي معقوليّة على تحوّل العائلات إلى نواتية مطلقة خلال هذه الحقبة المُوغلة في القدم. ومع ذلك فإنّ تحوّلات اجتماعية هائلة قد حصلت ما بين 1350 و1650 في مجالات قريبة من الحياة العائلية – على مستويات قانونية واقتصادية ودينية وديموغرافية وتربوية وقضائية – تجعل من المحتمل مبدئيا أن تكون العائلة النواتيّة المطلقة قد ظهرت بعد القرن الثالث عشر. ويبدو أن السنوات 1550 – 1650 كانت حاسمة في هذه السيرورة.

تحوّل السنوات 1550 ـ 1650

لنستعد هنا متوالية مُبسّطة للعناصر التي يمكن أن تكون حدّدت تطور العائلة عبر التاريخ الإنكليزي. لقد ضعف النظام العبودي خلال القرن الثاني عشر ولكنه شهذ انبعاثا جديدا في القرن الثالث عشر بحيث أن تصفية هذا النظام لم تحدث إلّا بعد الطاعون الكبير لعام 1384 الذي حصد ما بين 40 و45٪ من السكان، ولكنه تسبّب في المقابل في ارتفاع الاجور وقاد إلى أول عملية خصخصة كاملة لعدد من الضيعات الزراعية. وخلال

(1) أنظر: فريدريك سيبهوم Fréderic Seebohm، **المجتمعات القروية الإنكليزية**، مرجع سابق، راجع الخرائط الواردة بالصفحتين 86 – 87.

هذه المرحلة المبكّرة للأَسْيَجَةِ تحوّلت أراض زراعية إلى مراعٍ[1]. إنّ زوال العبودية، وما كان يصاحبها من قوانين، قد أدّى إلى ارتفاع وتيرة انتقال الأفراد بين القرى، وربّما أدّى أيضا إلى تباعُد الأقارب.

بيد أن سنوات 1550 - 1650 ستشكل في انكلترا، كما في كامل القارة الأوروبية، لحظة تحوّل فكري كبير. وعلى هذا النحو أصبح كل شيء متحرّكا. تحت حكم هنري الثامن انفصلت انكلترا عن روما، ما بين 1532 و1536، تحديدا. ولم ينتج الإصلاح البروتستانتي آثاره من خلال تغيير الأذهان إلا بداية من عهد الملكة اليزابيث الذي انطلق عام 1559. ويشير تاريخ الفنون والآداب والعلوم إلى العهد الإيليزابيتي بوصفه لحظة الإقلاع الثقافي لانكلترا.

ومع ذلك فإنه، اعتبارًا من حكم هنري الثامن، أصبحت الوصيّة حرّة قانونا. وسنة 1540 بات من الممكن التصرّف في ثلثي الأراضي الخاضعة للواجب «العسكري» وكلّ الأراضي الأخرى. وفي ظلّ الثورة أصبحت فكرة الاقطاع العسكري مُتجاوزة تاريخيا، وأقرّ البرلمان الطويل حريّة التصرّف في الممتلكات الخاصّة سنة 1645. ومع هذا فقد عمدت الارستقراطية إلى حماية أبنائها من الحرية الإنكليزية باللجوء إلى الوَقف الذي مكّن من الحفاظ على بكوريّة، بمنأى عن حريّة الأفراد، على مدى أكثر من جيلين.

إن الشعور الذي نخرج به، من الكمّ المشوّش والمتزامن من التغيّرات والتحوّلات، هو أن العائلة النوويّة المطلقة قد ظهرت ما بين 1550 - 1650. وبوسعنا هنا الاستفادة من التقدّم الهائل للتّاريخ الكمّيّ. وعلى هذا النّحو بيّن لنا كلّ من طوني وريغلي وروجيه شوفيلد، مثلما قلنا هذا أعلاه، ارتفاعا في سنّ الزواج وتزايدا من 8٪ إلى 24٪ في عدد الأفراد الذين لا يتزوجون بين الجيل الذي ولد في حدود العام 1555 والجيل المولود حوالي عام 1605[2]. وهذه الظاهرة، منظورًا إليها من انكلترا، تعني ظهور نموذج الزواج في أوروبا الغربي كما فهمه جون هجنال وهذا ما وصّفناه في الفصل الخامس.

لم يكن للعائلة من بُدّ كي تتحوّل. إن التأخّر في الزّواج هو من بين أمور أخرى ناتجة عن مغادرة المراهقين لعائلاتهم من أجل العمل في ضيعات أخرى تختلف عن ضيعات آبائهم. ثم إن العزوبيّة النهائية قد وضعت، بدورها، عموم الأفراد خارج دورة التكاثر.

وتوجد مؤشّرات اجتماعية عميقة تشير إلى انقلاب في الذهنيات في انكلترا خلال السنوات 1550 – 1560 ولا يمكن، أن نتصوّر أنه لا علاقة لها بالحياة العائلية.

---

(1) مايكل بوستن، المرجع نفسه، ص 160 - 173.

(2) **تاريخ السكان في انكلترا**، 1541 - 1871، المرجع نفسه، ص 260.

وقد أتاح لنا دايفيد كريسي أن نلاحظ أن انتشار التعليم انطلق عند النبلاء وكبار المزارعين والتجّار والحرفيّين ما بين 1530 - 1550 وخلال عام 1600، وأنه تأخر في الوصول بشكل واسع إلى الفئات الريفيّة الدُنيا[1]. وكان هذا بالطبع تحت تأثير الإصلاح البروتستانتي الذي طرح ضرورة إتاحة الفرصة للجميع من أجل الوصول إلى الكتب المقدّسة. سارعت النخب الريفيّة على الفور، في تلك الفترة، إلى محاولة إصلاح العادات والأخلاق لدى غير المتعلّمين من السكان. وسادت الحياة الاجتماعية والسياسيّة في ذلك العصر نزعة تشدّد أخلاقيّة وسلوكية وهو ما ترك في الغرب كلمة «بوريتان» puritain أي متزمّت.

أشار لورنس ستون في مقال كرّسه للعنف بين الأشخاص ما بين 1300 و1800، إلى طفرة في نهاية القرن السادس عشر داخل حركة عامة لتراجع القتل العمد أشار إليها ت. ر. غور. وضبط ستُون طفرة عامّة أطلق عليها دوركايم تسمية الفردانية، اشتملت على قطع للروابط الاجتماعية وعزلة للأفراد وشعور بالغضب[2]. وانطلاقا من مثال قرية ترلينغ في إيسيكس، حيث رأى وريغتسون ولوفين من خلال تفاقم الخلافات بين الأشخاص في المحاكم أن «شيئا ما» يحدث فكتب ستون بصيغة التعميم:

«إن هذا الشيء لم يُؤثر في قرية واحدة وإنّما في المجتمع برمّته، على نحو ما تبيّنه معطيات كل مقاطعات هوم سيركوايت [3] وتوجد مؤشرات أخرى على التفكّك الاجتماعي والفوضى في انكلترا خلال نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، ونسب عالية من اللاشرعيّة ومن الاتّهامات بالسحر بين السكان القرويين. كما سُجّل مستوى مدهش من حالات الإبلاغ عن الانحراف الجنسي، ومن التتّبعات من أجل الثلب بمختلف أشكاله بين الأجوار (وخصوصا النساء). كل هذا يشير إلى أن الحقبة 1560 - 1620 قد عرفت ارتفاعا حادّا في مؤشرات عديدة جدّا لفوضى اجتماعية فضلا عن انهيار الطريقة التوافقيّة في حلّ الخصومات صلب المجموعة..»[4].

---

(1) دايفيد كرسي، **المرجع السابق**، الرسوم البيانية بالصفحات 159 - 163.

(2) بخصوص العلاقة بين انتشار التعليم والثورة أنظر: لورنس ستون «تربية الثورة في انكلترا 1560 - 1640» **ماض وحاضر** *Past and Present*، العدد 28، يوليو 1964، ص 41 - 80 و«التعليم والتربية في انكلترا 1640 - 1900» في **ماض وحاضر**، العدد 42، فبراير / شباط، 1969، ص 63 - 139.

(3) يشمل «الهوم سيركوايت» حول مدينة لندن مقاطعات ايسكسن هبردفوردشاير لنت، سوري وسوكسس.

(4) لورنس ستون «العنف بين الأشخاص في المجتمع الإنكليزي 1300 - 1980»، **ماض وحاضر**، العدد 101، نوفمبر تشرين الثاني 1983، ص 22 - 33، المقتبسات من الصفحتين 31 - 32.

استبطان الفردانية

إنّ تاريخا للغرب وحده وللشريط الساحلي لأوراسيا قد يقودنا إلى تحديد خصائص مرحلة سنوات 1550 - 1650 في انكلترا بوصفها مرحلة «صعود الفردانية». وبمعنى محليّا ضيّقا فإنّ هذه العبارة مقبولة تماما. إن شبكة القرابة الواسعة، ولئن كانت ولا شكّ مرنة، ومع هذا فقد تراجعت وعُوّضت بالدولة التي جسّدتها محليّا مجموعة قادرة على الاعتناء بالأيتام وكبار السنّ. وعلى هذا الحدّ فإنّ الانتقال من العشوائية إلى النواتيّة المطلقة يمكن أن يؤُول، بشكل ما، على أنه «صعود للفردانية».

ولكن هذه العبارة تطرح مشاكل بمجرد محاولة تطبيقها حيث يسير الاتجاه التاريخيّ، في نفس الفترة في الواقع، نحو ارتفاع كثافة النظام العائلي، وبمعنى آخر حيث تتكثّف حول الفرد إكراهات أقاربه وتصبح هذه العبارة، على سبيل المثال، عديمة التأثير بمعنى غير فعّالة ما وراء الراين، والكتلة الوسطى أو الآلب، أي في الأماكن التي نرصُد فيها، على امتداد الحقبة، صعودًا قويّا للبنى العائلية الكثيفة المناهضة في جوهرها للفردانية، سواء تعلق الأمر بالعائلة الأصل الألمانية أو الاكسيتانية أو النموذج الجماعوي لإيطاليا الوسطى.

سأحتفظ بكلمة «فردانية» individualisme لدراسة النظم العائلية. وسأستعمل كلمة «فردنة» individuation لوصف سيرورة تحوّل الشخصيّة الشكليّة خلال سنوات 1550 - 1650. وهذا التمييز على غاية من الأهميّة عندما نكون في مواجهة جهات يكشفُ تاريخها الواقعي الملموس في نفس الوقت سيرورة فردنة وتراجعا في الفردانية العائليّة، كما هو الحال في ألمانيا انطلاقا من الإصلاح الديني. إنّ التعارض الألماني الكلاسيكي بين الإنسان البَاطن الحُرّ والإنسان الظاهر القِنّ، وعموما الثنائية حريّة/ عبوديّة في الخطاب اللوثريّ، توضح بشكل جيّد هذه الحركة المعقّدة لفردنة في طور انحسار الفردانيّة.

إن توخّي الحذر في استعمال المفاهيم أو التحفظ على استعمال مصطلح فردانية يفرض نفسه أيضا في حالة انكلترا. ذلك أن العائلة النوويّة في انكلترا قد تطهّرت. وبوسعنا، بكل تأكيد، الحديث عن صعود للفردانية العائلية. ولكن باطن المذهب البروتستانتي في انكلترا، وبنفس القدر أيضا في ألمانيا والسويد، يرافقه تفاقم في مراقبة الجماعة للأخلاق وقواعد السلوك. ومثلما كتبتُ في نهاية الفصل الذي خصّصته للتحول الذهني الكبير، فإن الفائض البروتستانتي للفردنة يجد مقابله في سيطرة أكثر أهميّة للجماعة المحليّة وللدولة على الفرد.

الحريّة العائليّة والهيمنة السياسيّة في انكلترا

يمكن لنا من الآن فصاعدا أن نُنزّل انكلترا جغرافيا وتاريخيّا في مسار تطور أوراسيا. وقد حصلت انكلترا على الزّراعة من الشرق الأوسط في حدود العام 4000 ق.ح.ع. في حين ركّز الغزو الروماني والاجتياح النورماندي فيها خَلاَيَا ريفيّة في علاقة بالدولة.

لقد تحوّلت العائلة النووية العشوائية «للبرابرة»، السلتيين أو الجرمان، في فترة مُتأخّرة إلى عائلة نوويّة مطلقة. وتعطّل نظام القرابة الثنائي. أما التضامن بين الأخوة والأخوات فلم يعد مكوّنا أساسيّا في سير المجموعات المحليّة. هكذا تجذّر الطابع النووي للأسرة المعيشيّة. وأخيرا فقد برز النّمط المُطهّر للعائلة النوويّة الانجليزيّة المطلقة، نمط معادٍ للمساكنة بين الأجيال.

ومع هذا فإن بعض القيم الأساسيّة للعائلة النوويّة العشوائيّة ظلّت ظاهرة في النمط النوويّ المطلق، فممارسة الوصيّة إنّما هو تقنين للعشوائية الأصليّة. والعائلة النوويّة المطلقة لا هي مساواتية ولا هي لا مساواتيّة بشكل صريح. ومع ذلك فإنّ علينا أن نسجّل أهميّة مفهوم البكوريّة النّبيلة في انكلترا الذي جلبته الأرستقراطيّة الفرانكونُورمندية. إن المثل الأعلى للبكوريّة لم يؤد بالتّأكيد إلى ظهور العائلة الأصل. ولكن بإمكاننا أن نُؤوّل سمات العائلة النوويّة المطلقة على أنّها ناجمة إمّا على تأثير مقبول، أو عن ردّة فعل رافضة.

من ناحية الفعل الإيجابي فإنّ المبدأ العمودي للعائلة الأصل الذي يشدّد على الرابط بين الأب والإبن، ويفرّق الإخوة، لا يمكن إلّا أن يكون له دور في اختفاء التضامن الأفقي بين المجموعات المحليّة زمن العائلة النوويّة العشوائيّة.

ومن ناحية الرفض فإن العائلة الأصل تميل تدريجيّا إلى وضع مُثَبّطات أمام المساكنة بين الأب والإبن البالغ. وبالإمكان أن نرى في الملمح المركزي للعائلة الإنكليزيّة، الذي هو تجنُّب هذه المساكنة، تطبيقا لمبدإ المثاقفة السلبيّة الفصامية لجورج دوفرو، أي تراجع المعيار المقترح أو المفروض.

يكشف الظهور التّاريخي للعائلة النوويّة المطلقة خاصّة إلى أيّ درجة لا يمكن لها أن تعمل في الفراغ. إنّها تُشكل، مع مجموعة ريفيّة قويّة قادرة على أن تخضع للضريبة، العناية بالأيتام وكبار السنّ كُلاًّ وظيفيّا. ويبدو أن انكلترا قد اخترعت الدولة الاجتماعية في نفس الوقت الذي اخترعت فيه العائلة النوويّة المطلقة. إن قوّة التشكيل الخلوي المحلّي إنّما هو جزء من القالب الانثربولوجيّ الإنكليزيّ، مع هذه المفارقة الإضافية المتمثّلة في تكتل محلّي يتيح تحركيّة قصوى للرجال والنساء بين الجماعات.

وما كان لهذا النّمط العائلي الفرداني أن يشتغل أبدًا في انكلترا لولا وُجود سلطة عليا يمكن أن نفهمها بوصفها «سلطة نورماندية» و«ارستقراطية» و«طبقة راقية» Gentry أو «أوليغاركية زراعيّة». هكذا ظهرت الفردانية الإنكليزيّة في سياق هيمنة. فهي تندرج ضمن شكل اجتماعي عمودي. وسنرى الآن كيف أصبح على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي حيث رفضت الثورة الأمريكية، بوعي، هذا البعد العمودي وسعت إلى استئصال مبدأ الهيمنة.



الفصل العاشر

الإنسان الأمريكي

يمكن وصف العائلة الأمريكيّة للقرن السابع عشر أو الثامن عشر بالنوويّة. ولكن صفة الإطلاق التي طبّقت في الفصل السابق على العائلة الإنكليزية في نفس هذا العهد أقلّ مُلاءمة. لقد كان الناس الذين أسّسوا المستعمرات، في أمريكا الشماليّة بالفعل، إنكليزًا رَسَوْا في العالم الجديد مع نُظمهم القيميّة وأشكالهم للتنظيم الاجتماعي حتى أن دايفيد هوكت فيشر بيّن أنه بالإمكان العثور عند البحث عن الاختلافات بين المستعمرات المتعدّدة، على آثار ثقافات جهويّة تعود إلى أصل المهاجرين الأوائل: ايست انكليا في ماساشُوسيتس، وجنوب انكلترا في فرجينيا، وشمال الميدلاتدر في بنسلفانيا، وشمال بريطانيا العظمى في البلاك كونتري، رغم أنه بالغ، بعض الشيء، عندما شرع في تقديم فويرقات التنظيم العائلي[1].

وعلى أيّ حال فإنّ التنظيم العائلي قد تغيّر بالفعل في المستعمرات بحيث تغيّرت معه العائلة أيضا، تبعا لذلك.

في الجنوب استقطبت العبودية المجتمع. أما في الشمال فإن وفرة الأراضي قد جعلت معظم السكان مُزارعين مستقلّين، كما جعلت الاستغلال العائلي مُهيمنا. إنّ الفروق في الثروة، بين المستغلّين الزراعيّين، خارج عالم فلاحيّ الجنوب، دون أن تكون معدومة، هي هامشيّة بالنسبة لما يمكن ملاحظته في الأرياف الإنكليزيّة في نفس الفترة. ولكن أمريكا الاستعمارية لا تتماهى في أي مكان، منذ البداية، مع مثل أعلى للحريّة الفرديّة إذ وُجد في كل مكان «خدم بالسُّخرة» (*indentured servants*) من الرجال والنساء الذين دفعوا سنوات من العبوديّة التعاقديّة مقابل عبورهم المحيط الأطلسي.

ويبيّن لنا تاريخ المستوطنين المتشدّدين في القرن السابع عشر أن المعنى الإنكليزي للمشترك المحلي قد نُقل إلى الضفّة الأخرى للمحيط الأطلسي. ومع هذا فإن الإحساس

---

(1) دايفيد هاكت فيشر، **البيُون البذور**. أربعة تقويمات **بريطانية في أمريكا**، منشورات جامعة اكسفورد، 1989.

بالانتماء الديني الطوعي في حالة البروتستانتية الجذريّة يُعوُّض في أمريكا الوضع الخَلَوِيّ العموديّ الموروث عن العصر الوسيط الإنكليزي. إن نمط الجماعة المحليّة متعدّدة المستويات تديرها أوليغاركية من كبار المزارعين الذين ينُوبون في القرية سلطة علية القوم الخاصّة التي تحكُم بدورها البلاد، لا ينطبق على نيوانكلند ومثلما اقترح كينيث لوكريدج فإنّ هناك أوليغاركية أصليّة ولكنّها أوليغاركيّة معنويّة تُحدّدُ، بانتمائها إلى نخبة من الصلحاء، تماشيا مع المذهب الكلفيني حول حدود الأقدار والنعمة الكاملة[1]. ودون الاعتقاد، على الإطلاق، في المساواة بيين الناس - البعض منتخبون والبعض مصوّتون - فإن سكان أولى المجموعات الريفيّة التي تأسست في نيوانكلند قد شاركت، بأعداد كبيرة في سيرورة القرار. لقد كان الشعور الجماعي للأمريكيّين الأوائل في نفس قوّة شعور الإنكليز الرّيفيّين، ولكنّه كان من طبيعة مُغايرة. لقد كان أكثر أفقية وأقلّ عموديّة.

عادت الأهميّة إلى العائلة الموسّعة بدرجة كبيرة. ذلك أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأمريكيّة تستثني، بالفعل، إمكانيّة نوويّة خالصة. ولم يعد هناك إطلاقا وجود للضيعة الريفيّة الكبرى من أجل تأمين حركة كبيرة للعُمّال والخروج المُبكّر للشبّان من عائلاتهم الأصليّة. لقد انفجرت قاعدة البكوريّة لكبار المزارعين لتُعوَّضَ بـ«تجزُّؤ تمايزي» preferentiel partibility. وفي المقابل فإن الاستعمال الحرّ والمفرط للوصيّة هو إنكليزي بشكل جيّد. ويجتهد الآباء في توزيع ممتلكاتهم مع تأمين استمرارية المزارع. ولئن لم يكن هذا النّظام قائما على المساواة فإنه يُمكّن من الإبقاء في عين المكان على جزء هام من الذريّة.

ومن المفارقات أن سكان العالم الجديد كانوا في البداية أقلّ تحرّكيّة من سكان العالم القديم[2]. صحيح أن بعضا من الأبناء استصلحوا الأرض قليلا، ولكن المجموعات المحليّة، في أغلبها كانت، خلال القرن السابع عشر جُزُرَ بقاء وسط عالم مُعادٍ. إذ كان هدفها الحفاظ على الذات بدل التوسّع. وابتداء من منتصف القرن الثامن عشر بدأنا، إذن، في معاينة جيوب محليّة للاكتظاظ السكّاني وما نجم عنها من تزايد في الكثافة واستقطاب اجتماعي واقتصادي.

في أمريكا المستعمرة عَرَضَتْ العائلات النوويّة كما بيّن ذلك فيليب غريفن امتدادات أكثر مما كان موجودًا في انكلترا، وقد يُستثنى من ذلك ربما الجنوب، حيث نظام الرق،

---

(1) كينيث لوكريدج، مدينة نيوانكلند. **المائة عام الأولى** [1907]، نيويورك، نورتن، 1985.

(2) **المرجع نفسه**، ص 64، وص 139 - 140

إذ تنتج الضيعات الكبرى آثارا نوويّة مألوفة[1]. ومن أجل الوصول إلى هذه النتيجة قارن غريفن، في دراسة رائعة عن جماعة أندوفر في ماساشوستس، بين عدد العائلات التي أُحصيت نوويّة، وبين عدد المنازل، فوجد أن عدد المنازل أقل. وهذا معناه أن بعضا من تلك المنازل كانت تستوعب عديد العائلات. وقد رسم غريفن نموذجا لعائلة «أبويّة» خلال القرن السابع عشر يُمكّنُ الآباء من ممارسة مراقبة أبنائهم أطول وقت ممكن. أما الأبناء فيتعيّن عليهم، إيواء أُمِّهم عندما تصبح أرملة. وكانت شبكة القرابة تنزع إلى التجدّد، حول العائلة، لأن الأُسر المعيشيّة للآباء والأبناء والإخوة كانت قريبة من بعضها البعض. وكانت سن الزواج مرتفعة مثل أوروبا: 26,7 سنة للجيل الثاني من الرجال، مقابل 26 إلى 28 سنة في انكلترا في نفس الحقبة. وقد أوّل غريفن هذه الظاهرة باقتدار، على أنّها علامة على مراقبة الآباء لزواج الأبناء[2].

ولئن لم يكن الإرث متساويا فإنه كان رغم ذلك مُحمَّلاً بالالتزامات تجاه الإخوة والأخوات الأقل حظًّا كما وضّح ذلك طُوبي ديتز. وكانت الفتيات في غالبيتهن العظمى مقصيّات من ميراث الأرض. وقد وصف ديتز أساليب الإرث عند جماعات كونيكتيكوت [3]بأنها واسعة وتعتمد المساواة بين الجنسين. ويمكن أن نرى فيها ظهور حالات من الملكية المشتركة لإخوة عديدين، وهي مؤقتة غالبا. وقد بيّنت هذه الجانبيّة، في مجال القرابة، كما في مجال إدارة شؤون الجماعة أن نوعا من الأفقيّة قد ظهر مجدّدا.

إن النموذج الذي قدّمته ماري ريان بالنسبة لفترة لاحقة شيئا ما، وإلى ناحية الغرب قليلا. حيث تُقارب ولاية نيويورك بحيرات أُونتاريو وأرييه. لقد فحصت بالتفصيل هذا النموذج للعائلة الرائدة التي تحافظ منذ البداية على الروابط، بين الأجيال، بين الإخوة والأخوات، وتُمارس توزيعا وظيفيّا بين الجنسين[4].

لم تكن العائلة الأمريكيّة، في البداية، نُسخة مشكّلة للعائلة النوويّة الإنكليزيّة، بل

---

(1) فيليب غريفن «متوسط حجم العائلات في مقاطعة ماساشوشتس وفي الولايات المتحدة عام 1790: نظرة عامة» في بيتر لسلت وريتشارد وال، مرجع سابق، ص545 - 560. وقد نقده من قبل جون دوموس، «الديموغرافيا وعلم النفس في الدراسات التاريخيّة عن الحياة العائلية: تقرير شخصي»، في المرجع نفسه، ص 561 - 569.

(2) فيليب غريفن، **أربعة أجيال. الأرض والعائلة في أدنفور الاستعماريّة**، منشورات إيهاكاكورنيل، 1970.

(3) توبي ديتز، **الملكية والقرابة في أوائل ميراث كُونيكتيكوت 1750 - 1820**، برانستن، منشورات جامعة برانستن، 1986.

(4) ماري ريان، **مهد الطبقة المتوسطة، العائلة في مقاطعة أونيدا، نيويورك 1790 - 1865**، منشورات جامعة كامبريدج، 1981.

كانت، على العكس من ذلك، نسخة مخفّفة جدّا، تتضمّن، في كل المجالات، عودة إلى العائلة النوويّة العشوائيّة، وتبدو هذه العودة جليّة في توسّع المجموعة المنزلية وفي تقاسمية أكبر في المواريث والعودة إلى التفاعلات بين الأخوة والأخوات. نحن بعيدون جدّا في هذه الأزمة الاستعمارية عن النموذج الأمريكي الحالي، نموذج يتميّز بالتعطيل الأقصى لروابط القرابة.

ونحن بعيدون أيضا عن المكانة الحالية للنساء في المجتمع الأمريكي. ولقد أشار كلّ الملاحظين، ومن بينهم توكفيل، إلى المكانة الرفيعة للنساء في أمريكا المؤسِّسة. وكانت نساء المزارعين البوريتانيين منذ البداية، محترمات ونشيطات في الحياة الدينية والاجتماعية. ولكن كنّ مقصيات من ميراث الأرض والمساكن، وهذا مهما كانت الطائفة التي انتمين إليها سواءً كانت أبرشانية (congrégationnaliste) أم بروتستانية كواكريّة quaker[1].

لقد كان التقسيم الجنساني للحياة الاقتصادية والاجتماعية صارما عند البروتستانيّين الأمريكيّين الأصليّين كما الصيّادين القطّافين. ويبدو واضحا أن توزيع الممتلكات كان غير ملائم للنساء في أمريكا الأولى وهذا التوزيع يجب أن يؤُول في مفردات التقسيم الأجناسي الأصلي للعمل عند الإنسان العاقل بَدَلاً من أن ينظر إليه كنتيجة لبداية تجديد أبويّ. هكذا، وكما بيّن ديتز [2] فإن الأفضلية الذكرية لم يكن هدفها تحديد نسب ولا يمكن إذن تأويلها بوصفها بداية أبويّة.

بيد أنه، وبلغة الأرث، تكون الوضعية الأصليّة للنساء الأمريكيّات أدنى كثيرا من فلاّحات الحوض الباريسي في نفس تلك الفترة، بما أنّ هذه الباريسيات كنّ يرثن مثل إخوتهنّ. ولكن هذا النّظام الفرنسيّ لم يكن طبيعيّا وأصليّا بما أنه مُستمدٌّ، في أعقاب تاريخ طويل، من المساواتيّة الجنسانيّة للإمبراطوريّة الرّومانيّة المتأخّرة والتي أصبحت رسميّة في مدوّنة جوستيسيان.

لقد حمل المستوطنون الذين أسّسوا نيوانكلاند معهم الكتاب المقدّس وكانوا يتماهون مع العبرانيين أكثر من الكلفينيّين الأوروبيين. لقد استقرّوا في أرض ميعادهم التي افتكّوها من وثنيّي ذلك المكان، أي من الهنود الحمر. وقد حرصوا في كلّ

---

(1) دانيال سنيداكر Daniel Snydaker «القرابة والمجموعة في ريف بنسالفانيا 1749 – 1820» في **مجلة تاريخ التخصّصات المتقاطعة**. المجلد 13، العدد1، صيف 1982، ص 41 – 61 – بخصوص عائلة كواكر أنظر أيضا: بيري ليفي «المزارعون الكواكر وأبناؤهم، **في وادي ديلاوار Delaware**، 1681 – 1735، **مجلة التاريخ العائلي**، المجلد 3، العدد 116، 1978.

(2) توبي ديتز Toby Ditz، **المرجع نفسه**، ص 165.

أفعالهم وتصرّفاتهم، على محاكاة التّاريخ القديم لبني إسرائيل. ونجد في علم الأسماء الاستعماري تواتر أسماء: بنيامين، جاكوب (يعقوب) سليمان، عزرا، راشيل (راحيل)، إستر، ريبيكا. وكان أعضاء الكنيسة الأسقفيّة، الذين يعيشون في المناطق الواقعة جنوب نيوانكلند وبنسالفانيا، هم أيضا بروتستانتيون، من ذوي التقاليد الأنكليكانية ممّن دأبوا على قراءة نسخة معيّنة من الكتاب المقدّس.

إن الكتاب المقدّس هو تاريخ عائلي مُتخيّل، كما رأينا ولكن علينا، على أيّة حال، أن نتساءل حول ما إذا كان التشوّه الذي ألمّ بالعائلة النوويّة الإنكليزيّة المطلقة خلال عبور الأطلسي في علاقة ما به. والكتاب المقدّس، كما قلنا في الفصل الرابع، كان حلما غير مُطبّق لثقافة عائليّة ظلّت نوويّة وعشوائيّة. وإنّنا لنجد فيه المصطلح المؤرّق للبكوريّة الأبويّة، ولكن هذا المصطلح كان دُومًا عرضة لهجوم الأبناء الأصغر والأمّهات. وقد دَعّمَ الكتاب المقدّس، خلال تطبيقه في أمريكا المستعمرة، حُلما بالبكوريّة الأبويّة في مجتمع كان يعمل وفق معيار العائلة النوويّة التي كانت مطلقة جدا. ومن المفارقات أن التعايش في أمريكا آنذاك، بين الكتاب المقدّس وعائلة نوويّة غير كاملة يبيّن لنا إلى أي حدّ كانت مُمكنة تلك الصورة التي قدّمتُها عن إسرائيلَ قديمةٍ تجمع بين «العائلة النوويّة العشوائيّة» و«الكتاب المقدّس الأصل»،.

وليس بإمكاننا فعلا، استبعاد وجود تأثير مؤقت للكتاب المقدّس في الارتداد الطّفيف، في أمريكا، للعائلة النوويّة المطلقة الإنكليزيّة نحو العشوائيّة. إنّ إعادة التنشيط المؤقتة لشبكة القرابة، التي أشار إليها ب. غريفن، وت. ديتنز لهي متوافقة جدّا مع رؤية العلاقات العائليّة التي نجدها في الكتاب المقدّس. وإنّ تآكل اليوتوبيا المتشدّدة مع مجموعاتها المثاليّة المؤسّسة في عالم همجيّ، لا يمكن، مع هذا، إلّا أن تتسبّب في إسقاط عامل العشوائيّة هذا وفي إعادتنا إلى النّموذج النوويّ المطلق الإنكليزي. وبإمكاننا التّأريخ لهذه السّيرورة.

عودة إلى النوويّة النقيّة

تُتيح دراسة ب،ج – غريفن عن أندوفر تحديد تاريخ ظهور النمط النوويّ الأمريكي، على نحو محتشم مع الجيل الثالث، وبشكل أكثر وضوحا – ما بين 1720 و1770. فقد انخفض سنّ زواج الرجال إلى 3,25 مقابل 1,27 بالنسبة إلى آبائهم[1]. وتزداد التحرّكيّة الجغرافيّة، ولكن دون أن تصل إلى مستويات الإبراشيّات الإنكليزيّة لكلايوورث

(1) فيليب غريفن، أربعة أجيال، المرجع نفسه، ص 206.

وكوغنهنو خلال القرن السابع عشر[1]. وقد رصد غريفن، حينئذ، تشتّتا للعائلات النوويّة في جميع أنحاء نيوانكلند[2].

تكون فترة الانتقال متأخّرة في أقصى الغرب بمقاطعة أونيدا التي درستها ماري ريان والحقّ أنّ مجموع هذه المتتاليّة - تعزيز الرّوابط العائليّة ثم العودة إلى نوويّة نقيّة - قد تغيّر في هذه المنطقة التي ظلّت حوالي عام 1790، منطقة حدوديّة. وأخيرا عرفت المنطقة ما بين 1800 و1865 تطوّرا في المساواة بين البنات والأبناء أمام الميراث[3]. أما خلال الفترة 1850 - 1865 فقد انهارت وتيرة الشراكات الاقتصادية العائليّة[4].

و نجمت عن الزحف نحو الغرب «الحدود» الذي تسارع خلال القرن التاسع عشر موجة متواصلة من نفس الدّورة الانثروبولوجيّة:كل تعقُّد للعائلة يكون متبوعا، بعد استقرار المجموعة، بإعادة تأكيد متدرّجة للنّموذج النوويّ. لقد ظلّ السياق الاقتصادي والاجتماعي، لهذا المدّ والجزر، سياق المؤسّسة الصغيرة الفرديّة بما أنّ الثّورة الصّناعيّة كانت في الولايات المتحدة أكثر تأخّرا بكثير من بريطانيا العظمى. ويجعل روستوف سنة [5]1840 تاريخا للإقلاع الأمريكي. وفي مطلع القرن التاسع عشر كان أربعة أخماس الأمريكيّين لا يزالون عمّالا مستقلّين، وفي حدود العام 1870 قاربت هذه النسبة الثّلث[6]. وقد أمّن المجتمع الصناعي ونظام الأجور الواسع النطاق عودة النموذج النوويّ الإنكليزي.

العائلة النّوويّة المطلقة بوصفها نموذجا مثاليّا 1950 ـ 1970

علينا انتظار القرن العشرين كي تستعيد العائلة الأمريكية نَوَوِيَّةً يُذكّرُ كَمَالُهَا بنظيرتها الإنكليزية. وبحسب ستيفن روغل فإنّ النّسبة المائوية للأُسر المعيشيّة التي تضمُّ الوالدين اللذين ينضافان إلى النّواة الزّوجيّة قد انخفض في الولايات المتحدة من 16٪ عام 1900 إلى 12٪ عام 1963 وإلى 5٪عام [7]1973. وكأنّنا نستمع، من خلال هذه الأرقام، إلى

(1) **المرجع نفسه**، ص 212.

(2) **المرجع نفسه**، ص214.

(3) ماري ريان، مهد الطبقة المتوسّطة. **المرجع نفسه**. ص 252.

(4) **المرجع نفسه**، ص 255.

(5) راجع الجدول 1.7 ص182.

(6) سي. ورايت ميلز C. Wright Mills، ذكرته ماري ريان، **المرجع نفسه**، ص 14.

(7) ستيفن روغل، **الاتّصالات المُطوّلة: زيادة العائلات الموسّعة في القرن التاسع عشر في إنكلترا وأمريكا**، منشورات جامعة ونسكنسن، 1987، الرسم الوارد بالصفحة 5.

صدى مسيرة نحو الكمال النّوويّ. لقد فكّك، انتصار وضع الأُجراء، الرّوابط العائليّة الثّانوية مع إخوة وأخوات راشدين أو مع أبناء عمومة، ويبدو أنّه أعاد إحداث المحيط المثالي لازدهار العائلة النّوويّة المطلقة التي وُجدت في الجماعة القرويّة الإنكليزيّة للقرن السابع عشر. وعوّضت المؤسّسة الرّأسماليّة الضّيعة الكبيرة كربّ عمل. الجماعة المحلّية تُوفّر حاجات المدرسة عوض مساعدة الفقراء. ولكن الضمان الاجتماعي الذي أرسته برامج المعطيات الجديدة (نيوديل) New Deal التي جاء بها روزفلت أمّن جرايات للأشخاص المسنّين. لقد ساهمت الدّولة، في الولايات المتحدة خلال الخمسينات القرن الماضي - 1970، كما فعلت في انكلترا زمن تيودور وستيوارت، في اكتمال العائلة النّوويّة.

ويبدو الرّابط الصّيغي بين الرجال والنساء في ذلك العصر وكأنّه على وشك العودة إلى نمط الإنسان العاقل الأصلي لِتَخَصُّصٍ في المساواة. وفي حين يعمل الرجل خارج البيت، تدير المرأة المنزل، تساعدها في ذلك كل المبتكرات الجديدة من الأجهزة الكهربائيّة المنزليّة. ولقد أدّى هذا التخصّص إلى طُفرة ولاديّة Baby - boom بعد الحرب وصعود المؤشّر الظّرفي لنسبة الإنجاب إلى 3,1٪ طفل للمرأة الواحدة عام 1950 وإلى 3,65 عام 1960. وكان هذا المؤشّر قد انخفض إلى 2,30 عام 1940 وبلغت نسبة الولادات خارج الزواج مستوى أدنى تاريخيا بـ 4٪ عام 1950 بالنسبة إلى المجتمع الأمريكي في مجمله، وتنخفض إلى 1,8٪ فقط بين السكان البيض.

وعرفت الخمسينات القرن الماضي - 1970 أوجّ العائلة النّوويّة المطلقة في الولايات المتحدة. ذلك أنّ الأسرة الزّوجية المنقطعة عن شبكة القرابة، قد هيمنت أكثر من أي وقت مضى.

وسنرى لاحقا أن التّشكيك النيوليبيرالي في الدولة الاجتماعيّة الروزفلتيّة قد ساهم اليوم في انتعاش التعاون العائلي وفي بروز توجه مضاد لنوويّة dénucléarisation النّموذج، ويمكن أن نلاحظ نظيرا لهذه الظاهرة في انكلترا.

وعلى العموم، وبالنّظر إلى ما أبعد من التّأرجحات المائوية أو العشريّة، فإنّ أمريكا قد تكون في المدى البعيد أقل دوغمائيّة من انكلترا في انخراطها في الفردانيّة النوويّة للعائلة.

لقد أنجزت دراسة في مطلع هذا القرن، عن الولايات المتحدة وانكلترا، أحصت نسبة الأفراد الذين قضوا جانبا من حياتهم في أسر معيشّة ذات ثلاثة أجيال[1]. وقدّرت هذه

(1) ناتاشا بلكوسكاس Natasha Pilkauskas، مليسا مارتيسون Malissa Martison« العائلات ذات

النّسبة في الولايات المتحدة بـ 31٪ من الأفراد ذوي الأصول الأمريكية اللاتينيّة، و30٪ بالنّسبة إلى الآسيويّين، و18٪ فحسب للمصنّفين بيضا. ورغم هذا فإنّ نسبة 18٪ هذه ليست غير ذات أهميّة. ذلك أن «بيض» المملكة المتحدة الذين في مثل هذه الوضعيّة لا تتجاوز نسبتهم حدود 6٪. وتفيد الإشارة أخيرا إلى اختلاف مهمّ، سأعود إليه، ويخصّ الفارق في السّلوك العائلي بين السّود والبيض في الولايات المتحدة. وفيما يتعلّق بالسّود كانت نسبة الأفراد الذين أمضوا جانبا من حيواتهم في إطار أسرة معيشيّة من ثلاثة أجيال 34٪ أي حوالي مرّتين نسبة الوتيرة المسجلة عند البيض. ومع هذا لا ينبغي أن نستخلص من هذا الفارق فرضيّة عن «ثقافة زنجيّة» خصوصيّة. ذلك أنّ نسبة السّود في المملكة المتحدة لا تتجاوز 7٪، أي أنّها متساوية تقريبا مع نسبة البيض بـ6٪. إنّ العائلة «الزّنجيّة» في الولايات المتحدة أمريكيّة حقّا.

مثلٌ أعلى نوويّ ومدٌّ دينيّ

رافق اكتمال العائلة النّوويّة الأمريكيّة تصاعد طفيف للدين. هكذا سجّلنا صُعودًا قويّا للممارسة الدّينيّة ما بين 1940 و1960 بحيث انتقلت نسب الحضور في قُدّاس يوم الأحد من 39 إلى 48٪. وهذه الأرقام المستمدّة من عمليّات سبر الآراء يجب التعاطي معها بحذر بما أنّها تغالي في تقدير الممارسة الدّينيّة الحقيقيّة التي هي أقلّ من النصف عندما تكون مراقبة بقوائم مرجعيّة في أماكن العبادة[1]. وتسجّل هذه القوائم في نفس الوقت الممارسة الدّينيّة ونسب النفاق (الديني). بيد أنّ الاتّجاه التّصاعدي للسنوات 1940 - 1960 يُعدُّ حقيقة لا جدال فيها[2].

إنّ الانتماء إلى كنيسة أو إلى طائفة دينية في الولايات المتحدة التي هي بلد يتميّز بضعف الاندماج العمودي للدولة، يعتبر عنصرا هاما في الاندماج الاجتماعي الأفقي. ويمكن أن يشكل الانتناء إلى مجموعة دينيّة محدّدة عاملا مطمئنا ضروريا للفرد أو لعائلته

ثلاثة أجيال في سن الطفولة المبكّرة. مقارنة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا». مجلة **بحوث ديموغرافية** المجلد XXX المقال60: .http : / /WWW. Demographic research .org.

(1) كيرك هادوواي HadowayKirk، بيني مارلر Penny Marler، مارك شافز Mark Chaves «ما لا تظهره الاستفتاءات: نظرة عن كثب على حضور الكنيسة الأمريكية» **المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع**، المجلد 58، ديسمبر 1993، ص 741 - 752.

(2) روبرت بوتنام Robert Putnam، دايفيد كامبل David Campbell، الغرايس الأمريكية American Grace: **كيف يوحّد الدّين ويفرّق في الولايات المتحدة**، نيويورك، 2010، ص 83 - 84.

النّوويّة. ثم إنّ رواسب التديّن في الولايات المتحدة، الذي هو أكثر قوّة من تديّن أوروبا الشماليّة الغربيّة ناجم، دون شكّ، عن ضعف الدّولة أكثر منه إلى استعدادت مخصوصة لسكّان العالم الجديد للتهويمات الميتافيزيقيّة. إنّ الإله الحديث للأمريكيّين، ليس كثير المطالب، وهو مُعتدل جدّا في عقابه. فهو لم يعد إلاه الكتاب المقدّس الذي يلوح في تعال رهيب وهو لا يظهر سطوته مهدّدة بشكل خاص. ومهما يكن من أمر فإنّ تعاظم الممارسة الدّينيّة خلال سنوات 1940 - 1960 قد أقام الدّليل على مضاعفة الاندماج المجتمعيّ في وقت عرفت فيه الطّبقة المتوسّطة ازدهارًا في ضواحي المدن. وعلى هذا النحو فإنّ السّمة الخفيفة إلى حدّ ما للإله الأمريكي لا تمنعنا من أن نأخذها على محمل الجدّ على المستوى السّوسيولوجيّ. ومرّة أخرى تُفرضُ علينا المقارنة في هذه المرّة بين الضواحي الأمريكيّة ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة والمجتمعات القرويّة الإنكليزيّة الكبيرة للقرن السابع عشر، مجتمعاتٌ بنْيَنَهَا المذهب البروتسانتي الذي كان هو الآخر ضروريا من أجل أداء فعّال للعائلة النّوويّة المطلقة.

وجدير بالإشارة إلى أنّ الجماعة المحليّة في أمريكا القرن العشرين، كما في القرى الإنكليزيّة لكلّ من كوجنهو وكلايوورث خلال القرن السابع عشر، لم تمنع تحرّكيّة جغرافيّة استثنائيّة[1]. ففي الولايات المتحدة كانت فترة إضفاء الطابع النّوويّ على العائلة في الواقع متّسمة بتزايد في التحرّكيّة الجغرافيّة. ومن آيات ذلك أن نسبة السكّان الذين غيّروا سكنهم من ولاية إلى ولاية، خلال السنوات الخمس الأخيرة، قد مرّ من 6٪ سنة 1900 إلى 13٪ عام 1950[2]، ولكن التّقاليديّة Conformisme الجواريّة ومراقبة الجماعة المحليّة للحياة هي أيضا من خصوصيّات الحياة الأمريكية في ذلك العصر كما التحرّكيّة الجغرافية.

التّأثيرُ المعتدل للهجرة

قادت الهجرة الهائلة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين نحو الولايات المتحدة رجالاً وعائلات لم تكن قيمهم نوويّة: فقد كان الألمان والسويديّون ونرويجيّي الغرب على قيم العائلة الأصل. أما الايرلنديّون واليهود فقد كانوا يحملون قيم النماذج

---

(1) بيتر لاسلت، المرجع نفسه، ص 65 - 86.

(2) رافن مولوي Raven Molley، كريستوفر سميث Christopher Smith، أبيجال ووزنياك Abigail Wozniak «الهجرة الداخلية في الولايات المتحدة»، **مجلة آفاق اقتصادية**، المجلد 25، العدد 3، ص 173 - 196.

النّوويّة العشوائيّة[1]، وكان إيطاليُّو الجنوب نوويّين مساواتيّين. وبالنّسبة لكلّ هذه الجماعات فإنّ صدمة الهجرة قد أدّت، خلال زمن أول، إلى إعادة تأكيد أشكال التّضامن العائليّة، ثم، وعلى مدى ثلاثة أو أربعة أجيال إلى استئصالها. كما أفضت تلك الصدمة أيضا إلى مُواءمة للعادات مع نمط أمريكي مركزي كان هو نفسه بصدد التكيّف، من جديد، مع نمط إنكليزي قياسي ألا وهو النّوويّة المطلقة[2].

بيد أنّ الهجرة الجماعيّة المكثّفة قد شوّهت النّمط العائلي الإنكليزي بمنحها الأبناء أكثر من الاستقلال ونعني هنا تمكينهم من دور مركزيّ فعليّ. ولقد أدرك عالم الانتروبولوجيا البريطاني جوفري غورر هذه الظّاهرة عام 1948، وذلك في دراسة له مترعة بروح الدّعابة عن الطابع القومي الأمريكي[3]. فقد بيّن أن مسار الاندماج قد أنتج في كلّ تواريخ العائلات مرحلة استطاع الابن خلالها أن يتقن اللغة الإنكليزية كأي طفل أمريكي في حين ما يزال الأب يتخبّط، في مشاكل مع لغة لا يتحكّم فيها جيّدا. هكذا فإنّ الابن الأكبر يغدو النقطة المرجعيّة الثقافيّة للعائلة[4]. كما أشار عالم الاثروبولوجيا غورر إلى هبوط في السّلطة الأبويّة.

ولكنّه ذهب بعيدا مُجدّدًا. هكذا يكون انهيار سلطة الأب وراء صعود الدور الأمومي بقوّة ودور النّساء عامّة سواء تعلّق بالأم أو بالأخت الكبرى وبالمعلّمة. وعلى هذا النّحو رأى غورر في أمريكا «فضاء أموميًّا» motherland[5]. ولم يكن الوحيد في ذلك العهد الذي أسند سلطة مفرطة إلى المرأة الأمريكيّة التي كان ذنبها، وفق هذا البريطاني، فرض ظاهرة شاذّة تمثّلت في خطر المشروبات الكحوليّة. وهناك آخرون عَزَوْا إلى المرأة الأمريكية ميلا إلى الشرّ وحبّا للإيذاء أكبر. ومن آيات ذلك أن علم النّفس المحلّي قد

---

(1) بخصوص الايرلنديّين أغتنم الفرصة هنا لتصحيح، كما سبق أن كتبت في مؤلفي **قدر المهاجرين** (سبق ذكره). لقد وصف الايرلنديّون، تأسيسا على دراسات منوغرافية أنجزت في القرن العشرين، بصفتهم من حملة العائلة الأصل. ولكن التّحليل التّاريخي الذي قدمته في كتابي **أصل النّظم العائليّة** (سبق ذكره) قد كشف عن الطّابع المتأخّر جدًّا للعائلة الأصل الايرلنديّة التّالية للمجاعة الكبرى (1845 – 1852). ويمكن اعتبار العائلة الأصل والهجرة نحو الولايات المتحدة نتيجتين متوازيتين للمجاعة الكبرى. وكان المهاجرون، في معظمهم، حاملين للنّظام العائلي القديم.

(2) أنظر على سبيل المثال: إيمانويل تود، **قدر المهاجرين، المرجع نفسُه**، ص 75 – 80، من طبعة الجيب حول تدمير الأنماط العائليّة النّرويجيّة واليهوديّة.

(3) جوفري غور، **الشعب الأمريكي**، دراسة في الطابع القومي، نيويورك، نورتن، 1948 (نسخة مراجعة 1964).

(4) **المرجع نفسه**، الفصل الثالث.

(5) **المرجع نفسه**، الفصل الثاني.

تحدّث غداة الحرب العالميّة الثانية عن سلطة أمومية خارقة بإمكانها أن تجُرّ الطفل إلى انفصام الشّخصيّة[6]. ذلك أن عددًا من الكتّاب قد لاحظوا، بهدف كبح الرّوابط المحسوبة، تمثيليّة مفرطة في الأوساط الشّعبيّة بين منفصمي الشخصيّة. ومع ذلك فإنّ هذه المعاينة تؤثّر كثيرا في مصطلحات النّقاش وعباراته إذا أخذنا في الاعتبار الانحراف الأمومي الكلاسيكي للوسط العُمّالي.

لقد انتشرت ثيمة الأم المُولّدة لانفصام الشّخصيّة، في الوقت الذي بلغت فيه العائلة النوويّة، العزيزة على تالكوت بارسنز في حقيقة الاستخدامات الاجتماعية، ذروتها. لقد بلغ التّخصّص الأجناسي للوظائف أقصى مداه مع الأمّهات السيّدات مُطلقات النفوذ في المنزل.

في هذا الظرف ظهرت في أمريكا ثيمة الأمّ اليهوديّة المتغطرسة التي لم يكن لديها سابقة بأيّ حال من الأحوال، في تقاليد أوروبا الوسطى[7]. وقد جاءت هذه الثيمة لتشهد على التشوّه الذي طرأ على النظام العائلي اليهودي في الولايات المتحدة. ولقد تمّت تصفية هذا النّظام في الحقيقة، كسائر أنماط المهاجرين الأخرى. ففي غضون ثلاثة أجيال قطعت العائلة اليهوديّة، مع الأهميّة التي تحظى بها، صلة القرابة القريبة والبعيدة أي مع بعدها العشوائي.

ومنذ العام 1965 نشط استئناف الهجرة، الآليّة المعروفة والمتمثّلة في التعقّد المؤقّت للبِنَى العائليّة بما أن الآسيويّين والأمريكيين اللاتينيين يأتون حاملين أنظمة عائليّة شديدة التنوّع. وكلّ هذه النّظم هي أكثر كثافة من العائلة النّوويّة المطلقة. وبإمكاننا أن نتوقّع في مثل حالاتهم تكرّر المُتتالية الاندماجيّة التي تشمل إضفاء الطّابع النّوويّ على العائلة

---

(6) روث ليدز Ruth Ridz، تيودور ليدز «عائلة المريض المصاب بالفصام» **المجلة الأمريكية للطب النفسي**، المجلد 106، 1949، ص 332 - 345، سوزان ريشارد Suzane Reichard، كارل تيلمان Carl Tilleman، «أنماط أحد الوالدين - الأطفال في علاقة بالانفصام الشخصي» مجلة **الطب النفسي**، المجلد 13، 1950، ص 247 - 257؛ ج، سي مارك «مواقف أمهات الفصام الذكوري تجاه الطفل»، **مجلة علم النفس غير الطبيعي والاجتماعي**، المجلد 48، 1953، ص 185 - 189؛ سي، دبليو وهل C. W. Wahl، بعض العوامل التقنية في تاريخ الأسرة من خلال 568 حالة فصام في بحرية Navy الولايات المتحدة»، المجلة الأمريكية للطبّ النّفسي، المجلّد 113، 1956، ص 201 - 210؛ ملوفين كون Mélovin Kohn، جون كلوسن John Claüsen «سلوك السلطة الأبوية والفصام»، **المجلة الأمريكية للطب النفسي**، المجلد 26، 1956، ص 297 - 313.

(7) وليام نوفاك William Novak، موشي فالدوكس Moshe Walotoks، **الكتاب الكبير للدعابة اليهودية**، نيويورك، 1981، ص 268.

ومركزيّة الابن والصّعود القويّ لمكانة المرأة، باستثناء تحفّظ مؤداه أن السّياق أقلّ ملاءمة. ذلك أنّ تراجع الدّولة الاجتماعيّة والصعوبات الاقتصادية في العالم الأبيض المركزي قد قادت كلّها إلى ظهور قدر مُعيّن من تعزّز التفاعلات العائليّة.

زواج الأباعد في الولايات المتحدة

أثّر الارتداد الطّفيف نحو العشوائيّة في أمريكا في نمط الزّواج. وكان القرن السابع عشر قد شهد، في أوروبا الغربيّة، ابتعادًا عن النّمط الأصليّ للإنسان العاقل مع ظهور نسبة هامّة من الأفراد «المهيّئين» إلى العزوبيّة. ولم تلبث أمريكا المحرّرة بفضل الفضاء من هذا النّمط المالتوسي أن عادت بسرعة إلى النّمط الطبيعي للزّواج الواضح بداهة. وعلى سبيل المثال ففي سنة 1860 بلغت نسبة النّساء العازبات في سنّ الخمسين 12٪ في انكلترا و13٪ في فرنسا بينما انحطّت نفس هذه النسبة إلى 6٪ في الولايات المتحدة.

ومع هذا فإنّ قوّة زواج الأباعد المسيحي لم يتغيّر في أمريكا. وكان المتشدّدون، على غرار جميع البروتستانتيين الأوروبيين، قد تساهلُوا مع المحظور الكاتوليكي حول زواج الجماعة وعادوا إلى التّرخيص الإنجيلي الخاص بالزّواج من أبناء العمومة. بيد أنّهم فعلوا ذلك دون أدنى حماسة. ففي الجنوب الاسقفي épiscopalien (أي الانكليكاني بأمريكا) عند المزارعين الاسترقاقيّين على أعتاب حرب الانفصال، سيكون الزّواج من أبناء العمومة الأكثر شيوعًا: 10٪ لأبناء العمومة من الدرجة الأولى والثانية في كارولينا الشماليّة[1]. وأنا أشكّ في أن تكون هذه النّسب قد ارتفعت بصورة أو بأخرى، في أيّ مكان آخر مقارنة بأوروبا.

على العكس من ذلك أمكن ملاحظةتصاعد قويّ لفوبيا الزّواج بين أبناء العمومية، في الولايات المتحدة ما بين 1840 و1920، زواجٌ لم يكن له نظير في العالم القديم. وعليه فقد وُضع تشريع عقابي منافٍ للكتاب المقدّس. وهذا التّجديد الذي من الممكن أن نحدّد نشُوءه في الولايات المتحدة في الغرب وعلى رأسها ولاية كانساس. ويعزُو مارتن أوتنهيمر موجة إعادة التّأكيد على الزّواج الخارجيّ إلى الخوف من العودة إلى الهمجيّة الطبيعيّة. وهذا زواج مضحك، إذا جاز التّعبير، عندما نعلم أنّ الزّواج الخارجيّ هو زواج طبيعيّ وليس من مكتسبات الحضارة بأي حال من الأحوال. ومع هذا فإنّنا لا نعاين هنا سوى تقلّبات على الهامش. إنّ النّسبة الإجمالية لزواج أبناء العمومة من

(1) مارتن أوتنهيمر Martin Othenheimer، **الأقارب المحرّمون. الأسطورة الأمريكيّة لزواج ابن العم** (نشامبين)، منشورات جامعة إلينويز، 1996، ص 27.

الدرجة الأولى لم يتجاوز، دون أدنى شكّ، 1٪ في الولايات المتحدة... لينحطّ بعد ذلك إلى 0,01 خلال الخمسينات القرن الماضي [1]. ومثل هذه النّسبة تتضمّن استئصال زواج أبناء العمومة عند السكّان من أصل يهودي.

الإنسان الأمريكي، الإنسان العاقل

يمكننا الآن تحديد موقع الإنسان الأمريكي في التّاريخ العام لنوع الإنسان العاقل. هل سيظلّ القالب النّوويّ المطلق الإنكليزيّ للقرن السابع عشر قريبا من النّمط الأصلي بِثُنائيّته ونوَوَيّته وزواجه الخارجي، وغياب قواعد الإرث المساواتي أو غير العادل بشكل صريح؟ لقد ابتعدت عنه بمنعها المساكنة المؤقّتة للأجيال وتحريمها المطلق للزّواج بين أبناء العمومة على غرار العالم المسيحيّ. أمّا الإنسان الأمريكي فإنّه اقترب في مرحلة أولى من الشكّل الأساسي، باعتماد مرونة في قانون اللامُساكنة. بيد أنّه لم يلبث أن ابتعد عنه من جديد بعدئذ، ولكن مع إمكانيّة مفتوحة دائما لتقارب جديد. وهذا ما نشعر به.

والواقع فإنّنا إذا لم نكتف فقط بتعريف القالب الأصليّ للعائلة بل وأن ندمج في ذلك التّعريف هيكلة المجموعة المحليّة، فإنّ الثّقافة الأمريكيّة تتميّز جوهريا عن القالب الإنكليزيّ، بغياب مبدإ قويّ للطّابع العمودي وباختفاء حجر الزّاويّة الاجتماعي أو في ارتباط بالدولة وهو عنصر مُتعالٍ يسمو عن التّنظيم الاجتماعي وعن الذّهنيّات. لقد ألغت الثّورة الأمريكيّة الولاء للملك ولما بقي من البكوريّة. كما ألغت أيضا تنظيم الجماعات المحليّة بواسطة الدّولة وكنيستها. فقد كان المذهب البروتستانتي الذي شكّل المشترك لمجموع الإنكليز الذين أسّسوا أمريكا، مجزءًا إلى طوائف في البلاد. وإلى جانب الثّنائيّة والنّوويّة والزّواج الخارجي أضافت أمريكا إذن عودة الطابع الأفقي الذي يعود إلى المجموعة الإنسانية الأصلية.

لقد كانت مجموعات الصيّادين القطّافين، التي كوّنت في الأصل نمط **الإنسان العاقل**، محكومة هي الأخرى بمبدإ الطابع الأفقي. كانت هذه الجماعات تتخالط وتتعاون وتتصادم وتتزاوج، في غياب أيّ مبدإ للطّابع الأفقي للتّنظيم، مهما فكّرنا في الطّابع العمودي على صعيد التّمايز الاجتماعي المستقرّ، أو الدّولة أو التّعالي الدّيني المشترك لجميع الجماعات المحليّة.

يمكننا، في هذه المرحلة، أن نقارب المُفارقة الأمريكيّة.

حين نضع في الاعتبار التّربيّة والتّكنولوجيا والاقتصاد فإنّ أمريكا قد كانت من 1900

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 59.

إلى 2000 على رأس السباق في العالم في جميع هذه المجالات. ولكن بالإضافة إلى هذه الحداثة المعروفة من الجميع، فإنّنا نعلم الآن أنّ الجوهر الانتروبولوجي لأمريكا الأكثر أهميّة من جوهر انكلترا يجب اعتباره بدائيّا، أو لنقل هذا بعبارة أقلّ شحنة، إنه أصليّ. لقد تسلّحنا بهذا المفتاح التّأويلي من أجل محاولة فهم، وربّما القبول بعديد العناصر المُركّبة في الآليّة الاجتماعيّة الأمريكيّة التي لا تُعبّرُ في الحقيقة سوى عن استمرار، في ما وراء البحار (أو ما وراء الأطلسي)، لعالم أقرب من عالمنا نحن إلى أصول الإنسانيّة. إنّ عبقريّة أمريكا هي عبقريّة الإنسان العاقل الأصليّ الذي ينبغي علينا أن نعترف بأنّها أنجزت أشياء عظيمة.

لنعد إلى النّظر في بعض من هذه الخصائص.

إنّ التحرّكيّة الجغرافيّة التي ميّزت السكّان الأمريكيّين بتنقّلهم من ولاية إلى ولاية بوتيرة لا يمكن تصوّرها في أوروبا، كانت نموذجيّة مميّزة للصيّادين القطّافين. ومن الأخطاء الشّائعة اعتبار استقرار السكّان المزارعين من الأسس الموضوعيّة القديمة للإنسانيّة. والحقّ أنّ الزّراعة نفسها، ولئن اختُرعت بفضل توطُّن مجموعات بشريّة في الشرق الأوسط والصّين وأمريكا الوسطى أو الجنوبيّة وإفريقيا وغينيا الجديدة، فإنّها انتقلت إلى بقيّة أرجاء الكرة الأرضيّة بواسطة شعوب عادت إلى التحرّكيّة الأصليّة للإنسان العاقل. والدّليل على هذا أنّ جماعات بشريّة عديدة قد واصلت، ولمدّة طويلة، مزاولة زراعة متنقّلة على أرض محروقة.

إنّ الاعتماد المفرط على الموارد الطّبيعيّة الذي يميّز الاقتصاد الأمريكيّ منذ نشأته، والميل الجارف إلى تبديد التّربة والنّفط والماء والغابات، يحيل على نموذج النّهب الذي كان يميّز الإنسان البدائي. إنّ الخدمة المتأنّية والصّبور والمتقنة للأرض الزّراعيّة، تماما مثل الاهتمام المركّز على تجديد الموارد، لهي من الابتكارات التي تجمع في التّاريخ مع ظهور الأنماط العائليّة التي تتيح استمراريّة السّلالات والأنساب.

ألا يمكن اعتبار العنف المادّي الذي يطبع أمريكا ضربا من الرّواسب العتيقة التي تمثّل امتدادًا للنّموذج البشري البدائي؟ أمّا في حالة السكّان الأوروبيين فإنّنا نعلم الآن بالضّبط متى زال العنف في معظمه من العلاقات البيشخصيّة. لقد انهارت نسبة جرائم القتل ما بين 1600 و1650. وهذه الفترة هي التي عرفت ارتفاعا في سنّ الزّواج، وفي نسبة العزوبيّة وصعود الدّول ذات الحكم المطلق. وقد بيّن روبرت موشمبلاد كيف أن الدّولة الملكيّة التي كانت متسامحة، لوقت طويل، مع العنف الخاص، مُقدّمة الصّفح والغفران للمجرمين، قد انتهت بأن خصّت نفسها في النّهاية، بحق احتكار استعمال

العنف[1]. إنّ «زمن التّنكيل» وفق عبارة موشمبلاد قد شكّل مرحلة انتقاليّة استعرضت فيها الدّولة قدرتها الذّاتيّة على ممارسة العنف تمهيدًا لمنعه على رعاياها. ولقد رأينا أيضا أنّ نسبة جرائم القتل قد انهارت ما بين 1500 و1700[2]، رغم بعض المميّزات الخاصّة.

انطلقت أوروبا الغربيّة من نسب جرائم قتل خلال الأزمنة الوسطيّة تراوحت بين 20 و100 لكل 100 ألف ساكن لتجد نفسها أمام أقلّ من جريمة واحدة لكل 100 ألف ساكن. وفي حدود العام 1930 أصبحت نسبة جرائم القتل لكل 100 ألف ساكن كالتّالي: 0,5 في انكلترا، 0,9 في إسبانيا، 0,7 في اليابان. كما سجّلت هذه النّسبة 1,9 تقريبا في كندا. ويمكن تفسير هذه النسبة المنخفضة برفض الكنديّين للحريّة الأمريكيّة علما وأنّ النسبة المذكورة كانت في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة في حدود 8,8[3]. لقد ظلّت أمريكا عنيفة خلال كامل تاريخها كما يمكن أن نتبيّن ذلك من خلال الإحصائيّات. (وقد وجدنا صعوبة في الحصول عليها). وخلال الفترة الواقعة بين العام 1900 والحرب العالميّة الثانية ارتفعت جرائم القتل في أمريكا من 6 إلى 10 في 100.000 ثم انخفضت إلى 4 خلال خمسينات القرن الماضي لترتفع مجدّدا إلى 10 خلال السبعينات القرن الماضي - 1980 وتنحطّ إلى 5 هذه الأيّام[4]. إن العنف الأمريكي هو ببساطة من رواسب الماضي حوفظ عليه، بسبب خلل أو عيب في احتكار الدولة للعنف المشروع، وغياب مبدإ الطّابع العمودي الاجتماعي، وبالنهاية جرّاء الحفاظ على نوع من الأفقيّة الانتروبولوجية. إن الامتلاك الخاص للأسلحة النّارية هو إدامة أو استمرارية في أمريكا لحمل السكّاكين المعتاد في أوروبا الوسيطة.

إنّ لغز العلاقة الصيغيّة بين الرّجال والنّساء في الولايات المتحدة يمكن أيضا أن يُكشف. إن ما يميّز الثّقافة الأمريكيّة فعلا هو هذا المزيج الغريب بين ثقافة ذُكوريّة ونسويّة بين التّهديدات الذّكريّة والاستقلاليّة الأنثويّة. وبلغة أكثر حياديّة يُصحُّ الحديث بالأحرى عن تأكيد متزامن للأدوار الذّكوريّة والأنثويّة في الحياة الأمريكيّة وللتوتّر البنيوي في العلاقات بين الجنسين، وهذه أشياء سابقة للتحوّل الحالي نحو النسويّة. وقبل أن نبحث

---

(1) روبرت موشمبلاد Robert Muchembled، **تاريخ العنف**، **المرجع نفسه**، **وزمن التنكيل**، باريس، أرمان كولان، 1992.

(2) لورنس ستون Laurence Stone، «**العنف بين الأشخاص في المجتمع الإنكليزي**»، مرجع سابق، ص 22 - 32، الشكل ص 26.

(3) جان كلود شيني Jean - Claude Chesnais، **تاريخ العنف**، باريس لافون، 1981، ص 35.

(4) إريك منكونن Eric Monkonnen، **القتل في نيويورك سيتي**، باركلي، منشورات جامعة كاليفورنيا 2011، ص 11.

في التّاريخ عن تحرّر النّساء، وهذا ما سيكون مدار الكلام في الفصل التّالي، علينا التعرّف قبلاً، إلى أعماق استمرار التقسم الإجناسي للعمل الذي ميّز الصيادين القطّافين والذي جمع بين تخصّص الرّجال في الصّيد وتخصّص النّساء في القطف والجني وتربية الأطفال.

دعونا نُسلّم، رغم ذلك، مع ج. غورر بوجود انحراف أنثوي أصلي، بسبب الهجرة، أنتج أبناء أكثر تكيّفا من آبائهم مع محيطهم، وهذه من الآليات التي أشرنا إليها أعلاه.

وتظلّ المفارقة الأكثر أهميّة وإثارة في الثقّافة الأمريكيّة هي تلك الحداثة التي لم تستطع التغلّب على نظام ثنائيّ تتقابل فيه الفئات «البيضاء» و«السّوداء». ومرّة أخرى نقول: إنّ تحديد وجود تقارب بين الإنسان الأمريكي والإنسان العاقل سيتيح لنا الإفلات من سوء الفهم العلميّ والأخلاقي. وفي الواقع فإنّ ما تعيشه أمريكا اليوم ليس سوى تأثير للحالة المعنويّة الأصليّة للإنسان العاقل، كما نظر إليه آدم فرغيسون وحدّده منذ القرن الثامن عشر. وعلى هذا النّحو، وكما سبق أن كتبت في نهاية الفصل الثالث، فإنّ أيّ مجموعة بشرية تُعَرَّفُ بالمقارنة مع مجموعات بشرية أخرى، ليس هنا «هُويّة» مطلقة. إنّ مبدأ الدّولة في الهيمنة والتنظُّم على هيئة أمّة في العالم القديم (على الأقل قبل البناء الأوروبي) قد رَوَّضَ أو حجب تطبيق هذا المبدأ الأساسي. حدّدت الدّولة تكافؤًا بين الأفراد، بينما عيّن **الآخر**، الضّروريّ للتّعريف الذّاتي للجماعة، وجعله في الخارج: الإنكليزي، الألماني، الفرنسي، الروسي... في أمريكا لم يكن للدّولة هذه القدرة، ذلك أنّ الطابع الأفقي قد استمرّ، ثم إنّ الأمّة لا تُحدّد بواسطة الأمم المجاورة المهدّدة لها.

ومع ذلك فإنّ **الآخر** يجب أن يكون من أجل أن تُوجد **النحنُ**. فهو إذن داخلي. وبعد التخلّص من الهنود الحمر سيكون **الآخر** إذن أسودَ.

الإنسان الأمريكي في نسخة سوداء

بما أن هذا **الآخر** هو داخلي وأنه يتعايش مع **النحن** الأبيض منذ النّشأة فإنّ ثقافته لا يمكن أن تكون إلّا أمريكيّة.

مع السّود الأمريكيّين نكون في مواجهة حالة نادرة من اللااستمراريّة في تاريخ البنى العائليّة. لقد جرى الإجهاز بإمعان على تقاليد العبيد الذين جلبوا من إفريقيا، كما بيّن ذلك فرانكلين فرازييه في كتابه **العائلة الزنجيّة في أمريكا** حيث وصف صعوبة ظهور تنظيم مستقرّ للعائلة الزّنجيّة ما بين 1650 و1930[1].

---

(1) الطبعة الأولى، 1939. استعملتُ طبعة 2001، منشورات جامعة نوتردام.

لم يكن خلط الجماعات العرقيّة وتدمير براعم أجنّة النّويات العائليّة سوى اختيار سياسيّ. ونجد في العالم الجديد عبيدا محرومين من حقّ تأسيس عائلة، عبيدٌ يشبهون أولئك الذين حلّل ماكس فيبار حالتهم عند دراسته للإمبراطورية الرّومانيّة.

لقد فقد الزّنوج الأمريكيّون ذكريات تواريخهم العائليّة. ولم يبق من تلك الذّكريات عند بعض العائلات سوى عدد من الأساطير عن شجرات العائلات الأميريّة، أساطير يبدو اختراعها متأخّر جدّا. إنّ أيّ انتقال من شأنه في الواقع أن يعطي، على عكس ما نلاحظه، شكلا أبويّا للثّقافة العائليّة الزّنجيّة الأمريكيّة بما أنّ أغلبيّة العبيد قد جرى شراؤهم من إفريقيا الغربيّة الأبويّة. من المؤكّد أنّ الأبويّة كانت ضعيفة على السّاحل، كما رأينا، ولكن كثيرا من الأفراد المُرحّلين كانوا قد أُسِرُوا داخل أراضٍ أبويّة جدًّا، قبل تحويلهم، مثل القطعان، إلى ما وراء البحار. وهناك بعض جزر الأنتي شأن هايتي قد سمحت بالإبقاء على بعض الخصائص الأبويّة.

لقد كان تدمير العائلة الزّنجيّة في البداية تدميرًا للدّور الذّكوريّ والأبويّ، وهذا ما ظلّ التّركيب الجيني للسّود الأمريكيّين يحتفظ بأثره إلى اليوم. ولم يتردّد الأسياد البيض، في المزارع الكبرى، عن مزاولة الاغتصاب أو الإغواء المهيمن، من أجل إقامة علاقات جنسيّة مع النّساء الزّنجيّات. ولهذا السّبب فإنّ علم الوراثة الحديث خمّن بنسبة الرُّبع من هُم من أصل أوروبي عند زنوج أمريكا، ولكنّه لاحظ أيضا أنّ العنصر الأوروبّي الذّكري كان في حدود 19٪ والعنصر الأنثويّ في حدود 5٪ فقط[1]. صحيح أنّ العلاقات الجنسيّة بين الرّجال السّود والنّساء البيض اللائي كنّ في شبه استعباد ضمن وضع «العيودية التعاقدية» لا يُستهانُ بها ولكنّ أهميتها تقلّ أمام إحصائيات استغلال المالكين البيض للنّساء الزّنجيّات جنسيّا.

لقد قُدّم فرازييه في شكلٍ كاركاتوريّ لاحقًا من في تقرير موانيهان لعام 1965، رغم أنّه قَدّم جدولاً موضوعيّا، بأسلوب مدروس، للعلاقات بين الأعراق وبين العائلات في التّاريخ الأمريكي. ونقع في أعماله ليس فقط على الثيمة الطّاغية عن النّساء وأهميّة الجدّات، أي النّسب الأمومي الضمني عند العائلة الزّنجيّة ولكن أيضا ثيمة البروز المتدرّج والصّعب لمنزلة الزّوج والأب، المهدّدة على الدّوام، بفعل الصّدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وإلغاء العبوديّة ثمّ الهجرة الكبيرة باتّجاه الشّمال.

---

(1) كاتارزونا بري وآخرون .Katarzuna Bry et al «النّسب الجيني للأفارقة – الأمريكيّين اللاتيّين والأوربيّين – الأمريكيّين في كل أنحاء الولايات المتحدة» **المجلة الأمريكيّة لعلم الوراثة البشريّة**، المجلد 96، العدد 37 – 53 ينار / كانون الثاني، 2015، ص 43.

إنّ التّمسّك بالدّين وبالكتاب المقدّس، الذي كان شديدا عند الزّنوج الأمريكيّين، يمكن أن يُنظر إليه جزئيّا كأثر للجهد المبذول من أجل استقرار العائلة وكذا للدّور الذّكريّ. إنّ الكتاب المقدّس هو حلم أبويّ وثِقَلٌ مُوازنٌ للثّنائيّة حتى عند اليهود والأمريكيّين البيض وهو يمكن أن يُستخدم دعامة إيديولوجيّة من أجل إعادة بناء الدّور الذّكوري.

وإذا ما وجدت أفكار مُسبقة عند فرازييه، فإنّها تتمثّل في الرّسم التّخطيطي التّطوّري الذي يقود من المرحلة الأموميّة إلى المرحلة الأبويّة، وهو الكليشيه السائدة لدى علماء الانثروبولوجيا وأيديولوجيّي عصره تحت تأثير باشوفون ومورغان وانجلز. وعلى العكس من ذلك فإنّ فرازييه حقّق أصالة قصوى وطرافة عندما رصد الاختلافات الطبقيّة صلب المجتمع الزّنجيّ. فقد عنون اثنين من فصوله الأخيرة كالآتي: «الطبقة الوسطى السمراء» و«البروليتاريا السّوداء».

لقد دفعت الحياة الصّناعيّة في أوروبا الطّبقة العاملة إلى تمكين النّساء من مزيد من السلطة وإلى تحوّل أمومي نجد توصيفا له في كلّ الدراسات ومنها المؤلّف الكلاسيكي: **العائلة والقرابة في شرق لندن** لمايكل يونغ وبيتر ويلموت[1]. أمّا في الولايات المتحدة فإنّ الصّناعة التي ولّدت مُبكّرا «طبقة متوسطة» مزدهرة، قد شكّلت، بالأحرى، بالنسبة للسّود، فرصة سانحة لاستقرار الدور الذّكري. فقد أتاح مصدر الدّخل المستقر للزّوج والأب السّلطة الضّروريّة للحفاظ على توازن عائلة نوويّة.

وفي حدود 1950 وفي أوجّ الازدهار الصّناعي الأمريكيّ، لا نجد فقط عالما أبيض منخرطا في نموذج عائلة نوويّة مطلقة تفرّق بين الأدوار الذّكريّة والأنثويّة ولكن أيضا عائلة زنجيّة تبدو في توافق مع النّموذج الأبيض للعائلة رغم آثار بعض التشوّهات الأموميّة الأصليّة النّاتجة عن الهيمنة البيضاء. إنّ عدم الاستقرار الذّكوريّ موجود بكلّ تأكيد بما أنّ 18٪ من النّساء الزّنجيّات مطلّقات أو منفصلات عن أزواجهنّ، مقابل 4٪ فحسب عند النّساء البيض. ولكن عندما نعكس قراءة هذا الرّقم فإنّنا نحصُل أيضا على 82٪ من النّساء الزّنجيّات لهنّ أزواج دائمون[2]. وسنرى لاحقا كيف أن تدمير العولمة لعالم العمال الأمريكي قد أصاب العائلة الزّنجيّة الأمريكيّة في مقتل. وعندما نظلّ أوفياء لفرازييه في هذا الخصوص فإنّه يكون بوسعنا أن نُميّز عديد الطّبقات الاجتماعيّة التي تؤلّف اليوم «الجماعة» الزّنجيّة الأمريكيّة.

---

(1) الطبعة الأولى. أ. بيتغدون، أون – تايمز، 1957، مراجعة لندن بيليكان، 1962.

(2) لي رينووتر Lee Rainwater، وليام يانسي William Yancy، **تقرير مونيهان Moynihan وسياسة الجدال**، كامبريج، 1967، وهو يتضمن تقرير مونيهان الذي أخذنا منه هذه الأرقام.

وعندما نغوص في العمق سنتبيّن كيف أن التّطوّر الأمومي للعائلة البيضاء الأمريكيّة نفسها قد أربك العائلة الزّنجيّة في الأوساط الشّعبيّة.

بقي أن نشير إلى أنّ العائلة الزّنجيّة في الولايات المتحدة لم تكن في مختلف مراحل تاريخها، وهذا ما نريد أن نؤكّده، سوى مكوّن من مكوّنات التّاريخ الأمريكي. ذلك أنّ السّود ليسوا سوى مجموعة خاضعة ضمن **الإنسان الأمريكي**.

ها نحن الآن أكثر استعدادا على المستوى الفكري من أجل أن نفهم لماذا تثير أمريكا فينا نحن الأوروبيين باستمرار تصوّرا مزدوجا ومتضاربا بين الحداثة والبدائيّة في نفس الوقت. ونحن لا نكفّ عن القول لأنفسنا: إنّهم في الطليعة ولكنّهم قليلو التحضر. وبهكذا فإنّنا نكاد نلامس، دون أن ندري، حقيقة بسيطة جدّا.

إنّهم في المقدّمة لأنّهم قليلو التحضر. إنّه **الإنسان العاقل** الأصلي الذي نجح بصفته فصيلة حيوانيّة، الإنسان المتحرّك المجرّب الذي يعيش في توتّر وتكامل بين الرّجال والنّساء. إنّ المجتمعات الأبويّة الشرق أوسطية والصينية والهندية هي التي توقّفت بسبب الشّلل الذي أصابها، إثر اكتشاف الثقّافات المتطوّرة التي حطّت من مكانة المرأة وحطّمت لدى الأفراد كل حريّة خلاقّة.

سأعود لاحقا إلى المشكل الذي يشقّ كامل هذا الكتاب والذي يتّصل بالحالة الوسطيّة والخاصّة للعائلة الأصل، أي المستوى الأوّل للأبويّة القادر على تسريع النموّ طالما لم يتحوّل إلى نموذج انتروبولوجي شديد التّنميط. كان لانكلترا مُكوّنها الأصل وهو من جذر فرنكو - نورمندي، ولكن من أمريكا أيضا بفضل وصول حشود هائلة خلال المرحلة الحاسمة للإقلاع الصناعي، من أفراد تكوّنُوا في ألمانيا واسكندينافيا. لقد شكّل الألمان خلال الفترة 1870 - 1890 القسم الأهمّ من المهاجرين إلى أمريكا. بالإضافة إلى هذا فإنّ الثقّافة الأمريكيّة، مثل الثقافة اليهوديّة، قد وجدت في القراءة الحرفيّة للكتاب المقدّس الموازنة الضّروريّة لأفقيّتها: إلاه مُتعالٍ وصارم والحلم بعائلة أصل عموديّة لم توجد مُطلقا.

بعد وضع المصفوفات الانتروبولوجيّة الإنكليزيّة ثم الأمريكيّة وتحديد التقاربات الخاصّة بكلّ واحدة من النّمط الأصلي للإنسان العاقل نكون في وضع يسمح بفهم تحديث العالم منذ القرن السابع عشر. وفي تلك اللحظة أصبح العالم الانكلو - أمريكي قائدا في تحوّل أوراسيا طارحا نماذجه وفارضا إيقاعاته. كانت انكلترا هي الأولى التي حدّدت، في مستوى نطاقها المتواضع، عبر ثورتي 1642 و1651، و1688 الظّروف المؤُسّساتيّة للإقلاع الصّناعي. لقد «اخترعت» انكلترا الحكم الملكي في الوقت الذي كانت فيه القارّة الأوروبية، وخاصة فرنسا، تغرق في مستنقع الحكم المطلق. وابتداء من

عام 1776، بل وأكثر من ذلك، أي منذ سنوات 1820 «اخترعت» أمريكا الدّيمقراطيّة. ومرّة أخرى نلاحظ أنّ التّحوّل السّياسي، قد سبق، في الولايات المتحدة، هذه المرّة صعودهل لتصبح قوّة اقتصادية.

ولكن ماذا تعني، «اختراع» الدّيمقراطيّة إذا كان هناك رابط بين البنى العائلية والايديولوجيّات السّياسيّة وإذا كانت الأشكال العائليّة التي ميّزت آنذاك انكلترا والولايات المتحدة كانت قديمة بالمقارنة مع الأشكال التي كانت سائدة في كامل أوراسيا؟ في الفصل الموالي سأحاول أن أبيّن أنّ الدّيمقراطيّة الحديثة القائمة على أشكال عائليّة قديمة، هي نفسها قديمة إلى حدّ بعيد. ولقد جرت العادة منذ مورغان توضع الدّيمقراطيّة البدائيّة الهمجيّة في تعارض بالدّيمقراطيّة الحديثة للغربيّين. وسنرى أن الدّيمقراطيّة، بمعنى ما، بدائيّة دائما.



الفصل الحادي عشر

الدّيمقراطيّة بدائيّة دائما

لقد قادنا تحليل تطور الأشكال العائليّة، ثم تأثيرها في الإيديولوجيا، إلى تعريف اثنتين من المتتاليّات التّاريخيّة الكبرى.

لقد حدّدت المتتاليّة الأولى الأصل النّووي العشوائي للعائلة، ووصفت تمايز الأنماط الانتروبولوجيّة ما بين 3000 ق.ح.ع – و2000 ح.ع. لقد مكّنت العائلة الأصل والعائلة الجماعويّة خارجيّة الزّواج والعائلة الجماعويّة ذات الزّواج بين الأقارب أو القائمة على تعدّد الزّوجات، مختلف المراحل المتتاليّة لتعقّد التّنظيم العائلي. ويظهر النّمطان الأخيران المذكوران مستوياتٍ للتعقُّد متشابهَةٌ. ويجب ألّا ننسى ظهور أنماط نوويّة خالصة على الأطراف الغربيّة لأوراسيا، تخلّصت من اندماجها في شبكة القرابة العشوائيّة. ولا ينبغي أن ننسى أيضا استمرار النّمط النّووي العشوائي، هنا وهناك، على تلك الأطراف.

تؤسّس هذه المتتاليّة الأولى لعلاقات بسيطة بين التّعقيد العائلي، من ناحية، والمكان والزمن، من ناحية أخرى. وكلّما كنّا قريبين من مركز ظهور الزّراعة، كلّما كان زمن التّجريب حول الأشكال العائليّة والاجتماعيّة طويلا، وكلّما كانت العائلة معقّدة. وكلّما كنّا بعيدين عن المركز، كلّما كان الزّمن التّاريخي المنقضي قصيرا، كلّما كانت العائلةُ نّوويّة.

أمّا المتتالية الثانية فتؤسّس لعلاقات ضروريّة بين الأشكال الإيديولوجيّة التي ظهرت بعد انتشار التعليم، ثم العلمنة وشتّى البنى العائليّة المتولّدة عن المسار السّابق للتمايز.

وعندما يُدمج الرّابط بين الإيديولوجيا وبنية العائلة مع موقع الأنماط العائليّة في المجال المُحدّد في المتتالية الأولى، نلاحظ على الفور أن الإيديولوجيّات الفردانيّة، والدّيمقراطيّة واللّيبيراليّة طَرَفيّةٌ توجد في المناطق ذات التّاريخ القصير. وفي المقابل فإن الإيديولوجيّات اللافردانيّة والتّسلّطيّة – النّازيّة، الشّيوعيّة، الأصوليّة الإسلاميّة – تحتلّ مواقع جغرافيّة أكثر مركزيّة في المناطق التي كان فيها التّاريخ أكثر طولا.

سنعمدُ، بعد الإفلات من النّرجسيّة الغربيّة، إلى فصل مفهوم الدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة عن مفهوم الحداثة، مع الإقرار، مع هذا، بأنّ هذه العمليّة الفكريّة قد تحقّقت مرّتين في السّابق من لدن عدد من الباحثين.

لقد سبق أن عقّبتُ على عمل آلان ماكفرلان طويلا وخاصّة اكتشافه المتمثّل في الربط بين العائلة النّوويّة والفردانيّة الإنكليزيّة. وأذكر الآن عالم الاجتماع الفلبّيني الذي يعمل من الطرف الآخر من أوراسيا - من أجل تحديده للطّابع الانتروبولوجي القديم للدّيمقراطيّة. فسنة 1987، أي بعد تسع سنوات على صدور كتاب **أصول الفردانيّة الإنكليزيّة**، وصف راوول س. منغلابوس في كتابه: **إرادة الشّعب. أصل الدّيمقراطيّة في المجتمعات غير الغربيّة**[1]، الدّيمقراطيّات التي سبقت ديمقراطيّات الغرب. بحدس الواثق من نفسه. بدأ منغلابوس بحثه بالدّيمقراطيّة الأصليّة لسومر في مطلع التّاريخ وقَلْبِهِ. هناك حيث بدأت الحضارة، كانت الدّيمقراطيّة فعلا سابقة للبناءات السّياسيّة التسلّطيّة.

اعتمد منغلابوس على المقال الذي كرّسه توركيلند جاكوبسن سنة 1943، للأشكال السياسيّة السّابقة للمرحلة الإمبراطوريّة في بلاد الرّافدين[2]. بدت سومر أوّلًا، على غرار اليونان حوالي 2500 سنة فيما بعد، عالما من المدن. وقد رصد جاكوبسن، استمراريّة آثار للحياة الدّيمقراطيّة في مجالس السكان. خلال العهد الإمبراطوري، وهو ما يبدو بشكل أفضل من خلال الخلط اللّغوي بين المدينة والمجلس، وهُمَا مفهومان تحيل عليهما نفس الكلمة. ولكن الذي قدّم له مفتاح التّاريخ السّياسي هو بالخصوص سلوك آلهة بلاد الرّافدين المنحدرة من أزمنة غابرة.

وحتى وإن غدا العالم الأرضي إمبراطوريّا متسلّطا ورأسيّا، فإنّ الآلهة التي تراقبه ظلّت حرّة تجتمع وتُجري مداولات وتعيّن قادة هذا العالم، وتعترض عليهم. لم يكن ماكفرلان مخطئا عندما تحدّث، بعد مونتسكيو عن حريّة الشّعوب الجرمانيّة ولكنّه ارتكب خطأ عندما ظنّ أنّ تلك الحريّة مخصّصة وإثنيّة في حين أنّها كانت كونيّة في ماضي الإنسان العاقل[3].

---

(1) نيويورك، غرينوود، 1987.

(2) توركيلد جاكومبسن «الدّيمقراطيّة البدائيّة في بلاد الرّافدين القديمة»، **مجلة الدّراسات حول الشرق الأدنى**، المجلّد2، العدد 3، يوليو 1943، ص 159 - 172.

(3) أنظر أدناه الفصل التاسع.

هكذا فإنّ الأزمنة البدائيّة، كانت أزمنة عالم مجالس قادرة على تعيين قادة في الظروف الطارئة. لقد استعاد منغلابوس حدس جاكبسن ووسّعه ثم أنجز في كتابه **إرادة الشّعب** جردًا للأشكال الدّيمقراطيّة التي سبقت، في كلّ مكان، عصور الهيمنة، والإمبراطوريّات: في الهند القديمة وُجدت جمهوريّات بوذيّة وفي قرى شبه القارّة الهنديّة الأحدث أو في الصين، وفي المجتمعات المحليّة لإمبراطوريّتي الأنكا والأزتيك، وعند هنود أروكوا، الذين ذكر عالم الأنثروبولوجيا مورغان أنه كانت لديهم ـ«ديمقراطيّة بدائيّة». ولم ينس منغلابوس بلاده، أي الفلبّين، حيث لم يعرقل أي شكل دولة سير العمل الدّيمقراطي عند الجماعات المحليّة حتى مجيء الإسبان في القرن السادس عشر.

ويقدّم لنا مورغان وجاكوبسن ومنغلابوس مفتاح تاريخ معكوس للأشكال السّياسيّة، مُوازٍ للتّاريخ المعكوس لتاريخ الأشكال العائليّة الذي اطرحه. وهذا الانقلاب المزدوج ينتج نظاما مَرْضيًّا منطقيا. ذلك أن صعود الأشكال العائليّة المركّبة تُوافقه الأشكال السّياسيّة المتسلّطة، مع وجود تطوّر لبناء الدولة في الوسط.

ما هي الدّيمقراطيّة البدائيّة في شكلها الأكثر شموليّة؟ إنّها الإمكانيّة لأعضاء ذكور بالغين لشعب ما في الاجتماع على هيئة مجلس من أجل أخذ قرارات جماعيّة. وهذا المجلس هو عبارة عن مؤسّسة فعليّة في حقيقة الأمر. وبوسعنا، مع ذلك، أن نلاحظ نوعا من التّقعيد المؤسّساتي، في حالة المجتمعات البدائيّة التي استعارت الكتابة من العالم الأكثر تطوّرا في عصرها، مثل المدن الإغريقيّة أو روما الأولى. ولم يكن لمجالس الشّعوب الجرمانيّة المتعلّمة طابع شكليّ. فقد تتّخذُ القرارات وتنتخب قادتها، الذين يمكننا تسميّتهم ملوكا، بحكم العادة أو رؤساء مدى الحياة إذا نحن أردنا أن نقطع مع روتين تاريخ أكاديمي تركّز تفكيره على الدّيمقراطيّة الحديثة.

وإذا نحن وضعنا جانبا حالة شعوب إيروكوا الأُموميّين، فإنّ المجموعات القرابيّة كانت عشوائيّة عند هذه الشعوب وأن الانتقال الآلي للسّلطة من خلال النّسب كان إذن مستحيلا[1].

غير أن هذه الدّيمقراطيّات البدائيّة لم تكن مساواتيّة بشكل عميق بما أن القادة (الملوك، الرّؤساء مدى الحياة) في الغالب كانوا يُختارون صلب جماعات القرابة المرموقة. وهذه أشياء لا ينبغي أن تفاجئنا بما أن قوانين الإرث لا تتضمّن آنذاك أي مبدإ من مبادئ المساواة أو عدم المساواة. يتعلّق الأمر بعالم، يمكن أن تُوجد فيه مساواة

(1) بخصوص الإيروكوا les Iroquois، أنظر الكتاب الكلاسيكي لويس مورغان، **رابطة الإيروكوا** (1851)، نيويورك، 1993.

نسبيّة في الظروف دون أن يكون هناك تعارض نظامي بين المساواة وعدم المساواة، على أساس مفكّر فيه. ويغمرنا إحساس، في بعض الأحيان بأنّ من الأدق الحديث عن أوليغاركيّة بدائيّة.

وفي غياب أيّ مبدإ للمساواة فإنّ ميلاد المدن في بلاد الرافدين، كما في اليونان، قد كشف فعلا عن آليات لتمثُّل أوليغاركيّةٌ بصفة عفوية. إنّ المتتاليّة التي شهدت تقدّم المدينة على الدولة المتسلّطة تبدو كونيّة تمامًا في الفضاء الجماعي والأبوي اليوم. وقبل الإمبراطوريّة الآشوريّة، وُجِدت جمهورية آشور التّجاريّة، وقبل الإمبراطوريّة الرّوسيّة أو حتى إمارة موسكو، وُجِدت، في العصر الوسيط، الجمهوريّة نوفوغراد التّجاريّة التي كانت عضوا في الرابطة الهانزيّة.

وقد شهدنا، في حالات محدودة فقط، مثل أثينا، تطوّرا ديمقراطيّا مُقنّن. وهذا وفق مسار سأدرسه لاحقا. إنّ التّمييز بين الدّيمقراطيّة التّمثيليّة والأوليغاركيّة يصعب تحديده، غالبا، في كل مكان وفي كل عصر بما أن الممثّلين يشكّلون، بحكم الواقع، أوليغاركيّة. ومهما يكن من أمر فإن الدّيمقراطيّة البدائية أو الأوليغاركيّة البدائيّة قد ظهرت في أعقاب العائلة النّوويّة العشوائيّة، المرنة والمبهمة والمتقلّبة.

بقاء المؤسّسات التّمثيليّة في أوروبا الغربيّة وازدهارها

انطلاقا من هذا التّصوّر للدّيمقراطيّة الأصليّة يمكننا مباشرة قراءة للتّاريخ السّياسي لأوروبا عكسيا بعد أن قرأنا عكسيًّا تاريخ نُظمها العائليّة.

لنلخّص في البداية الخلفيّة العائلية. كانت العائلة نوويّة عشوائيّة في أوروبا خلال العصور الوسطى العليا (من القرن الخامس إلى القرن العاشر)، وكانت آثار العائلة النّوويّة المساواتيّة الرّومانيّة لا تزال حيّة، في كلّ مكان، بالقارّة في الفضاء الإمبراطوريّ القديم. ظهرت البكوريّة في المنطقة الباريسية ونورمندي خلال القرن الحادي عشر لتكتسح بعد ذلك الطبقات النبيلة والشعوب التي اعتمدت شكل العائلة الأصل في أوكسيتانيا، وفي الفضاء الجرماني، وفي شمال شبه الجزيرة الإيبيريّة والسّويد، وإن بشكل متأخّر جدّا ومنقوص. وفي إيطاليا الوسطى فرض النّمط الجماعوي الأبويّ من الطراز الرّوسيّ أو الصّيني نفسه. وفي فرنسا الشّماليّة هيمنت العائلة المساواتيّة، في نهاية المطاف، على المدن والأرياف. بيد أن الغلبة في انكلترا كانت للعائلة النّوويّة المطلقة الأكثر قربا من المضمون العشوائي الأصلي. وليس ثمّة أيّ شكل عائلي «تمايزي» ظهر في أيّ مكان مكتمل التّحديد ومهيمن اجتماعيّا قبل منتصف القرن السابع عشر كما بيّنتُ ذلك عندما درستُ التّطوّر المزدوج للعائلة الأصل والمذهب البروتستانتي في ألمانيا في مرحلة

أولى (الفصلان الخامس والسادس) ثم بروز العائلة النّوويّة المطلقة في انكلترا (الفصل التاسع). ونفس هذا العمل يجب أن يُنجز، بالنّسبة للعائلة النّوويّة المساواتيّة للحوض الباريسي، والتي ظهرت بوضوح، كما نعلم، خلال السنوات 1560 - 1685 بفضل الدّراسة الجيّدة لجيروم - لوثر فيريه عن مجموعات ايكوان وفيلبيه لوبال [1].

وفيما يخصّ الدّيمقراطيّة في أوروبا حصل انجاز نظريّ عام 1992 من بريان داونينغ في دراسته عن تمايزيّة الأشكال السّياسيّة في أوروبا الحديثة [2].

وتتلخّص أطروحة داونينغ في زمنين اثنين، وبضع جمل:

> «أوّلا: كانت أوروبا خلال العصور الوسطى المتأخّرة تمتلك خصائص سياسيّة ميّزتها عن أهمّ الحضارات في العالم. ولقد شكّلت تلك الخصائص، التي كان من أهمّها المجالس التّمثيليّة، ركائز الدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة [...] وهي استعدادات كان من المستحيل أن تتكرّر في العالم الحديث الذي هو في طور النموّ. ثانيا: إنّ التّحديث العسكري و«الثّورة العسكريّة» للقرنين السادس عشر والسابع عشر قد أدّت إلى تعزيز السّلطة الملكيّة للبلدان التي اعتمدت على الموارد المحليّة لتمويل الجيوش الحديثة...» [3].

إن النّرجسيّة الإنكليزيّة لماكفرلان لا ينبغي أن تخيفنا أكثر من النّرجسيّة الغربيّة لداونينغ. كانت أوروبا في العصور الوسطى شديدة الاختلاف، فعلا، عن بقيّة العالم لأنّها كانت متأخّرة جدّا عن باقي أوراسيا في ما يتّصل بتطوّرها العائلي والسّياسي.

كان الشرق الأوسط والهند والصين قد بلغت منذ وقت طويل مرحلة العائلة الجماعويّة الأبويّة والأشكال السّياسيّة ذات الحكم الاستبدادي الأقصى. كانت أوروبا الوسيطة تعجُّ، إذن، ليس فقط بالأنماط العائليّة النّوويّة العشوائيّة بل أيضا بالمجالس القرويّة أو مجالس النّبلاء. كما ازدهرت فيها المدن، وخاصّة في إيطاليا وفي الفلاندر. وقد شكّلت المدن المذكورة أقطابا تبلورت فيها مؤسّسات تمثيليّة شديدة التّركّز الأوليغاركي كما ذكر داونينغ.

---

(1) جيروم - لوثر فيريه، القيم والسلطة: التناسل العائلي والاجتماعي في جزيرة فرنسا، ايكوان وفيلبيه لُوبال، 1560 (1685)، باريس، نشر جامعة باريس، سربون، 2004.

(2) **العسكريّة وأصول التّغيير السياسي للدّيمقراطيّة والاستبداد في أوروبا الحديثة**، برنستون، منشورات جامعة برنستون، 1992.

(3) **المصدر نفسه**، ص 3.

وكانت هذه المرحلة الحضريّة الوسيطة في أوروبا السّمة المميّزة للقرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، في اليونان، ومنعطف الألفيّة الثالثة في بلاد الرّافدين. كان التّمثيل السّياسي في أوروبا لا يزال حيّا خلال العصور الوسطى المتأخّرة، ومرد هذا ببساطة، كون هذه المنطقة الطرفيّة من أوراسيا كانت متخلّفة على نحو فظيع في ما يخصّ تطوّرها التّاريخي.

لقد تسارع ابتداء من القرن السادس عشر نموّ بيروقراطية جهاز الدولة. وتسبّبت «الثّورة العسكريّة» في زيادة هائلة لأحجام الجيوش وخنقت طبقة النّبلاء الإقطاعيّة، وكانت مكوّنا أساسيّا في ازدهار الحكم الاستبدادي. وما هو أساسي بالنّسبة إلينا هو أن داونينغ قرأ جيّدا وجهة التّاريخ والجغرافيّة التّاريخية في أوروبا الغربيّة: لقد رصد تطوّرًا في الأشكال الأثوقراطيّة (المناهضة للديمقراطية) في المنطقة الوسطى من القارّة، وفشلاً لها في الأطراف. إنّ الطّفرة المتتابعة في القوّة العسكريّة لعدّة أُمم قد مكّنتها من خلق فورات في الدّولنة الاستبداديّة على هيئة متتالية حقيقيّة: إسبانيا والنمسا، ثم فرنسا والسويد وأخيرا بروسيا. وعلى أطراف هذا المحور المركزي لنموّ الجيش والدّولة نرى استمرار أشكال تمثيليّة في سويسرا والبلدان المنخفضة وانكلترا. لقد أنجز بريان داونينغ دراسة منهجيّة تدجين «الدّول» والممالك، التي كانت تمثّل، تقليديّا بجانب الملك، «الطّبقات» أي النّبلاء ورجال الدين وأخيرا عامّة الشعب، هذه الطّبقة الثالثة هي التي انتصرت أخيرا في فرنسا عام 1789. إنّ نموذجا كهذا يُكمّلُ، على المستوى السّياسي، نموذج ماكفرلاين.

وإذا كانت انكلترا، قد تمخّضت في القرن السابع عشر عن ثورة ليبيراليّة، فهذا معناه أنّه كان فيها بما يكفي من تمثيل ديمقراطيّ أو أوليغاركي بدائي. ولم يضمحلّ البرلمان على غرار مجالس القارّة (الأوروبية) بل إنّه نجح، في نهاية المطاف، في الاستئثار بالسّلطة بتمامها وكمالها. والحقّ أنّ الموقع الجزيري لانكلترا قد جعلها في مأمن من الثّورات العسكرية بما أنه كان موكولاً لأسطولها المتمركز خارج المجال التّرابي تأمين حماية المملكة. ومثل هذا التّحليل لا يلغي بالطبع دور عوامل حديثة وجديدة في تطوّر المؤسّسات التّمثيليّة الإنكليزيّة مثل انتشار التعليم على نطاق واسع أو نموّ التّجارة والصّناعات الحرفيّة ثم الصناعة الكبرى.

ثمّ سجّل بريان داونينغ، بأسلوب المؤرّخ المنهجي، الفشل النّهائي للحكمين الاستبداديّين الفرنسي والسويدي. إنّ الحفاظ على التّمثيل ذي الأربع طبقات في السويد: النّبلاء، رجال الدّين، الحضر، المزارعين؛ إنّما هو طرفي على نحو نموذجي، ويمكن فعلا تبيّن تهاوي الحكم الملكي في هذا البلد في نهاية القرن الثامن عشر. ومع

هذا فإنّني لست متأكّدا من أنه بالإمكان توصيف تطوّر هذا المجتمع، المتعلّم والمنضبط بشكل مذهل خلال القرن التاسع عشر، كعودة إلى مسار ليبيرالي.

إنّ الحالة الفرنسيّة هي دون التباس: هذه التي تبدو كأنّها ابتعدت عن انكلترا في القرن السّابع عشر، لتعود إليها في القرن الثامن عشر. لقد تطابق الحكم الاستبدادي للويس الرّابع عشر زمنيّا مع ازدهار الملكيّة الإنكليزية الخاضعة للمراقبة التي تدعّمت أركانها عام 1688. وبعد هذا التّاريخ وضعت ثورة 1789 فرنسا على سكّة المسار اللّيبيرالي. ويمكن قراءة تصحيح المسار هذا على أنّه نوع من الدّخول المفاجئ في تاريخ فرنسا لشعب مهيكل، في الحوض الباريسي بواسطة قيم العائلة النّوويّة المساواتيّة وبنسبة تعلّم فاقت 50٪ للرّجال خلال القرن الثامن عشر.

غير أن التوجه الاستبدادي في أوروبا كان تجديدًا والتوجه الدستوري مُحافَظَةً. لقد أكّد فشل اللّيبيراليّة في العالم الجرماني (فائق التعلّم ولكن من عائلة أصل) في القرن التاسع عشر والعشرين في العمق نموذج داونينغ. إنّ التّجديد الإيديولوجيّ الحقيقيّ لألمانيا، هذا البلد الكبير حيث العائلة المتسلّطة وغير العادلة، بعد العلمنة، هو النّازيّة. قبل عشر سنوات من حدث النّازية اخترعت إيطاليا - بلد العائلة الجماعويّة بامتياز على الأقل في جزء البلاد الأوسط - الفاشيّة. ذهبت النّازية والفاشّية، اللتان مثلتا شكلين متطرفين في تضخّم الدّولة، أبعد كثيرا في الاستبداد من لويس الرابع عشر في فرنسا وفيليب الثاني في إسبانيا. ومن خلال تحليل طفرات الحكم الاستبدادي والنّزعة العسكريّة في إسبانيا أو فرنسا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر يبدو أن من المرجّح أن مناطق العائلة الأصل الواقعة في جنوب فرنسا وشمال إسبانيا كانت لها مساهمة مخصوصة. ولقد وفّرت بلاد الباسك وغاسكونيا، إمدادًا منتظما من المجنّدين للجيش، وللوظيفة العموميّة عامّة، وعلى مدى قرون عديدة.

ولم تترسّخ الدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة مع التداول السياسيّ، بسهولة في أوروبا، إلّا في بلدان العائلة النّوويّة أي انكلترا وفرنسا وبلجيكا والبلدان المنخفضة والدانمارك. أمّا النّظام السويديّ فقد مرّ بمرحلة طويلة جدّا من هيمنة الاشتراكيّة الدّيمقراطيّة قبل أن يصبح ضمن الأنظمة اللّيبيراليّة بأتمّ معنى الكلمة. إنّ الاستثناء الحقيقيّ والأهمّ للقاعدة، والذي جمع العائلة النّوويّة واللّيبيراليّة في أوروبا، هو إسبانيا حيث يُفسّرُ ضعف الدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة فيها بتخلّف النّظام التّربوي والاقتصاديّ. وإذا ما وضعنا هذه الحالة جانبا فإنّ العائلة النّوويّة قد حدّدت في المناطق الشمالية الغربيّة من أوروبا، غربا مُحدود الامتداد ولكنه واقع ملموس.

من الأوليغاركية الإنكليزيّة إلى الدّيمقراطيّة الأمريكيّة بفضل الشّعور العرقي

لم تُفضِ الثّورة الإنكليزيّة لسنة 1688 إلى أبعد من تمثيل من نمط أوليغاركي فالبرلمان الذي استلم السّلطة لم يكن يمثل سوى جزء من السكّان حتى وإن زاد هذا الجزء منذ عهد الملكة إليزابيث، وخاصّة بفضل جهود الطهرانيين الذين فجّروا الثّورة الأولى. وهذه النّسبة من السكان قد شكّلت حوالي 4,7٪ من مجموع السّاكنة العام في حدود نهاية حكم الملكة آن التي توفيت سنة 1714. ولكن يجب ألّا ننسى أن لويس الرابع عشر قد توفّي في السّنة التّالية تاركا فرنسا في أوجّها التّاريخي من الحكم الاستبدادي الدّاخلي.

وبالنّسبة إلى السكّان الذّكور الرّاشدين فإنّ معدل 15٪ يعتبر كافيا كي يكون سير المؤسّسات منظّما وفق إيقاع الانتخابات التي تستنفر، كما بيّن جون بلومب، حتى الشّريحة الاجتماعيّة العليا في القرى. وعلى كل عضو، من علية القوم، استمالة كبار المزارعين من أجل أن ينتخبوه. ومع هذا فقد سجل بلومب تراجعا في الجسم الانتخابي بالنّسبة لكامل القرن الثامن عشر، إذ أصبح هذا الجسم أقلّ أهميّة بالنسبة لمجموع السكّان، بما في ذلك قُبَيل انتهاء الإصلاح الانتخابي لعام[1] 1832. إنّه تأثير الثّورة الزّراعيّة والصّناعة وكذا تكاثر أعداد الطّبقة العماليّة التي استقطبت فعليّا البنية الاجتماعيّة. ولكن هذا التقلّص الانتخابي، على خلفية الانقلاب الاقتصادي له تداعيات في ما وراء المانش على الاستقرار السياسي. ولا عجب في هذا، ذلك أن عدم المساواة لا تصدم أحدًا هناك. لقد قمنا في الفصل التّاسع بتعريف القالب الانثروبولوجيّ الإنكليزيّ بصفته فرادنيّا ولكنّه لا مساواتيّ. وتعدُّ مثل هذه البنية العائليّة ضروريّة بالنّسبة لنظام سياسي ليبيرالي ولكن أوليغاركي.

تطوّرت أمريكا خلال القرن الثامن عشر في الاتّجاه المعاكس للتوسّع الدّيمقراطي.

وقد جلب الإنكليز، الذين أسّسوا أمريكا، معهم بنيتهم العائليّة النّوويّة، ولكن هذه البنية كانت خاليّة من قيمة المساواة التي طبعت نظيرتها النّوويّة في الحوض الباريسي. وعلينا إذن أن نفهم الآن كيف تمكّنت هذه الثّقافة الأمريكيّة، التي لا تتضمّن مبدأ قويّا للمساواة من إنتاج ديمقراطيّة بأكثر سرعة وأكثر فطرة من فرنسا، حيث استغرق ظهور الجمهوريّة وتوطيد أركانها، حوالي قرن من الزّمن من 1789 إلى 1880. ومع هذا فإنّه يمكننا، بالنّسبة لفرنسا، تعريف متتاليّة مؤدّاها أنّ المساواتيّة العائليّة قد تكرّرت بواسطة

---

(1) جون بلومب: «نمو جماعية النّاخبين في انكلترا من 1600 إلى 1715»، في ماضٍ وحاضر، العدد 45، نوفمبر 1969، ص 90 - 116.

انتشار التعليم وانهيار المعتقدات الدّينيّة على هيئة إيديولوجيا تدعو إلى المساواة. ولكنّ الدّيمقراطيّة «في أمريكا»، هي التي وصفها توكفيل في كتابه، وذلك خلال الحقبة بين 1835 و1840. وقد عاش هو نفسه بداية شلّال ثورات في فرنسا حيث كانت الدّيمقراطيّة تلاقي بعض المصاعب في سبيل إرساء دعائم استقرارها.

قامت الدّيمقراطيّة الأمريكيّة على دعامتين أساسيّتين أصليّتين: مورفولوجيا زراعيّة مساواتيّة في الشمال، بما أن البلاد كانت خاضعة حتى منتصف القرن التاسع عشر لهيمنة المزارعين المتوسطين، ومستوى تعليمي مرتفع للسكّان تحت تأثير المذهب البروتستانتي. إلا أنّ الكالفينيّة، القاعدة اللاهوتيّة لبروتستانتية الطّوائف الأمريكيّة، لا تؤمن بأنّ النّاس متساوون. فقد قال كالفن عام 1560 في **مؤسّسة الدّيانة المسيحيّة**:

> «ويشير ‹القدر› إلى القضاء الإلهي والمعرفة المسبقة لكل ما يحدث، وذلك في إطار القضاء بالخلاص المُقدّر للبعض واللعنة المُقدّرة للبعض الآخر...»[1]

ومع ذلك فإنّنا نقرأ عام 1776، أي بَعد أقلّ من قرن ونصف على وصول المستوطنين الأوائل، في نص إعلان الاستقلال الأمريكي، كلاما معاكسا تماما لهذا الكلام:

> «ونحن نرى أن هذه الحقائق بديهية، إن جميع البشر خلقوا متساوين، وأنهم وهبوا من خالقهم حقوقا غير قابلة للتصرف، وأن من بين هذه الحقوق حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة...».

أيّ طريق هذه التي قطعها الأمريكان الذين تضمّنت معتقداتهم الأصليّة تأكيدًا لعدم المساواة بين النّاس ! كيف كان مثل هذا التّطوّر السّريع ممكنا؟

إنّ إعلان الاستقلال هو نفسه الذي يُقدّم لنا حلاًّ لهذا اللّغز، ذلك أنه يذكر بوضوح كيف يكون المرور من مبدإ عدم المساواة الكالفيني إلى مبدإ المساواة الدّيمقراطي. وفعلا فقد وصف هذا الإعلان الهنود الحمر بأنهم «متوحّشون عديمو الرّحمة». بعد النّاس المتساوين هاهُم النّاس غير الإنسانيّين. ذلك أنّ مبدأ عدم المساواة قد طُرد من الجسم الاجتماعي الأبيض وثُبِّتَ على عنصر خارجي، هندي في نص الإعلان في الشمال، وزنجيّ في الواقع الاجتماعي للجنوب الأمريكي. ولقد أشار توكفيل إلى فرادة المساواتيّة البيضاء التي ميّزت الولايات التي مارست العبودية في الجنوب الأمريكي: «هكذا، فإنّنا أمام شيء فريد من نوعه، إذ نحن إزاء مدّ ديمقراطي ذي أهميّة كبرى بحيث لا يمكن الحدّ منه في الولايات حيث تكون الأرستقراطيّة قد ثبّتت جذورها. لقد كانت

---

(1) كالفن، **مدرسة الديانة المسيحيّة** (1560)، الجزء 3، باريس الآداب الجميلة، 1961، ص 61.

ولاية ماريلاند، التي أسّسها ملاكون كبار، أوّل من تبنّى نظام الاقتراع العام وأدخلت في كامل إدارتها الأشكال الأكثر ديمقراطيّة..»[1]. ولقد حفّز وجود أعداد كبيرة من العبيد السّود، الوعي عند السكّان البيض بأنّهم متساوون.

ويتيح تاريخ أمريكا الرّبط بين كل طفرة ديمقراطيّة وتنامي الشّعور العرقيّ. لقد كان أندرو جاكسون الذي رأس البلاد من 1826 إلى 1836 والذي تعمّم في عهده حق الاقتراع، مدافعا نشيطا عن العبوديّة ونصيرا متحمّسا لترحيل الهنود الحمر ناحية غرب المسيسيبّي. وسنجده في الفصل الرّابع عشر معبودًا للرئيس ترامب. وفي الغرب، وخلال الفترة 1860 – 1900، رافق ازدهار مجتمع خالٍ تماما من النّخب التّقليديّة عمليّة إبادة كان ضحيّتها 250 ألف هندي في منطقة السهول الكبرى. وقد دارت رحى هذه المذبحة في سياق تميّز بعبادة الشّعور العرقي[2].

ولا يمكن اعتبار العنصريّة عيبا من عيوب الدّيمقراطيّة الأمريكيّة بل، على العكس من ذلك، ركيزة من ركائزها. لقد مكّنت العنصريّة، خلال الأزمنة التّأسيسيّة من نموّ شعور بالمساواة صلب المجموعة البيضاء. كما سهّلت، بعدئذ، وفي جميع مراحل الهجرة، اندماج أولئك من لم يكونوا هنودًا أو زنوجا، أوّلا كلّ أوروبيّي الشمال، ثم، وبعد فترة تذبذب، كلّ ذوي البشرة السّمراء كالإيطاليّين أو غير المسيحيّين كاليهود. وخلال المرحلة الأكثر قربا فإنّ التّمييز الذي استهدف الزّنوج قد سمح بترقية سكّان من أصل ياباني وكوري وفيتنامي أو صيني باعتبارهم من الجنس الأبيض، وبهذا يصبح بوسعنا الآن كتابة الوصفة السّحريّة للدّيمقراطيّة في أمريكا كالآتي: غياب المساواة بين الإخوة + إقصاء الزّنوج والهنود الحمر! الدّيمقراطيّة العرقيّة.

وتسمح لنا هذه المتتاليّة أيضا أن نفهم بشكل أفضل السهولة التي جرى بها التّطوّر الدّيمقراطي ولطبيعة هذا التّطوّر الذي يبدو في الظاهر طبيعيّا ومنسجما في أمريكا، بينما يبدو مثيرا للقلق بالنسبة إلى المواطن الفرنسي الذي يتوجّب عليه معرفة تاريخ ثورات 1789 و1830 و1848، وكومونة باريس عام 1871 كي يفهم هذه المسألة. وتعيش أمريكا الدّيمقراطيّة وضعا مستقر مثل انكلترا الأوليغاركيّة. ولا وجود لأيّ مبدإ مساواة متأصّل في اللاّوعي العائلي يُمكن أن يُولّد، بشكل متكرّر، كما هو الحال في فرنسا، نزعة مساواتية سياسيّة جماهيرية عنيفة.

---

(1) **في الدّيمقراطيّة بأمريكا** [1835 – 1840]، المجلّد الأول، باريس، غاليمار، 1961، ص 55 – 56.
(2) ألخص ههنا عرض الفصل الثاني وخاتمته الواردة في كتابي **قدر المهاجرين، المرجع نفسه**، «التّمايز والدّيمقراطيّة في أمريكا»، (1630 – 1840).

مفهوم الدّيمقراطيّة العرقيّة

لقد أعطت أثينا المثل، أثناء العصور القديمة، في ظهور ديمقراطيّة تعتمد بقوّة على إثبات القدرات الذّاتيّة من خلال رفض طرف آخر، أو بالأحرى، في حالتها هي، رفض كلّ الآخرين. وفي خضم صعود الدّيمقراطيّة اشترط قانونٌ صادرٌ عام 451 ق.ح.ع. للحصول على المواطنة أن يكون المُرشّح لها، من أم وأب أثينيّين. وفي القرن الرابع حُظر زواج الأثينيّين بالأجانب[1].

لقد كانت الولايات المتحدة منذ تأسيسها وحتى الحرب العالميّة الثانيّة، النّموذج الأصلي لـ«الدّيمقراطيّة العرقيّة Herrenvolk Democray[2]» وفق مفهوم بيار فان دان بارغ، وهو مفهوم توسّع لتوصيف إفريقيا الجنوبية[3]. سأستعمل، من هنا فصاعدًا، مفهوم «الدّيمقراطيّة العرقيّة» وهو مفهوم محايد إيديولوجيا. مع التّأكيد على أنّ العرق المذكور يجب أن يستثني ويُدمِجَ في الوقت نفسه، أيّ في حالة الولايات المتحدة الأصليّة، استثناء الهنود الحمر والسّود، ولكن من أجل دمج أو إدراج البيض من جميع الأصول. وتومئ حالة الآسيويّين المستبعدين حتى الحرب العالميّة الثانيّة، قبل أن يُدمجوا بسهولة بعد ذلك، إلى نوع من مرونة المنظومة التي يمكننا نعتها في هذه المرحلة بالانثروبولوجيّة بدل الاجتماعيّة. وتضرب هذه المنظومة بجذورها في لا شعور المجموعة، تحت طبقات واعيّة للنّشاط الاقتصادي، وتفاعل للفئات من أجل وصفها علينا استعمال الكلمات - المفتاحيّة للأنتروبولوجيا. ذلك أنّ جسم المواطنين قد حُدّد بواسطة زواج بين الأقارب البيض صارم، ولكنّه يزاول زواجا خارجيّا، بنفس القدرة من الصّرامة، بما أنّ العائلات البيضاء تتبادل بانتظام الأزواج في سياق رُهاب الزيجات بين أبناء العمومة.

سننتهي إذن إلى تصوّر، غير متوقّع نوعا ما، عن الديمقراطيّة الأمريكية.

إن انكلترا القرن الثامن عشر النّوويّة اللامساواتيّة على الصعيد العائلي، واللّيبيراليّة والأوليغاركيّة على الصّعيد السّياسي، ولئن كانت بالفعل حديثة بفضل النّسبة العالية لانتشار التعليم والثّورة الصّناعيّة التي بدأت تعيشها، فإنّها كانت، مع هذا، عتيقة بسبب استمرار أشكال سياسيّة تمثيليّة بل وازدهارها.

إن أمريكا القرن التّاسع عشر لم تحقّق فقط تحوّلا نحو الغرب للنموذج، بل إنّها أيضا ابتعدت عنه كما رأينا في الفصل السابق، لتقترب شيئا ما، في مستوى العائلة، من الجوهر

(1) إيمانويل تود، **قدر المهاجرين...**، المرجع نفسه، ص 62.
(2) الديمقراطية الإثنية هي الديمقراطية القائمة على عرق الأسياد la race des seigneurs (المترجم).
(3) **العرق والعنصرية، منظور مقارن.** نيويورك، ساندي، جون ويلي، 1967.

الأصلي العشوائي للإنسانيّة، جَوهرٌ لم تكن انكلترا نفسها بعيدة جدّا عنه. ولقد استدمج هذا الجوهر الدّيمقراطيّة البدائيّة للإنسان العاقل.

في الولايات المتحدة اختفت عَمُوديّة النّظام الاجتماعي الإنكليزي في معظمها: البكوريّة الأرستقراطيّة، الدّولة الملكية وكنيستها، الطّبقة المهيمنة القديمة، الأوليغاركيات القرويّة المستقرّة. إنّ مبدأ حجر الزّاوية نفسه للنّظام الاجتماعي والذّهني هو الذي تمّ القضاء عليه في ما وراء البحار. هل يجوز الحديث عن زوال التّعالي والتّبعيّة والأنا الأعلى الاجتماعي؟ لا تهمّ التّسميّة أو اللّفظ الذي يقع عليه الاختيار. يكفي أن نعاين أنّ النّظام الذي يعرّف نفسه ويمتدّ في أمريكا بجماعته المحليّة وولاياته المتّحدة هو أكثر أفقيّة من النّظام الإنكليزي، وهو أكثر قربا من نظام المجموعات البدائيّة التي كوّنت الإنسانيّة البدائيّة. وبالتّأكيد فإنّ الآباء المؤسّسين قد قدّمُوا دستورًا مكتوبا لهذا الشعب، واحتُرم هذا النصّ شكليّا حتّى وإن عُدل في الغالب. وعلى هذا النّحو ظهرت، سريعا، دولة أمريكية ومؤسّسات تمثيليّة اشتغلت بشكل مثير للإعجاب بفضل المستوى الرّفيع للتّربيّة والمساواة الأصليّة النسبيّة في الظّروف الاقتصاديّة، وكذا بفضل غياب اللاّوعي المساواتي المُربك. وقد سبق أن رأينا كيف أنّ الدّولة الأمريكيّة لم تتمكّن أبدًا من تأمين احتكار حقيقيّ للعنف الشّرعي. لقد ظلّ السكّان الأمريكيّون بطريقة اعتياديّة حاملين للسّلاح بحيث تراوحت معدّلات القتل العمد بين 5 و15 مرّة مقارنة بالمستويات الأوروبية.

كيف لم ينتبهوا إلى انبعاث الجوهر الدّيمقراطيّ أو الأوليغاركي الأساسي في بعض العجائب من الحياة السّياسيّة الأمريكيّة مثل التّوجّه إلى انتخاب رؤساء حرب – واشنطن، جاكسون، غرانت، ايزنهاور – أو ممثّلين عن السُّلالات المرموقة شأن روزفلت، كينيدي، بوش؟ لقد طرحت أعلاه أن العُرف الاصطلاحي الذي جعلنا نطلق لفظة «ملك» على القادة الذين كانت تنتخبهم في الماضي مجالس المُحاربين، بصفة مؤقّتة عادة، إنّما يحجب عنّا الحقيقة إذ لو استعملنا كلمة «رئيس» لتسمية القادة الجرمانيّين واليونانيّين أو الرّومان فسوف نكون أقدر على إدراك حيويّة الجوهر البدائي الأمريكي.

سنسعى هنا إلى تحديد موقع أمريكا بالنّسبة إلى ماضي البشريّة الذي أعيد تشكيله عبر التّاريخ والأنثروبولوجيا. ولكنّنا لا نعرف كلّ شيء عن هذا الماضي ولا سيّما نمط العلاقة بين جماعات الإنسان العاقل التي تفرّقت وتجزّأت بعد غزوها الكرة الأرضيّة. وقد لاحظ جيمس ج فيرغسون أن الجماعات البشريّة لا يمكن أن توجد في تعارض ضد بعضها البعض على نمط: نحنُ / هُم. وتمارس الجماعة الإثنية الأساسيّة الزّواج الخارجي بين العائلات. بيد أنّ هذه المجموعة، في مجملها، داخليّة الزّواج تجاه العالم

الخارجي. وعموما، وليس بشكل تامّ، فإنّ ما نتبيّنه من تصرّفات المجموعات البشريّة الأكثر عراقة وتميّزا تاريخيّا - الشّعوب الجرمانيّة، الرّومان، وغيرهما كثير - هو اختلاط هُويّة إثنيّة قويّة وقدرة لا تقلّ قوّة على دمج وهضم واستيعاب الأفراد أو أقساما من شعوب خاصّة. ولو نظرنا إلي أمريكا باعتبارها كتلة عصرية كبيرة من **الإنسان العاقل** الأصلي ربما انبأتنا بما كان عليه ماضي الإنسانيّة على صعيد العلاقات بين القبائل وبين الشّعوب. هذا المزيج بين انفتاح وعنصريّة، استيعاب للأوربيّين وطرد للهنود الحمر أو الزّنوج، ربّما ليس سوى الإنجاز الحديث والقارّيّ لنموذج قديم مجزّأ، بنفس القدر من أهميّة كونه عالميّا، أي نموذج وإنسان عاقل أصلي يمارس في الآن نفسه الإدماج والعنصريّة.

الكونيّ المُجسّد في أمريكا والكونيّ المُجرّد في فرنسا

ببلوغنا هذه المرحلة من التّحليل نستطيع فهم نجاح أمريكا بوصْفها مثالاً عالميّا. صحيح أن فرنسا هي التي ابتدعت مفهوم الإنسان الكونيّ، ولكن العالم - الأنكلو - أمريكي، الأقلّ مهارة في التّنظير للمساواة بين البشر هو الذي «عَوْلَمَ» كوكبنا وأعطاه لغته. ولا يتعلّق الأمر هنا بالتّقليل من أهميّة النّموذج الفرنسي.

لقد هزّت فرنسا بالفعل أوروبا ما بين 1789 و1848. فقد استطاعت بفضل وزنها الدّيموغرافي المهمّ نسبيّا بناء جيوش ما بين 1793 و1814 تمكّنت من القضاء على الإقطاع في الغرب الأوروبي وتحرير اليهود. ثمّ أدخلت، بمعنى ما، مجمل أوروبا الغربيّة عالم ما بعد الدين. وفي سنة1848 ورغم فقدان فرنسا قوّتها العسكريّة فقد شكلت ثورتها نموذجا يُحتذى وامتدت الثّورات في أوروبا حتى برلين وبودابست. واكتسحت عقلانيّة النّظام المتريّ الفرنسي كل العالم إذا غضضنا الطّرف عن آثار نظم أنكلو - أمريكية مختلفة عن النظام العشري. هكذا فإنّ فرنسا تستحقّ مقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، ويكفي ابتداعها مفهوم الإنسان الكونيّ مُسوّغًا ذلك.

وفضلا عن ذلك فإنّ الفرنسيّين، من خلال رؤيتهم الواضحة جدّا لمبدإ المساواة لم يكفّوا أبدًا عن مساعدة أمريكا نفسها على فهم كيف يمكنها أن تكون. وهنا نُفكّر بالتّأكيد في توكفيل وفي كتابه **في الديمقراطية الأمريكية**. وقريبا جدًّا في أعمال: توماس بيكيتي وإيمانوئيل سايز حول توزيع المداخيل والتي وضعت في قلب المناقشات الأمريكيّة مفهوم 1٪ من مجموع الأكثر غنى، وساهمت في عودة إشكاليّة المواجهة الدّيمقراطيّة في الولايات المتحدة. وفي ما يخصّ الميز المستمر للسّود قدّم لويك واكانت الباحث الفرنسي الذي يدرّس في باركليه أخيرا مساهمة حاسمة في الموضوع. لقد رأى في الزّج

بأعداد كبيرة من الشبّان السّود لفي السجون التّجسيد الثالث للنّظام العنصري الذي لم تستطع أمريكا تجاوزه. وجاء مقاله: «المؤسّسة الأمريكيّة الخصوصيّة الجديدة. في السّجن بوصفه غيتو بديلا»، المنشور عام 2000، ليفسح المجال لكتاب ميشيل ألكسندر المتميز والأكثر مبيعا: **النّسخة الحديثة من «جيم كرو** [1] ولنصوص أخرى عديدة عن الوضع الحالي للسّود في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

بيد أنّ الإنسان الكوني عند الفرنسيّين شخصيّة مجرّدة. إنّه في رأيي الإسقاط الإيديولوجي للقيم المستوعبة داخل بنية عائليّة مخصوصة هي العائلة النّوويّة المساواتيّة في الحوض الباريسي. وقد أصبحت فيه حريّة الأطفال عام 1789 هي حُريّة المواطنين، وتحوّلت فيه المساواة بين الإخوة والأخوات إلى مساواة بين الرّجال والنّساء، وبين الشّعوب وبين الأمم. وتَعملُ الكونيّة الفرنسيّة وفق نموذج لاواعٍ بسيط: الأطفال متساوُون، والرّجال متساوُون والشعوب متساوية، ويوجد إذن إنسان كُونيّ. لقد كان من الضّروريّ لفرنسا المركزيّة أن تُؤكّد قيمها ضدّ الهامش الأصل للبلد الحامل لقيم حُكم ولامساواة معارضة لها. وهذا ما يفسّر وضوح الرّسالة الفرنسيّة. ولكن علينا أن نعترف أن إنساننا الكونيّ قد انبثق، على أيّ حال، من قاعدة انثروبولوجيّة مُحدّدة.

إنّ البُعدُ المُماثل للمساواة بين الإخوة – مع إقصاء الأخوات هذه المرّة – قد عَدَّلَ الرُؤى الصينيّة والعربيّة أو الرّوسيّة للعالم وهي جميعها كونيّة. ففي روسيا وفي العالم العربي أو في الصين أدّى الفكر المضاد لفردانيّة العائلة، خلافا لما كنّا لاحظناه بالنّسبة إلى فرنسا، إلى تفضيلٍ للإنسان الكونيّ المندمج في بنية مغلقة – حزب سياسيّ، اقتصاد مُمركَز، دين، أمّة – مساوية للبِنَى الأخرى بكل تأكيد ولكنّها أثنيّة دائما. ربّما يصحّ الحديث في هذه الحالة عن مثل أعلى للأمّة الكونيّة.

إن الآلية اللاواعية والبسيطة التي تقود من العائلة إلى رؤية الآخر بصفة عامّة، يمكنها أيضا أن تنتج، إذا كان الأطفال غير متساوين، مثلما هو الحال في العائلة النّوويّة، تحديدًا مُمَاثلا ولكن في الاتّجاه المعاكس. فالأطفال غير متساوين والرّجال غير متساوين والشعوب غير متساوية ولا يوجد إنسان كوني وهذه متتاليّة مميّزة لألمانيا واليابان

---

(1) جعل كتاب ميشيل الكسندرMichelle Alexander : «The New Jim Crow» الأمريكيّين يرون السّجن على أنّه قضيّة حقوق مدنيّة ذات أبعاد تاريخيّة على نحو لم يروه من قبل (المترجم).

(2) لويك واكانت Loïc Wacquant، «المؤسّسة الأمريكيّة الخصوصيّة الجديدة. في السّجن بوصفه غيتو بديلا» (America's New Peculiar Institution. On the Prison as a Surrogate Ghetto)، **علم الإجرام النّظري**، المجلد 4، العدد 3، 2000؛ يمشيل ألكسندر، **النسخة الحديثة من «جيم كرو»**، نيويورك، نيويورك للصحافة الجديدة، 2010 و2012.

وبلاد الباسك أو كاتالونيا. إنّ شعبا أصلا كبيرا يرى نفسه في أعلى التّسلسل الهرميّ، أمّا الشعب الأصل الصغير فإنّه يكتفي بتأكيد خصوصيته القوّية. إنّ حجم الشّعب وتفاعل القوى الجيوسياسيّة يمكن أن تحدّد الإخوة الكبار والصغار.

إنّ للعائلة النّوويّة المطلقة الأنكلو - أمريكيّة متتاليتها الخاصّة: الأطفال مختلفون، والرجال مختلفون والشعوب مختلفة. وانعدام المساواة هنا ليست مؤكّدة ولكن مصطلح الرّجل الكوني هو أيضا ليس أمرا مؤكّدا. ولهذا السّبب فإنّ اندماج المهاجر على قاعدة فردانية مُمكِنٌ، ولكن فقط إذا وُجد في مكان ما قريب، آخر يمكن أن يُستخدم كَدَفَّاعٍ بحيث يُتيح كل عمليات الإدماج إلّا واحدة.

إنّ إحدى خصوصيّات العالم الأنكلو - أمريكي هي إذن وجود خطّ فاصل بين الإنسان الكوني والإنسان غير الكوني. أنا مسكُون حدّ الساعة بليلة من ليالي الجامعة عندما كنت طالبا من كامبريدج، زمن حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل. في تلك الليلة عمد طالب من ويلز، وهو بالمناسبة متطرّف في انتمائه اليساري وعلى حظّ من اللّطف والظرف، إلى إقصاء العرب في مجال المسؤوليّة بالنّسبة إليه من خلال النطق بالجملة المصيريّة التاليّة: «**توجد أماكن يجب أن ترسموا فيها الخطّ**» «There's some place where you must draw the line».

إنّ إحدى الخصوصيّات الأكثر تميّزا في هذا الخطّ الأنكلو - أمريكي الذي يفصل الكونيّ الإنسانيّ عن الكونيّ اللاإنسانيّ، هي قدرته على التّنقّل في اتّجاه توسيع الإنسانيّة المدرجة ضمنه بصفة عامّة. فالايرلندي والإيطالي واليهودي والياباني والصّيني والكوري، وحديثا جدّا، الهندي وسنكتشف قريبا الأمريكي اللاتيني «هيسبانيك» (اسمٌ رمزٌ لهنودٍ حمر آخرين قادمين من الجنوب)، سيُعادُ تصنيفهم في نهاية المطاف بيضا بفعل تأثير الزيجات المختلطة السهلة والعديدة. ولكن ماذا عن الرّجل الأسود؟

ليس لفرنسا مثل هذا النوع من القيود «العنصريّة»، وحتّى وإن كان بالإمكان أن تصدر عنها كراهيّة أجانب ثقافيّة هائلة عندما تكون المجموعة المهاجرة حاملة لتقاليد ظاهرة الاختلاف عن التّقاليد التي تمارس في البلاد، ومشكّكة في الفرضيّة الإيديولوجيّة للإنسان الكوني. إن الثقّافة العائليّة العربيّة المناهضة للحركة النّسويّة والقائمة على الزّواج الداخليّ تُثير حفيظة الكونيّة الفرنسيّة لأنّها تبدو مدمّرة لها. فالبشر، كل البشر، من المفروض أن يكُونوا متماثلين.

هذه هي مشكلة العظمة للإيديولوجيّة الفرنسيّة، عظمةٌ مخصوصةٌ رغما عنها. إن الكونيّة الفرنسيّة لم تنبثق عن كونيّة انثروبولوجيّة ملموسة ولكن عن أحلام العائلة النّوويّة المساواتيّة الرّاسخة في تربتها وأرضها. إنّ الحلم الفرنسيّ بالرّجل الكونيّ

سيصطدم باستمرار، إذن، في الحياة الاجتماعيّة الواقعيّة، وفي الجيوسياسة، بأنظمة انتروبولوجيّة مختلفة وبمواقف لا ينبغي أن توجد وفق مفهومها. ولقد سبق للحوض الباريسي في فرنسا أن شهد أخضاعا لهامشه خلال الثورة لأنّه كان يحمل قيما مُغايرة. ولكن مُجمل العالم الواقعي المحسوس يعجّ، بالنّسبة للفرنسيّين، بقيم وممارسات غير مفهومة ولا يمكن القبول بها شأن اللّيبيراليّة اللامساواتيّة، للعائلة الأنكلو - أمريكيّة، وانعدام المساواة المتشدّد للعائلة الاجتماعية الألمانيّة أو اليابانيّة، والمساواتيّة المتشدّدة للعائلة الاجتماعيّة الرّوسيّة أو الصينيّة، والمساواتيّة الأكثر أفقيّة للعائلة الاجتماعية العربيّة القائمة على زواج الأقارب.

أمريكا لا تضاهي فرنسا في تعريف النّاس بوصفهم متماثلين في كل الأمكنة وفي كلّ الثقافات. فهي بحاجة، دوما إلى ما وراء خطّ غامض، إلى طرف آخر كي تشعر بوجودها. ولكن النّظام الانتروبولوجيّ الأمريكي والإيديولوجيا العفويّة النّاتجة عنه، بما في ذلك العنصريّة، هُما أكثر قُربا من مَثِيلَيْهِمَا الفرنسيّين من النّمط الأصلي للإنسانيّة. وإذن، وبمعنى محسوس، هما أكثر كونيّة. وعلى هذا النّحو فإنّ أمريكا تجسّد تجسيدًا أفضل، من خلال طريقة تصرّفها، **للإنسان العاقل** القديم والكونيّ.

أعتقد أنّ الجاذبيّة الطّاغية لأمريكا إنّما تكمن في هذه السّمة الطبيعية الحقيقيّة. لقد منحت أمريكا العالم، طبعا، أراضيها البكر وثروتها وأتاحت لملايين المزارعين الجائعين إمكانيّة التّمتّع بحياة اقتصاديّة لائقة والحلم بمصير أفضل بالنّسبة لأبنائهم. لقد أفلحت أمريكا في الحديث عن المستقبل. ولكنها تُمثّل أيضا، من خلال أسلوب عيشها، نوعا من الماضي البشري العام. إنّها تناشد، في الخفاء، غرائزنا الدّفينة، وهذا القاع القديم الموجود عند كلّ النّاس وكلّ شعوب الأرض، بما في ذلك عند أولئك الذين تطوّرت بنيتهم العائليّة والانتروبولوجيّة نحو التعقّد والإتقان في التصنُّع، والمعيار السّائد سواء أكان أبويّا أو أموميّا، مساواتيّا أو لامساواتيّا. إنّ الجاذبيّة الحقيقيّة لأمريكا هي أنّها حين تَتَقدّم إلينا على أنها تجسّد المستقبل فإنّها تحمل في ذاتها ماضينا أيضا. إنّها تمنحنا، في نفس الوقت، أمل التقدّم وسعادة التّراجع.

الدّيمقراطيّة بدائيّة دومًا

ولنفس سبب الطّبيعة الأصليّة هذه فإنّ أمريكا اخترعت، قبل فرنسا، الدّيمقراطيّة الحديثة. ذلك أنّ هذه الدّيمقراطيّة قد نتجت عن تطبيق بسيط لعمليّة انتشار تعليم جماهيرية على خلفيّة إنسانيّة قديمة تشمل الدّيمقراطيّة البدائيّة الطّبيعيّة.

إنّ المساواتيّة العنيفة في فرنسا وفي الحوض الباريسي كانت بالنّهاية أقلّ نجاعة في

تحديد جسم من المواطنين المتساوين وكذلك في اللامبالاة بالمساواة الآتية من انكلترا.

إن مبدأ المساواة الذي تشكّل تَاريخيًّا - عبر التّاريخ الطّويل لعائلة رومانيّة جماعويّة وأبويّة زمن الجمهوريّة، ثم أصبحت نوويّة مساواتيّة زمن الإمبراطوريّة - لا يمكن إلّا أن يحدّد مساواة مجرّدة بين الأفراد. إنّ المساواتيّة مُفكّكَةٌ للمجموعة. عندما تكون هذه المساواتيّة بلا حدود فسوف تُولّدُ عالما من الأفراد لا يقبل كلّ واحد منهم الخضوع للمجموعة، اي الفوضى بالمعنى الحرفيّ للكلمة. إنّ الدّيمقراطيّة بوصفها ظاهرة جماعيّة لا يمكن أن تخرج عن هذه الحال بصفة عفويّة. فإذا أردنا الدّخول في تفاصيل تاريخ فرنسا سنجد أنفسنا مضطرّين بقبول مساهمة أساسيّة من الأطراف الأصل لهذا البلد في نشأة الدّيمقراطيّة، لإنّ هذه الأطراف الأصل هي التي زوّدت فرنسا كلها بنموذج لاندماج الفرد في الجماعة وإمكانيّة العمل الجماعي. إنّ نظرة مزدوجة إلى الأندلس وإلى تقاليدها الفوضوية، ثمّ إلى إيطاليا الجنوبيّة وإلى ممارساتها المافيوزيّة - وهُما مجالان للعائلة النّوويّة المساواتيّة - يكشفان عن الإمكانيّات الديمقراطيّة المحدودة للعائلة النّوويّة المساواتيّة وحدها. وإذا أضفنا إلى هذا أنّ هذا النّمط العائلي ينحدّر من الهيمنة الإمبراطوريّة الرّومانيّة، فسوف لن نعجب لأنه لم يؤدّ بشكل عفويّا إلى نشأة تنظيم ديمقراطيّ.

إن العشوائيّة الأنكلو - أمريكيّة تُتيح بشكل أفضل من المساواتيّة الفرنسيّة بروز وعي بالذّات لدى المجموعة. ذلك أنّ عدم المساواة بين الأطفال وبين الرّجال يترتب عنه إقرار بوجود شُعوب مختلفة ذات هُويّات محدّدة يمكن أن تتيح، في ظروف معيّنة، ترسيخ الدّيمقراطيّة. ويمكن القول بطريقة أخرى أكثر تبسيطا، ولكن بتسليم: إن للدّيمقراطيّة دائما قاعدة إثنيّة.

وخلاصة القول إن أمريكا هي التي اخترعت الدّيمقراطيّة الحديثة لأنّ أغلب سكّانها البيض يحسنون القراءة والكتابة وأن مبدأ المساواة الملموسة في المجال التّعليميّ قد جعل المساواة بين المواطنين أمرًا معقولا. ولكن أمريكا لم تكن تؤمن بداهة بالمساواة ولا بعدم المساواة. لقد كانت - وستظلّ - عشوائيّة في هذا الخصوص. ولكنّها جدّدت العهد، في المقابل، مع الشّعور الحيّ بالانتماء إلى مجموعة معيّنة في مواجهة مجموعة أخرى مغايرة لها في الظّاهر: الهمجيّ منزوع الرّحمة أو العبد الأسود. كانت هذه الظّروف الأساسيّة لظهور أوّل ديمقراطيّة حديثة: إعادة تنشيط الظروف التي أنتجت الدّيمقراطيّة البدائية إضافة إلى تعلُّم القراءة والكتابة. أعترف، مع هذا، أنّ زواج الأباعد الراديكالي للنّظام الأنتروبولوجي الإنكليزي أو الأمريكي، الموروث عن التحوّل الدّينيّ المسيحيّ، والذي لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يُنعَتَ بالعشوائيّ، قد يكون لعب دورًا في

نُمو فرادنيّة الجماعة البيضاء في الداخل، وأتاح بالطّريقة نفسها انفتاحا أكثر أهميّة على الهجرة وعلى استيعاب أفراد من غير السود.

سنحاول أن نوضّح، في الفصول القادمة، أن العولمة يمكن أن تُحَلَّلَ بوصفها انهيارًا لمفهوم المساواة التي أحدثها انتشار القراءة والكتابة على نطاق واسع وفي كلّ المجتمعات المتقدّمة، وبالخصوص في العالم الأنكلوفوني. وسنلاحظ أيضا أنّ التجدّد الدّيمقراطيّ الغربي الذي بدأ في حدود عام 2000 والذي تأكّد عام 2016 مع البركسيت وانتخاب دونالد ترامب، قد حدث - يمكن أن نقول كالعادة - في العالم الأنكلوفوني في غياب إيمان مسبق بالمساواة بين البشر. ومرّة أخرى علينا أن نلتمس القرب من الجوهر الطّبيعي **للإنسان العاقل** من أجل فهم هذه السهولة الأنكلو - أمريكيّة في تغذية الممارسات الدّيمقراطيّة. ومع ذلك فإنّنا نعثُر، في الحالتين، على عنصر تجدّد كراهيّة الأجانب. إن الدّيمقراطيّة لا تتوقّف أبدًا على أن تكون بدائيّة.

الفصل الثاني عشر

الدّيمقراطيّة ملغُومَةٌ بالتّعليم العالي

لم تكن الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين سوى بلد بروتستانتي مُتقدّم ضمن بلدان أخرى. بيد أن النّاتج الدّاخلي الخام لهذا البلد قد تجاوز، بقدر كبير، ناتجي البلدين الآخرين التّاليّين له وهما: ألمانيا وانكلترا. فسنة 1913 فاق النّاتج الدّاخلي الخام الأمريكيّ بـ 12٪ مجموع ناتجي هذين البلدين: 517383 مليون دولار (بقيمة دولار 1990) بالنّسبة للولايات المتحدة، مقابل 237332 بالنسبة لألمانيا و224618 بالنّسبة للمملكة المتّحدة وفقا لحسابات أنجوس ماديسون[1]. وعلى سبيل المثال فإنّ النّاتج الخام الفرنسي قد بلغ آنذاك 144489 مليون دولار فحسب (سأترك الأرقام كما هي، أي على عبثيّة دقّتها الأصليّة لأذكّر أن رجال الاقتصاد لا يمكن أن يؤخذوا على محمل الجدّ). لقد بَدَت المساهمة التّكنولوجيّة الأمريكيّة في الثّورة الصّناعيّة الثّانيّة هامّة – التي ألفت بين الكهرباء وصناعة السيّارات والطّائرات – سواء على تصميم المُنتجات أو على مستوى تنميط الإنتاج وتوحيده، كما تشهد على ذلك مؤسّسة فورد التي باشرت الإنتاج على طريقة السلسلة منذ 1908. ولكن الجامعات المُهمّة وحركيّة البحث العلميّ ظلّتا دائما في أوروبا، وفي ألمانيا أكثر فأكثر.

إلى جانب هذا فإنّ سكان المدن في أمريكا لم يكن يمثّل عام 1900 إلا نسبة 40٪ من مجمل السكان، مثل فرنسا تماما، في حين أن سكّان المدن في المملكة المتحدة قد مثّلوا آنذاك حوالي 77٪ من المجموع العام للسكّان. إنّ الثّروة الإجماليّة للولايات المتحدة ترتبط كثيرا بحجمها، إذ كان عدد سكّانها 76 مليونا عام 1900، مقابل 56 مليون لألمانيا و38 للمملكة المتّحدة أو لفرنسا. وهؤلاء السكّان الأمريكيّون المُتعلّمون، في أغلبهم (بنسبة 95٪) يتوفر لديهم موارد طبيعيّة لا تتناسب مع موارد شعوب أوروبا. ولكن الولايات المتحدة لم تكن في حدود عام 1900 أكثر شساعة وسكّانا وتريفا وغنى من

(1) أنجوس ماديسون Angus Maddison، **الاقتصاد العالمي**، مركز دراسات التنمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (.O.C.D.E) 2001، ص 261.

بقيّة البلدان ذات المذهب البروتستانتي. كانت الولايات المتحدة ضمن البلدان المتقدّمة ولكن لم يكن يُنظرُ إليها بصفتها زعيمة العالم البرووتستانتي وكل الغرب أو العالم أجمع من باب أَوْلَى.

جدول 1.12

نسبة تعليم القراءة والكتابة في الولايات المتحدة وأوروبا
(للسكان البالغين أكثر من 10 سنوات بحساب ٪)

انكلترا	95
الولايات المتحدة: بيض ولدوا في أمريكا	95
الولايات المتحدة: بيض ولدوا في الخارج	87
الولايات المتحدة: سود	55
السويد	أزيد من 95
ألمانيا	أزيد من 95
النمسا	94
بوهيميا	97
بلجيكا	81
فرنسا	83
إيطاليا	52
إسبانيا	44
المجر	44
بولندا	26
روسيا	19

المصدر: كارلو م. سيبولا

انتشار التعليم والتّنمية في غرب مدينة لندن، 1969، ص99، وص 127 - 128.

الثّورة التّربويّة الثّانيّة: 1900 - 1940

حدث في الولايات المتحدة ما بين 1900 و1940 أوّل تطوّر جماهيريّ واسع النّطاق في مستوى التّعليم الثّانوي، أي تعليم يتجاوز تلقين مبادئ القراءة والكتابة والحساب. هكذا استأثرت أمريكا بصدارة النّموّ العالميّ.

لم يتخطّ مستوى التمدرُس في الصفّ الثّانوي 10٪ في حدود 1900. بيد أنّه بلغ 40٪ حوالي العام 1940. وارتفعت طرَدًا لذلك نسبة الحصول على شهادة ختم الدّروس، إذ انتقلت، بين هذين التّاريخين، من 6٪ إلى 50٪. إنّ إقلاع التّعليم الثّانوي، الذي هو مشروع ثقافي وطني، نُفّذ بطريقة لا مركزيّة فيما يخصّ تأسيس المعاهد والمدارس أو أسلوب إدارتها. ورغم أنّ البرامج والمناهج التّعليميّة كانت ومازالت مُوحّدة إلى حدّ ما، إلّا أنّ الجماعات المحليّة هي التي تتولّى مُراقبة هذه السّيرورة بدلاً من الدولة المركزيّة. وتبدو المدرسة العموميّة هنا، في نفس الوقت، متجانسة ولا مركزيّة. إنّها تعبير نموذجي على العمل الوطني في شكله الأنكلو - أمريكي. ومن شأن هذه السّيرورة أن تذكّر، في هذا الخصوص، بوضع القانون الإنكليزي حول الفقراء. ذلك أنّ دولة تيودور هي التي حدّدت الهدف من المدارس وتركت للنّخب المحليّة مسؤوليّة إدارتها وتُدبّر سير العمل فيها. وفي الولايات المتحدة لم تتولّ إطلاق المشروع التّربويّ الوطني على عكس ما كان عليه الحال في انكلترا دولة مركزيّة قويّة (حسب اعتقاد البعض، بما أن الدّولة، في ما وراء المانش، لا تمتلك بيروقراطيّة قويّة). لقد جرى كلّ شيء هنا خارج مراقبة الدّولة الفديراليّة، وحتى القوانين المتعلّقة بالتّعليم الإجباري التي صودق عليها على المستوى الاتحادي، كان تأثيرها محدودًا[1]. لقد كانت الثّورة التّربويّة الثّانيّة في «الثّانوي»، محمولة مباشرة بإيديولوجيّة ديمقراطيّة قائمة على المساواة. ولكن الأمر كان يتعلّق فعلا بتنفيذ مشروع تربويّ عموميّ، يُحسب ضمن نجاحات الدّولة الاجتماعيّة بالمعنى الواسع للعبارة.

عندما دخلت أمريكا الحرب عام 1941 كان نصف شبابها قد تلقّى تعليما ثانويّا كاملا. أما أوروبا، بما في ذلك المناطق البروتستانتيّة، فقد أصبحت آنذاك متأخّرة وأسيرة تخلّف شدّها إلى مستوى التّعليم الابتدائي، حتى في المناطق التي يُحسن فيها كل الناس القراءة. وقد أدت سيطرة النخب والدول في القارّة العجوز إلى تعطيل تطوّر التّعليم الثّانوي. ولقد بيّنت كل من كلوديا غولدن ولورانس كاتز، على نحو جيّد، أن الفجوة بين القارّة العجوز والعالم الجديد لا يمكن تفسيرها بالرّخاء الأمريكي. ولا أيضا بقدرة أكبر على تمويل تعليم أطول[2]. ومن الأمثلة على ذلك أن نسبة المساهمة في تعليم من هُم بين 15 - 19 سنة في الولايات المتحدة كانت في حدود 80٪ خلال 1955 - 1956، في حين لم

(1) كلوديا غولدن Claudia Goldin، لورانس كاتز Laurence Katz، **السّباق بين التّربية والتكنولوجيا**، هارفارد، منشورات جامعة هارفارد، 2008، ص 198.
(2) **المرجع نفسه**، ص 26.

تتجاوز هذه النّسبة 25٪ في السويد، وكانت ما بين 15 و20٪ في بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والدانمارك وفنلندا والنرويج.

من المؤكّد أنّ التّعليم الثّانوي يتيح اكتساب معارف ضروريّة للحصول على شغل في مجتمع متطوّر تكنولوجيّا، مجتمعٌ تكون فيه أنشطة الخدمات منتشرة داخل المؤسّسات الصّناعيّة وخارجها. وبذلك يصبح التّواصل فيها، بين الناس، بنفس قدرة أهميّة تغيير الأشياء والأمور. ولكن التّربية الأمريكيّة كانت منذ البداية ذات إلهام ليبيرالي. كانت متفتّحة ومُراعية لنماء الفرد بقدر حرصها على اكتسابه للمعارف. ولكنّ الأهمّ من هذا كلّه أنّها لم تهتمّ إطلاقا بالأداء النّخبويّ. وفضلا عن هذا فإنّ هذه التّربيّة ساهمت في اندماج المهاجرين من خلال صُنع شبّان أمريكيّين جيدّا، في إطار مشروع وطني. هكذا ساهم التعليم الثانوي العموميّ الذي انطلق منذ سنة 1924 في تكامل مع الحدّ من الهجرة، في ازدهار أمريكا، في حوالي سنة 1950، وفي جعلها أيضا متجانسة على الصعيد الثقافيّ.

أَوجُ الدّيمقراطيّة

كانت أمريكا في مطلع القرن العشرين لامساواتية جدّا على الصّعيد المادّي. وأدّى النموّ المتسارع للصّناعة، ما بين نهاية حرب الانفصال عام 1865 وبداية الحرب العالمية الأولى عام 1914، إلى زيادة وتيرة تركُّز رأس المال والمداخيل بحيث بلغَت مستوياتٍ لم يسبق لها مثيل. ومع هذا فإنّ البنية التحتيّة للتّعليم في البلاد ظلّت قائمة على المساواة: ففي حدود 1900 كان 95٪ من السكّان البيض الكبار يتعلمون القراءة والكتابة بينما كانت نسبة الأمريكيّين، من الجنسين، الذين درسوا بالجامعات، في حدود 2,5٪ فقط. في أمريكا الرأسماليّة الجامحة خلال العصر الذّهبيّ ظلّ اللاشعور الاجتماعي الذي حدّده التّعليم، ديمقراطيّا، ومن ثمّ يُمكن أن نفهم المشاركة السّياسيّة العالية للبلاد ومرورها إلى العهد التقدّمي في نهاية القرن التاسع عشر.

وقد أبان تطوّر التّعليم الثّانوي انطلاقا من 1900، وفي اتّجاه عكسي لزيادة التّفاوتات الاقتصاديّة، عن الاستقلال الخفيّ والقويّ للحركة الثّقافيّة في التّاريخ. على خلفيّة هذا التوسّع التّربوي، اندلعت الأزمة الاقتصاديّة لسنة 1929. كان نصف الأمريكيّين قد درسوا آنذاك في التعليم الثّانوي، وأنّ ربع هؤلاء أتمّوا المرحلة الثّانويّة بنجاح. لقد أدّى الخلل في النّظام الاقتصادي، وعلى نحو منطقيّ، إلى ردّ فعل قائم على المساواة في الخطّة الجديدة (نيوديل New Deal) للرئيس روزفلت. لقد كان من نتيجة تعديل الاقتصاد عن طريق الدّولة وفرض ضرائب على المداخيل، انخفاض تدريجي، ولكن لا قِبَلَ بمقاومته، لمستوى التفاوت الاقتصادي. ومثلما بيّن ذلك كلّ من إيمانويل سياز وتوماس بيكيتّي،

فإنّ حصّة الدخل الوطني، الذي استأثر به 10٪ من الأغنياء، قد انخفضت من 46٪ في 1928 إلى 32٪ في 1952 لتتجمّد في هذا المستوى حتى 1972. وبلغت حصة 1٪ من الأكثر غنى الذين يملكون 20٪ من الناتج الوطني عام 1928 ثم انهارت إلى 9٪ في 1953 لتتوقّف عند 8٪ بين 1963 و1978[1].

الثّورة التّربويّة الثّالثة وتوقّفها

لم يُشكّل التّعليم الثّانوي سوى مرحلة. لقد استمرّت الحركة التصاعديّة غداة الحرب العالمية الثّانيّة بثورة تربويّة ثالثة وهي ثورة التّعليم العالي. ففي سنة 1900 كان 3٪ من الرّجال و2٪ من النّساء في سنّ 25 سنة قد بلغوا مستوى التّعليم العالي وحصلوا على بكالوريوس الفنون (وهو ما يعادل الإجازة). وفي 1940 كانت النّسبة 7,5 ٪ للرّجال و5 ٪ وفي سنة 1975 بلغت النسبة 27 ٪ للرجال و22,5 ٪ للنّساء[2].

عند بلوغ هذه المستويات فإنّ نموذج تطوّر التّربية للجميع، الذي طُبّق بشكل شبه مثالي في المرحلة الابتدائيّة، وبدرجة قريبة في المرحلة الثّانويّة، فقدَ صلاحيّته. لقد توقّف التوسّع. بل إن نسبة الحصول على بكالوريوس الفنون B.A انخفضت ما بين 1980 و1985 إلى نسبة 22,5٪ للرّجال واستقرت في نفس المستوى بالنّسبة للنّساء. بيد أنّ ذات النّسبة ارتفعت بعد ذلك لتصل، في حدود عام 2000 إلى 30٪ للرّجال و33٪ للنّساء اللاّتي أصبحن في المقدّمة، وهذه الظّاهرة أصبحت ملحوظة، بعدئذ، في أغلب البلدان التي ستقدم على انجاز مثل هذه الثّورة في التّعليم العالي. وسأعود إلى البحث في معاني هذه الانطلاقة الكميّة الأخيرة، والتي تأكّدت في مطلع الألفيّة الثالثة، ولكن في سياق تغيير في معنى هذه التّربيّة الأكثر تقدّما وفي بواعثها وربّما أيضا في نوعيّتها.

إنّ تقويم السكّان حاملي الشهادات الجامعيّة العليا يطرح مشاكل منهجيّة أكثر أهميّة من المشاكل التي يجب مجابهتها من أجل تقويم مختلف أشكال التّكوين التي توفّرها مرحلتا التّعليم الابتدائي والثّانوي. إنّ تنوّع المواضيع المطرُوقة والمُعالجة، وتمايز المستويات، لا يمكن حصرها تقريبا. والتّعليم العالي بطبيعته متنوّع ومتعدّد المراتب والطّبقات. وينطبق هذا بشكل خاص على الولايات المتحدة، حيث تقاسمت، ومنذ البداية، كلّ من الجامعات الكبرى والمعاهد العموميّة التي تديرها الدولة حيث يُوفّرُ

(1) توماس بيكيتّي Thomas Piketty وإيمانوييل سياز Emmanuel Saez «الدخل والتفاوت في الأجور في الولايات المتحدة 1913 – 2002» في انطوني وتوماس بيكيتي **أعلى المداخيل على مدار القرن العشرين**، أكسفورد، منشورات جامعة أكسفورد. 2007، ص 141 – 225، الرسم البياني بالصفحة 147.

(2) كلوديا غولدن، لورانس كاتز، **السباق بين التربية والتكنولوجيا**، المرجع السابق، ص 249.

تعليم أقلّ جودة، المجتمع الطّلاّبي الجديد[1]. إنّ قراءة الإحصائيّات وتأويلها قد بات صعبا جرّاء السّلاسل غير المتجانسة وهذا ما اضطرّني إلى الإحجام عن عدم رصد أوجه التّضارب العديدة جدّا التي عاينتها مُكتفيا بالإشارة إلى المحاسبة العامّة في عبارات حول الاتّجاهات وتوزيع السكّان.

جدول 1.12

التّعليم العالي في الولايات المتحدة

الأجيال التي بلغت سنّ 25 سنة ما بين 1960 و2000: دليل الإحصاء الأمريكي بـ ٪

1970	10,7
1980	16,2
1990	21,3
1995	23,0
2000	25,6
2005	27,7
2007	28,7
2008	29,4
2009	29,5
2010	29,9

المصدر: قاعدة بيانات بارو - لي Barro - Lee

ولكن لا ينبغي أن يمنعنا عدم دقة البيانات الإحصائيّة عن متابعة العمل. ذلك أنّ مسألة التّعليم العالي مهمّة جدّا لكلّ من يريد أن يفهم الطبقيّة الجديدة للمجتمعات المتقدّمة وتفكّك نسيج المواطنين.

(1) انظر على سبيل المثال: جوزيبا روكسا Josipa Roksa وآخرون «الولايات المتحدة. التّغيّرات في التّعليم العالي والطّبقيّة المجتمعيّة»، في: يوسي شافيت Yossi Shavit، ريتشارد أروم Richard Arum، آدم غاموران Adam Gamoran، **الطبقيّة في التّعليم العالي: دراسة مقارنة**، ستانفورد، منشورات ستانفورد برس، 2007، ص 165 - 191.

لقد استعملتُ لإنجاز الرسوم البيانيّة - ما عدا الحالة الروسيّة - قاعدة بيانات بارو لي Barro Lee بعد مكافحة الأرقام التي تقدّمها منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية بأرقام عدد من الحوليّات الإحصائيّة الوطنيّة. وعلى الرّغم من تقديرات تلك البيانات الإحصائيّة وكذا الأخطاء الفادحة بالنّسبة لبعض البلدان فإنّ ميزتها أنّها تطرح تقييما للمستويات التّعليميّة، لفئات عمرية من خمس سنوات في خمس سنوات، موحّدة، ممّا يُتيح إجراء مقارنة عالميّة للاتّجاهات السّائدة.

حين نركّز الاهتمام على الأفراد الذين هم في سنّ الخامسة والعشرين، في الولايات المتحدة، يمكننا أن نلاحظ بالنّسبة إلى الرّجال، علاوة على التذبذبات، ركُودًا منذ منتصف الستينات وهو ما يبرزه التعديل متعدّد الحدود القاعدي لبرنامج أكسال. وفي المقابل، وفي ما يخصّ النّساء، فإنّنا نسجّل تطوّرا أدّى إلى تجاوز النّتائج التي حقّقها الذكور ما بين 1986 و1990. إنّ نسب الطلاّب الذين باشروا دروسا جامعيّة، دون انهائها، في ارتفاع بكل تأكيد، ولكن إقحام هذه المسألة في النّقاش قد يذكي آلام المشكلة المنهجيّة للطّبقيّة الدّاخليّة في التّعليم العالي.

بالمقابل فإنّ إجراء امتحانات التّخرّج من المرحلة الثّانوية بهدف تنظيم دخول الطّلاّب إلى الجامعة، من شأنه أن يوضّح النّقاش. إنّ **امتحان القدرات المعرفية**، إلى جانب أنظمة أخرى مماثلة، يشكّل جزءًا من تقليد أمريكي لا يتردّد في إلقاء الضّوء على تفاوتات ذهنيّة محتملة بين الأفراد على عكس النظام الفرنسيّ. ولقد سبق أن رأينا، مرّات عدّة، كيف أنّ مبدأ المساواة ليس من القِيم **الأوّلية** للعائلة النّوويّة. ودون أن نعلم كثيرا ما الذي تقيسه هذه الاختبارات فعليّا - الذّكاء، المعارف، نوعيّة التّدريب والانضباط في وضعيّة الاختبار - فإنّ تطوّرها قد أثار تساؤلات في الولايات المتحدة منذ عام 1963. لقد تراجعت هذه الاختبارات حتى حدود 1980 - 1984 بالنّسبة لامتحانات الرّياضيّات، وكذلك الامتحانات المسمّاة شفاهية سابقا، والتي يطلق عليها الآن **القراءة النّقديّة**. ولقد أصلِح المستوى السّابق لعام 1963 في حدود سنة 2000 بالنّسبة للرّياضيّات. ولكن ليس بالنّسبة للاختبار الآخر الذي سعى إلى تقييم القدرة على التّعبير عن الوقائع والأفكار.

وبحسب دليل الإحصاء الأمريكي فإنّ متوسّط مجموع النّقاط **لاختبار القراءة النّقديّة** قد تراجع من 537 عام 1970 إلى 502 عام 1982، واستمر دائما عند سقف 501 في 2010. أمّا بخصوص اختبار الرّياضيّات فقد انخفض متوسّط مجموع النّقاط من 512 في 1970 إلى 492 في 1980، ليصعد ثانية إلى 512 في 2010[1]. وتُحتِّمُ علينا التّعديلات العديدة

---

(1) **الإحصائيّات المختصرة للولايات المتحدة**، 2012، ص 173.

التي أُجريت على هذه الاختبارات، فضلا عن توسيع قاعدة السكّان الذين خضعوا لها، إلى الحذر عند مُباشرة العمليّة التّأويليّة. ورغم هذا يمكننا التّأكيد، دون مخاطرة، على أنّ توقيف التّعليم العالي بداية من منتصف سبعينات القرن الماضي لم يكن نتيجة تقييد من قبل نظام الاستقبال، ولكن بسبب إدراك سقف ذا طابع فكريّ، سقفٌ لا يمكن أبدًا التّأكيد أنّه سيدوم إلى الأبد. ثمّ إنّ الدّورة الحالية يمكن أيضا أن تعني أنّ التّقدّم سينطلق من جديد بعد فترة استراحة.

جدول 2.12

نسبة السكّان الذّين أتمّوا دراساتهم بالتّعليم العالي بنجاح وفق قاعدة بيانات بارو – لي Barro – Lee بالنسبة المائوية ٪

الفئة العمريّة	1950	1980	2010
15 – 19	0,1	0,1	0,3
20 – 24	7,9	15,8	17,5
25 – 29	9,8	27,8	31,6
30 – 34	9,8	27,8	33,1
35 – 39	8,8	22,8	35,1
40 – 44	8,8	22,8	33,9
45 – 49	7,0	18,8	33,2
50 – 54	7,0	18,8	33,3
55 – 59	5,2	13,0	34,8
60 – 64	5,2	13,0	34,3
65 – 69	4,0	10,1	30,0
70 – 74	3,9	10,5	24,3
أكثر من 75	3,9	10,5	19,4

إنّ بلوغ سقف تعليميّ بالنّسبة إلى الأجيال التي بلغت 20 أو25 سنة ما بين 1965 و1975 لا يعني أيضا أن المستوى المتوسّط للمجتمع الأمريكي قد توقّف عن الارتفاع. لقد كانت نسبة من تلقوا تعليما عاليا من الأجيال المتقدّمة في السنّ آنذاك ضعيفة جدّا، ولقد أمّن تعويض تلك الأجيال بالتّدريج بأجيال أكثر تعليما ارتفاعا للمستوى العام

للمجتمع الذي اقترب، إذن، على وتيرة التّعويض الدّيمغرافي، من النسبة السّقف أي 30 إلى 35٪ (أي نسبة الأجيال الشّابة). إنّ بلوغ هذه النّسبة لجميع هذه الأجيال دون تمييز قد أشرّ على توقّف المدّ التّصاعديّ وبداية الرّكود بالنّسبة للمجتمع برمّته. وكان بلوغ هذه النّقطة في سنة 2015 تقريبا. وتسمح لنا مقارنة فئات الأعمار خلال 1950 و1980 و2010 برصد آليّة بلوغ الرّكود عبر مُجانسة المستويات التّعليميّة حسب الجيل. أستعملُ هنا، من جديد قاعدة بيانات برّو - لي. نحن نرى جيّدا أنّه خلال 2010 تميّزت كل الأجيال الرّاشدة بنسب ما بين 30٪ و35٪، باستثناء الفئة العمريّة 70 - 74 التي لم تبلغ سوى 24,3٪ ومن هم فوق 75 سنة الذين كانت نسبتهم أقلّ من الفئة السّابقة إذ لم تتجاوز 19,4٪. نتعامل، في الفئتين العمريّتين الأخيرتين، مع أشخاص أغلبهم في مرحلة التّقاعد. وبوسعنا أن نعتبر أنّ المجتمع الأمريكي (في كتلته النّشيطة وبالرّغم من انتعاش طفيف عند الأجيال الأكثر شبابا) هو منذ 2010 أو 2015 في حالة جمود تربوي. وهذا ما يبيّنه أيضا دليل الإحصاء الأمريكي الذي اقترح بدوره سقفا قريبا من 30٪. إنّ ثورة التّعليم العالي هي، في الوقت الرّاهن، مُنتهيَةٌ.

جدول 3.12

نسب خرّيجي الجامعات (أو أكثر) بين السكّان فوق 25 سنة وفق الدّليل الإحصائي الأمريكي (بـ ٪)

1970	10,7
1980	16,2
1990	21,3
1995	23,0
2000	25,6
2005	27,7
2007	28,7
2008	29,4
2009	29,5
2010	29,9

المصدر: الإحصائيّات المختصرة للولايات المتحدة 2012، ص 151.

المعنى التّاريخي للرّكود

علينا أن نعي الأهميّة التّاريخيّة لهذا الرّكود. كانت الولايات المتحدة منذ عام 1900 على رأس السباق في مجال التّربيّة، ونحن إذا أردنا أن نختم هذا التّحليل الإحصائي بلغة هيغليّة نقول إنّ الولايات المتحدة كانت طليعة للإنسانيّة في مجال التّطوّر الفكري. ومن ثمّ فإنّ ركود الولايات المتحدة هو ركُودنا جميعا بوصفنا بشرا طالما لم يتجاوز أي بلد هذا المستوى. إنّ السّؤال المطروح هو سؤال عن الحدّ الأعلى في ما يتعلّق بارتفاع مستوى التّربيّة للإنسانيّة.

إنّ فحص وضع البلدان المُلاحقة لها، سيمكّننا، إلى حدّ ما، من التّحقّق فعلا من كونيّة هذا السّقف الذي من المرجّح، وأكرّر هذا، أن يكون مؤقّتًا، فقد بلغت فرنسا مثلا مرحلة الرّكود حوالي سنة 1995، بالنّسبة للأفراد الذين بلغوا 25 سنة، أي بتأخير يُقدّر بثلاثين سنة عن الولايات المتحدة بفعل الإقلاع المتأخّر للتّعليم العالي في فرنسا[1]. وبلغت كوريا الجنوبيّة من جانبها، حديثا جدّا، نسبة أعلى من الولايات المتحدة، ولكن هذا الإنجاز تحقّق على حساب عدد الأطفال الذي أنجبته العائلات بما أن انهيارًا في الخصوبة قد رافق تلك النّسبة العاليّة.

ولكن علينا أن ننبّه، إلى أن مُعاينة رُكود تربويّ بطريقة تجريبيّة، يجب ألّا يجرّنا إلى تأويل أخلاقويّ منافق ومن ثمّ يعيدنا إلى الثيمة الباليّة عن تدهور فكري يكون ناتجا عن تحلّل للأخلاق. لم يكن الرّكود التّربوي الأمريكي نتيجة من نتائج الثّورة التحرّريّة لستينات القرن الماضي. إنّ الأجيال التي شملها الرّكود وحتى الانخفاض الجزئي للمستوى، كانت قد وُلدت وتربّت، في وقت سابق، في كنف عائلات نوويّة تقليديّة جدّا خلال السّنوات 1940 – 1960. إنّ عمليّة ترتيب تاريخيّة تمكّننا من أن نتبيّن أنّ المؤشّرات «الأخلاقيّة» (بمعنى إظهار السلوك) مثل الخصوبة، التي بدأت في الانخفاض أو نسبة الولادات خارج إطار الزّواج التي بدأت في الارتفاع بشكل ملحوظ بداية من 1960 – 1965. ولا يمكن لأيّ تدهور في السلوك الأخلاقي بلغة المحافظين الثّقافيّين أن يُفسّر انهيار نتائج امتحان القدرات المعرفية وتقلّص عدد الطلاّب.

بيد أنّ عاملا مخصوصًا جدّا قد أدّى إلى ركود الكفاءات الفكريّة في الولايات المتحدة خلال خمسينيّات القرن الماضي، وهذا العامل هو التلفزيون الذي دخل حياة العائلات والأفراد وانتزعهم، بشكل جزئي، من الثّقافة المكتوبة. وابتداء من 1958 بلغ توفّر أجهزة التّلفاز بالمنازل في الولايات المتحدة 287 جهازا لكل ألف ساكن. سبق أن

---

(1) إيمانويل تود، **بعد الدّيمقراطيّة**، باريس، «غاليمار»، 2007 و«فوليو»، 2008، ص 63.

ذكرت أنّ الممارسة المكثّفة للقراءة قبل سنّ البلوغ تجعل **الإنسان العاقل** أكثر ذكاء. لهذا فإنّنا لا نتفاجأ حين نلاحظ أنّ التخلّي عن القراءة المكثّفة يُقلّص فاعليّة عقل الإنسان...

عودة عدم المّساواة التّربويّة

إنّ تطور التّعليم العالي بوصفه نتيجة لانتشار التعليم الابتدائي ثم الثّانوي قد أُعتبر، في البداية، مجرّد وجه من وجوه التّقدّم. لم يقع الانتباه إلى أن تزايد أعداد الطّلاّب سيتسبّب في كسر تجانس الجسم الاجتماعي. ولم يُنظر إلى الطّبقيّة الثقّافيّة الجديدة إلّا بعد فهم متأخّر مؤدّاه أن عموم السكّان لن يبلغوا مبلغ فئة محظوظة من المتعلّمين بالجامعة. كان من نتائج الانتشار العالمي للتّعليم الابتدائي ثم الثّانوي تنمية **لاوعي اجتماعي مساواتي** وديمقراطيّ: وأدّى بلوغ التّعليم العالي مداه الأقصى في الولايات المتحدة ثم في أماكن أخرى من العالم إلى **لاَوَعْي اجتماعيّ لامُساواتي**.

إنّ تشبّث الفاعلين السّياسيّين والاجتماعيّين على المستوى اللفظي بنظرية ديمقراطية مساواتية واعية لا يُغيّر شيئا في الوضع. لقد غدا المجتمع الأمريكي طبقيّا موضوعيّا، كما يُبيّنه الجدول أدناه. ويتضمّن هذا الجدول، هذه المرّة بالنّسبة للتّعليم العالي الدّراسة غير المُستكملة، بعد اعتبار من استكملوا مرحلة التعليم الثانوي رمز انتماء لعالم التّعليم العالي.

الجدول 4.12

الطّبقيّة الجديدة للمجتمع الأمريكي

مستوى تكوين الأفراد الذين تفوق سنهم 25 سنة، (٪)	1950	1980	2010
لم يتمدرسوا	2,6	1,0	0,4
ابتدائي	45,7	6,3	2,7
ثانوي	38,2	62,9	42,9
عالي	13,6	30,0	54,0

المصدر: قاعدة بيانات بارولي

إنّ توزُّع من هُم فوق سنّ الخامسة والعشرين سنة يُبرز لنا مجتمعا أمريكيّا غلب عليه التّعليم الابتدائي والثّانوي سنة 1980، ولكن 30٪ من المواطنين صُلب هذا المجتمع

استفادوا من تعليم عال، من نوع أو آخر. بيد أنّ الكتلة الكبرى من المتمدرسين كانت في المرحلة الثّانويّة، بينما لم تعد المرحلة الابتدائية تُمثّل سوى فئة مترسّبة. في مجتمع كهذا، فإنّ تعلُّم القراءة والكتابة - أفق المساواة للقرن التّاسع عشر - لم يعد يشير إلى جدارة الانضمام إلى مجموع المواطنين، بل إنّه بات يحيل على مركز أدنى مخصُوص.

وبعد مرور ثلاثين سنة، وتحديدا سنة 2010، تجاوزت مجموعة «الجامعيين» نصف عدد السكّان، إلا أنّها لم تمثل بدء إعادة مَقْرَطة من الأعلى لأنّها هي نفسها تتراصف في طبقات. ذلك أنّ نصف «الجامعيين» بالضّبط، أي 27٪، قد أتمّوا درستهم (بكالوريوس أو أكثر من ذلك)، في حين تُنه مجموعة النّصف الثّاني دراستها.

سنُنجزُ تقييما كاملا لأهميّة هذه الفئات الثقّافيّة في الفصل الرابع عشر الذي سنكرّسه لصعود دونالد ترامب. لقد ميّز المتخصّصون في سبر الآراء، بعناية خلال الحملات الانتخابيّة التمهيديّة، ثم أثناء المواجهة النهائيّة بين الجمهوريّين والدّيمقراطيّين، بين الناخبين أصحاب الشهادات الجامعية ومن لا شهادات علمية لهم.

ومع ذلك، فقد كانت النّتائج غير الدّيمقراطيّة لتطوّر التّعليم العالي، والتي تنبّه إليها الفاعلون بشكل متأخّر وعلى نحو منقوص، متوقّعة، بل متوقّعة جدّا من لدن بعض المُحلّلين المتبصّرين. لقد استبق البريطاني مايكل يونغ (1915 - 2002) منذ 1958 تداعيات مبدإ الجدارة، وهو المبدأ الذي نُصِرُّ على تقديمه عندنا في فرنسا، على أنّه ذو طبيعة قائمة على المساواة وروح الجمهوريّة. تبدُو رواية «صعود الجدارة *The Rise of Meritocracy*» المكتوبة عام 2003 كعمل إبداعي استباقي وصف فيها المؤلف الطّبقيّة الاجتماعيّة الفظيعة النّاتجة عن الفرز المدرسي المُمنهج للسكّان:

> «لقد تبيّن، بحسب القواعد الجديدة، أنّ التّقسيم بين الطّبقات هو أقوى ممّا كان عليه وفق القواعد القديمة. ذلك أن مكانة الطبقات العليا هي الآن أكثر أهمية وارتفاعًا، ومكانة الطّبقات السّفلى أكثر تدنّيا [...] كل عالم بالتّاريخ يعرف أنّ صراع الطّبقات كان متوطّنًا خلال العهد السّابق بحكم سيادة الجدارة وبإمكانه أن يتوقّع، في ضوء هذه التّجربة السّابقة، أن يؤدّي الانخفاض السّريع لوضع طبقة اجتماعيّة بالضّرورة إلى تفاقم النّزاعات.
> والسّؤال هنا هو: لماذا لم تُفض تحوّلات القرن الأخير إلى وضعيّة كهذه؟ لماذا ظلّ المجتمع مُستقرًّا بالرّغم من الفجوة التي ما انفكّت تتّسع بين قمّته وقاعدته؟
> إنّ السّبب الأساسي لهذا هو كون الطّبقيّة الاجتماعيّة هي الآن في انسجام

واتّساق مع فكرة الجدارة التي غدت مقبولة في كل مستويات المجتمع. منذ قرن، كان للطّبقات الدّنيا إيديولوجيّتها - هي في خطوطها العريضة الإيديولوجيا التي أصبحت سائدة اليوم - وكانت تستطيع استعمالها كي تتقدّم هي نفسها، من ناحية، ولمهاجمة المهيمنين عليها، من ناحية أخرى. لقد كانت تلك الطّبقات تنفي شرعيّة الطّبقات العليا. ولكن مع المبدإ لم يعد بإمكان الطّبقات الدّنيا أن تمتلك إيديولوجيا مخصوصة تعارض الإيتوس الاجتماعي المهيمن، لا أكثر ممّا كانت عليه الطّبقات الدّنيا خلال العصر الذّهبي للنّظام الإقطاعي. وإذا قبلنا إلى درجة ما بأنّ مبدأ الجدارة لا بُدّ أن يسود في أسفل الهرم كما في قمّته، فإنّ أعضاء الطّبقات الاجتماعيّة الدّنيا يمكنهم، في أفضل الأحوال، المماحكة والمجادلة حول الطّريقة التي يتمّ بها الانتقاء، ولكن ليس الاعتراض على معيار اتّفق الجميع حوله. لا شيء يُعتبرُ صادما في هذه المرحلة. ومع هذا فإنّنا نُقصِّرُ في واجبنا كعلماء اجتماع عندما نتنصّل، حين يجب التّأكيد على أن القبول العام بتحكيم الجدارة، لا يمكن إلّا أن يحكم باليّأس والعجز على كلّ الذين لا تتوفّر فيهم الجدارة، وهُم كُثرٌ...»[1].

في عدم المساواة في أنكلترا وأمريكا

لماذا أُوتِيَ لعالم اجتماع بريطاني أن يكون الأكثر فطنة بمثل هذه السّرعة؟

كان لانكلترا مشاكل مع المساواة بحكم بنيتها الطبقية المُتبلورة في لكنات ولهجات. وحتّى مَقْرطة التّعليم الابتدائي لم تنجح في محو شعور الاختلاف بين الناس. ثمّ إنّ العائلة النّوويّة المطلقة، بالتّأكيد، لم تُعرّف الإخوة بوصفهم متساوين، ولكنّنا سجّلنا أيضا في هذا البلد المكانة الضّئيلة، ولكن المُهيكلة لعائلة أصل جنينيّة صلب الارستقراطيّة، أي علية القوم Gentry والشّرائح العليا من المزارعين. بيد أنّ هذا النّمط الانثروبولوجي يقبل صراحة بانعدام المساواة. لا ينبغي إذن أن نتعجّب حين نجد في الثّقافة الإنكليزيّة قدرة شديدة على التّفكير في انعدام المساواة أو استباقها بواسطة علم الاجتماع، كما الخيال العلميّ.

إنّ عبارة تحسين النّسل eugenics قد ابتكرها الإنكليزي فرنسيس غالتون (1822 - 1911) عام 1883 وهي نتاج هوس عند الرجل بالفوارق والتّفاوتات بين النّاس. في

(1) مايكل يونغ Michael Young، **صعود الجدارة**، لندن، 1958، ص 123 - 124.

رواية **آلة الزّمن** تخيّل هـ. ج. والس منذ 1895 عُمّالا وطبقة متوسّطة منفصلين بيولوجيا وقد تحوّلوا إلى كائنات حيّة مُتمايزة. أمّا كتاب: **اللامساواة بين البشر** لـ بي - اس هالدان ذ (1892 - 1964) - عالم بيُولوجيا ووراثة، اشتراكي، ماركسي وملحد - فقد طالب فيه صاحبه عام 1932 بترسيخ علمي لانعدام المساواة[1]. أمّا ألدونس هوكسلي (1894 - 1963) فقد تخيّل عام 1932 أيضا، ولكن بأسلوب ساخر، طبقيّة اجتماعيّة مُبرمجة وبواسطة علم الوراثة. ويُعتبر مايكل يونغ وريث هذا التّقليد. وتُقدم دراسته الجدّية جدّا كذلك على أنّها رواية من طراز روايات الخيال العلميّ.

أمّا أمريكا فقد تحرّرت عن طريق حرب الانفصال من المطلب الصّريح بعدم المساواة بين النّاس، لذلك فقد رفضت البكوريّة. وكان على الولايات المتحدة انتظار الانتهاء بصفة عمليّة من اللامساواة التّربويّة كي تلتحق بانكلترا في مجال الإنتاج الإيديولوجي المعارض للمساواة. ومع ذلك فإنّه ابتداء من 1971، أي سنوات قليلة بالكاد بعد تعطّل تطوير التّعليم العالي، رَجَّ ريتشارد ج. هارنشتاين (1930 - 1994)، أستاذ علم النّفس بهارفارد، العقول بنشره مقالا في **مجلة أتلنتيك الشهري** *Atlantic Monthly* عنونه ببساطة: آي - كيو «I.Q» (ومعناه بالنّسبة إلينا مُعدّل الذّكاء). أكّد هارنشتاين في هذا المقال أن معدل الذّكاء وتأثيرات هذا المعدّل على الأداء الاجتماعي للأفراد ينبغي أن تضمن حياة طويلة للامساواة. وسنة 1972 وفي نفس جامعة هارفارد، عاد كريستوفر جنكس (ولد عام 1936)، أستاذ علم الاجتماع، إلى هذه المسألة من خلال نشر «اللامساواة»، هاجم فيه هجوما مباشرا حلم المساواة عند «اللّيبيراليّين» الأمريكيّين، أي اليسار الأمريكي. وظّف جانكس كمّا هائلا من البيانات المرقّمة وبَدَا مستسلما لنشوة التأثيرات المبالغ فيها للإحصائيات، والمهمّ هنا أنه طعن في إمكانية نجاح التّعليم في تكريس المساواة[2]. وظلّت انكلترا من جانبها مَصدّرة لإيديولوجيا اللامساواة. وعلى هذا الحدّ نشر هانس ج. ايسانك (1917 - 1997) عام 1973 تحت نفس عنوان هالدان، في عام 1932، اللامساواة بين البشر، وهو كناية عن صيغة جديدة للحجاج تربط معدل الذّكاء والذّكاء الجوهري الذّاتي المتأصّل، والتّفوّق المدرسي والأداء الاجتماعي، من أجل الوصول، بطريقة كلاسيكيّة، إلى حكم نهائي حول طبيعة الإنسان[3]. إنّ هـ.

---

(1) لندن، شتو ووندوس Windos، Chatto.

(2) كريستوفر جانكس Christopher Jencks، **إنعدام المساواة. إعادة تقييم أثر الأسرة والتعليم في أمريكا**، نيويورك، بازيك بوكس، 1972.

(3) هانس إيسانك، **اللامساواة بين البشر**، لندن، موريس تامبل، سميث، 1973.

ج. ايسانك هو أيضا بريطاني وقد شرع، مع هذا، في العقَاب بشدّة، وفي وقت مُبكّر جدّا، بما أن كتابه: **استخدامات وإساءات استخدام علم النّفس** *Uses and Abuses of Psychology*، يعود إلى 1953[1]. توسّع ايسانك بالفعل في الإشكاليّة التي تقود من قيس معدّل الذّكاء إلى مصطلح المجتمع الطّبقي. وجاء نشر كتاب : **صعود الجدارة** لمايكل يونغ، عام 1958، أي بعد خمس سنوات.

يبدو جليّا، وقد أدركنا لحظة الحصيلة، أنّ النّصوص الأمريكيّة لمطلع سبعينات القرن الماضي، والتي كانت أهميّتها الفكريّة نسبيّة إذا ما قارنّاها بالمساهمة البريطانيّة السّابقة، كانت فعلا مؤشّرات على تغيّر إيديولوجي ضد الدّيمقراطيّة جاء مفاجئا. لقد اقترحوا، لا أكثر ولا أقلّ، إضفاء شرعيّة طبيعيّة على اللامساواة. لقد أراد يونغ، وهو عُمّالي ومناضل في حقل التّربيّة، تحذير اليسار البريطاني قبل حلول الكارثة. وقد ساهم المنظّرون الأمريكيّون، الذين انخرطوا في هذه المعركة، في الصّعود القويّ للتيّار المحافظ الجديد.

لقد شكّل كتاب: **النّاقوس المنحني. الذّكاء والبنية الطبقيّة في الحياة الأمريكيّة**، لمؤلفيه: ريتشارد هرنشتاين وشارل موراي، المنشور عام 1994 ذروة نضج إيديولوجيا اللامساواة ومَبْلَغَهَا[2]. ونجد في هذا الكتاب الكليشيهات المعهودة والمكرورة حول أسبقية معدّل الذّكاء. وبَدا واضحا أن المؤلفَيْن لا يمتلكان التّحليل الإحصائي الضروري للموضوع. فقد تَعَامَى الكاتبان عن التّأثير المدمّر لاحترام الذّات النّاتج عن مجرّد أن يُولد المرءُ ويعيش في مجتمع يقول له: بما أنّك زنجي فأنت إذن أقلّ شأنا. لقد بعثت في نفسي قراءة هذا الكتاب، إبّان صدوره، إحساسا حقيقيّا بالاشمئزاز.

لا يذهب هرنشتاين بعيدا أكثر من يونغ في توصيفه للمجتمع الطبقي الذي تمخّض عنه التّعليم العالي. بيد أنّ حجّته تكشف أنّ مسألة المساواة في أمريكا لا تدور، مثلما هو الأمر في انكلترا، على مسألة الانتماء الطّبقيّ ولكن على الانتماء العرقي. وفي حقيقة الأمر فإنّ «قليل الشأن» بالنّسبة للإنكليز هو بالنّهاية العامل أو البروليتاري، أمّا صنوُه عند الأمريكيّين فهو دوما الزنجي. إنّ الاصطلاحات اللّغويّة لعالم العمّال الإنكليزي هي، في غالب الأحيان، نفس اصطلاحات العالم الزنجي الأمريكي الذي يمتلك هو أيضا علاَمَتَهُ المخصُوصة.

طرح هرنشتاين طبعا مسألة انعدام المساواة بين النّاس في عبارات عامّة وليس عنصريّة فقط. وفي تقديري الخاصّ فإنّ الفضل الفكريّ لـهرنشتاين هو أقل من فضل

---

(1) لندن، بنغوين..

(2) نيويورك، الصحافة الحرّة.

يونغ لأنّ المجتمع الطبقي الذي يزعم الإعلان عنه، موجود فعلا، عندما شرع في تحرير دراسته. وسنة 1971 كان انفجار نموذج المساواة الأمريكي جاريا وقد مثّلت حرب فيتنام (1963 - 1975) قَادِحًا للانفجار المذكور.

حرب فيتنام بوصفها كاشفًا: «حرب الطبقة العاملة»

شكّلت الحرب العالميّة الثانيّة، بالنّسبة للمجتمع الأمريكي، لحظة مساواة كبرى وربّما أيضا رمزًا لنضج ديمقراطيّة روزفلت الاجتماعيّة. كان التّعليم الثّانوي قد عُمّم تقريبا، وكان التّعليم العالي قد أقلع عندما جُنّد الشّباب الأمريكي باسم الخدمة العسكرية الإلزامية. هكذا فإنّ رجال السّياسة الأمريكيّين، إلى غاية جورج بوش الأب، سواء انتموا إلى المؤسّسة (الإستبلشمنت) أم لا، كانت لهم سيرٌ مهنيّة عسكريّة جيّدة. وبعد بوش أخذ الصّحفيّون الاستقصائيّون يطاردون الفارين القدامى من حرب فيتنام.

كان عدد الأمريكيّين المجنّدين في حرب فيتنام هامّا، دون أن يستنزف هذا العدد الطاقات الوطنية. وقد تجاوز هؤلاء المجنّدون 150 ألف رجل ما بين 1965 و1971 مع سقف بلغ 536 ألفًا عام 1968. من جُنِّد، ومن أعفِيَ؟ يوجد بين أيدينا كتاب على درجة كبيرة من رهافة الحس هو: **حرب الطبقة العاملة، الجنود المقاتلون الأمريكيّون وحرب فيتنام** لكريستيان أبيّ[1]، يساعدنا على فهم هذه الحرب التي شكّلت قطيعة في نظام المساواة الأمريكي. لقد بيّن كريستيان آبي إلى أيّ درجة ساهمت المشاركة في هذه الحرب، ومعارضة للمشاركة فيها، في بلورة المشاعر الطّبقيّة في الولايات المتحدة. وكانت هذه الطبقات، في مجتمع متطوّر جدّا، قد تحدّدت بالتّعليم كما بعلاقات الإنتاج. كتب أبّي في حديثه عن المعارضة للحرب يقول:

> «[...] نظر أغلب الجنود إلى الحركة [الاحتجاجيّة] كأنّها نموذجيّة للطّبقات المتوسّطة. أمّا صورة النّاشط المناهض للحرب التي هيمنت على الإعلام (بما في ذلك نُشطاء الجيش) فقد كانت صورة الطالب اليساري (*college radical*). وبالنّسبة إلى الجنود من أصول عُمّاليّة فإنّ كلمة «كوليج» تعني امتيازا. وبصرف النّظر عن حرب فيتنام فقد كان الطالب يُحرّك في نفوسهم انفعالات عميقة ترتبط بالانتماء الطبقي منها: الاستياء،

---

(1) عنوان كتاب كريستيان أبيّ Christian Appy بالإنكليزية هو: **Working - Class War. American Combat Soldiers and Vietnam.** وهو من منشورات جامعة كارولينا الشمالية، 1993.

الغضب، عدم الثقة في النّفس، الغيرة، الطّموح. ولقد تفاقم التّفريق بين الطّبقات جرّاء استفادة الطلاّب من تأجيل الخدمة العسكريّة..»[1].

لقد ظهر بالفعل، في الولايات المتحدة، أثناء حرب فيتنام، التّعارض بين الطّالب والعامل، بين المتعلّم «تعليما عاليّا»، والمتعلّم « تعليما ثانويّا».
وحين نحاول تحديد ظهور مثل هذا التّعارض الثّقافي في فرنسا فإنّنا نلاحظ وجود فارق زمني بينهما لأنّ تطوّر التّعليم العالي في فرنسا ثم دخوله طور الرّكود قد تأخّر. لقد كان التّضامن بين عالمي اليسار في فرنسا حيّا على الدّوام عام 1968. ومصداق ذلك أنّ العمّال دخلوا في حركة اضرابات في أعقاب ثورة الطّلاّب. لم يكن يوجد شعور بالاستعلاء تجاه عالم العمّال الحقيقيّ وحزبه الشيّوعي إلّا لدى بعض العناصر اليسراويّة التروتسكية عامة. ولم يظهر التّعارض بين الشعب العامل والطّبقات المتعلّمة في فرنسا إلّا بعد 24 سنة بمناسبة النّقاش حول معاهدة مايستريخت سنة 1992. ولكن المواجهة، خلال هذا التّاريخ، كانت واضحة بشكل خاص، وتشهد على ذلك خُطب الفاعلين، بين عالم عُمّالي والطبقات الوسطى، بين الشّعب والنّخب.
لم تكن هذه النّخب آنذاك تشكل أغلبيّة ولكنّها كانت ذات وزن بالفعل بما أنّ الدّراسات العليا توفّر آنذاك 33٪ من مجموع الشهادات في مستوى اللّيسانس في كلّ جيل. كان دخول فرنسا في مرحلة الرّكود التّعليمي يقترب. وكان هذا الدّخول قابلا للقياس في حدود عام 1995. في فرنسا كما الولايات المتحدة، كانت المصادفة الزّمنيّة التّقريبيّة، بين بداية الرّكود التّربوي وظهور تصوّر للمجتمع على أنّه متعدّد الطّبقات، واضحة.

أكاديميا: آلة صنع التّفاوت

تبثّ الطّبقة التّربويّة الجديدة الشّعور بأنّ النّاس، بالتّأكيد، غير متساوين. وكما رأينا في الحالتين الأمريكيّة والإنكليزيّة فإنّ منّظّرين مهنيّين قد وضعوا عقيدة لإنسانيّة منقسمة إلى مجموعات ذكيّة مؤهّلة بدرجات متفاوتة. في فرنسا حدثت الظّاهرة دون الطعن في الإيديولوجيا الرّسميّة القائمة على المساواة. ذلك أنّ معدّل الذّكاء ظلّ في البلاد في الغالب مفهومًا مشبوهًا. في هذه الظّروف فإنّ تطوّر «التّفاوتيّة» بقي في فرنسا في اللاوعي بامتياز، خارج مراحل الأزمة السّياسيّة.
نُخطئ حين نتصوّر أنّ اللاّوعي الجديد القائم على التّفاوت وانعدام المساواة في

(1) المرجع نفسه، ص 220.

فرنسا والولايات المتحدة، بوصفه نتاج تطوّر، تدخّلٌ في عالم «الأفكار» الخالص. إنّ لانعدام المساواة آلياته. يقع تقييم الأفراد الفعليّين، وفرزهم، وتعيينهم، مثل المصنّفات الاستباقيّة ليونغ أوهوكسلي، بواسطة مؤسّسات مُحدّدة. وهذه النّظم التّعليميّة التي لا تتمثّل وظيفتها الأساسيّة في الانعتاق بل في التّرتيب والتّوجيه. وينبغي توَفّر تنظيم قويّ جدّا كي يُنتقى ثلث السكّان ويتلقوا تكوينا، وهذا الثّلث سيُحدّدُ بوصفه من التّعليم الاشهادي ومن خرّيجي الجامعة، أي من التّعليم العالي.

إنّ الجامعة، التي يجب أن نضيف إليها مؤسّسات النّخبة، شأن المعاهد الكبرى في فرنسا، تلعب في الوقت الراهن دورًا مُهمّا في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلدان المتقدّمة بواسطة الموظّفين والأعوان الذين تشغّلهم وكذا بحصّة النّاتج القومي الخام التي تستهلكها. سنسمّي هذا المجموع «أكاديميّا» كي نتحرّر من التّصوّرات القديمة. مثّلت التّربيّة، في حدود 2012، في الولايات المتحدة 5,4 ٪ من إجمالي النّفقات، منها 2,8 ٪ للتّعليم العالي، أي 450 مليار دولار سنويّا تقريبا[1]. وعلى سبيل المقارنة نلاحظ هنا أنّ النّفقات العسكريّة الأمريكيّة قد تراوحت، خلال السّنوات 2000 – 2015 بين 3,5و5,5 ٪ من النّاتج القومي الخام وفقا لعدد التّدخّلات الخارجيّة الفعليّة، أي باتّجاه مركزيّ بـ 4,5 ٪. لقد فرضت أكاديميا وجوجها على الأرض: فقد أصبحت وظيفة حضريّة أساسيّة. أصبح يتوقّف على حضورها أو غيابها، في الغالب، بالنّسبة لمدينة متوسّطة الحجم من العصر ما بعد الصّناعي، إمّا ازدهارها أو تدهورها.

ودائما في الولايات المتحدة حيث تبدو الإيديولوجيّا الرّسميّة للدّوائر الأكاديميّة اليوم ليبيراليّة تقدّميّة ويساريّة بصوت عال أكثر، بطبيعة الحال، لا سيما عندما يَكون ترتيب الجامعة المعنيّة مرموقا في تراتبيّة المؤسّسات. ومع ذلك فإنّ الوظيفة الموضوعيّة لأكاديميا هي تدمير المساواة. وتسندُ كلّ مؤسّسة للتّعليم العالي لكلّ طالب مكانا في التّراتبيّة الاجتماعيّة. في هذه الجامعات تنقلُ المعارف الضّروريّة بطبيعة الحال. كما تُنجزُ فيها البحوث بنفس القدر من الأهميّة. ولمّا كانت الدّراسة اليوم أكثر امتدادا في الزمن ممّا يتطلّبُهُ اكتساب المهارات أو تحصيل الكفاءة في البحث، فقد بات من الواضح اليوم أن تراتبيّة المجتمع قد أصبحت هي الهدف الأوّل.

لم يعد من الممكن اعتبار أكاديميا، هذه الهيئة القائمة على نفي المساواة كما لو أنّها مُقدّمة لمُثُل الحريّة، لأنّ الغرض من الدراسة العليا لم يعُد التّحرّر. ذلك أنّ الهدف من الدّراسة اليوم هو بلوغ أعلى الهرم الاجتماعي خاصّة عندما يكون المرء طموحا، ثم

---

(1) المركز القومي للإحصائيات التّربويّة.

البقاء في ذلك المركز إذا كان الفاعل سليل عائلة كبيرة، أو من أجل اجتناب الحط من المنزلة بالنسبة لذوي الأصول المتواضعة. وقد فرضت عمليّة الفرز، التي تزداد صرامة، على المشاركين توخّي مسلك الخضوع والامتثاليّة في هذه المناظرة الاجتماعيّة واسعة النطاق. السّلطةُ، اللاّمساواةُ: هذا هو الشّعار السرّي لأكاديميا. إنّ أحد أعراض الوظيفة الرجعيّة للجامعات في الأوساط الجامعيّة الأنكلوسكسونيّة المعاصرة المُرتّبات المُجزية لإداريّي المؤسّسة، مُرتّباتٌ تفوق بكثير مُرتّبات المدرّسين والباحثين. تفضي إصلاحات الجامعة الفرنسيّة إلى نفس الاتّجاه. سوف نرى أهميّة دور أكاديميا، هذا العَالَم الذي يعتقد أنه يساري ولكنّه يُرتّب لانعدام المساواة والامتثاليّة خلال بلورة الاصطفافات الإيديولوجيّة لانكلترا البريكسيت ولأمريكا دونالد ترامب.

التّباين الاقتصادي بوصفه نتيجة

كان اللاّوعي التّربوي المبني على عدم المساواة، في مكانه الصّحيح بالولايات المتحدة منذ 1968. وفي المقابل ظلّ التّفاوت الاقتصاديّ ضعيفا. ومرّة أخرى فإنّ مُباشرة إقامة متتاليّة تاريخيّة سيمكّننا من التّفريق بين السّبب والنّتيجة ذلك أنّ الثّقافي هو الذي سيُحدّدُ الاقتصادي.

إنّ منحنيّات تطوّر الدّخل الخاضع للأداء التي وضعها إيمانويل سايز وتوماس بيكيتي بالنّسبة للفترة 1913 - 2003 تمكّننا بالفعل من تحديد الصّعود القويّ للتّفاوت الاقتصادي الذي يتبع فعلا صعود التّفاوت التّربوي[1]. لنميّز معهما نسبة 1٪ ممّن هم الأكثر ثراء عن نسبة 4٪ التّاليّين، ثم أخيرا نسبة 5٪ اللاّحقين. إنّ إجمالي 1٪ و4٪ و5٪ يُشكل 10٪، وهذه «الفئة العليا» هي التي تُعتمد لدى منظمة التّعاون والتّنميّة الاقتصاديّة لقياس ارتفاع التّفاوتات. ولقد اعتادت هذه المنظّمة على إخفاء الطّبقة العليا من جماعة 1٪ في الفئة العليا. لنقُل مع ذلك أنّ من ينتسبون إلى معدّل 10٪، أي من فوق، نادرًا ما يكونون من غير المحظوظين ويكوّنُون قيمة تقريبيّة جيّدة لمن نسمّيهم في الغالب «طبقات متوسّطة عاليّة».

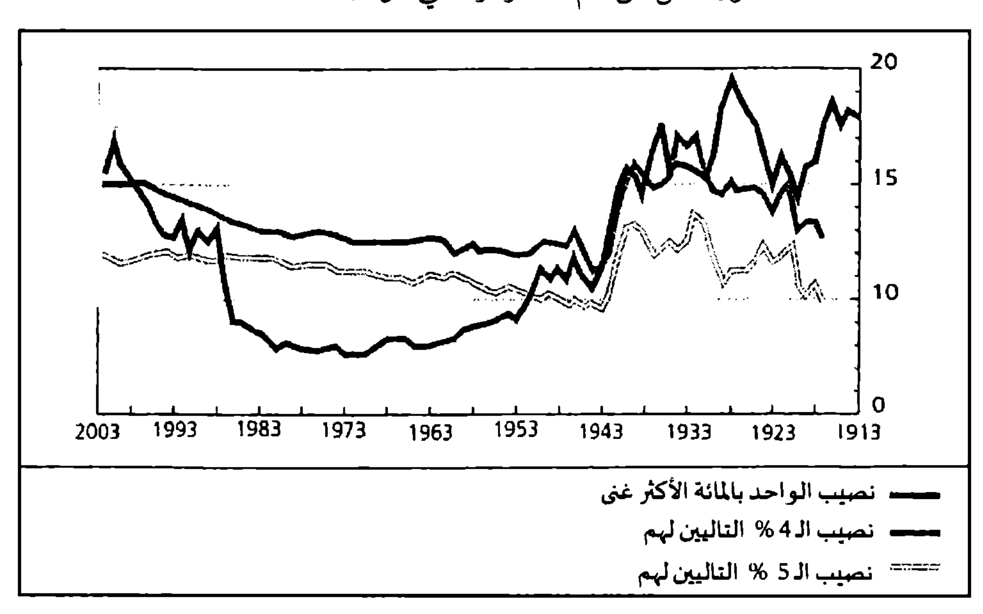
يمكن أن نُعاين بداية من 1945 ارتفاعا بطيئا في مداخيل جماعة الـ50٪ وجماعة الـ 4٪، اللّتين تؤلّفان مجموعة، إذ امتزج، على نحو «أخوي»، من هو أقلّ حظّا ضمن فئة المحظوظين، مع الكبير المنتمي إلى الفئة الأولى. لقد انخفضت مداخيل جماعة الـ 1٪

(1) توماس بيكيتي Thomas Pikettyوإيمانويل سايز،Emmanuel Saez المرجع نفسه، ص 141 - 225.

ممّن هم في الأعلى إلى حدود 1963 ثم شهدت ركودًا حتى 1980. ابتداء من هذا التّاريخ انطلق ارتفاع لجماعة الـ 1٪ لم يلبث أن دار بسرعة منذ 1985. أما جماعة الـ 4٪ الذين يتعقّبُون الفئة الأولى فقد أحرزوا نوعا من التّقدّم ولكن بنسب أقلّ بكثير ممّن يتقدّمونهم في التّرتيب. وأخيرا يمكننا أن نلاحظ ركودًا بالنّسبة الـ 5٪ المتبقّين ابتداء من عام 1983.

رسم: 12 – 2

تطوّر دخل من هُم الأكثر ثراء في الولايات المتحدة



المصدر: توماس بيكيتي وإيمانويل سايز، المرجع نفسه، ص 147.

كانت سنة 1980 سنة حاسمة. قبل هذا التّاريخ يمكن تأويل الزّيادة التي استفادت منها جماعة الـ 9٪ بوصفها أحد التّأثيرات الاقتصاديّة العادية لازدياد عدد الحائزين على شهادات التّعليم العالي ضمن السكّان النّشطين. ذلك أنّ الطّبقيّة الاقتصاديّة تتغيّر بالفعل انعكاسا للطّبقيّة التّربويّة الجديدة. هكذا أصبح أصحاب الشّهادات، وقد تزايدت أعدادهم، يرون أنّ كفاءاتهم تُجازي بمداخيل أكثر ارتفاعًا. ونَبقى هنا ضمن الإطار التّأويلي للاقتصاد الكلاسيكي. ومع ذلك، وبداية من 1980 أفلت تحرّر المداخيل بالنّسبة للأكثر ثراء من جاذبيّة كلّ عقلانيّة تقنيّة أو اقتصادية.

إنّ سنة 1980 هي سنة انتخاب ريغان رئيسا. تولّت اللّيبيراليّة الجديدة مقاليد القيادة في مناخ من الحرب الاجتماعيّة، إذ بلغت نسبة التّضخّم 13,2٪ سنة 1981. وقد رفع بول

فولكر نسبة الفائدة المديريّة للاحتياطي الفديرالي إلى 20٪ في يونيو 1981. وسقطت نسبة التضخّم إلى 3,2٪ في 1983. سيستغرق الأمر وقتا طويلا للغاية لو أردنا وضع قائمة بتدابير الضّوابط التّنظيميّة لسوق الشّغل وتحرير رأس المال التي خلقت الظّروف لارتفاع المداخيل الكبيرة وتجميد المداخيل المنخفضة، وباختصار التّفاقم الهائل للفوارق. سنكتفي هنا بملاحظة أن منعطفا سياسيّا عنيفا قد سبق تحرّر الأغنياء، وهي ظاهرة منفصلة تماما عن التّزايد الطفيف للفوارق، الذي تسبّبت فيه، قبل 1980، الطّبقيّة الجديدة للكفاءات تحت تأثير الثّورة التّربويّة الثّالثة. نحن هنا بإزاء تطوّر معقّد لكنّه تطوّر، يكون فيه الثقافيّ والإيديولوجي والسّياسيّ سابقا للاقتصاديّ.

بعد 1980 تواصل تفاقم التّفاوتات الاقتصادية. فقد انتقلت نسبة الدّخل الوطني التي تحتكرها الـ 10٪ الأكثر ثراء من 32٪ عام 1972 إلى 43٪ عام 2002. أمّا بخصوص مجموعة الـ 1٪ فقد ارتفعت ضمن النّسبة المحتكرة للدّخل الوطني، من 8٪ إلى 17٪. وهكذا فإنّها قاربت المستوى القياسي بالنّسبة إليها في مطلع القرن السابق، أي 18٪. إن صعود من هُم أكثر غنى، بعد فترة توقّف عرفها هذا الصّعود بمفعول كساد الحقبة 2008 – 2010، قد استمر بعدئذ كما لو أنّ لا شيء حاسما قد جرى في المجال الاقتصادي. وعقب ذلك، أي منذ 2010، بداية خروج من الأزمة، أفضى إلى ارتفاع المداخيل العالية دون الحيلولة من منع انخفاض المدخول المتوسّط للأُسر المعيشيّة.

تحوّل إيديولوجي، أزمة سياسيّة وتفاقم التّفاوتات الماديّة

إذَا أردنا فهم الصّراع بين أمريكا القائمة على المساواة، وريثة التّعليم الثّانوي الكوني والاتّفاق الجديد (نيوديل)، وأمريكا الجديدة، أمريكا اللامساواة المُنضّدة على هيئة طبقات بواسطة التّعليم العالي والتي تبنّت قضيّة اللّيبيراليّة الجديدة، علينا، بادئ ذي بدء، تقديم تلخيص مقتضب لتعاقب المراحل السّياسيّة والإيديولوجيّة.

ففي نهاية ستينات القرن الماضي ومطلع سبعينات القرن الماضي كانت أمريكا الروزفلتيّة في وضع الهجوم. ولم يُغيّر ترؤُّس الجمهوري ريتشارد نيكسون ما بين 1969 و1974 شيئا يذكر من توازنات ما بعد الحرب. ذلك أنّ الهيمنة الإيديولوجيّة قد ظلّت إلى جانب المساواة وإلى جانب الدولة. وخلال الفترة 1969 – 1972 وجد أرباب العمل الأمريكيّين أنفسهم مرغمين على أن يكونوا في وضع دفاعي إذ كانوا مهدّدين بتعديلات فيديراليّة جديدة حول السّلامة المهنيّة وحماية المستهلكين، أو حول المحيط والبيئة. ومع ذلك فقد انتهى المطاف بالطّبقات العليا برد الفعل. ففي سنة 1971 وصف لويس باول الذي سيصبح قاضيا بالمحكمة العليا النّظام الاقتصادي الأمريكي بأنّه «ضحيّة

هجوم واسع النّطاق [...] على مجموعة الأعمال أن تتعلّم هذا من أجل أن تدرس [...] أنّ السّلطة السّياسيّة ضروريّة، وهذه السّلطة ينبغي غرسها بانتظام ومثابرة، وإذا اقتضت الضّرورة فإنّه يتعيّن حشدها بعنف وحزم، دون أدنى حرج أو تردّد وهما صفتان متميّزتان لأرباب العمل الأمريكيّين».

وفي سنة 1972 اندمجت ثلاث منظّمات لأرباب العمل لتُؤلّف المائدة المستديرة للأعمال Business Rountable، التي اقتصرت على الرّؤساء المديرين العامين لكبريات الشّركات الرّئيسيّة. وفي غضون خمس سنوات، بعد حدث الاندماج، كانت 113 شركة من أصل 200 شركة من أكبر الشّركات تمثيلا في هذه المنظّمة الكبيرة. ونظمت المنشآت الصّغيرة والمتوسّطة التي انتقدت بشدّة التّعديلات الفيديراليّة الجديدة نفسها بتصميم مماثل للشّركات العظمى. ومن آيات ذلك أن عدد المنخرطين في الفيديراليّة الوطنيّة للأعمال المستقلّة (N.F.I.B.)، ما بين 1970 و1979 قد تضاعف[1]. لقد كان نجاح هذه المنظّمات المهنيّة التي أُعيد تشكيلها سريعا وهي لم تكن تنتظر رونالد ريغان كي تفرض نفسها. كان هذا النّجاح ظاهرًا للعيان منذ رئاسة كارتر : ففي عام 1978 صادق الكونغرس على تخفيض تراوح ما بين 48 و28 ٪ من نسبة الرسوم المفروضة على مداخيل رأس المال[2].

لنُجرِ الآن مسحًا لمجمل المتتاليّة التّاريخيّة سواء من النّاحيّة التربويّة والسّياسيّة أو الاقتصاديّة. لقد تسبّب تطوّرُ التّعليم العالي في تدمير التّجانس الاجتماعي للجسم الاجتماعي. حيث أصبح منذ منتصف ستّينيّات القرن الماضي، طبقيا وناضجا للتّفاوت الاقتصادي. لقد أصبح موجودا أمريكيّون خريجو التعليم الثانوي من ناحية وآخرون خريجو الكلّيّات من ناحية أخرى. إن الجامعة الأمريكيّة نفسها متباينة جدّا إذ أن توجد هوّة تفصل، من حيث السمعة، بين الطّلاب الذين مرّوا بجامعات النّخبة والعاديّون الذين درسوا بالجامعات العموميّة. ومع ذلك تواصلت الدّيناميّة الاقتصاديّة القائمة على المساواة، للفترة السّابقة كفترة إمهال، حتى مطلع سبعينات القرن الماضي، في بلد لم يكن يدري إلى أي مدى أصبحت الفوارق، في مجال التّربيّة، حقيقة عميقة. ومع هذا فقد شرع منظّرُو معدل الذّكاء، شأن هارنشتاين وجنكس المتحصّنين في قلب الاستبلشمنت

(1) سأعيد، وأنا أقدّم هذه «اللحظة الخاصّة بأرباب العمل»، تحليل يعقوب هاكر Jacob S. Hacker وبول بييرسون Paul Pierson في كتاب: **الفائز يحصل على كل شيء في الممارسات السّياسيّة** (نيويورك، 2010)، الفصل الخامس: «**سياسات المعركة المنظمة**»، ويقدم الكتاب دراسة ممتازة عن البعد السياسي والتنظيمي للثورة النيوليبيرالية.

(2) **المرجع نفسه**، ص 134.

الفكري بهارفارد، في حدود 1971 - 1972، في وضع الصياغة النّظرية للعقيدة التي تقوم على اللامساواة. وحوالي 1972 أيضا دخل أرباب العمل، الذين كانوا يعتقدون أنّهم يصارعون من أجل البقاء، في صراع مع اليسار والنقّابات. حينئذ تأرجحت الإيديولوجيا الاقتصاديّة المهيمنة بسرعة وبطريقة متناقضة جدّا بالمناسبة، بما أنّه كان عليها، من أجل الإشادة بمزايا حريّة السّوق وتبرير انسحاب الدّولة، استخدام القليل الفكريّ الباقي والذي لم يعُد يهمُّ أحدًا آنذاك. ومن الأمثلة على ذلك كتاب ميلتن فريدمان المنشور عام 1962 تحت عنوان: **الرّأسماليّة والحريّة**[1] والذي لم يحفل به أحد. وقد شدّد الكاتب في الطّبعة الثّانية لكتابه، والتي جاءت متأخّرة جدّا بما أنّها صدرت عام 1982، على خيبته النّاجمة عن نشر كتابه المذكور خلال ستّينات القرن الماضي. وفي المقابل تحدث فريدمان عن الشّهرة الواسعة والسّريعة سنة 1980 لكتابه: **حر في الاختيار** *Free to Choose*[2] الذي تضمّن، رغم ذلك، كما قال «نفس الفلسفة الأساسيّة» لكتابه الأول.

أفضى الصّراع السّياسيّ والإيديولوجي، الذي نشب مطلع سبعينات القرن الماضي، على خلفيّة بنية ثقافيّة لامتكافئة في سياق نهاية حرب فيتنام، التي كشفت عن التناقض الجديد للطّبقات التّربويّة، إلى انهيار قيم المساواة «للاتّفاق الجديد»، وللثّورة المحافظة الجديدة. وهذه الثّورة الأخيرة التي كانت ليبيراليّة ولا مساواتيّة، لم تنتظر، كما رأينا، انتخاب ريغان كي تحقّق نجاحاتها الأولى التي تعود، في الحقيقة، إلى فترة رئاسة كارتر. ومهما يكن من أمر فإنّ الثّورة المحافظة الجديدة، الشغوفة جدّا برفع الضّوابط وبخفض الضّرائب، سوف تكون قد أمّنت شيخوخة سعيدة لملتون فريدمان. أما المنتصرون الكبار في هذه الصّراعات الجديدة، فإنّها ليست في آخر المطاف الطبقات المتوسّطة الحائزة على الدّيبلومات، ولكن أفضل المداخيل التي استهدفها بيكيتي وسايز، أي مجموعة الـ 1٪ المنتصبة في الأعلى. وهكذا فإنّ نخبة ثريّة ذات مداخيل عاليّة جدّا قد ازدهرت في مجتمع توقّف، عموما عن الإيمان، بمثل أعلى عن مساواة معدّلة بتدخل من الدّولة.

التبادل الحرّ والمسيرة «المُباركة» نحو اللامساواة

علينا أن نلاحظ الطابع العنيد للمسيرة نحو اللامساواة ما بين 1980 و2015، شأنه في ذلك شأن توكفيل الذي قبل بصعود المساواة في زمنه بوصفها «بمباركة ربّانية». لقد بدت الثّورة المحافظة الجديدة حتى مجيء رونالد ترامب مُتبلّدة الشّعور إزاء التّناقضات

(1) شيكاغو، منشورات جامعة شيكاغو، 1962.

(2) شان دييغو، هاركورت، 1980.

الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي ولّدتها في بلد لديه، مع ذلك، تقاليد «ديمقراطيّة» وفيه أحزاب سياسيّة عتيدة كانت تتنافس للحصول على أصوات النّاخبين. إنّ طابع الطّفرة الذي وسم هذه الحركة المناهضة للمساواة هو الذي يسمح بالتّأكيد على سيادة عزيمة بواسطة التّعليم والإيديولوجيا، وعلى الطّابع الثّانوي للتّطوّر الاقتصادي. حدث كلّ هذا كما لو أنّ يدًا خفيّة قادت كل هذه القرارات السّياسيّة والاقتصاديّة باتّجاه اختيارات لامساواتية شرسة. إنّ خيار التّبادل الحرّ الكامل الذي وضع العمال الأمريكيّين في منافسة مع عمّال العالم الثّالث الذين يتقاضون أجورًا أقلّ منهم عشرين أو ثلاثين مرّة، لا يمكن أن تُفهم أو تُدرك إلّا في عالم لم يعُد يرغّب في الأيمان بالمساواة.

يُرفِّعُ التّبادل الحُرّ من نسب الفائدة بالنّسبة للمؤسّسات وكذا من مستوى التّفاوتات كما تحدّثت عن ذلك بإفاضة. كُتُبُ الاقتصاد العالميّ الموضوعة منذ عشرات السّنين على ذمّة الطّلاّب الأمريكيّين. ثمّ إنّ الذين شجّعوا على ترويج تلك الكتب كانوا يعلمون أنّهم سيزعزعون الطّبقة العمّاليّة وسيدمّرون الجماعة السوداء. ولكن طحن الرّواتب – وهذا أول تأثير له في بلد متقدّم – كان بالإمكان أن يستبقه الجميع. ولا ضرورة لأيّ تكوين جامعي كي يفهم المرء هذه الآليّة البسيطة. إلّا أنّه، ولئن كانت النّخب هي التي أشادت بالمزايا الأولى للتّبادل الحرّ الكامل، فإنّ الجسم الانتخابي الأمريكي بتمامه وكماله قد قبل بالخير الذي كان يُبشّر به. هكذا حقق رونالد ريغان انتصارا ساحقا في الانتخابات الرئاسيّة لعام 1984 على الدّيمقراطي والتر مُونديل صاحب البرنامج الحمائي الذي تدعمه النقّابات.

وهكذا، بسبب المناخ الإيديولوجي اللامساواتي وليس لاعتبارات متعلّقة بالعقلانيّة الاقتصاديّة، سجّلت رواتب الرّؤساء المديرين العامّين والكوادر المسيّرة للمؤسّسات والمنشآت ارتفاعا هائلا، دون أية ضرورة تقنيّة وبعيدا عن أي مبدإ أخلاقي. دعنا لا نضيع الوقت في تفكيك مغالطات خبراء الاقتصاد المرتزقة الذين زعموا أنّهم وجدوا، بمقتضى نماذج تفتقر إلى أية شفافية، مُسوّغًا لهذا الهذيان الاجتماعي. لقد أصبح التّفاوت روح هذا العصر، ومن ثم أصبح كل شيء ممكنا. شرع الرّؤساء المديرون العامّون، الذين يتربّعون على رأس المؤسّسات الكبيرة، في الاغْتِرَافِ من مالية مؤسّساتهم، في محاكاة ساخرة لصالح الأغنياء، للمقولة الماركسيّة – اللّينينيّة: «لِكُلٍّ حسب حاجته»، ففي سنة 2013 كان دخل رئيس مدير عام «متوسّط» لمؤسّسة من بين الـ 500 مؤسّسة الأكبر في الولايات المتحدة 204 مرّات دخل العامل العادي. وكان الفرق بينهما 20 مرّة فقط سنة 1950.

ولكن هل نحن متأكّدون حقّا، في هذه المرحلة من التّحليل، أنّنا شرحنا كل شيء؟

هل أنّ فرضيّة طبقيّة تربويّة مُولّدة للاّوعي لامساواتي تُعتبرُ كافيّة؟ نعم، دون شكّ اعتباراً إلى أن هذه الفرضيّة هي كناية عن آلية قابلة للتّطبيق عموما على مجمل العالم المتقدّم. لقد أدّت الطّبقيّة التّربويّة الجديدة إلى مزيد من الفوارق الاقتصاديّة في السويد، كما فرنسا وألمانيا واليابان، ولكنّ في مرحلة متأخّرة - وبنسب أقلّ - في الولايات المتحدة. أمّا في انكلترا فإنّ صعود التّفاوت ولئن كان أكثر أهميّة ممّا هو في القارّة الأوروبية، إلّا أنّه لم يبلغ مستوى النّمط الأمريكي.

لقد كان انهيار قيمة المساواة في أمريكا من الفجاجة والعنف والاتّساع بحيث يقتضي شرحه شرحا وافيا الذّهاب بعيدا في التّحليل، أي إلى عمق النّظام الانتروبولوجي.

وبعيدا عن النّقاش الذي يضفي عليه الاقتصاد السّياسي المعاصر عبارات مجرّدة وكونيّة، من قبيل «سوق»، و«فائدة»، و«أجرة»، و«ضريبة»، و«حريّة المستهلك»، سنكتشف حتميّة شاذّة ألا وهي العرق. ذلك أنّه من السّهولة بمكان البرهنة على أن تنظيم المجتمع الأمريكي، إلى فئة البيض، وفئة السّود قد لعب دورًا حاسما في قبول السّياسات المفرطة في ليبيراليّتها والرّضا باتساعها. ذلك أنّ وراء «العقلانيّة» المزعومة **للإنسان الاقتصادي** كان يتخفّى عجزه عن التحرّر من جدليّة الـ «نَحْنُ» والـ «هُمْ».

الفصل الثالث عشر

أزمةٌ بالأسود والأبيض

لا يملك قُرّاءُ توكفيل، وفي الحقيقة كلّ الذين يرون في أمريكا الدّيمقراطيّة الغربيّة الأولى، إلّا أن يتعجّبُوا، حد الذّهول، من السّهولة التي قبل بها هذا البلد، ما بين 1980 و2015، الارتفاع الحادّ والمفاجئ في الفوارق الاجتماعيّة. جرت هذه الثّورة اللّيبيراليّة الجديدة في سلاسة دون أن تُعكّر صفوّها صدمة سياسيّة تذكر، ثورةٌ تمّت في إطار مؤسّسات تمثيليّة ظلّت تعمل بصفة طبيعيّة. لقد سبق أن رأينا أن ظهور طبقيّة تعليميّة جديدة في الولايات المتحدة، كما في بقيّة أنحاء العالم هو الذي يفسّر إلى حدّ بعيد تفسّخ اللاّوعي المساواتي وتبلور لاوعي لامساواتي. ولكن لماذا كان هذا التّمشّي الأمريكي سهلا وأكثر سرعة بكثير من أوروبا القاريّة واليابان وحتّى المملكة المتحدة التّي تعتبر الأكثر قربا من الولايات المتحدة بحكم عمقها الأنثروبولوجي.

تجمع العائلة النّوويّة المطلقة اللّيبراليّة والقائمة على التّفاوت بين كل أمم المجال الأنكلُوفوني. ومن ثّم فهي تشجّع على الفردانيّة والقطائع البَيْجِيلِيّةِ وهي ليست مثل العائلة النّوويّة المساواتيّة أو القائمة على المساواة في فرنسيا، أو العائلة الجماعويّة الرّوسيّة أو الصينية، مهووسة بمثل أعلى ما قبلي للمساواة، ومن هنا نفهم لماذا لم يتسبّب صعود التّفاوتات الاقتصاديّة في خلق حالة من الذّعر في أمريكا. ولكن العائلة النوويّة المطلقة لا تعرّف النّاس بكونهم متساوين بطريقة العائلة الأصل الألمانيّة أو اليابانيّة. أضف إلى ذلك أنّ حرب الاستقلال قد أتاحت لأمريكَا التخلّص من البكوريّة الارستقراطيّة للإنكليز. إذ لا أثر في الولايات المتحدة لقواعد التّفاوت وعدم المساواة بين الأطفال النّمطيّين لطبقة النّبلاء وطبقة المزارعين الميسورين في المملكة المتحدة. ما كان يمكن أن يقترحه العمق الأنتربولوجي الأمريكي هو كون ارتفاع الفوارق أيسر في فرنسا - وقد تمّ التّحقّق من هذه الفرضيّة - ولكنّها أكثر بُطءا في انكلترا، وهنا فإنّ العكس هو الذي حصل مثلما يبيّنه الجدول والرسم التّاليان المأخوذان من بحوث توماس بيكيتي. إنّ نسبة الدّخل القومي التي تمتصّها الفئة المحظوظة من جماعة 1٪ التي تتربّع على أعلى الهرم قد لاقت وتلاقي في فرنسا صعوبة في الإقلاع وهي لم تتمكّن من ذلك إلّا في سنوات 2000، في حين أن هذه النسبة ترتفع بسرعة في المملكة المتحدة

وتُجنِّحُ عاليا في الولايات المتحدة، هذا البلد ذو التقلّب الدّيمقراطيّ القديم، الذي هو، كما اعتقدنا، أكثر صلابة من التّقليد الإنكليزي[1].

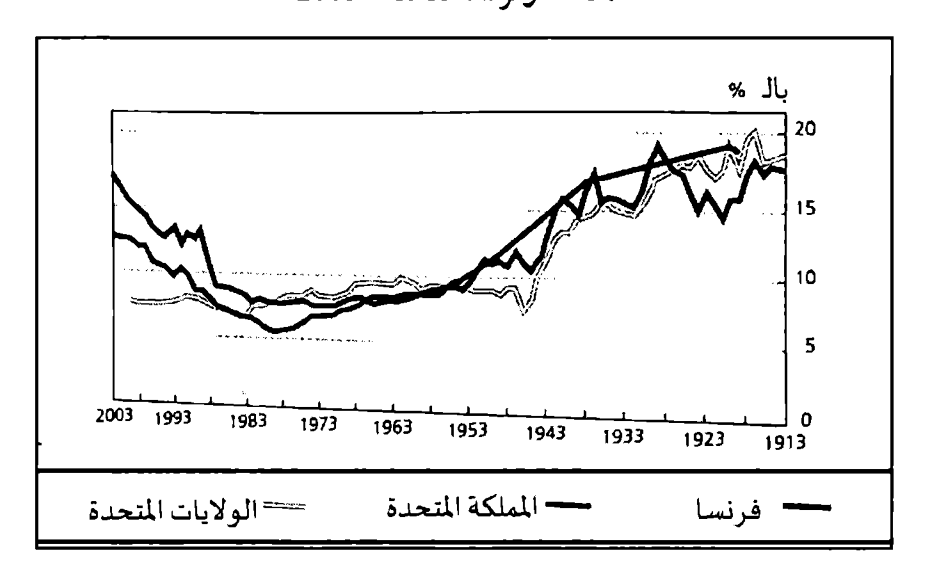
الجدول 1.13

نسبة الـ 1٪ الأعلى في الغرب: 1900 – 2000، الحصة في الدخل القومي

	1900	1939	1950	1980	2000
فرنسا	19,0	13,3	9,0	9,0	7,6
المملكة المتحدة	19,3	17,0	11,5	11,5	12,7
الولايات المتحدة	18,0	15,4	11,4	11,4	19,9
ألمانيا	18,6	16,3	11,6	11,6	11,1
اليابان	16,3	18,0	7,7	7,7	8,2
السويد	27,0	10,3	7,6	7,6	6,0

المصدر: عن أنطوني اتكنسون وتوماس بيكيتي، المرجع السابق.

الرسم البياني 13 – 1: نسبة مجموعة 1٪ من الأكثر ثراء بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا 1913 – 2003



المصدر: توماس بيكيتي، المرجع السابق، الرّسم البياني بالصفحة 12.

(1) أنظر كذلك: كامي لاندي Camille Landais «المداخيل العالية في فرنسا (1998 – 2006)، انفجار التّفاوتات؟»، باريس، المعهد الاقتصادي، يونيو 2007.

إن حجم الجسامة النّسبيّة لحركة اللامساواة بالولايات المتحدة هي التي علينا تفسيرها ههنا. وهذا سيكون مستحيلا إذا لم ننطلق من الرّكيزة الأساسيّة للدّيمقراطيّة الأمريكيّة ألا وهي مساواة بيضاء محدّدة في البداية بدُونيّة هنديّة حمراء وخاصّة زنجيّة. ذلك أنّ اندماج السّود في الحياة السّياسيّة قد ساهم في زعزعة المساواة عند الأمريكي الأبيض. الطّبقيّة التّربويّة الجديدة والصراع من أجل التّفكيك معًا، هما اللّذان يُفسّران بصفة خاصّة انهيار المساواة في أمريكا.

التفكُّك

في منتصف خمسينات القرن الماضي، كان 80٪ من المواطنين الأمريكيّين قد استفادوا من التّعليم الثّانوي. وقد مثّل هذا المستوى من التّطوّر التّربوي البنية الذّهنيّة لأمّة متفائلة وقويّة، بل هي الفاعل الرّئيسيّ في العالم وهي التي أصبحت تواجه الآن الشّيوعيّة التي غطّت - على مراحل - الفضاء الذي تحتلّه العائلة الجماعويّة خارجيّة الزّواج، وهيمنت على قلب أوراسيا، من أوروبا الشرقية إلى الصين. وقد ساهم التّنافس مع الإيديولوجيّة الشّيوعيّة القائمة على المساواة، في تهويل قضيّة المساواة، في الولايات المتحدة. وغداة الانتصار على النّازيّة، وفي سياق الصّراع العالمي بعد الحرب العالميّة الثانيّة أصبحت الوضعيّة الدّونيّة للزنوج الأمريكيّين حجّة قويّة لفائدة الاتّحاد السّوفياتي.

هكذا سعت الولايات المتحدة إلى دمج الأقليّة السّوداء ضمن منظومتها الدّيمقراطيّة. نصل هنا إلى لحظة مفتاح في التّطوّر التّاريخيّ بما أنّ الشّعور الدّيمقراطيّ الأمريكي قد تحدّد دوما حتى الآن بصفة مساواة بيضاء لا يمكن تصوّرها دون الدّونيّة الهنديّة أو الزّنجيّة.

كانت توجد ديناميّة داخليّة تقود مع ذلك أيضا، في حدود منتصف خمسينات القرن الماضي، المجموعة الزّنجيّة الأمريكيّة للمطالبة بالحقوق المدنيّة. في ذلك العهد لم تمنع التّفرقة المدرسيّة المجموعة المُهيمن عليها من الحصول على تعليم على حظّ من الجودة حتى وإن ظلّ الفارق مع المجموعة البيضاء كبيرًا. في حدود سنة 1900، ومثلما نتبيّن من الجدول 1.12 الوارد بالفصل السابق، كانت نسبة التّعلّم عند السّود الأمريكيّين تقارب نفس هذه النّسبة عند الإيطاليّين أو المجريّين، ولكنّها أعلى جدّا من نسبة الإسبان والبولنديّين أو الرّوس. ومن بين الأمريكيّين من العرق الأبيض المولودين في حدود عام 1900 كان متوسّط سنوات الدّراسة بالنّسبة للبيض في حدود 8,5 تقريبا مقابل 5 سنوات فقط للسّود. وبعد مرور ثلاثين عاما، أصبحت فترات الدّراسة بالنّسبة للأمريكيّين

المولودين في حدود عام 1930 بمتوسّط 11,5 سنة للبيض و9 سنوات للسّود[1]. كانت المَقرطةُ التّربويّة قد تقدّمت على نحو جيّد إذن عندما اندلع الكفاح من أجل تحرير السّود.

سنة 1955 وفي مونتغومري، المدينة الثانية في ألبما بالجنوب العميق تحديدا، انطلقت مبادرة روزا باركس الدّاعيّة لمقاطعة شبكة حافلات كانت تمارس التّفرقة. وجاء هذا الكفاح نتيجة لمبادرة صدرت عن المجتمع الأسود الذي أصبح يرفض الخضوع لتفرقة حوّلها مستوى التّطوّر التّربوي إلى شيء عبثيّ. وبنفس القدر من الأهميّة كانت أمريكا البيضاء، التي بدت متفائلة ومنخرطة في معركة ضد الشيّوعيّة، قد جعلت من مطالب الزّنوج من أجل حقوقهم المدنيّة هدفها وأفقها باستثناء الجنوب العميق.

وبوسعنا القول، من منظور الانثروبولوجيا السّياسيّة، أن الدّيمقراطيّة الأمريكيّة قد حاولت الإفلات من قالبها العرقيّ. وعلينا أن نستشعر الجانب البطولي في مبادرة من هذا القبيل. ويجب أن ندرك أن الأمر متعلّق، في سياق التّاريخ الأمريكي، بقفزة حقيقيّة نحو السّماء.

لقد مثّل قانون الحقوق المدنيّة وقانون حقوق التّصويت الصادرين عامي 1964 و1965، انتقال الأمّة الأمريكيّة إلى الاتّجاه المذكور منذ حين. هكذا بات اندماج السّود أولويّة، وهكذا قرّرت الولايات المتحدة إنهاء أمر الدّيمقراطيّة العرقيّة ذلك النّظام القائم على مجموعة مهيمنة وعلى إقصاء قسم من السكّان كانوا في عداد المنبوذين أو المارقين. وأدّى السّعي، من خلال سياسة إدماج جريئة عن طريق النّقل المدرسي، إلى تفكيك التميز العنصري في المدارس. كما أدّى السّعي، عبر آليّة التّدابير العمليّة الإيجابيّة إلى سدّ فجوة التّأخّر الذي راكمه المجتمع الأسود سواء في مجال التّربيّة أو الشغل وذلك بتخصيص أماكن للسّود في الجامعة والاقتصاد، وفي القطاع العموميّ بالخصوص. والمُحصّلةُ أن نتائج هذه السّياسة كانت أبعد من أن تكون زهيدة. ففي حدود العام 2000 كان 16,6٪ من السّود الأمريكيّين البالغين 25 سنة فما فوق والمتحصّلين على الباكالوريوس، أكثر تعليما من مجموع 71,9٪ من البيض (غير ذوي الأصول الإسبانيّة) الذين لم يحرزوا على تلك الشهادة[2]. هكذا أصبح رجال الشّرطة ورجال الإطفاء من العرق الأسود، جزءا من الحياة الأمريكيّة.

---

(1) كلوديا غولدن، لورنس كاتز، **السباق بين التربية والتكنولوجيا**، المرجع نفسه، ص 23.

(2) المركز القومي للإحصائيّات التّربوية، **حالة واتّجاهات تعليم السّود**، سبتمبر/ أيلول، 2003، ص 107.

ومع ذلك فإنّ اندماج السّود في المنظومة السّوسيو - سياسة قد أضعف المساواة الدّاخليّة للمجموعة البيضاء بسبب قياس فظيع. ذلك أنه إذا كان تعريف البيض بوصفهم متساوين قد كان يسبّب دونيّة السّود فإنّ حدوث مساواة بين السّود والبيض لا يمكن إلّا أن تهدم مبدأ المساواة البيضاء. وما كان لقياس كهذا أن يعمل في مجتمع ذي لاوعي عائلي قائم على المساواة وقابل بالتّفكير أنّه في صورة كان الأخوة متساوين فإنّ جميع النّاس متساوون. ولكن بما أنّنا حيال مجتمع يعتبر، بداهة، الإخوة (ومن ثمّ النّاس) مختلفين فإنّ زوال التّقسيم أسود / أبيض لا يمكن إلّا أن يؤدّي إلى تفاقم الشّعور باللاّمساواة بين النّاس بصفة عامّة.

هكذا إذن تسبّب تحرّر السّود في أمريكا منذ 1965 في اضطراب ثقافة المساواة عند المجموعة البيضاء فضلا عن تفسّخ داخلي عبر تراتبيّة تربويّة حدّدت وجود بعض المواقِع العليا وبعض المواقِع الدُّنيا. ومن شأن هذه المقاربة التي تُزاوج بين الشّعور العرقي المؤسّس والتّراتبيّة التّربويّة الجديدة، أن تفتح حقلا للتّأمّلات شاسعا، لا يمكنني أن أُجُوبَهُ بالكامل في إطار هذه الخطاطة العامة. ولكن يجدر بنا هنا أن نشير إلى مفارقة تُدخِلُ تناقض الوعي واللاوعي في الدّيناميّة السّياسيّة الأمريكيّة.

وقد تقودنا الحياة الإيديولوجيّة الواعية إلى اعتبار إرادة تحرير السّود من قبل البيض، والتي كانت واضحة جدّا ومثيرة للإعجاب في منتصف ستينات القرن الماضي، بوصفها توسيعا للمبادئ المؤسّسة للدّيمقراطيّة الأمريكيّة وأثرا لديناميّةٍ قائمة على المساواة يمكن أن تفلت أخيرا من حتميّتها العرقيّة الأولى. ولكن ألا يمكننا أن نسأل أنفسنا عمّا إذا كانت الدّونيّة السّوداء قد كفّت عن النّهوض بأيّة وظيفة، في عالم أبيض تزعزع فيه الشّعور بالمساواة بفعل تطوّر التّعليم الحالي؟ إنّ تحرّر المجموعة المُهيمن عليها يمكن إذن أن تكون قرّرته فئة متعلّمة ذات مكانة رفيعة لم تعد تؤمن بتاتا بالمساواة البيضاء وأصبحت بالتالي غير مبالية بالمسألة الزّنجيّة

هنا قد يُصبح المنطق عكسيّا. لن يكون المقياس المناسب: إذا أصبح السّود مساوين للبيض فإنّ المساواة بين البيض فيما بينهم تفقد معناها. ولكن إذا أصبح البيض غير متساوين في ما بينهم فإنّ دونيّة السّود تفقد معناها أيضا.

سأطرح هنا سؤلا قاسيا وسأطوّر تحليلا لا يقلّ قسوة عن استمرار الشّعور العرقي في الولايات المتحدة، ولكنّني سأطلب من القارئ أن يفهم أنّه ليس في نيّتي تنشيط أو تأجيج أيّ حركة مُناهضةٍ لأَمريكا، ثم إنّ هذه القضيّة مهمّة جدّا، في تقديري الخاص، لأنّ

أمريكا تُمثّلُ عالميّة ملموسة، ولأنّ الإنسان الأمريكي، في العالم المتقدّم، هو الأكثر قُربا من الإنسان العاقل الأصلي. ثمّ إنّ غالبيّة الأمريكيّين كذلك ليسوا من أصول إنكليزيّة. زد على ذلك أنّ السهولة التي تمكن بواسطتها، أبناء المهاجرين وأحفادهم، مهما تكن قيمهم الأصليّة، من تبنّي الثّنائيّة العرقيّة الأمريكيّة واستبطانها قد بيّنت إلى أي مدى كانت هذه الثّنائيّة غير استثنائية، وإلى أيّ مدى كانت متلائمة مع الطّبيعة البشريّة عُمومًا.

استمرار الشعور العنصري عند متعلّمي المرحلتين الابتدائية والثانوية

بموجب هذه المقاربة الهادئة والمُحايدة يُمكن أن نُلقي نظرة على الخليط الاستثنائي، إن لم يتسنّ لنا فهمه، بين التقدّم والتّراجع الذي ميّز قدر الأمريكيين السود بين سنتي 1965 و2015. لقد استمر الشعور العنصري خلال هذه الفترة عند قسم عريض من السكان البيض. ولا يهمّ كثيرا إن كانت استطلاعات الرأي تقول عكس ذلك. وهذا ما يبيّنه تحليل للزواج، في عمق المسألة العرقية. فإذا كانت نسبة الزواج المختلط عالية فإن الأعراق سوف تمتزج لتختفي في نهاية المطاف. إن عمليات سبر الآراء الحالية تبعث على التفاؤل ذلك أن 43٪ من الأمريكيّين يعتبرون الزيجات بين الأعراق أمرا جيّدا، ويرى 44٪ منهم أنهم لا يُميّزون بين أنواع الزيجات، في حين يرى 11 ٪ فقط أن الزواج المختلط شيء سيء. وتبلغ نسبة ينظرون بعداء للزيجات بين الأعراق حدود 5٪ عند من هُم بين 18 و29 سنة. وترتفع هذه النسبة إلى 13٪ في الجنوب[1]. بيد أن حقيقة الحياة الاجتماعية لا تعكس مُطلقا هذا الرأي التحرّري، حتى وإن اخترق التحليل الإحصائي بعض الحُجب للوصول إلى واقع تمييز في الزواج لا يزال مُستمرًّا.

تصل نسبة الزيجات المختلطة بين المتزوجين حديثا عام 2010 حدود 17٪، عند السود، مقابل 25٪ تقريبا عند الآسيويين وذوي الأصول الأمركية اللاتينية[2]. إلاّ أن من خصوصيات الزواج المختلط عند الأمريكيين السود إقصاء النساء، ذلك أن 24٪ من الرجال السود الذين تزوجوا حديثا كان زواجهم من خارج فئتهم العرقية في حين لم تتجاوز نسبة النساء 9٪. لنتابع اختراق المظاهر. لقد أوضح وندي وانغ، الذي قدّم لنا هذه الأرقام باقتدار وصواب، أن التطوّر النسبيّ للزّيجات المختلطة حدث في سياق انهيار في نسب الزواج، ويبدو هذا على نحو لافت جدّا بين الأمريكيين السود بما أن 31٪ فقط منهم كانوا متزوّجين في حدود العام 2010. لِنَقُم ببلورة هذه الحُجّة: سنة 2008 بلغت

(1) مركز البحث PEW «صعود الزواج المختلط»، شباط / فبراير 2012.

(2) ملخص إحصائي للولايات المتحدة، 2012.

نسبة الولادات عند الأمّهات العازبات 71,8 ٪ عند الأمريكيّات الزنجيّات مقابل 40,6٪ عند النساء المُصنّفات بيضاوات و52,6٪ عند المصنّفات من أصول أمريكية لاتينيّة. وغني عن القول هنا أن ارتفاع نسبة الزواج المختلط عند الأمريكيّين السود هو ضعيف الدلالة عند الرجال. ولا يكاد يكون له معنى بالنسبة للنساء. وتبقى الأم العزباء هي النمط المُهيمن وخاصّة لدى الفئة العرقية المستهدفة من المجتمع الأمريكي بوصفها مختلفة.

ومع ذلك فإن علينا أن نشير هنا إلى ارتفاع طفيف، ولكنه حقيقي، في نسبة الزيجات المختلطة عند الفئة المتعلّمة تعليما عاليا إذ سجّلت الزيجات بين النساء الزنجيات والرجال البيض استقرارا فاق المعدّل، بما في ذلك الزيجات المتّسقة بين البيض[1]. إنّ المتعلّمين تعليما عاليا ربما يكونون فعلا بصدد الإفلات من تحديدات مفهوم عرقي للحياة الاجتماعية.

الشّعور العنصري ضد الدولة الاجتماعية: الجمهوريّون

رّغم الكونيّة التي يُعلنها المجتمع، عامة، فإنّ الشّعور العرقي قد صمد خاصّة لدى مجموعة المتعلّمين في المرحلتين الثّانويّة والابتدائية من العرق الأبيض. ولقد وظّف هذه المجموعة، وبأسلوب صفيق، عددٌ من السّياسيّين خرّيجي التّعليم العالي أساسا بغية التّعجيل بتقويض المنظومة الاقتصاديّة والاجتماعية القائمة على المساواة والمتوارثة عن الاتفاق الجديد، والحرب العالميّة الثّانية. وبعد أن كان الشّعور العرقيّ مُحرّك المساواة البيضاء حتى عام 1960 تقريبا، تحوّل ابتداء من عام 1980 إلى رافعة من أجل هدم المساواة الاقتصاديّة بين البيض.

في سنة 1991 وصف توماس وماري إدسال هذه المتاليّة في كتاب: **سلسلة ردود الفعل. تأثير العرق والحقوق والضرائب على السّياسات الأمريكيّة**[2]. وهذا الكتاب هو الأكثر أهميّة ضمن شلاّل من الكتب التي عالجت، منذ مطلع التسعينات، كيف أدّى النضال من أجل الغاء الميز العنصري، بأسلوب خاطئ، إلى تقويض الدّولة الاجتماعيّة الأمريكيّة. إن نقل المدرسي (بوزينغ Busing) الذي كان يهدف إلى اختلاط التّلاميذ السّود والبيض في الأحياء الشّعبيّة، ثمّ إلى التّميز الإيجابي الذي فرض نظام محاصصة بالنّسبة للسّود في المعاهد والكليّات وجهازي الشّرطة ورجال الإطفاء ومختلف

(1) واندي وانغ، Wendy Wang «صعود الزواج المختلط، المعدلات، الخصائص باختلاف العرق والجندر»، **مركز Pew للبحوث**، شباط/ فبراير 2012، الفصل الثالث.

(2) وندي وانغ Wondy Wang «صعود التّزاوج، المعدّلات، الخصائص بحسب العرق والجندر»، **مركز الأبحاث بيو Pew**، فبراير/ شباط، 2012، الفصل الثالث..

الإدارات، قد أثار، في النهاية، عداء الأوساط البيضاء ذات الصّلة، في سياق انهيار الصّناعة الأمريكيّة النّاجم عن التّبادل الحرّ. هكذا اختلط عمليا النّضال من أجل تحرير السّود تاريخيّا مع إعادة بلترة طبقةٍ عمّاليّة ظنّت نفسها بصدد الاندماج نهائيا في الطّبقة الوسطى.

لقد فرّ البيض العاديّون، كلما سنحت الفرصة، إلى الضّواحي التي أصبحت مستقلّة عن مراكز المدن بعد أن سَحبُوا أبناءهم من المدارس العموميّة.

وقد أثار انتداب رجال إطفاء وأعوان شرطة من العرق الأسود، وفق **التّمييز الإيجابي**، عضبا مكتوما بين المنحدرين من أصول إيرلنديّة أو إيطاليّة الذين كانوا يحتكرون تلك الوظائف. وأصبح البعض يعتقد أنّ الضّرائب تموّل قطاعا عموميّا يخدم السّود بشكل أفضل. ولكن دفع السكّان الضّرائب طواعية، في نظام ديمقراطيّ، مشرُوطٌ بوجود وعي جماعي عند كل دافعي الضّرائب بأن مصاريف الدّولة ستعود بالنّفع، ليس بالضّرورة عليهم هُم بالذّات، بل على الأشخاص الذين يتضامنون معهم. وإذا أقررنا بأنّ السكّان البيض لا يشعرون بالتضامن مع السكّان السّود وأنّهم يعتبرونهم خارجيين عنهم، نفهم سبب شدّة الرّفض الأمريكي للضّرائب الذي انفجر مع حركة التمرّد الرافضة للجباية في كاليفورنيا عام 1978. ولقد بيّن توماس وماري إدسال في الواقع قبول البيض بضريبة محليّة لا يمكن إلا أن يستفيدوا منها مباشرة [1].

ومهما يكن من أمر فإنّه بقدر الضّعف الكبير في نسب الزّواج المختلط بين السّود والبيض، وبقدر التّمييز الذي لايزال حيا في كل مكان، وبقدر التّجانس العرقيّ في كنائس السّود، فإنّ الثّورة على الضّريبة الفيديراليّة قد كشفت عن استمرار الشّعور العنصري الأمريكي رغم عمليّات سبر الآراء التي تؤكّد تدنّي هذا الشّعور، أو انتخاب باراك أوباما أوّل رئيس أسود للولايات المتحدة الأمريكيّة.

إنّ رفض القضاء على الميز العنصري لم يشمل فقط الاجراءات الظرفية، شأن **النّقل المدرسي والتّمييز الإيجابي**، بل أنه احتدّ متخذا شكل معارضة شاملة للدّولة الفيديراليّة التي فرضت مثل تلك التّدابير. ولقد أتاح الكفاح من أجل احترام حقوق الولايات الخمسين للحزب الجمهوري وضع اللّبنة الأولى لخطاب مُشفّر، يمكن أن نعتبر أنه جُرّب مع الرئيس نيكسون ولكنّه بلغ أوجه مع ريغان في 1980. ومؤدّي هذا الخطاب أنّ الدّولة الفيديراليّة منحازة للسُّود، وأنها غير ديمقراطية لأنّه تعتمد على محاكم في مقدّمتها المحكمة العليا، المؤسّسات التي كانت خاضعة آنذاك للإيديولوجيّة اللّيبيراليّة

---

(1) المرجع نفسه، ص 228.

بسبب هيمنة البيض خرّيجي الجامعات. لقد تمكن الحزب الجمهوري المتسلّح بذلك الخطاب المشفّر لـ«صافرة الكلب» «dog whistle»، هذا الحزب الذي كان في ما مضى حزب لنكولن وحزب إلغاء العبوديّة، من أن يفتكّ من الدّيمقراطيّين ناخبيهم البيض في الجنوب ثم الانطلاق، بعدئذ، في احتلال مواقع ثابتة في الأوساط العمّالي ذات الأصول الإيرلنديّة أو الإيطاليّة في شمال البلاد. وهكذا أصبح الحزب الجمهوري، بصرف النّظر عن عمليّات الإخراج والمسرحة المتمثّلة في تشريك عدد من المسؤولين السّياسيّين السّود، حزبا أبيض. وكان من نتيجة ذلك أنّ التّصويت الأسود سيبلغ مستوى جماعويا هائلا وسيكون ديمقراطيّا بنسب تتراوح ما بين 85 أو 95٪ حسب الظّروف.

لقد أتاحت كراهيّة الدّولة المركزيّة المُناهضة للميز العنصري، للجمهوريّين خاصّة، التّشكيك في شرعيّة الرفاه، وبعبارة أخرى التّشكيك في ضريبة يُفترَض أنها تخدم مصلحة الأقليّات على نحو مُبالغ فيه. هذا ما كان عليه السّياق الاجتماعي والتّربوي والاقتصادي الذي تمكن فيه تيار المحافظين الجدد من النمو وأتاح لريغن فرصة التّصدّي للدّولة الموروثة عن الصفقة الجديدة. ونحن أبعد ما نكون هنا عن المحاججة الاقتصاديّة.

التّكيُّفُ الدّيمقراطي: الجاز والسّجن

قرأ الدّيمقراطيّون، الذين فقدوا زخمهم، الكتاب الأكثر مبيعا لتوماس وماري إدسال، واستعمل بيل كلينتون لغته الخاصّة المشفّرة كي ينجح في انتخابات 1992، لغةٌ زاوجت بمهارة بين مناهضة العنصريّة من أجل كسب النّاخبين السّود، وتضخيما لمشكلة السّود من أجل اجتذاب قسم من النّاخبين البيض. وقد بيّنت ميشيل ألكسندر في كتابها: **النسخة الحديثة من جيم كرو**، إلى أي مدى فهم كلينتون الرّهان ولم يرد أن يترك للجمهوريّين، عام 1992، احتكار الشّعور المناهض للسّود. قبيل الانتخابات الأوّليّة الحاسمة في نيُو هامبشاير امتطى كلينتون الطائرة إلى ولايته أركنساس لحضور إعدام رجل أسود، رجلٌ أحمق تماما طلب في اليوم المقرّر لإعدامه أن يرجئ تناول تحليته إلى صباح الغد[1]. وفي الواقع فقد كانت سياسة كلينتون في مجال «حبس» السّود في مثل عنف سياسة ريغن حتى وإن بَدَا الرئيس الدّيمقراطي مُحبّا للظّهور وهو يعزف الساكسو رفقة موسيقيّين سود. لقد شهد عهد كلينتون، وفق ألكسندر، أهمّ زيادة في سجن الشبّان السّود[2].

ومن ناحية أخرى فإنّ استمرار الشّعور العنصري هو الذي أتاح للحزب الجمهوري

---

(1) ميشيل الكسندر Michelle Alexander، **المرجع نفسه**، ص 56.

(2) **المرجع والصفحة ذاتهما.**

التلاعب بالعمّال البيض وجعلهم يصوّتون، على نحو مُتكرّر، ضد مصالحهم الطّبقيّة. ولقد امتدح هذا الحزب، خلال كامل هذه المدّة القيم الدّينيّة، ولكنّه استعمل فترات حكمه لتخفيض ضرائب الأغنياء بطريقة واسعة ومتكرّرة، ولتقليص الامتيازات الاجتماعيّة التي أصبح يُنظر إليها آنذاك على أنها امتيازات «سوداء»، وبالخصوص الأمّهات الزنجيّات العازبات اللاتي شكّلن هدفا سهلا لريغان وكُنّ يوصفن بـ«الأمهات المُرفّهات» Welfare queens ويُزعم أنهن يعشن عالة على الدّولة.

عليّ أن أشدّد هنا على الضعف الأساسي لكتاب استمد شهرته من تسليطه الضّوء على تصويت العمّال الأمريكيّين على ضد مصلحتهم. فقد زعم توماس فرانكس في كتابه: **ما المشكلة في كانساس؟** (الذي أصبح في طبعته في انكلترا: **ما المشكلة في أمريكا؟**) أنّ النّاخبين البيض الذين قبلوا بالليبيراليّة الجديدة وسقطوا في فخّ الصّراع ضدّ الضّريبة، لن تكن لديهم دوافع عنصريّة[1]. وبهذا أخفق الكاتب في الأمر الأهمّ وهو التّعايش صلب الثقّافة السّياسيّة الأمريكيّة بين لغة كونيّة منتصرة، تُفضي إلى استطلاعات رأي تحتفي بانتصار القضاء على الميز العنصري، وقوالب نمطيّة عنصريّة ثابتة وقويّة، مسكوت عنها أكثر ممّا هي لاواعيَة. وقد وضّح مارتن جيلنز في كتابه: **لماذا يكره الأمريكيّون الرّعاية؟** بشكل جيّد مرّة أخرى عام 1999 كيف أن وسائل الإعلام قد فرضت صورة خاطئة عن فقر أصبح أسود على وجه الحصر، وفكرة (خاطئة) مفادها أنّ المساعدات الحكوميّة لا تهتمّ إلّا بالسّود. وقد أضاف ألبرتو أليزينا وادوارد غليزر في: **مكافحة الفقر في الولايات المتحدة وأوروبا**، عام 2004 بُعدًا مقارنا هاما لإشكالية «العنصرية ضد الرعاية»[2].

إن الاعتراضات على الدّولة الاجتماعيّة في الولايات المتحدة ومقاومة نفس هذه الدولة في أوروبا إنّما يعودان في جانب مهمّ منهما، وفق هذين الباحثين، إلى الانقسام العرقي الأمريكي وإلى الانسجام الاجتماعي الكبير في أوروبا. ولكن أليزينا وغليزر أضافا متسائلين: إلى متى سيتواصل هذا الانسجام؟

البُعد المرضيّ في ردّ الفعل العنصري: التقوقع الكبير للسّود

يتعيّن علينا، قبل تناول البُعد المرضي في رد الفعل العنصريّ، أن نتذكّر كيف كان مناخ الأزمة الثقافيّة خلال الفترة الكبيرة للنّضال من أجل إنهاء الميز العنصري ما بين 1965

---

(1) **ماالمشكلة في أمريكا؟ الصعود المقاوم لليمين الأمريكي**، لندن، الكتب الكلاسيكية 2005، ص 179.

(2) **المرجع نفسه**.

و1980. لقد أدّى تطوّر الدّراسات الجامعيّة العليا إلى خلق حالة نفسيّة متفائلة، وأفضى، خلال ستينات القرن الماضي، إلى ازدهار حلم بالتحرّر وبثقافة مضادّة تشمل وفض المال، وحركة الهِبّي، والتّجريب الموسيقي والجنسي، مع تعاطي مخدّرات مهلوسة أو من دونها. إلّا أنّه سرعان ما تبيّن أنّ ذلك التّطوّر قد تسبّب في زعزعة استقرار الذّهنيّات واللاّنظاميّة anomie بالمعنى الأصلي الدوركهايميّ للعبارة، أي أنّه أفضى بالنّهاية إلى حالة نفسيّة اجتماعيّة تصبح فيها التّطلعات والسّلوكيّات خارجة تماما عن تحديدات القواعد (تحدّدُ السّوسيولوجيا الأمريكيّة «اللاّنظاميّة» بكونها حالة تفتّتٍ مجتمعيّ وعزلة للأفراد). ليس ارتفاع نسب الولادات خارج إطار الزّواج المؤشّر الأمثل لرصد تطوّر أزمة من هذا النّمط بما أن استقرار العادات (وهذا ما سنراه لاحقا) ليس متعارضا مع بقاء هذا المؤشّر في مستوى عالٍ. وفي المقابل فإنّ استشراء العنف هو إشارة موثوقة جدّا. بيد أنّ الانقلاب الذي طرأ على السّلوكيّات الفرديّة قد أدّى إلى ارتفاع ملحوظ في منسوب العنف الخاص في المجتمع الأمريكي. إنّ المؤشّر الأقلّ قابليّة للنّقاش من بين جميع المؤشّرات هو ذاك المتعلّق بنسبة جرائم القتل. (إنّ تواتر اعتداءات الضرب والجرح والاغتصَاب إلى غيرها من سلوكيّات المنحرفين، دون نسيان جرائم المخدّرات، إنّما هي وثيقة الصّلة بنسب التّصريح حتى تكون مؤكّدة تماما).

ولكن نسبة جرائم القتل في أمريكا بلغت في حدود 1962 - 1963 حدود 4,6 قتلى لكل مائة ألف ساكن، وهو معدّل أعلى طبعا من المعدل الأوروبي. وارتفعت هذه النّسبة بانتظام حتى بلغت 9,8 في 1974، ثم انخفضت إلى 8,7 في 1976لترتفع من جديد وتصل إلى 10,2 في 1980. ثم تأرجحت فوق 8 حتّى عام 1995 لتنحطّ سريعا بعد ذلك تحت 6 ابتداء من 1999، وتعود إلى 4,7 قتلى لكل مائة ألف ساكن في عام 2013. ويسمح لنا هذا المؤشّر بالنّظر إلى سنوات 1964 - 1995 بوصفها مرحلة أزمة انتقاليّة بَدَا خلالها وكأنّ المجتمع الأمريكي فقد مرجعيّاته.

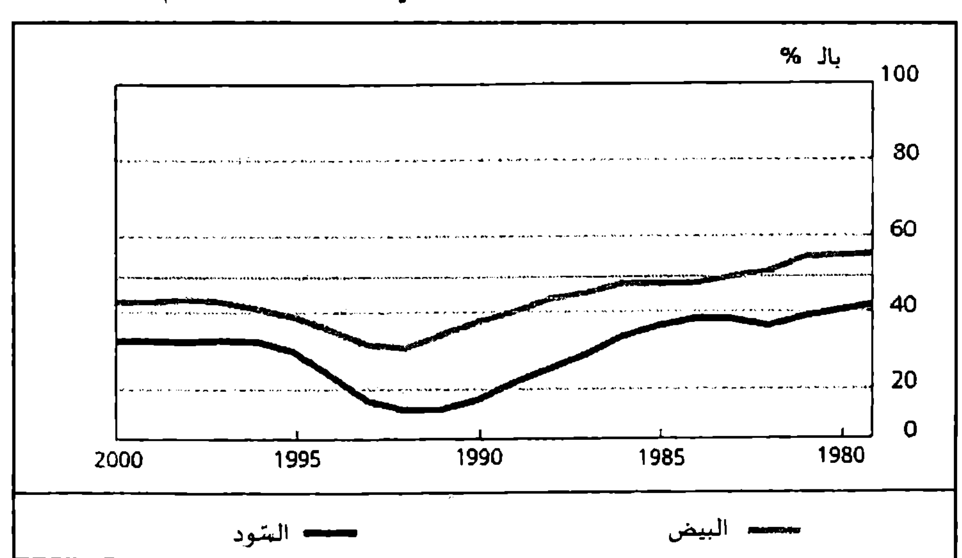
في هذا السّياق عاد قلق المجتمع إلى التّركيز مُجدّدا على السّود الأمريكيّين. وفي حين كان التّبادل الحرّ يدمّر مواطن شغل العمّال السّود ويخلخل نفوذ الأزواج والآباء، جاء تحرّر العادات ليُجهّز على العائلة السوداء التي كانت في طريقها إلى استقرار صعب منذ إلغاء العبوديّة. وعليه فقد أصاب العنف، بنسب هائلة، الجماعات السّوداء التي أصبحت في أمريكا مثار كل المخاوف. وعلى هذا الحدّ، وفي هذا السّياق الجديد غير المسبوق، المتّسم بركود اقتصادي واجتماعي نسبيّ أصبح السّود، مرّة أخرى هم من يمثل القطب السلبي في المنظومة الاجتماعيّة والفكريّة الأمريكية.

ومع مكقاومة الرّعاية أصبحت الحرب على الإجرام أحد عناصر اللّغة المشفّرة

للجمهوريّين قبل أن يتبنّاها الخطاب الدّيمقراطيّ للرئيس كلينتون. وسنة 1982 أعلن الرئيس ريغان «حربه على المخدّرات»، مُدشّنا بذلك بداية حملة اجتماعيّة مَرَضيّة قادت الولايات المتحدة، الدّاعيّة إلى الحريّات، إلى تصدُّر المركز العالمي الأوّل في عدد حالات السّجن. ويرجع سبب ازدياد عدد المسجونين في سجون الدّولة بنسبة 45٪ إلى سياسة محاربة المخدّرات(1).

الرسم البياني 2.13

استهلاك التّلاميذ السّود والبيض المخدّرات في السنة النهائيّة للتّعليم الثّانوي.



المصدر: بروس وسترن العقاب وانعدام المساواة في أمريكا...المرجع نفسه، ص.47

وفي سنة 1985 نظّمت إدارة ريغان والحزب الجمهوري، بطريقة منهجيّة، عمليّة دعائيّة حقيقيّة عن آفة المخدّرات، نجحت، في الوعي الجمعي الأمريكي الذي كان يعتبر السّود مجموعة على حدة، في جعل الشّاب الأسود يتحوّل، بصرف النّظر عن تصرّفه، إلى تجسيد لاعتداء مادّيّ ما قبليّ(2). ومن المهمّ أن نسجّل هنا أنّ الحرب على المخدّرات قد انطلقت بصفة فعليّة في مجتمع كان يشهد انخفاضا في استهلاك المخدّرات، مجتمعٌ بدأ يشهد أيضا تراجع العنف. هكذا فإنّ ريغان هاجم السّود، في حين كان البيض من أكثر

---

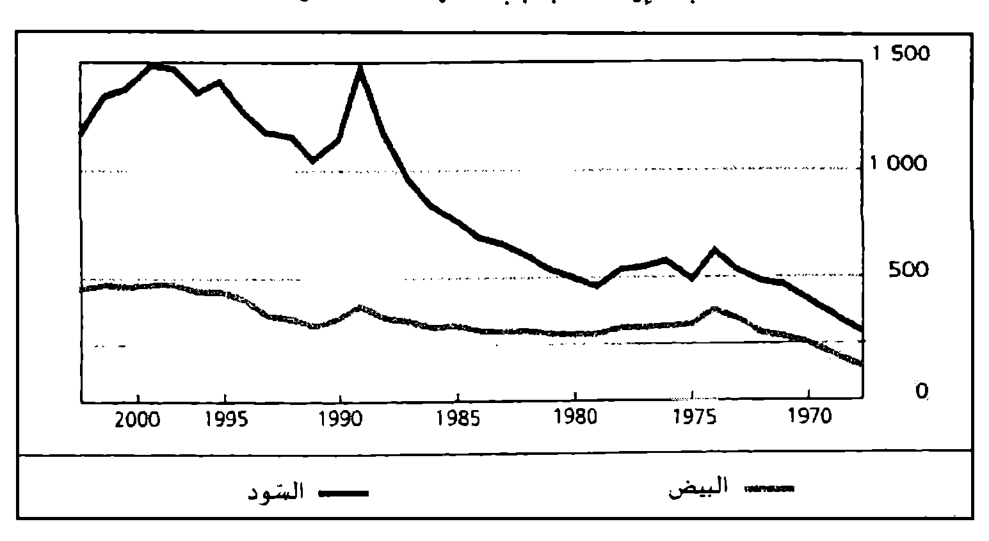
(1) بروس وسترن Bruce Western **العقاب وانعدام المساواة في أمريكا**، نيويورك، روسل سايدج، 2006، ص 50.

(2) ميشيل ألكسندر، **النسخة الحديثة من «جيم كرو»**، **المرجع السابق**، ص 5.

المستهلكين للمخدّرات بشتّى أنواعها. وإذا كانت الشّرطة والقضاء قد استهدفا المخدّر من نوعيّة كراك فذلك لأنّه يلقى رواجا في معازل السّود. ومهما يكن من شيء فإنّ تسارع عمليّات سجن السّود قد سبقت آفة كراك.

الرسم البياني 3.13

نسبة الإيقافات بسبب استهلاك المخدرات



المصدر: المرجع نفسه: ص 46.

عرفت أمريكا خلال حربها على المخدّرات التي أعلنها رونالد ريغان وبلغت أوجّها في عهد بيل كلينتون، نسبا في سجن المخالفين مدهشة. ولكن موجة الرّدع لم تشمل البيض كثيرا. ذلك أنّ احتمال دخول السّجن بالنّسبة لرجل مُصنّف أبيض، مولود ما بين 1965 و1969 قد تكون بمعدل 2,9 ٪ ويصل هذا الاحتمال إلى 5,3٪ إذا لم يحصل على تعليم عال، ولكنّه ينحطّ إلى 0,7٪ إذا كان هذا الشّخص قد تلقّى تكوينا عاليا (كاملاً أو منقوصا). أمّا بخصوص السّود من نفس هذا الجيل فإنّ الاحتمال العام كان بنسبة 20,5٪، ثم ارتفع إلى 30,2٪ بخصوص من لم يدخل الجامعة. بيد أنّه ينخفض انخفاضا حادّا إلى 4,9٪ بالنّسبة لمن حظي بتعليم عال[1].

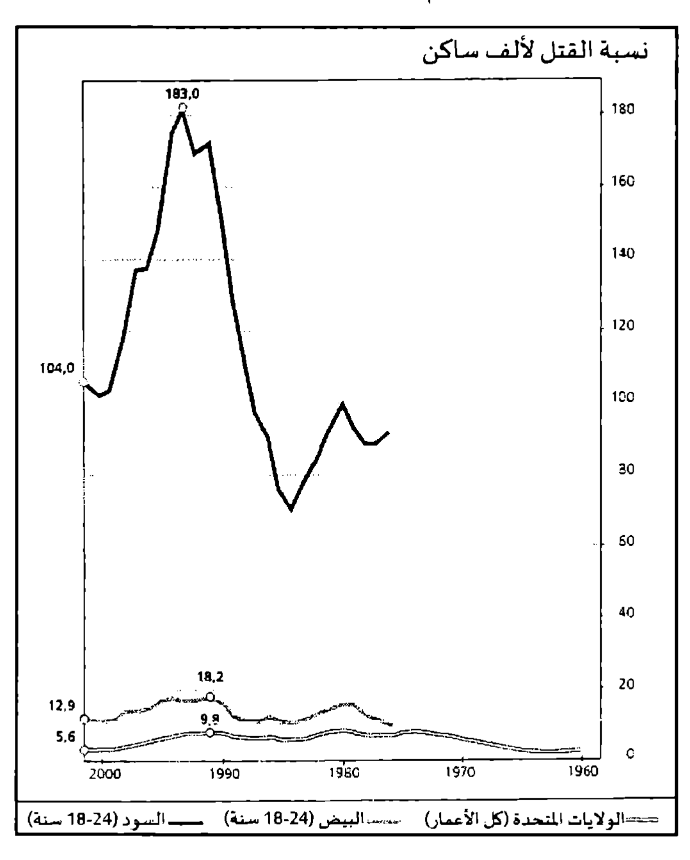
وينبغي أن نعلم أن دخول السّجن معناه، في الولايات المتحدة أكثر من أي مكان آخر، وَسْمًا اجتماعيا إلى الأبد. بمعنى أنه يتسبّب في فرض قيود على حق الحصول

(1) **المرجع نفسه**، ص 33.

على سكن اجتماعي، مدى الحياة في غالب الأحيان. كما أنه يقلّص إمكانيّة العثور على شغل، ويقود أخيرا، وفي جلّ الحالات، إلى خسارة الحق في الانتخاب. وعليه فإنّ مدّة السّجن هي مؤشّر على خطورة العقوبة المتمثّلة في الغالب في الاستبعاد لمدّة طويلة جدّا من المجتمع. ولهذا السّبب فإنّني أرى أنّ تأويل لويك فاكنت الذي رأى في السّجن الجماعي تجسيدا جديدا للمؤسّسة الفريدة Péculiar Institution الأمريكيّة، أي العبوديّة، تأويل وجيه[1].

الرسم البياني 4.13

نسب جرائم القتل ما بين 1960 و2002



المرجع نفسه، ص172.

---

(1) لويك فاكنت Loïc Wacquant، المؤسّسة الفريدة الأمريكية الجديدة.. في السّجن كمعزل... المرجع نفسه.

التّقسيم الطّبقيّ للجماعة السّوداء

على كلّ من يُقاربُ، دون أفكار مُسبقة، الوقائع والأرقام الخاصّة بالأمريكيّين السّود فيما بين عامي 2008 و2016، على سبيل المثال، أن يعترف أوّلا وقبل كلّ شيء، بأنّهم يكوّنون جميعا لوحة غير متناسقة. فرئيس البلاد أسود واستطلاعات الرأي تؤكّد آنذاك تسامحا عرقيّا عاليا. ولكن نسبة الزّيجات المختلطة، كما سبق أن رأينا، ظلّت ضعيفة. وبالمناسبة فإنّ زوجة الرئيس سوداء هي الأخرى، أما نائب الرئيس وزوجته فليسا أقل انسجامًا. السّجون تغُصّ بالزّنوج. الأفضل والأسوأ مختلطان. وللخروج من هذه البلبلة علينا أن نفلت من الوهم الناتج عن التّصويت الجماعوي لهذه الفئة العرقية، والإقرار، بالنّسبة إلى الأمريكيّين السّود، والبيض أيضا، ببروز تقسيم طبقي على أساس التعليم، جرى تضخيمه بالنسبة لهم من خلال التّركيز على خريجي «التّعليم العالي» الذين لا يواجهون مشكلة ومن لم يتجاوزوا «الابتدائي» الغرقى.

وبحسب المعطيات المتعلّقة بالسكّان السّود لعام 2015 والتي تشهد على عودة الحركة التّربوية للصعود بوضوح عند هذه الأقليّة فإنّ 22,5٪ ممّن تجاوزوا 25 سنة من حملة الإجازة / الماجستير، و30,1 ٪ من الحائزين على ديبلوم الثّانويّة، و13٪ ليس لديهم شهادة من شهادات النّظام التّربوي[1].

الجدول 2.13

مستوى التّعليم بحسب العرق (2015) في الولايات المتحدة

معدّل التّعليم لمن هم فوق 25 سنة	السّود	البيض	ذوو الأصول الإسبانيّة	ذوو الأصول الآسيوية
تعليم عال كامل	22,5	36,2	15,5	53,9
تعليم عال منقوص	30,4	27,6	21,3	16,1
تعليم ثانوي كامل	34,1	29,5	29,9	19,1
الأقلّ	13,0	6,7	33,3	10,9

(1) كامي ريان Camille Rayan، كورت بومان Kurt Bauman، «التّحصيل العلميّ في الولايات المتحدة: 2015»، **تعداد الولايات المتحدة، تقرير عن الحالة السكّانيّة الراهنة**، مارس 2016 بحسب الجدولين 1 و2.

وشهدت سنة 1957 صدور كتاب **البرجوازيّة السوداء** لفرانكلين فرازييه، في طبعته الإنكليزيّة بعد طبعته الفرنسيّة، مثيرا موجة عاصفة. ذلك أنّ هذا الكتاب لم يكتف فقط بإبراز التّمايزات المتعاظمة صلب المجموعة السّوداء، ولكنّه بيّن بالخصوص، الوضع الملتبس في علاقة بالهوية للفئة العليا منها وانعدام وزنها الاقتصاديّ وتبعيّتها الثقّافية للعالم الأبيض المُهيمن وأخيرا خواءها الداخلي[1]. وبعد انقضاء ستين سنة ما زال علينا أن نفكّر في الجماعة السّوداء التي تصنّف في أمريكا ككتلة متجانسة، وننظر إليها باعتبارها مقسّمة طبقيّا. وعلينا أن نُقرّ بوجود طبقات متوسّطة جديدة داخلها، استفادت من **التّمييز الإيجابي**، وكذا طبقة بروليتارية رَثّة sous – prolétariat حبيسة معزل واسع كما وصفه لويك ألكسندر. وعادة ما تكون هذه البروليتاريا الرثّة مرشّحة للسّجون والوسم الاجتماعي. وقد أشارت الكاتبة المتميّزة ميشيل ألكسندر في كتابها: **قوانين دجيم كرو الجديدة**، في ألفاظ مختارة، إلى إهمال غالبيّة الجماعة السّوداء من نخبها الحريصة على الحفاظ على امتيازاتها التي حصلت عليها من **التّمييز الإيجابي** أكثر من حرصها على حماية شباب الشّوارع السود، من اعتداءات الشّرطة[2]. إنّ تصويت الجماعة السّوداء للحزب الدّيمقراطيّ لا يمثّل مع ذلك أكثر من تصويت العمّال البيض للجمهوريّين حتى ترامب، حالة وعي اقتصادي مزيّف.

لا شيء رغم ذلك يجعلنا نعتمد رؤية تشاؤميّة بصورة جذريّة بشأن هذه القضيّة. إنّ أمريكا في حالة حراك، والفئات الاجتماعيّة الدنيا فيها في طريقها إلى الاستقرار على غرار مجمل المجتمع الأمريكي. هكذا فإنّ نسبة المتسرّبين من المدارس الثّانويّة، المنقطعين عن الدّراسة، الذين يشكّلون الطرائد الرّئيسيّة للشّرطة، هي في انخفاض مُنتظم بين السّكان السّود[3].

المُحتشد الليبيرالي بالأسود والأبيض

يجب في كل الأحوال إلّا نسمح بأن تجرفنا «مسألة السّود» هذه. لقد قادت القدرة الكبيرة على النّقد الذّاتي للمجتمع الأمريكي إلى نشر مُنتظم للمعطيات المقارنة الخاصّة بالسّود والبيض وذوي الأصول الأمريكيّة اللاتينيّة والأصول الآسيويّة والتي يمكن أن

(1) فرانكلين فرازييه، البرجوازيّة السّوداء، نيويورك، الصحافة الحرّة، 1957.

(2) ميشيل ألكسندر، **النسخة الثانية**... المرجع نفسه، أنظر خاتمة الكتاب بداية من الصفحة 244: «العنصريّة المرتشيّة. دعنا نعيدها».

(3) من 21٪ إلى 13٪ ما بين 1972 و2000. أنظر: **الأوضاع والاتّجاهات في تربيّة السّود**، المركز الوطني للإحصائيّات التّربويّة، إدارة التّربيّة بالولايات المتحدة، 2003، ص 40.

يتسبّب نشرها في إنتاج آثار ضارّة: ليس فقط التحديد الماهويّ l'essentialisation بواسطة الأثر، بل أيضا فقدان رؤية الديناميّة الشّاملة للأمّة.

إنّ السّود أمريكيّون، وهم بهذه الصّفة جديرون بأن يحظوا بمكانتهم في التسيير العام للمجتمع الأمريكي. لقد سبق أن عرضنا إلى الدّور الهام الذي لعبوه، منذ البداية، في تعريف المساواة البيضاء وفي الدّيناميّة الدّيمقراطيّة الأمريكيّة. كما رأينا بعد ذلك، كيف أنّ «القضيّة السّوداء» في السّياق الجديد للتّراتبيّة النّاتج عن التّعليم العالي، قد استُعملت كرافعة من أجل إطلاق الثّورة المحافظة الجديدة والهجوم على الدّولة الاجتماعيّة الموروثة عن «الاتّفاق الجديد» ممّا سهّل الصّعود الكبير للفوارق بين البيض. وفي كل مرّة نلاحظ أن مصير السّود يُحدَّدُ في علاقة بمصير البيض، والعكس بالعكس. نتمسّك هنا، حتّى النّهاية، بخطّ الصّرامة الفكريّة من أجل فهم الوظيفة الاجتماعيّة العامّة للسّجن الجماعي للسّود خلال الفترة القريبة. ولا يمكننا هنا أن نستغني عن ملاحظة أن المجتمع قد سار في ذلك العهد نحو انعدام الأمن، وأنّ البيض والسّود قد اختلطوا في أخويّة، وأنّ ما يجب علينا فهمه أيضا، هو كيف أن سجن السّود قد ساهم في التّوازن الشّامل للولايات المتحدة.

إنّ استقرار النّظام السّياسي الأمريكي بفضل حزبين كبيرين تداولا على السّلطة وانتهجا، منذ 1978 تقريبا، سياسات داعمة لمن هم أكثر غنى، لا ينبغي أن تفضي بنا إلى رؤية وظيفيّة مُبالغ فيها، رؤيةٌ تشدّد كثيرا على الطّابع الطبيعي للفوارق في نظام أنثروبولوجي ليبيرالي وغير قائم على المساواة. وإنّ غياب قيمة المساواة، كما هي متّبعة في النّموذج الفرنسيّ، لا يؤدّي بالضّرورة إلى القبول الصّريح باللاّمساواة. وهذا هو السّبب الرّئيسي، في ما أعتقد، الذي جعل تصاعد الفوارق الاقتصاديّة يقترن في الولايات المتحدة بنموّ السّجون، وهذا مؤشّر لا شكّ فيه عن توتّر منتظم.

انتقل معدّل عقوبة السّجن للفرد الواحد في السّجون الفيديرالية وكذا سجون الولايات من 100 سجين لـ 100 ألف ساكن خلال 1966 - 1974 إلى 500، عام 2000، و520 عام 2007. وانخفض هذا المعدّل قليلا ليصل إلى 480 عام 2013. وإذا أخذنا في الاعتبار السّجون المحليّة، فإنّنا نبلغ في هذه الحال 743 بالنّسبة للعام 2001[1]. وعلى الصّعيد العالمي تحتلّ روسيا المركز الثّاني في القائمة، ولكن بعيدا بـ 568. وفي عام 2009 كان في السّجون الأمريكيّة 1,4 ٪ من البالغين من الذّكور، 0,7 ٪ منهم بيض،

(1) رُوي ولمسلاي Roy Walmsley، **القائمة العالميّة لنزلاء السّجون** (الطبعة التاسعة)، المركز الدّولي للدّراسات حول السّجون.

و1,8 ٪ من أصول أمريكيّة لاتينيّة و4,7 ٪ من السّود. ومن أجل إحاطة أفضل بمشكل عقوبة السّجن في الولايات المتحدة، ومن ثمّ تقويم وجاهة مفهوم المحتشد الليبيرالي الجديد، لا بأس، في البداية، من أخذ رأي محلّل من أصل روسيّ هو مؤهّل في الحقيقة من الوجهة التّاريخيّة لتفهّم المعنى السوسيّولوجي للظّاهرة الأمريكيّة.

هذا المحلّل هو ديمتري أورلوف وهو عالم روسيّ أمريكي ولد عام 1962 بسان بترسبورغ. وصل إلى أمريكا في سنّ الثانية عشرة. كتب عام 2006 مقالا طريفا جدّا في مجال المستقبليّات عن انهيار مستقبلي للولايات المتحدة، دافع فيه، تأسيسا على حجج ممتازة، عن فكرة سقوط قاس بالنّسبة للأمريكيّين الذين هم غير مهيّئين كما ينبغي للعيش في ظروف قاسيّة شبيهة بالظّروف التي كان يحياها الرّوس قبل 1990. حقّا إنّ اختتام **سقوط الفجوة**، هو متعة للعقل.

في النّسخة الموسّعة لهذا المقال والذي عنونه الكاتب: **إعادة اختراع السقوط** نقع على فقرة خصّصها للسّجون وفيها إشارة إلى غوغول وبولغاكوف. وقد شدّد في مقاله هذا على العلاقة بين احتداد الفوارق وتطوّر عقوبة السّجن[1].

> «إنّ التّسابق نحو الاعتقال قد أظهر في بداية الأمر تفوّقا حاسما للسّوفيات بفضل برنامجهم المُجدّد «الغولاغ » (المحتشد) [...] وأخيرا فاز الأمريكيّون في هذا السباق وهم يحملون حاليّا الرّقم القياسي العالمي في معدّلات السكّان نزيلي السّجون [...] إنّ النّظام القضائي الأمريكي يشجّع الحاصلين على تعليم جيّد، والمنشآت الكبرى، والأغنياء، ويلحق الضّرر والأذى، في نفس الآن، بالأقل تعليما وتربية، أولئك الذين لا يملكون شيئا، أي الفقراء. ويبدو، تقريبا، أن أي مشكل قانوني يمكن تلافيه عبر الاستخدام الذّكي للمال، في حين أن أي نزاع مع القانون يمكن أن يؤدّي إلى عقوبات ماليّة أو حتّى إلى السّجن بالنّسبة للّذين يكتفون بمحامين معيّنين. وبالأساس فإنّ كل نظام قانوني شديد التّعقيد هو نظام غير عادل بحكم طبيعته، كما أنّه يساعد من لديهم موارد تتيح لهم التّحكّم في تعقّده الشّديد.
>
> وهذا هو حال الولايات المتحدة بخصوص النّزاعات القانونيّة حيث يتفوّق أصحاب المال على غيرهم ممّن لا يملكون موارد، وذلك من خلال، تهديدهم، بكلّ بساطة، بملاحقتهم قضائيّا.. »[2].

(1) النّشرة الأولى، ديسمبر / كانون الأول، 2006، **في نشرة الطاقة**.

(2) **نفس المرجع**.

الجدول 13 – 3

نسب السّجن في العالم الأرقام المتاحة عام 2011، عدد المساجين مقابل 100 ألف ساكن

الولايات المتحدة	743
روسيا	568
بيلوروسيا	381
أوكرانيا	338
تايوان	278
بولندا	218
زيلندا الجديدة	199
المجر	165
إسبانيا	159
المملكة المتحدة	153
رومانيا	136
استراليا	133
كندا	117
البرتغال	113
إيطاليا	111
النمسا	103
إيرلندا	100
بلجيكا	97
فرنسا	96
هولندا	94
ألمانيا	85
سويسرا	79
السويد	78
الدانمارك	74
النورويج	73
فنلندا	59
اليابان	58
كوريا	49

المصدر: روي ولامسلي Roy Welmsley

نزلاء السّجون في العالم، المرجع السابق

انتقل عدد المحامين من 1,5 إلى 4 لكلّ ألف ساكن في الولايات المتحدة ما بين 1965 و2013، أي بزيادة قدرها 2,5 في نسبة التّعقيد القانوني، و2,5 أيضا في آليّة الهيمنة القانونيّة للأقويّاء على الضّعفاء.

نحن بعيدون جدّا هنا عن النّظرة الليبيراليّة الجديدة لرجال الاقتصاد الفلاسفة الذين يجعلون من حريّة السّوق ضديدًا لعبوديّة الدّولة. وبالنّظر إلى نسب حالات السّجن الأمريكيّة فإنّ عددًا من الكتب الأكثر مبيعا تبعث على الحيرة: فقد بَدَا كتاب: **رأسماليّة وحريّة** لملتن فريدمان[1] شديد الانزياح. أما كتاب **طريقة العبوديّة**[2] لفريدريتش هايك فهو ساخر تماما. وقد أدّت هيمنة السّوق المُطلقة إلى ظهور غولاغ جديد. وأعيد حكم الإعدام في الولايات المتحدة منذ 1976، وأصبح يُطبّق منذ ذلك الحين، بينما أُلغي حكم الإعدام عمليا في روسيا بوقف اختياري. إنّ صعود الفوارق في سياق فرداني هو الذي يفسّر تطوّر المنظومة القمعيّة الأمريكية.

لننظر مجدّدا إلى المتتاليّة التّاريخيّة والانتروبولوجيّة. يمكن رصد تصاعد سريع ومُنتظم للفوارق وانعدام الأمن في التّشغيل في الولايات المتحدة ما بين 1980 و2015. أمّا الأفراد فقد استبدّ بهم خوف خفيّ من عدم القدرة على مواجهة مشاكلهم الصحيّة أو مشاكل الشّيخوخة. ويزداد هذا الخوف بقدر ما يكون الأفراد المعنيون في أسفل السلّم الاجتماعي. ويتصدّى النّظام السّجني، من خلال تطوّره، إلى هذا الخوف بخوف آخر: خوف السجن. لم تكن مسيرة الليبيراليّة الجديدة طبيعيّة أو سهلة بالرّغم من استقرار النظام السّياسيّ. لقد غيّرت الدّولة الأمريكية، وظيفتها جزئيا. وقد ظلّت الانتخابات حرّة وصمدت حريّة التّعبير بالرّغم من أن اقتحام المال، وعلى نطاق واسع، الفضاء الإيديولوجي – من خلال بعث حلقات تفكير Think tanks، وشراء الصحف وتأسيس قنوات تلفزيّة مرتزقة – قد غيّر ظروف التّعبير عن الحريّة. ولكنّ نظاما من الرّعب مقنعا وماكرا قد أرسي باستعمال السّجن بشكل واسع. ويتعلق الأمر بعنف الدّولة، حتى وإن كان القطاع الخاص هو الذي بنى عددا كبيرا من السّجون ويتولّى إدارتها. ولكن لماذا يُستهدفُ السّود؟

من المؤكّد أنّ شبح الحبس يضغط على الجميع. ولكن السكّان البيض، عموما، غالبا ما يفلتون منه. وعلينا اعتبار القمع، باستهدافه العنصريّ قد أتاح تحوّلا أخيرا وكارثيا في المساواتيّة البيضاء. وبعد أن اختفت المساواة البيضاء من التّعليم وتوزيع المداخيل لم

---

(1) **رأسماليّة وحريّة**، المرجع السابق.

(2) **طريق العبوديّة**، أبينغدون – أون – تايمز، روتلدج، 1944.

يبق لها وجود إلا في شكلها السلبيّ. ذلك أنّ ما ظلّ مشتركا بين السكّان البيض لم يعد يتجاوز امتياز الإفلات من الاستهداف الكبير من المنظومة السّجنيّة.

هل هذا التّحوّل الاجتماعي والاقتصادي متلائم مع القيم المرتبطة بالعائلة النّوويّة المطلقة، أي العائلة اللّيبيراليّة اللامساواتيّة؟ شعوري الخاص هو أنّ هذه التّراتبيّة التّربويّة الجديدة، وهذا التّقسيم العنصري، قد أدّيا إلى اللامساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة أكثر من الحتميّة الانتروبولوجيّة العاديّة لمجتمعات العالم الأنكلوفوني. والواقع أنّنا سنُلاقي صعوبة في فهم انتخاب دونالد ترامب عام 2016 دون فرضيّة تجاوز حدّ انثروبولوجي.



الفصل الرابع عشر

دُونالد ترامب بوصفه إرادة وبوصفه تمثُّلا

إذا كان انتخاب دونالد ترامب في نوفمبر / تشرين الثاني 2016 قد فاجأ النّخب الأمريكيّة، وأبعد من ذلك العالم أجمع، فإنّه قد وضّح، وعلى نحو مثالي، فرضيّتين اثنتين تضمّنهما هذا الكتاب. الفرضيّة الأولى هي تلك التي تؤكّد على تحديد التّراتبيّة التّربويّة الجديدة للمواجهات الاقتصاديّة والسّياسيّة. أمّا الفرضيّة الثّانيّة فهي التي تتحقّق في الأصل الأوليّ للدّيمقراطيّة، ومن حاجته إلى آخر، أي إلى كره الأجانب، لكي تولد أو تُبعث من جديدة.

لقد صوّر الإعلام والاستبلشمنت ترامب في زيّ رجل مبتذل وزائع، وشرير أو مجنون، أمّا الناخبون الذين يعانون ولكن دون أن يفقدوا صوابهم، فقد عبّروا عن رغبتهم في عودة أمريكا إلى أصولها.

منطق التّصويت لترامب

إن العولمة التي أطلقتها الولايات المتحدة وأدارتها لخدمة مصالحها، مثلما يسود الاعتقاد، قد ولّدت عند السكّان الأمريكيّين انفسهم مزيدا من اللّامساواة الاقتصاديّة وانعدام الأمن الاجتماعي. وهما شرطان ضروريّان وكافيان لإحداث انقلاب في اتّجاه اختيار حمائية برني سندرس أو دونالد ترامب.

ولكي نفهم، ليس فقط البروز الناجح لدونالد ترامب، ولكن كذلك الظّهور المتعطّل لبرني سندرس، علينا في البداية أن نستعيد بسرعة المتتاليّة التّاريخيّة الطّويلة التي قادت الولايات المتحدة من وضع انعزال نسبيّ في مطلع ثلاثينات القرن الماضيإلى وضعها الحالي المتميّز بانفتاحها الأقصى على التّجارة والهجرة.

عرفت الولايات المتحدة خلال الفترة الواقعة بين نهاية حرب الانفصال وأزمة 1929 إقلاعا اقتصاديا كان في مأمن من حواجز التعريفة الجمركيّة المرتفعة. كانت الواردات الخاضعة للرسوم في مطلع ثلاثينات القرن الماضيفي حدود 50٪. وابتداء من عام 1934، أي خلال عهد فرنكلين روزفلت انطلق انفتاح الولايات المتحدة على التبادل.

هكذا ارتفعت الرّسوم الجمركيّة بنسبة 18,4 ٪ وشملت المنتجات الخاضعة للضّريبة وغير الخاضعـة لها على حدّ سواء. وانخفضت هذه الرّسوم إلى 1,3 ٪ في عام 2007 أي مع بداية الكساد الكبير.

عرفت الولايات المتحدة منذ مطلع سبعينات القرن الماضي عجزا تجاريّا هيكليّا لم تتخلّص منه منذ ذلك الحين. وهي تؤمّن الآن للعالم وظيفة المستهلك الكوني، أي بعبارة كينز، المُعدِّل العالمي للطّلب الشّامل. إلّا أنّه ومنذ نهاية سبعينات القرن الماضي أصبحت أزمة الصّناعة واضحة جدّا، أزمةٌ كان من بين تجلّياتها انهيار صناعة السيّارات. ومع ذلك، فقد عرفت تلك اللّحظة تسارعا في السّياسة الليبراليّة الجديدة. هكذا، ومثلما رأينا في الفصل الثاني عشر، انتُخب ريغان عام 1980 ثم أعيد انتخابه بتباهٍ في 1984 ضدّ والتر موندال رغم أن هذا الأخير بَاشَرَ حملة من أجل الحمائيّة. لقد تصرّف الدّيمقراطيّون حينذاك بأسلوبهم القديم أي كممثّلين مباشرين للعالم العمّالي الأبيض والأسود أيضا. نجح ريغان لأنّه اقترح كوكتيلا دقيقا مضادًّا للجباية ومعاديا للرّعاية ولأنّه أعلن الحرب على الدّولة الاجتماعيّة التي أصبح يُنظرُ إليها على أنّها داعمة بقوّة للسّود.

لم تبدأ الزّيادة الهائلة للواردات إلّا في ستينات القرن الماضي. وأعاد قانون الهجرة والتّجنيس لعام 1965 فتح أمريكا أمام الهجرة التي تراجعت كثيرا منذ 1924. هكذا انضاف إلى انعدام الأمن الاقتصادي، انعدام أمن إقليمي. ومرّ عدد السكّان المولودين بالخارج من 9,7 ملايين عام 1960 على 181 مليونا أي 5,4 ٪ من مجمل عدد السكان، إلى 41,3 مليونا في 2013 من إجمالي عدد سكّان البلاد المقدّر بـ 315 مليونا، أي بنسبة 13,1 ٪ من المجموع العام. وفي حدود العام 2009 قُدّر عدد المهاجرين غير الشّرعيّين من أصول أمريكيّة لاتينيّة خاصة بـ 10 ملايين. ويمكن وصف أمريكا أوباما بأنّها مجتمع مفتوح وفق العبارات البوبريّة (نسبة إلى كارل بوبر).

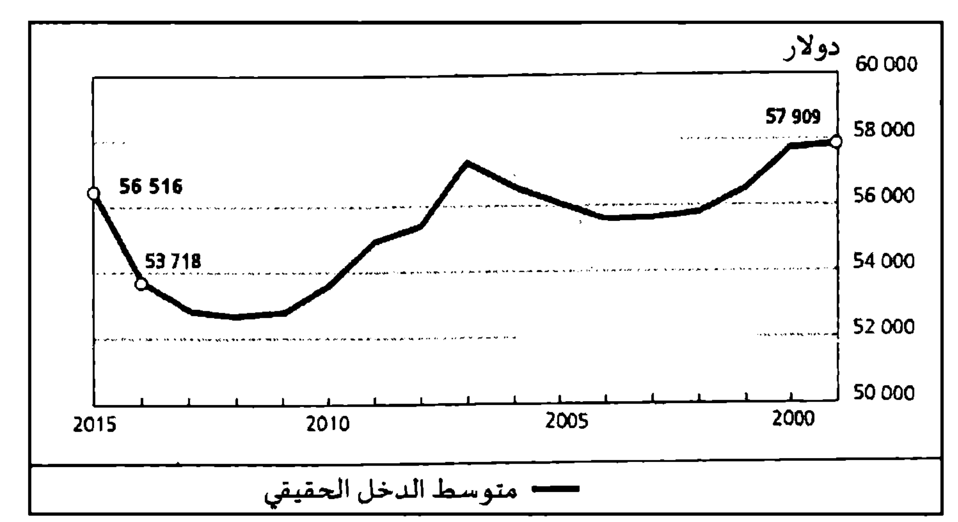
خلال الفترة الواقعة بين 1980 و1998 يمكن أن نلاحظ في البداية ارتفاعا هائلا في الفوارق، لم يمنع رغم ذلك، زيادة في الدخل المتوسّط للأسر المعيشيّة من 48500 دولارًا إلى 85000 دولارًا (بما يعادلها سنة 2015). وهذا الارتفاع بدلاً من أن يكون ناتجا عن الزيادات في الأجور الفرديّة فإنّه في الحقيقة قد نتج عن مساهمة إضافيّة للنّساء اللاّتي دخلن سوق العمل وضاعفن في عدد الأُسر المَعيشيّة ذات الدّخل المزدوج.

وقد مثّلت سنوات 1999 – 2015 بالنّسبة للولايات المتحدة أوجّ المشروع اللّيبيرالي وكذا دخول العولمة طور الأزمة. وكان دخول الصين إلى منظمة التّجارة العالميّة في كانون الأول/ ديسمبر 2001 قد ألغى بالنّسبة للولايات المتحدة خطر عودة ارتفاع التّعريفات الجمركيّة. وكانت النّتيجة المباشرة تسارع وتيرة أزمة الصّناعة الأمريكيّة التي

كانت خاضعة لعمليّة تطهير حقيقيّة. وخلال الحقبة الواقعة بين 1965 و2000 لم يحل الانخفاض النّسبيّ للشّغيلة في القطاع الثاني دون ركوده من حيث القيمة المطلقة، أي حوالي 18 مليون عامل. ولكن هذا الرّقم انخفض بـ 18,1 ٪ ما بين مارس / آذار 2001 ومارس / آذار 2007.

الرسم البياني 1.14

انخفاض دخل الأسر المعيشيّة الأمريكية ما بين 1999 و2015



المصدر: مكتب تعداد السكّان بالولايات المتحدة

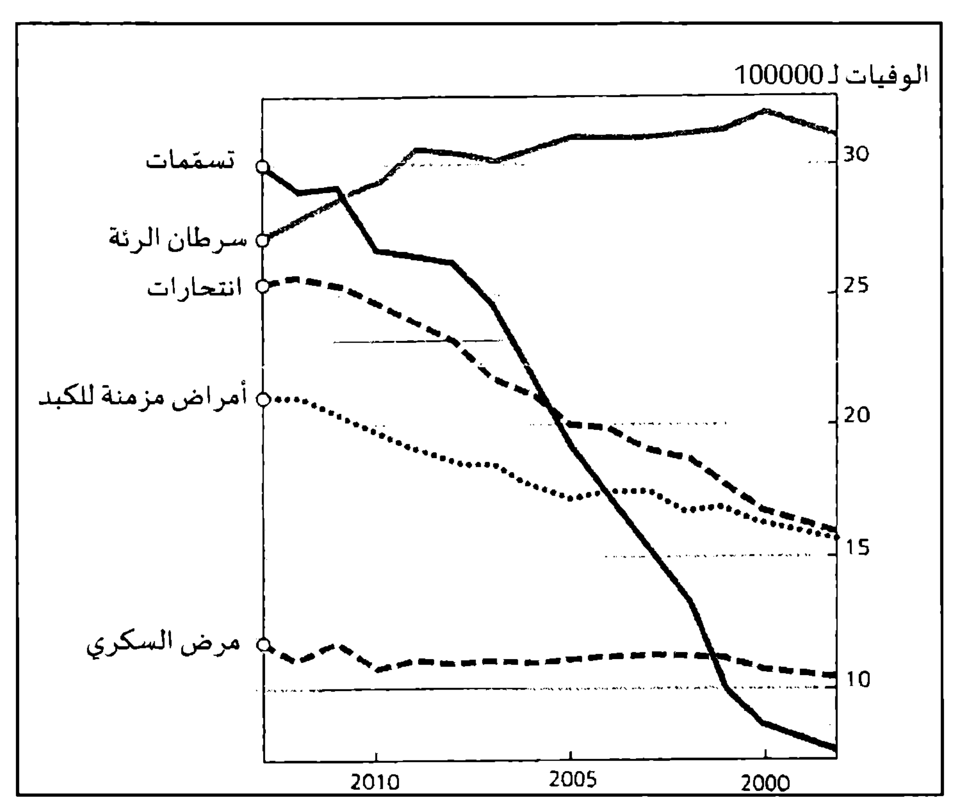
ثُمّ استُؤنف ارتفاع الفوارق. ذلك أنّه خلال الفترة 1999 – 2015، وبالرّغم من تطوّر طفيف ما بين 2013 و2014، فإنّ متوسّط دخل الأسر المعيشيّة الأمريكيّة قد انخفض من 58 ألفا إلى 56,5 ألف دولار. وتشتمل هذه السّنوات على الكساد الكبير الذي لا ندري هل انتهى فعلا أم لا، بما أنّ البطالة قد ارتفعت بنسبة10٪ سنة 2009، قبل أن تنزل إلى 5,5 ٪ في مطلع 2016. وظلّ معدّل تشغيل السكّان مُجمّدًا عند حدّه الأدنى، دون 60٪ بقليل، في حين كان بنسبة 63٪ قبل الأزمة.

ولفهم جسامة الضّغط والإجهاد اللّذين ألّما بالسكّان الأمريكيّين في مطلع الألفيّة الثّالثة فإنّنا سنغادر حقل البيانات الاقتصاديّة والمداخيل. وفي الواقع سيكون هناك دائما شخص حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وهو على أهبة الاستعداد ليؤكّد لنا، نظير مبلغ زهيد، أن الأسعار كانت ستكون أكثر ارتفاعا بالنّسبة للمستهلك لولا التبادل الحرّ. ولكن ماذا لو أنّ هذا المستهلك مات بدل أن يبتاع؟

الرسم البياني 2.14

ارتفاع الوفيّات عند السكّان البيض ما بين 1999 – 2013

(45 – 54 سنة)



المصادر: هذه البيانات مأخوذة من آن كاز Anne Case وأنغوس دايتن Angus Deaton، «ارتفاع معدلات الإصابة بالمرض والوفيّات في منتصف العمر بين الأمريكيّين من غير البيض من أصل أمريكي لاتيني خلال القرن الحادي والعشرين» **بناس** P.N.A.S.، المجلّد 112، العدد 49، 15078 – 15083، ديسمبر 2015.

وجاء حكم علماء الدّيموغرافيا نهائيّا وباتًا. فقد كشف مقال لآن كايز وانغوس ديتن، نُشر في ديسمبر 2015 ارتفاعا في الوفيّات ما بين 1999 و2013 عند السكّان البيض من الفئة العمريّة 45 – 54 سنة، وهذه الظّاهرة لا نجد لها نظيرا في المجتمعات المتقدّمة في عالم اليوم.

ويبدو من خلال الرّسم 2.14 أن أسباب هذه الوفيّات ذات طابع نفسانيّ اجتماعيّ: التسمّم، الكحول، والانتحار. هكذا فإنّ النّقاش حول مزايا التّبادل الحرّ والتحرّر من

الضوابط التّنظيمية قد أُغلق. إنّ زيادة الوفيّات عند البالغين هي التي كانت، حسب ما يبدو لي، وراء تعيين دونالد ترامب مرشّحا للحزب الجمهوري ثم انتخابه رئيسا عام 2016، تماما مثلما أتاح لي ارتفاع الوفيّات عند الرضّع الرّوس ما بين 1970 و1974 أن أتوقّع، منذ 1976، انهيار النّظام السّوفياتي[1].

وجاء مقال جوستين بييرس وبيتر شوت في نوفمبر 2016 ليقيم علاقة إحصائيّة صلبة على مستوى كل الولايات الأمريكية، بين تحرير المبادلات مع الصين وارتفاع الوفيّات[2]. فقد شهدت الأقاليم التي تأثّرت بشكل مباشر بالمنافسة الصّينيّة، على المستوى الصّناعي، تزايدا في نسبة الوفيّات على نحو مخصوص. وبَدَا السّبب الرّئيسيّ لهذه الوفيّات، في نهاية هذا التّحليل، الانتحار وليس التسمّم. والحقّ أنّ دراسة بييرس وشوت مذهلة من حيث تداعياتها الأخلاقيّة، ذلك أنّها جعلت ضمنيّا، من علماء الاقتصاد الذين يوقعون العرائض لإبراز مزايا التّبادل الحرّ، مجرمين يجب أن تلاحقهم قضائيّا مجموعات شبيهة بتلك التي تلاحق تجّار التبغ وشركات صناعة الأدوية.

جدول 14. 1

تطور الوفيّات عند فئة 45 – 54 سنة بحسب مستوى التعليم

	نسبة الوفيات لمائة ألف عام 2013	**تطور 1989 – 2013**	**الأسباب الخارجية**	**الانتحار**
بيض من غير ذوي الأصول الإسبانية (المجموع)	415,4	+33,9	+32,9	+ 9,5
تعليم ثانوي أو أقل منه	735 ,8	+ 134 ,4	+ 68 ,7	+ 17 ,0
تعليم عال غير مكتمل	287 ,8	– 3 ,3	+ 18,9	+ 6,0
تعليم عال كامل	178,1	– 57,0	+ 3,6	+ 3,3
سُود من غير الأصول الإسبانية	581,9	– 214,8	– 6,0	+ 0,9
من ذوي الأصول الإسبانية	269,6	– 63,6	– 2,9	+ 0,2

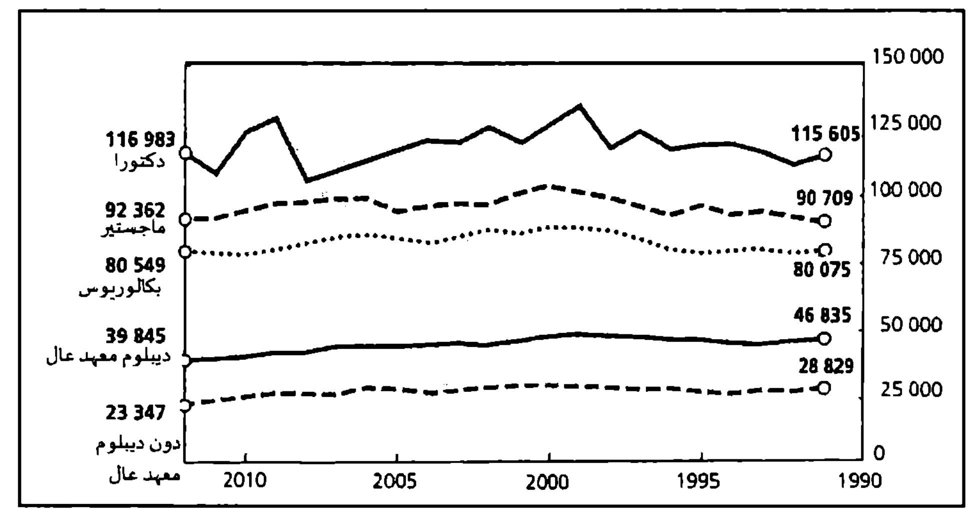
(1) إيمانويل تود، **السقوط النهائي. مقالة في تفكّك الدّائرة السّوفياتيّة**، باريس، روبرت لافون، 1976.

(2) جوستين بييرس Justin Pierce، بيتر شوت Pieter Schott، «حرية التّجارة والوفيّات: دليل من أقاليم الولايات المتحدة»، **الماليّة والمحاورات الاقتصادية الدوريّة**، العدد 94، واشنطن، 2016.

وقد عكس توزيع الوفيّات الإضافيّة، التي حلّلها مقال كايز ودايتون، التراتبيّة التربويّة. لقد كان هذا التّوزيع مركّزا على الأمريكيّين البيض الذين تلقّوا تعليما ثانويا أو أقل منه بقليل (134,4 + لكل مائة ألف ساكن)، وشهدت الوفيّات عند الذين تلقوا تعليما عاليا غير مكتمل، ركودًا (3,3 –) في حين انخفضت الوفيّات عند خريجي الدّراسات العليا قليلا، مرّة أخرى، (57,0 –). ولكن علينا إلّا نغالي في الحديث عن سعادة أصحاب المؤهّلات الجامعيّة. لنعُد، ولو مرّة واحدة، إلى المعطيات الاقتصادية، ذلك أنّ التطوّر المتباين للمداخيل يشير إلى أنّ امتياز التعليم ليس إلّا نسبيّا في كل الأحوال. وليكن حاضرا في الذّهن، ونحن نحاول فهم تطوّرات 2000 – 2016 فهما جيّدا، أنّه إذا كانت التحوّلات الدراماتيكيّة لنمط ارتفاع الوفيّات قد شملت في المقام الأول الأمريكيّين البيض الأقلّ حصولا على الشهادات، فإنّ التّطوّر الاقتصادي لن يكون حقّا مناسبا لخرّيجي التّعليم العالي. وبالفعل فقد تجمّد الدّخل المتوسّط لأُسرهم منذ سنة 2000 كما يُمكن أن نتبيّن ذلك من الرسم البياني 3.14.

الرسم البياني 3.14

الدخل المتوسط الحقيق للأسر المعيشية حسب المستوى التعليمي لربّ الأسرة



المصدر: مؤسسة روسل ساج Russel Sage رسم بياني للفوارق الاجتماعية

هكذا أصبح التّعليم العالي، اليوم، حاميا من التّدهور الاجتماعي بدل أن يفسح المجال إلى الترقّي الاجتماعي. وهذا بالفعل ما يفسّر عودة الاهتمام بالدّراسة طويلة الأمد في السنوات الأخيرة، ويكشف في نفس الوقت عن بحث عن الأمان وليس

عن رغبة في التّحرّر أو الانعتاق الفكري إذا نحن أردنا الدّقّة. ذلك أن تمويل التّعليم بات مُؤمّنًا، أكثر فأكثر، من القروض المُخصّصة للطلاّب، لذا فإنّ الدّين المتراكم سيتكفّل بتخفيض المداخيل المستقبلية. هذا إذا لم يؤدّ إلى شكل من أشكال الاستعباد الاقتصادي للمتعلّمين بالجامعة من ذوي الأصول المتواضعة. ونحن نعني هنا **موظّفي الخدمة بالسخرة**، الذين وجدوا في المرحلة الاستعمارية، والذين كانوا يمضون سنوات من العبوديّة التعاقديّة لقاء مرورهم إلى الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي.

عندما نعود إلى العالم السّحري لرجال الاقتصاد يمكننا فهم انتخاب دونالد ترامب. إن السّباب والأكاذيب التي تُبُودلت بين هيلاري كلينتون وترامب لا يمكن أن تحجب عنّا كون هذا الأخير قد كان صادقا في رأي النّاخبين العاديّين في كلّ ما يقوله عن المجتمع الأمريكي. إذ أنّه نعت هذا المجتمع بمجتمع سقيم في أمريكا المشلولة[1]، في الوقت الذي يُحيّي فيه الدّيمقراطيّون التميّز الأبدي لأمريكا ولـ «مُثُلها» في التسامح والانفتاح.

وتؤكّد البنية الاجتماعية الديمغرافيّة للتّصويت لصالح ترامب هذا التّشخيص، وتتيح لنا صورة ذهنيّة بالأشعّة السينيّة لأمريكا ساعة خروجها من إيديولوجيا العولمة.

التراتبيّة التعليمية والاختيار السياسي

كانت إحدى السّمات الصادمة في الحملة الانتخابات الأمريكية سنة 2016 هي هيمنةُ تمثّل للمواجهات السّياسيّة على أساس المستوى التّعليمي. لقد صَوّرت صحافة النّظام القائم الإستبلشمنت في نيويورك، وواشنطن ولوس انجلس أو سان فرانسيسكو أنصار ترامب، بانتظام، على أنهم «أنصاف متعلّمين» و«جهلة». بل إن هيلاري كلينتون قد ذهبت إلى وصفهم بالـ«بائسين». أما بالنّسبة للمعلّقين الصّحفيّين فإنّ النّموذج المثالي للنّاخب الجمهوري هو شخص أبيض البشرة أتمّ مرحلة التّعليم الثانوي فحسب. وفي المقابل فإنّ النّموذج المثالي للدّيمقراطي، إذا لم يكن أسود أو من أصول إسبانيّة، فهو خرّيج إحدى الجامعات. والحقّ أنّ استطلاعات الرأي عند الخروج من مكاتب الاقتراع لا تُؤكّد إلا جزئيّا هذا التصوّر وهذه الرّؤية التبسيطية جدّا والتي تتطلب مزيدا من التدقيق. في كل ما سيلي فإنّ الأرقام الإجماليّة لن تبلغ أبدًا 100٪ نتيجة لحضور مترشّح مستقل. ولن يكون هذا مدار اهتمامنا هاهنا.

إنّ توزُّعَ الأصوات المُصرّح بها حسب مستوى الدّخل قد كان محدود الأهميّة. ولا

---

(1) دونالد ترامب، **أمريكا المشلولة. كيف نعيد لأمريكا عظمتها من جديد؟**، نيويورك، منشورات ثريشولد Threshold، 2015.

يمكننا هنا، إلّا أن نُسجّل تصويتا أغلبيّا لذوي الدّخل الأدنى من فئة 50 ألف دولار في العام، لفائدة هيلاري كلينتون (53٪ مقابل 41٪ لترامب) بفعل التّمثيل المُفرط للأقليّات السّوداء ولذوي الأصول الإسبانيّة، بين النّاخبين الدّيمقراطيّين. أما بالنسبة إلى فئة الأمريكيّين الذين يفوق دخلهم 100 ألف دولار فيتعادل الدّيمقراطيّون والجمهوريّون.

وفي المقابل يبدو المعيار التّعليمي تمييزيّا بشكل ملحوظ. إذ نلاحظ أن البيض الذكور، الذين تلقوا تعليما ثانويا فقط (مُكتملا أو منقوصا) قد صوتوا، بنسبة 71٪ لترامب و23٪ فقط لكلينتون. ولكن حين نأخذ في الاعتبار الأرقام العامة، دون تمييز بين الجنسين وبين الانتماءات العرقية، فإنّنا سنتوصّل إلى نتائج أقلّ كاريكاتوريّة أو ابتذالاً. وهكذا فإنّ ترامب لم يحصل سوى على 51٪ ممن تلقوا تعليما ثانويا، مقابل 46٪ لكلينتون. ويبقى ترامب أغلبيّا عند خريجي التّعليم العالي غير المُكتمل (51٪ مقابل 43٪)، وقد سبقته كلينتون قليلا عند أصحاب الشهادات الجامعية (44٪مقابل 49٪). بيد أنّ الدّيمقراطيّين لا يُقلعُون فعلا إلّا في مستوى الحائزين على تعليم عال متميّز، أي أولئك الذين تخطُّوا البكالوريوس والمتحصّلين على ديبلومات الدّراسات العليا فوق الجامعيّة. هنا نسجّل تصويتا لكلينتون بـ 58٪ ولترامب بـ 37٪ فحسب. وهذه القطبيّة مُهمّة جدّا لأنّها تجعل من هذا الحزب «اليساري» الدّيمقراطيّ نصيرًا للهيمنة الثّقافيّة المطلقة. وتبدو الكلينتونيّة هنا بوصفها تجسيدا للكابوس المُنذِر لمايكل يونغ: أي نظام الجدارة الذي يمكن أن يقود المُنْتَخَبِين إلى ازدراء من قلّ حظهم في التّعليم. إنّ الجامعيّين الذين يملؤون أكاديميا هم من حَمَلَةِ ديبلومات الدّراسات العليا تحديدا.

لقد بدا تَمَسُّكُ النّخب الجامعيّة غداة الانتخابات بالتّبادل الحر أكثر قوّة وانسجاما من المُتعهّدين المشتغلين في السّوق. إنّ عالم رأس المال غير متجانس وبراغماتي. إذ أنّه منقسم على نفسه بين قطاع يستفيد من فوائض ربح الأجور المتدنيّة في الصين وغيرها، وقطاع آخر لا يستطيع العيش إلّا من العمل المُنجز في الأراضي الأمريكيّة. وثمّة في عالم رأس المال الكتلة العائمة لأولئك الذين يعرفون أنّه بالإمكان جني الأموال في النّظام الحمائي كما في نظام التّبادل الحرّ. إذ يكفي التكيّف مع تلك الوضعيّات. ولكن يتعيّن على كل نشاط تجاري أن يُقيّم علاقته بنظام العولمة.

إنّ ملياردير ا شابا بالقطب الصّناعي في وادي السيليكون الذي ينجز عملا لاماديّا لن تكون علاقته بالتّبادل الحرّ والهجرة مثل مسؤول في مؤسّسة فورد أو جنرال موتورز التي تحتاج أنشطتها إلى الفولاذ والطاقة. في مواجهة ترامب، سيكون الأوّل هائجا، بينما الثاني في وضع الانتظار والترّقب.

كان الكاليفورني جويل كوتكين على حسّ سليم عندما أدرك من كتابه الاستشرافي: **الصّنف الجديد للصّراعات** أنّ الباعثين في **وادي السيليكون** مالكي غوغل وأمازون أو فايسبوك -، بالرّغم من حداثة سنّهم، وبالرّغم من الصّورة العصريّة التي يقدّمونها عن أنفسهم، هم أولغاركيّا في طور التّبلور، أقليّةٌ تتحرّك وفق مصالحها الاقتصاديّة وتتدخّل فيي المجال السّياسي بجسارة[1]. هكذا اشترى جاف بزوس، مالك أمازون، **الواشنطن بوست**. علينا هنا أن نراعِيَ الحريّة الشّخصيّة والتّحديدات الإحصائيّة عندما نقول أنّ بيتر ثيال المستثمر في **وادي السيليكون**، والمثليّ فوق هذا، قد ساند ترامب بالتّدخّل لفائدته وبالمشاركة في حملته الانتخابيّة. وعلينا أن نسجّل في هذا الصّدد، من باب قيس الامتثاليّة أو التّقاليديّة المحليّة، أنّ مجلة جماعيوّة مثليّة قد ذهبت إلى حدّ التّشكيك في ميوله الجنسيّة بسبب مساندته ترامب. ومهما يكن من أمر فإنّ استطلاعات الآراء عند الخروج من مكاتب الاقتراع تفيدنا، بحكم الواقع، أن 14٪ فقط من مجموعة مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسي وللمتحولين جنسيًا قد ساندوا ترامب مقابل 77٪ صوّتوا لكلينتون.

يَعتبِرُ ج. كوتكين أَكَادِيمَيَا Academia التي يشير إليها بعبارة «الانتلجنسيا الجديدة» بوصفها القلب الثاني للنّظام القائم. إنّ شواغل خرّيجي التّعليم الجامعي من حملة الشّهادات العليا ليست اقتصاديّة في جوهرها بما أن وضعهم يجعلهم في مأمن من السّوق. ويحدُو المكوّنين لهذه الفئة، بصفة أساسيّة، شعور بالتّفوّق الفكري ممّا يُسوّلُ لهم، بهذه الصفة، ازدراء عموم النّاس، الذين لا يفقهون قيمَ التّسامح الدّوليّة أو الجنسيّة. إنّهم يعيشون بالإيديولوجيا الخالصة، ومن ثمّ يمكنهم التّعبير، أفضل من مجال عالم الأعمال، عن تمسّك فئوي بالتّبادل الحرّ.

سبق أن قلنا أنّ أكاديميا قد تحوّلت إلى آلة ضخمة لفرز السكّان. إنّها هي التي ترعى عمليّة إعالة التّباين وانعدام المساواة وإنّ من المنطقي أن نجدها مخلصة للتّبادل الحرّ الذي يغذّي الفوارق الاقتصاديّة، (حتى وإن كانت الكليّات الجامعيّة غير النّخبويّة غير موثوق بها كثيرا في هذا الصدد...). ومن ناحية أخرى، فإنّ حبّ أكاديميا للنّاس بصفة عامّة يجعلها متفتّحة بشكل خاص على مثال الهجرة الشّرعيّة أو السريّة. لقد جسّدت أكاديميا الشّروط الماديّة والإيديولوجيّة للعداء الأقصى لترامب. وقد لوحظت نفس هذه الظّاهرة

(1) جويل كوتكين Joel Kotkin، **الصّنف الجديد للصّراعات**، نيويورك، توكس برس للنشر، 2014.

المتّسمة بالامتثاليّة ذات المنزع الأمميّ في انكلترا بالجامعة وعلى وجه الخصوص في كامبريدج وأكسفورد. ذلك أنّ العداء الهَوَسِي لبريكسيت قبل التّصويت عليه وبعده قد جسّد مُقدّما السُخط الذي استهدف ترامب في الجامعات الأمريكيّة الكبرى. صحيح أن أكاديميا يساريّة ولكنّها لا تميل إلى شعب البروليتاريا الطالحة Chavs وفق المصطلح الإنكليزي من الأعلى، مُصطلحٌ مُبالغٌ فيه محليّا من خلال سلوكيّات محليّة لم نجد لها نظيرا في الولايات المتحدة[1].

أمّا في فرنسا فإنّ التعهّد بمثل هذه الأشياء هو أقلّ أهميّة. وفضلا عن هذا فإنّ هذه الأشياء مسكوت عنها، ولكن أكاديميّا، في موقعها اليساري الدّائم قد مثّلت في هذا البلد، دون شك، أحد الأقطاب الأكثر امتثاليّة في المجتمع: لقد رفضت أكاديميا، دون علم منها أو دون اعتراف بهذا، مصطلحي المساواة والدّيمقراطيّة من خلال تمسّكها بأوروبا الاستبداديّة وبِعُمْلَتِها المُفلسة وبقبولها بالتّبادل الحرّ الذي دمّر الطّبقة العمّالية، وبتعاطفها مع هجرة متوحّشة تُنكر ضرورة وجود بلد مستقرّ يسمح للدّيمقراطيّة بالعمل. إنّ الخليط الامتثالي لأكاديميا، غير الواعي تماما بنفسه، كما جاء في نسخته الفرنسيّة لَهُوَ على سُمكٍ لا مثيل له في ما وراء المانش أو على الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي.

لنختم هذه النقطة بسؤال واسع عن العلاقة الغريبة التي توطّدت في العالم المتقدّم بين أكاديميا يساريّة، والدّفاع عن السّياسات الاقتصاديّة غير الملائمة لعُموم النّاس. إذ لا يمكننا أن نكتفي، في هذا الصّدد، برؤية «غَرْبَويّة» لهذه المصادفة، بما أنّ الكثير من الحركات اليساريّة الحديثة المترسّخة جدًّا في التّعليم العالي لا يمكّنها أن تكون، بالتّوازي، معادية للشّعب من باب المصادفة.

إنّ تدمير التّجانس التعليمي الحامل للشّعور بالمساواة والدّيمقراطيّة هو الذي يُفسّر، كما سبق أن رأينا، ظهور لاوعي مُعادٍ للمساواة وللدّيمقراطيّة في المجتمعات المتقدّمة. ولكن اليسار هو الذي أراد التّعليم الجماهيريّ بما في ذلك التّعليم العالي. وإذًا فإنّه قاد، رغما عنه، المجتمع إلى اللامساواة. إنّ العلاقة التّاريخيّة والإيديولوجيّة بين اليسار والتعليم تكمن، دون شكّ، في فهم سبب وكيفيّة حصول الإنحراف اللامساواتي للنّظام التّربوي الذي جرّ اليسار ناحية اليمين دون أن يعِيَ ذلك، وهذا في الدّيمقراطيّات الغربية الثلاث الكبرى.

---

(1) هناك مقالة رائعة حول هذا الموضوع لأوين جونز Owen Jones، **الهيمنة على الطبقة العاملة**، لندن، 2011.

النّزاع الاقتصادي يحُلّ محلّ النّزاع العنصري

قد يُوهمُنا تصويت السّود بنسبة 89٪ لفائدة هيلاري كلينتون، مقابل 8٪ فقط لصالح ترامب أنّ انتخابات 2016 قد اتّبعت مسار السّياسة الأمريكيّة منذ عهد رونالد ريغن، ولربّما أيضا منذ عهد ريتشارد نيسكون، أي أن الانتماء إلى «عنصر» مُعيّن هو الذي يُحدّد المسارات. بيد أنّ انهيار مشاركة السّود وخصوصا الشّباب قد لعب دورًا لا يُستهان به في هزيمة كلينتون وأخبرنا بالمناسبة أنّ الأمور ليست بالبساطة التي نتصوّرها.

لقد أوقع الحزب الجمهوري الذي دمّره ترامب، كما رأينا، ناخبيه الشّعبيّين البيض في وعي مزيّف. لقد استعمل تقنيّة صافرة الكلب *dogwhistling* العنصريّة، وركّب عليها توكيد «قيم» دينيّة وأخلاقيّة بُغية تحفيز سياسة اقتصاديّة ذات نتائج كارثيّة ليس على العمّال فقط بل وأيضا على الطّبقات المتوسّطة. لقد عزل الحزب الجمهوري السُّود فعلا. ووعد بحظر الإجهاض دون أن يحققه أبدا. ولكنّه ضاعف تخفيض الضّرائب خصوصا لفائدة الأغنياء. ولكنّ دونالد ترامب انتصر على الاستبلشمنت الجمهوري قبل كل شيء، ثم حقق نجاحا في عمق النّظام السّياسي الشامل، بالكفّ عن تغذية آلة الوعي المزيّف وبإعادة العُمّال إلى شكل من أشكال الوعي الطّبقي. وهذا هو المغزى من هجوم هذا الحزب على التّبادل الحرّ ودفاعه عن الحمائيّة التي يرى فيها الأداة الوحيدة القادرة على تمكين العمّال البيض وإخوتهم من طبقة السّود، الذين تردّت أحوالهم جرّاء انهيار الصناعة، من العودة إلى الطّبقة الوسطى الأمريكيّة.

على المؤرّخ، قبل التأمّل الضروري في الأبعاد الكونيّة للشرّ أو بعد ذلك، وأن يكون قادرًا، حين يصطدم بكراهيّة الأجانب أو بالعنصريّة، على تحديد هويّة المجموعة الإثنيّة أو العرقيّة بعينها التي تستهدفها المجموعة المُهيمنة. إنّ فرنسا اليوم تُشيطن العرب بدلاً من السود، مثلا، وتخبرنا هذه الحقيقة أن «عنصريّتها» المفترضة إنّما تتعلّق بصنف «كراهيّة الأجانب على أساس ثقّافي». إن السبب الأصلي للبركسيت والهجرة الجماعيّة للبولنديّين ينبغي تصنيفها ضمن «كراهيّة الأجانب على أساس ثقّافي» لا العنصريّة، بما أن بشرة البولنديّين البيضاء لا تختلف في شيء عن بشرة الإنكليز.

لم يُشيطن ترامب السّود بقراره إقامة جدار (أو إنهاء بنائه) على طول حدود الولايات المتحدة مع المكسيك بل المكسيكيّين. ولم يكتف باستهداف المهاجرين الجُدد، سواء كانوا في وضع قانونيّ أم لا. وعلينا أن نذكّر هنا بتهجّمه على قاض من أصول أمريكيّة لاتينيّة. إنّ مثل هذه الوقائع، في سياق أمريكي حديث، تعني أيضا أن ترامب قد ابتعد عن الثّنائيّة العرقيّة أبيض/ أسود التي شكّلت محورها الإيديولوجي.

إنّ نعت عنصري أو عنصريّة لا يمكن أن نصرف النّظر عنه هنا لصالح نعت الكراهيّة الثّقافيّة للأجانب في حالة ترامب هذه. إنّ الفئة ذات الأصول **الأمريكيّة اللاتينيّة** في النّظام الإحصائي والذّهني الأمريكي إنّما تشكّل غَرَابَةً bizarrerie وهذه الغرابةُ ولئن مجّدت اللّغة القشتاليّة فإنّ الغاية منها كانت استهداف الأصل الهندي الأحمر لأغلبيّة المكسيكيّين. وهكذا فإنّ كلمة «هيسبانيك» Hispanique التي تطلق على ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية تُحيل على ثبتيّة fixation ثقافيّة وعرقيّة في نفس الوقت.

بقي أن نشير إلى أن الأمريكيّين من أصول أمريكية لاتينية ليسوا سُودًا في الغالب الأعمّ وأنّ «العنصريّة» ضدهم ليست من نفس طبيعة العنصريّة المنصبّة على السُّود. لقد كان الجدار المضاد للمكسيك هو الدافع الأساسي لهذا الشّعور، ويبدو أيضا أنّ مفهوم كراهيّة الغرباء الذي يشير إلى الخوف من آخر خارجي، وهو خوف ذو قاعدة إقليميّة، قد بَدَا أكثر مُواءمة لتوصيف الترومبيّة. وعلى كل حال فإنّ السّود وذوي الأصول الأمريكية اللاتينية، سواء كانوا مواطنين أمريكيّين أو مهاجرين قانونيّين، هم بالنّهاية من ضمن المنتفعين بسياسة اقتصادية حمائيّة تُثمّنُ العمل اليدوي.

حين نعرّف حملة ترامب بوصفها مضادّة للتّبادل الحرّ وتحمل كراهيّة للغرباء، وهذان المفهومان مرتبطان ضمن مشروع للحماية الاقتصاديّة والأثنية القوميّة، فمن غير المعقول اعتبارها عنصريّة أو اعتبارها خاصّة معادية للسّود حتى وإن لم ينجح ترامب في إغراء النّاخبين السّود بل إنّه لم يحاول ذلك.

بقي لنا أن نفسّر تصويت السّود للحزب الدّيمقراطي. ففي الوقت الذي عدّل فيه الجمهوريّون برنامجهم، بفضل رجّة ترامب لهم، في اتّجاه مصالح النّاخبين من الطّبقة الشعبيّة البيضاء[1] فإنّ الدّيمقراطيّين الكلينتونيّين قد ظلّوا، وبقوّة، يعيدون إحياء مفهوم عرقي مساهمين بهذا الإبقاء على وعي مزيّف عند ناخبيهم السّود. ولقد لعبت التّراتبيّة الدّاخليّة للمجموعة دورًا مُهمًّا في استمراريّة اغترابه.

الإنتصاريّة العرقيّة ومشروع كلينتون الإمبريالي

اكتسى خطاب المتخصّصين في العلوم السّياسيّة والصحفيّين الأمريكيّين ابتداء من عام 2010 صبغة ديموغرافية. ذلك أنّ التّوقّعات كانت تشير إلى نهاية أمريكا البيضاء،

(1) بخصوص تحليل تساوق الحزب الجمهوري مع قاعدته الانتخابيّة، أنظر: مايكل لند Michael Lind«هذا ما سيكون عليه مستقبل السّياسة الأمريكيّة» **بوليتيكو ماغازين** Politico Magazine، 22 ماي 2016.

والسّير إلى أغلبيّات انتخابيّة تُهيمن عليها الأقليّات السّوداء والآسيويّة، وخاصّة من ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية. والواقع أنّ تزايد القسم «غير الأبيض» من السكّان قد كان هامّا جدّا منذ 1970. بيد أنّ الجسم الانتخابي ظلّ أبيض في أغلبه أي بنسبة 72٪ عام 2016. من المؤكّد أنّ التّراتبيّة التعليميّة ستتسبّب في انفجار هذه المجموعة. ذلك أنّ «الحائزين على مؤهّلات جامعيّة من السكّان البيض» تبدو وِجْهَتهُم هي مساندة الحزب الدّيمقراطي. أمّا مجموعة «الثّانوي أو ما دونه» فوِجْهَتُهُم هي الحزب الجمهوري. وعلى العموم فإنّ الفكرة قد تأصّلت، ومن ثمّ ترسّخت عن حزب ديمقراطيّ مدعوم بالتّطوّر الدّيمغرافي. ذلك أنّ الارتفاع المُطّرد لكتلة الأقليّات، مُضافًا إليها، نواة بيضاء متمدّنة، ستجعل نجاح هذا الحزب في المستقبل أمرًا محتُوما. بل ذهب الأمر بالبعض حدّ القلق حول قدرة الحزب الجمهوري على الاستمرار والبقاء في المشهد بما أنّه انغلق على نفسه في إطار مجموعة ضيّقة من البيض من أنصاف المتعلّمين. ومثل هذا الخطاب ساهم بقوّة في بقاء المفهوم العرقيّ حيّا متوهّجًا.

لقد بَدَا انتخاب باراك أوباما ذلك الزنجي المتعلّم تعليما جامعيّا رفيع المستوى وكأنّه تأكيد لهذا الأفق. وعلينا أن نشير، من جهة أخرى إلى أنّ هذا المشروع لم يكن مُجرّدًا من نوعٍ من العظمة بما أنّه أظهر على المسرح أمريكا قادرة على «تغيير» الطبيعة العرقيّة والتوقّف عن كونها أمّة بيضاء من أصل أوربي بفضل انفتاحها على الهجرة الأمريكيّة اللاّتينيّة والآسيويّة. أمّا من الناحية السيّئة فتجدر الإشارة، على أي حال، إلى الدّعم الكثيف للاستبلشمنت المالي لباراك أوباما ثم لهيلاري كلينتون. وقد تمثّلت العمليّة بالنّسبة إليهما في المساهمة في تركيز أوليغاركية قادرة على مراقبة الجسم الانتخابي عن طريق نوع من التعبئة الذكيّة لأنشطة مرتزقة من السّود ومن ذوي الأصول الأمريكيّة اللاتينيّة.

ويبقى هذا المشروع ضخما حتى وإن حُدّد في إرادته الأوليغاركيّة بما أنّه يُتوقّع لهذه الهيمنة أن تتمدّد على الصّعيد العالمي على الأقلّ في نظر هيلاري كلينتون. يتعلّق الأمر بـ«مشروع امبريالي» مقارنة بمشروع ترامب الذي هو «مشروع وطني».

ولكن ترامب نفسه هو الذي كان قادرًا على التّعامل مع بديهيّة أمريكا التي تلاعبت بها الصّين، وأمريكا التي استهزأ بها حلفاؤها (الأتراك والسعوديّون أو الفلبّينيون)، وهو الذي واجه ناخبيه بحقيقة الأوضاع العالميّة. ولكن انجازه الرئيسيّ هُو كُونه أثبت أن ألمانيا منافسٌ اقتصادي يتمثّل أحد أهدافه مُستقبلا في الإجهاز على الصناعة الأمريكية التي أنهكتها الصين.

سيطرة كلينتون على النّاخبين السّود:
خيانة النّخب مرّة أخرى

لم يكن المشروع الإمبراطوري معقولا. بيد أنّه كان قادرًا، على المدى القصير جدًا، على تأمين نسبة فائدة قُصوى لصالح أوليغاركيّة تمثل 0,1٪ من الفئة الأرفع دخلا في أمريكا، ومستوى معيشي يحسدهم عليه من يلونهم مباشرة ضمن مجموعة 1٪ التي تشمل، على سبيل التذكير، طائفة واسعة من رجال الاقتصاد الذين وقّعوا عريضة ضد ترامب. فالحُلم الإمبراطوري يبدُو منطقيًا جدًا في سياق ثقافة خاضعة للاقتصادويّة ولحياة سياسيّة تغذّيها أُوليغاركيّة ماليّة.

ولكن كيف للدّيمقراطيّين من أنصار كلينتون أن يزعموا، وقد تسلحُوا بمشروع كهذا، السيطرةَ على السّود الذين حطّمتهم العولمة على الصعيد الاقتصاديّ، وباتوا مُهدّدين في مواطن عملهم بسبب الهجرة المكسيكيّة؟

علينا أن نأخذ في الاعتبار تراتبيّة المجموعة الاجتماعيّة السّوداء من أجل فهم «وعيها المزيّف» وانضباطها الانتخابي، مستندين في هذا إلى فرانكلين فرازيه ومجذّرين مقاصد ميشيل ألكسندر. وتُمثّل هذه المجموعة في كتلتها الدّنيا التي تشكّل الضحيّة الأولويّة للبطالة والحبس، كبش فداء ساهمت آلامُهُ في خلق استقرار النّظام الاجتماعي الليبيرالي الجديد ما بين 1980 و2015. لقد كان على هذه المجموعة الاعتراض بشدّة على قيادة الحزب الدّيمقراطي ولكن الشّريحة العليا للمجموعة العرقية، التي استفادت من **العمل الإيجابي** (رغم استمرار الميز الإقليمي والزواجي)، قبلت بالمخطّط الاقتصادي لمشروع كلينتون الشّمولي والإمبراطوري. ولم يكن أمام الطّبقات المتوسطة والدّنيا إلا الإذعان لنُخبها ببساطة. الحقّ أنّ هذه النّخب قد كانت مسنُودة بقوّة التّقاليد بما أنّ الحزب الدّيمقراطي كان منذ عهد الرئيس لندون جونسن رأس حربة التحرّر السّياسي لكلّ السّود.

لقد كَشفت حادثةٌ جرت خلال الحملة الانتخابيّة لعام 2016 عن الهيمنة التي مارستها النّخبة الكلينتونيّة آنذاك على النّاخبين السّود الذين كانوا مُستعدّين للتّصويت ضدّ مصالحهم الاقتصاديّة.

سبق أن قلتُ إن منعطفا حمائيًا قد يكون مناسبا من النّاحية الاقتصادية للأغلبيّة السّوداء الأقلّ مؤهّلات من البيض. وكان هناك عام 2016، صلب الحزب الدّيمقراطي، مُرشّح ذو قناعات حمائيّة. لقد كان من المفروض أن يحظى بارني ساندرس بالدّعم، وفق المنطق الطّبقي، ليس فقط من الشبّان الدّيمقراطيّين، بل أيضا، وبنفس الحماسة،

من السّود. ولكن العكس هو الذي حدث. ذلك أنّ النّاخبين السّود «المقيّدين» قد أمّنُوا هزيمته، مساهمين في رفع منسوب الاغتراب السّياسي. لقد رأينا، على امتداد الانتخابات التّمهيديّة، كيف تغلّبت هيلاري كلينتون على بارني ساندرس في الولايات ذات الأغلبيّة السكّانيّة السّوداء. إنّ نسبة ضارب الترابط، الذي يجمع بين «التصويت لساندرس في الدّور التّمهيدي» و«نسبة السّود»، كان سلبيّا في مستوى الولايات المتحدة إذ كان مساويا لــ: - 0,8[1]. إنّ ضاربا مرتفعا جدّا كهذا، وهو من الأشياء النّادرة في العلوم الإنسانيّة، يعني، وفق النّظريّة الإحصائيّة، أنّ ما يقارب ثلثي نسبة «الاختلاف» في التّصويت المُضاد لسندرس يمكن تعليلُهُ بالحضور الأسود. وهذا معناه ببساطة أنّ التّلاعب بالنّاخبين السّود هو الذي يُفسّر سيطرة كلينتون - الأوليغاركيّة والإمبراطوريّة - على الحزب الدّيمقراطي. وما كان من الممكن لمثل هذه الرّخاوة أن تكون بذلك الشّكل لولا مجاملة النّخب السّوداء المستفيدة على طريقتها وعلى مستواها الضيّق، من نظام العولمة. أمّا ميشيل ألكسندر فقد ساندت، من جانبها، برني ساندرس.

مسألة ذوي الأصول الأمريكية اللاتينيين عند الدّيمقراطيّين

يمثّل النّاخبون من أصل أمريكي لاتيني اليوم 12٪ من الجسم الانتخابي الأمريكي. وعلى الرّغم من العدوانيّة التي أبداها ترامب، فإنّ هؤلاء النّاخبين صوّتوا لهيلاري كلينتون بنسبة 66٪ وله هُوَ بنسبة 28٪. ثمّ إنّ التوجّه القاعديّ للنّاخبين المذكورين لا يبدو قويّا في مساندة للحزب الدّيمقراطي إذ سبق لهم أن صوّتُوا لفائدة جورج بوش بنسبة 40٪. ويكون من الخطإ الجسيم حشر ذوي الأصول الإسبانيّة وسود الولايات المتحدة في نفس الإطار المفهوميّ. ذلك أنّ المكسيكيّين وأغلب المجموعة ذات الأصول اللاّتينيّة، على خلاف السّود، يتوفرو لديهم نظام عائلي مخصوص ومتناسق.

لقد سبق لفرانك فرازييه أن بيّن أن العائلة السّوداء الأمريكيّة، بوصفها كيانا هشّا، قد سعت منذ نهاية زمن العبوديّة إلى الاستقرار على قاعدة القيم البيضاء. والحقّ أنّ العائلة الزّنجيّة، التي قُوّضت من أساسها من خلال الحفاظ على الرّجل، سواء كان زوجا أو أبا، في وضع دُونيّ، قد أصبحت مُهددة باستمرار جرّاء الأزمات الاقتصادية والتحوّلات الثقّافيّة. وظهرت هذه العائلة في مطلع الألفية الثالثة، بأمّهاتها العازبات اللاّجئات عند أمّهاتهن، مثل نسخة كاريكاتوريّة للعائلة النوويّة غير المستقرّة بنسبة طلاق عالية، نمطٌ بَدَا

(1) يتراوح ضارب الترابط بين - 1 و+ 1. فهو إما سلبي أو إيجابي، وهو يزداد جلاء عندما يقترب من القيمة المطلقة التي تُساوي 1.

غداة الثّورة الثقّافيّة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي كأنّه قدر العائلة البيضاء في الأوساط العاديّة. ولقد قدّمت هَنّا روزين عام 2012 في كتابها: **نهاية الرّجال وصعود النّساء** وهو كتابٌ فيه مغالاة، جمع بين الرقّة والابتذال، صورة لمجتمع أمريكي أصبح في كتلته الأموميّة مليئا بنساء مسؤولات ورجال لامسؤولين، مُجتمعٌ سَمَحَ، رغم ذلك، باستمرار طبقة عليا أبويّة رقيقة[1]، ويظهر السّود، بمقتضى هذا النّمط مثل حالة قصوى لدمار الدور الذّكوري في العالم الشّعبي. وتكشف الإحصائيّات التّربويّة بالفعل الآن عن أفضليّة نسويّة أعلى في الوسط الأسود مقارنة بالوسط الأبيض.

ويبدو المكسيكيّون، وأعداد أخرى من ذوي الأصول الأمريكية اللاّتينيّة، خاصّة عندما يكونون منحدرين من البيرو أو بوليفيا، كحملة لنمط عائلي مختلف جدّا. وكما رأينا في الفصل الثاني فإنّ العائلة النّوويّة ذات المساكنة المؤقّتة مع عائلة الأب، التي كانت تطبعهم وتؤثّر فيهم، إنّما كان هدفها النّهائي استقلال الأبناء المتزوّجين، رغم أنّ هذه العائلة كانت تتيح لهم مُساكنة لبضع سنوات مع عائلة الزّوج الشاب وربّما يتبعها استقرار مستقلّ ولكن حذو العائلة. وكان يتعيّن على المولود الأخير رعاية والديه المسنّين وفق صيغة مضبوطة رسميّا للابن الأصغر.

إنّ هذا النّمط العائلي، ولئن لم يساعد على الإقلاع المبكّر للمكسيك والبيرو وبوليفيا، فإنّه يبدو، في المقابل، قد أمّن حماية ملحوظة للمهاجرين الذين كانوا فريسة للضّغط النّفسي النّاجم عن الاندماج. وهنا أيضا تظهر لنا نسبة وفيّات الرُضّع كموشّر ممتاز. ففي سنة 2007 كان معدّل وفيّات الرّضّع عند الأمريكيّين البيض 5,6 في الألف ولادة حيّة، وهذا أداء رديء عندما نعلم أنّ المعدّل في اليابان أو السويد هو 2,5، وفي فرنسا 3,8 وفي ألمانيا 3,9 وفي كوريا 4,1 وفي المملكة المتحدة 4,8 وفي كوبا 5,3. وبلغ هذا المعدّل 13,3 عند الأمريكيّين السّود (من غير ذوي الأصول اللاّتينيّة)، أي أكثر مرتين من معدّل البيض. ولكن ما يثير الدّهشة هنا أنّ هذا المعدّل هو في حدود 5,4 عند «المكسيكيّين» و4,6 بالنسبة لبقيّة الأمريكيّين اللاّتينيّين، بمعنى أنه دون معدّل المجموعة البيضاء المُهيمنة قليلا أو كثيرا[2].

وعلى الرّغم من المستوى التّربوي المتدنّي للغاية عند اللاّتينيّين الأمريكيّين، بما أنّه الأقلّ على الإطلاق بالنّسبة لكل الفئات الإتنية العرقيّة الأمريكيّة فإنّه سبق لنا لاحظنا عند هؤلاء نسبة زيجات مختلطة عالية، فاقت بكثير النّسبة المسجلة عند السّود.

---

(1) لندن فايكنغ/ نانغوين، 2012.

(2) مركز مكافحة الأمراض، أم. أف. ماك دورمان، تي، دجي، ماثيوس «فهم التفاوتات العرقية والإثنية من خلال معدل وفيّات الأطفال في الولايات المتحدة» Data Brief NCHS، العدد 74، سبتمبر 2011.

لقد كانت نسبة الإنجاب لدى اللاّتينيّين مرتفعة منذ وقت طويل. كما كشف المؤشّر أيضا عن مسار للاندماج متسارع. وغالبا ما يُعزى الانخفاض الحديث للمؤشّر الظّرفي لنسبة الإنجاب في الولايات المتحدة إلى الصّعوبات الاقتصاديّة النّاجمة عن الكساد الكبير، بالنّسبة للأزواج الشّبان. ولكن إذا أمعنّا النظر في انخفاض المؤشّر الظّرفي للخصوبة عند البيض، ما بين 2006 و2013، من 1,91 إلى 1,75 طفل للمرأة الواحدة، وعند السّود من 2,12 إلى 1,88، فإنّنا نسجّل عند ذوي الأصول الإسبانية انزلاقا حقيقيّا من 2,85 إلى 2,15 [1]. هكذا فإنّه في الوقت الذي استهدف فيه ترامب ذوي الأصول اللاتينيّة كانت وتيرة مُواءمتهم الدّيمغرافيّة تتسارع بوصفها علامة مؤكّدة على الاندماج.

لا شيء يشير، على أيّة حال، في مسار ذوي الأصول اللاتينيّة، إلى قرب أو التقاء مع المجموعة السّوداء المنبوذة. وليس في هذا إدعاء بأنّ سيرورة الهجرة والاندماج كانت بالنّسبة إليهم، مفروشة بالورود وإنّما هي إقرار بأنّ الصعوبات التي تعترضهم هي من النّوع التّقليدي. ومن المحتمل أن قدرهم سيكون، بفارق مائة وخمسين سنة تقريبا، أقلّ قسوة من قدر الإيرلنديّين الكاثوليكيّين، الذين كانوا عرضة للإزدراء والمضايقة قبل استيعابهم في نهاية المطاف.

ولهذا السبب فإنّ إستراتيجيّة الدّيمقراطيّين في علاقة بذوي الأصول اللاتينيّة ستفضي، على المدى الطّويل إلى الفشل. وقد سبق أن قلت أن 28٪ من اللاتينيّين صوّتوا لفائدة ترامب. والسّؤال هو: لماذا. يمكن بالتّأكيد أن نذكر التّراتبيّة التّعليميّة والاقتصاديّة للمجموعة التي تساعد على تنوّع الاختيار. كما يمكننا أيضا الإشارة إلى خصوصيّة المجموعة الكوبيّة الثّابتة على اليمن في عدائها للكاستريّة[2]. ولكن علينا خاصّة أن نُقرّ بأنّ الخطاب التّعميمي عن الأقليّات غير البيضاء هو في تناقض مع الدّيناميّة الاجتماعيّة الأمريكيّة. وعلى أرض الواقع فإنّ التكيّف الجيّد للاّتينيّين يتناقص مع الهروب اللانهائي للعائلات السّوداء. الآن أصبح حي واتس في لوس أنجلس، الذي كان مأهولا أساسا بالسّود عند وقوع أعمال الشغب عام 1965، منطقة لاتينيّة أمريكية. لقد ارتد السّود عن كاليفورنيا، التي طالما توقّعنا، في فترة ما، أن تصبح غربيّ الغرب، بفضل نِسبها العالية للزّيجات المختلطة، المكان الذي يتلاشى فيه، أخيرا، الهوس العرقيّ الأمريكيّ.

لنختم بالأسى وبحزن حقيقيّ، بالرّسالة المُبطّنة المثيرة للانشغال التي يوجّهها الحزب

(1) **التقرير الإحصائي للحيويّة الوطنية**، المجلّد 64، العدد1، الجدول 8. السّود والبيض هم من غير ذوي الأصول الأمريكيّة اللاّتينيّة.

(2) نسبة إلى فيدال كاسترو Fidel Castro (1926 – 2016) الرئيس الكوبي السابق.

الدّيمقراطي إلى ذوي الأصول اللاتينيّة الذين هم في طور الاندماج. «سنحميكم، فأنتم بالنّسبة إلينا مثل السّود تماما !». لأنّ القاعدة الأساسيّة للمجتمع الأمريكي، لمن يريد أن يشعر فيه بالرّاحة، ويشعر فيه بأنّه إنسان بين النّاس، هي بالضبط: ليس عليك أن تكون أسود. ومن ثمّ فإنّ اللاّتينيّين، رغم ترامب، لم ينقذوا كلينتون عام 2016، ومن المستبعد أن يُؤمّنوا للدّيمقراطيّين أغلبيّة مضمونة خلال العقود القادمة.

تجدُّد ديمقراطيّ وكره دائم للأجانب

يبدو لنا تجدّد الدّيمقراطيّة في الدائرة الأنكلوفونيّة، من خلال البريكسيت وانتخاب ترامب، مشُوبا بكره الأجانب. كُرهٌ للبولنديّين في انكلترا وكُره للمكسيكيّين في الولايات المتحدة. هذه الكراهية للأجانب لا شكّ فيها. وتقودنا خبرتنا في محاولة تعريف الدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة والكونيّة، عن طيب خاطر، إلى نفي الطّابع الدّيمقراطي الحقيقي للثُورات الانتخابيّة لعام 2016. وإذا كان الرّجل صالحا وطيّبا فإنّ مبدأ المساواة يجب أن يعمل في الدّاخل كما الخارج. ينبغي أن يكون الجواب، على الدّعوة إلى المساواة داخل جسم المواطنين، المناداةُ بالمساواة بين جميع النّاس على أديم الأرض. كان يمكن لليسار الدّيمقراطي أن يُهلّل لانتصار الحمائي ساندرس ولكن كان يتعيّن على هذا اليسار اعتبار ترامب فظيعا. وبالطريقة نفسها كنّا نُفضّل في فرنسا لو كانت الطّبقة الشّغيلة مفتتنة بميلانشون عوض لوبان.

نحن هنا ضحايا رؤية خاطئة للتّاريخ ولمفهوم استنباطي وفلسفي للدّيمقراطيّة أكثر منه تجريبي وانثروبولوجي. ويبيّن لنا التّاريخ من خلال أمثلة عديدة، كنتُ توسّعتُ في البعض منها في الفصل الحادي عشر، أنّ الدّيمقراطيّة لم تكن في منشئها ذات جوهر كونيّ. قبل أن يبرز مفهوم المساواة بين المواطنين أمام القانون كانت ولادة الدّيمقراطيّة الأثينيّة عنصريّة وعنيفة منحازة لجسم مواطنين مُحَدّدٍ ضد العبيد وضد المقيمين الأجانب (الميتيك) وضد مواطني بقيّة المدن اليونانيّة وضد البرابرة. وعاملت أنكلترا كروموبل الثّوريّة والبروتستانيّة والقوميّة الكاثوليك بوصفهم منبوذين، ولم تتورّع، باسم تفوّق الشعب المختار الجديد، عن اقتراف فظاعات في إيرلندا. أمّا الدّيمقراطيّة الأمريكيّة فقد وجدت، بدورها، ديناميّتها الأولى في معاداة الهنود الحمر والسّود كي تبلغ نضجها مع عنصرية الرئيس جاكسون معبود ترامب وصنوه في السّوقيّة والابتذال. وقد اقترن الصعود العام للدّيمقراطيّة في أوروبا، ما بين 1789 و1900، بتقدّم ليس أقلّ شمولا للقوميّة، أي تعريف للجسم الاجتماعي ضد الآخر وهو في الغالب شعب مجاور

يُنظر إليه على أنّه يُشكّل تُهديدا. وفي ما يتعلّق بفرنسا كان هذا التهديد يأتي من انكلترا عام 1793 وألمانيا عام 1914.

الدّيمقراطيّة هي أن يتولّى شعب مُعيّن تنظيم نفسه بنفسه فوق أرضه. وتتولّى هذه المجموعة الدفاع عن حدودها. ولا وجود لمجموعة مجرّدة تتّخذ قرارات باسم البشريّة عامّة. وإذا قبلنا بهذه البديهيّة التّاريخيّة لمكوّن غامض وعرقيّ وقوميّ للدّيمقراطيّة الأصليّة تتّضح لنا الرؤية ونفهم سبب مقاومة الأوليغاركيّة وصعود الدّيمقراطيّة الذي شمل واحدة واحدة «الدّيمقراطيّات» الغربيّة، التي اختلّت نُظمها تحت تأثير التّراتبيّة التّعليميّة الجديدة والتّبادل الحرّ، والتي تصطبغ دائما بلون كراهية الأجانب. تنبعث الدّيمقراطيّة ولكن ضد المكسيكيّين في أمريكا وضد البولنديّين في انكلترا. وفي فرنسا سوف يؤدّي الخيار الحالي «المضاد للمسلمين» إلى الاختلال بما أنّه يستهدف مجموعة داخليّة تُمثل ضمن فئة الشّباب حوالي 10٪ من مجموع السكّان. ولا يمكن أن يؤدّي هذا إلّا إلى انهيار الأمّة. ويشير انطلاق هذا التّعداد، على أيّة حال، إلى حركة عامّة للشّعوب نحو الدّيمقراطيّة، ونحو الشّعبويّة وفق المصطلح الحالي للأُوليغاركيّات الغربيّة، إذ هي «مسيرة ربّانيّة»، كما سبق أن قال توكفيل. ومع هذا فإنّ التّراتبيّة التعليميّة الجديدة القائمة على اللامساواة قد أقصت كلّ إمكانيّة للعودة إلى الدّيمقراطيّة الكلاسيكيّة لفترة النّصف الأوّل من القرن العشرين الضاربة بجذورها في التّجانس الثّقافي وانتشار التعليم الكوني، ولكن دون تطوير جامعة جماهيريّة.

لنعد إلى سياق الماضي التّاريخي للدّيمقراطيّة. إنّ تطوّر الدّيمقراطيّة، حتى وإن لم يكن كونيّا في أسسه، فإنّه قد بدَا وكأنّه كونيّ وذلك في الحدود التي وجد فيها، هذا إذا لم يكن كذلك في كل مكان أو على الأقلّ في أماكن عديدة. وظهرت أشكال تضامُنيّة، بين أشكال متقاربة، أفضت بدورها إلى وهمٌ مُتأخّر مؤدّاهُ أن تعدّد الدّيمقراطيّات البارزة وكثرتها كان نتيجة كونيّة فكريّة. وعلى أيّة حال فإنّ دوغمائيّة جديدة ووحيدة هي التي بإمكانها إجبارنا على التّشاؤم، ذلك أنّ الدّيمقراطيّة التعدّديّة تفضي بالفعل إلى تحرّر الأفراد المتساوين داخل جسم المواطنين، ثم إنّها يمكن أن تقُود، بفضل ديناميّتها الذّاتيّة، إلى المفهوم المجرّد للمواطن الحرّ المساوي لبقيّة المواطنين، في كل مكان، بوجه عام. إنّ هذه الكونيّة المشتقّة سينتهي بها المطاف إلى إضفاء فارق دقيق على العلاقات بين الشّعوب المتجاورة التي تتطوّر بطرق متشابهة. ثمّ إنّ المسيرة الموازيّة لرُهاب الأجانب المحرّر من الدّاخل من الممكن جدّا أن يُسفر، بالنّهاية، عن شكل من الأشكال الكونيّة الدّيمقراطيّة والليبيراليّة.

إنّ الدّيمقراطيّة القادرة على بلوغ مرحلة عليا، أي إدراك مرحلة ثانية في سيرورة

المطلبيّة الكونيّة شريطة أن تُحرّر الفرد صلب كلّ شعب وتكشف عن نفس النّزوع عند جاراتها من الدّيمقراطيّات الأخرى. ومثلُ هذه اللّعبة سبق أن جرت بين الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا، ثلاثُ أُمم تعرّفها مضامينها الانثروبولوجيّة، مبدئيا، بوصفها فردانيّة. ولكنّنا لم نرصد تبلورا لمفهوم كونيّ للدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة حيث وُجد أساس انثروبولوجي لا يشجّع على بروز الفرد - في ألمانيا، واليابان، وروسيا أو الصين -.

مشروع مُعولم ضد مشروع قومي

يوجد تأويل متشائم لمستقبل أمريكا يقوم على تصوّر وجود استقرار الصّراع بين إيديولوجيّتين مُتعارضتين ومتوازنتين من حيث القوّة. هناك من جهة حزب جمهوري قوميّ ديمقراطيّ حمائي وأبيض، ومن جهة أخرى حزب ديمقراطي يدعو إلى العولمة، نُخبوي، إمبراطوري ومتعدّد الأعراق. إنّ مناخ الحرب الأهليّة الباردة الذي تلا انتخاب دونالد ترامب هو الذي يُوحي بمثل هذه الإمكانيّة. إنّ التّقارب الكبير في عدد أصوات المترشّحين للرّئاسة ربّما حتى بزيادة طفيفة لهيلاري كلينتون لا يسمح بتخمين جنوح راديكالي للولايات المتحدة نحو رؤية قويّة. وإنّ رسوخ أهمّ ولايتين زعيمتين هما كاليفورنيا ونيويورك في المعسكر الدّيمقراطي، وهيمنة الشموليّة في المدن الكبرى والجامعات الأكثر عراقة وشهرة، من شأنها أن تحُول، مبدئيا، دون اصطفاف مجمل المجتمع حول مشروع **ترامب**.

وإذا نحن نزلنا أكثر إلى العمق فلا مناص من أن نلاحظ أنّ التّباين التعليمي الدّائم بين الأقلّ تعليما والأكثر تعليما يُلمعُ إلى أنّ بناء المعسكرين المتقابلين قلعتين إيديولوجيّتين، يمكن أن يُقسّم أمريكا على الدّوام. ومن ثمّ يحكم عليها بالعجز الاقتصادي والاستراتيجي. إنّ التّجدُّد الدّيمقراطي الأمريكي سيبقى، إذن، حبيس قالبها الكاره للأجانب، وهي لعمري وضعيّة عبثيّة بالنّسبة لأمّة تظلّ القوّة الأولى عالميّا والمنظّمة الأولى لمُستقبلنا المشترك.

ولكن ثمّة تأويل متفائل لا يرى في فوز ترامب وفي التجدّد الدّيمقراطي الكاره للأجانب سوى مرحلة تسبق تطوّرا متسارعا للدّيمقراطيّة نحو مرحلتها الثانية، أي المرحلة الكونويّة، بل إنّه ليس من المؤكّد أنّ ترامب يُمثّل حقّا المرحلة الأولى في هذا المخطّط. ذلك أنّ بداية المنعطف الدّيمقراطي والحمائي قد تمّت خلال عُهدة باراك أوباما.

إنّ البرنامج الأمريكي الذي اعتمد عام 2009، في مطلع ولاية الرئيس باراك أوباما تحت مُسمّى Buy American provision، قد عَهَد بتمويل مخطّط إعادة إنعاش إلى مُنشآت تستعمل مواد ومُنتجات صنعت في الولايات المتحدة. إنّ الصّعود القويّ

للحمائيّة باعتبارها عنصرا مركزيّا للصعود القوميّ الجديد والتي تُمهّد للمرحلة الثّانيّة في التجدّد الدّيمقراطي، قد سبقت ترامب وشملت القوّتين السّياسيّتين الأمريكيّتين الأكبر حتى وإن بدَا واضحا أنّ التّموقع السّوسيولوجي لكراهية الأجانب قد أتاح فوز ترامب بدلاً من ساندرس. بقي أن نشير إلى أنّ انهيار الاعتقاد في التبادل الحرّ قد أثّر في كامل المجتمع الأمريكي، وهذه ظاهرة تبدو سليمة ومعقولة عندما نعلم أنّ حاملي الشّهادات العليا أنفسهم لا يستفيدون من العولمة الاقتصاديّة بل هم يُعاينون ركود مداخيلهم. وهُنا يُطرح السؤال: كيف يكون الاختيار بين هاتين الفرضيّتين، أي بين انقسام مستديم للمجتمع الأمريكي أو تجمّع أغلبي حول مفهوم وطني مُضاد للكراهية؟.

إنّ القدر الاقتصادي والسّلوك الإيديولوجي للأجيال الفتيّة يُمَكّنَانِنَا من استباق المُستقبل. إنّ الأجيال الشّابّة من خرّيجي الجامعات والتي كبّلتها الدُّيون، كما رأينا، ستتحمّل تسارعا في تدنّي مداخيلها. ومرّة أخرى، وبُغية فهم وتقييم كاملين للأزمة التي يعيشها الشبّان الأمريكيّون فإنّنا سنضطرّ إلى النّزول إلى حيث الطّبقات العميقة للسّلوكيّات العائليّة والدّينيّة. سأتبيّن - في حدود البيانات المتوفّرة والمُتاحة - عموميّة هذه الأزمة وشموليّتها في الدّيمقراطيّات الغربيّة.

تراجع العائلة النّوويّة المطلقة وتقوقع الشّباب

يكشف تحليل تطوّر المداخيل حسب الأعمار، في كل الدّيمقراطيّات الغربيّة باستثناء استراليا، ربّما، تطوّرا سلبيّا لوضع الشّباب. منذ 1999 سلّط لويس شوفال الأضواء على هذه الظّاهرة بالنّسبة لفرنسا لافتا الانتباه إلى أن هذه الأزمة (المستمرّة) لا تمنع الأجيال السابقة من أن تحقق نجاحا في مسارها الاقتصاديّ، بينما يواجه الشّباب مشاكل مع وظائف غير مأمونة مقابل أجور متدنّية[1]. وقد عالجت صحيفة **الغارديان** البريطانيّة هذا الموضوع عام 2016 في ملفّ ممتاز توخّت فيه مُقاربة مُقارنة[2].

كانت نسبة نموّ دخل الأسر المعيشيّة التي يكون عمر رئيسها ما بين 25 و29 سنة، في الولايات المتحدة ما بين سنتي 1979 و2010، دون 9٪ من النمو المتوسّط المُسجّل. بينما يكون نموّ هذا الدّخل، لمن هُم ما بين 65 - 69 أعلى بنسبة 28٪ وهو أعلى بنسبة 25٪ لمن هم ما بين 70 - 74 عاما. ويكشف لنا الجدول 14.2 أن اختلال التّوازن هذا أقوى في المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا.

(1) لويس شوفال، **قدر الأجيال. بنية اجتماعيّة وحشود في فرنسا في القرن العشرين**، باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، .P.U.F. 1999.

(2) **الغارديان** ***The Guardian*** بتاريخ 7 آذار/ مارس 2016.

الجدول 2.14

الشّباب والشّيوخ في الثّورة الليبيراليّة الجديدة، الفارق في التّطوّرا لمتوسّط للدّخل المسجّل للأسر المعيشيّة بين سنتي 1979 – 2010 (بـ٪ سّلبا أو إيجابا)

	25 – 29 سنة	65 – 69 سنة	70 سنة
المملكة المتحدة	2 -	62	66
كندا	4 -	5	16
ألمانيا	5 -	5	9
فرنسا	8 -	49	31
الولايات المتحدة	9 -	28	25
إسبانيا	12 -	33	31
إيطاليا	19 -	12	20
استراليا	27	14	2

إنّ انكماش مداخيل المجموعة الأصغر سنّا من السكّان هو بمثابة النّتيجة التّلقائيّة للثّورة الليبيراليّة الجديدة، وقد سحق التّبادل الحرّ بالخصوص بحياديّة كبيرة كلّ الذين لا يملكون رأس مال. وهكذا كان الشّباب والعمّال في مقدّمة ضحايا هذا الوضع. لقد عمّقت قوانين السّوق، على نحو دراماتيكي، تّبعيّة هؤلاء لذويهم اقتصاديًّا سواء كانوا من حملة الشّهائد والديبلومات أم لا. وفي الوقت الذي تحتفي فيه كثيرا نخب البالغين، وأكثر من أيّ وقت مضى، بحريّة الفرد، فإنّ الفرد الشّاب يُواجه محدودية في الإمكانيّات المتاحة له لكي يحقّق استقلاليّته.

أصبح من الصّعب جدّا الحصول على مسكن. إنّ التّناقض بين التّأكيدات الإيديولوجيّة والحقيقة الاجتماعيّة قد بلغت في العالم الأنكلوفوني، على عتبة الانقلاب البريكسيتي الترومبي للعام 2016، حدّة على النّمط البريجنيفي. وقد رصدنا ارتفاعا في نسب الشّباب ما بين 18 – 34 سنة في الولايات المتحدة كما في انكلترا وكندا وحتى في استراليا الذين مازالوا يعيشون عند ذويهم. بما في ذلك أعداد من حملة الشّهادات الذين يعودون إلى العيش في البيت العائلي بعد إنهاء دراساتهم الجامعيّة[1]. وتفيد دراسة صادرة عن مركز

(1) ارتفعت نسبة الرجال ما بين سن 25 – 34 سنة، الذين يعيشون في منزل الأبوين في الولايات المتحدة بـ30٪ ما بين 2000 و2011. وفي المملكة المتحدة ازدادت نسبة من هم بين 20 – 34 سنة من الذين يعيشون عند الأبوين بـ 20٪ ما بين 1997 – 2011. وفي استراليا كانت نسبة من هم بين 15 – 34 الذين يعيشون عند الأبوين قد ازدادت بـ 8٪ ما بين 1996 – 2006. في كندا ارتفعت نسبة من هم بين 20 – 29 والذين يعيشون عند الأبوين بـ 16٪ بين 1981 – 2006.

بيو للأبحاث في مايو 2016 أنّ مستوى مساكنة الأفراد ما بين 18 و34 سنة مع الأبوين قد عاد في الولايات المتحدة إلى ما كان عليه في حدود العام 1880، أي إلى زمن كانت فيه النّوويّة ضعيفة كما سبق أن بيّنا أعلاه [1].

تمرّ العائلة النّوويّة الأمريكيّة حاليا بمرحلة تفقد فيها طابعها المطلق. إنّها تُباشِر ارتدادًا جزئيّا إلى المساكنة المؤقتة للشّباب، أي إلى لاتمايُزيّة الأصول، ولقد سبق أن رأينا أن شبه اكتمال للعائلة النّوويّة في انكلترا، خلال القرن السابع عشر، قد تطلّب إيجاد نظام زراعي قادر على احتضان الشّباب، كخدم في المنازل، وتدخلا للدّولة لفائدة كبار السنّ عديمي موارد العيش. وبالمثل ففي الولايات المتحدة لم تزدهر العائلة النّوويّة المطلقة فعلا إلّا في حدود عام 1950 في سياق التشغيل الكامل والدولة الاجتماعيّة الموروثة عن روزفلت. إنّ الثّورة المحافظة الجديدة بجعلها الحصول على شغل أمرًا صعبا وبإضعافها للدولة قد عكست الاتّجاه وقرّبت، للمرّة الثانيّة في تاريخ العائلة الأمريكية، من النّمط النّووي العشوائي، أي من النّموذج الأصلي **للإنسان العاقل**.

وعلى ضوء هذا الارتداد فإنّنا نفهم بشكل أفضل الاهتمام الذي بات يُوليه حملةُ الشّهادات والديبلومات الجامعيّة، من الشّباب الأمريكي، إلى تدخّل الدّولة وتحمّس البعض من هذا الشّباب لـ «اشتراكيّة» بارني سندرس. وعلى العكس ممّا تجاهر به التّعاليم الليبيراليّة الجديدة التي تريد إعادة الشّباب تحت سلطة الآباء، فإنّ الدّولة بالنّسبة لشباب البلدان المتقدمة، هي الحريّة[2]

في الدانمارك، بلد العائلة النّوويّة المطلقة حافظت المقاومة الدّولاتيّة الضّاربة بجذورها في الزمن اللوثري والاجتماعي الدّيمقراطي، على الطابع النّووي المطلق للعائلة. ولقد استفاد الشّباب في هذا البلد من مساعدات كبيرة سمحت له بمغادرة منزل الوالدين بسرعة لافتة. وقد درست سيسيل فان دوفالد جيّدا، ليس فقط قاعدة الاعتماد على الذّات للشّباب في التّقليد الإنكليزي، ولكن كذلك ضعف التّحقيق العلمي لتلك القاعدة بسبب مشاكل الحصول على مسكن. كما وصفت أيضا صلابة المقاومة للنّمط النّووي والدّولاتي الدانماركي[3].

---

(1) ريتشارد فري Richard Fry، «للمرّة الأولى في العصر الحديث...»، واشنطن، مركز بيو للبحث، 24 مايو 2016.

(2) قد لا يكون هذا التّناقض قد وجد في نظر فريدريتش حايك Friedrich Hayek الذي هو أصيل بلد العائلة الأصل. بمعنى أنه لم يكن يرى في حريّة السّوق والخضوع لسلطة الأب مصطلحين متناقضين.

(3) سيسيل فان دوفالد، سن الرشد. **سوسيولوجيا مقارنة للشباب في أوروبا**، باريس، المنشورات الجامعية .P.U.F .2008، أنظر بالخصوص: ص 100 – 108، وكذا الرسم التّخطيطي ص 67.

إن المعطيات المقارنة التي وفّرتها أوروستات قد أبرزت اليوم سوء الأداء «النّووي» لانكلترا بعد ثلاث عشريات من الليبيراليّة الجديدة [1].

الجدول 14. 3

شباب البالغين الذين يقطنون عند الأبوين في أوروبا عام 2008، بـ ٪

	نساء	رجال	مجموع من هم بين 25 – 34 سنة
الدانمارك	0,5	2,8	1,6
السويد	2,0	3,9	2,9
النورويج	2,2	4,7	3,5
فنلندا	1,9	8,0	4,9
هولندا	3,1	11,8	7,5
فرنسا	8,0	13,0	10,5
إيسلاند	7,4	15,1	11,2
بلجيكا	9,0	18,8	13,9
ألمانيا	9,2	18,7	13,9
المملكة المتحدة	10,5	20,0	15,2
النمسا	14,7	30,7	22,7
إيرلندا	17,9	32,2	25,0
إسبانيا	29,8	41,1	35,5
إيطاليا	32,7	47,7	40,2
البرتغال	34,9	47,6	41,2

المصدر: أوروستات **Eurostat** « رجل على ثلاثة وامرأة على خمس سنّهم مابين 25 و34 عامًا يقطنون عند الأبوين»، العدد 149، أكتوبر 2010.

(1) إنّ « لامُساكنة» الشباب ليست اليوم الأثر الوحيد لنمط نووي موروث عن الماضي. وإن إمكانية إقامة حياة زوجيّة خارج إطار الزّواج هي عامل جديد يفسّر النتائج الجيّدة للسويد وفرنسا وتقوقع الإسبان والإيطاليّين. ولكن الفارق في الأداء بين الدانمارك والمملكة المتحدة، وهُما من نفس التقليد النّووي المطلق، يُعتبر بالغ الأهميّة.

لم يُصوّت من أعمارهم بين 18 و29 سنة، من كل الفئات التعليميّة والعرقيّة مجتمعة، إلا بنسبة 36٪ لفائدة ترامب و55٪ لفائدة كلينتون. والفارق هنا هام. وعند فئة الشّباب المُصنّفين بيضًا، كان نصيب ترامب 48٪ من الأصوات مقابل 43٪ لفائدة منافسته. هناك إذن تأثير للشّباب من شأنه أن يُبعِدَ عن التّشاؤم التّرامبي. ولكن هذا التّأثير لا يمكن أن يشِلَّ، عند هذه الفئة العُمريّة، التّوجّه القويّ المساند لترامب عند المجموعة البيضاء. شكّل الشّباب الفئة الأهمّ التي ضايقتها المنظومة ومن ثمّ لا ينبغي أن نتفاجأ بمشاركتها في ثورة الجسم الانتخابي. وعلينا هنا إذن أن نستخلص من هذه المقاومة النّسبيّة لكره الأجانب فرضيّة قوامها أن البُعد التّفاؤلي والمنفتح للثقّافة الأمريكيّة مازال حيّا على الدّوام.

الجدول 4.14

تصويت الأمريكيّين بحسب السنّ عام 2016 ٪

السن	ترامب	كلينتون
18 - 29	36	55
30 - 44	41	51
45 - 64	52	44
65 فأكثر	52	45

وبوسعنا علاوة على هذا أن نكون على يقين أن التّطوّر الإيديولوجي عند القسم الأكثر فتوة وشبابا في الجسم الانتخابي الأمريكي ما زال في طور البدايات، وأن تسارعا مستقبليّا في وتيرة التحوّل يبدو مُحتملا. هناك عنصر بالغ الأهميّة يُبرز التحوّل الإيديولوجي للأجيال الأمريكية التي بلغت سنّ الرّشد في منعطف الألفيّة الثالثة. وما يضمنُهُ لنا هذا العنصر هو أن ظواهر مثل ترامب وسندرس ومناهضة العولمة ليست قصيرة الأجل. ذلك أن أحدث الدّراسات قد كشفت تراجعا هاما في المعتقدات الدّينيّة. وقد سبق أن رأينا عديد المرّات أن مثل هذا السّقوط، عبر التّاريخ، إنّما هو مؤشّر على ثورة إيديولوجيّة.

لقد تميّزت الولايات المتحدة عن أوروبا بصمود معتقداتها الدّينيّة وشدّة مقاومتها حتى وإن كنتُ أشرت أعلاه إلى أن نسب المشاركة في قدّاس الأحد، كما قدّمتها

عمليّات سبر الآراء (بين 40 و50٪) قد غالت في تقدير الممارسة الحقيقيّة[1]. لذا فإنّ تخفيض هذه النّسبة بمقدار النّصف تفرض نفسها في مثل هذه الحال. ولكن عندما نقارن الممارسات المصرّح بها للأجيال التي أدركت سنّ الرّشد، حوالي عام 1950، بما صرّح به من بلغُوا نفس السّن في مطلع الألفيّة الثّالثة سنلاحظ انخفاضا في تلك الممارسة المُصرّح بها من 40 - 50٪ إلى 20٪ [2]. أما نسبة الرّاشدين الذين أعلنوا أنّهم «متشككون» و«لادينيون»، أو « أنّهم غير منتمين إلى أية ديانة محددة» فقد مرّت من 25 إلى 35٪ ما بين 2007 و2014[3].

ما يمكن الخروج به هنا هو، في أغلب الظنّ أو على الأرجح، العَلْمَنة النّهائيّة للمجتمع الأمريكي، وهو ما يؤكّد أنّ موجة المحافظة الجديدة ذات القاعدة الدّينيّة هي على وشك الموت من الجانب الجمهوري وأنّ ثورة عامّة قد انطلقت. ويفسّر هذا السّقوط انتصار ترامب في المعسكر الجمهوري وطفرة في المواقف الإيجابيّة تجاه الدّولة عند الشّباب. إنّ المقاومة النّسبيّة التي أبدتها الأجيال الجديدة تجاه ترامب تجعل الفرضية المتفائلة بشأن تجدّد ديمقراطيّ معقولة. وهذا التّجدّد الذي انطلق من قالب كره الأجانب، سيبلغ، بعدئذ، على نمط متسارع، مرحلته الثانية، أي المرحلة الكونويّة.

---

(1) كيرك هاداواي kirk Hadaway، بيني مارلر Penny Marler، مارك شافيز Mark Chavez، « ما لا تُظهره استطلاعات الرأي: نظرة عن كثب على حضور الكنيسة الأمريكية» **المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع**، المجلد 58، كانون الأول/ ديسمبر 1993، ص 741 - 752.

(2) روبرت بوتنام Robert D. Putnam، دايفيد كامبل David E. Campbell، **غرايس أمريكا** *American Grace*، **المرجع نفسه**، ص 74.

(3) مايكال ديموك Michael Dimock «كيف تغرت أمريكا أثناء رئاسة أوباما»، واشنطن، مركز Pew للأبحاث، 2017.

الفصل الخامس عشر

ذاكرة الأمكنة

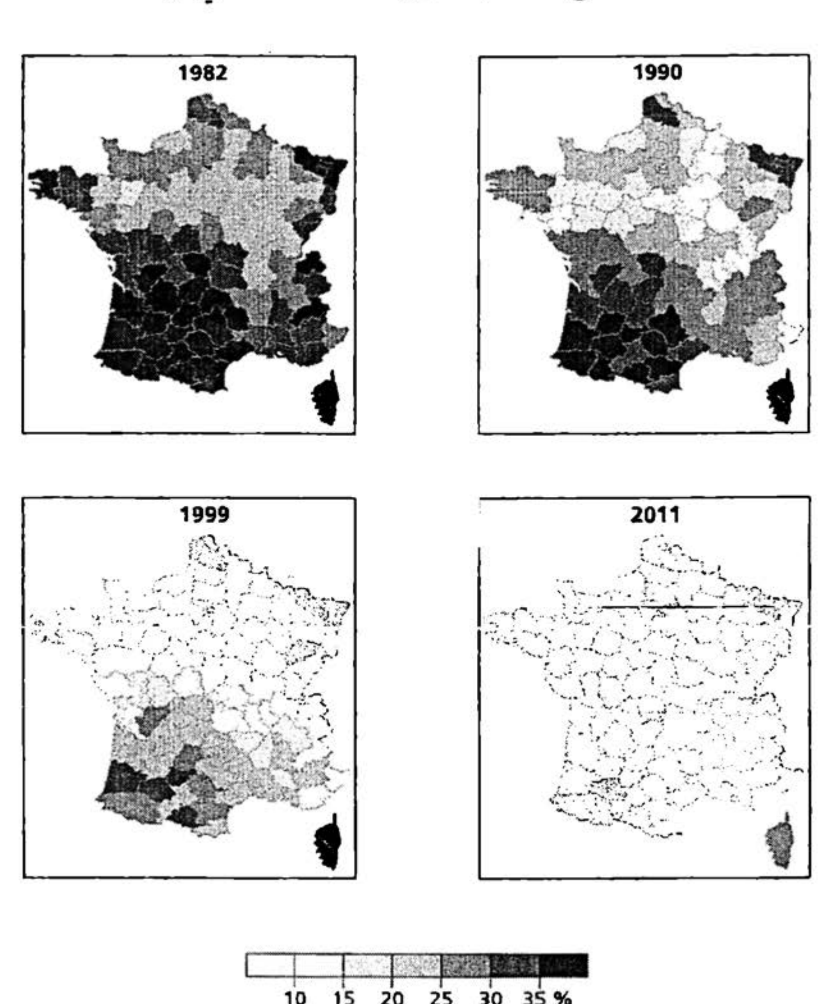
بعد ستّة فصُول كُرّست لديناميّة طويلة الأمد للعالم الأنكلوأمريكي ذي النّمط العائلي النّووي، تحلّ لحظة درس التّطوّر الحديث لعدد من الأمم الكبرى في العالم. كانت البنَى العائليّة لهذه الأمم قد تأثّرت - بدرجات مختلفة - بالتّحوّل الأبويّ. وتتخذ العائلة في ألمانيا واليابان شكل العائلة الأصل، أما روسيا والصين فهي عائلة جماعويّة خارجيّة الزّواج. ولكن قبل التطرّق إلى هذه البلدان التي لا تزال تحدّد، بمعية بلدان الدّائرة الأنكلوفونيّة، قواعد اللّعبة الدّوليّة للقوى العظمى، علينا أن نتوقف عند بعض المسائل المنهجيّة. إنّ العائلة الأصل، الألمانيّة أو اليابانيّة، في الواقع، لم تعُد موجودة في الفضاءات الحضريّة التي هي الآن أهمّ أماكن التوطين والإعمار. لن نجد في برلين أو في طوكيو سكّانا موزّعين في أُسر معيشيّة ذات ثلاثة أجيال. ولن نجد في موسكو أو في بيكين أُسرا معيشيّة عديدة تجمع أبًا بأبنائه المتزوجين. ورغم هذا فإنّني أعتزم مواصلة التّفكير، في إطار هذه الخطاطة، كما لو أنّ قيم العائلة الأصل وكذا قيم العائلات الجماعويّة خارجيّة الزّواج ما زالت تقود، بشكل خفي، تطوّرات هذه الأمم وتكيّفاتها. وعليه فإنّني سأبدأُ بتوضيح كيف انتهى بي المطاف، ولماذا، بقبول فرضيّة استمرارٍ كهذا. ومن أجل هذه الغاية فإنّني سأتناول في البدء، الحالة الفرنسيّة.

هذه المسألة ذات أهميّة بالفعل كذلك لدراسة الحالة الفرنسيّة التي يقوم نظامها الانثروبولوجي بالأساس على معارضة بين حوضٍ باريسي نوويّ مساواتي، وجنوب غربي أصلي، دون أن نغفل عن ذكر تعدّد الأشكال العائليّة الأخرى، فسيفساءُ تجعل من الأمة «الواحدة غير القابلة للتجزئة» الأكثر تنوّعا ثقافيًا في الواقع من بقيّة الأمم الأخرى. ومع هذا فإنّ الأسر المعيشة الأصل للجنوب الغربي قد اختفت في أغلبها ولن نجد في تولوز، أكثر ممّا قد نجد في برلين أو في طوكيو، مُساكنات شائعة تجمع ثلاثة أجيال. ولكن بقيت في فرنسا آثار ورواسب لأسر معيشيّة من زمن مضى. وتُظهِرُ خرائطيةُ للأشكال المترسّبة أُنجزت عام 2011، على هيئة أثر إشعاعي، تمثيلا زائدا للتعقيد الأسري المعيشي في الجنوب الغربي الفرنسي، تمثيلٌ انطمس أكثر فأكثر من 1982 إلى 2011.

لقد أصبح الجنوب الغربي نوويّا بعد أن شكّل قطب ازدهار للعائلة الأصل ما بين القرنين الثالث عشر والتّاسع عشر. وعوّضت قواعد ميراث مساواتي منذ أمد بعيد حق البكورة حيث كان مُطبّقا في منطقة تولوز كما في ألمانيا أو اليابان.

الخريطة 15. 1

المساكنة مع الأقارب ما بين 1982 – 2011 في فرنسا



المرجع: عن لويك ترابوت Loïc Trabut وجوويل غايمو Joëlle Gaymau «السكن المفرد أو مع الأقارب بعد سن الخامسة والثمانين في فرنسا.» إيناد I.N.E.D.، **السكان والمجتمعات**، العدد 539، كانون الأول، ديسمبر 2016، ص 114.

وحين نعاين إضفاء الطّابع النّووي على الأسر المعيشيّة على المستوى العالمي فإنّه يُصبح من السّهل علينا التّنبّؤ بانتصار كوني للعائلة النّوويّة. وهذا في الحقيقة ما فعله عام 1963 عالم اجتماع أمريكي وليم غود (1917 - 2003)، في كتابه **الثّورة العالميّة وأنماط الأسرة**. لم ير غود أن تحرّر الزوجين جاء نتيجة ميكانيكيّة للحياة الحضريّة أو أملته ضرورة التّصنيع. وقدّمه على أنه نتيجة لانتصار فكرة معيّنة عن العائلة، أي انتصار لإيديولوجيا حملها الشّباب والنّساء والمضطهدون: «إنّ إيديولوجيا العائلة الزّوجيّة هي راديكالية مُحطّمة للتّقاليد في كل المجتمعات تقريبا. وهي تتطوّر انطلاقا من مجموعة من المبادئ العامّة والراديكاليّة التي تدفع هذه المجموعات للتمرّد سياسيّا، ربّما في كل البلدان المتخلّفة. إن لندائها بُعد عالمي يوازي تقريبا المطالبة بإعادة توزيع الأراضي. وتُشدّد على المساواة بين الأفراد ضد كلّ الحواجز الطّبقيّة والطّائفيّة أو الجنسانيّة»[1].

جعل غود، بشكل عادي، أصل هذه الإيديولوجيا في الغرب ولكنّه أكّد على أنّها انفصلت عن مصدرها لتُشعّ في كلّ مكان، من تلقاء نفسها. إنّ قراءة هذا الكتاب اليوم عن الانتشار الكوني **للأسرة الزّوجيّة الصافية** - العائلة الأمريكيّة حينذاك في الحقيقة بما أن هذا النّمط النّووي المطلق كان في أوجّه في الولايات المتحدة ما بين 1950 و1960 - تمرين رائع لكل من يرصد اليوم انتشار الإيديولوجيا الغربيّة التي تتحدّث عن الفرد النقيّ المنفصل عن العائلة الزّوجيّة والذي يُجَسِّدُ بشكل مثاليّ في المثليّ الذّكر أو الأنثى. هكذا فإنّه بعد حقوق أو الزّوجين، في حدود 1960 فإنّ حقوق المثليّ قد حُدّدت اليوم في الغرب بوصفها قيمة كونيّة يجب الدّفاع عنها في كل مكان. إن رُهاب المثليّين homophobie هو أحد المآخذ على روسيا بوتين وكثير من البلدان السائرة في طريق النموّ.

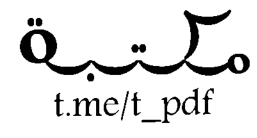
ولكنّ في مطلع ستّينات القرن الماضي لم تتضمّن كونيّة أطروحة غود ازدراء مطلقا لتنوّع العالم، مثلما هو الحال عند منظّري اليوم، بل على العكس من ذلك تماما، إذ كان عالمَ انثروبولوجيا بقدر ما هو عالم اجتماع فضلا عن أن معرفته كانت متميّزة بالنُّظم العائليّة التّقليديّة في العالم: ألمانيا، روسيا، الصين، الهند، اليابان، العالم العربي. ويمكن لكتابه أن يصلُح مقدّمة لدراسة تلك النّظم العائليّة. وكان غود يعلم، في الواقع، أنّ النّمط الزّواجي الغربي قديم ويعود إلى ألفيّة على الأقل[2]. كان توصيفه لصعود القيم الزّواجيّة والأشكال المنزليّة النّوويّة صحيحا ومدقّقا. ولقد استشعر قدرة التّدمير الذّاتي عند الأنماط المجتمعيّة الأبويّة، أنماطٌ مخنقة للأفراد سواء من الرّجال أو من النّساء. وقد

(1) وليم ج. غود، **الثّورة العالميّة وأنماط الأسرة** [1963]، نيويورك، الصحافة الحرّة، 1970، ص 19.
(2) **المرجع نفسه**، ص 22.

شدّد في كتابه على الحركة النّسويّة المناضلة في الأنظمة الشّيوعيّة وهو عنصر تُنُوسِيَ اليوم رغم أنه يمكن أن يساعدنا على فهم التّراجع الحالي لوضع المرأة في بقاع عديدة من الفضاء مَا بَعْدَ الشيوعي، مثل ألمانيا الشرقية أو الصين[1]. وأشار غود أيضا إلى ترسُّخ الأنماط الأبويّة واللافردانيّة عند الشّرائح العليا للمجتمعات، والمساواتيّة الجنسيّة النّسبيّة للمجموعات الاجتماعيّة المُهيمن عليها[2].

ويبدو الاستنتاج الأخير نوعا من المنطق السّليم، عندما نعلم أنّ الأشكال الأبويّة قد اختُرعت في قمّة المجتمع، وأنّ شيوعها البطئ وغير المكتمل دائما يتجه فعله نحو الأسفل. وهذا درس مُهمّ جدّا في ظل العولمة التي نعيشها اليوم والتي تُظهر إيديولوجيتها بشكل زائف النُخب الوطنية قريب بعضها من بعض بينما الشعوب متقوقعة على نفسها في ثقّافاتها الخاصة. الواقع أنّ الأوساط الشّعبيّة تظلّ في كل مكان من العالم، وبدرجات مختلفة، أقرب إلى العائلة الطبيعيّة للإنسان العاقل، أي أقرب إلى بعضها البعض، أقرب إلى أمريكا. ثمّ إنّ النّخب العالميّة عندما لا تكون انكلوأمريكيّة، فرنسيّة هولنديّة أو دانماركيّة، هي التي ينبغي عليها بذل قصارى جُهدها للاقتراب من النّمط الزّواجي المساواتي في ما يهمّ العلاقات بين الجنسين حتى وهي تتحرّك بكل راحة من فندق خمس نجوم إلى آخر، ومن مطار إلى آخر.

عبّر غود عن دقائق فكره ولكنّه حرص على تبيان تقارب المجتمعات واصطفاف مع نموذج نووي معيّن. وعندما نتبيّن « نظاما عائليّا» و«مجموعة مُتَساكنة»، فإنّ عرضه وإيضاحه يكون مثاليّا. ولكن عندما نميّز النّظام العائلي، أي مجموعة القيم المُنظّمة للعلاقات بين الرّجال والنّساء، بين الآباء والأبناء، بين الإخوة والأخوات، عن المجموعة المتساكنة، كما يمكن ملاحظتها في عمليّات التّعداد، فإنّ عرضه العلمي سيفقد قيمته. من الممكن أن نتصوّر أن نظاما للقيم يستطيع البقاء بعد تفكّك المجموعة المتساكنة التي تجسّد فيها خلال الفترة الرّيفيّة. إنّ إضفاء الطّابع النّوويّ على الأسر المعيشيّة لا يعني بالضّرورة إضفاء ذلك الطابع على العقليّات. إنّ التّسلّطيّة واللامساواتيّة ومناهضة النسويّة يمكن **للوهلة الأولى** أن تستمر في مجتمع مكوّن من أسر معيشيّة نوويّة. إنّ عبارة **للوهلة الأولى** لا تشير هنا إلّا إلى إمكانيّة منطقيّة. وحدها البرهنة التجريبيّة يمكن أن تُقنعنا أن الأسر المعيشيّة النّوويّة لا تقود دائما إلى عقليّة نوويّة وأن تدمير الأُسر المعقّدة للماضي الرّيفي لا يؤدّي بالضّرورة إلى عقلية فردانيّة.



(1) **المرجع نفسه**، ص 20.

(2) **المرجع نفسه**، ص 17.

هذه النقطة على غاية من الأهميّة وسأشرح كيف أنّني شخصيّا انتقلت من مفهوم قريب من مفهوم غود إلى قناعة مؤدّاها أنّ العقليّات اللافردانيّة، الأبويّة أو اللامساواتيّة، يمكن أن تصمد - وحتّى تزدهر - في كنف نظام أسرة معيشيّة نوويّة. لقد كان التّحوّل في موقفي تجريبيّا بالكامل وهو لم يصدر، وهذا ما أؤكّده هنا، عن أيّ اختيار شخصيّ. والحقّ أنّني أنفقتُ وقتا طويلا من أجل فهم الآليّة التي تجعل استمرار القيم مُمكنا. وكان عليّ، من أجل هذا، أن أتخلّص من انخراط مُضمر ضمن رؤية في التّحليل النّفسي للعلاقات العائليّة وتوارث القيم. إنّ الفرضيّة القائلة ببقاء القيم يصعب القبول بها، ولكنّها أساسيّة من أجل فهم التّطوّر الحالي لألمانيا واليابان وروسيا والصين. سأحاول، بسرعة، توصيف مراحل تحوُّلي الفكري.

تمثُّلي في المنطلق: تقارب نوويّ بعد أزمة الانتقال

كان في ذهني نموذج قريب من نموذج غود حين ربطت في مطلع ثمانينات القرن الماضي بين التّوزّع الجغرافي للإيديولوجيّات السّياسيّة وبين النُّظُم العائليّة التي تستند إليها. وبموجب هذا النّموذج الأولي فإنّ تفكّك العائلة الجماعويّة الريفيّة الرّوسيّة والصينيّة، الصربيّة أو الفيتناميّة قد «أخلى سبيل» الأفراد الذين لم يكونوا مهيئين (بصفة مؤقّتة) للحرّيّة، والذين راحوا يلتمسون عند الحزب والاقتصاد المُمركز أو الدّولة بديلا للعائلة الموسّعة الفاشلة. في مثل هذا التمثّل لم يكن الشّكل الاجتماعي والسياسي الشمولي سوى مرحلة انتقاليّة. كان من المفروض، بعد اختفاء الأسر المعيشيّة الكثيفة القديمة، وحياة الأجيال اللاحقة وسط محيط عائلي «نووي» - كنت أخلط بين العائلة والأسرة المعيشيّة - أن يُنتج كلّ هذا نمط التّغيير الذي كان غود قد تصوّره، أي تقاربا زوجيّا وفردانيا. لقد كانت مُتواليتي أقلّ مَلائكيّة من متوالية غود وتفسير ذلك هو الآتي: إذا كان إضفاء الطّابع النّووي قد نتج عن رغبة الأفراد في الحريّة فإنّه قد أدّى في مرحلة أولى إلى ردّ فعل مرتعب وإلى الهروب خارج الحريّة.

إنّ تمثليّ الشّخصي كان فرُويديّا ضمنيا. لقد تصوّرت أن الأطفال قد تشكّلوا عبر التّعليم الذي توفّر لهم. ذلك أنّ علم النّفس قد بلغ بالنّسبة إلى جيلي منزلة العقيدة الرّسميّة وأصبح يحيل على أشخاص لاوَاعين تسكنُهُم صُور أبويّة مهدّدة لهم: شيء من قبيل السّجون العقليّة. وظهرت أدبيّات مستمدّة من مدرسة فرانكفورت من أدورنو إلى فروم، أشارت إلى الصعوبة، بالنّسبة للفرد الذي تلقى تنشئة في إطار بنية عائليّة تسلطيّة، في أن يعيش الحريّة. لقد أضفتُ، في إطار نموذجي، لهذا التّأويل المعياري فرضيّة لتعدّديّة العقليّات السّياسيّة، البعض منها شمولية وبعضها الآخر ليبيراليّة. ولقد

اعتقدتُ آنئذ أنّه في صورة اختفاء العائلات التّسلّطيّة، سواء أكانت تسلطيّة فعلا أم لا، مع إضفاء الطابع النّوويّ على الأسر المعيشيّة في الوسط الحضري، فإنّ الإيديولوجيّات ذات الصّلة بها ستتلاشى بدورها، بمرور الوقت.

حينئذ سيعود زمن التّقارب، ذلك أنّ العائلات النّوويّة الجديدة ستنتج أطفالا يكون في مقدورهم، وفق المعيار الليبيرالي، رفض الإيديولوجيا الانتقاليّة الشمولية، أي الشّيوعيّة بالنّسبة للحالة الرّوسيّة أو الصينيّة، أو النّازية بالنّسبة للحالة الألمانيّة.

لقد قُضي على النّازيّة عسكريا، ومن ثمّ فإنّ مقرطة ألمانيا لا تصلح للتّحقّق من هذا النّموذج. وعلى العكس من هذا فإنّ الانهيار الدّاخلي للشّيوعيّة يمكن اعتباره بداية برهنة.

يعلّمنا التّاريخ اليوم أن الشّيوعيّة لم تكن في الحقيقة سوى إيديولوجيّة انتقاليّة. ونجد بالفعل في روسيا المُتواليّة الطّويلة المعلن عنها بالآتي: العائلة الجماعويّة ثمّ التّفكّك العائلي يليه إضفاء الطابع النّوويّ العائلي والشمولي مُجتمعين، وأخيرا تفكّك الشمولية نفسها.

ولا بدّ أن أعترف أنّني طرحت على نفسي السّؤال، منذ سقوط الشّيوعيّة، عن إمكانيّة بقاء آثار جماعويّة في تنظيم المجتمع الرّوسيّ المتحرّر. ولكن الغريب في الأمر أنّ تطوّر المجتمعات الغربيّة ذاتها، خلال سنوات 1990، هو الذي أزعجني. ذلك أنّ استمراريّات مُدهشة، لا يمكن تفسيرها إلّا بواسطة الأنثروبولوجيا، قد جعلتني أتخلّى عن فرضيّة تقارب بين المجتمعات المتقدّمة حول نمط ليبيرالي مُوَحّد.

هجرات التسعينات: تباينٌ في الغرب

خلال اشتغالي في مطلع تسعينات القرن الماضي على الاندماج في أربعة مجتمعات غربيّة - الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا وفرنسا - فُوجئتُ بالاختلاف الشّديد في مستويات الاندماج التي تقاس بمعدّلات الزّيجات المختلطة المتباعدة بالنّسبة لأبناء المهاجرين من أصل مُسلم. ومن شأن هذا الاستنتاج أن يُمثّل مشكلا نظريّا في وقت اصطفّت فيه المجتمعات الأوروبيّة الغربيّة على النّمط الاستهلاكي الأمريكي. كيف نُفسّر نسب الزّيجات المُختلطة الضّعيفة جدًّا للبنات المهاجرات المسلمات في انكلترا وألمانيا من جهة، والكبيرة، في فرنسا، من جهة أخرى؟ في كل مكان، مدنٌ وضواحٍ واستهلاك وازدهار لأنشطة القطاع الثالث وخاصّة أُسر معيشيّة نوويّة، في جميع الأنحاء نصادف نفس القيم السّياسيّة الرسميّة، الدّيمقراطيّة أو اللّيبيراليّة، انتخابات وصحافة غير خاضعة للرّقابة، وحرّيّة التّنقّل دون قيود. ومع ذلك فإن شيئا ما مختبئ في الحياة الاجتماعيّة ينتج الاختلاف.

إنّ نسب الزّيجات المختلطة لمؤشّرٌ قويّ. وهذا المؤشّر يشير إلى المستقبل ذلك أنّه إذا كانت مِثلُ هذه الزّيجات عديدة في مجتمع معيّن فإنّ الأزواج المختلطين الذين ينجبون أبناء يلغون إمكانيّة أيّة انقساميّة عرقيّة أو إثنيّة للمجتمع. ولكن نسبة الزّيجات المختلطة تُلخّص أو تختصر كل الماضي القريب. ذلك أنّه لكي يتزوّج الأفراد المنتمون إلى مجموعات منفصلة ينبغي أن يكونوا قد تقاربوا خلال حيواتهم وهم صغارٌ بَالغُون. في بداية الزّواج المختلط هناك غياب المحظور في لعب الأطفال من كل الأصول. ويلعب التوزّع الجغرافي للسكّان في المدن دورًا في هذا الخصوص، وكذا عدد رياض الأطفال والمدارس الابتدائيّة والمعاهد الثانويّة وأخيرا الجامعات. إنّ موقف الأولياء في مجتمع الاستقبال عامل رئيسيّ بما أنّهم هُم الذين يتحكّمون في خروج أبنائهم إلى الشّارع سواء بالتّغاضي والتّساهل أو بالتّقييد والمنع. وليس في وسعنا أن نقول هنا أيّا من عناصر التّفسير هذه هو الأكثر أهميّة. نحن لا نعلم بالضّبط ما الذي حدّد الانفتاح الفرنسي على الزّواج المختلط والانغلاق الشّديد للمملكة المتحدة على هذا النّوع من الزّواج.

في كتابي **قدرُ المهاجرين**، الذي وظّفتُ فيه، بالنّسبة لهذه البلدان الثلاثة (ألمانيا، انكلترا، فرنسا) معطيات تعود إلى مطلع التسعينات، اكتفيتُ بقيس نسب الزّواج المختلط وقبلت ببديهيّة الاختلاف ثم قلت أنّ استمراريّة القيم العائليّة يمكن أن تُفسّر تنوّع أنماط الاندماج. وبَدَا لي من المعقول أن أطرح فرضيّة مُفادها (بطريقة أو بأخرى) أنّ قيمة مساواة الأطفال والرّجال التي شُوهدت عند العائلة النّوويّة المساواتيّة في الماضي، كانت نشيطة دوما في فرنسا، وهي التي تفسّر قدرة البلاد على إنتاج نسبة عاليّة من الزّيجات المختلطة. وبنفس الطّريقة فإنّه إذا كانت القيمة غير الواضحة للّامساواة عند العائلة النّوويّة المطلقة ما زالت مهيمنة دائما في انكلترا، وأنّ قيمة اللامساواة عند العائلة الأصل مازالت صامدة في ألمانيا فإنّه يمكننا أن نبدأ بفهم ضعف وتيرة الزّيجات المختلطة بأبناء المهاجرين القادمين من ثقّافات بعيدة. كانت نسب الزّيجات المختلطة عند اليوغسلافيّين مرتفعة في ألمانيا، تماما مثل نسب زيجات الانتيليّين Les antillais في انكلترا. ولكن فرنسا تتميّز بنسب عاليّة عند كلّ المجموعات: الأوروبيّة والإنتيليّة أو المسلمة. لماذا لا نُقرّ بأن تصوّرا انتروبولوجيّا مُسبقا مساواتيا إنسانيا ظلّ حيّا على الدّوام في فرنسا، وأتاح التّغاضي عن الاختلافات بين أفراد من أصول شديدة التّنوّع وشجّعت باستمرار الزّواج المختلط؟ وفي المقابل فإنّ غياب فرضيّة كونويّة يمكن أن يفسّر معوّقات أو قيود الزّواج من أبناء المهاجرين الذين ينظر إليهم في انكلترا وألمانيا على أنّهم من أصل بعيد جدّا، ولكن بطريقتين شديدتي الاختلاف في هذين البلدين. قد

يطول بنا الحديث لو تناولنا تفاصيل هذا التّفسير. على أنّ ما يهمّنا هنا بالدّرجة الأولى هي النّتائج النّظريّة لهذا الاختلاف من أجل فهم آليّة انتقال القيم.

إنّ اختفاء الفوارق العائليّة الواضحة، في هذا الطّور الثّاني من البحث، قد قادني إلى أن أشير، بدلًا من تحديد المواقف بواسطة نظام عائلي، إلى تحديدها بواسطة نظام انثروبولوجي، وهو مفهوم أكثر اتّساعا، يمكن أن يستوعب كلّ العلاقات بين الأفراد المتفاعلين محليًا. لقد حاولت تصوّر تربيّة أكثر انتشارًا للأطفال من الكبار، أي من فئة تضمّ، إلى جانب الآباء، الأساتذة والجيران. لكنني تضايقت من استمرار قِيم على أراض وطنيّة تعمل آليّة غامضة على استدامتها.

التّفريق بين نُظُم رأسماليّة

أكّد عملي التّالي المُكرّس للعولمة الاقتصاديّة على استمرار جزئي لهذه القيم التي تناولتُها بعد أ. لسلت وماكفرلان في هيكلة عائلات ريفيّة أثناء القرون السابع عشر والثامن عشر والتّاسع عشر. وفي كتابي: **الخداع الاقتصادي** اضطررت، مرّة أخرى، قَبلتُ بفعل قوى غير مرئيّة ذات طبيعة انثروبولوجيّة في تباين الاقتصاديات الانكلوأمريكيّة من ناحية والألمانيّة واليابانيّة من ناحية أخرى[1]. وفي هذا المجال بالذّات كان من الممكن، مع ذلك، الاعتماد على أبحاث سابقة. ذلك أنّ كمًّا هائلا من الدّراسات قد تناول تنوّع النّظم الرأسمالية. ففي **الرّأسماليّة ضد الرأسماليّة** عارض ميشيل ألبير الأنماط الأنكلوسكوسونيّة والرينانيّة[2]. وفي انكلترا وهولندا عرّف كلّ من شارل هامبدن – تورنر، وألفونس ترومبينارز في كتاب: **الثقّافات الرّأسماليّة السّبع** منظومات القيم المهيكلة للنّظم الرأسماليّة الأمريكيّة واليابانيّة والألمانيّة والبريطانيّة والسويديّة والهولنديّة[3]. لم يبق لي سوى تصوّر مفتاح قراءة أنثروبولوجيّة لهذه المعطيات من أجل الكشف عن السّمات المميّزة للنّموذج الأنكلوأمريكي - التّرتيبات قصيرة الأجل، البحث عن قيمة الفائدة الأعلى، تصفية الصّناعة، التمويل وتعاظم الفوارق - عن الآثار الاقتصاديّة لقيم المرونة واللامبالاة تجاه المساواة عند العائلة النّوويّة المطلقة. ولقد عكست قيم الاندماج التّراتبيّ والاستمراريّة الموروثة عن العائلة الأصل من ناحيتها،

---

(1) المرجع نفسه.

(2) ميشيل ألبير، **الرأسماليّة ضد الرأسماليّة**، باريس، سوي، 1991.

(3) شارل هامبدن – تورنر، ألفونس ترمبينارز، الثقّافات السّبع للرأسماليّة، نيويورك، دوبلداي، 1993. وبالإمكان أيضا قراءة التّأليف الكلاسيكي في معاهدة التّجارة والأعمال: مايكل بورتر: **الميزة التّنافسيّة للأمم**، The Compétitive Advantage of the Nations، نيويورك، 1990.

قدرة المعدّات والأجهزة الصّناعيّة لألمانيا واليابان، وكذا اختيار اقتصاديّات هذين البلدين للمدى البعيد. وفي هذين البلدين أيضا يرمز الفائض التّجاري الهيكلي بشكل رائع إلى الرّؤية اللاتماثلية النّاتجة عن اللامساواة بين الإخوة الألمان أو اليابانيّين، رؤيةٌ مُسقطة هنا على عالم الأمم وعلى مبادلاتها التّجاريّة.

إنّ عجز هؤلاء الكتّاب على تصنيف فرنسا «العصيّة على التّصنيف»، فهي بالنّسبة إلى ألبرت[1]، «تتحدّى كلّ تصنيف سهل»، ويؤكّد لهمبدن - تورنر وبرومبينار - الفرضيّة القائلة بأنّ فرنسا التي تجمع بين مركز نوويّ مساواتي وهامش أصل، لا يمكن، وفق النّمط الانثروبولوجي، إنتاج رأسماليّة بسيطة[2]. في وسط فرنسا، تميل اللّيبيراليّة ناحية النّمط الأنكلو أمريكي المرن، ولكن المساواة تعارض التّمايزيّة في المداخيل. أما في الهامش، في الألزاس طبعا وخاصّة في منطقة الرّون - آلب، وفي الجنوب الغربي، حيث موطن العائلة الأصل، فتهيمنُ حساسيّةٌ اقتصاديّةٌ أكثر ألمانيةً، وتفضيلٌ للاستمراريّة التكنولوجيّة.

استمرار الفوارق المحلية في فرنسا

في حالة الأمم يمكن أن تستهوينا فكرة تفسير ثبات القيَم بردّها إلى آليات إعادة الإنتاج المؤسّساتي. إذ توجد لدى كل أمّة منها بيروقراطيّة وقوانين وجهاز قضائي مُوحّد يُغطّي كامل التّراب الوطني، ومؤسسات يمكن أن نتصور أنّها تؤمّن استمراريّة السّلوكيّات الوطنيّة النّموذجيّة. ولكن المثال الفرنسيّة يحطم موقف التّفسير الانكفائي هذا. إننا نعلم أنّ الدّولة الفرنسيّة تُبسط سيطرتها على التّراب الفرنسي عبر نظام إداري وقانوني موحد. ومع ذلك فإنّ التّطوّرات التّعليميّة والاقتصاديّة الجهويّة التي تناولتها بالدّرس مع هرفي لُوبْرَا، في كتاب **اللغز الفرنسي في مطلع الألفيّة الثّالثة** كانت تحكمها وتُوجّهها نُظم عائليّة إقليميّة كان من المفروض أنها اختفت [3].

يضع هذا الكتاب الدين والعائلة على قدم المُساواة في تشكيل العقليّات، وقد سعى إلى أن يُركّب على الخريطة القديمة للبنى العائليّة خريطة ممارسة الشّعائر الدّينيّة مثلما تجلّت ما بين 1740 و1960. وهاتان الخريطتان تتقاطعان دون أن تتطابقا تماما. لقد تخلّى الحوض الباريسي، وهو نوويّ مساواتي على المستوى العائلي، عن المسيحيّة قبل الثّورة الفرنسيّة. أما أغلب الجهات حيث العائلة الأصل، أو العائلة النّوويّة اللامساواتيّة

(1) شارل همبدن، ألفونس برومبينار، **الثقّافات السّبع للرّأسماليّة**، المرجع السابق، ص 333.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.

في المناطق الهامشية، فقد استمرّت المسيحيّة فاعلة حتى حدود ستينات القرن الماضي. بيد أنّ التّطابق لم يكن مطلقا. إذ لوحظ وجود حالات مزج بين عائلة نوويّة مساواتيّة ذات ممارسة دينيّة قويّة، في اللورين مثلا، أو عائلة أصل مع تخلّ عن المسيحية، في حوض غارون بالخصوص.

لِنعُد إلى حوالي سنة 1975، أي إلى نهاية « الثّلاثين المجيدة». لم يعد للأسر المعيشيّة المُعقّدة وجود إلى حدّ بعيد خارج أرياف الجنوب الغربي والألزاس أو فينستير. ووأخذت الممارسة الدينيّة المسيحيّة في الانهيار في الأماكن التي صمدت فيها في الغرب وأقصى الشمال والشرق والجنوب الشرقي لجبال ماسيف سنترال وبلاد الباسك. لنتبع إذن الثّورة التّعليميّة لستينات القرن الماضي وحتى سنة 1995 التي شهدت ارتفاعا كبيرا في أعداد حملة شهادة البكالوريا والطلبة. ولكن من الإنصاف أن نقول أن آثارًا لسلوكيّات ما زالت قائمة وناجمة عن قيم عائليّة أو دينيّة قديمة. وتكشف الخرائط فعلا أنّ حركة التّقدّم ذاتها استرشدت بالنّظم العائليّة الدّينيّة « المختفية». وأسفرت خريطة لِنِسَبِ حاملي البكالوريا الملتحقين بالدّراسات العليا، أنجزت حوالي 1995، عن أوجه شبه مزعجة مع نِسَبِ المسيحيّة « المختفية» هي الأخرى. لقد اتّبع الاقتصاد والسّياسة، كما هو الحال دائما، التّربيّة والتّعليم، ذلك أنّنا نُصادفُ في المناطق ذات الأداء التّربوي الضّعيف نسبا عاليّة للبطالة وتصويتا هامّا لأقصى اليمين.

هكذا ظلّ التّراب الفرنسيّ مُنظَّمًا تُسيّرُهُ قوى انتروبولوجيّة ودينيّة من المفترض أنه لم يعد لها وجود. وهذه المرّة أيضا فإنّ البحث عن الاستمرار الخفي للقيم يسمح بفهم حركة المجتمع.

يمكن للعائلة الأصل، بمُثُلها العليا في ما يتعلق بالاستمراريّة والأنساب، أن تفسّر أسباب طول غترة الدراسة في الجنوب الغربي. ويمكن أن تكون قيم التّعاون الكاثوليكيّة قد ظلّت حيّة بعد الدين ودعمت الأنسجة الاجتماعيّة في مواجهة الضّغط النّفسيّ النّاشئ عن العولمة. ومن شأن مراعاة البعد الدّينيّ هذا أن يُقرّبنا من مفهوم واقعي للظّواهر المحليّة في ما يخصّ استمرار الثّقافات. إنّها تفرض علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تفكيرنا العامل الجغرافي لا العائلي فقط.

لقد عزمنا أنا وشريكي في التّأليف على إدخال مصطلح الكاثوليكيّة الزوميّة[1]

(1) تعني لفظة زومبي Zombie، التي سيتكرّر استعمالها أدناه مع أنواع العائلات، الكسالى أو الموتى الأحياء في إشارة إلى استمرار أشياء حيّة بعد موت صاحبها. والزومبي هي الجثّة التي أثارتها وسائل سحريّة من الساحرات. وغالبا ما يطلق هذا المصطلح غير الحقيقي على شخص منوم مجرد من الوعي الذاتي (المترجم).

للإشارة إلى ديانة بقيت مؤثّرة بعد زوالها، من أجل معالجة معتقد هو في نفس الآن ميّت وحيّ. وكان بإمكاننا أيضا الحديث عن عائلة أصل زومبي أو بالنّسبة للحافّة الشماليّة الغربيّة لجبال تاماسيف سنترال، بين الدوردوني ونيافر، عن عائلة جماعويّة زومبي.

إنّ الأنماط العائلية التي كانت نوويّة خلال القرن الثامن عشر قد استمرت كذلك سنة 2000. ولا يمكن في هذا الخصوص، وضمن مقاربة أولى نعتها بالزومبي. ومع ذلك فإنّ استمرار عقليّة **لامساواتيّة** في الغرب الدّاخلي النّوويّ يدفع إلى القول أنّه من باب العبث عدم الحديث، في هذه الحالة، **عن عائلة نوويّة مطلقة زومبي**. أما المساواتيّة المستمرّة في الحوض الباريسي حتى وإن لم يعد الإرث المساواتي «يعمل» بصورة مرضيّة عقب استطالة متوسّط الحياة وتكاثر العائلات المندمجة، فقد أوحت بدورها أنّه قد يكون من المفيد اللّجوء إلى مفهوم **العائلة النّوويّة المساواتيّة الزومبي**.

وداعا فرويد

قبل اشتغالي على معطيات كتابي **اللّغز الفرنسي** كنت قد توصّلت إلى نتيجة – وهذا ما ذكرته أعلاه – مؤدّاها أن نقل القيم يجري ليس فقط صلب العائلة، بل ضمن إقليم بين بالغين وأطفال ولكن مع بقاء الخليّة العائليّة مكانا متميّزا ومُفضّلا للتّكاثر. بيد أنّ مفهوم « نظام انتروبولوجي» أكثر اتّساعا من «العائلة» يُمكن أن يؤدّي إلى تمثّل واقعيا أدقّ من ماهية « نظام عائلي». إنّ الباحث الذي يتصدّى لمعالجة آليّة نقل القيم عادة ما يميل بشكل غريزي إلى الرّؤية العموديّة للعائلة، التي قد يكون محورها الرّئيسيّ تعاقب الأجيال حتى وإن لم يكن مبهُورًا، مثل فريدريك لوبلاي، بالعائلة الأصل. ولكن **نظاما عائليّا**، من منظور صحيح ليس فقط، أو حتّى أساسا، عائلة نموذجيّة وُضعت بين ماضيها ومستقبلها. إنّ نظاما عائليّا حيّا، مثلما أشرت إليه في الفصل الثالث الذي كرّسته للنّمط الأصلي **للإنسان العاقل**، إنّما هو **مجموع عائلات تتبادل الأزواج وتنتج الأبناء في رقعة جغرافية**. وهذه بديهيّة في حالة النّظم خارجيّة الزّواج، وهي أغلبيّة، ومنها نظام أصلي بالنّسبة للإنسان العاقل. ولكن هذا يبقى أيضا صحيحا بالنّسبة للنُظم «داخليّة الزّواج» التي يكون فيها الزّواج بين أبناء العمّ الأقارب أو الأباعد (وهذا لا يمنع وجود نسبة من الزّيجات الخارجيّة، أي خارج هذا الإطار)، هو أيضا في منطقة مُحدّد.

إنّ مثل هذا التمثّل متّسق للغاية مع مصطلح نظام انثروبولوجيّ يعمل في فضاء جغرافيّ معيّن يُشارك بداخله كلّ الكهول، بدرجات متفاوتة، في غرس المعايير والقيم لكل الأطفال. ولكنّنا لم نبلغ هنا نهاية مَسْعَانَا ولم نكشف حقّا غموض الإنتاج الذّاتي للقيم في منطقة معيّنة في غياب نظام عائلي واضح ظاهر مُجسّدا مثلا في أُسر معيشيّة ذات ثلاثة أجيال.

لنتصوّر مناطق يغرس فيها الكهول معايير سلوكية قويّة لدى أطفال فهذا يعني أن يظلّ المرء مخلصا لتأويل فرودي ضمني عن البثّ. وانطلاقا من العائلة واصلتُ تخيّل أطفال وقد شكّلتهم التّربيّة التي يتلقونها سواء أكانت تسلّطيّة أم لا.

خلال عملي مع هرفيه لُوبرًا عن **اللغز الفرنسي**، أدركت بشيء من التّأخير أن هجرات الأفراد، وخاصّة غياب تأثيرها على الثّقافات الجهويّة، قد طرحت مشكلا عويصا على فرضيّة المعايير التي يغرسها بعمق الآباء أو الكهول. إنّ عَمَلَ هرفيه لُوبرَا عن الهجرات، التي أصبحت مكثّفة في فرنسا، يدعو إلى طرح السّؤال المهمّ الآتي: كيف يمكن لثقّافات جهويّة مُنمّطة أن تصمد عندما تُغادرها أعداد من سكّانها للعيش في مناطق أخرى؟ وبالرّغم من أهميّة تيارات الهجرة الدّاخليّة في فرنسا فإنّ الأمزجة والطّبائع المحليّة ظلّت حيّة. كلّ شيء يسير كما لو أنّ لكلّ مكان ذاكرة، غير عابئة باختفاء بنَى عائليّة أو دينيّة أصليّة، غير مُباليّة بتجدّد السكّان، غير متعاطفة مع وصول أفراد منتمين إلى نظم قيم مغايرة متبلّدة المشاعر إزاء مغادرة أفراد وأناس آخرين للمنطقة باتّجاه جهات أخرى.

ودون التخلّي نهائيا عن فرضيّة ترويض الأطفال في الوسط العائلي أو عبر الجوار أو المدرسة فإنّه علينا التّشكيك بجدّيّة في فرضيّة الاستمرار الثّقافي الجهويّ الذي تُؤمّنه فقط المعايير الرّاسخة على المستوى الفردي. والسّبب في هذا أنّه إذا كان الأفراد حاملين فعلا لمعايير قويّة جدّا اكتسبوها خلال طفولتهم فإنّه من المفترض أن يحتفظ بها المهاجرون طوال حياتهم ثم بنقلونها إلى أطفالهم، وهكذا يكون من نتائج الهجرات امتزاج القيم وتدمير تجانس النّظم الجهويّة، وبالنّهاية خلق ثقّافة وطنيّة تمثّل نوعا من المتوسّط.

بيد أنّ الواقع التّجريبيّ يشهد بأنّ المهاجرين ينفصلون، بسهولة تقريبا، عن عاداتهم ومعتقداتهم، ويكشفون عن قدرة هائلة على التكيّف البيئي في إطار من التّفاعلات البشريّة المحليّة. وهكذا يمكنهم الإفلات، في غالب الأحيان، من القيم التي تربُّوا عليها في طفولتهم.

لا ينبغي علينا، في هذه المرحلة، أن نركّز على الأفراد الحاملين لقيم قويّة في أرض الاستقبال بل على عكس ذلك، أي على أولئك الحاملين لقيم ضعيفة. ولكن المفارقة الرّئيسيّة تقتضي أن تكون فرضيّة القيم الضّعيفة هي التي تتيح تفسير استمرار الأمزجة الجهوية وظاهرة ذاكرة الأمكنة. وإذا كانت القيم النى تحملها الأغلبيّة السّاحقة من الأفراد في منطقة ما ضعيفة بالفعل، فإنّ هجرة أفراد يحملون هم أيضا قيما ضعيفة أو ضعيفة نسبيّا ومستعدّين لمبادلتها مع قيم مجموعة الاستقبال، لن تقود إلى تمييع النّظام الأصلي.

سينتهي بنا المطاف هنا إلى عنصر مركزيّ لمصفوفة **الإنسان العاقل** وهو المرونة مُنْضَافًا إليها هنا مصطلح السّلوك المُحاكاتي. ويمكننا إذن التّأكيد، في نهاية التّحليل أنّ فرضيّة القيم الضّعيفة على مستوى أفراد أرض الاستقبال أو الإيواء يمكن أن تكشف عن وجود ذاكرة للأمكنة[1].

قيمٌ ضعيفة ودوامٌ للأُمم

لا يتعلّق الأمر هنا بإنكار وجود قيم «قويّة» وأنماط انتقال «مُكثّفة» يتدخّل بعضها في الخليّة العائليّة نفسها. لقد سلّط الطبّ النّفسي للطّفل والتّحليل النّفسي الأضواء، بما فيه الكفاية، على أهميّة السّنوات الأولى في تكوُّن الشّخصيّة. ينمو الجسد والذّهن معًا في تساوق بين مرحلتي الولادة والبلوغ. وعلينا أن نفترض إدراج الجانب النّفسي والمهارات الفكريّة في الهندسة الفيزيائيّة للفرد. لقد تحدّثتُ في الفصل السّادس عن تحوّل العقل نتيجة الممارسة المكثّفة للقراءة ما بين السّنة السّادسة والسّنة العاشرة، آلية مقرونة ببناء الشّخصيّة الدّاخليّة المخصُوصة. ولكن علينا الاعتراف أنّ هذه الأنماط المكثّفة للنّقل لا تُشكّل مجموع التّأثيرات التي تُكيّفُ القيم والمعتقدات والسّلوكيّات الإنسانيّة. وهناك أيضا عالم متعدّد من القيم والمعتقدات والسّلوكيّات «الضّعيفة» التي يُعزى انتقالها إلى سيرورات تكيّفيّة شكليّة خفيفة بما يكفي وبإمكان هذين المستووين من النقل، اللذين هما أبعد ما يكون عن التّناقض، أن يعملا متضافرين يُعزّزُ أحدهما الآخر. والمهمّ هنا أن نفهم أنّ القيم المحمولة من الأفراد بشكل ضعيف يُمكن أن تُنتج نُظما بالغة القوّة لها قدرة على المقاومة والاستدامة على مستوى المجموعات. وليس من الضّروريّ أن يكون مُعتقد معيشا بعمق لدى الأفراد كي يعيش طويلا وإلى ما لا نهاية أحيانا، في منطقة ما.

ليست كل المجموعات الحاملة لقيم مرتبطة في حدّ ذاتها بمنطقة حتى وإن كان عدد من أنماط الارتباط بفضاء ما - قرية، مدينة، حيّ - أمرا ضروريّا كي تكرّر التّفاعلات اليوميّة تُحيي القيمة أو المعتقد أو السّلوك. ويمكن لأيّ وسط اجتماعي أو مجموعة دينيّة أن تستمرّ على نحو مُهمّ بواسطة ظواهر تكيّفيّة شكليّة لا تعيد إنتاج معتقدات قويّة. وهذه القيم المعنيّة ليست فقط عائليّة، ذلك أنّ بإمكانها أن تشمل عناصر مُهمّة أو محدودة الأهمية للحياة.

لقد أدركتُ اليوم أنّ اتّصالي الأوّل بـ «قوّة القيم الضّعيفة» لم يكن مرتبطا بمسألة

---

(1) يُشار هنا إلى أنّ هرفيه لُوبرَا هو الذي أوجد تعبير «ذاكرة الأمكنة»« mémoire des lieux ».

الهجرة، رغم أنّه قد حدث، في الوقت الذي كنت أشتغل فيه عن نسب الزّواج المختلط كان من السّهولة بمكان أن تُوضّح لشخص ما بين 1992 و1995 أثناء محادثة خاصّة عبثيّة مشروع العُملة الأوروبيّة الموحّدة، ولكن الإيمان بحتميّة الأورو كان لا يتزعزع على المستوى الجماعي. كان الإيمان الضّعيف الذي تحمله بالفعل مجموعة واسعة بما فيه الكفاية. أمّا الفرد فإنّه، حين يتراجع، يعود إلى معتقده في نفس الوقت الذي يعود فيه إلى محيطه إثر المحادثة.

إنّ الآثار المترتّبة على النّمط الجامع بين «القيم الفرديّة الضّعيفة» و«القيم الجماعيّة القويّة» عادة ما تكون أقلّ إحباطا. ويتيح مفهوم ذاكرة الأمكنة فعلا، فهم استمرار الأمزجة الوطنيّة دون شيطنة الأفراد ودون أن يجعل من أيّ فرد من هؤلاء الأفراد «الحامل المكثّف» لقيم أمّته. بوسعنا، بفضل مفهوم ذاكرة الأمكنة أن نقبل ببديهيّة وجود استمرار للثّقافات الألمانيّة واليابانيّة والرّوسيّة والأمريكيّة والإنكليزيّة والصينيّة والعربيّة أو السويديّة دون أن نتصوّر، لثانية واحدة، أنّ كل مواطن ألماني ويابانيّ وروسيّ وأمريكي وإنكليزي وصيني وعربي أو سويدي هو نموذج حيّ وثابت. وإذا كان هذا الفرد قد انفصل عن مجموعته فإنّه يسلك مباشرة طريق الانحراف ويبتعد بالتّالي عن ثقّافته الأصليّة، على سرعات متفاوتة ولا شك. علينا أن نكون واقعيّين حتّى النّهاية.

ستتيحُ لنا فرضيّة استمرار القيم القوميّة بعد اختفاء الأشكال العائليّة المعقّدة والمركّبة أن نفهم، في الفصول الثّلاثة الأخيرة من هذا الكتاب، التّطوّر الحديث للمجتمعات التي لم تكن متّسمة، في حدود 1850 أو 1900 بطابع العائلة النّوويّة. سأبدأ بدراسة «العائلات الأصول» الألمانيّة واليابانيّة، عائلاتٌ متناظرة ولكنّها منفصلة بما أنّ قاعدتها الانثروبولوجيّة الموحّدة لا تمنع اليوم وجود تباين حقيقيّ فيما بينها. وسأبيّن بعدئذ كيف أن الاستمرار، على المستوى القارّي، لقيم أصول، وكذا وجود كاثوليكي زومبي، قد تسبّب في خلق تحوّل للاتحاد الأوروبي وخاصّة لمنطقة الأورو. وسأتناول أخيرا «المجتمعات المجاعويّة المحليّة داخلية الزّواج» الرّوسيّة والصينيّةالتي يختلف فيها وضع المرأة جدّا، وهي مرشّحة لمزيد الاختلاف والتّباين. وسيسمح لنا الفحص المقارن للمجتمعات الأصول الألمانيّة واليابانيّة، ثم المجتمعات المجاعويّة المحليّة الرّوسيّة والصّينيّة أن نُعطِيَ للحتميّة الانثروبولوجيّة نصيبها العادل، دون السّقوط في وَهْم قوّتها الخارقة.



الفصل السادس عشر

المجتمعات الأصول: ألمانيا واليابان

إنّ الحديث عن اختلافات الأمم الأكثر تقدّما يتناقض مع إيمان النّخب الغربيّة وعقيدتها. إنّ الحلم بإنسان مُطلق يجب أن يكون كونيّا، إذا هو أراد أن يواجه بنجاعة الجانب المُظلم والجماعيّ للقوّة التي يُجسّدها، وفق المزاج السّائد، الإسلام أو روسيا. تنتمي ألمانيا واليابان إلى المعسكر الغربي وليس بإمكانهما إذًا اتّباع مسارات مختلفة عن مسارات المجتمعات ذات القاعدة الانثروبولوجيّة النّوويّة.

لكي أكون صريحا أقول أنّ الغرب يتواءم جيّدا مع الاختلاف الياباني، اختلافٌ مضَمَّنٌ في وضوح ثقّافة مستقلّة كثيرا، ثقّافةٌ استمدّت عناصرها الأولى، في مجالي الزّراعة والكتابة، من الحضارة الصّينيّة. ولطالما صدحت اليابان نفسها بخصوصيّتها، وإن كانت قد ساهمت بطريقة حاسمة في العولمة فإنّها ترفض المشاركة، منذ مأساة هيروشيما وناكازاكي، في لعبة القوّة الأمميّة. لقد ظلّ الدّور الدّيبلوماسيّ لليابان غير ذي أهميّة، بما لا يتناسب مع عظمتها التكنولوجيّة. ومع هذا فإنّ اقتصاد اليابان هو الثّالث عالميّا بلغة النّاتج الدّاخلي الخام ووفقا لبعض التّدابير الأولى في مجال التّكنولوجيا. وعلى هذا الحدّ، وكما قلت بدءًا من مقدّمة هذا الكتاب، فإنّ تقرير براءات الاختراع العالمي أشار إلى حصّة اليابان في عمليّة إيداع براءات الاختراع القابلة للتّصدير كانت 29,1٪ عام 2006، مقابل 22,1٪ بالنّسبة للولايات المتحدة و7,4٪ بالنسبة لألمانيا منافستيها المباشرتين. وكان الصّعود القويّ للاقتصاد الياباني خلال ثمانينات القرن الماضي قد أفزع قليلا الولايات المتحدة ولكن الكساد الطويل للاقتصاد الأمريكي خلال التسعينات قد أضفى شيئا من المعقوليّة على عدائها لليابان. وسينبري دائما، وككلّ مرّة، باحث جامعي فرنسي ساخطا على الذين يبحثون عن تفسير «ثقّافويّ» للخصوصيّة الاقتصادية اليابانيّة، رغم أنّ اليابانيّين أنفسهم يدعون تلك الخصوصيّة[1]. وعلى العموم فإنّ هذا

---

(1) سيباستيان لوشوفالييه Sébastien Le chevalier، **التّحول الكبير للرّأسماليّة اليابانيّة (1980 - 2010)**، باريس، منشورات معهد العلوم السّياسيّة، 2011، ص 75.

البلد «المُختلف» قليلا، بأدبه وقصص مانغا وروبوتاته وطعامه، قد حاز الثّناء من الجميع لإسهامه الإيجابي في الثقّافة العالميّة.

أمّا حالة ألمانيا، الغائبة نوعا ما اليوم عن المسرح الثقّافي، فهي مختلفة. لقد طرحت البربريّة النّازيّة تحدّيا حقيقيّا على مجموعة من دعاة فكرة كونيّة راديكاليّة. وتبدو إعادة تعريف ألمانيا بوصفها «دعاية»، «طبيعيّة»، أي على طريقة الغربي القاعدي بمثابة الأمر العاجل النّظري. إنّ رفض الفكرة القائلة بأنّ إبادة 6 ملايين من اليهود قد كانت ظاهرة ألمانيّة مخصوصة أصبحت هي نفسها ذات أولويّة. وهناك بعضٌ من أفضل مؤرّخي النّازيّة، مثل إيّان كرشاو قد أحسُّوا بأنّهم مجبرون على المشاركة في ما أعتبره شخصيّا نفيا لبديهيّة تجريبيّة[1].

إنّ الموقف العالميّ، ولئن طمأننا، فإنّه يمنع مع ذلك فهم التّطوّر التّاريخي الماضي والحاضر والمستقبل لألمانيا. إنّ الإعلان بأنّ ألمانيا هي مجرّد بلد معناه التّعامي عن دورها الحاسم في انتشار التعليم في الكرة الأرضيّة وفي التّحوّل الفكريّ للسّنوات 1550 - 1650، ونسيان قوّة إقلاعها الاقتصادي والعلمي خلال السّنوات 1880 - 1930، وأخيرا رفض الاعتراف بمستوى نجاعتها العسكريّة، غير العادية تقريبا، خلال الحربين العالميّتين التي ذكرها مع ذلك إيميل دوكايم في مقالة مثيرة للجدل كتبها عام 1915 بعنوان: **ألمانيا فوق الكل**. في هذا النصّ القصير جدّا، جعل مؤسّس علم الاجتماع الكميّ من ألمانيا حالة لباثُولوجيا اجتماعيّة، ولكن تحقيق هذا البلد، في 1943 - 1944 حالة جديدة من الفعّاليّة التي تفوق طاقة البشر، خلال تصدّيه للقوى المشتركة للمملكة المتحدة وروسيا والولايات المتحدة يُعتبرُ كافيًا للتّحقّق من أنّ هذا المرض ناتج عن بنية اجتماعيّة وذهنيّة. ومثلما تنبّأ دوركايم بذلك عام 1915، فإنّ العالم قد صمد وسقطت حدّة التّوتّر العصبيّ لألمانيا ثانية، ولكن بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، التي لم يكن يتصوّر أبدًا أنّها مُمكنة. لقد جرى «تهدئة» ألمانيا من جديد، أي كسر شوكتها، ثم تقسيمها عام 1945، وكانت لدينا رغبة في نسيان القوّة الرّهيبة لهذه الأمّة، ونسيان ثقّافتها. وها قد أزفت ساعة عقابنا: لم تمرّ، بالكاد، خمسة وعشرون عاما على توحيدها حتى أعادت ألمانيا بناء ما دمّرته الشّيوعيّة وأعادت تنظيم أوروبا الشّرقيّة. كما أرجعت حبّ العمل إلى سكّان نشطين من الدّيمقراطيّات الشّعبيّة القديمة، على حظّ عال من التّكوين. لقد

(1) إيان كرشاو Ian Kershaw، **الدكتاتوريّة النّازيّة، المشاكل وآفاق التّأويل**، لندن، هودر أرنولد، 2000.

نجحت ألمانيا في الغرب الأوروبي نجاحا باهرًا في حربها الخاطفة ضدّ أمم ضعيفة سجينة للأورو. وأخيرا اقترحت شراكة على الصّين وانبرت منافسا اقتصاديّا للولايات المتحدة.

هكذا كشفت ألمانيا، مرّة أخرى، عن قدرة على العمل لا تُضاهي. ومع هذا فإنّ عدد سكّان هذا البلد في حدود 2015، كان 81 مليون نسمة فحسب. وكان أحد ثاني بلدين يضمّان أكبر نسبة من المُسنّين في العالم بمتوسّط أعمار في حدود 46,3 عاما. إلّا أنّ ألمانيا هي ثالث مصدّر في العالم، وقد بلغ فائضها التّجاري 8٪ من ناتجها الدّاخلي الخام سنة 2016.

كيف لا نكون حسّاسين حيال هذه العظمة التي تُترجم عنها هذه الانجازات والنّتائج، وإزاء التّحدّي الفكري الذي تطرحه علينا تلكمُ النّتائج والانجازات؟ أليس في هذه النّتائج تأكيد واضح على أنّ ألمانيا بلد ليس كسائر البلدان الأخرى؟ إنّ الاعتراف باستمرار قيم متولّدة عن العائلة الأصل، وعن تأثيراتها، سيتيح لنا، مع ذلك، تحليل الخصوصيّة الألمانيّة، دون أن نعزل الشعب الألماني عن بقيّة المجموعة البشريّة. كما أنّ اليابان، بالنّهاية، بلد يشهد الجميع بأنّ نتائجه القياسيّة التّاريخيّة كانت وما زالت استثنائيّة. اليابان هي الأولى بين جميع البلدان غير الأوروبيّة. فقد أقلعت اقتصاديا في نهاية القرن التاسع عشر ومازالت إلى اليوم واحدة من أبرز الدّول المتقدّمة في العالم. ويمثّل إنتاج براءات الاختراع اليابانيّة، وهذا ما رأيناه، ثلث إنتاج إجمالي براءات الاختراع في العالم تقريبا. وهذا البلد الآخر من بين البلدان الأكثر تقدّما في سن سكّانه في العالم بمتوسّط عمر في حدود 46,5، لا يعدّ، رغم ذلك، عام 2017 سوى 127 مليون نسمة. وتعدُّ مدينة طوكيو 38 مليون ساكن ولكنّها تبدو غير مكترثة بالعادات المتّبعة في العالم، من ذلك جهلها بالورق المُشمّع، بيد أنّ ظهور هذه الأمّة العظيمة قد حدث في عدد من الجزر التي تشهد تحرّكات زلزاليّة دائبة.

والواقع أنّ عديد الشّعوب ذات العائلة الأصل تُبدي طاقة استثنائيّة وشكلا معيّنا من التّعصّب الإثني شأن الكوريّين والباسك والكاتالونيّين والرواندين والباميليكي في كامرون، بحيث أنّه من غير الصّعب، فكريّا، الإفلات من الفكرة القائلة بأنّ ألمانيا واليابان قد لا تشكّلان تماما جزءا من البشريّة[1].

---

(1) بصدد المنطقة الأصل في إفريقيا حيث يوجد الباميليكي، يُنظرُ الفصل الثاني. أولئك الذين اشتهروا بديناميّتهم التّربويّة والاقتصاديّة، يُنظرُ: جان - بيار وارنييه Jean – Pierre Warnier، **روح المبادرة الفرديّة في الكامرون**، باريس، كارتالا، 1993، جان هيرولت،

وحتّى الحالة الفلكلوريّة والمزعجة لكوريا الشّماليّة تُثبتُ نموذج العائلة الأصل القادر على تطوير نجاعة مميّزة. ولقد تحوّل النّظام الشّيوعي لهذا البلد بحيث اعتمد إيديولوجيا ذات نزعة عرقيّة شدّدت على الطّابع الفريد للشّعب الكوري. لقد اعتمد هذا النّظام، وفقا لقواعد العائلة الأصل الأكثر عتاقة وتقليديّة، نظاما سُلاليّا في انتقال السّلطة إلى وريث وحيد. لقد صمدت الشمولية الكوريّة أمام مجاعة عصفت بـ 600 ألف إلى مليون شخص ما بين 1995 و1998. ظلّ النّظام غير مضطرب وطفق يصنع، العام تلو العام، الأسلحة النّوويّة والصّواريخ الباليستيّة[1].

لا يمكن في إطار خطاطة عامّة تناول كلّ هذه المجتمعات بالدّراسة التّفصيليّة. إنّ المعالجة المتزامنة لألمانيا واليابان سيمكّننا، مع ذلك، من تمييز، تحديد انثروبولوجي موحّد لهذين البلدين، وكذا عوامل جغرافيّة أو تاريخيّة.

سيتعيّن علينا أن نشرح – أبعد من البِنَى ورأسماليّاتها – الاختلافات الإستراتيجيّة بين البلدين، بين ألمانيا متفتّحة جدّدت العهد مع العمل الدّولي، ويابان إنطوائيّة تعمل خاصّة على أن «تجد نفسها» لا سيّما وهي تحت ضغط صعود قويّ للصين القريبة منها كثيرا.

انخفاض الخصوبة في ألمانيا واليابان: تخلّفيّةٌ مستويات الأبويّة

من منظور مفهومي وعملي ليس هناك ما هو أكثر قربا من البنية العائليّة مثل إنجاب الأطفال. غير أنّ الديموغرافيّين هم أقل العلماء ثقة في مصطلح تقارب المجتمعات المتقدّمة. وقد نظّر لهذا الواقع خاصّة زولت سبيدر مدير المعهد المجري للبحوث الدّيموغرافيّة في مقال حظي برواج واسع عنوانه: «تنوّع البنية العائليّة في أوروبا»، تناول فيه موضوع نمط مساكنة الأزواج ووضع الأطفال في أوروبا في منعطف الألفيّة[2]. توجد نقتطا انتقال ديموغرافيّين متتاليتين – بدأت الأولى في فرنسا في حدود العام 1770، والثانية في الولايات المتحدة حوالي 1960 – قادَا بالفعل، البلدان المتقدّمة إلى مستويات خصوبة متمايزة جدا.

---

(1) بخصوص تحوّل النّظام الكوري، أنظر الكتاب الرّائع لفيليب بونس Philippe Pons، **كوريا الشماليّة. دولة – مغاوير متغيّرة**، باريس، غاليمار، 2016، ص 168، بخصوص ظهور مفهوم عرقي للأمّة، ص 336 – 338 لمناقشة أرقام المجاعة.

(2) زولت سبيدر Zsolt Spéder، «تنوّع البنية العائليّة في أوروبا، دراسة استقصائيّة عن الأبويّة والقرابة في أوروبا في منعطف الألفيّة»، مجلة **ديموغرافيا** Démografia، المجلّد 50، العدد 5، 2007، ص 105 – 134.

الجدول 16. 1

وضع المرأة، المثليّة، والخصوبة

	الإنجاب	وضع المرأة	الزواج المثلي 1/1/2017
فرنسا	2,0	1	1
إيرلندا	2,0	1	1
السويد	1,9	1	1
المملكة المتحدة	1,9	1	1
الولايات المتحدة	1,9	1	1
استراليا	1,9	1	0
روسيا	1,8	1	0
النورويج	1,8	1	1
بلجيكا	1,8	1	1
هولندا	1,7	1	1
فنلندا	1,7	1	1
الدانمارك	1,7	1	1
كندا	1,6	1	1
سويسرا	1,5	0	0
النمسا	1,5	0	0
اليابان	1,4	0	0
إيطاليا	1,4	0	0
ألمانيا	1,4	0	0
إسبانيا	1,3	1	1
اليونان	1,3	1	0
تايوان	1,2	0	0
كوريا الجنوبية	1,2	0	0
البرتغال	1,2	1	1

يقدّم الجدول 16. 1 المؤشّر الظّرفي للخصوبة في أهمّ البلدان المتقدّمة عام 2015 حسب التّرتيب التّنازلي. وبصفة أساسيّة فإنّ وضع المرأة، كما حدّدهُ النّظام العائلي الزراعي

والتقليدي، هو الذي يفسّرُ هذا التّوزيع. في أعلى الجدول توجد البلدان ذات العائلة النّوويّة، أي فرنسا والعالم الأنكلوأمريكي بـ 1,9 طفل أو أكثر. في الأسفل نجد البلدان ذات العائلة الأصل أي العالم الجرماني واليابان وكوريا الجنوبية، بنسب تتراوح بين 1,5 و1,2. ويشير العمود الثاني من الجدول إلى وضع المرأة برقم 1 إذا كان عاليا، وبرقم 2 إذا كان متدنيّا. ويفيدنا العمود الثالث عن التبني (1) أو عدم التبني (0) والزّواج بين اثنين من نفس الجنس في مطلع عام 2017، وهذا تطوّر اجتماعي ستتوفّر لنا الفرصة كي نوضّح أن له علاقة بالعمق الانثروبولوجي[1]. إنّ مُعَامِلَ الارتباط Coefficient de corrélation الذي يجمع بين الوضع العالي للمرأة والخصوبة يعتبر قويّا نسبيّا بما أنّه يساوي + 0,60.

إنّ أغلب الاستثناءات لتوَزُّعِ الخصوبة بحسب نمط العائلة إنّما تفسّرُ بانحراف وضع المرأة داخل نمط معيّن. فقد ذكَرتُ أعلاه حالتي كل من السويد وروسيا حيث لم يمنع النمط الأصل والنمط الجماعوي من أن يكون وضع المرأة عاليا. ويمكن أن نضيف إلى هاتين الحالتين حالة فنلندا حيث يمتزج التّقليد - الأصل السويدي بنمط جماعوي فلندي خالص أبويّتُهُ ضعيفة وله قرابة بالنّمط الروسيّ.

لا ينبغي أن يفاجئنا ضعف الخصوبة الكبير في تايوان بما أن هذا البلد يندرج ضمن التّقليد الجماعوي الصيني في فروقه الدّقيقة الجنوبية والذي يتضمّن آثارًا أُصولا. وفي كل الأحوال فإنّ هذه الجزيرة كانت دوما أبويّة إلى حدّ كبير. ويُعدُّ المؤشّر الطرفي الإيطالي (1,4) عاديا أيضا حين نتذكّر مدى التشرّب الأبوي في إيطاليا الوسطى والشماليّة.

ويعتبر معدّل الخصوبة في كندا (1,6) منخفضا بعض الشيء مقارنة بالعالم الأنكلوأمريكي المتجانس، بنسبة 1,9. وإقليم كيبيك ليس هو المسؤول عن هذا الانحراف. أمّا الدانمارك، حيث العائلة النّوويّة المطلقة، فإنّ نسبة الخصوبة 1,7 تُعتبر أيضا منخفضة ولكنّها تظلّ أكثر قربا من نسبة 1,9 المسجّلة في السويد من نسبة 1,4 المسجّلة في ألمانيا، وهُما بلدان مجاوران لها.

ولمعدّلات الخصوبة المنخفضة في إسبانيا والبرتغال واليونان تفسير مُختلف. ذلك أنّنا لا نجد العائلة الأصل في إسبانيا والبرتغال إلّا على الحافتين الشماليّتين بين منهُو وكاتالونيا، عبر الاستوريس، وبلاد الباسك وغاليسيا. ومن ناحية أخرى، يُعرّف البرتغال أيضا عند علماء الانثروبولوجيا بالاتّجاهات الأمُوميّة، مثل مقاطعة بروطانيا. أمّا بقيّة أسبانيا فهي نوويّة مساواتيّة تماما مثل الوسط البرتغالي. ويتميّز جنوب البرتغال باتّجاهاته

(1) ألحق البرلمان الألماني بلاده بالبلدان الغربية بالمصادقة على زواج المثليين عبر تصويت سرّي، يوم 30 يونيو 2017.

الجماعويّة وأموميّة الإقامة matrilocales. أمّا اليونان فهي متنوّعة، ولكن تهيمن على أثينا وعلى سائر الجزر ثقافة ذات طابع أمومي محلّي الإقامة [1].

يجب أن نشير في إطار حَالات إسبانيا والبرتغال واليونان إلى أنّ الانخفاض الشّديد في مؤشّر الخصوبة ليس له علاقة كبيرة بالوضعيّة المتدنيّة للمرأة. إنّ هذا الانخفاض ناتج عن جهد قويّ من أجل اللّحاق بأنماط العيش ومستويات الاستهلاك في أوروبا الشمالية. لقد مكّن التّراجع في عدد الأطفال من بلوغ نسبة استهلاك عالية بسرعة نسبيّة، وكذا مستوى حداثة ظاهر. وأقترح هنا لنعت حالة هذه البلدان اعتماد صيغة مُعدّلة لمفهوم «الحداثة المضغوطة» Compressed Modernity مثلما اقترحها عالم الاجتماع الكوري تشانغ كيونغ سوب[2].

إنّ لبلوغ نمط البلدان المتقدّمة خلال فترة زمنيّة محدودة، ثَمنًا. وينتج عن التسرّع تشوّهات ثقافيّة من بينها انهيار مُبكّر وحادّ لنسبة التكاثر.

بيد أن عالم الاجتماع الكوري جمع مصطلح «الحداثة المضغوطة» مع مناهضة الفردانية للعائلة الأصل الكورية التي تقتضي قيمها في نفس الوقت إنجاب الأبناء وتربيّتهم حتى يبلغوا مستوى تنافسيّا عالميّا، والعناية بالأبوين المُسنّين. إنّ أجزاء كاملة من هذا التّأويل، ومنها مصطلح التفريد دون فردانيّة، يمكن أن تنطبق على ألمانيا واليابان. ثم إنّ هذين البلدين اللذين يعرفان اختلافات ديمغرافيّة ناجمة أيضا عن عدم مُلاءمة قيم العائلة الأصل مع الفردانيّة المفرطة القادمة من الغرب. غير أنّه في كوريا، يكون الضّغط الزمني للتّحديث – هذه سمة مشتركة مع الوضع الإسباني – مساهما في تفسير المستوى المتدنّي لمؤشّر الإنجاب الأقصى (1,2)، وهو مستوى لم تبلغهُ ألمانيا واليابان أبدًا ولا تكفي العائلة الأصل لشرحه.

إنّ تحليلا مُفصّلا للحالات القُطرية قد يكون مساعدًا على تأكيد تنوّع أوضاع النّساء في المجتمعات المتقدّمة. يتزامن الإنجاب المرتفع نسبيّا، 1,9 أو 2,0 عام 1915، في الجزئيّات مع آليات مؤسّساتيّة تتيح للنّساء، في آن معا، العمل وإنجاب الأطفال. وتكون حدّة التّوتّر بين قطبي العائلة والمهنة هامّة بشكل خاصّ عندما تكون النّساء قد تمتّعن بتعليم عالٍ وهُنّ يطمحن إلى حياة مهنيّة معتبرة بدلاً من وظيفة منخفضة المهارة.

---

(1) أنظر: إيمانويل تود، **أصل النُّظُم العائليّة**، المرجع نفسه ص 310 – 311، وص 327 – 330.

(2) تشانغ كيونغ سوب Chang Kyung Sup، «التفريد دون فردانية: حداثة مضغوطة وأزمة العائلة المعتِمة في شرق آسيا»، **مجلة المجالات الحميمية والعامّة** *Journal of Intimate and Public Spheres*، آذار 2010، ص 23 – 39.

أقول إنّ تأويلا كهذا عادي بالتّأكيد بالنّسبة لعلماء الدّيموغرافيا. إذ يمكن أن نجد مثل هذا التّأويل على سبيل المثال في: «لماذا تكون البلدان النّاطقة بالإنكليزيّة ذات نسبة خصوبة عالية؟»، على شكل شبه اثنولوجي بما أن مصطلح العالم الأنكلوفوني يبدُو مُضمرا في عنوان المقال ذاته[1]. وقد شدّد بيتر ماك دونالد وهيلين ماول، في هذا المقال، على أنّ ثقافة تعاون لدى الزّوجين - مع أزواج وزوجات يرْمُقْنَ حُلُولاً تُوفّقُ بين العمل وحضانة الأطفال - تتيح خصوبة عالية في غياب سند قويّ من الدولة. بيد أن ظهور مشاكل حديثا سيفرض على الدولة، وفق هذين الكاتبين، مزيدا من التدخّل في هذا الخصوص.

إنّ التعارض بين فرنسا وألمانيا هو هنا تمرين إجباري بالنّسبة لعلماء الديمغرافيا. في فرنسا حرّرت دور الحضانة ورياض الأطفال الأمّهات بسرعة وجعلت فترة التوقّف عن العمل محدودة جدّا. وهذا التّوقّف لا يعني بالطبع انتهاء للحياة المهنيّة رغم أن فترة عطلة الأمومة تُعرقل التّرقية [2]. وفي المقابل يسود الاعتقاد في ألمانيا أنّ التفرّغ التّام للعناية بالطّفل إنّما هو واجب أخلاقي بالنّسبة للأمّ. والحقّ أنّ مثل هذا التّصوّر لا يبدو متوافقا مع مفهوم الحياة المهنيّة. إنّ الإمكانيّات الخاصّة بحضانة الأطفال التي تقدّمها الدّولة هي في الحقيقة انعكاس للذّهنيّات الفديراليّة. ولكن المؤسّسات إنّما هي في الحقيقة انعكاس للذّهنيّات. في فرنسا تضمن العقليّة الجماعية «النوويّة» للرّجال والنّساء أن الاستقلاليّة المبكّرة لأطفالهم هي أمر جيّد. أما في ألمانيا فإنّ الرأي السّائد يُشعر النّساء بأنّ عدم الاهتمام بالأطفال بالقدر الكافي هو مرادف لإهمالهم. وقد استُنبط مصطلح **«الأم الغراب»** Rabenmutter، وهو تعبير فظيع يستخدم للإشارة إلى المرأة التي تطمح إلى شيء آخر غير حياة ربّة بيت. لقد انتهى المطاف بالجمهورية الفديراليّة إلى الانشغال بمسألة الخصوبة وقرّرت الشروع في تقديم مساعدة من نوع جديد للعائلات، مساعداتٌ لم يظهر تأثيرها الديمغرافي إلى حدّ الآن.

كانت ألمانيا الشّرقيّة قد حقّقت، قبل توحيد الألمانيّتين، معدل خصوبة أعلى بكثير من معدّل ألمانيا الغربيّة. فقد كانت إعانات الدّولة في ألمانيا الشرقيّة، من حيث المحاضن

---

(1) بيتر ماك دونالد Peter MC Donald، هيلين ماول Helen Moyle، «لماذا تكون البلدان الناطقة بالإنكليزيّة ذات نسبة عالية من الخصوبة؟»، **مجلة البحوث السكّانيّة**، العدد 27، 2010، ص 247 - 273 وخاصة الصفحتين 263 - 264.

(2) بو بايزان Pau Baizan، تيريزا مارتان - غارسيا Teresa Martin - Garcia، «التجانس والترشد المشترك للتسجيل في التّعليم وتوقيت الولادة الأولى في فرنسا وألمانيا الغربية»، جنوس **Genus**، المجلد 62، العدد2، 2006، ص 89، 117.

وإمكانيّات الشّغل بالنّسبة للمرأة، هائلة. وعلاوة على هذا كان ثمّة عامل آخر لا يقلّ أهميّة ألا هو وجود مثال صريح لتحرّر النّساء، كان مركزيّا في الإيديولوجيا الشّيوعيّة.

في اليابان يسلط الضّغط الجماعي يشكل خفيّ على المرأة كي تتخلى عن العمل خارج البيت؛ وعادة ما يعتمد انشغال الأُمهات المُفرط بتربية الأطفال لتفسير نقص «التواصل العاطفي» بين الزّوج والزّوجة. هذا إضافة إلى أنّ الأطبّاء النّفسانيّين اليابانيّين يعتبرون أنّ الرّابطة القويّة جدّا بين الطّفل وأمّه من المحتمل أن تكون مرضيّة[1].

إنّ هذا الاختلاف في التمثّلات يعكس في الواقع تعارض أسلوبين في العلائقات لدى الألمان واليابانيين، ففي حين تشجّع الثّقافة الألمانيّة على الصّراحة الصادمة في العلاقات بين الأفراد تسود الخشية المبالغ فيها من جرح مشاعر الآخر في الثّقافة اليابانية. ومع ذلك فسيكون من العبث التّسليم بمجرد الضغط خارجي بالنسبة للألمانيات والإكراه الداخلي فقط بالنسبة لليابانيّات لتفسير رفض دور الحضانة أو رياض الأطفال. لقد أشرتُ في الفصل السادس إلى التّنفيذ المتزامن عبر البروتستانتية لكينونة داخليّة مذهلة ولضغط متعاظم للمجتمع المحلّي على الفرد. تشجّع العائلة الأصل في نفس الوقت على الانضباط الاجتماعي وعلى انطواء الفرد على نفسه. ولا شكّ اليوم أن الاستبطان الدّاخلي والضّغط الخارجي، في اليابان كما في ألمانيا يتضافران في مستوى عال، وفي كل أبعاد الحياة الاجتماعيّة.

في كلتا الحالتين، بما في ذلك عندما يُفضي النّظام «المُعصرَن» إلى صورة أموميّة بالغة القوّة، فإنّ الوضع الخاص للمرأة يكشف عن استمرار عقليّة أبويّة من مستوى 1، مرتبطة بالعائلة الأصل بالرّغم من أنّ العائلة الأصل قد اختفت في الأساس.

لا يتعلّق الأمر هنا بإنكار التّاريخ أو التّحوّل المستمرّ للأشكال الاجتماعيّة ولكن المهمّ هو عدم السّقوط في مغالطة عن تغيير قد يؤدّي حتما إلى توافق. ولا يمكن للدّيمغرافيّين، الذين تؤطّرهم بيانات إحصائيّة شديدة الوضوح والدقّة، الوقوع في هذا الخطإ. ولنستشهد هنا ببايران ومارتن - غارسيا اللذين كتبا سنة 2006 في خاتمة مقالهما آنف الذّكر، ما يلي: «كي نواصل مناقشتنا عن الاختلافات الموجودة بين فرنسا وألمانيا الغربيّة نقول إنّ هذين البلدين قد اتّبعَا مسارين مختلفين في تحديث أنماطهما الثّقافيّة والعائليّة فيما يتعلّق بالأدوار الجنسانيّة. في كلا البلدين ضَعُفَ نموذجُ الرّجل الذي يَعيل أسرته بداية من ستينات القرن الماضي. ولكن إذا كان النّموذج الموافق عليه في ألمانيا

(1) سيشيياما كاكو Sechiyama Kaku، نظام الأبويّة في شرق آسيا. **علم الاجتماع المقارن للجندر**، ليد Leyde، بريل Brill، 2013، ص 133.

يتضمّن رجلا بِدَوَام كامل وامرأة غير متفرّغة، مع إمكانيّة توقّفٍ عن العمل بعد مولد أحد الأطفال، فإنّ الحفاظ على الشّغل بعد الولادة قد أصبح نموذجا بديهيّا[1]».

يبدأ الاختلاف منذ المرحلة «الطّالبيّة» في حياة الأفراد بما أنّ هذين الكاتبين قد سجّلا إمكانيّة الإنجاب، بالنّسبة للفرنسيّين، قبل إنهاء الدّراسات العليا التي قد تطول جدّا اليوم. وفي ألمانيا يكون عدم التّوافق مُطلقا إذ نلاحظ اختلافات قصوى في الإنجاب وفق المستوى التّربوي.

نساء دون أطفال

عدّد رون ليثغه العناصر الأكثر أهميّة في عمليّة الانتقال الدّيمغرافي الثّاني، وهي: ارتفاع سنّ الزّواج، تعميم المُساكنة خارج إطار الزّواج، ارتفاع وتيرة الطّلاق، تأخّر الحمل، انخفاض الخصوبة، زيادة عدد الولادات خارج إطار الزّواج، ارتفاع نسب النّساء اللاّتي لن يكون لهنّ أطفال أبدًا[2]. ومثلما بيّن هذا العالم الدّيمغرافي فإنّ المحدّد المشترك لهذه الحركات بسيط جدّا ومُؤاده أكبر قدر ممكن من الحريّة للأفراد في اختيارات الحياة المتاحة أمامهم. ويسمح تنوّع المستويات التي أمكن بلوغها في مختلف البلدان بواسطة كلّ هذه المعايير، وليس معيار الخصوبة فقط، برسم صورة معقّدة، ومتناقضة وأكثر دقّة عن «الحداثة» الحاليّة. يمكن أن نلاحظ ارتفاعا في وتيرة الولادات خارج إطار الزّواج، بوتيرة أكثر اعتدالاً في ألمانيا منها في فرنسا، واسكنديناڤيا أو العالم الأنكلوأمريكي، وكذلك زيادة ضعيفة جدّا في اليابان. كما يمكن أن نُثري توصيف تنوّع مستويات الخصوبة حسب تعدّد تقنيّات منع الحمل المستعملة.

لقد مثّلت حبّة منع الحمل، دون شكّ، عاملا أساسيّا من عوامل تحرّر النّساء، ولكن الأمر يتعلّق بتجديد تفاعلت معه المجتمعات بحسب خلفيّاتها الأنثروبولوجيّة والدّينيّة بالقبول أو بالرّفض أو بالاستكمال. في العالم الأنكلوأمريكي، حيث تسود العائلة النّوويّة المطلقة ومذهب بروتستانتي بات زُومبيّا على نطاق واسع، سُجّل تواترٌ عال في عمليّات قطع القنوات المنويّة التي يمكن أن تُحرّر الرّجال من خطر الإنجاب غير المرغوب فيه، وكشف عن مقاومة للقوّة النّسويّة. وجاء استخدام قطعُ القنوات المنويّة شاهدا على ثنائيّة متواصلة لعادات أكثر منه انتصارا لأموميّة، وعلى أيّة حال عند الطّبقات المرفّهة

(1) بو بايزان Pau Baizan، تيريزا مارتن - غارسيا Teresa Martin - Garcia، «التّجانس والتّرشيد المشترك للتّسجيل في التّعليم وتوقيت الولادة الأولى في فرنسا وألمانيا»، **المرجع السابق**، ص 97.

(2) رون ليثغه، Ron Lesthaeghe«القمّة المتكشّفة للتّحوّل الدّيمغرافي الثّاني»، **مجلّة السكّان والتّنمية**، المجلّد 36، العدد2. 2010.

للمجتمع الأمريكي[1]. وفي اليابان كشف رفض استعمال الحبوب المانعة للحمل، ثم اللّجوء إليها على نحو ضعيف، عن معارضة للحرّيّة الجنسيّة للمرأة وهو ما يتماشى مع فرضيّة استمرار أبويّة من مستوى 1.

إنّ القبول الرّسميّ بفرضيّة تحوّل اجتماعي لا يُفضي إلى تقارب سيمكّن من إعادة تعريف الدّيموغرافيا بوصفها فرعا من فروع الأنثروبولوجيا. رُبّما ينبغي علينا أن نتحدّث إذن عن انتروبولوجيا ديموغرافيّة أو ديموغرافيا انثروبولوجيّة.

إنّ عدم إنجاب أطفال قد أصبح اختيار حياةٍ (عاد من جديد لو تذكّرنا نسب العزوبة خلال سنوات 1900 في أوروبا) بالنّسبة للكثيرين. إنّ مفهوم عدم الإنجاب بسيط، ولكن قيسه ومقارنته أكثر صعوبة ممّا قد يبدو. وعلى غرار حالة النّسل النهائيّة التي تسجّل معدّل الأطفال الذين تنجبهم النّساء، لجيل معيّن، يتوجّب علينا انتظار وصول هؤلاء النّسوة إلى نهاية فترات خصوبتهنّ كي نقيس نسبة عدم الإنجاب. إنّ الانهيار السّريع للخصوبة البيولوجيّة ابتداء من سنّ الثّامنة والثّلاثين والطبيعة غير الناجعة للإنجاب المدعوم بعد تلك السنّ قد قاد عديد الدّيموغرافيّين إلى الاستباق بواسطة الإسقاط لما سيكون عليه النسل النّهائيّ أو نِسبة النّساء اللائي لم ينجبن في سنّ الخامسة والأربعين أو الخمسين، أي تقييم النّسب النّهائيّة قبل أن تبلغ الأفواج الحدّ المطلق لموسم التّزاوج. وتختلف التّقديرات من حيث الجرأة والدقّة، ذلك أنّ سنوات الولادة المتاحة والأكثر حداثة ليست هي نفسها بالنّسبة لكلّ البلدان، وهو ما يعني بالنّتيجة أنّ المقارنات عادة ما تكون صعبة التّحقيق.

في الولايات المتحدة، ارتفعت نسبة النّساء، ما بين 40 و44 سنة، اللائي لم ينجبن خلال حياتهن ولو طفلا واحدًا من 10٪ إلى 15٪ خلال الفترة 1976 - 2015. ويطابق عام 2015 الجيل الذي ولد ما بين 1970 و1974[2]. وتبدو هذه النّسبة مستقرّة في انكلترا،

(1) إنجدر هيلث (مؤسّسة)، **منع الحمل والتّعقيم. قضايا واتّجاهات عالمية، 2002**، مايكل ل. إيزنبرغ Michael L. Eisenberg وآخرون، «الاختلافات العرقيّة في استخدام قَطْع القنوات المنويّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة: بيانات من الدراسة الاستقصائيّة الوطنيّة لنموّ الأسرة» **المسالك البوليّة**، المجلد 74، العدد 5، نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، ص 1020 - 1024، إنّ اللجوء إلى قطع القنوات المنويّة عند الرجال ما بين 30 و45 سنة كان بنسبة 14,1٪ عند البيض و3.7٪ عند السّود. ويعد مستوى الدّخل عاملا مفسّرا هاما إذ انتقلت النّسبة من 5,6٪ دون 25 ألف دولار إلى 16,5٪ أكثر من 50 ألف دولار.

(2) غريتشن ليفينغستن Gretchen Livingston، «انخفاض الإنجاب وارتفاع حجم الأسرة بين النّساء المتعلّمات تعليما عاليا»، مركز بيو Pew للأبحاث، مايو 2015. أنظر أيضا: غلاديس مارتينيز Gladus Martinez، كمبيرلي دانيالز Kimberly Daniels، أنجاني شاندرا Anjani Chandra «خصوبة الرّجال والنّساء البالغين 15 - 44 سنة في الولايات المتحدة: دراسة استقصائية وطنيّة عن نمو

في حدود 18٪[1] وحوالي 16٪ في السويد، ولكن تواريخ ولادة الأفواج، في هاتين الحالتين، قديمة بعض الشيء[2].

وسأكتفي بالنّسبة لألمانيا بالجيل المولود عام 1967. بيد أنّ النّتيجة هنا تختلف بشكل واضح جدّا عن المجتمعات ذات التّقليد النّسوي. لقد بلغ عدم الإنجاب بالنّسبة لهذا الفوج نسبة 28 ٪[3]. وبحسب أرقام الأفواج السّابقة يمكننا أن نقدّر، في حال التّعليم العالي الكامل، هذه النّسبة في ألمانيا بـ 40 ٪[4].

وتتميّز فرنسا، مثلها في ذلك مثل السويد والنورويج، بفارق ضئيل بين مؤشّرات الخصوبة حسب المستوى الدّراسي. أمّا في العالم الأنكلوأمريكي فإنّ التّأثير السّلبي للتّعليم العالي على الإنجاب أكبر رغم التّوجّه النّسوي للثقافة، ثمّ إنّ هناك نسبة إنجاب الطّبقات الشّعبيّة أو المُتوسّطة أكثر ارتفاعا من فرنسا.

فيما يتعلّق بالنّساء في سنّ 43 عاما المولودات بين 1955 و1959 نجد نسبة 10,4 ٪ في فرنسا ممّن ليس لهنّ أطفال و10,8 ٪ في النورويج، و16,2 ٪ في المملكة المتّحدة، و**16,1** ٪ في الولايات المتحدة. وبالنّسبة لنساء هذه البلدان اللّواتي تمتّعن بتعليم عالٍ (بكالوريا + سنوات) فإنّ معدّل العقم النّهائي يصل إلى 13,3 ٪ في فرنسا و13 ٪ في النورويج و21 ٪ في المملكة المتّحدة و21,2 ٪ في الولايات المتحدة[5]. ومع ذلك

الأسرة»، **التقارير الإحصائية الصحيّة الوطنية**، العدد 51، نيسان / أبريل 2012.

(1) مارتينا بورتاندي Martina Portandi، سيمون ويتورث Simon Witworth«طفولة مدى الحياة في انكلترا وويلز»، **دراسات الدورة الطولية والواقعية**، 2010، المجلد1، العدد2، ص 155 – 169.

(2) جان م. هوم Jan M. Hoem، جردة ناير Gerda Neyer، غونار أندرس Gunnar Anderson، «العلاقة بين الحقل التّربوي والمستوى الدّراسي وعدم الإنجاب عند النّساء السويدات المولودات بين 1955 – 1959»، **أبحاث ديموغرافية**، المجلد 14، المقال 15، مايو 2006. أنظر أيضا: جان هوم Jan M. Hoem، «لماذا لدى السويديّين مثل هذه الخصوبة العالية؟ **أبحاث ديموغرافية**، المجلد 13، المقال 22، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، ص 559 – 572.

(3) توشيهيكوهارا Toshihiko Hara«تزايد عدم الإنجاب في ألمانيا واليابان. نحو مجتمع بلا أطفال؟ **المجلة الدّوليّة لعلم الاجتماع الياباني**، المجلد 17، العدد1، نوفمبر 2008، ص 42 – 62». أنظر أيضا: ماريا – خوزي غونزاليز Maria – José Gonzalez، تيريزا جورادو – غيريرو Teresa Juardo – Guerrero – «البقاء دون أطفال في المجتمعات الغنيّة. مقارنة بين فرنسا وألمانيا الغربيّة وإيطاليا وإسبانيا: 1994 – 2001»، المجلة الأوروبيّة للسكان، العدد 22، 2006، ص 317 – 352.

(4) هايكه ورث Heike Wirth، كرستين دملر Kerstin Dümmler، «تأثير التأهيل على عدم إنجاب المرأة بين 1970 و2001 في ألمانيا الغربيّة»، مجلّة العلوم الديمغرافية، المجلد 30، العدد 2/ 3، 2005، ص 313 – 336، وص. 323 – 325.

(5) مايكل رندال وآخرون Michael Rendall et al«تزايد الاعمار غير المتجانسة عند الولادة الأولى

فإنّه بالإمكان أن نرصد في هذين البلدين الأخيرين في الفترة القريبة إمّحاء التّناقض بين التّعليم العالي والإنجاب عند نساء حظين بتعليم عال وتوافرن على خصوبة عالية. فقد تراجعت نسبة نساء الفئة العمريّة 40 – 44 سنة الحائزات على الماجستير، اللاّتي لا أطفال لهنّ، في الولايات المتحدة من 30 ٪ عام 1994 إلى 22 ٪ عام[1] 2015.

وفي اليابان كانت نسبة النّساء دون أطفال في حدود 12,7 ٪ بالنّسبة للجيل المولود عام 1955، ولكن هذه النّسبة ارتفعت إلى 22,7 ٪ عند النّساء اللاتي ولدن عام[2] 1965. وبوسعنا القول، بعد فكّ شفرة الرّقم الأول، أنّه يكشف عن قاعدة ثقافيّة غير مسيحيّة، قاعدةٌ لم تجعل من العزوبيّة أو رفض الإنجاب مثالا. أمّا الرّقم الثاني فإنّه يكشف عن تقليد أبوي من مستوى 1، تقليدٌ يسمح للنّساء بالدّراسة ولكنّه يرغمهنّ بعدئذ على أن يخترن بين الأولاد والوظيفة المهنيّة.

لا ينبغي أن ننسى وجود ماضٍ مسيحيّ مُعادٍ للنّشاط الجنسيّ في حالة البلدان الأوروبيّة، ذلك أنّ النّسب العاليّة لعدم الإنجاب لا تذهب بنا، في الغالب، إلى أبعد ممّا سمحت به الرّاديكاليّة اللاجنسانيّة والإصلاح المضاد. في ألمانيا بلغت نسبة النّساء اللاّتي لم يُنجبن أطفالا 26 ٪ وذلك ضمن الجيل المولود ما بين 1901 – 1905. من المؤكّد أنّ وظائفهن الزّوجيّة قد اضطربت جرّاء ارتفاع وفيّات الرّجال خلال الحرب. ولكن نسبة عدم الإنجاب قد تدنّت إلى 7,1 ٪ بالنّسبة للجيل المولود عام 1935 (ويمكننا هنا أيضا أن نتصوّر كون هذا الجيل قد كان مُكبّلا بارتفاع الوفيّات في صفوف الرّجال جرّاء الحرب)[3].

ومن المدهش أن نعاين أنّ ظاهرتين ذاتي اتّجاهين متعاكسين قد قادتا إلى نتائج إحصائيّة متقاربة. ذلك أنّ الرّفض المسيحي للنّشاط الجنسيّ خلال سنوات 1650 – 1900 وتمجيد النّشاط الجنسيّ خلال السنوات 1960 – 2015 قد أدّيا إلى مستويات عُقم متشابهة. وتذكّر هاتان الثّورتان الجنسيّتان، السّلبيّة كما الإيجابيّة، بقاعدة انثروبولوجيّة

حسب التّعليم في أوروبا الجنوبية. ونظم السّياسة العائليّة الأنكلو – أمريكيّة»، **دراسات سكانيّة**، المجلّد 64، العدد3، 2010، ص 209 – 227. أنظر أيضا: أوليفيا ايكرت – جافي وآخرون Olivia Ekert – Joffé et al « الخصوبة، روزنامة الولادات في وسط اجتماعي بفرنسا وبريطانيا العظمى». **مجلة سكّان**، المجلد 57، العدد3، 2002، ص 485 – 518.

(1) مايكل ريموك، «كيف تغيّرت أمريكا تحت رئاسة أوباما؟»، **المرجع السابق**.

(2) يورغن دوربريتز Jürgen Dorbritz، «تنوّع الأسرة مع انخفاض الخصوبة الفعليّة والمرغوبة في ألمانيا»، **أبحاث ديموغرافيّة**، المجلد 19، المقال 17، يوليو 2008، ص 557 – 598.

(3)

مستقرّة لئن غيّرها الدين، بكل تأكيد، فإنّها جعلت دوما من الجنسانيّة حقل تجارب، حينا بمعنى القمع، وحينا آخر بمعنى التّثمين.

بيد أنّ المجتمعات التي لم تعرف تحوّلا بفعل المبدإ الأبوي وبتأثيره قد بلغت، حوالي عام 2015 - بالرّغم من الانخفاض الطّفيف جرّاء الكساد الاقتصادي الكبير - مستوى 1,9 أو 2، أي قريبا من عتبة 2,1 الضّروريّة لتجدّد الأجيال. ويمكن هنا توصيف وضع المرأة بأنّه «وظيفيّ». ويكون الوضع الدّوني للمرأة مختلاّ في المجتمعات الأبويّة بما أنّه يقود، في سياق شيوع التّعليم العالي وانتشاره وتوسّع اختيارات الحياة، إلى مستوى خصوبة كافٍ لتأمين تكاثر السكّان. علينا أن نلاحظ هنا أنّ المجتمعات الأقل ابتعادا عن الشّكل الانتروبولوجي، الذي ميّز في الأصل الإنسان العاقل، إنّما تعمل اليوم أفضل من المجتمعات التي تحوّلت بواسطة التّاريخ.

إنّ التّحوّل الحديث للمواقف في ما يخُصّ المثليّة، التي يقبلُ بها **الإنسان العاقل**، مثلما رأينا في الفصل الثالث، يُعزّز هذا التّأويل[1]. ويجب أن نضيف إلى معاينة التّقرير الإحصائي الإيجابي عن الوضع العالي للمرأة والخصوبة الوظيفيّة، معاينة العلاقة بين قبول بالمثليّة وخصوبة مَرْضيّة تقريبا. وإذا نحن وضعنا القيمة 1 للمجتمعات التي أضفت في 1 يناير 2017 طابعا رسميا على الزّواج بين فردين من نفس الجنس والقيمة 0 للمجتمعات التي لم تفعل ذلك، سنحصل على مُعَامِل ارتباط إيجابي بـ + 0,50، وهذا من الأشياء بالغة الأهميّة مع المؤشّر الظّرفي للخصوبة. ببساطة أكثر نقول: يمكننا احتساب مؤشّر متوسّط بـ 1,74 طفل لكل امرأة في البلدان التي لا تقبل بزواج المثليّين، ولكن بـ 1,46 فقط بالنّسبة لبقيّة البلدان. وبعبارة أخرى: إنّ المجتمعات التي تقبل بالزّواج المثليّ هي الأفضل من حيث التّكاثر.

إنّ مُعَامِل الارتباط الذي يجمع الوضع العالي للمرأة والزّواج للجميع هو أكثر قوة بـ + 0,75. إنّ القبول بالتصرّفات المثليّة ليست في النّهاية سوى ظاهرة ثانويّة مرتبطة بتحرّر النّساء. ولا يخلو هذا السّؤال من أهميّة نظريّة. هل علينا اعتبار الزّواج للجميع عود إلى الأصل، أو ظهور أعماق **الإنسان العاقل** إلى السطح؟ أم أن الأمر يتعلّق، إذا ربطناه بتحرّر النّساء، بظاهرة حداثية حقيقيّة. الظّاهر أنّ حصول النّساء على تعليم عال أرفع في المتوسّط من مستوى الرّجال في بعض المجتمعات المتقدّمة يعكس جيّدا، على أيّة حال، شيئا أساسيّا جديدا في تاريخ البشريّة.

ومهما يكن من أمر فإنّ الفرضيّة القائلة بطبيعيّة نسبيّة للنّظام الأنثروبولوجي النّووي والتي ظلّت وظيفيّة من الوجهة الدّيمغرافيّة، قد تأكّدت. هكذا فإنّ المجتمعات التي بقيت

---

(1) راجع الفصل الثالث.

أقرب إلى الأساس الأصلي للإنسان العاقل قد حسمت، بشكل أفضل من المجتمعات المتحوّلة بواسطة الأبويّة، تناقضات الحداثة.

الانتقال الدّيموغرافي الثّاني بوصفه عنصرا من عناصر العولمة: تكيّف سيء للمجتمعات الأصول

إنّ الإلحاح على الفويرقات الدّقيقة يجب أن يلهينا عن المهمّ أي التّماثل بين المسارين الدّيموغرافيّين لألمانيا واليابان، وهما مجتمعان منبثقان عن شكل انثروبولوجي أصل، أو لنقل هذا بسرعة، من مجتمعين أصليّين متّسمين بميسم الأبويّة من مستوى1. وهذه الأبويّة لا تمنع تربيّة النّساء، بل إنّها تخصُّ الأمّهات بمكانة أساسيّة نظرا لمؤهّلاتهنّ كمربيّات. وإذا كانت الأمّهات يشتغلن بعد دراساتهنّ فإنّه يتعيّن عليهنّ، في هذه الحال، تبنّي خصّيصة ذكوريّة ألا وهي عدم الإنجاب. تسمح المجتمعات «النّوويّة» للنّساء المتعلّمات اللاّتي يعملن كي يبقين نساء، بأن ينجبن أطفالا. إنّ مقابلة هذين النّمطين للمجتمعات المتقدّمة يتيح لنا عدم الخلط بين التّحوّل والتّقارب. ولكن سيكون من باب اقتراف استدلال خاطئ ثان إذا تصوّرنا مسارين منفصلين بدقّة: المجتمعات النّوويّة من ناحية، والمجتمعات الأصوليّة، من ناحية ثانية، أي مجتمعات تعيش، جنبا إلى جنب، ولكنّها تعرف تطوّرات مختلفة وداخلية صرف، لكلّ منها. ويأتي هذا التّحوّل الدّيموغرافي في عالم بصدد التّوحّد. ثم إنّ العولمة الاقتصاديّة ليست سوى بُعد من الأبعاد المتعدّدة للعولمة. وكان متوقّعا أن يُعدَّ الانتقال الدّيموغرافي الثّاني هو أيضا بصفته ثورة ظهرت أوّلا في الولايات المتحدة، قبل أن تمتدّ إلى بقيّة أنحاء العالم. ثورةٌ كانت قيمتها الأساسيّة ناتجة بالفعل عن مجتمع نوويّ، ذلك أنّها قيمٌ فردانيّة وليبيراليّة ونسويّة، وهو ما يحتّم علينا التّساؤل حول ما إذا كان من المغري التكيّف مع هذه القيم التي شرع المجتمعان الألماني والياباني في إصابتها بالعطب والخلل على الصّعيد الدّيموغرافي.

بوسعنا القول أن التّكيّف الألماني أو الياباني مع العولمة، هذا المفهوم يُؤخذُ هنا في بُعده الاقتصادي الخالص، جرى بفعّاليّة عاليّة جدّا. فعلا، لقد كان لهذين البلدين فائض هيكليّ في مبادلاتهما التّجاريّة. ذلك أنّ العجز التّجاري لم يظهر في اليابان إلّا غداة توقّف إنتاج الطّاقة النّوويّة بسبب كارثة فوكوشيما. ويوجد حاليا انعدام مُدهش للتوازن وانعدام للتكامل في التّبادل ذلك أنّ جميع بلدان الدائرة الأنكلوفونيّة تعاني عجزا بينما المجتمعات الأصول عادة ما يكون لديها فائض. ومع ذلك فإنّنا إذ نعتبر الدّيموغرافيا إحدى النّقاط التّطبيقيّة لمفهوم العولمة (وهو أوسع هنا من مفهوم الشمولية globalisation التي تشمل القيم الثقّافيّة) فإنّه لا مندوحة عن طرح سؤال مؤلم:

أليس تدني الإنجاب في ألمانيا أو في اليابان، الذي لايمكن اعتباره أثرا بسيطا ومباشر للعائلة الأصل، بل رد فعل خفيّ على الحداثة الأمريكيّة للمجتمعات الأصول، أي تلك المجتمعات الأقلّ فردانية والتي تلاقي صعوبة في العثور على الطفل المفيد حين تكون النّساء متحرّرات والأطفال ملوكا؟.

كيف سيكون النموّ الدّيموغرافي للمجتمعات الأصول في غياب ضغط العالم الأنكلوفوني؟ يستحيل التكهن بذلك. كيف يمكننا تصوّر مسار مستقل داخلي خالص، للنّموّ في ألمانيا أو في اليابان؟ لقد جاء الدفع الاقتصادي فعلا من العالم الأنكلوأمريكي ومن قدرته على التّحوّل عبر الهدم الخلاّق. ولقد كنتُ أشرت أعلاه إلى نزعة في البنية الاجتماعيّة الأصل، مثاليّة جدّا كي تقدّم منتوجا ذاتيا بسيطا أو في أقصى الحالات اتقانا بطيئا في المجال الاقتصادي. وإذا كان النّموذج كذلك فإنّه بإمكاننا في النّهاية تصوّر مجتمعات أصول، غير مُحفّزة وغير متوازنة بسبب القوى القادمة من الخارج، تتقدّمُ ببطء ولكنّها لا تعدم وسيلة في ضبط إنجاب الأطفال في حدود 2,1 كي تُؤمّن التّكاثر (1 إلى 1) لكلّ جيل. ولم تكن اليابان بعيدة عن شبه التّوازن هذا عندما كانت منغلقة على نفسها في عهد تكوغاوة من خلال المزاوجة بين تنميّة القدرات التّقنيّة وجمود السكّان[1]. ورغم ذلك فإنّ العائلة الأصل كانت أبعد ما يكون، فعلا، عن الكمال.

واليوم ينقص ألمانيا واليابان 0,7 طفل للمرأة الواحدة، أي الثّلث بالضّبط، كي يضمن المجتمع توازنه. وإذا كانت تجلّيّات اختلال التّوازن بطيئة البروز، فهو جسيم وقد اضطرّ هذان البلدان لتبنّي خيارات مختلفة جدّا كما سنرى. لنتعقّب أوّلا قدر هؤلاء الأطفال الذين كان عددهم ضئيلا ولكنّهم تمتّعوا بتربيّة عاليّة، وقبل هذا كان المساران التّربويّان لهاتين الأمتيّن الكبيرتين متباينين لأسباب تاريخيّة أكثر منها انثروبولوجيّة.

تباين تربويّ لمجتمعَيْن أَصْلَيْن

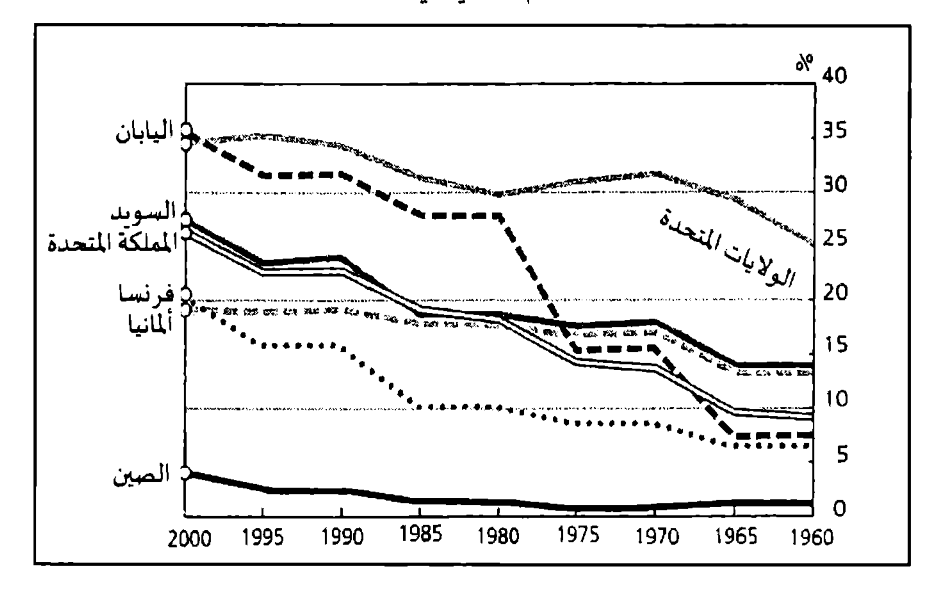
يتيح لنا بنك البيانات بارو – لي الذي سبق لنا استعماله بالنّسبة للولايات المتحدة، تعقّب نموّ التّعليم العالي جيلا بعد جيل. وتوضّح الرّسوم البيانيّة الواردة أدناه، وهي لتسعة أجيال متتاليّة، نسبة الأفراد الذين أتمُّوا تعليمهم العالي. ويجب اعتبار المستوى المطلق للمنحنيّات على سبيل البيان لأنّ النّظم التّعليميّة تختلف جدّا من بلد إلى آخر. ولكن السّمات العامّة للمنحنيّات تصف التّطوّرات الزّمنيّة المؤكّدة.

---

(1) تراوح عدد السكّان بين 25 و27 مليون ما بين 1720 و1820. راجع: أكيراهيامي Akira Hayami، **الدّيموغرافيا التّاريخيّة قبل اليابان الحديثة**، طوكيو، منشورات جامعة طوكيو، 1997، ص 46.

الرسم البياني 16. 1

تطوّر التّعليم العالي في سبعة بلدان



المصدر: نسبة السكّان الذين أتمّوا دراساتهم العليا: الأجيال التي بلغت سنّ 25 سنة في التّواريخ المشار إليها وفق بنك Barro - Lee

يمكن أن نقرأ في هذا الرّسم البياني 16. 1 تقدّم الولايات المتحدة ومحاولات بقيّة الأمم اللّحاق بها. وقد بدَا هذا مُمكنا بسبب الجمود النّسبيّ والتّذبذب اللذين عرفها هذا البلد القيادي. وتتّبعُ كلّ من السويد والمملكة المتحدة وفرنسا مسارات متوازيّة تقريبا، رغم انطلاقها من مستويات مختلفة. وتتميّز اليابان بنموّ متسارع مكّنها، منذ جيل الشبّان الذين بلغوا 25 سنة عام 2000، من اللّحاق بالنّسبة الأمريكيّة المُقدّرة بـ 35 ٪ من الأفراد الذين أكملوا مرحلة التّعليم العالي. وقد قُدّرت مثل هذه النّسبة في السويد والمملكة المتحدة بـ 25 ٪، وفي فرنسا بـ 20 ٪ فحسب. ويبدو التّعارض بين المذهبين البروتستانتي والكاثوليكي لا يزال حيّا بعد موت الدّين ويتيح معاينة تأثير «زومبيّ» مزدوج بروتستانتي وكاثوليكي.

أمّا المسار الألماني فقد انحرف عن هذا النّموذج، بعد انطلاقه من نفس مستوى السويد، وهذه مصادفة عاديّة ذلك أنّ السويد كانت لوثيريّة، أمّا ألمانيا فرغم بقاء ثلث سكّانها كاثوليكيّين فإنّها أسّست اللّوثيريّة. ولكن هذه الأمّة التي اخترعت انتشار التعليم الكونيّة تميّزت، منذ الحرب العالميّة الثّانيّة بنموّ بطئ جدّا للتّعليم العالي. وقد لحقت

بها فرنسا ما بين 2001 و2005. لقد جعلت نسبة 20 ٪ فقط من الذين أتمُّوا تعليمهم العالي في ألمانيا الشقّة تتّسع بشكل قويّ بينها وبين اليابان والتي بلغت نسبتها 35 ٪. لا يمكن لأيّة حتميّة انثروبولوجيّة أن تفسّر تضادًا كهذا سواء بالرّجوع إلى البنية العائليّة أو القاعدة الدّينيّة. ويبدو هذا التّحديد مفاجئا بشكل خاص عندما نتذكّر مكانة الجامعات الألمانيّة على أعتاب الحرب العالميّة الأولى والإبداع الفكري في البلاد زمن جمهورية ويمار. وإذا كان إقلاع اليابان أمرا عاديا بالنّسبة لمجتمع أصل كان يسعى إلى اللّحاق بالرّكب، فإنّ توقّف النموّ الألماني يستدعي التّفسير والتّأويل. ومثل هذا التّأويل لا يمكن إلّا أن يكون تاريخيّا. ذلك أنّ النّازيّة قد دمّرت جانبا من الثّقافة الألمانيّة الرّفيعة ومن الطّبقات الاجتماعيّة التي كانت تنهض بها. كما أنّها أقصت أو أبادت، نسبة هامّة من النّخب الوطنيّة، اليهوديّة وغير اليهوديّة. وترتّب على هذه الاستئصال فراغ مستدام قادر على أن يسبّب انحرافا في المسار وبالتّالي تخلّفا نسبيّا في التّعليم العالي. لم تلجأ العسكريتاريا اليابانيّة إلى مثل هذه السّياسة الاستئصاليّة بل اكتفت بالاستعباد أو الوضع تحت الإقامة الجبريّة أو السّجن، وليس إبادة عالم الفكر والثّقافة. ولقد أتاحت هذه السياسة لطبقة سياسيّة سَلِيمَةٍ في اليابان من الإسهام في مجهود التّدارك بعد الحرب العالميّة الثّانيّة. وعلى هذا الحدّ استطاعت القدرات التّعليميّة للعائلة - الأصل أن نُنتج في اليابان تأثيراتها التّقليديّة المعتادة وبلوغا سريعا للمستوى الأمريكي.

لقد صمدت النّخب الاقتصاديّة الألمانيّة بشكل أفضل من سائر النّخب الأخرى. ونتبيّن من دراسات المقارنة التي أنجزها أ. أتكسن وت. بيكيتّي أنّ نصيب مجموعة 1 ٪ العليا في توزيع الدّخل القوميّ قد صمدت على نحو جيّد في ألمانيا لفترة ما بعد الحرب، وبالإمكان تبيّن هذا الاستمرار في الرّسم البياني 13. 1[1].

ويؤكّد تطوّر التّعليم العالي حسب الجنس فرضيّة مسار ألماني لانمطي.

الأبويّتان الألمانيّة واليابانيّة، والنّسويّة السويديّة

لقد لاحظنا في الفصل الخامس انحرافا أبويّا استثنائيا في نموّ انتشار التعليم في ألمانيا مع تفاوت هائل بين الرّجال والنّساء خلال القرن الثامن عشر. ولقد أشرتُ إلى أنّ تعلّم القراءة والكتابة قد يكون وراء تعزيز الصبغة الأبويّة للعائلة الأصل الألمانية. وعلى النّقيض من ذلك تُسلّط البيانات المتعلّقة بانتشار التعليم في السويد الأضواء على السرعة الفائقة التي التحقت بها النّساء بالرّجال بل وحتّى تجاوزهم منذ القرن الثامن

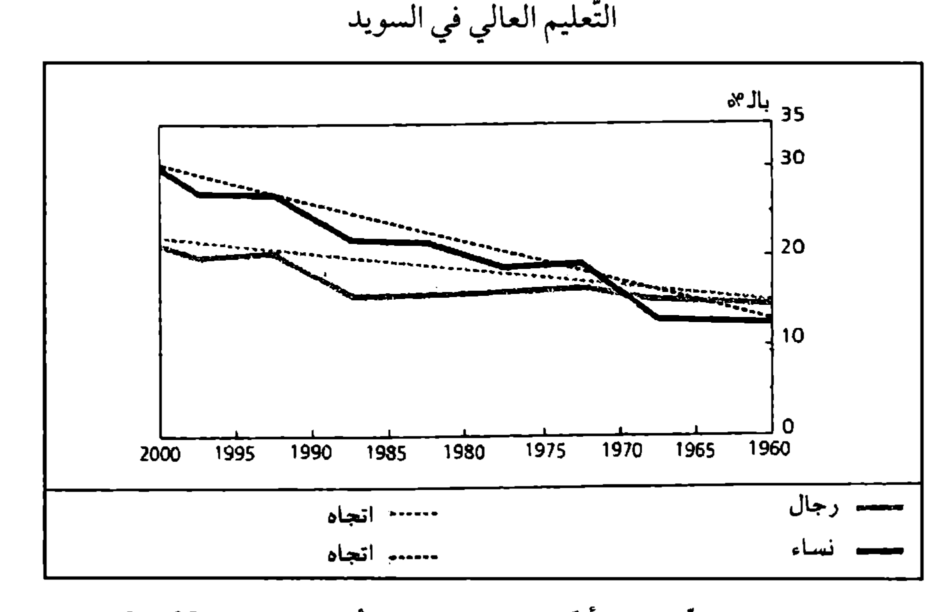
(1) راجع الفصل الثالث عشر.

عشر[1]. أمّا في اليابان فإنّ شيوع استعمال الختم على نطاق واسع قد منع قياس نسبة الأفراد الذين كانوا يوقّعون عقود زواجهم أو وثائق أخرى، وكذلك إجراء مُقارنة من هذا النّوع في هذا البلد خلال هذه الفترة.

وتبيّن الرّسوم البيانيّة 16. 2، و16. 3، و16. 4، المُكرّسة تباعا للسويد واليابان وألمانيا، إلى أيّ درجة كان التّعليم العالي مندرجا ضمن استمراريّة التّعليم الابتدائي ولكن مع انحراف لانمطي بالنّسبة لألمانيا.

الرسم البياني 16. 2

التّعليم العالي في السويد



المصدر: نسبة السكّان الذين أتمّوا دراساتهم العليا: الأجيال التي بلغت 25 سنة في التّواريخ المُشار إليها، وفق بنك البيانات بارو - لي

نلاحظ بالنّسبة إلى السويد تفاوتا أصليّا ضعيفا بين الرّجال والنّساء والتحاقا مُبكّرا للنّساء، متبُوعا - والتّاريخ يعيد نفسه - بتجاوز. في هذا البلد، الذي تعتبرُ فيه الحركة النّسويّة اليوم هوويّة وبالنّسبة للجيل الذي بلغ 25 عاما سنة 2000، تتجاوز نسبة من أكملوا تعليمهم العالي 30٪ بالنّسبة للنّساء. ولكنّها في حدود 22٪ فحسب عند الرّجال.

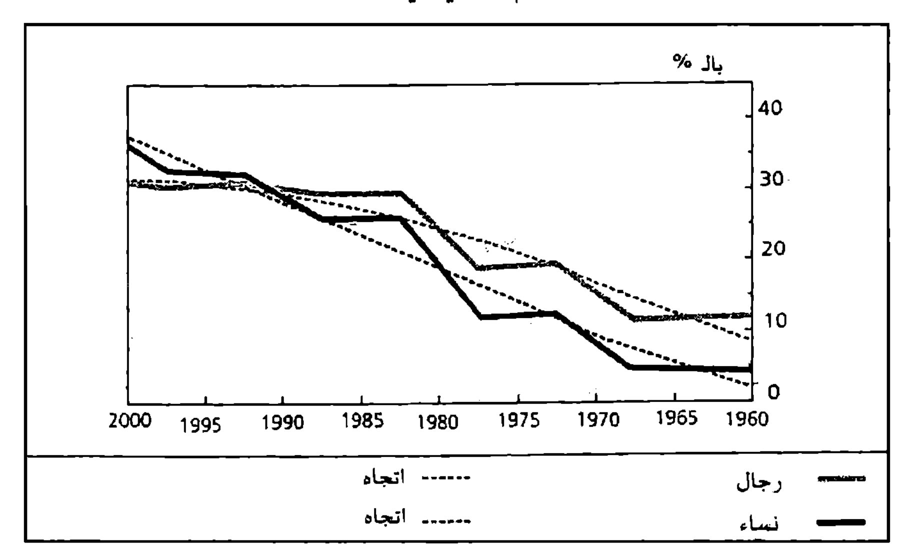
في اليابان، كان الذكور متفوقين كثيرا في المنطلق. ثم أخذت الفجوة تضيق تدريجيا وببطء، ولكن بمعدلات تصاعدية وسريعة. وانطلاقا من الفترة المتراوحة بين سنتي

(1) راجع الفصل الخامس.

1991 و1995 يمكن أن يحصل لدى المرء انطباع بتفوّق نسوي، ولكنه يتلاشى حتما عند أجراء دراسة نوعية لشهادات التعليم العالي المعنية، إذ غالبا ما تكون نوعية التّعليم الذي تزاوله النّساء أقل اعتبارا.

الرسم البياني 16. 3

التّعليم العالي في اليابان



نفس المصدر السابق

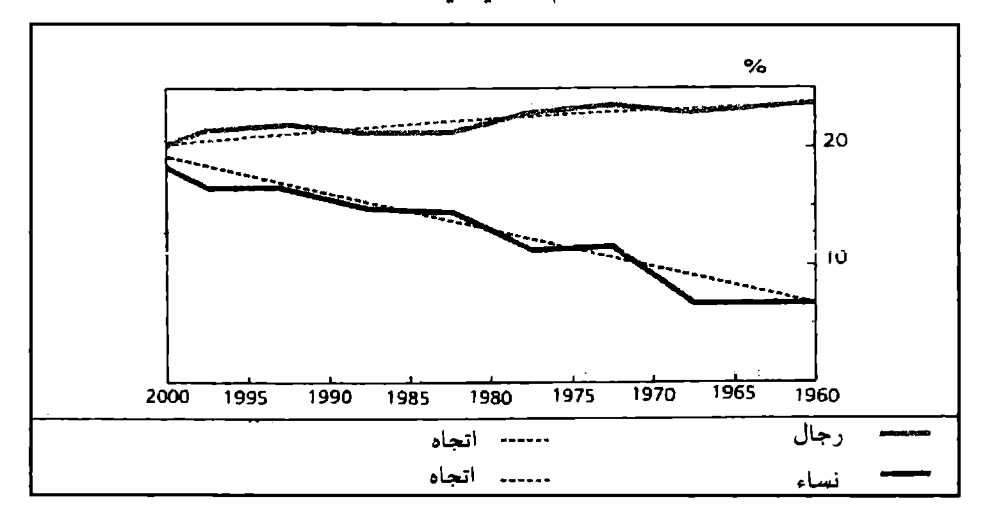
تكشف لنا المنحنيات الخاصة بألمانيا، وفقا لمصفوفتها الأنتروبولوجيّة، مستوى أصليّا عاليا بالنّسبة للرّجال وهُوّة هامّة بين الجنسين: 23,6 ٪ مقابل 6,7 ٪. وكان التّفوّق الذّكوري أعلى في ألمانيا منه في اليابان (12,0 ٪ مقابل 4,4 ٪)، وهذا يعني، خلافا لكلّ الأفكار المسبقة الغربيّة، أن ألمانيا أكثر أبويّة من اليابان. ومع ذلك فإنّ العائلة الأصل في ألمانيا كما في غيرها تسمح، دون مشاكل، بتعليم النّساء والأمّهات. ويمكن بعد ذلك أن نرصُد تقدّما خطيّا عاديا للنّساء نحو نسبة 19,1 ٪ من المتعلّمين في الدّراسات العليا في كل جيل. ومن ناحية أخرى – ونحن نبتعد هنا عن المسار الغربي «العادي» – فإنّ نسبة الرّجال الذين يتابعون الدّراسات العليا يبدأ في التّناقص ببطء، من 23,6 ٪ إلى 20,2 ٪. وهكذا يصبح الجنسان متساويين ولكن في نهاية مسار ذكوري مفاجئ فعلا.

علينا أن نفهم معنى هذا التّطوّر اللّانمطي. إن تحليل الخصوبة، السابقة، بل انعدام الخصوبة، تبرز لنا أنه لا يمكن فهمها من زاوية توازن بين الدورين الذكري والأنثوي،

ذلك أن المنحى التّنازلي للرّجال يتطابق مع انخراطهم في تكوين أكثر فأكثر تخصّصا ومِهَنٍ صناعيّة لا تنضوي ضمن التّعليم العالي. وبعبارة أخرى: نحن لسنا هنا إزاء هبوط في المستوى ولكن إزاء تراجع في التّعليم العام والكونويّ للجامعة.

الرسم البياني 16. 4

التّعليم العالي في ألمانيا



نفس المصدر السابق

يبدو هذا المسار الألماني غريبا جدّا بحيث يتوجّب إخضاع بياناته إلى التّدقيق والتّمحيص باعتماد فحص بيانات، بشأن ألمانيا، متأتّية من مصدر آخر وهذا ما سنفعله بالعودة إلى معطيات منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنميّة. تسلّط الإحصائيّات التي تقدّمها هذه المنظّمة المطابقة للمعايير الأضواء على نفس ظاهرة ضعف النموّ النّسبيّ لتعليم «ثالثيّ» « tertiaire » وفق مصطلحها، بنسبة 28 ٪ فقط، للفئة العمرية المتراوحة بين 25 و34 سنة، من الذين حصلوا في ألمانيا عام 2011 على شهادة من مستوى معيّن، مقابل 59 ٪ بالنّسبة لليابان. وعند هذا الحدّ فإنّ الجمهورية الفديراليّة تجد نفسها هنا قريبة من البرتغال آخر البلدان التي عرفت انتشار التعليم ضمن دول أوروبا الغربيّة.

لنوسّع الأفق باتّجاه أُمم أخرى. تضيف البيانات التّربويّة عنصرا أساسيّا لدراسة الاختلاف الكبير للمجتمعات الأوروبيّة حسب النّقاط الرّئيسيّة التي لا تُحيل على ضرورات بديهيّة وبسيطة مثل اللّغة والدّين. هكذا تبدّدت الجرمانيّة واللاّتينيّة، وكذا المذهب الكاثوليكيّ الرّسميّ نفسه.

الجدول 16. 2

التّعليم العالي حسب منظّمة التعاون الاقتصادي والتّنميّة نسبة الفئة العمريّة 25 – 34 سنة عام 2011، كلّ شهادات المستوى الثالث مجتمعة

كوريا	64
اليابان	59
كندا	57
ايرلندا	47
النورويج	47
المملكة المتحدة	47
استراليا	45
إسرائيل	45
فرنسا	43
السويد	43
الولايات المتحدة	43
بلجيكا	42
هولندا	40
سويسرا	39
الدانمارك	39
فنلندا	39
إسبانيا	39
ألمانيا	28
البرتغال	27
النمسا	21
إيطاليا	21

المصدر: رؤى على التّربية 2013 مؤشّرات منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنميّة، ص 38، الجدول A1. 3a

تبدو إسبانيا، بنسبة 39٪، على رأس طابور الأمم المتقدّمة التي تتراصف كلّها، ما عدا اليابان وكندا وكوريا، ما بين 40 و47٪. ولكن تبدو الأمم القابعة في أسفل القائمة بـ 21٪ وكأنّها تخلّت عن تطوير ثقافة جماهيريّة عاليّة.

والحق أنّ هذين البلدين «اللاّتينيّين» يختلفان كثيرا عن البقيّة من حيث البِنَى العائليّة. في إسبانيا تسود العائلة النّوويّة المساواتيّة إذ تحدّها من الشمال كتلة هامّة من العائلة الأصل. إن تظامها الانثروبولوجي، ذو التوجّه النّوويّ، هو أبعد من القوالب النّمطيّة المشتركة، وهي نسويّة في الغالب مع عنصر من عمُوديّة وتسلّطيّة، في الشمال. أمّا النّظام الإيطالي الذي تهيمن عليه العائلة الجماعويّة المركزيّة فهو على العكس، بالغ الأبويّة حيث توجد أكثر الجامعات بالفعل في إيميلي - روماني وتوسكانيا، وبلونيا وفلورنسا.

وتتيح لنا بيانات منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنميّة أيضا تدقيق النّتائج المقدّمة من بنك المُعطيات بارو - لي من أجل المقارنة بين الرّجال والنّساء. ويسمح توزيع التّشكيلات الثلاثيّة على مجموع السكّان ما بين 25 و65 سنة باحتساب النّسبة بين الجنسين المخصوصة وذلك من خلال ربط نسبة النّساء اللاّتي تلقين تعليما عاليا بنسبة الرّجال وبضرب الرّقم المتحصّل عليه في 100. هكذا نحصل بالنّسبة لـ 100 رجل على عدد النّساء اللاّتي بلغن هذا المستوى.

إنّ التّوزيع المتحصّل عليه «انثروبولوجي بامتياز».

نجد، دون مفاجأة، ضمن البلدان ذات المؤشّر 125، البلدان الاسكندينافيّة وروسيا والبرتغال. ونحن في هذه الحالات الثّلاث على هامش أوراسيا، أي في المناطق التي شملها مبدأ الأبويّة في مرحلة متأخّرة. وحتى عندما غَلَبَ هذا المبدأ، مثلما هو الحال في روسيا، كما ذكرنا أعلاه، عديد المرّات، فإنّ وضع المرأة ظلّ عاليا. إنّ الأموميّة البرتغاليّة، كما قلنا، والأموميّة البرُوطونية، أمر متفق عليه بين المختصين في علم النّفس الاجتماعي. ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى خللين. تشير الحالة الإيطاليّة إلى وجود مؤشّر نسويّ نوعا ما، بـ 123 ولكن هذا المؤشّر يجب أن يُعاد وضعُهُ في سياق عطالة تطوّر التّعليم العالي. وتعتبر النّسبة الضّعيفة لهولندا أكثر إزعاجا لأنّها تُوحي بصلة غير متوقّعة مع العالم الألماني. إنّ المنطقة الدّاخليّة للبلاد هي بالفعل من النّمط الأصل، ولكنّني لن أجرُؤ على إعادة تصنيفها مع ألمانيا والنّمسا أو سويسرا بسبب الدّور التّاريخي الطّاغي للمنطقة السّاحليّة، ولمقاطعة هولندا بالخصوص. وستعترضنا، في الفصل التّالي، مشكلة هذا الغموض الهولندي في علاقة بالنّزعة التّسلّطيّة الأوروبيّة.

الجدول 16. 3

التميّز النّسوي في التّعليم العالي

مستوى التّكوين الثّلاثيّ عند السكان من 25 – 64 بحساب ٪

	رجال	نساء	النسبة بين الجنسين sex – ratio
السويد	28	40	143
فنلندا	32	44	138
البرتغال	13	18	138
روسيا	46	60	130
الدانمارك	29	37	128
النورويج	33	42	127
إيطاليا	13	16	123
كندا	46	56	122
ايرلندا	34	41	121
استراليا	34	41	121
إسرائيل	42	49	117
فرنسا	27	31	115
بلجيكا	32	36	113
الولايات المتحدة	39	43	110
إسبانيا	30	32	107
المملكة المتحدة	38	39	103
اليابان	47	46	98
هولندا	33	30	91
ألمانيا	29	24	83
كوريا	45	36	80
النمسا	22	17	77
سويسرا	38	27	71

المصدر السابق، اللوحة: A1. 5a، ص 41.

ونجد في أسفل السلّم، وبمؤشّرات دون الـ 100، اليابان وكوريا وجميع البلدان الجرمانيّة. وتبدو ألمانيا هنا مصحوبة برفيقتيها الوفيّتين النمسا وسويسرا (بأغلبيّتهما الألمانية)، بلدانٌ تهيمن فيهما، مثلها هي، العائلة الأصل الأبويّة بشكل كبير.

ويُلقي التّحليل المقارن للتّطوّرات التّعليميّة الألمانيّة واليابانيّة الأضواء على التّماثل والاختلاف في آن معا. ذلك أنّ الأبويّة المشتركة للأمّتين لا تمنع أن تسارع إحداهما بتطوير نظامها الجامعي وأن تُعرقل الأخرى مثل هذا التّطوّر.

سنلاحظ الآن في هذين البلدين بقاء وعي جماعي قويّ يتناقض مع الإيديولوجيا المهيمنة الفردانيّة المفرطة ومن شأن هذا البقاء أن يرجعنا إلى فكرة تماثل قويّ بين الأمّتين. إلا أنه سيُطرح علينا بعد ذلك موضوع محاولة تفسير الاختلاف الجيوسياسي لهاتين الأمّتين الكبيرتين، باعتبارهما لاعبتين أساسيّتين في العولمة الاقتصاديّة.

مقاومة وعي جمعي: النزعة القوميّة الزُومبي

يمكن أن نفسّر مقاومة القطاع الصّناعيّ في ألمانيا واليابان وفعالية قطاع التّصدير، مثلما سبق أن ذكرتُ في الفصل السّابق، بقيمة استمرارية العائلة الأصل.

كان هذا النّمط الانثروبولوجي، منذ استنباطه في بلاد الرّافدين، قد صمّم من أجل توارث التّقنيّات وقدرته على استدامتها وتطويرها. هذا الانشغال الأساسي هو الذي يفسّرُ استمرار آليات الإنتاج الألمانية واليابانية ومع ذلك فإنّه بإمكاننا أن نلاحظ وجود بعض الفوارق بينهما. لقد ظلّ النّموذج الألماني أكثر قربا من أصله الرّيفي ومن المدن المتوسّطة التي ازدهر فيها. ويشمل هذا النّموذج مجموعات قويّة متعدّدة الوظائف، ولكنّه يرتكز أيضا على ديناميّة «الأبطال المختبئين» (hidden champions) التي حدّدها هرمان سيمون، ويتعلّق الأمر بمؤسّسات صغيرة أو متوسّطة الحجم تهيمن على مجال محدود من الإنتاج العالمي، وتفضّل إتقان إنتاجها أو حزم منتجاتها على تحقيق تنويعه[1]. ولقد تركّزت هذه المؤسّسات غالبا في مناطق يصعب وصفها بأنّها حضريّة، وهي تواصل، كلّما كان ذلك متاحا، تفضيل التوريث العائلي، وتحافظ على ذاكرة البكوريّة. إننا هنا قريبون جدّا من العائلة الأصل الأصلية. وقد أعطى هرمان سيمون تعريفا إثنيّا ضمنيّا لهذه الظّاهرة بما أنّه لم يفرّق بين ألمانيا والنمسا وسويسرا الناطقة بالألمانية. في اليابان يكون هؤلاء الأبطال المختبؤون أكبر غالبا، في حين يكون وزنهم عموما أقل. ولكن هذه المؤسّسات تكون أكثر تبعيّة للمؤسّسات الكبرى ولمصارفها. وهي أكثر «تحضُّرًا»، بنسبة 74٪، مقابل 33٪ في ألمانيا[2]. وينبغي أن نشير هنا إلى وجود اختلاف مورفولوجي مهمّ

---

(1) هرمان سيمون Herman Simon، **الأبطال المختبؤون للقرن الحادي والعشرين** [1996]، برلين، 2009.

(2) ستيفن ليبرت Stefan Lippert، **المستوى العالمي وراء تويوتا** World Xlass Beyond Toyota، 2010.

بين هاتين الأمّتين، فاليابان دولة مركزيّة بفضل نسيجها الحضريّ، بما أنّ طوكيو أصبحت مدينة عملاقة بحوالي 40 مليون ساكن، أي حوالي ثلث سكّان البلاد، في حين ظلّت ألمانيا ضعيفة التّمركز نتيجة شبكة متينة لمدن متوسّطة الحجم بحيث لم تستقطب مدينةٌ معيّنةٌ المنظومة الاجتماعيّة بأكملها.

إن قدرة الجمهوريّة الفديراليّة على التّنظيم الجماعي تبدو متميّزة، إذ توجد منظمات لأرباب العمل وأخرى مهنيّة تكفل للبلاد طاقة عمل جماعي تعادل ما تؤمّنه طاقة وزارة الاقتصاد والتّجارة الخارجيّة والصّناعة، الجهاز الإستراتيجي المركزي في اليابان. وقد كشف النّقص في أعداد المهندسين، الذي ظهر في ألمانيا خلال سنوات 1990، عن قوّة ردود الأفعال الجماعيّة لتلك المنظمات. ويشرح لنا مقال صدر في 21 أيلول / سبتمبر 2016 في «فرانكفورتر ألماين زايتونغ» وهي جريدة العالم الاقتصادي الحاكم، كيف أنّ عمليّة التّعبئة التي نهضت بها جمعيّة المهندسين الألمان قد مكّنت من حلّ ذلك المشكل. وبحسب الرّسوم البيانيّة المنشورة في الجريدة فإنّ عدد النّشطين، من الذين تكوّنوا في مجال الهندسة، قد انتقل من 815 ألفا إلى مليون و16 ألفا ما بين 2005 و2014. أما عدد الأفراد الذين كانوا يعملون بوصفهم مهندسين فقد انتقل من 689 ألفا إلى 747 ألفا ما بين 2012 و2014. وفي سنة 2014 زاد عدد خرّيجي علوم الهندسة بنسبة 7 ٪ مقارنة بعام 2013 مسجّلا زيادة سريعة لم تسجّلها أيّة مجموعة مهنيّة أخرى. وفي نفس هذا العام، أي 2014 كان هناك في ألمانيا مهندس على ستّة من خريجي الدّراسات العليا. وبالنّظر إلى الحجم الصغير لمجتمع الطلاّب فإنّه يحقّ أن نتساءل عمّا تبقّى للمواد التّدريسيّة العامّة. وعلى الرّغم من سياسة اللاّمركزيّة فإنّ الاقتصاد الألماني يرد الفعل مثل سيّارة يقودها رجل غامض يضغط على دوّاسة السّرعة. من نافل القول أن دور الجمعيّات التّطوّعيّة أساسي. ولكن لن يكون شيء من هذا ممكنا دون وجود وعي جماعي قوميّ تجسّد في جمعيّة المهندسين الألمان. وبالفعل فإنّ العائلة الأصل الزّومبي تؤمّن اليوم، بخلاف العائلة النّوويّة، تخلفيّة وعي جماعي من مستوى قومي وليس فقط محلّيًّا أو مهنيًّا.

ويمنح هذا الوعي الجماعي القومي لألمانيا واليابان وكوريا أفضليّة لامتماثلة في لعبة العولمة. قادت اللّيبيراليّة المشطّة في بلاد العائلة النّوويّة إلى انخفاض حقيقيّ للحواجز الجمركيّة. ويتصرّف الأمريكيّون والإنكليز والفرنسيّون بنفس الطّريقة التي تتطلّبها النّظريّة الاقتصاديّة، ذلك أنهم يتحوّلون جميعهم عندما يتعلّق الأمر بشراء ملكيّة إلى **إنسان اقتصادي** ويتّبع المستهلك مصلحته الشّخصيّة المباشرة باختياره البضاعة الأقل غلاء. فالمستهلك يلعب هنا إذن لعبة ما بعد القومية. لقد وضع التخلّي عن الحمائيّة التي كانت سبب صعود النّظم الرأسماليّة البريطانيّة والأمريكيّة والفرنسيّة في وضع هش؛

فهم يفتحون أسواقهم ولكن الرأسماليّين الأصول لا يقدّمون ما يعادل ذلك. المستهلك الفردي الألماني أو الياباني لا يتصرّف طبقا للنّظريّة الاقتصاديّة، والنّخبُ كذلك بما أنها تتحكّم، بطريقة غير رسميّة، في مسالك التّوزيع. فالألمان واليابانيّون ما زالوا يهتمون ببلد منشإ البضاعة قبل النّظر إلى سعرها ثم يختارون انتاج بلدهم كلّما أمكن ذلك.

تعمل العائلة الأصل الزومبي، علاوة على قدراتها في نقل التّكنولوجيا، على إدامة آليات الاندماج الجماعيّة التي تتصدّى لظهور **إنسان اقتصادي** ما بعد القومي. ويشجّع الطّابع اللامساواتي لهذا النّمط الانثروبولوجي من ناحيته، عقليّة لامتماثلة ورؤية غير ميالة لكونويّة شعوب الأرض ونظرة مسبقة حول اختلاف نوعيّ بين الألمان والآخرين، أو بين اليابانيّين والآخرين. على سبيل المثال. ولهذا أفضلية هائلة للتّجارة، فهي تتؤدّي إلى أفضلية من المنطلق في القدرة التنافسية، تزداد رسوخا بمرور الزمن، بما أنّ الأرباح الأصليّة يُعادُ استثمارها في الصّناعات التّصديريّة. هكذا يصبح تفوّق التّقنيّات الألمانيّة أو اليابانيّة نبوءة ذاتيّة التّحقُّق بحيث يمكن للمنتوجات أن تصبح فعلا أكثر جودة.

لقد كان المثال الياباني دائم الشفافيّة. وبوسعنا القول، على هذا الصّعيد، أنّ هذا البلد صريح مع الجميع، فاليابان تُعرّفُ نفسها على أنها بلد مخصُوص والجميع ينتظر منها أن تمارس اللّعبة الاقتصاديّة المناسبة أو المُتواضع عليها. وبالمقابل فإنّ ألمانيا (التي تسبّبت مركزيّتها الإيديولوجية الإثنُية وبفكرتها عن الطريق المخصوصة Sonderweg، والتي نبذت إثر الفظاعات النّازيّة، تلعب اليوم دورًا اقتصاديّا في عالم غربي، يحرص على الاعتقاد - وهذا ما قلته في مقدّمة هذا الفصل - في صدقيّة التّوجّه الكونيّ للجمهورية الفديرالية. ويمكن لها إذن أن تتبنّى التّبادل الحر قولاً وتكون حمائيّة بالفعل. إنّ شغف ألمانيا بالفائض التّجاري وبالمراكمة الدّائمة للفائض المالي يجعلنا نصنّفها بوصفها مركنتيليّة. وتبدو سذاجة النّخب الفرنسيّة في أقصاها حيال الآليّة الذّهنيّة والايديولوجيّة الألمانيّة لأنّ انتماء النّخب المذكورة إلى العائلة النّوويّة المساواتيّة الزّومبيّ يجعلها ميّالة إلى أن تنظر إلى الإنسان، بما في ذلك الإنسان الألماني، بوصفه مماثلا لنفسه في كل مكان.

وعلينا أن نقول، بالنّسبة إلى المثال الألمانيّ، إن الأمر يتعلّق بشعور قوميّ قويّ تمكّن من البقاء. بل إنّه يتوجّب علينا القول، بالنّظر إلى الحرب الاقتصاديّة النّاجمة عن التّبادل الحرّ المُعمّم، أنّ هذه القوميّة هي من النّوع الزّومبيّ. وأنا متردّد هنا في أن أُطلق نفس المصطلح على الحالة اليابانيّة، أي على بلد فيه شعور قوميّ بشكل صريح، وهو يتوق اليوم، دون شك، إلى الانسحاب من هذا العالم بدلاً عن غزوه.

الأفضلية الاقتصادية والأزمة الديموغرافيّة

سنصل إلى هذه النّتيجة المُفارقة وهي أنّ البلدان المتقدّمة الأكثر نجاحا في مرحلة العولمة، إذا أخذنا في الاعتبار الفعّاليّة في مضمار التّبادل، هي تلك التي كانت محميّة بنظمها الأنثروبولوجيّة من الفردانيّة المفرطة، ولم تمتثل لنموذج **الإنسان الاقتصادي**. وباختصار، هي البلدان التي رفضت مُسلّمة العولمة. ومع هذا فإنّنا لا يمكن أن نتحدّث عن نجاعة عامّة بخصوص الحالات المذكورة. وعندما ننتقل من السّطح الاقتصادي للأشياء إلى تأثيراتها العمليّة على الطّبقات العميقة للحياة الاجتماعيّة - وضع المرأة، السلوكيّات الجنسانيّة، تربيّة الأطفال - نلاحظ أنّ بلدانا مثل ألمانيا واليابان قد دفعت ثمنا باهظا جدّا على الصعيد الديموغرافي بالخصوص. إن عدم التكيّف الأصلي لألمانيا واليابان مع فردانيّة ونسويّة بَدَتَا من منظورهما مبالغا فيهما قد قادهما إلى عجز واضح على تأمين تكاثر سكانهما. ذلك أن الحفاظ، على المدى البعيد، على مؤشّرات ظرفيّة للخصوبة قريبة من 1,4 طفل للمرأة الواحدة ينطوي على أصول نهائيّة (عدد الأطفال الذين ينجبهم كل جيل من النّساء) تقارب حتما هذا المستوى المتدنّي جدّا. هكذا يكشف كل عام عن عجز هائل في الولادات. وإذن فإنّه من المفروض على كل مجتمع التّأكّد أوّلا من تكاثر سكّانه قبل الانشغال بنجاحه الاقتصادي.

وينبغي بالتّالي أن نعتبر النّتائج الجيّدة في مجال التّصدير، في سياق انهيار ديموغرافي، بمثابة تأثير عقلانيّة جزئيّة أو محدودة. لقد سخرنا طويلا من النّزعة قصيرة الأجل للاقتصادات الانكلوسكسونيّة، ولكن علينا أن نعترف بأنّ التّزايد الديمغرافي يُدخل في حسابه المأثرةَ الديمغرافيّة إلى جانب المأثرة الاقتصاديّة قصيرتي الأجل بما أن نجاحهما الاقتصادي قد دفع ثمنه استنفاذ ديمغرافي. وها قد وصلنا إلى ما يلي: في هذه المرحلة انكسر التّماثل بين هذين المجتمعين الأُصولَيْن الكبيرين. فعلا، لقد جاء ردُّ كلّ من ألمانيا واليابان على التّهديد الدّيموغرافي بطريقتين متباينتين جدّا، إذ انفتح بلد على الهجرة، في حين قبل البلد الآخر بانخفاض سكّانه وقوّته، في هذه المرحلة على الأقل.

الانبساط الألماني والانطوائيّة اليابانيّة

إنّ الصّورة المغلوطة عن ألمانيا بوصفها بلدًا غير مؤهّل، مثل فرنسا أو الولايات المتحدة، لاستقبال المهاجرين، قد تفجّرت تماما بفعل انفتاح البلاد، عام 2015، أمام تدفّق المهاجرين القادمين من سوريا وافغانستان. والحقيقة أنّ هذه الأمّة لديها تاريخ طويل وجريء في مجال استعمال العمالة الخارجيّة وإدماج المهاجرين. إن بروسيا التي صنعت الوحدة الألمانيّة لم تكن مجتمعا عسكريّا فحسب بل مجتمعا تجريبيّا كذلك إذ

أنّ صعودها القويّ إنّما هو، في جزء منه، نتيجة لهجرة مُحدّدة. لقد استفادت بروسيا بالخصوص من الوصول المكثّف للهوغنو (البروتستانتيون الكلفينيون الفرنسيّون) الذين طردهم لويس الرابع عشر، في حدود العام 1700، حيث أنّ مدينة برلين كانت تؤوي ساكنا من أصل فرنسي على كل ثلاثة سكانها. إنّ إلغاء موسوم نانت عام 1685 لم يتسبّب فقط في تجريد فرنسا من بروتستانتيّيها المتعلّمين بل إنّه أثرى بروسيا وانكلترا[1]. لِنَطْوِ القرون كي نصل إلى مطلع أربعينات القرن العشرين حيث استوردت في الصّناعات الألمانيّة ملايين العمّال الأجانب للعمل بها خلال الحرب العالميّة الثانيّة. وكان استيراد هذه العمالة حصيلة تخطيط وتدبّر أرباب العمل الألمان الذين كانوا نازيّين في أغلبيّتهم ولكنّهم كانوا خاصّة - وهذا هو الأهمّ - برغماتيّين.

لقد بدأ انهيار عدد الولادات في ألمانيا الفديراليّة خلال الفترة 1965 - 1975 وشتمل فئات جوفاء (في الهرم السكّاني) للكهول ابتداء من 1995.

الجدول 16. 4

غرباء بين الأمم عام 2012 (٪)

	أجانب	المولودون في الخارج
الولايات المتحدة	6,8	13,0
المملكة المتحدة	7,5	11,9
ألمانيا	8,8	13,3
السويد	7,0	15,5
فرنسا	6,4	11,9
اليابان	1,6	–
كوريا	1,9	–
روسيا	0,4	7,9

المصدر: بيانات منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنميّة

سيختار المؤرّخون الألمان في المستقبل، دون شكّ، المسألة الديموغرافيّة محورا مركزيّا عند التطرّق إلى سنوات 1995 - 2050. إن المحافظة على السكّان النّشطين قد تكون جرت ما بين 1995 و2017 على الأقل، ومثل هذه المحافظة هي شرط ضروريّ

(1) سيباستيان هافنر Sébastien Haffner، **صعود بروسيا وسقوطها** [1980]، لندن، 1998، ص 37.

للقوّة التّجاريّة. وفي بداية هذا الصّراع من أجل البقاء منح انهيار جدار برلين في البداية حلاّ معجزة تمثّل في الألمان القادمين من الشرق ثم السّوفيات «من ذوي الجنسيّة الألمانيّة». إنّها عمالة متعلّمة وذات تكوين وسهلة الاندماج وبِذَا استطاعت على مستوى النّشطين أن تسدّ فجوات الهرم السكّاني. وكانت ألمانيا على أعتاب موجة الهجرة السّورية والأفغانيّة، تعدّ على أرضها نسبة هائلة من السكّان الذين ولدُوا بالخارج: 13,3 ٪ عام 2012. وبهذا كانت ألمانيا قد تخطّت نسبة 13 ٪ في الولايات المتحدة وخاصّة نسبة 11,9 ٪ في فرنسا. وتبدو السويد هي الأفضل وحدها بنسبة 15,5 ٪.

وعلينا، في علاقة باليابان، أن نكتفي بنسب الأجانب ولكن نسب الأشخاص المولودين في الخارج لا تختلف عنهم كثيرا نظرا إلى صعوبة الحصول على الجنسيّة في هذا البلد. ولكنّنا نجد 1,6 ٪ سنة 2012 من الأجانب في اليابان مقابل 8,8 ٪ في ألمانيا. بيد أنه بإمكاننا بالتّأكيد رصد بداية موجة هجرة في الأرخبيل الياباني، موجةٌ ضروية تقنيّا من أجل سدّ فجوات النّشطين التي ظهرت في اقتصاد البلاد. ولكن علينا خاصّة أن تعترف برفض اليابان الاعتماد على الهجرة الجماعيّة من أجل حلّ مشكلتها الديموغرافيّة. في هذه الظّروف فإنّ عدد سكّان البلاد في تناقص منذ 2010. لقد تخلّت اليابان عن عظمتها.

وقد أظهر التّفسير الرّئيسي للاختلاف بين السّياستين الديموغرافيّتين لألمانيا واليابان تمسُّك الحضارة اليابانيّة بمثال لتجانس الجسم الاجتماعي، وهو مفهوم عالي التّساوق مع قيم الاندماج واللا تماثل للعائلة الأصل ومع ذلك فإنّ نفس القيم هذه لا تمنع ألمانيا من أن تكون متفتّحة. ورغم هذا يوجد هاهنا فرق بين العائلة الأصل اليابانيّة والعائلة الأصل الألمانيّة ربما يُعيننا على فهم السّبب الأخير في الاختلاف في المواقف وفي السّياسات. إنّ النّظام الانثروبولوجي الألماني خارجي الزّواج بشدّة شأنه في ذلك شأن كلّ الأنماط العائليّة الأوروبيّة التي عدّلتها المسيحيّة. لم يشمل زواج الأباعد هذا اليابان، فقد كان فيها الزّواج الخارجي معتدلا بفضل تسامح حقيقيّ في الزّواج بين أبناء العمومة من الدّرجة الأولى، زواجٌ بلغت نسبته 11٪ غداة الحرب العالميّة الثانية، ولكنّه إنهار منذ ذلك التّاريخ بحيث اقترب من الصفر. ولم تكن هذه النّسبة، وهي بالأحرى عالية، قديمة جدّا. وقد تكون ظهرت خلال الانغلاق عن العالم زمن توكوغاوة ابتداء من القرن السّابع عشر، أي في الحقيقة في ذلك العهد الذي رفضت فيه اليابان محاولة التّسرّب المسيحيّ. وغالبا ما كان يحرّك إنطواء الزّواج بين الأقارب في قرية ما الرّغبة في المحافظة على احتكار تقنيّة حديثة مثل صنع الورق على سبيل المثال[1].

(1) بخصوص مجموع هذه النّقاط، أنظر: إيمانويل تود، **أصل النّظم العائليّة**، مرجع سابق، ص 187 - 190.

ما نلاحظه في اليابان هو بالأساس جدليّة للانفتاح والانغلاق. جدليّةٌ ربطت كل المستويات السّياسيّة والاقتصاديّة والعائليّة. وليس من السّهل بالمرّة تمييز المستوى الذي قد يكون انطلقت منه الحركة باتّجاه الزّواج بين الأقارب في يابان اليوم ولكن البلاد بذلت كلّ ما في وسعها كي تحافظ على استقلالها الاقتصادي في الوقت الذي دشّنت فيه ألمانيا مرحلة انبساط قُصوى. لقد حقّقت الجمهورية الفديراليّة نسبة انفتاح على التّبادل مذهلة بالنّسبة لبلد يضمّ أكثر من 80 مليون ساكن، وهذا حجم محترم يسمح بالمحافظة على مبادلات داخليّة مُهمّة. انتقلت الصادرات الألمانيّة، كحصّة من النّاتج الدّاخلي الإجمالي، من 31 ٪ عام 2000 إلى 47 ٪ عام 2015. وكان على اليابان، هي أيضا، أن تنفتح خلال نفس هذه الفترة ولكن نسبة صادراتها، التي كانت في حدود 11 ٪، لم تحقّق سوى 18 ٪ من النّاتج الدّاخلي الإجمالي. وسنة 2015 حصل توازن بين واردات البلاد وصادراتها. وفي ألمانيا جرى الحدّ من الواردات فلم تتجاوز سقف 39 ٪[1]. لا يمكن هاهنا تفسير الفارق الكبير في الانفتاح بين البلدين فقط بحجم السكّان الكبير في اليابان.

وفيما حدّدت ألمانيا مسالك الإنتاج وأدمجت عمالة أوروبا الشّرقيّة وجازفت بتخفيض جودة منتوجاتها، بدت الأولويّة بالنّسبة إلى اليابان، في المحافظة على استقلاليّة سلاسل الإنتاج. بل إنّ اليابان قد حافظت، بعد فوكوشيما[2] على صناعتها النّوويّة المدنيّة على الرّغم من الخطر المستمر للسلاسل. هكذا فإنّ الانطوائيّة اليابانيّة تتعارض مع الانبساط الألماني.

وإن نحن حاولنا البحث، في آسيا، عن معادل مثالي لألمانيا فإنّنا سنجده في كوريا، إنّ العائلة الأصل في كوريا خارجية الزواج. ثم إنّ البلاد تضم 31 ٪ من المسيحيّين (24,0 ٪ من البروتستانتيين و7,6 ٪ من الكاثوليك)، مقابل 24,2 ٪ من البوذيّين. ويستقبل هذا البلد الذي جاءت أزمته الديموغرافيّة متأخرة، أعدادا من الأجانب أكبر ممن تستقبلهم اليابان. هذا مع الإشارة إلى أن وجود منتمين إلى الأثنية الكوريّة في شمال الصين قد سهّل هذه الهجرة. ولقد اعتبر عالم أنثروبولوجي من التّقليد الثّقافوي الأمريكي أنّ الثّقافة الكوريّة انبساطية، ثقافةٌ مُلائمة للتّعبير عن الأحاسيس، على النّقيض تماما من الثّقافة اليابانيّة الميّالة إلى التّحفّظ.

لا شيء أكثر إفادة من قراءة تقريرٍ ملحقٍ بدراسة طموحة تقارن تطور القيم العائلية

---

(1) البنك العالمي، **مؤشّرات النموّ العالمي**، 4.8، هيكليّة الطلب.

(2) كارثة فوكوشيما تمثّلت في زيادة النّشاط الإشعاعي لمفاعل فوكوشيما الأول النّووي إثر الزلزال الكبير الذي ضرب اليابان في 11 آذار/ مارس 2011. (المترجم).

في اليابان وكوريا الجنوبيّة وتايوان والصين، يقدّم مناقشات بين متخصّصين يابانيّين في استطلاعات الرأي مع آخرين. لقد طلبوا توزيع الإجابات الممكنة على عدد زوجي مما يستوجب الاختيار بين السّلبي والإيجابي (إذ أنّ وجود جواب مركزيّ يتيح للفرد أن يجد فيه ملاذا كي لا يعبّر عن رأيه). ولكن الباحثين اليابانيّين لم يكسبوا القضيّة في النّهاية، ذلك أنّه على امتداد هذه الدّراسة، ومهما كانت الثيمة التي جرى تناولها، فإنّ العيّنة اليابانيّة قد تميّزت بنسبة عالية من الامتناع عن الإجابة [1]. وهنا أيضا تكون فئات الحسّ السّليم - أوروبا ضد آسيا على سبيل المثال - غير فعّالة، بما أن كوريا أو تايوان تميلان إلى الانبساط الأوروبي.

وهنا أيضا هل يجوز لنا أخيرا القبول بالفكرة القائلة أن اليابان بلد خاصّ حقا. ولكن اختلاف اليابان وانطوائيّتها وزواجها الدّاخلي هي، مثل عائلتها الأصل نتاج تاريخ حديث نسبيّا يمتدّ، على الأكثر، ما بين القرن الخامس عشر والقرن العشرين.

---

(1) نوريكو إيواي Noriko Iwai، طوكيو ياسودا Tokio Yasude وآخرون: **القيم العائليّة في شرق آسيا. مقارنة بين اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، تايوان على أساس الخدمة الاجتماعية في شرق آسيا،** 2006، كيوتو ناكانيشيا، 2011، ص 96 - 97، «الاختيار الياباني بين عدم الموافقة والموافقة».

الفصل السابع عشر

تحوّل أوروبا

منذ أن توسّعت أوروبا باتّجاه الشرق واعتمدت العُملة الموحّدة (اليورو) في الغرب بدا وكأنها تعمل بشكل سيّئ. ومع هذا لن نتوصّل إلى فهم ما تشكوه القارة إذا بقينا أسرى مبدأين فكريّين كبيرين قادا البناء الأوروبي وهُما: إيمان بأسبقيّة المُحدّدات الاقتصادية، وفرضيّة توافق الأمم في المجتمع الاستهلاكي. كان يمكن لهذا المشروع أيضا أن ينجح في عالم يكون فيه الاقتصاد محرّك التّاريخ وحيث تكون مستويات الفعّاليّة الاقتصاديّة متقاربة، من شمال القارة إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها. ومع هذا فإنّ عالمنا مختلف. ومثلما سأحاول تبيان ذلك بطريقة منهجيّة في هذا الكتاب، فإنّ قوى أكثر عمقا - قُوى تربويّة ودينيّة وعائليّة - تكمُنُ وراء التّحوّلات الاقتصادية. لقد أشرتُ في الفصل السابق إلى تنوّع مسارات تطوّر التّعليم العالي في أوروبا وأودّ الآن أن أغوص حتى النّفاذ إلى القاعدة الانثروبولوجيّة. سأبحث، كيف أدّى التّنوّع الأسري والدّيني إلى تحوّل في الاتحاد الأوروبي. وسأنتهي إلى خاتمة، قد تبدو مفاجئة نوعا ما، مؤداها أنّ أوروبا اليوم - التي هي أبعد ما تكون عن الوحش - هي على ما ينبغي لها أن تكون عليه طبقا للرّؤية التّاريخيّة المُبلْوَرة في هذا الكتاب.

وقبل تناول التّباين الاقتصادي والديموغرافي للأمم، سوف نرسم خطاطة لتنوّعها الانثروبولوجي مقترحا خريطة للبنى العائليّة ستسمح بعد جمعها بالخريطة 8. 1 الخاصّة بمستويات التشرّب الدّيني، بإنجاز خريطة تركيبيّة تكشف عن التّوزّع الجغرافي لقيم السّلطة وانعدام المساواة في القارّة.

تنوّع الأشكال العائليّة في الطرف الأقصى لأوراسيا

لم تعرف أوروبا الغربيّة الزّراعة والمدينة والكتابة إلا في فترة متأخّرة. إلّا أنّها تبدو لعالم الانثروبولوجيا في شكل متحف للأشكال العائليّة العتيقة. إذ كانت الأنماط البولنديّة والرومانيّة والبلجيكيّة والبروطونيّة والفنلنديّة والإيطاليّة الشماليّة، في لومبارديا أو ليغوريا، والفرنسيّة، على الضفّة المتوسطية، نوويّة ولكنّها لا تزال تمارس المساكنة

المؤقتة في الوسط الريفي، مع صبغة أبويّة واضحة في رومانيا وشمال إيطاليا، وفي بروفنس ولانغدوك. ونجد في الشّرق، كما نجد في قلب آسيا، أنماطا جماعويّة في روسيا والدّاخل الفنلندي وبلدان البلطيق الثلاثة وسلوفاكيا، وفي قسم من المجر وفي بلغاريا وصربيا وألبانيا. ويكون وضع المرأة إلى الشّمال، في هذا الفضاء الجماعوي، عاليا. كما أنّه عال كذلك على الساحل الغربي للقارّة. وتكون منزلة المرأة في الجنوب أكثر تدنّيا. بيد أن النّظام المهيمن في كامل الجنوب وحتى في المنطقة المسلمة للبوسنة، وفي ألبانيا، أو في كوسوفو هو نظام زواج الأباعد أو الزّواج الخارجي، نظامٌ يُقصي أيّة إمكانيّة للزّواج بين أبناء العمومة.

ومع ذلك فإنّ الخريطة الملوّنة 17. 1 (بالصفحة A 432) تكشف لنا أن النّمط العائلي المهيمن في الاتّحاد الأوروبي هو العائلة الأصل التي تمثّل الطّور الأوّل في التّحوّل الأبويّ. إنّها النّمط الفلاحي المهيمن لبلدان ومناطق يقطنها اليوم أكثر بقليل من 180 مليون ساكن. إنّ كتلة كهذه تمثّل 36 ٪ من سكان الاتّحاد مع إمكانية أن نضيف إليها سويسرا والنورويج قبل خروج المملكة المتحدة. وترتفع كتلة العائلة الأصل إلى 40٪ بعد خروج البريطانيّين، وتبلغ 46٪ في منطقة الأورو لوحدها. ونظرا إلى أنّه لا وجود لنمط يُمثل أكثر من 20٪ في الاتّحاد فإنّ علينا أن نُقرّ بأنّ الجزء القارّي من أوروبا الغربيّة تغلب فيه العائلة الأصل، ولا تشكّل ألمانيا سوى 18٪ من الاتّحاد (زائد سويسرا) ودون المملكة المتحدة التي تمثّل 25٪ من منطقة الأورو. وإذا نحن أضفنا إليها النمسا وسويسرا الألمانيّة حيث تسود العائلة الأصل واللّغة الألمانيّة، فإنّنا نصل إلى 21٪ من مجموع الاتّحاد (زائد سويسرا) دون المملكة المتحدة. هكذا فإنّ ألمانيا والنمسا مجتمعتين تمثّلان 27 ٪ من مجموع منطقة الأورو.

للعائلة الأصل غير الألمانيّة وزن كبير جدّا في البناء الأوروبي، ذلك أنّنا نجدها في السويد، وداخل هولندا، وفي الجمهورية التّشيكيّة، وفي سلوفينيا، وفينيتو، والألزاس، وأوكسيتانيا، وفي شمال شبه الجزيرة الإيبيريّة. وهي تعدُّ 47 ٪ من إجمالي العائلة الأصل، أي حوالي النصف. وعليه فإنّه لا يمكن أن نعزُوَ إلى ألمانيا أو حتى إلى مجموع العالم الجرماني، هيمنة قيم السّيطرة واللامساواة في أوروبا. أو بعبارة أخرى تفضيل دمج الفرد في نظام هرميّ. ويقدر وزن العائلة الأصل 31 ٪ في إسبانيا، و29 ٪ في فرنسا أو البرتغال، و11 ٪ في إيطاليا.

ولكي نبقى الآن في قلب البناء السّياسي الأوروبي نقول إنّ العائلة النّوويّة المساواتيّة في منطقة الأورو تمثّل 27 ٪، أي شيئا ضئيلا أمام نسبة 46 ٪ للعائلة الأصل. بيد أنّه

بوسعنا أن نرفع إلى 34٪ في وزن القيم النّوويّة والمُساواتيّة لو وضعنا في الاعتبار العائلة النّوويّة الأبويّة المحليّة في شمال إيطاليا والضفة المتوسطية الفرنسية.

ما تشفّ عنه خريطة العائلة الأصل هو كتلة جرمانيّة مركزيّة فعلا ولكنّها، تمتدّ إلى هولندا وجمهوريّة تشيكيا، وأقصى شرق فرنسا، وسلوفينيا، وشمال شرق إيطاليا. وعلاوة على هذا، يجب أن نُشرك أقطابا مستقلّة في السويد، وأوكسيتانيا، وكاتالونيا، وبلاد الباسك، وغاليسيا، وشمال غرب البرتغال. وتمثّل السويد أمّة أصل أخرى. ولكن عدد سكانها لا يتجاوز 9,6 مليونا، ثم إن نمطه العائلي النّسوي، بدرجة عالية جدّا، يظلّ لانمطيّا وغير مكتمل. أمّا البلد الثّاني للعائلة الأصل في أوروبا فهو فرنسا بفضل كتلتها الانثروبولوجيّة الحقيقيّة، فضلا عن 19 مليون ساكن معنيّين. وتأتي إسبانيا في المرتبة الثالثة بـ 14 مليونا.

تنوّع التشريبات الدّينيّة

جرت العادة أن نميّز تقليديّا بين ثلاثة تنويعات للمسيحيّة في أوروبا: الأرثوذكسيّة والكاثوليكيّة والبروتستانتيّة. إن البيانات تعوزني بخصوص الممارسة الدّينيّة الأرثوذكسيّة، ومن ثمّ فإنّه لا يمكنني، بالنّسبة لهذه الطائفة، تحديد تواريخ علمنتها حسب الأماكن. ولكنّني حدّدت في كتابي **اختراع أوروبا** فترة فريدة للخروج من الدّيني بالنّسبة للمذهب البروتستانتي، وفترتين متمايزتين، حسب الأماكن، بالنّسبة للمذهب الكاثوليكي. ومثلما تبيّن ذلك الخريطة 18. 1، في جزء واسع من مجال الكنيسة - الحوض الباريسي، جنوب إسبانيا وإيطاليا والبرتغال - قد انهارت الممارسة الدّينيّة منذ بداية السّنوات 1740 - 1750 في منطقة العائلة النّوويّة المساواتيّة وفي الضيعات الزّراعيّة الكبرى بصفة رئيسيّة[1]. في هذه المناطق التي شملتها العلمنة منذ فترة بعيدة تكون قوّة الاندماج الدّيني في حدودها الدنيا في شكل رواسب أو منعدمة. أمّا في البلدان البروتستانتية، التي شهدت الانحسار ما بين سنتي 1870 و1930، فيُفترض أن تكون الآثار أكثر أهميّة. وبخصوص المناطق التي ظلّت كاثوليكية في ممارستها للشّعائر حتى غداة الحرب العالمية الثانية، أي تلك المناطق التي لم تعرف سقوطا إلّا بعد مجمع الفاتيكان الثاني، فإنّه ينبغي الإقرار بوجود مُخلّفات أكثر أهميّة. لقد أمكنني أن أُكتشف بمعيّة هرفيه لُوبْرا وجود **كاثوليكيّة** زومبيّ في المناطق الفرنسيّة التي اختفى فيها المذهب الكاثوليكي. لقد عكست المناطق المعنيّة ديناميّة تربويّة وأداءًا اقتصاديا يفوقان بقيّة المناطق. هكذا فإنّنا نجد أيضا في هذه

---

(1) إيمانويل تود، **اختراع أوروبا**، مرجع سابق، الفصل السادس.

المناطق، مثلما بيّنتُ ذلك في كتاب من **هو تشارلي؟**[1]، مواقف وسلوكيّات اجتماعيّة تنطوي على استعداد للقبول بالسّلطة وباللامساواة وبالأشكال الإجتماعيّة التّراتبيّة. وفي ظلّ السّياق الحالي المتّسم بأزمة روحيّة واقتصاديّة، نعاين، في هذه المناطق، شكلا مخصوصا، منافقا بشكل ما، من الاسلاموفوبيا. بيد أن الكاثوليكيّة الزّومبيّ هي ظاهرة ذات بُعد أوروبي بل عابر للقارات إذ أدمجنا إقليم كيبيك في كوكبتها. في هذه المنطقة النموذجيّة فإنّ التّركيز السّلبي على الدين الإسلامي من السّهل جدّا املاحظته في غياب مجموعة مسلمة كبيرة. أمّا بالنّسبة للبلدان الأوروبيّة غير فرنسا وبلجيكا، فإنّه لا تتوفّر لديّ بيانات كافية لتناول الإسلاموفوبيا من منظور الكاثوليكيّة الزّومبيّ. وفضلا عن ذلك فقد كنتُ لفتُّ النّظر في كتابي: **من هو شارلي؟** إلى أن بروتستانتيّات هولندا والدانمارك وشمال ألمانيا، كانت أكثر قدرة، من الكاثوليكيّة، على إذكاء كراهية للأجنبي من منطلق ديني. ذلك أن التّعبير عن قيمة اللامساواة هي أكثر صراحة في المذهب البروتستانتي، وهي تتغذّى من مبدإ قضاء الله الأبدي الذي يميّز بين المختارين والهالكين. لقد اشترط المذهب البروتستانتي، منذ البداية، ترجمة الكتاب المقدّس إلى اللّغة المحليّة. وكان دائما وثيق الصّلة، إن لم يكن بالقوميّة، فعلى الأقلّ بالتّعبيرات الأصليّة للهويّة القوميّة.

وبالمقابل فإنّ المذهب الكاثوليكي الزّومبيّ سهل التّحديد على الصعيد الاقتصادي. ومن آيات ذلك التّدابير الاستدراكيّة لفلاندر e وفينيتو وبافاريا أو باد - ورتنبورغ في الفضاءات الوطنيّة لكلّ مقاطعة من هذه المقاطعات. ونرى في الحالة الألمانيّة تكريسا للفرضيّة الفيبيريّة عن ترابط بين التّقدّم والبروتستانتية المدغُومة بالتّقادم بما أن المقاطعتين الأكثر ديناميّة يُهيمن عليهما المذهب الكاثوليكي.

كان مبدأ الخضوع للقسّ في قلب الإصلاح المضاد. وعلى المستوى الإيديولوجي، يشجّع المذهب الكاثوليكي الزّومبيّ، إذن على السّلوكيّات الهرميّة التّسلطيّة واللامساواتيّة، وهذا حتى في الأماكن التي غيّر فيها اليسار الاصطفاف السّياسيّ الظّاهر للنّاخبين. في فرنسا، كما أوضحت في كتابي: **من هو شارلي؟**، أدى «غزو» الحزب الاشتراكي للمناطق الكاثوليكيّة في الواقع، إلى تثاقف مع القيم التّسلطيّة واللامساواتيّة للكاثوليكيّة الزّومبيّ. هكذا فإنّ اليسار الثاني المنحدّر من اليمين الأوّل لروني ريمون، الشرعويّ، قد غزا اليسار إذن ثم فرنسا، لا من أجل قيم الحريّة والمساواة، بل على

---

(1) إيمانويل تود، من هو شارلي؟ **سوسيولوجيا أزمة ثقافيّة**، باريس، سوي، 2015، Points Essais، عدد795، 2016.

العكس من أجل السّلطة واللامساواة. ولقد تعزّزت هذه الحركة بعد النّجاح التّربوي والاقتصادي للمناطق الكاثوليكيّة التي أصبحت غازية.

لقد أضاف التقسيم الطّبقيّ التّعليمي الجديد، في كل مكان، تأثيره اللامساواتي الخاص، إلى تأثير القيم الجوهريّة للعائلة الأصل أو لمبدإ علويّة القسّ. هكذا تبنّت فرنسا مع جاك دولور وحزب اشتراكي أصبح صارمًا، فكرة الفرنك القوي ثم الأورو، العملة التي صُمّمت كي تكون محل إجلال وتكريم عوض أن تكون مفيدة للحياة الاقتصادية. لقد عُوّض الله بِعِجْلٍ ذهبيّ نقدي في المسار الذّهني للسكّان والمجموعات الاجتماعيّة التي بقيت كاثوليكيّةً حتى حدود 1960. لقد تعرضت روح الجمهورية للخيانة، لكن حكمة الكتاب المقدّس علّمتنا أن الذّهب بديل ذو طبيعة دينيّة بل بالأحرى معادية للدّين. في نهاية هذه الرّحلة نقول: إنّ النُخب الفرنسيّة التي اعتنقت الإيديولوجيا الأصل، نخبٌ مُديرةٌ بشكل أخرق لمجتمع ظلّ ليبيراليّا ومساواتيّا في عمقه، لا تستطيع إلا تقديس ألمانيا النّموذج الأوروبي المثالي للمجتمع الأصل.

إنّ فرنسا بحكم تنوّعها الانثروبولوجي عبارة عن حقل تجريب رائع يمكن أن نحدّد فيه خصوصا آلية تحويل القيم المنحدرة عن المذهب الكاثوليكي. ويجب إنجاز عمل مُمَاثل لهذا بالنّسبة لمجموع الدائرة الكاثوليكيّة الزّومبيّ. وعلى هذا الحدّ يمكننا أن نرصُد تعدّدا كبيرا للمساواة. وحتى في فرنسا فإنّ منطقة الغرب الدّاخلي، حيث العائلة النّوويّة المطلقة، لم يتمكّن من غزوها الحزب الاشتراكي وظلّت، شكليّا، «على اليمين». انتقل الشّمال الشرقي الإيطالي إلى رابطة الشّمال لاستقلال بادانيا، وظلّ القسم الأعظم من ألمانيا الكاثوليكيّة على ولائه للاتّحاد الدّيمقراطي المسيحي. في حين بقيت بافاريا وفيّة للاتحاد الاجتماعي المسيحي.

وفي فلاندر طفت الدّيمقراطيّة المسيحيّة على السطح، ولكن علينا أن نأخذ في الحسبان الصّعود القويّ للقوميّات المعادية للفرنكفونيّة وللعرب. وليس من المستبعد أن تعيش هولندا – وهي ذات قلب تاريخيّ بحري وبروتستانتي – صعودًا قويّا للجنوب الشرقيّ الكاثوليكي الزّومبيّ وهو قريب الشّبه بالتيّار الذي شمل فرنسا حيث خضع القلب اللائكي والجمهوري للبلاد إلى هيمنة هامشه. إنّ ضراوة الإسلاموفوبيا، والتي هي خصيصة لبلاد «التّسامح»، توحي مع ذلك بمقاومة قويّة للوسط البروتستانتي الفرنسي.

بيد أنّه يمكننا دائما التماس تخلفيّة بعد انهيار الممارسة الدّينيّة – وهذا ما يمكن قيسه مباشرة عبر استطلاعات الرّأي، وبصورة غير مباشرة من خلال الانخفاض الحادّ للخصوبة – للبعد السّلطويّ واللامساواتي للكاثوليكية المعارضة للإصلاح. إنّ انطماس الكنيسة العالميّة التي كانت تؤمّن وحدة كل هذه العوالم الخاصّة قد حرّر – حيث كانت

البِنَى العائليّة لا مساواتيّة - اتّجاهات عرقيّة مركزيّة في فلاندر، وفي بلاد الباسك وإيرلندا وكيبيك. ولكن علينا أيضا أن نفترض استمرار آثار الكونيّة المسيحيّة واعتدالاً في كراهيّة الأجانب لا نجد لها مثيلا في البلاد البروتستانتيّة، وذلك في الفضاء الكاثوليكي الزّومبيّ.

لقد رسمت المناطق الكاثوليكية الزّومبيّة كلها، بعد العائلة الأصل، كوكبة ثانية داخل الاتّحاد الأوروبي. وغالبا ما تتقاطع هذه الكوكبة، ولكن ليس دائما، مع الكوكبة الأولى.

وعلى غرار العائلة الأصل فإنّ للكاثوليكية الزّومبيّة وزنا مُهمّا أكثر في منطقة الأورو منها في الاتّحاد في مجمله. ويبدو العالم الجرماني هنا أقلّ محوريّة. تقرّب الكاثوليكية الزّومبيّة قيم السّلطة واللامساواة منَ المناطق التي لا أثر فيها للعائلة - الأصل: الوسط الدّاخلي الفرنسيّ حيث العائلة النّوويّة المطلقة، وقشتالة القديمة وليون الإسبانيّتان، حيث العائلة النّوويّة المساواتيّة، وإيطاليا الوسطى الجماعيوّة أو نصف إيطاليا الشّماليّة كذلك حيث العائلة النّوويّة ذات المساكنة المؤقّتة والأبويّة المحليّة.

لن أحاول هنا جمع القيم العائلية والدّينيّة على نحو منهجيّ وبدقّة. قد يكون النّقاش المطوّل عن علاقة البروتستانتية بالسّلطة وباللامساواة أمرًا ضروريّا ولربّما غير حاسم. لقد أضافت اللوثريّة والكلفينيّة فعلا إلى رسالتهما عن اللامساواة الميتافيزقيّة للبشر رسالة كبيرة عن مساواتهما وحريّتهما حيال رجال الدين.

لنكتف هنا بتركيبة برغماتيّة للبصمات الأصول، الكاثوليكيّة والبروتستانتية، وهو ما حقّقته الخريطة الملوّنة 17. 1 ص 432B والتي جمعت الخريطتين 1.8 و1.17.

يمكن للعائلة الأصل والكاثوليكية الزّومبية أن يتعاونا من أجل خلق ثقّافة محليّة متسلّطة ولامساواتيّة. وتتميّز المناطق، حيث تكون هاتان القوّتان في تطابق، باندماج تام للأفراد في النّموذج التّراتبيّ. هكذا يمكن للعائلة الأصل أن توجد أيضا دون أثر للكنيسة، ذلك أنّ وجود العائلة الأصل في أغلب أوكسيتانيا وكاتالونيا لم يمنع التخلّي المبكّر عن المسيحيّة. إنّ العالم البروتستانتي - الذي رأينا تقاربه الأوّلي مع العائلة الأصل الألمانيّة أو السويديّة في الفصل الخامس - لا يّمكن أن يكون كاثوليكيّا زومبيّا.

علينا أن نُوليَ أهميّة خاصّة، في تقييمنا القارّي لطاقة التّسلّط واللامساواة للمناطق الكاثوليكيّة الزّومبيّة ولكن غير الأصليّة التي تكوّن ما يشبه التّاج الثّاني حيث يطغى - ولو على نحو ضعيف مقارنة بمناطق العائلة الأصل البروتستانتية، أو تطابق العائلة الأصل - الكاثوليكيّة الزّومبيّ - مزاجٌ تراتبيّ وتقليد لاندماج الفرد. كنتُ قدّرتُ نسبة منطقة الأورو التي تهيمن فيها العائلة الأصل بـ 46 ٪. وحين نضيف إليها المناطق الكاثوليكيّة الزّومبيّ، ولكن غير الأصل فإنّنا نبلغ 56٪. لنذهب إلى النّهاية في قياسنا للافردانيّة ذلك أنّه في صورة أخذنا بعين الاعتبار تسلّطيّة المناطق والأمم ذات التّقاليد الجماعويّة في

إيطاليا الوسطى أو ساحل البلطيق - وهي لئن كانت مساواتيّة، فإنها تسلّطيّة أيضا - فإنّنا سنحصل على 61٪. في استونيا أو في ليتوانيا تضيفُ بصمةٌ لوثريّة إلى فويرقاتٍ لامساواتيّة بروتستانتيّة. ستُوَفّر لي فرصة للحديث، في الفصل القادم، عن دور الاستونيّين والليتوانيّين في تكوّن الشّيوعيّة السّوفياتيّة.

إنّ تسلّطيّة الأمزجة سواء أكانت من أصل عائلي أم ديني، إنّما تهيمن على المجتمعات المحليّة داخل منطقة الأورو. هكذا فإنّ الانتروبولوجيا تُتيح لنا الإفلات من تمثّل هذه العملة التي بلغت درجة من الشدة على البشر درجة غير عادية. من زاوية النّظريّة التي بَلورتُها في هذه المحاولة التّحليليّة التي تجمع بين العائلة والدّين والإيديولوجيا، فإنّ الأورو (وسياسة التّقشّف التي ارتبطت به) ليس سوى الشّكل العادي للعملة في فضاء أوروبي لا تحكمه قِيَم ليبيراليّة. إنّ تحليلا كهذا لا يشكّك في مركزيّة ألمانيا في العملة الموحّدة. ولكنّه يشدّد على وجود قوى إيديولوجيّة، في كل المنطقة، تفضّل الصرامة وتنخرط في مثال أعلى لسلطة آتية من فوق، وهي سلطة نابعة من سلطة الأب (مفعول الأصل) أو من سلطة رجل الدين والله (التأثير الكاثوليكي الزّومبيّ).

لقد كان دور فرنسا الطرفيّة، الأصل و/ أو الكاثوليكيّة الزّومبيّ، حاسمًا في ظهور العملة الموحّدة بما أنّ الأورو كان إحدى أفكار نُخَبها أو على الأقلّ فكرة الاشتراكيّين الذين وصلُوا إلى الحكم عام 1981. ولكن فرنسا، بلد الثّورة الفرنسيّة هي أيضا، لا فقط البنت البكر للكنيسة ولكن - وكما رأينا - البلد الثاني في أوروبا للعائلة الأصل.

إنّ الكاثوليكية الزّومبيّة، سواء اشتركت مع العائلة الأصل أو لم تشترك، هي في قلب منطقة الأورو. ويبدو أنّ الخرائطيّة قد جعلت منها قاعدتها الحقيقيّة بما أنّنا نجد معاقلها في جلّ بلدان منطقة الأورو باستثناء فنلندا واستونيا وليتوانيا. والمحصّلة أنّنا نجد هنا، بفضل الانثروبولوجيا التّاريخيّة، عاملا مشتركا ألا وهو أهمية الدّيمقراطيّة - المسيحيّة وبالتّالي الكنيسة الكاثوليكيّة، في تكوّن المجموعة الأوروبيّة. يسمح لنا مبدأ ذاكرة الأمكنة، الذي حدّدنا ملامحه في الفصل الخامس عشر بقبول فرضيّة تخلّفيّة للقيم الدّينيّة ولتجلّياتها في مفهوم الدفاع عن عُملة جُعلت للهيمنة على الناس عوض خدمتهم.

لنشر هنا إلى أنه باستثناء فنلندا واستونيا وليتوانيا التي اختارت الأورو خوفا من روسيا، فإنّ مجموع البلدان البروتستانتية قد ظلّت خارج هذه منطقة العملة الموحّدة. أمّا النورويج فهي خارج الاتحاد الأوروبي. في حين حافظت الدانمارك والسويد اللوثريّين على عملتيهما تماما كالمملكة المتحدة ذات التّراث الكالفيني. لقد ظلّ البعد القومي، لما يمكن أن نسمّيه البروتستانتية الزّومبيّ، قويّا ونشيطا على الدّوام، كما أنّه أبان، في غالب الأحيان، عن أنّه قادر على الحفاظ على الاستقلال النّقدي وبالنّهاية الاستقلال.

كانت ألمانيا عند دخولها منطقة العملة الموحّدة تحت هيمنة اليمين الذي كان متغلغلا بقوّة في بلد الكاثوليك. وكان من بين نتائج توحّد الألمانيّتين تحوّل ألمانيا الموحّدة إلى بلد ذي أغلبيّة بروتستانتيّة. هذا فضلا عن نتيجة أخرى تمثّلت في توجّه شامل نحو القوميّة الألمانيّة على حساب النّزعة الأوروبيّة. ممّا يثير الشّفقة ما نسمعه من الاشتراكيّين الفرنسيّين حين يقولون أنّهم ينتظرون وصولا محتملا إلى السّلطة للاشتراكيّين الدّيمقراطيّين الألمان، أي «رجال اليسار» وهو ما يعني بالنّسبة إليهم عهدا جديدا تكون فيه ألمانيا أكثر انفتاحا على مطالب فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. والحقّ أنّه علينا التهيؤُ لعكس ذلك بما أنّ الحزب الاشتراكي الدّيمقراطي الذي ظلّ راسخ الأركان، تماما كما النّازيّة في ما مضى، في بلاد البروتستان، هو مُنافح عن القوميّة أكثر من الدّيمقراطيّة المسيحيّة وريثة حزب الوسط الكاثوليكي، ومرتبط دينيّا بالعالم اللاتيني.

لقد ذكرتُ أعلاه بعضًا من شكوكي عن الطبيعة «البروتستانتيّة» دوما لهولندا. ومهما يكن الجواب عن هذا السؤال فإنّه من الواضح أنّ هذه الأمة الصغيرة، التي تمثّل منفذا لألمانيا على الرّاين، لم يكن لها من خيار سوى الدّخول في منطقة الأورو.

بقي أن نتناول بالدّرس الآن كيف أن إدارة أوروبا الموسّعة داخل منطقة الأورو وخارجها قد حقّقت قيمة اللامساواة بين البشر، قيمةٌ تشترك فيها العائلة الأصل وأغلب المناطق ذات الثّقافة الكاثوليكيّة الزّومبيّ.

انتصار اللامساواة في أوروبا

إنّ تناول الثّروة المنتجة لكلّ ساكن عام 2014 بالفحص حسب البلدان (الناتج الدّاخلي الخام بالنّسبة للفرد الواحد) إنّما هو توضيح جيّد جدّا لمبدإ الخلفيّة ولذاكرة الأمكنة، وهي تشتغل. إنّ عشرات السّنين من التّجارب البيروقراطيّة والاختراع النّقدي ولقبول الدّخول في منطقة الأورو أو رفض الدخول لم تُغيّر في التوزُّع الجغرافي والثّقافي التّقليدي للفاعليّة الاقتصاديّة. ولقد سبق لجاك سابير أن طرح السّؤال، منذ 2006، عن صعوبة التّقارب بين البلدان الأوروبيّة [1]. ويبرز الجدول 17. 1 هذه الصّعوبة ويشير، بترتيب تنازلي، إلى النّاتج الدّاخلي الخام للفرد الواحد بالنّسبة لبلدان أوروبا دون الأخذ في الاعتبار انتماءهم للاتحاد الأوروبي أو للأورو. ولكل من النورويج وروسيا مكان في هذا الجدول. تطابق بلدان العائلة الأصل خانة رمادية. وتكون أقلّ سوادا إذا كان النّمط الانثروبولوجي لا

(1) جاك سابير Jacques Sapir، **نهاية الأورو – ليبيراليّة**، باريس، سوي، انظر: الفصل الثاني.

يشمل سوى نصف السكان. كَتبَ أسماء البلدان البروتستانتية بالخط البارز. وقد صنّف هولندا ضمن البلدان البروتستانتية وذلك للتّذكير بدورها في الإقلاع الاقتصادي والعلميّ خلال القرن السابع عشر. واحتسبت القيمة على أساس تعادل القدرة الشّرائيّة وذلك أخذا في الحسبان أثمان مواد الاستهلاك ومختلف الخدمات في مختلف البلدان.

الجدول 17. 1

الناتج الداخلي الخام لحساب الفرد عام 2014 في بلدان أوروبا (بحساب الدولار، على أساس تعادل القدرة الشرائيّة)

النورويج	65 970
سويسرا	59 600
اللوكسمبورغ	57 830
هولندا	47 660
ألمانيا	46 840
السويد	46 710
الدانمارك	46 160
النمسا	45 040
بلجيكا	43 030
إيرلندا	40 820
فنلندا	40 000
فرنسا	39 720
المملكة المتحدة	38 370
إيطاليا	34 710
إسبانيا	32 860
سلوفينيا	28 650
البرتغال	28 010
مالطة	27 020
جمهورية التشيك	26 970
اليونان	26 130

سلوفيكيا	25 970
ليتوانيا	25 390
أستونيا	25 690
روسيا	24 710
بولونيا	24 090
المجر	23 830
ليتونيا	23 150
كرواتيا	20 560
رومانيا	19 030
بييلوروسيا	17 610
بلغاريا	15 850
الجبل الأسود	14 510
مقدونيا	12 600
صربيا	12 150
ألبانيا	10 210
البوسنة والهرسك	10 020
أوكرانيا	8 560
مولدافيا	5 480

في أعلى الجدول تختلط، دون مفاجأة، البروتستانتية بالعائلة الأصل. إذ أن الأمر لم يعد يتعلّق بأوروبا البروتستانتية المتقدّمة خلال القرن السابع عشر. بل إنّها لم تعد حتى أوروبا مطلع القرن العشرين بما أنّ النمسا، ذات العائلة الأصل المتحرّرة من الكاثوليكية النّشيطة، قد التحقت بمجموعة الصّدارة. ولم تمنح البصمة البروتستانتية الإنكليزيّة تراجع المملكة المتّحدة إلى مستوى فرنسا أي إلى حالة وسيطة. ويظلّ هذا التّرتيب في تطوّر نظرا إلى أنّ فرنسا، على سبيل المثال، المشلولة بعملة موحّدة غير متلائمة مع مركزها النّووي المساواتي، بصدد التّراجع باستمرار. وسينتهي بها الأمر، إذا تواصل هذا الاتّجاه، إلى أن تكون أكثر قربا من إيطاليا وإسبانيا، وليس من نادي الأغنياء. بل ويمكن أيضا تصوّر لحاق جمهوريّة التّشيك، ذات العائلة الأصل بها. ممّا يعني في الحقيقة العودة إلى وضع ما قبل الحرب.

الجدول 17. 2

الرّبح الزّمني الوسيط، بحساب الأورو عام 2014 في بلدان أوروبا

الدانمارك	25,4
ايرلندا	20,2
السويد	18,5
لكسمبورغ	18,3
بلجيكا	17,3
فنلندا	17,2
هولندا	16,0
مالطا	15,6
ألمانيا	15,3
فرنسا	14,8
المملكة المتحدة	14,7
النمسا	13,8
إيطاليا	12,3
إسبانيا	9,8
قبرص	8,4
سلوفينيا	7,3
البرتغال	5,1
استونيا	4,9
جمهورية التّشيك	4,6
سلوفاكيا	4,4
بولندا	4,3
المجر	3,6
ليتونيا	3,4
ليتوانيا	3,1
رومانيا	2,0
بلغاريا	1,7

إنّ تكلفة التّأجير الإسميّ حسب البلدان، والمؤشّر الذي يهمّ المؤسّسات التي تنتقل إلى الدّول النّاميّة أو تمارس المناولة، ويهمّ العمّال الذين يهاجرون مؤقّتا، تظهر فوارق أكثر أهميّة بكثير. إنّ بيانات يوروستات[1] عن الدّخل المتوسّط لساعة عمل بحساب الأورو قد قدّمت مجدّدا في الجدول 17. 2 وفق مبدإ القيمة التّنازليّة. لقد نزل هذا المؤشّر حتى سنة 2014 في الدانمارك من 25,4 إلى 1,7، وفي بلغاريا بمقياس يتراوح من 15 إلى 1. أما داخل منطقة الأورو فقد تراوحت هذه التّباينات بين18,3 بالنسبة للكسمبورغ إلى 3,1 بالنسبة لليتوانيا، أي بمقياس 6 إلى 1.

هكذا فإنّ دمج البلدان الشّيوعيّة السابقة لم يؤدّ إلى تقارب في مستويات العيش بل إلى تركيز نظام عشوائي ولا مساواتي تحوّل فيه السكّان النّشطين الذين تلقوا تعليما جيّدا في ظلّ النّظام الشّيوعي إلى يد عاملة برواتب زهيدة، تشتغل في ظروف تُذكّر بالعمالة الصّينيّة. تحوّلت بولندا إلى ملكة المواد الكهرومنزليّة، وهيمنت سلوفاكيا ورومانيا على صناعة السيّارات. وهكذا أصبح لدى الاتّحاد الأوروبي الآن ما يشبه الصّين الدّاخليّة.

وإذا اعتبرنا الاتّحاد الأوروبي وحدة شاملة فإنّ إعادة التّنظيم القارّي لإنتاجه قد جعلت من المداخيل الدّاخليّة لكلّ أمة من الأمم المكوّنة له، مؤشّرا مُتقادم العهد لمقياس اللامساواة، وخاصّة عندما نريد مقارنة «الدّيمقراطيّة الأوروبيّة» بـ«الدّيمقراطيّة الأمريكيّة». إنّ اعتبار الولايات المتحدة أكثر لامساواتيّة من أوروبا قد أصبح اليوم أمرا شائعا، أو فكرة مبتذلة. ومع ذلك فإنّ عمليّة حسابيّة على مستوى الاتّحاد الأوروبي (وليس أمّة بأمّة) تكشف أنّ أوروبا شكّلت ما بين 1990 - 2015 «أرض انتخاب» لانتصار لامُساوَاةٍ «مفرطة في ليبيراليّتها».

حرب صناعيّة خاطفة في الغرب

لم نرصُد ولو مجرّد تقارب واحد ضيّق في غرب القارّة. قد يكون انفكاك النّاتج الدّاخلي الخام لفرنسا بالنّسبة لكل فرد هو الذي أوحى إلينا بهذه الخاتمة المتشائمة، بل إنّ التّضاد القديم بين أوروبا الشماليّة وأوروبا الجنوبيّة ما انفك يتأكّد. لقد أفضى التّبادل الحرّ داخل الاتّحاد، وهو تبادل دوغمائي جدّا، إلى ظهور مزايا نسبيّة تجاهلتها النّظريّة الاقتصاديّة لأنّها غفلت عن كون **الإنسان الاقتصادي** لا يتطوّر في فراغ، ولكن داخل نُظم للتّقاليد تُحدّدها بِنَى عائليّة وتقاليد دينيّة. إنّ من ينهض بتأمين التّنافر الرّاديكالي للفضاء

---

(1) يوروستات Eurostat: هي مديريّة عامّة للمفوضيّة الأوروبيّة توجد إدارتها في لوكسمبورغ ومهمّتها تزويد الاتحاد الأوروبي بالمعلومات الإحصائيّة على المستوى الأوروبي (المترجم).

الاقتصادي الأوروبي من ناحيته الغربيّة كما الشرقيّة إنّما هي العائلة الأصل والبروتستانتية والقوى الزّومبيّة المُثبّتَةُ بذاكرة الأمكنة بالرّغم من الهجرات والتّبادلات الثّقافيّة.

لقد أذكى الأورو التنافس بين الاقتصادات القويّة والضّعيفة وذلك بمنع الثّانية من حماية نفسها باللجوء إلى تخفيض عملتها لمواجهة منافسة شرسة جدّا. وهكذا لم تستطع الصّناعات الإيطاليّة والفرنسيّة الصّمود أمام المنافسة الجرمانيّة أو الاسكندينافيّة. ويفسّرُ الحساب الخاطئ للأوروبيّين بسوء فهم آليات المنافسة التّجاريّة الجاري بها العمل في العالم. إنّ أحد الأماكن المشتركة للعولمة، وهذا ما نعرفه، هو الوجود الفعلي لمنافسه أوليّة ووحيدة بين العمالة باهظة الثّمن للبلدان المتقدّمة وعمالة البلدان السّائرة في طريق النموّ، زهيدة الثّمن. إنّ هذه الظّاهرة موجودة ولها بكل تأكيد تأثير رئيسيّ. ولقد رصدنا تواجد مثل هذه الحالة صلب الاتّحاد الأوروبي من خلال لجوء مؤسّسات المنطقة الغربيّة إلى العمالة زهيدة الأجرة للمنطقة الشرقيّة، ولكن علينا التّعمّق أكثر في معالجة هذه المسألة.

يتمثّل نمط الدّفاع الأكثر فعّاليّة بالنّسبة للأمم المتقدّمة التي تكافح من أجل الاحتفاظ بالجانب المتطوّر لصناعتها وتخزين فوائض تجاريّة في الانقلاب على جاراتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة القريبة منها من حيث مستوى المعيشة ونسبة الأجر. وتتوفّر لدينا دراسة أبرزت هذه الظّاهرة أشرف عليها باتريك أرتوس وصدرت عام 2009 تحت عنوان: **ألمانيا: هل هي نموذج لفرنسا**[1]؟ طرح أرتوس في هذا الكتاب السّؤال عن التّأثيرات الكامنة وراء سعي ألمانيا القويّ إلى وضع سياسة ضغط على كلفة العمل وخلص إلى نتيجة مُفادها أن تلك السّياسة كانت موجّهة ضد شركائها في الاتّحاد الأوروبي. دعُونا نضع المسألة ضمن إحداثيّاتها وألفاظها الأكثر عموميّة: إنّ الضّغط بنسبة 20٪ على كلفة العمل في أوروبا الشّماليّة لا يمكن أن يكون مثل الصّين أو أندونيسيا حيث تكلفة العمل مُتدنيّة عشر أو عشرين مرّة. إنّ هذا الضّغط موجّه بالأساس ضد المنافسين القريبين حيث المداخيل، إذا لم تكن متساوية، فهي على الأقلّ قابلة للمقارنة.

لقد مكّنت السّياسة التّسلّطيّة والجماعيّة الألمانيّة من جعل النّاس يقبلون بتجميد الأجور وبانتهاج سياسة انكماش اقتصادي تنافسي ذات جوهر قوميّ (نلاحظ هنا، مجدّدا، وجود ركيزة انثروبولوجيّة لكل سلوك اقتصادي). ومع هذا، فإنّ فرنسا كانت

---

(1) باتريك آرتوس وآخرون، **ألمانيا: هل هي نموذج لفرنسا؟**، باريس، المنشورات الجامعيّة الفرنسية، P.U.F.، 2009.

من بين كلّ أمم أوروبا الكبيرة أو المتوسّطة، الأكثر قربا من ألمانيا تقليديًا من حيث مستوى المعيشة والتخصّصات الصّناعيّة وكذلك كثافة المبادلات التّجاريّة. وبعيدا عن عناق المسؤولين الذين دأبوا، دون كلل، على إقامة احتفالات بمناسبة نهاية الحروب، احتفاليّات لم يعُد لها معنى محسوسٌ بالنّسبة لمن هم دون سن السّبعين سنة، فإنّ الحقيقة التّاريخيّة الحاضرة هي أنّ ألمانيا قد أعلنت حربا اقتصاديّة على فرنسا وهي بصدد كسب هذه الحرب. إنّ الأورو، وهو تصميم ورؤية فرنسيّة، كان الهدف الرّسميّ منه تقييد المارك، ليس لديه الآن ما يجعله يغبط خطّ ماجينو[1].

التّدمير الدّيموغرافي لأوروبا الشّرقيّة، ثمّ الجنوبيّة

أدّى الاندماج العنيف لأوروبا الشّرقيّة في الفضاء الغربي ليس فقط إلى انتصار اللامساواة الاقتصاديّة، بل أيضا إلى كارثة ديموغرافيّة. لقد أطلق التّباين الهائل في مستويات التّأجير، بين الشّرق والغرب، العنان لحركات هجرة هامّة كانت أولاها للشّباب النّشيط للجمهوريّة الدّيمقراطيّة الألمانيّة نحو الجمهوريّة الفديراليّة. ومن أشهر حركات الهجرة الآن الهجرة المكثّفة للبولنديّين إلى المملكة المتّحدة، والتي كان من بين نتائجها النّهائيّة تأمين الفوز الانتخابي للبركيست، إذ استوعبت مدن إنكليزيّة كثيرة أعدادا هامة من المهاجرين. أمّا في فرنسا فقد ساهم الخوف من السّباك البولندي في تحقيق فوز الـ«لا» في استفتاء حول أوروبا عام 2005. ولقد أضافت هذه الهجرة في الدّيمقراطيّات الشّعبيّة القديمة تأثيراتها إلى تراجع الخصوبة النّاتج عن انهيار هياكل الضّمان الاجتماعي التي كانت تؤمّنها الدولة الاشتراكيّة للأفراد.

ينشغل النّظام الإعلامي الأوروبي اليوم بصعود القوى المحافظة والمحرّضة على كراهيّة الأجانب في بولندا والمجر، مع استمرار الفساد في رومانيا وبلغاريا، ولكنه يرفض التّبئير على سيرورة التّدمير الاجتماعي والإنسانيّ التي بدأت مع اندماج هذه الأمم في الاتّحاد الأوروبي. وهذه اللامبالاة وظيفيّة بالنّسبة إلى الرّأسمال الغربيّ. وتتيح الأجور المنخفضة للغاية، في شرق القارّة، للمؤسّسات التي ركّزت فيها فروعًا تحقيق أرباح طائلة لتعذّر تأمين ازدهار حياة شخصيّة وعائليّة للبولنديّين والمجريّين والرّومانيّين والبلغاريّين، وهذا ما صنع سعادة مستثمري الغرب الأوروبي. وعلى هذا النّحو فإنّ الصّورة الإيجابيّة عن الدّيمقراطيّات الشّعبيّة القديمة المُحرّرة التي غذّتها وسائل

(1) خط ماجينو ligne Maginot هو خط دفاعي على الحدود الشّماليّة الشّرقيّة لفرنسا مع ألمانيا في منطقتي الألزاس واللورين. وينسب هذا الخطّ الدّفاعي إلى وزير الحربيّة الفرنسي أندريه ماجينو (المترجم).

الإعلام الفرنسيّة والألمانيّة وغيرها، إنّما تعكس على نحو جيّد سعادة الرّأسمال الغربي وأصحابه، أكثر من هواجس السكّان النّشطين المعنيّين في الشّرق والذين يتلقون أجورا زهيدة فضلا عن التّدمير الذي أحاق بنظمهم الصحيّة ونظام التّقاعد جرّاء دمجهم في الفضاء الاقتصادي المُعَولم. تتمثّل الحقيقة القاسيّة اليوم في أن بلدانا مثل بولندا والمجر وغيرهما لم تتحوّل إلى ألْدُورَادو[1] بقدر ما أصبحت أماكن كرب وقلق أساسي وهي تواجه المستقبل. إنّ حالة القلق التي تُخيّم على هذه البلدان في مستوى ثروة منخفض ولكن دون أن نرصد ارتفاعا في الوفيّات (إلى حدّ الآن على الأقل) إنّما يذكر بحالة ضيق السكّان البيض الأمريكيّين الذين صوّتوا لفائدة ترامب.

ستشكّل مؤشّرات ديموغرافيّة، غير الوفيّات، دليلنا هُنا. يشير التّطوّر الإجمالي للسكّان وصافي الهجرة عام 2015، إلى أنّ بلدان شرق أوروبا تخوض اليوم رهان بقائها كأُمم. يكشف الجدول 17. 3 أنّ بلاد البلطيق ورومانيا وبلغاريا قد عرفت ما بين 1995 و2015 انهيارا في عدد السكّان تراوح بين 10 و22٪. ثمّ إنّ تناقص السكّان في أوكرانيا وبولندا والمجر ما زال في بدايته في حين حافظت جمهوريّة تشيكيا وسلوفاكيا على نوع من التّوازن.

يُوحى هذا التّوزيع الجغرافي بأن القرب من ألمانيا قد كان بالأحرى حاميا لها. غير أنّ التّأثيرات الاقتصاديّة والتّربويّة تتداخل هنا بما أنّ هذه البلدان، غير المهدّدة، تتميّز أيضا، في غالب الأحيان، ومنذ فترة ما قبل الحرب على الأقلّ، بمستويات تعليم أرفع من مستويات رومانيا أو بلغاريا.

الجدول 17. 3

انخفاض السكّان أو استقرار أعدادهم بين 1995 و2015

	السكان بحساب المليون (1995)	السكان بحساب المليون (2015)	التّطوّر بحساب ٪ 1995 – 2015
ليتوانيا	3,7	2,9	– 21,6
ليتونيا	2,5	2,0	– 20,0
بلغاريا	8,5	7,2	– 15,3
استونيا	1,5	1,3	– 13,3

(1) إلدورادو Eldorado كلمة إسبانية وتعني الذهبي. وقد استعملت في بداية ظهورها للإشارة إلى أرض خُرافية فيها الذّهب والأحجار الكريمة بوفرة. (المترجم).

	السكان بحساب المليون (1995)	السكان بحساب المليون (2015)	التّطوّر بحساب ٪ 1995 - 2015
رومانيا	22,7	19,9	12,3 -
كرواتيا	4,5	4,2	6,6 -
المجر	10,2	9,9	2,9 -
بولندا	38,6	38,0	1,5 -
ألمانيا	81,7	81,2	0,6 -
سلوفينيا	2,0	2,0	0
سلوفاكيا	5,4	5,4	0
جمهورية التشيك	10,4	10,5	+1,0
اليونان	10,5	10,9	+3,8
البرتغال	9,9	10,4	+5,1
إيطاليا	57,7	60,8	+5,3
فنلندا	5,1	5,4	+5,9
النمسا	8,1	8,6	+6,2
السويد	8,9	9,7	+9,0
هولندا	15,5	16,9	+9,0
الدنمارك	5,2	5,7	+9,6
بلجيكا	10,2	11,2	+9,8
المملكة المتحدة	58,6	64,8	+10,6
فرنسا	58,1	66,4	+14,3
سويسرا	7,0	8,2	+17,1
إسبانيا	39,1	46,4	+18,6
النورويج	4,3	5,2	+20,9
إيرلندا	3,6	4,6	+27,8
اللكسمبورغ	0,4	0,6	+50,0
المجموع	493,9	520,3	+5,3

الجدول 17 . 4

النموّ الطّبيعي وصافي الهجرة عام 2015 (بالآلاف)

	النمو الطبيعي	صافي الهجرة
ألمانيا	– 187,0	+1151,5
إيطاليا	– 161,8	+31,7
رومانيا	– 75,7	– 35,0
بلغاريا	– 44,2	– 4,2
المجر	– 39,4	+14,4
اليونان	– 29,0	– 64,5
بولندا	– 25,6	– 12,8
البرتغال	– 23,0	– 10,5
كرواتيا	– 16,7	– 17,9
ليتوانيا	– 10,3	– 22,4
ليتونيا	– 6,5	– 10,6
إسبانيا	– 2,8	– 8,4
استونيا	– 1,3	+2,7
جمهورية التشيك	– 0,4	+16,0
سلوفينيا	+0,8	+0,5
النمسا	+1,3	+122,9
سلوفاكيا	+1,8	+3,1
اللكسمبورغ	+2,1	+11,2
فنلندا	+3,0	+12,6
الدانمارك	+5,7	+41,9
بلجيكا	+11,7	+69,1
سويسرا	+17,6	+70,0
النورويج	+18,3	+29,2
هولندا	+23,0	+55,4

	النمو الطبيعي	صافي الهجرة
السويد	+24,0	+79,7
ايرلندا	+36,0	– 6,4
المملكة المتحدة	+174,4	+399,7
فرنسا	+200,6	+45,8

يبيّن الجدول 17. 4 الخاصّ بالنموّ الطبيعي للسكّان وصافي الهجرة للعام 2015 آخر التّطوّرات حداثة، ولكن دون إسقاط على المستقبل لنقص الولادات النّاتج عن الهبوط الشّديد في الخصوبة. وحدها ألمانيا استطاعت تعويض نموّها الطبيعيّ السّلبيّ على نحو وَافٍ بفضل هجرة مكثّفة. تجدر الإشارة إلى أن إستونيا قد حقّقت اليوم صافي هجرة إيجابي مكّنها من تعويض العجز في الولادات. كما سجّلت كل من سلوفينيا وجمهورية التّشيك وسلوفاكيا أيضا صافيا للهجرة إيجابيّا ولربّما كان هذا مؤشّرا على اندماج نهائي في الفضاء الألماني وهذا أمر منطقي من الوجهة التّاريخيّة بما أن هذه الأمم شكّلت مكوّنا من مكوّنات الإمبراطوريّة النّمساويّة المجريّة. وبالمقابل التحقت إسبانيا والبرتغال بمجموعة أوروبا الشرقيّة على صعيد التّناقص النّاجم عن العجز الطّبيعي للولادات والهجرة. وتعتبر الهجرة إيجابيّة في إيطاليا، بيد أنّها غير كافية للحؤول دون تناقص عدد السكّان.

سياسة ألمانيا الخارجيّة «الدّيموغرافيّة»

علينا أن ننظر إلى النّظام الدّيموغرافي الأوروبي بوصفه كُلاّ، في تفاعل مع النّظام الاقتصادي للاتّحاد. اندمجت عمالة شرق أوروبا، بالعمل على عين المكان أو بالهجرة، في الآليّة القاريّة لتحسين معدل الرّبح. ولكن في الحالة الألمانيّة أصبح البحث، لا فقط عن العمالة، ولكن أيضا عن هجرة استيطانيّة، تحوّلت إلى شغل شاغل لأرباب العمل والحكومة.

لقد توجّب على ألمانيا سدّ النّقص المتزايد في الأجيال الجديدة، عاما بعد عام، بسبب انخفاض الخصوبة. إنّ قوّة ألمانيا الاقتصاديّة ورفعة مكانتها تجعلانها تلقي شباكها بعيدا أكثر فأكثر وبشكل أكثر جرأة بل وحتى تهوّرًا خلال عام 2015. ولا يمكن فهم السّياسة الخارجيّة الألمانيّة بمعزل عن هذا الهدف الدّيموغرافي، ذلك أنّ البحث عن المهاجرين قد أصبح هدفا ذا أولويّة مطلقة بالنّسبة إلى برلين. وتسمح هذه البديهيّة بفهم تصرفات يصعب فهمها على نحو آخر.

من هنا ينفتحُ الباب لتأويل جديد لسياسة التّقشّف التي تفرضها ألمانيا على جنوب منطقة الأورو بالتّعاون مع سياسيين فرنسيّين. وهي تلقي الضوء على شكل من أشكال العقلانيّة، عقلانيةٌ محدودة ورهيبة تُفضي إلى معالجة المشكل بوصفه مشكلا تقنيّا بحتا، مع غض الطرف عن كل التبعات الإنسانية أو الأخلاقية التي تنجم عن «الحلول» المُقدّمة.

تضغط السّياسات التّقشّفيّة على الطّلب الدّاخلي الأوروبي وتبدو إذن لرجال الاقتصاد الأمريكيّين وللشّعب الفرنسي، وفي الحقيقة لكلّ الذين يعتقدون أن الاقتصاد يجب أن يخدم الإنسان والحياة، كمثال للاعقلانيّة. ولكن بالنّسبة لألمانيا التي ينبسط حلمها الآن على الصّعيد العالمي ويشمل المستهلكين الصّينيّين والأمريكيّين، فإنّ منطقة الأورو لم تعد تمثّل السّوق ذات الأولويّة. وبالرّغم من أنّ أوروبا الجنوبيّة ما زالت تساهم، بشكل لا يُستهان به، في امتصاص المنتوج الألماني، فإنّها تحوّلت، بالتّدريج، إلى احتياطي للعمالة. وعلى هذا النّحو لا يبدو تدمير اقتصادات الجنوب عملا لاعقلانيّا بل وظيفيّا، ذلك أنّ انكماش أجهزة الإنتاج الإسبانيّة واليونانيّة والإيطاليّة والبرتغاليّة إنّما يُحرّر العمّال الشبّان وذوي الكفاءات والمؤهّلات. وأقرّ هنا أنّ هذه الفرضيّة، التي قد تبدو جريئة، قد انبثقت في ذهني وأنا أقرأ مقالا لأرنو لابارتمنتييه نشر في جريدة **لوموند** يوم 27 شباط/ فبراير 2013. وسأورد هنا، على سبيل الاستشهاد، مطلع هذا النصّ لهذا الوفيّ لتوجّهه الأوروبي:

«إنّهم وسيمُون، شبّان والمعيون. أنّهم المهاجرون الجُدد إلى ألمانيا. «عمال جدد مدعوّون» Die neuen Gastarbeiter. هذا العنوان تصدر الصفحة الأولى من صحيفة «شبيغل» إنّ هؤلاء العمّال الجدد الذين دعوا لم يعُودُوا المزارعين الأتراك القادمين من الأناضول خلال ستينات القرن الماضي، عمّال جاؤوا لتشغيل مصانع السيّارات في الجمهورية الفديراليّة الألمانيّة. إنّهم إيطاليّون وإسبان، يونانيّون أو من أوروبا الشرقيّة. إنّهم خرّيجُو أعرق الجامعات في بلدانهم وهم يُشكّلون «نخبة أوروبا الفتيّة للاقتصاد الألماني»». لقد أظهرت الأسبوعيّة الألمانيّة هذا الأسبوع وقاحة خليقة بزميلها البريطانيّة **«ذي إيكونومست»**. إنّها تهزأ بالجميع مثل ألمانيا التي لا تأبه بأوروبا.

ترفض ديتش لاند آي. جي. تحويل مصانعها إلى الخارج حتى عندما تخسر المعركة الصناعيّة. ولقد جرّتها سياستها الحمائية الجديدة إلى تجميد إنصهار إيرباص في بريتيش ايروسبايس من أجل حماية مصانعها في منطقة بفاريا. وها هي الآن تنهب المواهب اللاتينيّة التي تتدفّق على ألمانيا هروبا من البطالة المستمرّة. إن «الحلم الألماني» الذي احتفت به «شبيغل» بلا أدنى حياء، هو كابوس أوروبا...».

إنّ صراحة «شبيغل» تعوّض بوفرة غياب معطيات عن المحادثات والقرارات المتّخذة

في الدّوائر الحكوميّة ودوائر أرباب العمل الألمانيّة. وعلينا القبول بالقوّة التّفسيريّة للبديهيّة الهجريّة من أجل إلقاء الضوء على السياسة الخارجيّة الألمانيّة. إنّها البديهيّة التي تسمح لمبدإ «شَفرة أوكام» أن تقدّم أقصى قدر من الشّروح تأسيسا على حدّ أدنى من الوقائع.

الجدول: 5 .17

أصول المهاجرين إلى ألمانيا (صافي الهجرة الإيجابيّة)

البلد أو القارّة	2015	2010 – 2015	النّسبة من المجموع العام بحساب ٪
أوروبا	457 405	1756 035	60
الاتحاد الأوروبي	449 382	1559 941	54
رومانيا	86 274	319 426	11
بولندا	63 279	354 150	12
إيطاليا	35 870	140 131	5
بلغاريا	37 850	381 155	5
كرواتيا	36 727	77 774	3
إسبانيا	11 255	90 332	3
المجر	18 197	110 640	4
صربيا	8 242	39 499	1
اليونان	15 519	88 612	3
آسيا	577 481	913 092	3
سوريا	316 732	409 666	14
افغانستان	89 931	127 921	4
الصين	10 315	39 164	1
الهند	10 214	39 156	1
باكستان	21 581	41 617	1
إفريقيا	82 520	194 031	7
أمريكا	8 229	36 563	1
أوقيانوسيا	192	659	0



غلاف دير شبيغل

التدافع نحو الشّرق

لنرصد جيّدا تبعات بديهيّة الهجرة نحو الشّرق هذه. إنّها تفسّر، دون شكّ وعلى نحو وافٍ، حركيّة الجمهورية الفديراليّة في الشّؤون الأوكرانيّة، حركيّةٌ ذات منطق مستقلّ تماما عن الأحلام الجيوسياسيّة الأمريكيّة على طريقة بريجنسكي[1] المناهضة لروسيا والمؤيدة للعولمة. تمثّل أوكرانيا وحدة سياسيّة كبيرة الحجم ولكنّها لم تتمكّن بعدُ من بناء دولتها منذ انفصالها عن روسيا. يكون معدّل الولادات في أوكرانيا في مستوى 1,5

(1) زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brezniski (1928 - 2017) مفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. أستاذ لمادة السّياسة الخارجيّة في كلية بول نيتز للدّراسات الدّوليّة بجامعة جون هو بكينز. (المترجم)

طفل للمرأة الواحدة. أمّا ميزان الهجرة فيسجّل عجزا هائلا. نزل إجمالي عدد سكان أوكرانيا من 51,3 مليون نسمة عام 1990 إلى 45,5 عام 2013، أي بانخفاض في حدود 11,3٪. وتشهد البلاد هروب طبقاتها المتوسّطة إلى الخارج وهو ما يجعل أي استقرار سياسي أمرًا بعيد المنال. ذلك أن بناء الدّولة إنّما هو بالنّهاية بلورة مؤسّسيّة لتأطير المجتمع بواسطة طبقاته الوسطى. ويغذّي الضّغط الغربي على أوكرانيا عدم الاستقرار في بلاد تحوّلت، عامًا بعد عام، من أمّة ناشئة إلى نقابة عمّاليّة.

ضمن هذا السّياق يتوجّب علينا تأويل التّدخّل الألماني في الشّؤون الأوكرانيّة بدءا بزيارات مارتن شولتز Martin Schultz وانكيلا ميركل Angela Merkel إلى كييف Kiev. لنغضّ الطّرف عن النّغمة الممجوجة عن ضرورة الدّفاع عن «القيم الغربيّة» بما أنّ أي مجتمع في حالة تفكّك لا يمكنه مُطلقا إحياء قيمة سياسيّة. ولكن هناك أمر آخر، ذلك أنّه عوضا عن اندماج أوكرانيا دمجا شكليّا في أوروبا (وهذا من الأشياء التي لم تعد مفهومة أو قابلة للإدراك) فإنّ هذا البلد يمكن أن يُؤمّن لألمانيا تزوُّدًا غزيرًا بالعمالة والمهاجرين. هكذا تبدو، مُجدّدا، تغذية الفوضى الأوكرانيّة في مثل هذه الظّروف وكأنّها هدف «معقول». ومع هذا دعنا نقول، في المرحلة الحالية، إنّ هذه السّياسة لا تحقّق نجاحا كبيرا بل إنّها عادت بالفائدة على روسيا التي أصبحت الهجرة الأوكرانيّة عندها مُهمّة.

جسر بعيد جدّا: الجماعات المهاجرة الأبويّة وداخليّة الزّواج

إنّ العجز الدّيموغرافي الألماني الذي يُجدّدُه، سنة بعد أخرى، نقص في عدد المواليد، لهو من المشاكل التي ظلّت تتعاظم إلى ما لا نهاية. ثمّ إنّ العقلانيّة المحدودة للنّظام المركنتيلي الألماني التي تبحث، دون كلل، عن القوّة التّجاريّة والنّقديّة قد زادت في تعميق المشكل إلى حدّ أصبح معه غير قابل للحلّ. المزيد من المهاجرين دائما، هذا هو منطق النّظام وهو ينطوي في أعماقه على وعي هلامي باستحالة نهائيّة. إنّ الإحساس بالدُوار المترتّب على هذا الوضع قد أوحي إلى ألمانيا في عام 2015 بالقفز إلى المجهول تمثّلت في فتح الباب لأدفاق هائلة من المهاجرين قدمُوا من سوريا وأفغانستان، ولكن أيضا من بلدان أخرى تنتمي إلى المجال العربي أو الإسلامي.

والحقّ أنّ أنجيلا ميركل التي اعتقدت أنّها إنّما تؤكّد القيم الكونيّة قد استسلمت لوهم **إنسان اقتصادي** مُجرّد لا يمتلك ثقافة مخصوصة. والأنكى من هذا ادعاؤها أنّها تستورد بأعداد كبيرة هذا **الإنسان الاقتصادي** الذي لا وجود له دون ثقافته. لم يتوافد على الجمهورية الفديراليّة عام 2015 ومطلع عام 2016 أفراد قابلون للذّوبان، بالمُحاكاة، في الثقافة الألمانية وإنّما جماعات قادرة على الانكفاء على نفسها عند الضّرورة.

وإلى حدّ الآن احترم اللجوء إلى العمالة الأجنبيّة في ألمانيا تقريبا القانون الأنثروبولوجي، قانونٌ مسكوت عنه ولكنّه قانون ناجع. لقد حجبت الصّعوبات القليلة النّاجمة عن اندماج المهاجرين الأتراك خلال ستينات القرن الماضي، والذين كانت نسبة زواجهم المختلط ضعيفة في حدود 1990، النّجاح الشّامل لاندماج السكّان القادمين من أوروبا الشرقيّة. ولقد سبق أن سجّلتُ في كتابي: **قدر المهاجرين**، النّسبة المرتفعة للزّيجات المختلطة للمهاجرين من أصل يوغسلافي ولأبنائهم[1]. وعلى أيّة حال فإنّه ليس من المستحيل أن تكون الصّعوبة التّركيّة، بصرفها الانتباه، قد شجّعت هذا الاندماج الصامت والسّريع للسكّان من أصل سلافي. في مثل هذه الظّروف فإنّ سيرورة كهذه يُمكن أن ينظر إليها كنسخة صامتة لنظام الاندماج الأمريكي الذي يمكّن، باستبعاده السود، من اندماج البيض من كل الأصول والآسيويّين وحتى أعداد من الهنود الحمر الذين نجوا من الإبادة بعد الغزو.

إنّ كل ما فعلته الهجرة القادمة من أوروبا الشرقيّة عام 1990 هو تعميم هذا النّموذج. كان السكّان المعنيّون حاملين لقيم عائليّة قريبة جدّا عن النّظام الألماني، وفي الخصوصيّة الأساسيّة للزّواج الخارجي المطلق، إذ لا وجود للزواج بابنة العم أو بابن العم في بولندا ولا في روسيا ولا في رومانيا. ولا اختلاف حول هذه النّقطة بين الأرثوذكسيّة والبروتستانتية والكاثوليكيّة، لأنّ جميع هذه المذاهب منتميّة إلى نفس الجذع المسيحي الذي يؤكّد على عزيمة نضالية من أجل منع زواج أبناء العمومة وانكفاء شبكة القرابة على نفسها. هذا علاوة على أنّ تيّار المهاجرين الذين قدموا من أوروبا الشرقيّة كان منتظما ومجزأ إلى لغات وإلى أمم. ولم يكن يمثّل أيّ خطر على استمرار النّظام الاجتماعي والانثروبولوجي الألماني. وبالمقابل فإنّ نمط الهجرة قد احتدم مع أدفاق عام 2015. وكان معظم للمهاجرين الجُدد، وخاصّة القادمين من سوريا وأفغانستان من نظام العائلة الجماعويّة داخليّة الزّواج. ويتميّز المبدأ الأبوي لديها بأنه أكثر قوّة من مبدإ العائلة الجماعويّة خارجيّة الزّواج. لنفكّر هَا هُنا بالمستويات الممكنة: توجد أبويّة من مستوى أول، وهي تتطابق مع العائلة الأصل الألمانيّة، وأبويّة من مستوى ثانٍ، وهي تعادل العائلة الجماعويّة الصّربيّة خارجيّة الزّواج، ويتطابق المستوى الثالث مع العائلة الجماعويّة العربيّة داخليّة الزّواج. (تُظهر العائلة الرّوسيّة من جانبها هندسة مجتمعيّة أبويّة مثاليّة، وهو ما يجعلنا نصنّفها نظريّا ضمن المستوى الثاني. ولكن أداءها التّعليمي يشير إلى أن منزلة المرأة فيها أكثر رفعة مقارنة بالعائلة الأصل الألمانية).

---

(1) إيمانويل تود، **قدر المهاجرين، المرجع السابق**، الفصل 8، الاندماج والتميز في ألمانيا.

في الشرق الأوسط العربي تبلغ نسبة الزّيجات بين أبناء وبنات العمومة من الدّرجة الأولى حوالي 35٪. وهذه النّسبة هي أعلى ممّا هو موجود في تركيا حيث تمتزج أشكال عائليّة نوويّة وجمعويّة، وحيث تحُوم نسبة زواج الأقارب حول 15٪ (تتراوح بين 8٪ في الغرب وفي الجنوب، و20٪ في الشمال والشرق[1]).

إنّ الدّخول المفاجئ لكتلة جماعويّة داخليّة الزّواج إلى ألمانيا إذا استمرّ فإنّه سيفضي منطقيّا إلى وضع مبدإ ذاكرة الأمكنة بين قوسين تُؤمّنُ المُواءمة التكيّفيّة البيئيّة للمهاجرين الحاملين لقيم «ضعيفة» في الغالب، وهذا ما قلته في الفصل الخامس عشر، ديمومة النّظام الانثروبولوجي لمجتمع الاستقبال. ومع ذلك تفترض ذاكرة الأمكنة، كي تشتغل، أدفاقا من المهاجرين محدودة ومستمرّة. أمّا أن تصل في غضون شهور معدودة كتلة مهاجرين ضخمة من مجموعة معيَّنة فهذه ظاهرة أخرى مختلفة تماما. ولكي نُضفِي على هذه التأمّلات مسحة تقنيّة بحت، بعيدا عن أيّة فكرة مسبقة مناهضة للمسلمين أو للعرب يمكن أن نذكر مثالا فرنسيّا عن خلل ذاكرة الأمكنة ومعناه الإيديولوجي المعاكس. لقد أدّى وصول العائدين من الجزائر، وقد نزل 800 ألف منهم، في وقت قصير جدّا على الضفة المتوسطية الفرنسيّة، إلى انحراف مستدام في الثّقافة السّياسيّة المحليّة في اتّجاه مُعادٍ للعرب، وابتداء من منتصف ثمانينات القرن الماضي، إلى تصويت عال للجبهة الوطنيّة. لا شيء في ثقافة منطقتي بروفانس ولانكودوك كان مُهيّأ لمثل هذه العداوة المخصوصة. لقد تَعدّل الجوهر الدّاخلي، وأدخِلتْ كراهيّة للأجانب جديدةٌ. وها أنّ تلك الكراهيّة نفسها تستمرّ اليوم وفقا لمبدإ ذاكرة أمكنة مشوّهة.

ولسنا ندري إن كانت أدفاق عام 2015 ومطلع عام 2016 إلى ألمانيا، التي كُبحت أو توقّفت بعد ظهور حالة وعي بخطورتها الاجتماعيّة، قد كانت كافية كي تنتج تشوّهات في الثّقافة القوميّة. ولكن باستطاعتنا أن نتوقّع (مع الدفق الأصلي الذي هو في حدود نصف مليون عام 2015، ولمّ الشّتات العائلي النّاجم عنه) دون أن نكون متأكّدين من هذا بطبيعة الحال، استقرار مجموعة سكّانيّة منفصلة ستكون مجاورة للمجموعة التّركيّة. ويمكننا أن نتخيّل مع إدوارد هوسن ألمانيا منشغلة، أكثر فأكثر، باستقرارها الدّاخلي وتماسكها[2]. نصل هنا إلى نهاية هذه المفارقة. ذلك أنّ من المفترض أن يؤدّي انبساط

---

(1) إيمانويل تود، **أصل النّظم العائليّة**، مرجع سابق، لوحة XI – 3، ص، 507 – 508.

(2) أتلانتيكو Atlantico، 26 آب / أغسطس 2016. جاء في الخاتمة: «لنستعد من الآن للعيش في ألمانيا مُتمحورة على ذاتها على الدوّام مجزّأة أكثر فأكثر سياسيّا وأقلّ استعدادا، من أيّ وقت مضى، للتّسوية الأوروبيّة».

الاقتصاد الألماني بالنّهاية، مثل الاختيار الإنطوائي لليابان، إلى تقوقع البلاد وانكفائها على نفسها. إنّ الخطر الحقيقي هنا إنّما هو التّصلّب الدّاخلي لمجتمع ألمانيّ يُعشّش بداخله قلق نفسي قد يؤدّي إلي إدارة أمنيّة للاختلافات العادات والأعراف. فالتّسلّطيّة وروح النّظام المتأصّلان في الثّقافة الألمانيّة قد يُسهّلان توجُّها كهذا.

أوروبا ما بعد الدّيمقراطيّة: عالم عاديّ

إنّ الكلمة التي تدلّ على أوروبا ما زالت هي نفسها، دون أن ندرك إلى أيّ درجة تغيّرت طبيعة هذه الكلمة منذ الوحدة الألمانيّة ثم توسّعها بعدئذ لتشمل الدّيمقراطيّات الشّعبيّة القديمة وبلدان البلطيق. لقد عُرّف الاتّحاد الأوروبي منذ تأسيسه وحتى سنة 1990، بأنه نظام أمم حرّة ومتساوية. كان البعض منها، فرنسا وألمانيا ثم المملكة المتّحدة أكثر مساواة من الأمم الأخرى، بكل تأكيد، وكان الاختلافات فيما بينها يُلخّص اختلافات الجميع بما في ذلك البلدان الصغيرة. كانت الدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة هي الشّكل السّياسي المشترك حتى وإن كان السّير الدّاخلي، لكلّ وحدة من هذه الوحدات، مخصوصا. ذلك أنّ نُظم الأحزاب الفرنسيّة والألمانيّة والبريطانيّة والإيطاليّة والإسبانيّة والسويديّة أو الهولنديّة كانت مختلفة فيما بينها. ومثل ما يوحي به استعمال تعبير «أمم حرّة ومتساوية»، فإنّ مركز الثّقل الإيديولوجي للنّظام كان فرنسا بإسم قيم العائلة النّوويّة المساواتيّة.

لقد غدا هذا التّصوّر مُتجاوَزًا اليوم، ذلك أنّ السّلطة واللاّمساواة هما الآن المفهومان اللذان يُعرّفان النّظام الأوروبي. ظهرت تراتبيّة لأمم غنيّة بدرجات متفاوتة، وقويّة بدرجات متفاوتة، ومهيمنٌ عليها بدرجات متفاوتة أيضا. أي كيان سياسيّ مبادؤه القيميّة العمليّة على النقيض تماما من قِيَمه المؤسّسة. السّلطة واللاّمساواة ليستا نموذجين لألمانيا فحسب؛ فالعائلة الأصل والكاثوليكيّة الزّومبيّ ترسمان، كما رأينا، خريطة أفضليّة للتّراتبيّة التي تتجاوز بشكل كبير، الأمّة الأكثر عظمة في الاتّحاد.

إنّ اعتبار الوضع في أوروبا غير طبيعيّ، أو حتّى «وهيب» أمر لا معنى له إذا نحن بقينا في مستوى القيم الواعيّة للدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة ذات الأصل الأنكلوسكسوني والفرنسي. ذلك أنّه إذا واصلنا الاعتقاد أنّ هدف الاتّحاد هو تأمين الوفرة في مناخ من الحريّة والمساواة بين المواطنين والأمم، فإنّه لا يمكننا إلّا أن نستنتج، بالفعل، أنّه يعكس فشلا تراجيديّا. تلك هي بالمناسبة الفكرة التي تشكّلت عند الشّعوب، وبالتّأكيد عند النّخب أيضا، ولكن حين نتمهّل قليلا وننزل إلى مستوى الطّبقات العميقة اللاّواعية واللاّشعوريّة لحياة الأمم، أي تلك الطّبقات التّعليميّة والدّينيّة والعائليّة، والتي هي أساس الحياة، لا يسعنا إلّا أن نستنتج أنّ كل شيء طبيعي في أوروبا.

إأن ظهور طبقيّة تعليميّة جديدة تفصل من تلقوا تعليما عاليا عن بقيّة السكّان، في كل مكان مثل الولايات المتحدة، مو ما تسبّب في ضمور الشعور الدّيمقراطي الذي ارتبط سابقا بتجانس انتشار التعليم الجماهيري. لقد وجدت هذه الحركة في أمريكا عناصر مساعدة لها في آثار اللاّمساواة الميتافيزقيّة البروتستانتية وخاصّة في بنية عائليّة ليبيراليّة لامساواتيّة، بنيةٌ تقبل بوجود فوارق كبيرة في المداخيل. ولكن الفرد يبقى حُرّا في أمريكا، أما المساواة الكاملة فلا يمكن تصوّرها. لقد أدّت معاناة السكّان البيض بالنّهاية إلى ثورة وإلى انتخاب دونالد ترامب. ووفقا للأفق الانثروبولوجي الذي وضّحتُه في هذا الكتاب، فإنّ هذه الثّورة قد حرّكها شُعور كراهيّة الأجانب خلال طورها الأول. وما على أمريكا إلّا مواصلة السير، إن كانت قادرة، على الطريق المؤدّي من الدّيمقراطيّة البدائيّة المعاديّة للأجنبي، إلى ديمقراطيّة أكثر نضجا تُؤَمِّنُ نصيبها من الكونيّة.

وفي المقابل فإنّنا نُعاين في أغلب الفضاء الأوروبي، وفي منطقة الأورو على وجه التّحديد، وجود قاعدة عائليّة ودينيّة مهيمنة تسلّطيّة ولامساواتيّة في آن معا. إنّ إضعاف الدّيمقراطيّة النّاجم عن التّراتبيّة التّعليميّة الجديدة سيؤدّي إلى ما أبعد من أمريكا، وبعبارة أخرى إلى انحسار كامل للدّيمقراطيّة. وها نحن قد وصلنا إلى هذا الوضع فعلا. لم يعد تصويت شعوب منطقة الأورو يعني شيئا. فاليونانيّون والهولنديّون والفرنسيّون يستطيعون التّعبير عن رفضهم لكلّ شيء بواسطة آلية الاستفتاء ولكن طبقاتهم الحاكمة سوف ترفضُ تصويتهم هذا نفسه. إنّ بالإمكان اعتبار النّظام السّياسي الألماني، وهو في قلب المنظومة، ديمقراطيّا حقّا لو لم تكن نُخبه السياسية تمارس في البرلمان الاتّحادي، كما في البرلمان الأوروبي، اتّحاد اليسار واتحاد اليمين. لم لا في الحقيقة؟ أليست هذه الممارسة مطابقة للنّموذج السويسريّ الذي يشيد الجميع بطابعه الدّيمقراطي؟ ثمّ إنّ الشّعب الألماني، رغم قبوله بسلطة عليا، حرّ في ديمقراطيّته. ولكن إذا كانت ألمانيا تعطي المثل، فإنّ أوروبا ستتحوّل بالتّأكيد إلى «ديمقراطيّة إثنيّة» واسعة، أي إلى نظام يمارس فيه شعب مهيمن لوحده حقوقه كاملة.

لنكرّر القول: ليس مردّ كل هذا حادثة أو انحراف تاريخي مؤسف. إنّ النّظام السّياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تطوّر في أوروبا بتراتبيّة شعوبه وبتقشّفه وبتفاوتاته الاقتصاديّة وبتفتقاده الديمقراطيّة التّمثيليّة، هو الشّكل العادي الذي يجب أن تتولّد عنه العائلة الأصل، تُساعدها في ذلك كاثوليكية زُومبيّ (مع فيلق رديف توفّره العائلة الجماعويّة التي تعزّز التّسلّطيّة دون أن تشجّع، مع ذلك، على المساواة في إيطاليا الوسطى وبلدان البلطيق أو فنلندا).

إنّ تصاعد التّفاوتات، وهي أعلى في أوروبا من حيث شموليّتها من الولايات المتّحدة، إنّما هي أرفع في حالة التّعدّد الإثني من قوّة العائلة النّوويّة المطلقة.

من المؤكّد أنّ الثّورة التّعليميّة قد أضفت على مبدإ التّراتبيّة سُمكًا جديدا. ثمّ إنّ التّاريخ الذي انكشف لنا هو أيضا جديد، في جزء منه. ولكن علينا أيضا أن نسلّم أنّ أوروبا القاريّة التي تحرّرت من الوصاية الأمريكيّة بفضل الصّعود الألماني، قد جدّدت العهد اليوم مع السير العادي لتاريخها، الذي لم يكن أبدًا خارج هولندا وبلجيكا وفرنسا والدانمارك، ليبيراليّا ديمقراطيّا. عندما نمعن النّظر في خريطة أوروبا لعام 1935 سنرى نُظُما تسلّطيّة، في كل مكان، بعد انهيار الدّيمقراطيّات التي نُصِّبَتْ ابتداء من 1918 تحت التّأثير الإنكليزي - الأمريكي - الفرنسي. لقد اخترعت أوروبا القاريّة الشّيوعيّة والفاشيّة والنّازية. ومن ثمّ فإنّ تقديمها على أنّها مهد الدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة إنّما هو محض تحيُّل فكري.

أما آخر عناصر الحالة الطّبيعيّة فمؤداه أنّ الثّورات ضدّ النّظام إنّما تندلع في البلدان التي تكون فيها العائلة النّوويّة الحاملة للقيم اللّيبيراليّة الحقيقيّة مهيمنة أو أنّها كانت كذلك في ما مضى. وحدها بريطانيا تحاول أن تودّع الاتّحاد الأوروبي، ولكنّها أيضا هي البلد الوحيد، مع الدانمارك البلد الصغير، الذي تدعّم تقليده الدّيمقراطي اللّيبيرالي الموحّد القويّ، ببنية عائليّة نوويّة. أمّا اسكتلندا وإيرلندا الشّماليّة بتقاليدهما الأكثر تسلّطيّة والرّاسخة في الأشكال الأصول فإنّهما لم تصوّتا للبركسيت. على أنّ الثّورات الانتخابيّة الأكثر أهميّة في غرب منطقة الأورو قد جرت في هولندا وفرنسا، بَلَدَان يتّسم قلباهما التاريخيّان بأنّهما نوويّان، نوويٌّ مُطلق بالنّسبة للحالة الأولى، ونوويٌّ مساواتي بالنّسبة للحالة الثّانية. أمّا إلى جهة الشّرق فتقوم بولندا بعائلتها النّوويّة العشوائيّة.

وبالنّسبة إلى المَجَرِ في عهد الوزير الأول فيكتور أوربن فإنّنا نواجه استثناءً بما أنّ هذا البلد يشهد تعايش أشكال عائليّة جماعويّة وأصليّة. وعلى الأرجح نوويّة عشوائيّة، وعلينا أن نؤكّد أيضا على المساكنة تحت الضّغط في التّقاليد الدّينيّة المجرية بمكوّناتها الكاثوليكيّة والكالفينيّة واليهوديّة حتى وإن كان هذا المكوّن الأخير قد ضعف كثيرا جرّاء الهولوكوست. لقد كان الشّعور القومي المتولّد على هذا الخليط الدّقيق قويّا بقدر ما هو مخصوص. وينبغي أن نذكر أنّ هذا البلد، الذي ثار على الاتحاد السّوفياتي عام 1956، ثم أسقط الستار الحديدي عام 1989 بالسماح لمواطنين من ألمانيا الشرقيّة بالمرور إلى الغرب، قد شكّل استثناءً يؤكّد القاعدة. بيد أنّ الثورة على الاتحاد الأوروبي في المجر كما في بُولندا وفرنسا وهولندا وانكلترا انطوت، بلا شكّ، على مُكوّن كراهيّة للأجانب. مرّة أخرى نقول: كل شيء طبيعي. على غرار الولايات المتحدة فإنّ التّجدّد الدّيمقراطي

كان يجب أن ينطلق مُجدّدا، حيث أمكن ذلك، من الأساس الإثني للدّيمقراطيّة الأساسيّة ربّما في انتظار أيّام أفضل لكونويّة المفهوم.

ولمّا كانت الأنماط العائليّة أقليّة للغاية في أوروبا القاريّة فإنّ نجاح هذه الثّورات ليس مضمونا بالمرّة خارج المملكة المتّحدة وهو أقلّ تأكّدا منه في هولندا وفي فرنسا حيث تحكّمت العائلة الأصل والكاثوليكية الزّومبيّة في هذين النّظامين بشكل مستقلّ عن أيّ تدخّل ألماني. ونتيجة لذلك فإنّ ما يجب أن نعدّ أنفسنا لتقبّله، وخاصّة بالنّسبة لمنطقة الأورو، هو أفق إلغاء الدّيمقراطيّة. ومهما يكن من شيء فإنّ قبضة ألمانيا على القارّة شديدة وقويّة اليوم. تحتجز العُملة الموحّدة ثماني عشرة أمّة الأكثر ضعفا في شبكة التزامات بحيث يصعب عليها تقنيّا الخروج منها. وتعطي الفوائض التّجاريّة للجمهورية الفديراليّة مؤسّسات البلاد وديبلوماسيّتها إمكانات هائلة لشراء الرّجال والمؤسّسات. ولا ينبغي أن ننسى خاصّة الرّكيزة التّسلّطيّة واللاّمساواتيّة لعدد لا بأس به من الجهات بمنطقة الأورو لديها إحساس بصلة مع القوّة المهيمنة التي يكون إكراهُها اختياريّا في الواقع.

الفصل الثامن عشر

المجتمعاتُ الجماعويّة: روسيا والصين

عادت روسيا لتشكل كابوسا بالنّسبة إلى الغرب خلال السنوات 2000 - 2016. ويجد المرء صعوبة في فهم كيف استطاع هذا البلد الفقير، الذي كان يضم بالكاد 144 مليون نسمة عام 2015، أي أكثر من اليابان بقليل، أن يستقطب اهتمام العالم الأنكلوفوني الذي كان يعدُّ 450 مليونا والاتحاد الأوروبي الذي كان يعدُّ 438 مليونا في نفس الفترة. كان الغرب الجيوسياسي، إضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبيّة قد تجاوزوا آنذاك مليار ساكن، أي حوالي سبع مرات ونصف المرة سكان روسيا. ومع هذا فقد احتلّ بلد فلاديمير بوتين مكانة مركزيّة خلال الحملة الرئاسيّة الأمريكية للعام 2016. ذلك أنّ مشروع دونالد ترامب القاضي بجعل روسيا شريكا بدل قوّة شرّ قد أثار سخطا شديدا في صفوف الدّيمقراطيّين وولّد لديهم قناعة بأنّهم أصبحوا يمتلكون حجّة حاسمة ضد غريمهم. وفي فرنسا بات من شبه المستحيل خلال سنوات 2010 - 2015 التّعبير عن رأي معتدل بخصوص روسيا، في أي وسيلة إعلام، بما في ذلك صحافة اليسار الاحتجاجي. ومع ذلك فإنّ روسيا هذه هي التي أتاحت، بفضل تضحيّاتها، تدمير الجيش الألماني وسهّلت مهمة الجيوش الأمريكيّة والبريطانيّة والكنديّة في تحرير فرنسا. إنّ استعادة موسكو لشبه جزيرة القرم والاستقلال الذّاتي للجزء الرّوسي في أوكرانيا اللذان يندرجان ضمن ما يعرّفه القانون القديم بحقّ الشّعوب في تقرير مصيرها بنفسها، قد اعتبرهما الفرنسيّون، وما زالوا يعتبرونهما، عملا فظيعا. وبقطع النظر عن النّسيان وعن مراعاة الحقائق الجيوسياسيّة فإنّ المغالاة في تقدير الخطر الرّوسي يعتبر أمرًا مُذهلا. في حدود سنة 1996 كانت روسيا على قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، إذ كادت تقع في الفوضى، حسب جاك سابير، بسبب تحويل اقتصادها[1]. إنّ تفكّكا كهذا كان سيؤدّي إلى انفصال

(1) جاك سابير Jacques Sapir، «اختبار الوقائع. حصيلة السّياسات الماكرو اقتصادية المُنفّذةُ في روسيا»، **مجلة الدراسات المقارنة بشرق - غرب**، المجلّد 30، العدد 23، 1999، ص 153، 2013، وكذا: «المقايضة، التضخّم والنّقد في روسيا: محاولة في توضيح مفارقة»، في صوفيا براما Sophie Brama وآخرين، **الانتقال النّقدي في روسيا: تحوّلات النّقد، أزمة المالية (1990 - 2000)**، باريس، الهارمتان، 2002، ص 49 - 82.

المقاطعات السّيبيريّة. تحتل روسيا موقعا يتد بين أوروبا وآسيا وهي بالتّأكيد البلد الأكثر شساعة في العالم، ولكنّها مطوّقة بشبكة من القواعد الأمريكيّة. وإذا كان الجيش الروسيا قد استعاد قدراته العمليّاتية كما برهن عن ذلك في سوريا، فإنّ حجمه محدود جدّا. ومن الواضح أنّ وظيفة هذا الشّيطان الجديد بالنّسبة إلى الغرب لا تتعلّق بسبب عمليّ وإنّما بسبب ذي طابع رمزي.

لقد أتاح ظهور الشّيوعيّة وانتصارها بالفعل ابتداء من 1945 بروز تعريف مضاد لـ«عالم غربي» سحري شمل في الآن نفسه البُلدان المؤسّسة للدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة أي الولايات المتّحدة وانكلترا وفرنسا والبلَدين اللذين اخترعا الكلّيانية اليمينيّة أي إيطاليا وألمانيا. إن بوسعنا إذن أن نفهم لماذا خلق سقوط جدار برلين مثل هذا الاضطراب في الاستبلشمنت الجيوسياسي المتقدّم في السنّ غالبا الذي وجد نفسه محروما من عنصره المُهيكل الأساسي. نقول هذا خاصّة أنّ روسيا قد احتفظت، على أيّ حال، حتى في أوجّ أزمتها بقدرتها النّوويّة على مَحْق الولايات المتحدة.

تبقى روسيا هي عنصر التّوازن الوحيد القادر على منع أمريكا، الثّملة بانتصارها، من أن تعتقد إنها سيّدة العالم. وبالنّظر إلى ما جرى في العراق عام 2003، فإنّه علينا أن نكون ممتنّين لها، مع ذلك مرّة أخرى، لمساهمتها في إنقاذ فضائنا للحرّية حتى وإن لم ترغب في ذلك. ومع هذا فقد تضاعف الحذر من روسيا على إيقاع عودتها إلى ما كانت عليه. لقد تأكّد البعد الثقّافي لهذا الرفض، ذلك أنّ الدّيمقراطيّة فلاديمير بوتين السّلطويّة قد تحوّلت، هي ذاتها بوصفها نموذجا مُستقرّا، إلى موضوع كراهيّة.

بدأ موقف الغرب من روسيا في التبدّل، أو بالأحرى في التميز، خلال الفترة 2015 – 2017. فقد أبدى اليمين الأمريكي والإنكليزي والفرنسي تسامحا أكبر تجاه الاختلاف الرّوسي. وبلغ الأمر باليمين المتصلّب حدّ الإعجاب بالنّموذج البوتينيّ. وبالمقابل ظلّ اليسار اللّيبيرالي، في الولايات المتحدة وخارجها، على عدائه الشّرس للنّظام الرّوسي. في الغرب كله استقطبت الأوساط الإتصالية والأكاديمية كره بوتين وبلاده. ويرى فريق من الباحثين الرّوس الذين انكبُّوا، بشيء من روح الدُعابة، على قيس العداء لروسيا، أن الصّحف الألمانيّة هي الأكثر اندفاعا. كيف يمكن الاستغناء عن مفهوم الفوبيا الرّوسيّة إذا أردنا تفسير الأشياء؟ وبالتوازي مع هذا فإننا نشعر ببروز موقف مضاد وهو أضعف، لا محالة، إنّه «حبّ» روسيا. إنّ عمليّة جرد لهذين الموقفين وتحليل تطوّرهما في كل البلدان ليس بالشيء الممكن في إطار هذه الخطاطة. ومثل هذا الجرد يفترض المزاوجة بين الدراية في مجال الجغرافيا السّياسيّة والمقاربة بالقيم. وعلى سبيل المثال فإنّ الفوبيا الرّوسيّة عند السويديّين على صلة بالجوار الجغرافي. وحتى في حالة هذا البلد الصغير

الذي يضمّ أقل من 10 ملايين ساكن، والذي يُعتبر قليل الأهميّة من المنظور الرّوسي - ألم يُهزم بوصفه قوّة بلطيقيّة خلال الحرب الكبرى للشمال ما بين 1700 و1721؟ - فإنّ عنصرا لاعقلانيّا، انثروبولوجيا وثقافيّا، قد نشأ. تعلمُ فنلندا، التي انتمت إلى الأمبراطوريّة الرّوسيّة خلال الفترتين 1939 - 1940، و1941 - 1944 أن روسيا الحالية الممتدّة على مساحة شاسعة جدّا بالنّسبة إلى عدد سكّانها إنّما هي بحاجة إلى شركاء اقتصاديّين ديناميّين وليس إلى مستعمرات جديدة. تُعدُّ الفوبيا الرّوسيّة ظاهرة عجيبة وهي جديرة بأن تُخصّ بكتاب كامل. وسأكتفي هنا بتحليل كيف يمكن للانثروبولوجيا التّاريخيّة أن تسلّط الأضواء على المثال الروسيا وتقييم الاستمراريّة.

إنّ استمرار القيم الجماعويّة هو الذي يفسّر دون شك ظهور ديمقراطيّة سلطويّة مستقرّة، بعد اضطرابات سنوات 1990 - 2000، تجمع بين انتخابات وتصويت ينحو منحى الإجماع. إن المسار الانتخابيّ لم يمنع إعادة انتخاب فلاديمير بوتين بالفعل مرات غير مُحدّدة على رأس المنظومة، إمّا بصفته رئيسا، وإمّا بصفته رئيسا للوزراء. إن إخضاع وسائل الإعلام ليس هو السّبب الرّئيسي لاستمراره في الحكم، ذلك أنّ التّسلّطيّة المتأصّلة عند الشّعب تتغذّى من قيم جماعويّة يُعاد إنتاجها إلى ما لا نهاية عبر ذاكرة الأمكنة. وينبغي مقارنة استمررية السّلطة في روسيا بعدم التّداول الألماني أو الياباني: ذلك أنّ الدّيمقراطيّات - الأصول تبدي هي أيضا نوعا من العمودية الانتخابيّة. في ألمانيا يسمح الاتّحادُ بين اليمين واليسار، إذا اقتضت الضّرورة ذلك، بالاحتفاظ باستمراريّة التّوجّهات المقرّرة في أعلى الهرم الاجتماعي. وفي اليابان عادة ما يكون الحزب اللّيبرالي الدّيمقراطي في السّلطة مع استثناءات قليلة. وتمثّل الصّراعات بين الفصائل الدّاخليّة لهذه المجموعة الحاكمة حقيقة النّقاش السّياسي.

ستتيح لنا الانثروبولوجيا التّاريخيّة أيضا فهم صلابة روسيا ولماذا استطاعت هذه الأمّة أن تُصبح من جديد، وبسرعة، لاعبا جيو سياسيّا عظيما، في نفس عظمة ألمانيا واليابان في العالم المُعولم.

إنّها عظمة الاندماج الجماعي التي منحت روسيا، في زمن الفردانيّة المفرطة، ميزة تنافسيّة في مُواجهتها، مع ذلك، لعالم أكثر منها شساعة ثلاث مرّات، وأغني عشر مرّات: إنّه العالم الانكلُوفوني.

من العائلة الجماعويّة خارجيّة الزّواج إلى الشّيوعيّة

إنّ ما دفعني عام 1983 إلى صوغ فرضيّة عن علاقة عامّة بين النّظم العائليّة للمزراعين، والإيديولوجيات التي ظهرت خلال سيرورة انتشار التعليم الجماهيريّة في المجتمعات،

إنّما مصادفة بين خريطة الشّيوعيّة «المكتملة» لأواسط سبعينات القرن الماضي مثلما كانت بادية غداة حرب فيتنام وخريطة العائلة الجماعويّة خارجيّة الزّواج التي تشمل روسيا وصربيا وألبانيا والصين وفيتنام وإيطاليا الوسطى وفنلندا الداخليّة. وتدين هذه الفرضيّة كثيرا، بكلّ تأكيد، إلى الصّياغة الجزئيّة النى طرحها ماكفرلان لتفسير الفردانيّة الإنكليزيّة. كما أنّ تلاميذ فريدريك لوبلاي مثلما بيّن ذلك باسكال تريبييه – قسطنطين كانوا قد استشعروا، حتى قبل ثورة 1917 وسياسة التعاونيات الستالينيّة، القوّة «الشّيوعيّة» الكامنة في القاعدة الأنثروبولوجيّة الرّوسيّة[1].

كان أناتول لوروا – بوليو Anatole Leroy – Beaulieu نَذِيرًا في عمله: **إمبراطوريّة القياصرة الرّوس** سأُوردُ أدناه نصّا من الطبعة الرابعة المنشورة بتاريخ 1897 – 1898:

«إنّ العائلة الأبويّة التي تخضع لسلطة الأب، أو الشيخ، والجماعات القرويّة التي تخضع لسلطة المير Mir، قد أعدّا [الروسي] للحياة الجماعيّة، جاهزا للمشاركة بمجرد أن يباشر عملا. وهو ما أن يغادر قريته خاصة فإنّه يجتمع مع بقية الفلاحين (الموجيك) على هيئة تعاونية أرتال[2] [...] والأرتيل بتوجهاته الشّيوعيّة وممارساته التّضامنيّة هو الشكل العفوي، الشكل الوطني للجمعيّة [...] تكون الأرتال، مثل العائلة الكبيرة أو الجماعة الصغيرة... وهي تنقل إلى المصنع العلاقات المتينة والتقاليد الأبويّة للقرية [...].

---

(1) ذكر لي باسكال تريبييه – قسطنطين Pascal Tripier – Constantin أنّ من بين تلامذة لوبلاي les leplaysiens الذين أشاروا إلى استباق التّوجّه «الشّيوعي في روسيا قبل الحرب العالمية الأولى:
- **ليون بوانسار Léon Poinsort**، وهو رجل اقتصاد اللوبلازيين خلال السنوات 1890 – 1910.
وقد كتب دراسة مهمّة جدّا عن التبادل الحرّ والحمائية – **ادمون ديمولان Edmond Desmolins** وهو من مؤسّسي مجموعة «العلم الاجتماعي» عام 1886. يمكن الرجوع إلى: «محاضرة متناقضة عن الاشتراكية بين بول لافادغ Paul Lafargue (نائب) وأدمون ديمولين مدير «علم الاجتماع» بمقر الجمعية الجغرافية يوم 21 مايو 1892 برئاسة م. فونك برنتانو M. Funk – Brentano هنا جمع دوميلين بوضوح بين النظام المجتمعي والشّيوعية ولكنه تحدث في غالب الأحيان عن عرق أقلّ شأنا... أما بول ديكامب Paul Decamps فقد اقترح سوسيولوجيا لوبلاستية le plasysienne أكثر حيادًا. كتب في نص عنوانه: « هل تتطوّر البشرية نحو الاشتراكيّة؟» نشر عام 1906: «نلاحظ أولا كما سبقنا إلى ذلك م ألفاسا M. Alfassa أن العائلة الفلاحية الروسية هي عبارة عن «جمعية شيوعية». ثم أضاف: بحسب المعلومات التي نمتلكها حاليا فإن التّعاونيّات الشيوعية لم يتم الإعلام بوجودها إلا في روسيا. ويمكن أن نخلص إلى القول أنه لا يمكن أن توجد إلا بانتداب أعضائها من وسط نهضت التّربية العائلية فيه بتدريب أفراد على الشّيوعيّة. ويبدو هذا منطقيًا، فالتّعاونيّة لا تعني إلّا بتقديم تربية تقنيّة وليس التّربية على الطبع...»

(2) أرتال Artal كلمة روسيّة تعني تعاضدية إنتاج زراعي. وعوّضت هذه الكلمة من عام 1920 بكلمة كولخوز Kolkhoze.

وتجتهد الدولة في أن تحتفظ للحياة الصّناعيّة بالطابع الأبوي [...] ثمّ إنّ الموجيك أو أرباب العمل والرّوس ومن كل الطّبقات لا يُبدُون احتراما كبيرا للقانون، وكنهم يُبدون قدرًا كبيرا من الاحترام للسلطات [...]. ولا ينبغي أن نتعجّب إن استطاع هذا البلد الذي تعود على صدور المبادرات من الأعلى، اللّحاق يوما بالدّول الأكثر ديمقراطيّة في أوروبا أو تجاوزها، على طريق مُغامرة اشتراكيّة الدولة.. »[1].

إنّ هذه السّطور التي كتبت قبل عشرين سنة من ثورة أكتوبر، على أقصى تقدير، لا تنقص في شيء من عبقرية لينين التّكتيكيّة، الذي بنى حزبا، أوّلا، ثم نظّم الانقلاب الذي نعرف، وأخيرا القائد العنيد خلال الحرب الأهليّة أثناء الفترة 1918 - 1921. غير أن لينين أيضا هو ذلك القائد البرغماتي الذي سمح بالعودة إلى السوق عن طريق السّياسة الاقتصادية الجديدة (ناب)، خلال سنوات 1921 - 1928. بعد لينين حدث الأهم في روسيا من زاوية أنثروبولوجيّة، ذلك أنّ الصّعود القويّ والطّاغي للحلم التّعاوني الذي سيحقّقه ستالين ابتداء من 1929 لا يمكن أن يُفسّر بمعزل عن القاعدة الانثروبولوجيّة الرّوسيّة الممهّدة لمثل هذه التّجربة.

استمرار الفويرقات الجهويّة. بُوتين ولُوكاشنكو

يعرض لنا أناتول لوروا - بوليو جدولا جهويّا متوازنا عن البنى العائليّة للإمبراطوريّة. إنّ التّوسّع السّريع للسكّان انطلاقا من نواة مؤسّسة وُجدت في الغرب (الرّوسي) لم يؤدّ إلى خلق تنوّع شديد في روسيا. ولكن وفي هذا الغرب، بالضّبط، هناك بعض الاختلافات الجوهريّة التي يجب تسجيلُها ويمكن أن نستشعر تأثيرها المُبكّر والمستمر والمُؤمَّنُ بذاكرة أمكنة داخليّة في الفضاء الرّوسي. كان لُوروا - بُوليو على دراية بأنّ العائلة الأوكرانيّة (الرّوسيّة - الصغيرة) أكثر نوويّة وأكثر فردانيّة وأكثر فوضويّة أيضا، وهي تحتفظ بوضع أكثر حريّة للمرأة[2]. ونضيف هنا أنّ مركز الجماعويّة الرّوسيّة يقع إلى الشمال الغربي لروسيا وفي بييلوروسيا مثلما دوّن هذا كوفالنسكي منذ 1914[3]. لقد سمحت الدّراسات الحديثة لميكولاج سزولتيساك عن الدّولة البولندية - الليتوانيّة معاينة قطيعة واضحة بين بولندا ذات النّظام العائلي الجماعوي والأبويّ. وتسمح العائلة

(1) باريس، روبرت لافون: سلسلة «كتب»، 1991، ص 445 - 447.

(2) المرجع نفسه ص 90، وص 370. أنظر أيضا: د. ب. شمكين D. B. Shimkin وبيدرو سانجوان Pédro Sanjuan، «الثقافة والنظرة العالمية. طريقة في التحليل طُبّقت على الريف الروسي» **علم الأنثروبولوجيا الأمريكي**، المجلد 55، العدد3، آب / تموز 1953، ص 329 - 348.

(3) ماكسيم كوفالوفسكي Maxime Kovalewsky، **روسيا الاجتماعيّة**. باريس 1914، ص 106.

النّوويّة البولندية بمساكنة الأجيال مع بعضهم البعض، إذ يمكن للأبناء استقبال آبائهم المسنّين على سبيل المثال. ولكن في حالة زوجين شابين يستقرّان فترة زمنية في منزل الأبوين تكون البيمحليّة ثابتة لا غبار عليها. في بولندا يقع الاختيار على عائلة الزوجة بنسبة 42٪ من الحالات. وتسقط هذه النسبة إلى 18٪ في روسيا البيضاء، وهذا يعني أن 82٪ المتبقية هي مساكنة أبويّة. ثمّ إنّ العيش معا بين الإخوة نادرٌ جدّا في بولندا، ولكنّه عادي في روسيا البيضاء[1] بنسبة 82٪ من المساكنة الأبويّة. ونحن بالتّأكيد بعيدون عن نسبة 99٪ الصينيّة وحتى أحطّ من روسيا الوسطى خلال القرن التاسع عشر[2] بما أنّ هذه النّسبة قد كانت في حدود 95٪. تشبه العائلة الجماعويّة البيلوروسيّة العائلة في بلدان البلطيق من حيث القوّة ولكنها تحتفظ بآثار ثنائية[3]. وأنا أفترض، مع ذلك، أن الجماعويّة قد تعزّزت في كل من الرّوسياتين (روسيا، وروسيا البيضاء) خلال القرن التّاسع عشر، على الأقل حتى إلغاء القنانة سنة 1861.

في بيلوروسيا والشمال الغربي لروسيا الحالية نكون قريبين جدّا من أصل الجماعويّة التي ربما كانت وليدة مواجهة بين العائلة الأصل الجرمانيّة والنّظام الأبويّ المغولي. تنتمي جمهورية نوفوغراد التّجاريّة الكائنة في جنوب غرب سان بترسبورغ إلى هذه الجهة وهي جزء من الرابطة الهانسية. وكنت أشرت إليها في الفصل الحادي عشر خلال حديثي عن الأشكال الدّيمقراطيّة والأوليغاركيّة التي سبقت النّظم التّسلطيّة. ولكن علينا أن نتساءل هنا عن إمكانيّة انتمائها إلى مركز التّحوّل الجماعوي. بيد أنّ السّؤال يظلّ مفتوحا بما أنّه يبدو أنّ هانس كانت حتى القرن الرابع عشر على جهل بالبكوريّة. ونحن

---

(1) **إعادة التفكير في شرق أوروبا ووسطها: النظم العائلية والسكن معا في الرابطة البولندية – الليتوانية،** بارن، 2015، ص 539 – 540. لا أُنصف عمل سزوليساك حقّه في ما يخصّ القوّة والبراعة، عملٌ عالج المحدّدات الاقتصادية والدّيموغرافية من أجل تقويم نصيب الحصّة الخاصّة بنظم القيم العائليّة في تحديد السلوكيّات. وأعتقد، مع ذلك، أن فكرته كانت متضايقة نوعا ما جرّاء الوزن النّظري للعائلة – الأصل، وكذا بسبب إشكاليّة جون هاجنال John Hajnal عن سنّ الزّواج وهي من إرث البحث التّاريخي للسنوات الأربعين الأخيرة.
إن اعتماد قطيعة تصنيفيّة (أو نمذجيّة typologique) قابلة بفرضيّة العائلة النّوويّ، المعيبة، تدمج المساكنة المحتملة مع الأبوين كعنصر منظم كان سيسهّل التحليل كثيرا. نستشعر، في كامل نص سزوليساك، حول بولندا، حقيقة قرابة ثنائية اختيارية وغموض في القوانين التي تميّز العائلة النّوويّة العشوائية.

(2) إيمانويل تود، **أصل النّظم العائليّة، مرجع سابق،** ص 95 بالنسبة إلى روسيا، وص 115 بخصوص الصين.

(3) **المرجع نفسه،** ص 316 – 317، بخصوص آثار الأمومة والتأثيرات – الأصول في طائفيّات البلطيق.

نُخمِّنُ، بالأحرى، وجود أشكال تضامنيّة عائليّة متنوعة تعود إلى الأزمة العشوائيّة، ضمن جمعياتها التّجاريّة. وعادة ما تكون هذه الأشكال التّضامنيّة أفقيّة وثنائيّة[1]. نأتي الآن إلى الأزمة الانتقاليّة المتولّدة عن انتشار التعليم.

لقد ثبّتت انتخابات المجلس التّأسيسي لعام 1917، الذي حلّه البلاشفة، صورة فريدة وأساسيّة للطبائع السّياسيّة في الإمبراطورية على أعتاب انقلاب أكتوبر. لم يحصل حزب لينين على الأغلبيّة، وكان الفارق بينه وبين الاشتراكيّين الثّوريّين، الذين تقدّمُوا عليه، في غالبيّة الطّبقة الفلاحيّة، كبيرا. وفي أوكرانيا فازت الأحزاب القوميّة على نطاق واسع. ومع ذلك تحكّم البلاشفة في موسكو وسانت بطرسبورغ والمنطقة الصّناعيّة الوسطى، وكذلك، كما أشار إلى ذلك أوليفر رادكي في روسيا البيضاء منذ 1950[2] وقد اتخذ مقاطعة فيتبسك نموذجا حيث فاز البلاشفة بالأغلبيّة المطلقة من الأصوات 287101 صوتا من مجموع 560598، في حين لم يحصل الاشتراكيون الثّوريّون إلّا على 150279 صوتا[3]. لقد بدأ الترسّخ الرّيفي للحزب البلشفي واضحا في جزء لا بأس به من روسيا البيضاء. هكذا نلاحظ أنّ فرضيّة التّرابط بين الشّيوعيّة كإيديولوجيا والعائليّة الفلاحيّة قد تأكّدت من خلال رصد فويرقات التّنوّع الجهوي الرّوسي.

لِنَبْقَ في المنطقة ذات الجماعوية العالية ولكن لنغادر روسيا، ذلك أنّ الفرضيّة تسْرِي على بلدان البلطيق المعنيّة. علينا ألا ننسى إذن في هذه اللّحظة التي يُقدّم فيها المفوّضُون الأوروبيّون الليتونيّون حكما قاسيا عن الإدارة الاقتصاديّة لفرنسا، المُساهمة القويّة لأمّتهم في الثّورة الشّيوعيّة. يذكر رادكي في نصّه استونيا، ولكنّه يشير في مُلحقاتِهِ إلى حالة ليفونيا وإلى التّصويت القويّ في ليتونيا لصالح اللّينينيّة. لم تقتصر مساهمة البلطيق على الانتخابات فحسب. ذلك أنّ الدّور الذي لعبه الحرس اللّيتوني قد كان حاسما خلال انقلاب أكتوبر. وقد عبّر لينين لليتونيّين، في وقت لاحق، عن ثقته فيهم. وقد ساهم مناضلون من هذه القوميّة بنشاط كبير في تأسيس الشرطة السّياسيّة الشّيوعيّة. وحصل البلاشفة على 40٪ من الأصوات في استونيا و51٪ في سانت بطرسبورغ و56٪ في موسكو و71٪ في ليفونيا، عندما كان متوسّط مجموعهم في الإمبراطوريّة في حدود 24٪[4].

---

(1) فيليب دولنجيه Philippe Dollinger، هانزة La Hanse، من القرن الثاني عشر إلى القرن السابع عشر، باريس، 1964. استعملت طبعة 1988. أنظر ص 207 - 209. لقد كانت الإشارة إليها مقتضبة جدّا بحيث أنّه لم يتسنّ لنا أن نستخلص منها أيّ شيء مؤكّدا.

(2) أوليفييه رادكي Olivier Radkey، روسيا تذهب إلى الانتخابات، 1917 [1950]، منشورات جامعة كورنيل Cornell، 1990.

(3) المرجع نفسه، ص 33.

(4) المرجع نفسه، اللائحة العامة، ص 148 - 151.

هكذا عكست القوّة النّسبيّة للبلشفيّة، منذ البداية، جماعويّة عائليّة كامنة. وبالإمكان أن نتحقّق اليوم من أنّ انهيار الشّيوعيّة، إذا كان فعلا هو أثر لتطوّر ثقافي نحو استقلاليّة الأفراد، فإنّه لم يقض على هذه الأسس الأنثروبولوجيّة. تبدو الدّيمقراطيّة التّسلّطيّة المهيمنة في روسيا، في مطلع الألفيّة الثّالثة، أكثر تعبيرا عن مزاج سياسي للشّعب الرّوسي من كونها تأثير مكائد لرجل ولزمرته. بيد أنّ ذاكرة الأمكنة تستطيع أن تفعل أفضل من هذا بما أنّها تعرض علينا المثال المذهل لبيلاروسيا أكثر جماعويّة على المستوى العائلي قبل 1900 وأكثر ميلا لِلْبَلْشَفَةِ عام 1917. وهي اليوم أكثر تمسُّكًا بالتّسلّطيّة من روسيا. إنّ الرئيس لوكاشنكو هو اليوم الدكتاتور الوحيد من الطّراز القديم، في القارة الأوروبيّة، ولكن مواطني روسيا البيضاء يبدُون كأنّهم على أحسن ما يُرام. وسنتبيّن، على أيّة حال، أنّ مجتمعهم يسير سَيْرًا مَرْضيًّا.

عودة روسيا: الدليل الدّيموغرافي

توقّعتُ في أوّل كتاب نشرته عام 1976 انهيار النّظام السّوفياتي، وهذا ما ذكّرتُ به بعد أن عاينتُ ازدياد وفيّات الرُضّع في روسيا، أي ارتفاع عدد الوفيّات في صفوف الأطفال الذين هم دون سنّ العام وذلك ما بين 1970 و1974. ومن أجل تقويم مسار عودة روسيا إلى ما كانت عليه منذ عام 2000، فإنّ روح الانصاف تقتضي منّا أن نثق في نفس المؤشّر. يشير الرسم البياني 18. 1 إلى حركة وفيّات الرُضّع منذ 1990 في روسيا، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا. وعلى سبيل المقارنة، مع العالم الخارجي، في بولندا، وفي الولايات المتحدة.

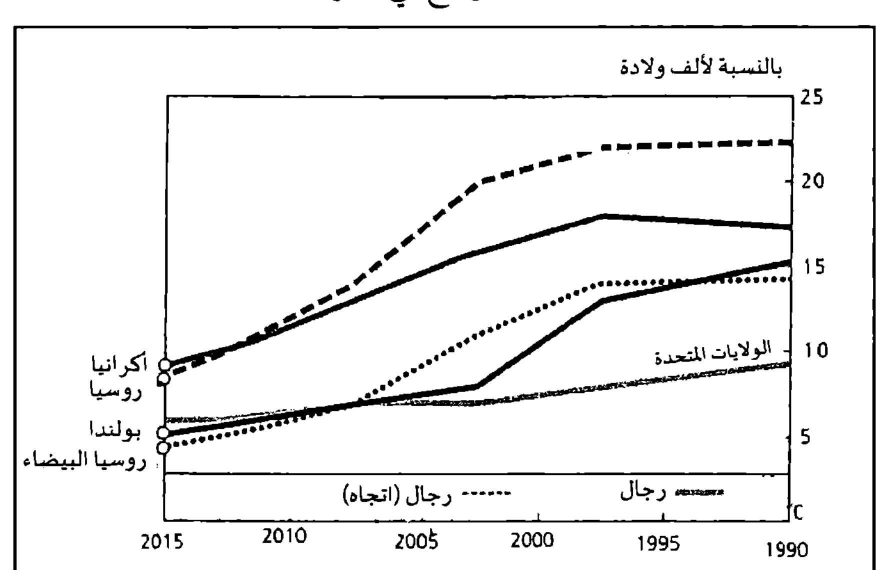
تسمح وفيّات الرُضّع بمُتابعة تحسّن ظروف العيش للمواليد الجدد غربي المجال السّوفياتي السابق. وقد رصدنا أيضا بُطء التّقدّم المُحرز في الولايات المتحدة. ومثلما سبق أن قلتُ أعلاه فإنّ تضخّم الوفيّات، في صفوف الرضّع من السود الأمريكيّين، ليس الوحيد المسؤول عن هذا الأداء الضّعيف، بما أنّ وفيّات الرضّع عند المجموعة البيضاء بمعدل 5 على 1000 (2013)، هي أعلى بالفعل من الوفيّات في بولندا، وهي قد لا تضع أمريكا في وضع جيّد جدّا في المجال الغربي.

إنّ ما يشدّ الانتباه أكثر من التّقدّم السّريع لروسيا إنّما هو تقدّم روسيا البيضاء التي فاق أداؤها أداء بولندا، وبلغ مستوى 3,6 للألف، وهو ما يسمح بمقارنة هذا المستوى مع 3,3 الفرنسي، و3,4 الألماني. ولم تحقق روسيا إلا 7,0. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار، عند تقويم هذه النّسبة، شساعة الدّولة الفديراليّة الرّوسيّة، والوجود اللاّفت، على أرضها، للكثير من المجموعات الإثنيّة التي لا تحظى بالتّأطير الصحّي والوقائي الذي يستفيد منه

السكّان الرّوس الأصليّون. إنّ مثل هذه الأقليّات وبمثل هذا العدد لا توجد في التّراب الأوكراني. ولكن نسبة الوفيّات بما هي مقياس زلازل دقيق، فإنّها تضع أوكرانيا اليوم في موقع متأخّر بـ 8,1 بينما كانت عام 1990 متقدّمة على روسيا بـ 17 للألف مقابل 22.

الرسم البياني 18. 1

وفيّات الرُضّع في الشّرق



تشير بعد المؤشّرات الاقتصاديّة الحادّة إلى تحسّن سريع في ظروف العيش بروسيا في مطلع الألفية الثالثة مثل نسبة السكّان ذوي الدّخل المالي دون الحدّ الأدنى للكفاف، معدّلٌ انخفض من 29٪ عام 2000 إلى 13,2٪ عام 2009[1]. ولكن الاقتصادويّة الخالصة مع هوسها بالنّاتج الدّاخلي الخام، وبالصّادرات وبالنّقد تمنعنا من قياس مستوى التّحسّن الرّوسي. إنّ ما كان يُسمّى خلال القرن التّاسع عشر بـ «الإحصاء الأخلاقي» هو الذي سيتيح لنا مُقاربة الحقيقة عن كثب. لقد انخفضت نسبة الانتحار من 39,5 لألف ساكن عام 2001 إلى 18,4 عام 2014 (– 53٪) ونسبة القتل من 30,0 لألف ساكن عام 2003 إلى 8,7 عام 2014 (– 71٪) ونسبة الوفيّات بمفعول الكحول من 30,0 عام 2003 إلى 6,5 عام 2014 (– 78٪).

---

(1) ليديا بروكوفييفا Lidia Prokofieva «الفقر والتفاوتات في روسيا.» الرابط: Ceriscope Pauvrete, 2012, http: / / ceriscope. Sciences – po, fr pauvrete / content / part 5 / la pauvrete et – l – inegalite – en – russie, page= 1. تاريخ الزيارة 2004/ 9/ 11).

بدأ المعدّل الإجمالي للوفيّات، الذي كان عاليا قبل انهيار الشّيوعيّة خاصّة بالنّسبة للرّجال، بالتّراجع وزاد أمل الحياة عند الولادة تبعا لذلك إذ انتقل، ما بين 2005 و2014 من 59 سنة إلى 65 سنة بالنّسبة للرّجال[1].

الخصوبة الرّوسيّة

إنّ أفضل تفسير لاستقرار النّظام الرّوسي، بعيدا عن منظورات المخطّطات المؤامرتيّة الغربيّة، هو أنّ المجتمع الرّوسي العميق قد استعاد توازنه في ظلّ حكم فلاديمير بوتين. هكذا تكون روسيا قد صمدت أمام امتحان سنوات 1990، وهذا ما يغرينا بالقول: لقد قهر هذا البلد الكثير من المصاعب خلال تاريخه. لقد جدّدت هذه الأمّة العهد مع السّلم المدني والأمن وبكلّ تأكيد، مع علاقات إنسانية غدت موثوقا بها ولطيفة. وهذا ما يفسّر صمود هذه الأمة أمام انهيار أسعار المحروقات في الوقت الذي كان فيه استراتيجيّو الغُرف المغلقة يتوقّعون، دون جدوى، انهيار «نظام بوتين».

ومع هذا فإنّ ما يثير الإعجاب بالنّسبة للدّيموغرافي هو انتعاش نسبة الإنجاب في روسيا مسجّلة 1,8 طفل لكل إمرأة، وهو ما يعتبر أعلى بكثير من المعدّل الأوروبي ومعدّلات بلدان مثل ألمانيا واليابان وإيطاليا أو إسبانيا. ومردّ هذا أنّ روسيا نجحت، حيث أخفقت البلدان الغربية ذات الخصوبة الضّعيفة جدّا، في اعتماد سياسة نشيطة في دعم الولادات من المستويين الثاني والثالث[2]. هل يتعلّق الأمر بانتعاش ظرفي؟ ماذا سيكون العقب أو الخلف النهائي للنّساء الرّوسيّات المولودات بعد هذا التّاريخ أو ذاك؟ إنّ من السّابق لأوانه أن نجزم بذلك. ثمّ إنّ آراء الأخصّائيّين منقسمة حول هذه المسألة. لقد أتاح انخفاض الوفيّات وارتفاع نسبة الإنجاب أن تكون نسبة النموّ الطبيعيّ إيجابيّة من جديد في عام 2009. لقد أصبحت روسيا المستقرّة مرّة أخرى مركز نظام هجرة يشمل الجزء الأكبر من الاتحاد السوفياتي السابق. وقد أمّن عُمّالٌ جاؤوا من أُوكرانيا والقوقاز وآسيا الوسطى أدفاق عمالة متواصلة. وهذا ما جعل صافي الهجرة إيجابيّا باستمرار في روسيا على عكس الدّيمقراطيّات الشّعبيّة السابقة أو في بلاد البلطيق. ويبدو واضحا أن

---

(1) أنظر أيضا: بيوتر غريغوريف، Piotr Grigoriev وآخرون، «انخفاض الوفيّات المبكّرة في روسيا» **مجلة السكّان والتّنميّة**، المجلد 40، العدد1، آذار/ مارس 2011، ص 107 - 129.

(2) سارغاي زاكاروف Sergei Zakharov، «الاتحاد الرّوسيّ: من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية للتّحوّل الدّيموغرافي»، **بحوث ديموغرافيّة**، المجلد 9، المقال 24، يوليو 2008، ص 907 - 972، سارافيما شيركوفا Sarafima Chirkova، « هل تعمل السّياسة المؤيّدة للإنجاب على عكس تناقص **السكّان في روسيا؟**»، **ورقة عمل**، جامعة سانتياغو، أكتوبر 2013.

روسيا قد سفّهت توقّعات الخبراء، وليست على وشك الانهيار. بل إنّها على العكس من ذلك تماما، إذ أنّها تقع شّرق اتّحاد أوروبي مهدّد بانكماش ديموغرافي، ومن ثمّ فهي تمثّل اليوم قطب مقاومة لهذا التّراجع. لقد أصيبت وكالة الاستخبارات الأمريكيّة، التي كانت تستبق في تقاريرها عن الوضع العالميّ تحلُّلاً تلقائيّا للغريم التّاريخي، بخيبة عُظمى في هذا الخصوص[1].

ما زال النّجاح النّهائي للسّياسة الدّيموغرافيّة الرّوسيّة محلّ نقاش وهذا عائد بالخصوص إلى أنّ هذه التّجربة الفريدة من نوعها جعلت الغربيّين يُشكّكون فيها. لقد كان التّركيز على الأهداف الاقتصاديّة على المدى القصير عند الغربيّين قد منعهم من التصدّي للمشكل الأوّل لمجتمعاتهم ألا وهو تجديد السكّان. وإذا كان الوضع مرضيّا في الولايات المتحدة وفي الشّمال الغربي الأوروبيّ فنِعْمَ الأمْرُ، أما إذا كان كارثيّا مثلما هو الحال في بقية أوروبا فلا بأس. وحدثُ الأداء الاقتصادي يكون جديرا بالاهتمام والسّلبيّة الدّيموغرافيّة مطلوبة. لا يُؤخذُ هذا التّحديد الأوّلي في الاعتبار أبدًا، ذلك أن انعدام الأمن المهني، أو ما يسمّى الهشاشة، للسّوق الحرّة، إضافة إلى انكماش المداخيل جرّاء التّقشّف، قد ساهمت في الحطّ من مستويات الخصوبة. لقد نتج عن انكماش الطلب الدّاخلي انكماش في الحياة.

من المؤكّد أن الفعل الدّيموغرافي للدّولة الرّوسيّة قد استفاد، وهذا ما قلناه، من تُربة انثروبولوجيّة ملائمة. ومن المعروف أنّ الأراضي التي يسود فيها التّقاليد الأرثوذكسيّة لم تخضع لموجة مراقبة النّشاط الجنسيّ الذي جاء بعد الإصلاح البروتستانتي والثّورة المضادّة الكاثوليكيّة. لقد تمكّنت روسيا، أكثر من باقي دول أوروبا الشّرقيّة، من الافلات من نموذج الزّواج الأوروبي الذي فرض، ما بين 1700 و1900، سنّا متأخّرة للاقتران وتعقيم قسم من السكّان عن طريق العزوبيّة. ليس من بين النّساء المولودات خلال الفترة 1960 و1965 في روسيا سوى 5٪ لم ينجبن ما بين سن 40 و44 سنة[2]. ويظلّ الزّواج المُبكّر وندرة عدم الخصوبة أهمّ خصائص الدّيموغرافيا الرّوسيّة. ولكن علينا مرّة أخرى، أن نفترض، كما في حالة فرنسا واسكندينافيا أو العالم الأنكلوسكسوني، كون الوضع الجيّد للمرأة هو الذي سهّل التوفيق بين الأمومة والنّشاط الاجتماعي العام.

---

(1) **التّوجّهات العالميّة Global Trends**، 2030، **العوالم البديلة**، منشورات المكتب الوطني للاستخبارات 2012.

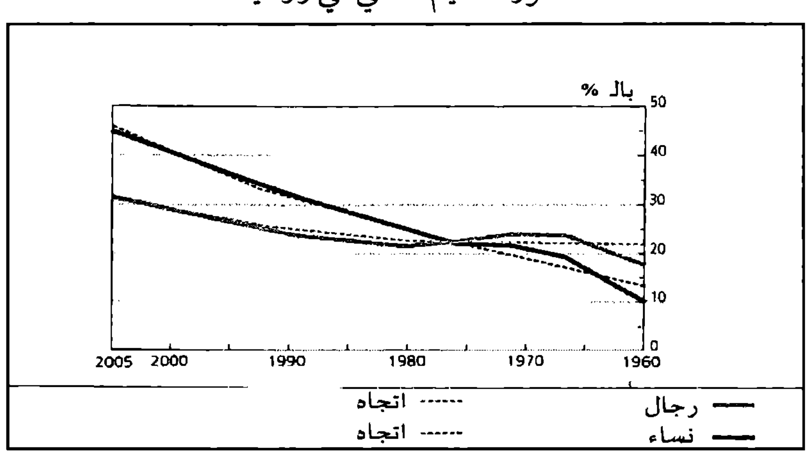
(2) أنيلي ميتنن Anneli Miettinen وآخرون، **تزايد عدم الإنجاب في أوروبا، اتّجاهات الزمن والاختلافات بين البلدان**، ورقة عمل عدد 5 https: / / www. Vaetliiho. Fi /... / working paper + – increasing + Chilleness+ in + Europe – 1.pdf.

تحوّل في نظام القرابة؟

كنتُ قد نوّهتُ، عديد المرّات، بالطابع الحديث لمنظومة الوراثة الأبوية والوضع العالي دوما للنّساء في التّقليد الرّوسي. وهناك عدد من الكتّاب اليوم يتناقشون في إمكانيّة ارتداد نظام القرابة الرّوسي إلى الثّنائيّة شأن اليزبيث جيسات - أنستت على قاعدة دراسة اثنوغرافيّة أنجزت في مقاطعة إيباروسلافل [1]. إنّ تعايش علم أسماء (onomastique) أبوي (يضيف«ابن أو بنت فلان» لاسم العائلة ولقبها) مع الدّور المركزي للأمّهات والجدّات في تنظيم الأسر المعيشيّة يُوحي في الواقع، بوجود نظام ثنائي في العالم الحضري الرّوسي، تتراكب فيه السّمات الأبويّة والأموميّة. تفتح تطوّرات التّعليم العالي في روسيا، أكثر من الولايات المتحدة، إمكانيّة تحوُّل أمومي.

الرسم البياني 18. 2

تطوّر التّعليم العالي في روسيا



المصدر: نسبة السكّان الذين تخرّجوا من معاهد وكليّات الدّراسات العليا. أجيال 25 سنة في السنوات المشار إليها، التّعداد العام الرّوسي لسنة 2010.

لم أستعمل خلال تقييمي للثّورة التّعليميّة العليا في روسيا بيانات بارو - لي إذ لاحظت أن أرقامها تُناقضُ أرقام منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية. وعليه فقد فضّلتُ أن أتناول بالتّحليل المباشر نتائج التّعداد الرّوسي لسنة [2]2010.

---

(1) إليزابيث جيسات - انستت Elisabeth Gessat - Anstett، **صلات القرابة في روسيا ما بعد السّوفياتيّة**، باريس، الهارماتان، 2004.

(2) أرفع تشكّراتي إلى آلان بلوم Alain Blum الذي مدّني بهذه البيانات مع ترجمة للجداول. إن تأويل هذه المعطيات هو على مسؤوليّتي الوحيدة.

ابتداء من الجيل الذي بلغ سنّ الخامسة والعشرين خلال سنوات 1976 - 1980، لحقت نسبة النّساء اللاّتي أتممن دراساتهن العليا بنسبة الرجال. لقد ساهمت كلّ هذه المكاسب في مجال التّعليم العالي، بقوّة، في زعزعة الإيديولوجيا الشّيوعيّة النّاجمة عن الانتقال التّربوي الأوّل والنّموذجي لسنّ «ابتدائيّة» كانت الأغلبيّة السّاحقة خلالها تحسن القراءة والكتابة والحساب، ليس أكثر، باستثناء أقليّة صغيرة.

بخصوص الرّوس الذين بلغوا سنّ الخامسة والعشرين، في حدود 2005، كانت نسبة النّساء اللاّتي تلقّين دراسات عليا على أساس قاعدة ذكوريّة مساوية لـ 100، هي 144.

يجب على السويد، التي تريد إعادة العمل بالخدمة العسكرية تحسّبا لهجوم روسي مباغت، أن تُدير معركة على الصعيد المبدئي إذا كانت تريد المحافظة على لقب الأمّة الأكثر نسويّة في العالم.

نقيض العالم الأنكلوأمريكي

يتيح لنا مبدأ ذاكرة الأمكنة الآن أن نشرح كيف ينظر إلى روسيا دوما، بالرّغم من تفكّك النّظام السّوفياتي، بوصفها القوة المعادية بلا منازع للعالم الأنكلو أمريكي. ذلك أن المبادئ الدفينة التي يرتكز عليها هذان العالمان تظلّ مُتعارضة. ففي مجالات الولايات المتحدة وانكلترا وكندا أو أستراليا، تستمرّ العائلة النّوويّة المطلقة، في إعادة استنساخ مثال للحرّيّة غير مُبالٍ بالمساواة. أمّا في روسيا فإنّ العائلة الجماعويّة اندرست ولكن قيمها في السّلطة والمساواة استمرّت خالدة من خلال محاكاة السّلوكيّات العائليّة والاجتماعيّة. بيد أنّ هناك ما يجمع بين هذين النّظامين ونعني هنا زواج الأباعد والمكانة الرّفيعة للنّساء.

لقد قاد انهيار الشّيوعيّة، التي كانت ديانة بقدر ما هي نظام اقتصادي، إلى عشريّة انعدام جاذبيّة وألم في روسيا التي لم تكن مُؤهلة، في جوهرها، لللّيبيراليّة المتوحّشة التي يطرحها غربٌ منتصر. لقد تمكّن الشّعب الرّوسي من الصّمود بدرجة كبيرة لأنّ الأفراد الذين تخلّت عنهم الدّولة قد اعتمدوا على أشكال التّضامن العائليّة، المحليّة أو الجهويّة، أشكالٌ يفلت تحليلها، وبالأحرى إدراكها، من كل مقاربة في الاقتصاد أو العلوم السّياسيّة الكلاسيكيّة. صعد مع بوتين في روسيا فريق قيادي جديد نجح في إعادة ملاءمة النّظام الاجتماعي تأسيسا على المضمون الانثروبولوجي. وقد قُضي على الأوليغاركيا التي ظهرت على المسرح السّياسي خلال فترة الاضطرابات. ثم أرسي اقتصاد سوق معتدل تحت سيطرة دولة قويّة. وأصبحت الدّولة اليوم تمتلك مداخيل متأتّية من استغلال الموارد الطبيعيّة من غاز ونفط بالخصوص. كما ركّز نظام حمائي

لتأمين إعادة بناء الجهاز الصّناعي. كان المعنى الإيديولوجي العميق الكامن وراء اعتماد موسكو نظاما حمائيا هو رفض الطّبقة السّياسيّة الرّوسيّة أن ترى الشّعب يُباع مثل عمالة بخسة الثّمن للرأسماليّة المعولمة. إنّ هذا الخيار غير المتوقّع على وجه التّحديد هو الذي يفسّر الفوبيا الرّوسيّة في البلدان الغربيّة. وهنا يُطرح السّؤال: ألم يكن الأجدر بكل نُخب العالم المعولم أن تشارك الرّوس هذا الانشغال؟ أمّا الحزب الشّيوعي الصيني فقد بدا فوق الشّبهات، وكذلك الأنظمة النّاشئة في أوروبا الشّرقيّة بعد انهيار الشّيوعيّة.

ولكن يمكن لروسيا «المُجرّدة من الشّيوعيّة» أن تنظّم الانتخابات التي تريد، فستظلّ، مع ذلك، مثلما كانت في عصرها التّوتاليتاري، نموذجا مضادًّا في عالم تطوّر نحو الفردانيّة المفرطة الشّرسة. كان من بين نتائج الانزلاق اللامساواتي في الولايات المتحدة بقاء الفارق الإيديولوجي مهمّا، بمعنى ما، بين روسيا بوتين والولايات المتحدة الأمريكيّة زمن أوباما مثل ذلك الذي كان قائما بين الأمتين زمن نيكيتا خروتشوف وجون كينيدي. ونتيجة لذلك فإنّه باستطاعتنا أن نتصوّر إقامة نظام حمائي في الولايات المتحدة يمكن أن يعزّز، بعيدا عن المنافسة العسكريّة التي يصعب تخطّيها، تقاربا إيديولوجيّا روسيًّا أمريكيًّا.

لقد عرفت روسيا، على غرار بقيّة البلدان المتقدّمة، بروز تراتبيّة تعليميّة جديدة والصعود المحتوم للاشعور إجتماعي لامساواتي. ومثلما حصل في مناطق أخرى من العالم فقد دُمِّرَ التّجانس الثّقافي الجميل النّاجم عن انتشار التعليم على نطاق واسع. لقد شكّلت ثورة الدّراسات العليا في روسيا دون شكّ التّطوّر النّهائي الذي أدّى إلى تفكّك الإيديولوجيا الشّيوعيّة، تماما كما أدّى إلى تقويض الدّيمقراطيّة الأمريكيّة أو إلى انهيار الكنيسة الكاثوليكيّة في المناطق التي ظلّت تعيش فيها. في نهاية ثمانينات القرن الماضي حاول النّظام السّوفياتي، الذي كان يُحتضر، حتى وقف تطوّر الجامعات متخلّيا بالمناسبة عن أحد المبادئ الأساسيّة للشّيوعيّة التي جعلت من تطوّر التّعليم إحدى القيم الرّئيسيّة على غرار اليهوديّة أو البرُوتستنتيّة.

بيد أنّ القاعدة الأنثروبولوجيّة الرّوسيّة قد رسمت حدّا للّامساواة. نحن هنا في قلب عمليّة إعادة البناء الرّوسيّة، ذلك أنّ القيم المتولّدة عن العائلة الجماعويّة هي التي تؤمّن استمرار مفهوم مندمج للأمّة. وعلى غرار ألمانيا أو اليابان فإنّ هذا المفهوم المندمج قد أعطى لروسيا ميزة تنافسيّة في مواجهة عالم أنكلوفوني شاسع، بكل تأكيد، وأكثر غنى وتسلّحا بشكل كبير. ولهذا السّبب فإنّ بلد فلاديمير بوتين – مثل بلد انجيلا ميركل أو شنزو آبي – يحتلّ في العالم مكانة لا تتناسب مع حقيقته الدّيموغرافيّة. كما أنّ التّباين بين أهميّة روسيا الجيوسياسيّة وحجم ناتجها الدّاخلي الخام هو الآخر، هائل بشكل خاص.

سنة 2016، ارتفع هذا الحجم، بالأسعار الجارية، إلى 1200 مليار دولار فقط، مقابل 18700 مليار دولار للولايات المتحدة و12300 في الصين و4200 في اليابان و3500 في ألمانيا و3000 في المملكة المتحدة و2500 في فرنسا. إنّ حساب تكافؤ القدرة الشّرائيّة، الذي يُقرّب السكّان من المستوى الحقيقي للاستهلاك قد خفّض إلى النّصف، من الفوارق، ولكن القيم الإجماليّة تبيّن إلى أيّ درجة نجحت روسيا في الإفلات من قلب النّظام العالمي.

تخصُّص عسكري ومساواة بين الأمم

يختلف تخصّص روسيا في العالم المعولم، عن اختصاص كل من ألمانيا واليابان. إنّها بلد عسكري أكثر منها بلد تجاري. لقد جعلت الكفاءة في مجال الرّياضيّات والوطنيّة وحالة الجمود المنهجيّ، من التّسلّح، الذي هو أصلا قلب النّظام الاقتصادي السّوفياتي، تخصّصا روسيّا. إنّ العداء المستمر للولايات المتحدة قد قاد إلى نهضة مفاجئة لصناعة الأسلحة وخاصّة إلى تطوّر تكنولوجي دفاعي معقّد ومنخفض التّكلفة. لقد أتاحت الصّواريخ الرّوسيّة المتحرّكة القادرة على تحييد أي مجال جوّي تحرّر العالم، نظريا، من القوّة العظمى لسلاح الجوّ الأمريكي. ولا يمكن فهم التّدخّل الرّوسي في سوريا بمعزل عن هذا الإنجاز العسكري. هكذا أصبحت روسيا من جديد الثّقل المُوازن الطّبيعي للولايات المتحدة بفضل قوّتها النّوويّة المحدثة وصواريخها القابلة للتصدير ذات الكفاءات المعلوماتيّة المتجدّدة. إنّ دورًا كهذا يناسب بشكل جيّد القيم المساواتيّة المتأصّلة في الجماعوية.

لنعد إلى المتوالية اللاشعوريّة، على نحو ما، والتي ضمّت إلى الرّوابط العائليّة رؤية ما قبليّة للرّوابط بين الشّعوب.

إنّ العائلة الأصل الألمانيّة أو اليابانيّة الزّومبيّ، بما أنّنا نتحدّث عن الحاضر، تُفضي إلى متواليّة أثنية مركزيّة، ذلك أنّ الأبناء غير متساوين والرّجال غير متساوين والشّعوب غير متساوية، وتتولّد على النّوويّة المطلقة الإنكليزيّة أو الأمريكيّة متوالية تباينيّة تصحيحيّة رخوة. وعند هذا الحدّ يكون الأبناء مختلفين، والرّجال مختلفين، والشّعوب مختلفة.

وعلى غرار العائلة النّوويّة المساواتيّة الفرنسيّة، فإنّ العائلة الجماعويّة الرّوسيّة تَشْبِكُ متواليّة كونويّة ذلك أنّ الأطفال، في المتواليّة الفرنسيّة، والأبناء في المتواليّة الرّوسيّة، هم متساوون، والرّجال متساوون والشّعوب متساوية. وكما كان الحال مع الثّورة الفرنسيّة فإنّ الثّورة الشّيوعيّة كانت، هي الأخرى، عالميّة في عنفها وطرحت تعميم النّظام المبتكر في روسيا على العالم أجمع. ولقد عبّر الاتحاد السّوفياتي والأمميّة الشّيوعيّة، على

الصّعيد المؤسّساتي، عن هذه المساواتيّة العميقة خلال مرحلة التّوسّع السكّاني والقوّة الروسيّين. أمّا خلال مرحلة الانضغاط السكّاني وانكماش القوّة فإنّ الحلم الإمبراطوري قد تحوّل إلى رؤية أكثر هدوءا حول ضرورة المساواة بين الأمم. وهكذا فإن نصوص فلاديمير بوتين أو سارغاي لفروف، وزير الخارجية، قد توسّعت في مشروع عالم متعدّد الأقطاب يكون لروسيا فيه واجب حماية مبدإ المساواة بين الأمم وتأمين استقلالها. إنّ المفهوم المندمج، وشبه العائلي للشعب (narod) الذي يطبع روسيا، يمنع موسكو من أن تجنح إلى التّخييل بالأسلوب الفرنسي، حول تفكيك الأمم، خلال هذه الأزمنة التي تعرفُ إنسانيّة مُجزّأة وليبيراليّة. في عالم أغلب أممه صغيرة الحجم، لا وزن عسكري لها، يبدُو إغراء المقاربة مُتعدّدة الأقطاب الرّوسيّة بمثابة الأمر البديهي. ومثلُ هذه المقاربة مثيرة للحنق بالنّسبة لخبراء الجغرافيا السّياسيّة الأمريكيّين الذين مازالوا يفكّرون بلغة القوّة - العُظمى.

الصين بوصفها موضوعا إيديولوجيّا

إنّ التّعاطف الذي تحظى به الصين في وسائل إعلام أمريكا الشماليّة أو أوروبا، يتعارض مع الصّرامة المطبّقة على روسيا. فإذا كان هذا الإعلام لا يغفر شيئا للدّيمقراطيّة التّسلّطيّة الرّوسيّة، فإنّه ينظر، في المقابل، إلى ما يصدر عن التّوتاليتاريّة اللّيبيراليّة الصّينيّة على أنّه محض خطايا بسيطة. إنّ بيكين بنظام الحزب الواحد البوليسي بالأساس، رغم اعتداله النّسبيّ، بواسطة الفساد، لم تلق سوى القليل من اللوم الفضفاض والشّكليّ. والسّؤال هنا: لماذا؟ والجواب هو أنّ الصّين بلد المليار و360 مليون ساكن (عام 2013) قد أصبحت ما بين 1980 و2015، ليس فحسب ورشة العالم بل جنّة فائض الرّبح خاصّة بالنّسبة للطّبقات الموسرة الغربيّة. لقد أتاح بيع السلع التي تنتجها يد عاملة صينية مقابل أجور زهيدة تحقيق هوامش ربح خياليّة على مدى عشرات السّنين. وقد تحوّل هذا الحلم المالي إلى «ضمير باطل» وإلى امتناع عن فهم أنه من المستحيل إدامة هذا النّمط سواء من جانب الغربيّين أو من جانب الصينيّين أنفسهم.

كان هناك، بطبيعة الحال، عدد من الكتّاب العقلانيّين، الذين حلّلوا بلغة معتدلة وحذرة، الهياكل والاختلالات الدّاخليّة للاقتصاد الصّينيّ[1] ولكن هؤلاء شكّلُوا أقليّة صغيرة.

---

(1) على سبيل المثال باري نوغتن Barry Naughton، الاقتصاد الصينيّ، **التّحوّلات والنموّ**، كامبريدج، 2007.

دخلت البلدان المتقدّمة خلال 2007 - 2008 في أزمة. وسنة 2017 جاء دور الصّين كي تصطدم بجدار الواقع. يفضّل دونالد ترامب ومستشاروه، شأن بيتر نافارو الحديث عن الصين بوصفها مشكلا وليس بوصفها معجزة[1].

وفي الممارسة، ونظرا للوزن الهائل للاستثمارات في النّاتج الدّاخلي الخام للبلاد، فإنّ نسبة النموّ الرّسميّة، التي كانت عام 2016 دون 7٪ بقليل قد قاربت الصفر بسرعة.

لقد تغنّت جوقات العولمة، وعلى امتداد عشرات السّنين، بالصّعود القويّ للطّبقات المتوسّطة الصّينيّة وازدهار سوق للأثرياء الجدد أصبحت أفق العالم الحرّ. ولسنا نريد هنا، طبعا، إنكار ما تحقّق في الصّين من تقدّم ومن تطوّر في مستوى العيش وارتفاع في النّاتج الدّاخلي الخام للفرد وحتى الزيادة في الأجور. بيد أنّ المكاسب التي تحقّقت تعتبر بكلّ بساطة عادية بالنّسبة لسكّان متعلّمين يمارسون تحديد النّسل ولم تعد تقيّد أنشطتهم الاقتصادية دولة ماويّة مجنونة.

كيف لا نلاحظ في النموذج أثر اقتصاد على النّمط الستاليني بنسبة استثمار قُدّرت بـ 43٪ من النّاتج الدّاخلي الخام عام 2016، والقيود المستمرّة المفروضة على الاستهلاك الدّاخلي، وعسكرة الاقتصاد، والحملات المتواصلة لمقاومة الفساد، وهو ما يعني ببساطة أنّه لا وجود في الصّين لسوق حرّة تضمنُها مؤسّسات مستقرّة وآمنة؟ إنّ إبراز قادة الحزب الشّيوعي الصّيني على أنّهم استراتيجيّون اقتصاديّون عباقرة (**عكس** الرّوس غير المؤهّلين) أمر مثير للسّخريّة بشكل خاص. ذلك أنّ الصين لم تختر فعلا مصيرها. لقد قبلت بإدماج عمالتها في نظام تقوده الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي واليابان بصورة ثانوية. إنّ الصّين الحاليّة قد اخترعها الغرب وفي وقت مُبكّر جدّا. وينبغي قراءة خاتمة الكتاب النّموذجي الكلاسيكي: **الامبرياليّة. دراسة** لجون أ. هوبسن أحد مفكّري الإمبرياليّة قبل رودولف هلفردين ولينين. لقد فكّر هذا المثقّف اللامطابق فعلا منذ 1902 في تشكُّل العالم الحالي. ونقع في ما كتب، على قوّة تنبُئيّة، فاقت قوّة هـ. ج. ولس:

«لقد فكّرنا في إمكانيّة قيام تحالف أكثر اتّساعا للدّول الغربيّة. فيدراليّة أوروبيّة للقوى العظمى، بعيدا عن الترويج لحضارة عالميّة تتسبّب في خطر كبير لطفيلية غربية: إنّ الأمم الصّناعيّة المتقدّمة، التي تجني طبقاتها العليا فوائد هائلة من آسيا وإفريقيا تُمكّنها من تدجين جماهير غير مؤهلة للأنشطة الأساسية مثل الصناعة أو الزراعة ولكنها تُستغل في الخدمة الشّخصيّة أو الأعمال الصّناعيّة الثانويّة تحت سيطرة الارستقراطيّة الماليّة

---

(1) بيتر نافارو Pater Navarro، **الموت على يد الصين. مواجهة التنّين دعوة عالميّة للعمل**، لندن بيرسن، 2011.

الجديدة. إنّ على الذين يعتبرون أن نظريّة كهذه لا تستحق الاهتمام أن ينظروا إلى الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في أقاليم جنوب انكلترا [...] وأن يتأمّلوا التّوسّع الكبير لنظام كهذا بات ممكنا بسبب إخضاع الصّين للسيطرة الاقتصاديّة من مجموعات مماثلة من رجال مال ومستثمرين ومسؤولين في مجال الأعمال والسّياسة...»[1].

لقد غفل هوبسن، وهو الذي عاش في أيّام احتدم فيها التّنافس بين القوى الأوروبيّة قبل 1914، فقط عن ذكر... أمريكا مع أنّها هي التي حقّقت نبوءته قبل أن تحاول الخروج من المنظومة عندما أصبح حلم رجال الأعمال كابوسا بالنسبة الى الجماهير الغربيّة.

أجل، لقد كان القادة الصّينيّون ضحيّة تلاعب عِوَضَ أن يكونوا هم المُتلاعبون بغيرهم، ومن ثمّ يتوجّب عليهم أن يكونوا على علم بالحقائق. ذلك أنّ تحوّلا في الوضع بالغرب من شأنه أن يكشف عجز بيكين الاستراتيجي. وبالفعل فإنّ القادة الصّينيّين يُعانون في الحدّ من خروج رؤوس الأموال من بلدهم. وهذا النّزيف بأتم معنى الكلمة لا يمكن اعتباره نتيجة للمحاسبة الآلية للفوائض التجاريّة. إذ أن مثل هذه الفوائض لا ينبغي أن توجد في بلد تتحقق فيه تنميّة حقيقيّة. فهذا البلد يتبغي أن يكون مستوردا صافيا لرأس المال وأن يكون ميزانه التّجاري يشكو عجزا.

ولكن الانفتاح الاقتصادي في الحقيقة - ونمو يتحقق بدفع من الصادرات وحدها - قد نأى بالاقتصاد الصيني عن المسار الطبيعي حيث يمكن تحديد وتيرة النمو وشكله من خلال وتيرة تطور التعليم الذي يُسنده. لقد عرف التعليم العالي نموا سريعا في الصين، كما يبينه الرسم البياني 18 - 3، ولكن المعدلات التي تحققت كانت منخفضة جداً مقارنة بالولايات المتحدة أو أوروبا أو اليابان.وقد سبق أن لاحظنا هذا في الرسم البياني 16. 1 الذي قارن بين القوى العظمى في ظل العولمة. هكذا فإنّ 4٪ من خرّيجيّ التّعليم العالي قد أنهوا دراستهم، في سن تتواوح بين 30 و34 سنة في الصّين، من الجيل الذي بلغ سنّ الخامسة والعشرين عام 2000، مقابل 36٪ في اليابان، و35٪ في الولايات المتحدة، و27٪ في السويد، و26٪ في المملكة المتحدة، و20٪ في ألمانيا أو فرنسا. صحيح أن ترتيب الدّول المتقدّمة هنا هو موضع شكّ نظرا إلى الاختلاف في النّظم التّربويّة والشّهادات الممنوحة، بيد أنّ التّخلّف الصّيني هنا هو أمر مؤكّد.

تتيح لنا هذه المقارنة إظهار سخافة مقارنة أخرى، أو بالأحرى، كشف طبيعتها الإيديولوجيّة، ونعني هنا تصنيف شانغهاي للجامعات. كيف تسمح البلدان الأكثر تقدّما

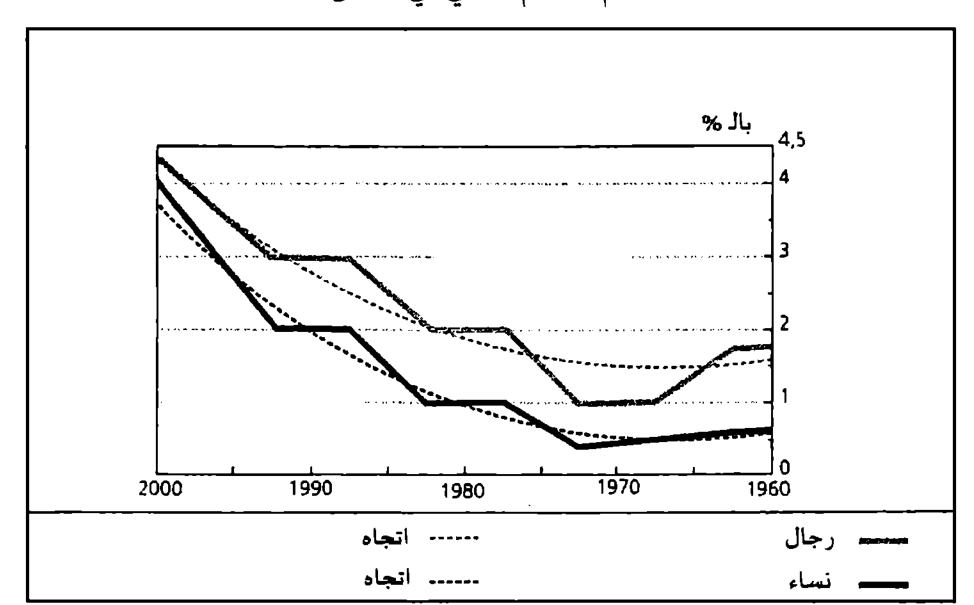
---

(1) جون أ. هوبسن John A. Hobson، **إمبرياليّة. دراسة** [1902]، لندن، 1988، ص 364، (الترجمة لنا، المؤلف).

لبلد في درجة أدنى منها على مستوى التعليم، الحقّ في إسناد علامات وجوائز وشهادات؟ إنّ هذا الامتياز المذهل إنّما هو قَلْبٌ كرنفاليٌّ للوضعيّات وللمراكز، وهو ليس سوى أحد مكوّنات النّظام الإيديولوجي الذي جعل من الصّين أفق العالم أو بالأحرى أفق الربح.

الرسم البياني 18 – 3

تقدّم التّعليم العالي في الصين



المصدر: نسبة السكّان الذين أكملوا دراساتهم العليا. الأجيال التي بلغت 25 سنة في التّواريخ المشار إليها بحسب بنك معطيات بارو – لي

شُكوكيّة علماءُ الدّيمُوغرافيا

مرّة أخرى يساعدنا علم الدّيموغرافيا على هتك حجب الإيديولوجيا. وهذه المهنة لا يحدوها التّفاؤل بخصوص الصّين. إنّ علماء الدّيموغرافيا على علم بأنّ ديناميّة السنوات 1980 – 2010 إنّما قامت بقدر كبير على ما يُسمّى «مُكافأة ديموغرافيّة». ذلك أنّ انخفاض الخصوبة مُضافًا إلى العدد الضئيل للسكّان المُسنّين يُنتج وضعا يكون فيه عبء السكّان غير النّشطين في حدّه الأدنى. هكذا تكون أعداد العمّال وافرة وهم، كما رأينا، على قدرة تنافسيّة عاليّة في السّوق العالميّة. ولكن هذه المكافأة لا يمكن إلّا أن تكون انتقاليّة. إذ سرعان ما يُدرك التهرُّم السكّان ويزداد «العبث الدّيموغرافي»، وتبدأ

مرحلة البطء. لقد انتقل متوسّط العمر للسكّان الصّينيّين من 27,3 سنة في 1950 إلى 34,1 سنة عام 2010. وبحسب إسقاطات منظمة الأمم المتحدة فإنّ متوسّط العمر هذا سيبلغ 42,1 سنة عام 2030، و46,3 سنة عام 2050. غير أنّ الصين لم تجد الوقت الكافي لإنشاء نظام للضمان الاجتماعي وتأمين الشّيخوخة، ذلك أنّها اكتفت بأن أَدْرجت في القانون، مرّة أخرى، واجب الأبناء في العناية بالوالدين. وما يجدُر ذكره أنّ نسبة الادّخار الصّيني هي نسبة عالية وغير عاديّة تماما مثل نسبة الاستثمار وهذا ما فرضه تطبيق مبدأ الوقاية الفردي. وكما جرت العادة على القول، فإنّ الصّينيّين سيشيخون قبل أن يصبحُوا أغنياء، وأنّ التحوّل إلى طور الكهولة ستكون له في بلادهم نتائج تختلف في مأسويتها عمّا جرى، ويجري في الولايات المتحدة وفي أوروبا.

وعلاوة على ذلك رافق تهرّم السكّان نزيف للأدمغة، أي خسارة جوهريّة مُكَمِّلة لنزيف رؤوس الأموال. سنة 2012، سجل صافي الهجرة عجزا، وفق البنك الدولي، بـ 1,5 مليون فرد، حتى وإن لم تُسجّل منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنميّة بالنّسبة لعام 2013 سوى 500 ألف مهاجر، غادروا الصّين. وكان من بينهم عدد من الطلاّب بما أنّ الصين توفّرُ 22٪ من الطلاّب المتنقّلين في الغرب. وسنة 2015 سجّلت وزارة التّربية الصّينيّة مغادرة 523 طالبا إلى الخارج مُعربةً عن ارتياحها بأنّ نسبة العودة قد ارتفعت إذ بلغت 70 – 80٪ في السنوات الأخيرة، وقد شجّع الركود الاقتصادي الغربي مثل هذه الظاهرة.

بقي أن نشير إلى أنّ الصين هي أبعد من أن تنتمي إلى نادي الأمم المفترسة لليد العاملة وللعقول – وهذا الوضع كاف كي يُعرّف بلدًا بكونه عضوا في مجموعة جيوسياسيّة مهيمنة – بل إنّها من بين الأمم التي تفقد، بسبب الهجرة، مادّة بشرية ثمينة ممّا جعل الطّبقات الوسطى تعاني نوعا من الأنيميا. إنّ صافي الهجرة السّلبي، بالنّسبة إلى الصين، ليس دراميّا بالنّظر إلى الحجم الإجمالي للسكّان، ولكن لا ينبغي تبخيسُ التّأثير النّوعي لهذه الخسائر. من ذلك أنّ أفضل العلماء الصّينيّين الذين يُغادرون لا يُعودون إلى بلادهم. والأنكى من هذا أنّ الصّينيّين المتعطّشين إلى حريّة التّعبير ممثّلُون تمثيلا عاليا ضمن المهاجرين إلى الخارج بصفة نهائيّة. لقد دعّمت هذه الأدفاق الجغرافيّة النّظام التّسلّطيّ الصّيني من خلال تصفيتهباستمرار، من عناصره الأكثر ليبيراليّة.

ديناميّة أبويّة متواصلة في الصّين وأمكنة أخرى

تحتل الصّين المستوى الثاني في سُلّم مستويات الأبويّة، وينطبق هذا المُستوى مع نظام عائلي جماعوي تشكّل منذ أكثر من ألفيّتين. لقد أدّى انخفاض وضع المرأة

الصّينيّة في شمال البلاد ووسطها إلى تسجيل نسب أبويّة فاقت مثلما رأينا 99٪، في حين استمرّت على السّاحل الجنوبي الشّرقي ما بين كانتون وشنغهاي، آثار العائلة الأصل (أو حتى النّوويّة) ووضع أكثر عُلوًّا للعائلة، وذلك حتى حدث الثّورة، مع بقايا زواج أمومي تبلغ أحيانا 10٪.

لقد أخذت الشّيوعيّة الصّينيّة عن نموذجها الرّوسي إرادة في النّهوض بأحوال المرأة في المجتمع، ومن ثمّ اجتهدت في صدّ السّيادة الأبويّة. ولكن مبدأ الأبويّة هذا استعاد عافيّته بعد سقوطه، في الوقت الذي كانت فيه الإيديولوجيّات في الغرب تشيدُ بانضمام الصّين إلى الحداثة، بل لعلّ هذا المبدأ استأنف مسيرته قُدُما. لقد أحال انهيار بِنَى الضمان الاجتماعي التي أقامتها الدّولة الاشتراكيّة الأفراد على عائلاتهم وعلى تقاليدهم القديمة في الصّين كما في ألمانيا الشرقيّة، ولكن يكون من الخطإ أن نرُدّ انهيار مكانة المرأة إلى هذا التّحوّل المذهبيّ والمؤسّسيّ فحسب. ذلك أنّ مثل هذا الذي حدث في الصّين قد وقع في الهند أيضا حيث لا يصحّ أن نفسّره بسقوط الشّيوعيّة.

لا شكّ أنّ التّعليم العالي للنّساء في الصّين قد التحق بتعليم الرّجال في الحدّ الأدنى حاليا. بيد أنّ استمرار مبدإ الأبوّة قد انكشف بتفضيل الآباء للأولاد، وهو ما تُظهره إحصائيّات الولادات الصّينيّة، ولا حاجة بنا إلى سبر آراء. تسمح التّقنيّات الحديثة للفحص والكشف، قبل الولادة، عن جنس المولود، «اختيار» الولد من خلال إجراء إجهاض انتقائي للأجنّة الإناث. تعتبر الخصوبة الصّينيّة، بنسبته 1,7 طفل لكل امرأة، منخفضة، دون أن تبلغ، مع ذلك، مستويات اليابانيّين أو الكوريّين الجنوبيّين. ولكن احتمال عدم إنجاب زوجين لولد يزداد دون ثلاثة أطفال. وقد أنجز كريستوف غويلموتو، وهو واحد من أهمّ المتخصّصين العالميّين في هذه المسألة، من خلال عديد المقالات، جردًا عالميّا لارتفاع معدّل الجنوسة أي عدد الصّبيان بالنّسبة لكل مائة طفلة[1].

تدور النّسبة الطبيعيّة حول 105 - 106 بالنّسبة لسكّان أوراسيا، إذ أنّ الأولاد الذين أنجِبوا أكثر من البنات.

---

(1) كريستوف غويلموتو Christophe Guilmoto«الولادات، عملية مسح»، **مجلة السكّان**، المجلد 70، العدد2، 2015، ص 204 - 265. وكذا كريستوف غويلموتو «الفتيات المفقودات. عولمة الموضوع»، في: جيمس ورايت وآخرون، **الموسوعة العالميّة للعلوم الاجتماعية والسلوكيّة**، الطبعة الثانية، المجلد 15، أكسفور، ألسيفير، 2015، ص 608 - 613. أنظر كذلك: إيزابيلا أتاني Isabelle Attané، كريستوف غويلموتو وآخرون، **ري حديقة الجيران. العجز الدّيمقراطي في المتزايد للنّساء في آسيا**، باريس، 2007، وتولسي باتال Tulsi Patal وآخرون. **الإجهاض الانتقائي في الهند. الجندر والمجتمع والتكنولوجيات الإنجابيّة الجديدة**، نيودلهي، منشورات سادج، 2007.

صنّف الرّسم البياني 18. 1، بترتيب تنازلي، معدّل الجنوسة للبلدان ذات العائلة الجماعويّة خارجيّة الزّواج، وقدّم على سبيل المقارنة عددا من البلدان ذات العائلات النّوويّة والعائلات الأصل أو الجماعويّة ذات زواج الأقارب. ولقد دَوَّنَا بلدان العائلة الجماعويّة أبعاديّة الزّواج بالحروف الثّخينة. أمّا البلدان التي كان فيها هذا الصّنف من العائلة ممثّلا تمثيلا جيّدا مع تواجد أشكال أخرى للعائلة إلى جواره فقد كتبناه بخط مائل. يمكن أن نخمّن بداية الإجهاض الانتقالي عندما يكون المؤشّر مساويا لـ 107. أمّا إذا كان أعلى من هذه النّسبة فإنّ الإجهاض يكون شبه مؤكّد. تبدو الصّين كزعيمة في هذا الخصوص بمعدّل جنوسة قدره 118. ولقد سبق أن رأينا كيف امتدّ تأثيرها الثّقافي حتى كوريا الجنوبيّة، وهي بلد العائلة الأصل حيث لا تمثّل النّسبة الحاليّة المقدّرة بـ 107 سوى بقايا أزمة جرت السّيطرة عليها تقريبا بعد أن صعد المؤشّر خلالها إلى 115 عام 1994. والحقّ أن تفوق الصّين في هذا المجال إنّما هو، في جانب منه، نوع من الوهم أو الخداع بما أنّ عددًا من المقاطعات الهندية قد بلغت رقم 120. إنّ النّسبة الوطنيّة الهنديّة المقدّرة بـ 111 إنّما تشمل النّسويّة النّسبيّة لجنوب الهند، الذي يلعب دور المُعَدِّل.

وتبدو البلدان الإسلاميّة، باستثناء باكستان، مُحصّنة ضد الإجهاض الانتقائي ربّما بسبب التّحريم الدّيني أكثر، بلا شكّ من الزّواج بين الأقارب. في النّظام المجتمعي القائم على الزّواج بين الأقارب تكون البنت مهيأة للزّواج من ابن عمّها، ليس قدرها أن تغادر عائلتها بالزّواج، ذلك أنّه من خلال مفهومها للموت فإنّها ستنتمي إلى نفس المجموعة وبِذَا تكون حياتها محميّة.

الجدول 18. 1

معدّل الجنس (الجنوسة) في المجتمعات الأهليّة
وفي مجتمعات أخرى في حدود 2010

الصين	118
أذربيجان	117
أرمينيا	115
جورجيا	112
ألبانيا	112
فيتنام	111
الهند	111

باكستان	110
كوسوفو	110
الجبل الأسود	110
سنغافورة	108
مقدونيا	108
كوريا الجنوبية	108
البوسنة	107
صربيا	107
إيطاليا	106
روسيا	106
السويد	106
ألمانيا	106
اليابان	106
بلغاريا	106
إستونيا	106
المجر	106
ليتوانيا	106
فرنسا	105
الولايات المتحدة	105
المملكة المتحدة	105
الجزائر	105
سلوفاكيا	105
إيران	105
العربية السعودية	105
إسرائيل	105
ليتونيا	105
فنلندا	104

في هذا السّياق فإنّ نسبة 110 لباكستان - حيث يكون تواتر الزّواج بين أبناء العمومة من الدّرجة الأولى في حدود 50٪، وهو من أعلى النّسب في العالم الإسلامي - تكشف استمراريّة دفينة لتقارب ثقافي بين المسلمين، والهندوس وسيخ البنجاب القديم. لقد مارست هذه الجهة قتل الرضيعات قبل أن تعتمد تقنيّة أكثر عصريّة تتمثّل في الإجهاض الانتقائي وفق جنس الجنين. ويبيّن المؤشّر العالي لأذربيجان المسلم، وهو 117، أن هذا البلد مازال «منتميا» إلى الطرف الجنوبي للعالم السوفياتي حيث مثّل الإجهاض تقنيّة نمطيّة للتحكّم في الولادات. هكذا آلت الغلبة للسّفيَتة على الإسلام والزّواج بين الأقارب من أجل تسهيل قتل الأجنّة الإناث بطريقة انتقائيّة. تصرّ كل من جيورجيا وأرمينيا، بالرّغم من كل النّزاعات الدّاخليّة في منطقة القوقاز، على الظّهور بمظهر الأقرباء الثّقافيّين.

إنّ معدّل - الجنوسة لهو مؤشّر قاس بالنّسبة لعلماء الجيوسياسة الذين أرادوا أن «يبيعُونَنَا» جيورجيا أو كوسوفو بوصفهما بلدين غربيّين، وروسيا بوصفها غريبة عن نواميسنا. وبطبيعة الحال، فإنّ معدل الجنس الرّوسي عادي مثل معدل بلدان البلطيق وفنلندا وسلوفيكيا أو بلغاريا. ولكن مُؤشِرَيْ جورجيا، بمستوى 112، أو كوسوفو بـ 110 إنّما يُدلّلان عن أنّ هذين البلدين لا يقعان ضمن نطاق الدائرة الغربيّة، إذا كان الوضع الرّفيع للمرأة أحد مكوّنات الهويّة الغربيّة. وبودّنا لو تنشغل السويد، على نحو جدّي أكثر، بهذه الانتهاكات التي تمسّ حقوق المرأة.

تشهد هذه الأرقام على انبعاث جديد على أنّ الأمر المثير للإعجاب، مرّة أخرى، هو ارتفاع معدّل الجنوسة في جنوب الصين وجنوب الهند حيث استطاعت حركة نسويّة محدودة الثّبات والصمود[1].

وتشير التّطوّرات الأخيرة أنّه رغم الخطاب العالمي عن تحرّر المرأة، فإنّ المبدأ الأبويّ (أو مبدأ سيادة الأب الذي تجلّى، أولا حوالي 3000 ق. م في بلاد الرافدين، وحوالي 1400 ق. م. في الصين، قد أتمّ اليوم غزو أمّتين - قارتين هما الصّين والهند.

ذاكرة الأمكنة: السلطة والمساواة في الصين

يدفع اختلال التّوازن الكمّي بين الجنسين إضافة إلى التهرّم السكاني إلى توقّع مستقبل ديموغرافي محفوف بالمخاطر بالنسبة إلى الصين. ولكن علينا أن نفهم خاصة معاني ارتفاع معدل الجنوسة عند الولادة بلغة العقليات، ثم العودة إلى مفهوم ذاكرة الأمكنة.

---

(1) كريستوف غويلموتو، «دراسة مجالية وإحصائية عن نسبة جنس الطفل في الصين والهند»، في إيزابيلا أتاني، جاك فيرون، **تحصين الأطفال الصغار حسب نوع الجنس في آسيا**. بونديشيري Pondichéry، 2005، ص 113 - 165، إيمانويل تود، **أصل البنى العائليّة، المرجع نفسه**، ص 155 - 156.

بالرّغم من تأثيرات العولمة ونجاح البلاد في مجال التّصدير، فإنّ القيم التّقليديّة الصّينية، حصيلة ثلاث ألفيات ونصف من التّطوّر نحو الأبويّة، ما زالت حيّة، بل إنّها تواصل التّطوّر أحيانا. بوسعنا إذن أنّ نسلّم أيضا بوجود تخلّفيّة قِيَم جماعويّة تنضاف إلى مبدإ أبويّ قويّ ينزع إلى التّسلّطيّة وإلى المساواة. ويعتبر الدورُ القيّادي للحزب الشّيوعي والقدرة المُطلقة لجهاز الشّرطة شاهدا قويّا على هذه التّسلّطيّة. ولكن مساواتيّة النّظام الأنثروبولوجي حاضرة هي الأخرى، وهي التي أتاحت قيام ثورة شيّوعيّة راديكاليّة في الصّين. تنطوي النُّظم التّراتبيّة الأصول، مثل النّموذج الألماني أو الياباني، على مبدإ لاَمُساواة يساهم في استقرار النّظام الاجتماعي. وتمثّل المساواتيّة المُضمرة للقيم الصّينيّة، خلال مرحلة تعمّق الفروقات الاقتصاديّة، تهديدا لتوازن النّظام الاجتماعي والسّياسي. وهذا ما يعرفه القادة الصّينيّون أو يشعرون بوجوده ويعيشونه لا فقط من خلال الفساد الذي ينشأ عن إعادة تشكيل الرّوابط العائليّة الأبويّة، بل وأيضا من خلال الخوف من شعبهم. إنّ التصلّب الداخلي للنّظام يضغط على الشّعب الصّيني ولمواجهة هذه الوضعيّة يلجأ النّظام إلى صنع خُدع خطيرة.

إنّ القوميّة القائمة على كره الأجانب التي يُروّج لها الحزب الشّيوعي باتت أقرب إلى الفاشيّة منها إلى الماركسيّة اللّينينيّة، وهي تُسمّم حياة اليابان المجاورة التي تخلّت عن سياسة القوّة والتوسّع في القارّة الأسيويّة، كما رأينا في الفصل السادس عشر. ولا يتعلق الأمر بالطّبع هنا بنسيان عنف الاستعمار الياباني بل بالتذكير فقط بأن هذا الاستعمار لم يتجاوز ما اقترفه الاستعمار الفرنسيّ في الجزائر أو الحروب على الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكيّة، وأبعد بكثير عمّا مثّله الهولوكوست بالنّسبة للبشريّة. ويبدو إلحاح المحاورين الصّينيّين على تذكيرنا بمجازر نانكين بائسا ومثيرا للشّفقة ناهيك أنه صادر عن بلد قادت فيه السّياسة الاقتصاديّة الشّيوعيّة، عبر آليّة حملة القفزة العظيمة للأمام، إلى هلاك ثلاثين مليون صينيّ.

ومع هذا نكون مخطئين إن غَالَيْنَا في الحديث عن التّوسّع الاستعماري الصّيني، ذلك أنّ كره الصّينيّين لليابانيّين والتوسّع نحو بحار الجنوب إنّما يشكّل تعديلا تكتيكيّا لوضع داخلي صعب أكثر منه تعبير حقيقي عن ادّعاءات امبرياليّة. إنّ الصّين بلد مأهُول كثيرا بحيث إنّ نظام الجاذبيّة الدّاخلي عندها يمنعها من ممارسة توسّع حقيقي. فالكتلة البشريّة تجعل منها ما يشبه الثقب الأسود الذي يحبس المادّة ويكثّفها بدل تمديدها.

تُفضي المساواتيّة الصّينيّة، على الصعيد الدّولي، إلى رؤية قريبة من رؤية روسيا، أي رؤية عالم متعدّد الأقطاب يتألّف من أمم متساوية. تبدُو الصّين إذن بدولتها المستقرّة مثل لاعب عاقل موثوق به على الركح العالمي، حتى وإن صدرت عنه، في نهاية فترة النمّو

الاقتصادي، بعض نظريّات مهووسة بالعظمة عن الدّولة الحضاريّة الصّينيّة مثلما صوّرت في كتاب **الموجة الصّينيّة** لزهانغ ويفي الذي صوّر التّسلّط الدّاخلي للنّظام على أنّه قيمة إيجابيّة وتحدٍّ أنطولوجي للدّيمقراطيّة الغربيّة(1). إنّ هجرة ملايين الطّلاّب الصّينيّين إلى أمريكا الشماليّة وأوروبا واليابان إنّما توحي بأمر مختلف تماما.

ستكون الصين بسكانها المقدّر عددهم بـ 1,3 مليار ساكن واحدا من أهم أقطاب عدم الاستقرار في العالم في مطلع الألفية الثالثة بسبب انخفاض الطّلب العالمي على منتوجاتها جرّاء ضعف النموّ، وكذا اختلال التّوازن الدّيموغرافي بقوّة، اختلالٌ ترتّب على تفاقم الفروقات في سياق ثقافة قائمة على المساواة.

روسيا بوصفها حادثة وبوصفها ضرورة

أريد أن أختم القول في هذا الفصل ببلورة فكرة عن مكانة روسيا في التّاريخ الانثروبولوجي والإيديولوجي للعالم. إنّ النّظام العائلي الرّوسي جماعويّ أبعادي الزّواج، وهو بصفته هذه، يجد مكانه في نفس «الخانة» النّموذجيّة للصين وفيتنام وصربيا وألبانيا وإيطاليا الوسطى. لقد أُنتجت كل هذه البلدان والجهات الشّيوعيّة خلال القرن العشرين، إمّا عن طريق ثورات، أو بواسطة تموقع انتخابي مستقرّ. هل كان باستطاعتنا أن نستخلص، تأسيسا على هذه المصادفة، أنّ هذه البلدان تعكس بالضّبط ما يحدث في الصّين، وبالنّهاية أن الإيديولوجيا الشّيوعيّة كان بالإمكان أن تُولد في أي بلد من البلدان؟

إنّ تقدّم روسيا على الصين في مجال نشر التّعليم على نطاق واسع كفيل لوحده أو في حدّ ذاته بأن يستبعد إمكانيّة مثل هذه. ولكن علينا أن نذهب بعيدا في التّحليل. إنّ ما يمكن معاينته في تاريخ روسيا المُعاصر وجود إبداع وقدرة على الخلق والابتكار قاتلة أحيانا. ذلك أنها ذهبت إلى أبعد ما يمكن لتفاوت في التّطوّر البشري أن يفسّرهُ. ثم إنّ الدّور المخصوص للنّساء في النّظام العائلي هو السّمة الهيكليّة الأساسيّة التي تُميّز روسيا ورفيقاتها النّموذجيّات. وهذا الدّور هو الذي جنّب البلاد الوقوع في ما يمكن أن نسمّيه «الفخ الأبويّ». إنّ إحدى الأطروحات المركزيّة لهذا الكتاب هي كون الحضارات التي ولدت في الشرق الأوسط والصين وغرب إفريقيا قد صَمّمت وطَبّقت وعَزّزت، بعد اختراع الزّراعة، جميعها، منظُومةً أبويّةً خَفَّضَت، بمرور الوقت، منزلة المرأة وأصابت المجتمع بالشّلل.

تهميش النّساء أو حبسهن في المنزل معناه وقف تربيتّهنّ ثم تربيّة أبنائهنّ لاحقا الذين

---

(1) زهانغ ويفي Zhang Weiwei، **الموجة الصّينيّة، صعود دولة حضاريّة**، نيوجارسي، 2012.

يُعدّون كي يُحشروا في شبكة أبويّة. الرّجال أيضا يتوقفون عن أن يكونوا أفرادًا، بكل معنى الكلمة. إنّهم يُهيمنون، باعتبارهم مجموعة المجتمعات الأبويّة، ولكنّهم يظلّون فيها غالبا، بوصفهم أفرادًا، أطفالا. وهذا هو السّبب وراء مُفارقة متكرّرة في عالم المنظومة الأبويّة: ذلك أنّ الرجل يُهيمن في المكان العام ولكنّ زوجته تُعاملُه في المنزل مثل الطفل. إنّ مجتمعا مُنظّما على هذا النّحو لا يمكن أن يظلّ مبدعا إلى ما لا نهاية. إنّ الارتداد المعادي للمرأة في مراكز الحضارة الأصليّة إنّما يُفسّر توقّف تطوّرها التّاريخي، والحركة الجغرافيّة الطاردة للتقدّم، من بلاد ما بين النّهرين باتّجاه انكلترا، ومن الصّين باتّجاه اليابان.

إنّ تقوقع الفرد في الأبوّة قد حدث أيضا في روسيا ولكن في وقت متأخّر جدًا ودون أن يتسبّب ذلك في الحطّ من وضع المرأة على نحو خطير. وعلى هذا يصادف أن تكون روسيا، في عالم الأبويّة، استثناء. وتستفيد روسيا إذا جاز القول من الاندماج الجماعي الذي تتيحه العائلة الجماعويّة بحيث تجد فيه، في نفسها، موارد تماسكها الاجتماعي على مستوى عال. ولكن وضع النّساء ينهض في هذه العائلة بدور المُصحّح، وهذا ما يفسّر الإبداع الرّوسي المتواصل في الفكر والعلم والمجال العسكري حتى وقت قريب جدّا ومهما اختلفت الظروف.

لقد ابتكرت رُوسيا الشّيُوعِيَّةَ، ولكن من باستطاعته التّأكيد أنّ الصّين كان بوسعها أن تفعل ذلك؟ وبالرّغم من خوض روسيا لهذه المغامرة الخانقة والدامية فقد وجدت في نفسها من الطّاقة ما مكّنها من إلحاق الهزيمة بألمانيا النّازية ما بين 1941 و1945 بفضل واحدة من أفضل معدّات الحرب وهي الدبابة تي 34، إذ لا أحد يُجادل في كونها كانت الأكثر تفوّقا في ذلك العهد. واليوم أيضا، وبعد أن تخطّت عشرية من التّفكّك، تعود روسيا بمستوى تقنيّات حربيّة عالية بصنع أنظمة صواريخ أس – 400 القادرة على تحييد كل تفوّق جويّ.

أريد أن أوكّد في النّهاية، مُحاكيًا هيغل، على المفارقة الروسية التّاريخية. لقد كانت هذه الأمّة قادرة على أن تفرض على نفسها نظاما شيوعيّا كونيّا لا يمكن تحَمُّلُه، لكنّها أنقذت العالم. إن إلحاق الهزيمة بالنّازية يجب أن يُعتبر مساهمة عظيمة في التّاريخ الكونيّ. ولكن هل تمثّل روسيا حقّا شيئا كونيّا؟

إن تحليل بنيتها التّحتيّة الانثروبولوجيّة والمجتمعيّة والنّسويّة تبيّن أنّها لم تكن في الأصل سوى غَرَابَةٍ انثروبولوجيّة، حادث تاريخيّ.

إرساليّة

من الصعب أن نختم القول في خطاطة للتّاريخ الإنساني بما أن التّاريخ لا يتوقف، كما هو معلوم. وفضلا عن هذا فإنّ همّي كان مُنصبّا، وهذا ما قلته في مقدمة الكتاب، على التّوصيف الجيّد بدل التّفسير بالمعنى المُطلق للعبارة. وإذا كُنا لا نعرف اتّجاه التّاريخ فكيف يمكننا تصوُّر نهاية له. آمل أن أكون قد أقنعت القارئ أنّه بالإمكان فهم ذلك التّاريخ فهما أقلّ سوءا إذا نحن قبلنا بـ«النّزول» إلى الطّبقات العميقة لحيوات المُجتمعات في مستويات لاشعوريّة ولاواعية.

إن الشّعور بالعجز الذي يضغط اليوم على نُخب العالم وشُعوبه الأكثر تقدّما إنّما هو ناجم عن جهل بالقوى التي تعبّر وتنتج، دون كلل، حوادث تزعم أنّها مفهومة: لامساواة وانحطاط في مستوى العيش في ظلّ تقدّم تكنولوجي، عدميّة ذات تعبير ديني، كره للأجانب، نزاعات بين الأمم في وقت أُعتُبر فيه مفهوم الأمّة مفهوما مُجاوَزًا.

إنّ الديناميّة التعليميّة تتعلق باللاوعي. وفي هذا الصدد، فإنّ دخول الولايات المتحدة مرحلة ركود، وهي التي تُحدّد منذ 1945 لمجمل العالم المتقدّم معنى التّاريخ، هو الذي يفسّر عموما الإحساس بالتّراجع الذي يكتسحنا اليوم رغم التقدّم التّقني. ولعلّ ما يُشيع هذا الإحساس هو أن أمريكا تظلّ هي مركز التجديد بلا منازع، إذ لا تمتلك اليابان ولا ألمانيا ولا روسيا ولا الصين القدرة على تحديد مسار آخر.

وبلغة أخرى أكثر عمقا فإنّ الاختلاف المستمرّ بين النّظم الانثروبولوجيّة يشكّل عقبة أمام التدبُّر البراغماتي لتفاعل الأمم. ولقد ساهم تبلور النّظم الدينيّة على هيئة زُومبية في استمرار قوى التّفرقة. ولكن لا يمكن ادعاء قيادة العالم الأكثر تقدّما في غياب إدراك التنوّع العميق لهذا العالم الذي يتجدّد إلى الأبد عبر ذاكرة أمكنة هي نفسها نتاج تمايزات أنماطٍ عائليّة حدّدتها خمسة آلاف سنة من التطوّر. إنّ التكنولوجيا لا تطمس التقاليد التي تبقى، سواء في شكلها النوويّ أو الأصليّ، دون أن ننسى كذلك الجماعويّة النسويّة العرضيّة الروسيّة. الإنسان الكوني موجود بكل تأكيد إمّا في شكله الأصلي أي **إنسانا عاقلا** وهو الشكل الذي تبقى أمريكا أقرب إليه أو في الحلم الفرنسي الإيديولوجي النافع. أمّا الأمم فهي ذات خصائص مُحدّدة.

تقوم إيديولوجيا العولمة على فرضية التجانس. لكنّ هذا مستحيل التّحقيق. وهذه الإيديولوجيا تهدّدُ بجرّنا إلى نزاعات قوّة زادت من مخاطرها الصراعات القيمية. في أوروبا، عندما تَفْرِضُ بعض الصناديق الإنسانية قيمها دون علم الفاعلين، يمكن للدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة أن تتحوّل إلى حكم استبدادي لامُساواتيّ وهذا ما أعتقد أنّني قد بيّنته.

آمل أيضا أنني قد ساهمت في إقناع الغرب بأن قليلا من التّواضع يفرض نفسه، بإبرازي الطابع العتيق لأسُسه الانثروبولوجيّة. إنّ بدائيّة أمريكا، على وجه الخصوص، هي التي حقّقت لها النجاح. ولا يزال هذا البلد، دون عِلمنا، يُلقي بثقل انقسامه العرقي المؤسّس على العالم، وقد وصفت بإسهاب تفاعل الدّيمقراطية المعقّد، والطفرة الأوليغاركية واستمرار قطبيّة الأبيض / الأسود في الولايات المتحدة. ويتيح لنا هذا التّحليل فهم المساهمة المدهشة للعنصريّة في الثّورة فائقة الليبرالية المتطرّفة.

إنّ القبول بفرضية اختلاف الأمم الناجمة عن تمايز النّظم العائلية لهُو من الأشياء المُستعجلة إذا أردنا الحفاظ على السلام في العالم.

لا شك أنّه يمكن الحديث عن نوع من التّقارب العالمي على صعيد التعليم. إذ يبدو أن العالم المتقدّم قد بلغ سقفا تعليميّا وديموغرافيا. وعندما تتجاوز أُمّة من الأمم هذا المستوى الذي حدّدته الولايات المتحدة فإنها تبدو وكأنّها تدفع مقابل هذا نقصا في الخصُوبة يُعوّضُ، من خلال تخفيض العدد المطلق للرجال والنساء، النسبة العالية لمن يبلغون المستوى التعليمي العالي. ولربما أمكن هنا اعتبار السويد وروسيا استثناءين في هذا الخصوص.

ومهما يكن من أمر، لئن كان السقف ثابتا فإن الأرضيّة ترتفع.

ويشهد العالم الثالث تقدّما في مجالات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وهو يقترب، جيلا بعد جيل، من العالم المتقدّم. ولكن هذا العالم يعيش تحت تهديد مستمرّ بنهب أدمغته التي تهاجر نحو عالم متقدّم أصبح يفتقر إليها.

إنّ انتعاشا تعليميّا في الولايات المتحدة قد يُناقضُ هذه الحركة نحو التّجانس ويُعمّق الهوّة بين البلدان المتقدّمة والبلدان السائرة في طريق النّمو. وهو دون أن يكون أمرا مستحيلا، يبقى مع ذلك، بعيد الاحتمال. إن أمريكا في حاجة إلى حدٍّ أدنى من العمودية العقلية، والبنى الأصول التي قد تسهّل الانضباط في التعليم ونجاعة أكثر وأقوى في الانتقال الثقافي عموما. إنّ طريق نهب الثّروات البشريّة من هنا أو هناك من الكرة الأرضية، وهو الحلّ التّقليدي للولايات المتحدة، سيتواصل السير فيه بخطى واسعة. ونظرا إلى الحجم الديموغرافي الذي بلغته هذه الأمة القارة فإن احتياجاتها ستكون هائلة مستقبلا. ومن المؤكّد أن على الصين، هذه الأمة القارة الأخرى، المُصدّرة، للسلع والبشر أيضا أن تتوجّس من مثل هذا المستقبل.

ومهما يكن من أمر فإن الاتّجاه نحو المُجانسة التعليميّة هو السائد حاليا.

علينا أن نقبل بتناول التّاريخ من بعدين اثنين رئيسيّين. إنّ مستوى اللاشعور التّعليمي، سواء أكان بالمجانسة أم بدونها، يمثل البعد الكوني للتّاريخ. في كل مكان يكون مسار العليم، رغم التباينات واختلافات الوتائر والإيقاعات، هو نفسه لكل نوع الإنسان العاقل. وهو يُمثّل حقيقة العولمة. وفي كل مكان أيضا من العالم المتقدّم، مع هذا، توجد طبقيّة تعليميّة جديدة حطّمت وحدة الجسم المواطني. لقد فجّر لاوعي جديد لامساواتي الإيديولوجيّات وبقايا الدّين الناجم عن عصر التعليم الابتدائي. إنّ أزمة الدّيمقراطيّة وصعود التيّارات الشّعبويّة هي ظواهر كونية. أمّا البعد الثاني للتّاريخ فهو انثروبولوجي ويتطلب، على العكس حدّا أدنى من الفصل المستمر بين الشعوب أو في أسوإ الأحوال على اختلاف يمكن أن يحتدّ.

وأيّا يكن ما سيحدثه التقدّم فإن أُمما ستبقى ليبيراليّة وأخرى استبداديّة. في بعض البلدان سيصمُد قَدْرٌ من مساواتيّة متأتيّة من الرصيد الانثروبولوجي، في وجه التوجّه الاوليغاركي، وفي بلدان أخرى سيتعزّز تقليد لامساواتي.

أن تحرّر المرأة مسألة عالمية زائفة. صحيح أنّنا نرصد هذه الظّاهرة في كل مكان، ولكن في بعض الأحيان يتجلّى لنا تحرّر المرأة بقوة لافتة حيث لا يمكن توقّعُ ذلك مثلما هو الحال في روسيا. ولكن هذا التحرّر قد تسبّب، في أغلب المجتمعات ذات الخلفية الأبوية وبدرجات مختلفة، حسب كثافة المبدإ، في اختلالات خطيرة في المجال الديموغرافي كما هو الحال في ألمانيا واليابان أو الصين.

يكشف التّحليل العلميّ للأمم الكبرى أيضا عن تعايش نظم مستقرّة (الولايات المتحدة، روسيا، وربّما أيضا اليابان التي قبلت بتدهورها الديموغرافي) ونظم غير مستقرّة (ألمانيا والصين لأنّهما حدّدتا لنفسيهما أهدافا تبدو بعيدة المنال بسبب القاعدة الديموغرافية والتعليميّة للبلدين).

ما حجم هذا التعايش؟

سأتجنّب اقتراح حلول من أجل التغلّب على الحركة المتناقضة للتّاريخ في تمزّقها بين الكوني التعليمي والتّناقض الانثروبولوجي. سأظلّ متمسّكا هنا بحيادٍ فيباريّ neutralité wébérienne صارم، ذلك أن دور الباحث هو إنارة الناس وفتح عيونهم واسعة على القوى التي تحرّكهم وليس اقتراح حلول، أي إيديولوجيا جديدة. إنه يتعيّن على كل الفاعلين – إذا كانوا يقبلون أن يرُوا أنفسهم كما هي في التاريخ – أن يناقشوا مثل هذه المسائل وأن يتّخذوا القرارات المناسبة. غير أن علاقة السياسيّين بالتاريخ تجعل ظهور وعي للقوى بعيد المدى، عندهم، أمرًا غير مرجّح. ولكن من يدري؟

حاشية

مستقبل الدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة

أريد في الختام أن أركّز التّحليل على قدَر الغرب، بمعناه الأضيق، أي ذلك الغرب الذي ابتكر الديمقراطيّة اللّيبيراليّة، واحتلّت موضع القلب منهُ أُممٌ ثلاث هي اليوم ذات أحجام غير متكافئة، ونَعني: المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا. عَالَمي أنا. لقد شكّلت الشهور التي مضت بين يونيو 2016 ويونيو 2017 نوعا من السنة العظيمة أنوس ميرابيليس (*annus mirabilis*) «للشعبويّة» التي شهدت تعاقب، البركسيت، وانتخاب ترامب، وانهيار نظام الأحزاب الفرنسيّة مع دورة ثانية جمعت حزبا من أقصى اليمين، ومفتّشا شابا في المالية العمومية جاء من قلب الاستبلشمنت الحكومي والبنكي الفرنسيّ. يمكن وصف هذه السنة، من الجانب الانكلوأمريكي بأنها سنة التجدّد الديمقراطي والحمائية، وكره الأجانب والعودة إلى الشأن الوطني. أما فرنسا فقد سلكت في الوقت الحاضر طريقا عكسِيّا، طريقُ إعادة تأكيد الاختيار ما بعد القوميّ وهو خيار أوروبي قائم على التبادل الحرّ والعولمة، غير مُبالٍ بمسألة الحدود والهجرة. لقد كانت النتيجة التي حقّقها حزب الجبهة الوطنيّة في الدور الأول، كما في الدور الثاني، متواضعة عموما في نهاية خماسية عرفت ارتفاعا بنسبة 25٪ في البطالة التي كانت مرتفعة من البداية، وتزامن هذا الارتفاع مع إيقاع عنف الإرهاب الإسلامي.

بقي أنه في هذه الحالات الثلاث، كشف تحليل نتائج الانتخابات نفس طغيان المستوى التعليمي في تحديد نوعية التصويت. في كل مكان، ووفقا لتمثُل التّاريخ المقترح في هذا الكتاب، فإنّ التعليم العالي قد حَطّم التجانس الثقافي للدّيمقراطيات الليبيراليّة وأنشأ «عوالم من الأعلى» ملتزمة بقيم الانفتاح، و«عوالم من الأسفل» تطالب بحقّ الأمة في مراقبة حدودها واعتبار مصالح مواطنيها أولويّة. وفي الحالات الثلاث أيضا، تمثّل أكاديميا قلب العالم الكوني الليبيرالي الذي يرافض بشدة البركسيت في انكلترا، ويعرض ترامب في الولايات المتحدة، ويُناهض الجبهة الوطنية في فرنسا، كما ترجمت ذلك العرائض والتعليمات الموجهة إلى المدرّسين والطلاّب والمواطنين «غير المطّلعين» كثيرا عمّا يجري. أما عالم المؤسّسة، الذي يتبنى العولمة غالبا فقد التزم أكثر،

باستثناء فرنسا ربّما، بوضع «الانتظار والترقّب». ويكون الباحث هنا أقرب كثيرا إلى عالمه المرجعي - أكاديميا - ذلك أن الحذر المتجدّد واجب وأن التّعاليم الفيبيريّة عن الحياديّة ينبغي أن نذكّر القارئ بها مرّة أخرى كما يجب أن يُذكّر بها هو نفسه. يتعلّق الأمر هنا بإطلاق الأحكام ولكن بالفهم وبمحاولة استشفاف الاتجاهات التي يمكن أن يسير فيها العالم، موقف عقلاني لا يُقصي في الحقيقة حق اللّجوء إلى السّخريّة.

إن تدقيقا ذا طابع سوسيولوجي يفرض نفسه هنا. إنّ اعتبار التراتبيّة التعليمية سببا في التّباين الإيديولوجي يُتيح التأكيد بأن المسألة ذات طبيعة بنيوية، وبمعنى ما يتعذَّرُ تجاوُزها. إن انتشار التعليم عالميّا هو قاعدة الديمقراطيّة الحديثة، مهما قال عنه أصحاب النزعة التّقهقريّة déclinistes، فهو قائم رغم ما تراكَبَ عليه من تقسيم للمجتمع إلى «طبقات جدارة» ابتدائية وثانوية وعالية. ثم إنّ الطبقة العليا نفسها مُقسّمة بدقّة إلى مراتب لمختلف الشهادات والألقاب الجامعيّة. إنّ الانتقاء وفق معيار الجدارة لا يمكن فعلا أن يشتغل دون قاعدة انتشار التعليم التي أُنتُقيت منها الدرجة العليا. هكذا فإنه ينبغي على المجتمعات المتقدّمة أن تعيش تحت الضّغط: ذلك أنّ التعليم الابتدائي المعمم يُغذّي دون توقّف إمكانية الدّيمقراطيّة، ويُزوّد التعليم العالي، بنفس القدر من الاستمرارية طبقة عليا، تعتبر نفسها، بما أنّها أُنتُخبت على أساس الجدارة، الأعلى مكانة قانونا على المستويين الفكريّ والأخلاقي. إن الإحساس بالتفوّق هو وهمٌ جماعي بما أنّ التّجانس والامتثاليّة المتولّدين عن آلية الانتخاب ينتجان المفارقة النهائيّة لعالم من فوق معرّض للانكفاء الفكري ومحدود القدرة على التّفكير الفردي. هكذا نستطيع القول، بمعنى سوسيولوجي، أن عالم الفوق غبيّ وقليل الأخلاق. ولكن مثلما هو الحال بالنسبة لشعب الابتدائي فإن هذه «النخبة الجماهيرية» قد وجدت في مكانها لتستمر وتدوم. ولا شك أنّها تجتهد كي تحفظ أبناءها من التنافس المدرسي اعتمادا على آليات شتّى، وتسعى هي نفسها، إلى نسف مبدإ الجدارة. ولأن النجاح المدرسي لا يُفضي بالنهاية، من وجهة نظر منهجية إلّا إلى المال، فإنّ نظام الجدارة يعيش تحت التّهديد المستمر للانغلاق البلُوتوقراطي[1]. بيد أن أكاديميا، تلك الآلة التي تفرز الرجال، هي نفسها غنيّة وعتيدة، وهي تبدو قادرة، لسنوات عديدة أخرى، على إعادة إنتاج مجتمع الطبقات هذا الذي تكون على رأسه هذه النخبة الجماهيرية المرهقة بمصاعبها الفكريّة.

يكشف لنا المنطق السليم أنه لا يوجد خيار مفاجئ قادر على حل التناقض بين

---

(1) البلُوتوقراطية Ploutocratie أو «حكم الأغنياء، وهي شكل من أشكال الحكم التي تكون فيها الطبقة الحاكمة متميّزة بالثراء الفاحش أحيانا» **(المترجم)**.

المساواتية التي تنشأ عن التعليم الابتدائي وعدم اللامساواتية التي تنشأ عن التعليم العالي، وأن المجتمعات المتقدمة، إذا أرادت الحفاظ على تماسكها لابد لها من تحديد طريق وسط .وباختصار، يجب أن نكون قادرين على التوفيق بين قيم الفئات الدنيا من ذلك وقيم الفئات العليا، وأمن الشعوب والانفتاح على العالم. ولأن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل دون شعب، فإن التنديد بالشعبوية أمر سخيف. ولأن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل دون نخب تمثّل وتقود، فإن إدانة النخب على هذا النحو أمر سخيف بنفس القدر. إن التشبث بالمواجهة بين الشعبوية والنخبوية، إذا استمر، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى التفكك الاجتماعي. ولنُذكّر أنه في كل بلد من البلدان الثلاثة المعنية، يتحدث الناس والنخب نفس اللغة: الإنكليزية أو الفرنسية. إن زواج الأباعد يجعل الطبقات الاجتماعية مسامية. إن الفرضية التي تجعل من متعلمي التعليم العالي مجموعة عنصرية سائرة نحو الانفصال عن نوع **الإنسان العاقل** تدخل ضمن وجهة نظر التخمين، تحت آلة ويلز لاستكشاف الزمن.

بوسعنا الآن أن نمضي قدما في فهم معضلة الديمقراطية الليبرالية إذا اجتهدنا في مقارنة المصائر المتباينة للبلدان الثلاثة المؤسسة في الوقت الحاضر. ويمكن نرصد فعلا ثلاثة مستويات من التفاوض بين «الشعوب» و«النخب».

في فرنسا لا تتجاوز المفاوضات مستوى الصفر. إنّ التطلع «الشعبوي» لإعادة تعريف أمة حمائية تداوز درجة الاحتواء ألى الكبت. ولا يزال التصويت صالح الجبهة الوطنية من المحرمات بالنسبة لثلثي الناخبين. في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في مايو/ أيار 2017، ظل اختيار اليمين المتطرف أقلية في جميع الفئات حسب مستوى التعليم والدخل والعمر والمهنة باستثناء العمال. ولكن إدراج بطاقات التصويت البيضاء والممتنعين عن التصويت في تعداد الأصوات قد كشفت أن الجبهة الوطنية أقلية أيضا بين العمال

إنّ أُفق المجتمع الفرنسي، المُستقطب بشدّة على نحو غير متكافئ، يبقى الانفتاح والذوبان الذاتي في أوروبا وفي التّبادل الحر. لقد تعفّن ثلث سكّان هذا المجتمع اقتصاديّا وأخلاقيّا. وهم يتميّزُون غيظا جرّاء عجزهم المتجدّد كلل مرّة. وانخرطت الولايات المتحدة في مفاوضات بين الشعب ونُخبًا من مستوى وسط، وقادت هذه المفاوضات، في هذه اللحظة التي أكتب فيها كتابي هذا، المجتمع الأمريكي إلى حالة يمكن وصفها بـ«شيزوفرينيا ديناميكيّة». لقد انتُخب دونالد ترامب بعدد أصوات أقلّ من الأصوات التي حصلت عليها هيلاري كلينتون. ولكن النّظام الانتخابي الأمريكي، الذي أعطاه أغلبيّة كبار النّاخبين، قد مكّنه، رغم ذلك، من أن يُعيّن رئيسا على البلاد. ولكن

الجميع لا يعترفون بشرعيّة عدو الاستبلشمنت اللدود. ولم تُذعن أمريكا من الأعلى - أمريكا أصحاب الشهادات العليا المتميّزة جدّا، أمريكا سيليكون فالي والصحافيّين النّشطين - للهزيمة، بل إنّها شنّت على الرئيس الجديد ما سمّاه عديد المتابعين نوعا من الحرب الأهليّة الباردة. لقد تسبّب وجود عدّة سلطات مضادة، وخاصة نظام قضائي مستقلّ، في تركيز حرب خنادق.

لنكتفِ في هذه المرحلة بالإشارة إلى أنّ نهاية الصراع غير مُؤكدة. ولكن علينا أن نكون منتبهين إلى أنّ التّحليل بمفردات تعابميّة يعني أنّ الاختيار الحقيقي لأمريكا ليس بين ترامب والاستبلشمنت، وإنّما بين التّفاوض والانهيار. إنّ فرضيّة فوز شامل لترامب لا يُمكن تصوُّرها. وكذا أيضا بالنّسبة إلى عودة الأصوات الدّالة على الانتصار لدعاة العولمة.

يبدو أنّ التّفاوض بين الشعب والنّخب، في المملكة المتحدة، قد أفضى سريعا إلى نتيجة لا يمكن تخيّلها في فرنسا أو في الولايات المتحدة ألا وهي التوصّل الى إتّفاق. لقد صوت الأقلّ تعلّما للبريكسيت أيضا. لقد كان الغضب العارم لجامعيّي وصحافيّي الاستبلشمنت من وسط - اليسار، في ما وراء المانش على درجة من الحدّة لا يحسدهم عليها معارضو ترامب على الضفة الأخرى للأطلسيّ. ولكنّنا فوجئنا بأن نكون شهودًا على عرض لم يكن ضمن دائرة الاحتمال. إنّه عرض قدّمه الحزب المحافظ الذي تقوده تيريزا ماي والذي قبِل الحكم الشعبي، وها هو يستعدّ لتدبّر ترتيبات خروج المملكة من الاتحاد الأوروبي.

ليس المهمّ هنا توزيع النقاط الدّيمقراطيّة الجيّدة أو السيّئة أو شهادات كراهية الأجانب. علينا أن نذكّر بأن عنصر رفضٍ للأجنبيّ هامٌّ وهو مُشتركٌ بين التّصويت للجبهة الوطنية (المناهضة للعرب) وناخبي ترامب (المناهضون للمكسيكيّين) وتصويت البريكسيت (المناهض للبولنديين). إنّ المهمّ هو ضرورة فهم الاختلافات التي هي بصدد الاكتشاف بين المسارات الفرنسيّة والأمريكيّة والبريطانيّة.

إنّ هذا التّباين الأخير بين المجتمعات المتقدّمة، أي صلب النادي الضيّق للأمم التي أسّست الدّيمقراطيّة الحديثة، هو في حدّ ذاته مفارقة، إذ ما من شكّ أنه من بين المجتمعات الثلاثة، فإنّ المجتمع البريطاني هو الأقلّ مساواتيّة من حيث الطبع. لقد شدّدتُ طويلا أعلاه على أهميّة وجود شعور حقيقي باللامساواة الارستقراطيّة في انكلترا، شعورٌ ارتبط بالعائلة الأصل الجنينيّة في الطّبقات النّبيلة والفلاحيّة خلال القرن السابع عشر. ولقد بيّنتُ كيف أنّ الشعور العرقيّ قد مكّن في الولايات المتحدة، رغم لامبالاة العائلة النّوويّة المطلقة بالمساواة، من ظهور مُساواتيّة بيضاء. أمّا في فرنسا فإنّ المساواتيّة أكثر عمقا بما أن البِنَى العائليّة في الحوض الباريسي، النّوويّة المساواتيّة، قد جعلت فرنسا أكثر

استعدادا لتبنّي رؤية مُسبقة مساواتيّة بين الرجال والنساء حتى وإن كان الطرف الأصل للبلاد قد عدّل من الاستعداد المذكور. هكذا فإنّ باريس تظلّ، من منظور أنثروبولوجية المجتمعات المتقدّمة، عاصمة اللّيبيراليّة المساواتيّة. ومع ذلك، فإنّ ما يمكن ملاحظته، وبأسلوب غير بديهي تماما، هو أن الأخذ التطلّعات الشعبيّة في الاعتبار قد تمّ بسهولة في المملكة المتحدة، خاصة وأن المجتمع هو أقلّ مساواتية من حيث مزاجه. وبالطبع فإنّ الازدراء الأكاديمي ثابتٌ في انكلترا لتشافز Chavs وهي كلمة تتكثّف فيها معاني الكلمتين الفرنسيّتين «prolo» برولو أي كادح و«plouc» بلوك أي جاهل. بيد أنّنا نجد أيضا في انكلترا أفضل الصّيغ الفكريّة عن مشروعيّة التّطلّعات الشّعبيّة إلى الأمن الإقليمي والاجتماعي، صيغٌ لا ترفض المشروعيّة المُماثلة لتطلّعات عالم المافوق نحو الانفتاح والحراك. قدّم بول كوليبه وهو متخصّص في اقتصاد التنميّة، في كتابه *Exodus* المنشور عام 2013 تحليلا مبنيا على فويرقات ظاهرة الهجرة، تحليلٌ وهو لئن تَفَهَّم جيّدا وجهة نظر المهاجرين، فإنّه لم يعتبر قبليّا، وكأمر غير شرعي، حق الشعوب المتقدّمة في الحفاظ على مستوى معيّن من الإحساس بالنّفس وفي الاستقرار الثقافي[1]. وحديثا جدّا، أي عام 2017، عرض دافيد غودهارت مؤسّس المجلّة اللّيبيراليّة ذات التوجّه اليساري، «بروسبكت» *Prospect*، في كتابه **الطريق إلى مكان ما** ضرورة أخذ تطلّعات «سكان الأسفل» في الاعتبار[2]. وفي توصيفه للمجتمع، وهو مجتمع شبيه جدّا بمجتمعنا، وضع وجهًا لوجه «جماعة في أي مكان» و«جماعة في مكان ما»، وشدّد على ضرورة أن تكون في كلّ مجتمع وليس لانكلترا فقط، مفاوضات بين رؤيتين للعالم. لقد لجأ الكاتب إلى العبارة البديعة «الشعبويّة اللائقة»، وهي أبعد ما تكون عن التّناقض اللفظي، عبارةٌ تشهد على خروج عن الفكر الثنائي البدائي وتوضّح للدّيمقراطيّات اللّيبيراليّة الحلّ الوحيد الممكن، إن هي تريد تفادي التّجزّؤ والتّفكّك. إنّ توصيف غودهارت متوازن توازنا دقيقا، ولكن تأويله هو في عمقه أحادي الجين نوعا ما وصحيح. ذلك أنّه يضع ظهور المجموعة الهائلة للمتعلّمين بالجامعة في قلب آلية الاستقطاب الإيديولوجي. إنّنا جميعا تلاميذ ميشال يونغ. ولكن لماذا سبقت انكلترا أخواتها في النّظام الدّيمقراطي اللّيبيرالي في تعريف ميثاق اجتماعي جديد.؟

Paul Collier, *Exodus.Immigration and Multiculturalism in the 21st Century* ,Londres, (1) Penguin Books,2013

David Goodhart , *The Road to Somewhere. The Pouplist Revolt and the Future of* (2) *Politics*, Londres, Hurst and Company, 2017

إنّ الاختلافات في البنية الاجتماعية بين فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة عديدة جدّا كي نتعرف بسهولة إلى عملية الاندماج اللافت للشعبويّة اليوم - في حين أن سيرورة هذه العمليّة لم تكتمل بعد - في أكثر الأنظمة أرستقراطيّة ضمن كبريات الدّيمقراطيّات اللّيبيراليّة.

لنعرض هنا، في غير ترتيب، إلى الاختلافات التي تميّز ديمقراطيّاتنا الثلاث. فأمريكا قاريّة، عرقيّة منذ أصولها، عسكريّة وامبراطوريّة. أمّا فرنسا والمملكة المتحدة فهما بلدان يعرفان مدًّا قوميّا عنيفا لا يمكن تصوّره. تعدُّ الطبقيّة التعليمية في الولايات المتحدة الأكثر قدما وهي مستقرّة تقريبا. أما في فرنسا والمملكة المتحدة فهي حديثة. والأمّتان الأكبر في العالم الأنكلوفوني لهما ثقافة بروتستانتية، في حين أن فرنسا ذات تقاليد كاثوليكيّة.

وفضلا عن هذا فقد تخلّت فرنسا عن استقلاليّتها النّقديّة، هذا علاوة على أن سيرورة تفكّكها القومي تعتبر أكثر تقدّما. ولم يعد للسلطة التّنفيذيّة في هذا البلد القدرة على اختيار سياسة اقتصادية مستقلّة. بل نستطيع القول إن فرنسا، ولئن كان لها دائما طبقات محظوظة، فإنّه لم يعُد لديها طبقة حاكمة. والسّبب في هذا، ببساطة، أنه لم يبق شيء أساسي يمكن قيادته. لقد بات من المستحيل اليوم تقديم اختيارات أساسيّة ذات طابع اقتصادي.

وفي مواجهة هذه العوامل المختلفة فإنّ من الصّعب طرح تأويل مقنع عن التقدّم البريطاني في تحديد ميثاق جديد بين النّخب والأمّة على قاعدة قبول أهل القمّة بـشعبويّة لائقة. ومع هذا فإنّني سأجازف بتقديم فرضيّة متّسقة مع روح المنطق العام الذي يحكم الخطاطة عن التاريخ الإنساني التي أطرحها في هذا الكتاب.

لننطلق من فرضيّة يونغ، النخبة على أساس الجدارة méritocratie التي تنسف الشّعور المساواتي، لأنّ من ينتقيه النّظام المدرسي سيقوده تفكيره إلى أنّه من طينة راقية. ولا ينبغي أن يغيب عن بَالِنَا، أوّلا، أن المثل الأعلى للجدارة هو ابن الدّيمقراطية. إنّه الأثر المنحرف لتطلّع مساواتي، المساواة في الحظوظ التي تخلق في نهاية المطاف عدم مساواة في الجدارة والاستحقاق. وكلّما كان المجتمع في الأصل مساواتيّا، ديمقراطيّا من حيث طبعه، كلّما كان نموذج الجدارة فيه قويّا - وهنا تنكشف المفارقة - كلّما، أخيرا، كان انحرافه غير المساواتي، النّاجم عن طريق الخطأ، قويّا. وبعبارة أخرى: كلّما كان النّظام التعليمي هو «الحاكم بأمره» وفقا لمبدإ الجدارة، كلّما كان فرزُ البشر ناجعا وفعّالاً. وحيث يتعايش مع النّظام التربوي نموذج ارستقراطية المنشإ وآليات انتقال غير مدرسيّة للأوضاع، تُوجد ضوابط ضد ضراوة الفرز غير العادل الذي تديرُه أكاديميا.

سنعطي لهذا التأويل صياغة فردانية وأخلاقية. إنّ صاحب الجدارة الذي ينحدر أحيانا

من الطبقات الشعبيّة، عادة من البرجوازية الصغيرة أو المتوسطة، يعتقد غالبا أنه مدين بمركزه لذكائه وجهده وجدارته. وبعيدا عن التّطلّع إلى إبقاء المساواة، وما بعد هذه الكلمة، فإنّه يعتبر في غالب الأحيان، وفق طبعه، كل الذين لم يتّبعُوا مساره التّصاعدي أُناسا أقلّ موهبة، وأغبياء أو مغفّلين. وهم أقوام جديرون بالتّصويت لترامب أو الجبهة الوطنيّة. وفي المقابل فإنّ الذي ورث وضعه المتميّز، أرستقراطيّا كان أم لا، يدرك في قرارة نفسه، ما هي الأشياء التي يدين بها لأسلافه. وهو لا يُظهر، في كلامه العفوي، ازدراء كبيرا بالذين لم يُوفقوا في مساراتهم الدّراسيّة. وفي حالة تقليد ارستقراطي كامل يمكن أن يكون قد نقل رُوحه إلى البرجوازيّين الصّغار و/ أو العمال، يُضاف إلى تواضع مُصْطَلَح لنبالة تفرض واجبات تترافق مع الامتيازات. هكذا فإنّه علينا أن ننظر في أن تكون الإمكانيّة الأقلّ نجاحا للولايات المتحدة، وخاصة لفرنسا في معالجة القلق الشّعبي انحرافا للمساواتيّة السّائدة ولنموذج قائم على الجدارة مُفرط الهيمنة. بتماثل، فإن التكفّل الأنيق لأمّته من الحزب المحافظ البريطاني يمكن أن ينتج عن تقليد أرستقراطي يتجاوز الأفراد والطّبقات. إنّ الفرز عبر الجامعة، حتى عبر أكسفورد أو كامبريدج، لا يُحدّدُ في الضفة الأخرى للمانش قيمة كائن بشري.

إنّ هذا التّاريخ سيواصل اتّباع مساره. والمتوقّع أن تتبع أمريكا، بعد فترة تردّد، مثال انكلترا، طريق الصّفقة الكبرى بين الشعب والنُخب. إنّ قدَرَ فرنسا يبدو أكثر غموضا. وهذا القدرُ مُرتبط جزئيّا بقدَر ألمانيا، حيث يقتفي الشعب أثر نُخب ذات عقلانيّة اقتصاديّة وديموغرافيّة محدودة، مع ذلك. وبالنّسبة إلى فرنسا أيضا فإنّ ساعة القرارات المُلزِمة ستدقُّ، قراراتٌ ستُحدّدُ العلاقة بين الشعب ونُخبه، وهي ذات طابع اقتصادي أو أخلاقي في حقيقة الأمر، ولكنّها ستتّخذ شكل اختيار جيوسياسي بين ألمانيا والعالم الأنكلوأمريكي.

إ - ت، باريس، 16 مايو 2017.



أين نحن من هذا كله؟

ثبت المصطلحات

عربي - فرنسي

- أ -

أبويّة	Patrilénéarité
إتيقا	Ethique
إثنولوجيا	Ethnologie
إثنومركزية	Ethnocentrisme
أثر	Trace
أُحادي الخطيّة	Monolinéaire
إجماعوي	Unanimiste
آخريّة	Altérité
ارتجاعي	Rétrospectif
ارتداد	Ressac
إرادويّة	Volontarisme
استبطان	Introspection
استجابة	Disposition
استعارة	Métaphore
استقراء	Induction
استلاب	Aliénation
أُسرة معيشيّة	Ménage
إشكالي	Problématique
الطرف / أطراف	Périphérie / périphériques
استبلشمت	Establishment
أفق	Horizon
إقتصادوية	Economisme

إقلاع اقتصادي	Décollage économique
إقلاع تربوي	Décollage éducatif
آني	Instantané
أنثروبولوجي	Anthropologique
انبساط	Extraversion
أمكنة الذاكرة	Lieux de mémoire
إنثناء / انكفاء	Repliement
إنسان عاقل	Homo Sapiens
إنسان اقتصادي	Homo eoconomicus
إنسان أمريكي	Homo americanus
إنسانوية	Humanisme
إنشاء / تأسيس	Institution
إنشباك	Entrelac
انطوائية	Introversion
انفراق	Différance
الأشكال - الأصول	Les formes souches
أوراسيا	Eurasie
أَوْربة	Européanisation
أوليغاركي	Oligarchique

- ب -

بركسيت	Brexit
بصمة	Empreinte
بكورية	Primogéniture
بنية	Structure
بنيوية	Structuralisme
بيذاتية	Intersubjectivité

- ت -

تثاقف	Acculturation
تحوّل	Métamorphose

Incarnation	تجسيد
Rémanence	تخلّفية
Interaction	تفاعل
Historicisme	تاريخانيّة
Historicité	تاريخيّة
Cohabitation	تساكُن/ مُساكنة
Fragmentation	تشظٍّ
Hiérarchie	تراتبيّة
Hiérarchique	تراتبيّ
Bricolage	ترميق
Adéquation	تطابق
Transcendantalisme	تعالوية
Transcendance	تعالي
Démantèlement	تفكّك
Représentation	تمثّل
Articulation	تمفصل
Différenciation	تمايز
Différenciation tendancielle	تمايز اتّجاهي
Croisement	تقاطع
Proportionnalité	تناسبيّة
Métissage	تهجين
Communication	تواصل

- ث -

Théologie	ثيولوجيا

- ج -

Dialectique	جدليّة / دياليكتكيّة
Sexualité	جنسانيّة
Genre	جنس / جندر
Géohistoire	جيو - تاريخ

- ح -

Besoin	حاجة
Déterminisme	حتميّة
Evénement	حدث
Mouvement	حركة
Liberté	حريّة
Libre arbitre	حريّة الاختيار

- خ -

Esquisse	خطاطة
Réversion bilatérale	الخَلَفُ الثّنائي

- د -

Signifient	دال
Signification	دلالة
Sémantique	دلاليّة
Démocratisation	مقرطة
Dynamisme	ديناميّة
Dogmatisme	دوغمائيّة
Etat – nation	دولة – أمّة
Etatique	دولتي/ دولني
International	دوليّ

- ذ -

Subjectif	ذاتي
Subjectivisme	ذاتويّة

- ز -

Inceste	سفاح القربى
Temporalité	زمنيّة
Mariage mixte	زواج مختلط

- س -

Récit	سرديّة

سيرورة	Processus
«سنة عظيمة»	« *Annus mirabilis* »
سياق	Contexte

- ص -

صنف / نمط	Type
صيرورة	Devenir

- ع -

عدم المساواة/ التفاوت	Inégalité
عرق	Race
العائلة الأصل	Famille – Souche
العائلة الجماعويّة	Famille Communautaire
العائلة النّوويّة	Famille nucléaire
العالم الأنكلوفوني	Anglosphère
عالمي	Mondial
العصر الحجري الحديث	Néolithique
العصر الحجري القديم	Paléolithique
علاقة سببيّة	Causalité
علاقة نسقيّة	Relation Systématique
عولمة	Mondialisation

- ف -

فردانيّة	Individualisation

- ق -

قرابة	Parenté

- ل -

لاتميّزيّة	Indifférenciation
لاوعي	Inconscient
لاشعور	Subconscient

- م -

مبدأ التباين	Principe de divergence

متوالية	Séquence
متعدّد الأقطاب	Multipolaire
محايثة	Immanence
مجانسة	Homogénéité
قالب	Matrice
مستقبليّة (نزعة)	Futurisme
مقياس	Echelle
مُنافٍ للواقع	Contrefactuel
مُنمّط	Stéréotypé

- ن -

نسبانيّة	Relativisme
نسويّة (نزعة)	Féminisme
نطاقي	Zonal
نظام / نسق	Système
نموذج	Modèle
نوع	Espèce

- هـ -

هبة	Don
هرطقة	Hérésie
هوويّة	Identitaire

- و -

وثوقيّة / دوغمائيّة	Dogmatisme
وجاهة	Pertinence
وضعانيّة	Positivisme
وظائفي	Fonctionnaliste

- ي -

يوتوبيا	Utopie

منذ ظهور الإنسان العاقل إلى يومنا هذا، يقدّم تاريخ البشرية عن عمد كصنيعة ذكاء العالم، حيث يتم إعادة تكوينه أمام أعيننا. ومع ذلك، فإنه في أعماق الحياة الاجتماعية الأقل وعيًا، تلك التي كرس إيمانويل تود حياته من أجلها كباحث، يكمن تفسير ما يبدو لنا اليوم على أنه الاضطراب العالمي الكبير. حيث نرى إحساسًا بالعجز يخيّم على العالم الغربي في سياق ثورة تكنولوجية، بدت كأنها جعلت كل شيء ممكنًا. لكن الواقع أن التدهور يشيع في العالم، وصعود الفوارق وتدنّي مستوى معيشة الأجيال الشابة باتت ظواهر عالمية تقريبًا، وبرزت أشكال سياسية شعبوية في كل مكان تعارض نخبوية الطبقات العليا، وتدنّي مستوى المعيشة للفئات الأوسع من المجتمع، حتى باتت حداثتنا أشبه بمسيرة نحو العبودية.

إن الأمر يتعلّق بفهم الديناميات طويلة المدى للأنظمة العائلية، والتعبير عن هذه الأنظمة مع فهم دور الدين والأيديولوجيا، واستكشاف التمزّقات التي يسببها التقدم التعليمي إذا أردنا أن نفهم أسباب الاضطراب.

تسمح لنا هذه المراجعة الرائعة لتاريخ البشرية أخيرًا أن نرى بكل وضوح ما ينتظرنا غدًا.

***

إيمانويل تود الباحث المشهور الذي غيّرت أبحاثه عن التطوير وعن تأثير الأنظمة العائلية الكثير من المفاهيم المعتمدة. يقدّم لنا دراسة جريئة وغنية بالمعرفة ومتمردة على المألوف، حيث يوظّف الكثير من المواد التاريخية والأنثروبولوجية والديموغرافية. هذا نص ينظر من زاوية غير مألوفة ويتحدى القوى الاقتصادية الأساسية، مؤكدا على دور الأنظمة العائلة، الأيديولوجيا، والتعليم والثقافة في تشكيل التاريخ البشري... يقدم لنا هذا الكتاب الكثير جداً لنتعلمه..

Alan Macfarlane, Life Fellow, King's College, Cambridge

كتاب شامل.. يحفزّ العقل على التفكير.

The Independent

يكشف إيمانويل تود الروابط الخفيّة الفاعلة للحداثة، معتمدا على أسلوبه الفريد من خلال التعاطي مع التاريخ والأنثروبولوجيا، الذي تنبأ من خلاله بسقوط الاتحاد السوفييتي وصعود ترامب إلى الرئاسة.

Evening Standard


ISBN 978-614-472-169-8

